

التقدم بما هو الفكرة الجامعة للمواطنين يمكن عرضه ببساطة كما يلي: ثمة مجموعة موارد وأولويات وقيم ومؤشرات؛ نتفق جميعا على ضرورة تحقيقها وحمايتها وإدامتها، متعلقة بالمدن والأمكنة التي نعيش فيها، والأعمال والمصالح التي تقوم عليها حياتنا ومواردنا، وهي متصلة بالخدمات الأساسية وأسلوب الحياة والتقدم المهني، وحقوق ومكتسبات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية والسلامة، ... وتتشكل النخب والعلاقات ومنظومات العمل والقيادات والمؤسسات المنظمة للموارد والمرافق والخدمات، عبر هذه المصالح (الأمكنة والأعمال) وعلى هذا الأساس، يتجمع الناس في المدن والبلدات، على النحو الذي يطور الأمكنة، ويجعلها إقامة تبعث على الرّضا والاستقرار، ويطور الأعمال على النحو الذي يحسِّن الحياة.

الأردن الممكن

ما نحب أن نكون وما يجب فعله لنكون ما نحب

إبراهيم غرايبة

الأردن الممكن

ما نحب أن نكون وما يجب فعله لنكون ما نحب

فهرست

مقدمة **7**

الرواية المنشئة والفكرة الجامعة **19**

المكان بما هو مركز الهوية والانتماء والمشاركة 29

كيف نعيش حياتنا؟ 65

التكوين الاقتصادي والتنموي **89**

المكان 91

الماء 102

الطاقة 113

الزراعة 129

العمل 161

رأس المال البشري 181

التحولات الاقتصادية: أسواق وطبقات آفلة وأخرى قادمة 191

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص 228

التنمية البشرية 233

الصحة 237

التعليم 241

التكامل الاجتماعي 272

المدن: نحو تشكيل اجتماعي جديد **281**
أسرار المدينة.. لنستمع إلى المدينة 290
التكوين الثقافي والاجتماعي **343**
الثقافة بما هي وعي الذات **345**
التنمية ثقافة 347
التكوين الاجتماعي **413**
كيف تساهم المجتمعات في الإصلاح 424
المستقبل .. رواية للتنمية والتقدم **445**
قواعد العشق الأربعون 500

مقدمة

يعيد الأردنيون اكتشاف أنفسهم بعد مائة عام على قيام دولتهم الحديثة، لم يعد ينقص الأردن بعد قرن من الزمان وما تحقق من استقرار ومؤسسات وتعليم ومواصلات واتصالات وانترنت وطرق وتحضر سوى «الأردنيين»!

الأردنيون الذين كان لهم نوابهم المنتخبون في مجلس نواب الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبلدياتهم المنتخبة (إربد 1881، السلط 1882، الكرك 1893 الزرقاء 1904، مأدبا 1904، عمان 1909 جرش 1910 سحاب 1912 الطفيلة 1914 عجلون 1920 ونخب اجتماعية وسياسية وشعراء ومثقفون يملكون رؤية معقولة للمكان وأحلام الناس وتطلعاتهم، مثل عرار مصطفى وهبي التل وعقيل أبو الشعر؛ يبدون برغم ما يتمتعون به من تعليم متقدم وأعداد كبيرة من الجامعيين والمهنيين كأنهم تائهون، كأنهم في مدن عشوائية، بلا أحزاب سياسية أو جماعات تأثير فاعلة أو منظمات مدنية حقيقية، أو حياة فنية وثقافية تنظم خيال الناس وتمضي بهم إلى حياة أفضل، لأنه وببساطة كان تحديثاً تجاهل المواطنين والمجتمعات والمدن، ولم تكن النخبة ترى الأردنيين، وكان الأردنيون لا يرون أنفسهم أو أنهم يعرفون أنفسهم كما يراد لهم أن يكونوا، ووافق ذلك بالطبع مزاج مؤثر نحو الهرب والاقتلاع، و... المؤقت! ولكنه مؤقت دام قرنا من الزمان.

وبقيت في ظل رواية تغييب المواطنة والعودة والتحرير والوحدة؛ تساق المجتمعات والطبقات ضد وعيها لذاتها وضد مصالحها وأولوياتها وتطلعاتها المفترضة، لم يشغل الأردنيون أنفسهم بالجدل الأصلي الذي تتشكل حوله الأمم، كيف نجمع مواردنا وننفقها بعدالة وكفاءة؟ وباسم قضايا بعيدة ومستحيلة ظل احتكار الموارد والإدارة العامة بعيدا عن مشاركة «دافع الضرائب» يعملان في حرية وهدوء.

... وفي ذلك، فإننا نعمل ضد أنفسنا، ونسخر الموارد العامة المتحصلة من ضرائب المواطنين في غير ما يجب أن تنفق لأجله، بل ضد المواطنين ومعظم الطبقات الاجتماعية والاقتصادية! ونصيب العقد الاجتماعي المؤسس للدولة والمجتمعات والمدن والأعمال وهو ببساطة «حكم الأكفأ» بضرر بالغ، وتتبع ذلك متوالية من الفساد والفشل والانهيار الاجتماعي والسلوكي لأنه حين يرى المواطنون هذا التحيز والمحاباة في توزيع الفرص والموارد تنهار الثقة وقيم الولاء والانتماء، كما أنها منظومة من العمل المضاد في الوقت غير المناسب، في مرحلة اقتصاد المعرفة، عندما صارت الموارد والأعمال مستمدة من المعرفة والإبداع، ما يقتضي بالضرورة تعزيز بيئة التنافس ورعاية الموهوبين والمتفوقين وعدم التساهل أبداً في إسناد الأمر إلى غير أهله!

الأردنيون اليوم يواجهون ما ظلوا يهربون منه أو يحرمون منه، وهو أن يشكلوا أنفسهم في مدنهم وبلداتهم ليتولوا هم بأنفسهم الطاقة والماء والتعليم والصحة والخدمات والتنظيم الاجتماعي والحضري والثقافة والفنون والرياضة والمعابد، أو ببساطة أن يكونوا مواطنين، يمارسون مواطنتهم، وتجمعهم ببعضهم تلك القضايا والأولويات التي تجمع كل المدن على هذا الكوكب، وأن يختلفوا ويتحدوا ويتعاونوا ويتجادلوا في تشكلهم وفق الرؤى والبرامج والآراء التي تنشأ لتنظيم العلاقة بين الناس ومواردهم وأولوياتهم، وتحكم علاقتهم بالدولة والأسواق، فتكون هناك أحزاب سياسية وجماعات اجتماعية ومنظمات وجمعيات وشركات وأسواق ومدارس وجامعات وحدائق ومكتبات وصحف

وإذاعات يمولونها هم بأنفسهم أو يشاركون في تمويلها وملكيتها، وبطبيعة الحال يمارسون الولاية على شؤونهم واختياراتهم، وفق ما يتشكل لديهم من أفكار وخيال! هذا هو الربيع الأردني المنتظر والمتوقع.

وجد الأردنيون أنفسهم وبلدهم في مرحلة الشبكية على نحو مختلف اختلافاً كبيراً عما دأبت تؤكده وسائل التأثير الإعلامي والسياسي، وأنهم لا علاقة لهم بالصورة التي صنعت لهم وعنهم، ليسوا مجتمعاً بدوياً كما تصر الهيمنة الإعلامية والنخبوية، لكنهم جميعهم تقريباً يعيشون في مدن وبلدات مغطاة بشبكات الكهرباء والاتصالات والانترنت ومياه الشرب والطرق والمدارس والجامعات، ويعمل أغلبهم في قطاع الخدمات وحتى الزراعة في البلد لا تعكس قطاعاً زراعياً بالمعنى الاجتماعي، لكنها لا تختلف عما سواها من الاستثمارات والأعمال والمصالح التجارية، ولا تشكل نسبة تذكر في الاقتصاد والتشغيل، وأما البداوة بمعنى الترحال والعمل في الرعي فلم تعد تنطبق على أكثر من ألف مواطن!

وأما العشائرية فهي ليست أكثر من رابطة اجتماعية وقرابية وليس لها أثر حقيقي في السياسة والحكم والمناصب، ويمكن بنظرة بديهية على أسماء وتاريخ المسؤولين في الدولة ملاحظة أنهم لا ينتمون إلى عشائر كبيرة، وأما الذين ينتمون إلى عشائر فلم يكن هذا الانتماء سببا في حصولهم على مناصبهم، سوى عدد محدود لا يؤثر كثيرا في صدقية هذه المقولة.

وعلى رغم صحة الأرقام والتقارير عن التقدم التعليمي والصحي في الأردن فإنها أرقام تخفي حقائق مزعجة عن التراجع في الخدمات الأساسية والكفاح المرهق الذي تخوضه الطبقات الوسطى اليوم لتؤدي بنفسها وعلى نفقتها ما يجب أن تؤديه الدولة في هذا المجال. هكذا فإن الطبقات الوسطى في الأردن تدفع الضرائب لأجل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ثم تدفع مرة أخرى للحصول على هذه الخدمات من القطاع الخاص

لكنها عمليات تدفع بفئات واسعة من المجتمعات إلى الفقر، ولا يمكن الاستمرار بها، وإذا لم تستدرك الحكومة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية؛ فإن الأردنيين سوف يجدون أنفسهم بلا تعليم ولا رعاية صحية أو اجتماعية!

ولم يعد متقبلاً أن تظل المياه والطاقة أزمة أردنية كما دأبت الحكومات على تكرار القول بلا ملل؛ محولة بذلك الأزمة إلى مصالح احتكارية تستفيد منها قلة من الناس، ففي التطور التكنولوجي أصبح ممكنا تحلية الماء وتكريره بكلفة معقولة وعلى نحو يكفي للشرب والزراعة بل وتسييل الأودية وإنقاذ نهر الأردن والبحر الميت من الجفاف، وصار ممكناً أيضا الحصول على الطاقة من مصادر متاحة متجددة قليلة الكلفة، وقد انخفضت أسعار النفط إلى مستوى لا يفسر الكلفة الهائلة التي تفرضها احتكارات استيراد وتكرير وتسعير المحروقات النفطية!

واكتشفنا أننا لسنا دولة محورية في الإقليم والعالم، ولا نحتاج إلى ذلك، صحيح أن السياسة والمواقف الخارجية تظهر قدرا من الذكاء والواقعية، لكن السياسيين والمثقفين في إسرافهم في بيان وشرح الدور الإقليمي لا يفعلون أكثر من الهروب من الاستحقاقات الإصلاحية والأزمات التنموية الداخلية، وأما المساعدات والمنح الخارجية فلا تشكل أكثر من 10 في المائة كنسبة في الميزانية والإنفاق العام، والباقي يأتي من الموارد الضريبية التي تحصلها الدولة، وربما لم تفعل المنح الخارجية سوى زيادة الأغنياء قوة وزيادة الفقراء تهميشاً وتبعية، وأطالت في بقاء وهيمنة نخب لا تعكس قواعد ومصالح اجتماعية، ليس لديها سوى التسول!

وأظهر الحراك الاجتماعي والسياسي والنقابي منذ العام 2010 الأزمة الاجتماعية العميقة التي تواجهنا؛ والتي لن تحلّ بمجرد اتفاق النقابات والحراكات السياسية والمطلبية مع الحكومة حتى لو كان هذا الاتفاق منسجما مع مطالب المجتمعات والطبقات الوسطى والفقيرة، إنها متصلة بوعي الوجود لفئات اجتماعية أنشأت الرواية الأردنية الحديثة،

والتراث الذي تملكه هذه الفئة؛ وأهمها المزارعون والمعلمون.

ندرك بوضوح وبساطة أن الرواية المنشئة للدولة الأردنية الحديثة تقوم على أربعة مكونات؛ الزراعة والمزارعون، والجيش والتعليم، وأما المكون الرابع فهو مزيج من الموظفين والتجار الوافدين إلى البلد ومن مواطنيه؛ والذين أنشأوا عزلة اجتماعية وفيزيائية مع الناس. وفي الرواية السياسية فقد رعت الدولة منذ نشأتها وحتى تسعينيات القرن العشرين إدارة وتنظيم الموارد والخدمات، وكان المزارعون وقراهم والمعلمون والجنود هم الخزان البشري والتنظيمي والفكري لتسيير الموارد والمؤسسات العامة؛ في حين ظل المكون الرابع في قلعته الأنيقة في عمان، يدير موارده ومؤسساته وعلاقاته الخاصة مع الأسواق والعالم الخارجي، ويحتكر مجموعة من الأعمال والعلاقات والمصادر المالية والسياسية، وينشئ أيضا رؤيته للعالم والسياسة المستقلة عن رؤية الناس وأفكارهم ومصالحهم، ولم يكن الربض الواسع الممتد حول القلعة مشغولا بالقلعة ولا محتاجا إليها؛ مكتفيا بذلك بالدولة والموارد والمؤسسات والحياة المتشكلة حولها أو بالمشاركة معها، وبالوساطة التي تديرها نخبة أو مجموعة من القيادات الاجتماعية والسياسية.

وعندما دخلت البلد كما العالم في مرحلة من الخصخصة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية بدءا بالتسعينيات تكشفت مجموعة من الصدمات والحقائق التي لم يكن أحد من قبل مشغولا بها، أو لا يريد الالتفات إليها، فقد اكتشفنا أو تذكرنا ما نعرفه من قبل أن الكتلة الاجتماعية الكبرى فقدت معظم مواردها ومكوناتها الذاتية والمستقلة، ولم تعد قادرة اقتصاديا واجتماعيا على العمل وتنظيم نفسها من غير ذلك الحبل السري بينها وبين الدولة، فقد تحولت الزراعة إلى قطاع اقتصادي واجتماعي هامشي بعدما كانت الإطار الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي أيضا للمواطنين جميعهم حتى الذين لم يكونوا يعملون في الزراعة من التجار والموظفين وأصحاب الحرف والمهن كما البدو

ومربو المواشي.

لقد تحول المجتمع وفي سرعة إلى أرتال من الموظفين ومقدمي الخدمات يعتمدون في كل حياتهم ومواردهم وعلاقاتهم على الدولة والأسواق والعلاقات المحيطة والمرتبطة بها أو في الدول العربية النفطية؛ الخليج وليبيا والجزائر والعراق، وفي ذلك فقد انتهت المدن والبلدات والقرى كمجتمعات مستقلة تنظم نفسها وتدير مواردها واحتياجاتها وأولوياتها كما تنتخب وتختار قياداتها الاجتماعية والسياسة وفق منظومة تفاعلها مع هذه الموارد والأولويات والعلاقات، والحال أنه لم يعد لدينا مجتمعات ولا قيادات وأطر اجتماعية وتنظيمية تعبر عن الناس وتعكس أولوياتهم ورؤيتهم ورسالتهم، .. لم يكن الأردنيون وهم يواجهون الخصخصة والتحولات سوى مجموعات من العمال لا يختلفون من وجهة نظر القادمين الجدد عن العمالة الوافدة وحتى السائبة، ولم تكن هذه العلاقة الجديدة محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية فقط، لكنها أيضا مشحونة بذاكرة اجتماعية راسخة وعميقة من النفور والاستخفاف المتبادل، وأسوأ من ذلك عدم الفهم المتبادل.

لم تعد القيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمهنية كما النواب وكبار والموظفين القادمين فيزيائيا من الربض المحيط بالقلعة تعكس تشكلات اجتماعية عميقة، لكنها قيادات ونخب جديدة لا علاقة لها بمدنها ومجتمعاتها وبلداتها، كانوا شركاء للأثرياء والقادمين الجدد، وليسوا شركاء لمهنهم ومجتمعاتهم المفترض أنهم ينتمون إليها، كانوا في الواقع منتمين إلى ذواتهم لأنهم وببساطة أنشأوا مواردهم وعلاقاتهم على نحو ذاتي مستقل عن النقابات والمدن والبلدات والمجتمعات.

هكذا فإن أزمة المعلم على سبيل المثال ليست أزمة المهني الذي يحاول أن يحسن حياته، أو يعزز مشاركته في الحياة العامة، ولم يكن التضامن مع المعلم تأييدا لمطالب مهنية أو فئوية، .. لكنها أزمة أربعة أخماس المواطنين الذين فقدوا كيانهم الاجتماعي ووعيهم بوجودهم ومشاركتهم في بلدهم ومعنى هذا الوجود والمشاركة، والذين يحاولون

إعادة توزيع الموارد والعلاقات مع الخمس الذي يحتكر الموارد والفرص، والذي هبط على الإدارة العامة ليس كقادة سياسيين واجتماعيين لكن مثل مجموعة من الصيادين المزودين بأدوات وتقنيات متقدمة في الصيد.. والترفيه أيضا.

لنتخيل الرواية الواقعية التالية كدليل للإصلاح والتقدم في الأردن.. تقرر الدولة بالمشاركة مع مجموعة من الشركات ومع المجتمعات والأفراد الاستثمار في شبكة من الشراكة على النحو التالي: تقيم الدولة بالشراكة مع المواطنين والقطاع الخاص أنبوبا لنقل المياه من العقبة إلى المخيبة مرورا بالطبع بالبحر الميت، تقوم عليه وحوله مشروعات لتحلية مياه البحر وتوليد الطاقة وتربية الأسماك والسياحة، وتنقل المياه المحلاة إلى البادية، والسهول والسفوح الخالية من الزراعة والسكان.

وتقوم شراكة بين مواطنين ومستثمرين وخبراء في تربية المواشي والثروة الحيوانية من أجل إقامة مشروعات للزراعة وتربية الحيوانات والطيور والأسماك على امتداد البادية ووادي الأردن كما سفوح الجبال والسهول الداخلية، ويعمل في هذه المشروعات وحولها نصف مليون من المواطنين من المزارعين ومربي المواشي والطيور والأسماك، والمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين. ولأجل توفير الغذاء والأعلاق والصناعات الغذائية والدوائية والأثاث والبناء تقام مشروعات للزراعة والتصنيع والخدمات والسياحة تستوعب مليوني مواطن، وهكذا سوف يكون هناك عشرة ملايين مواطن يعتمدون على الزراعة والاقتصاد الزراعي والخدماتي الناشئ حوله.

يمكن أن تنشئ السلطات والشركات والمجتمعات حول هذه المشروعات الأساسية شبكة من المشروعات الصناعية: صناعات غذائية، الجلود والصوف والنسيج، الأثاث ومواد البناء من الموارد الأساسية والمتاحة، الأدوية، وتنشئ شبكة من المؤسسات للتسويق المحلي وللتصدير حول المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعات الغذائية والصناعات الأخرى، ومشروعات للخدمات الممكنة حول هذه المشروعات (السياحة

والنقل والاتصالات والإنشاءات والمراكز التجارية والأسواق)، ويمكن أن تستوعب هذه المشروعات قوى عاملة ومجتمعات وطبقات من المهندسين والمدراء والحرفيين والمهنيين والصناعيين والمسوقين والتجار والعاملين في الصناعة والتسويق.

وبالطبع فإنه ستقوم حول هذه المشروعات تجمعات سكنية جديدة من المدن والبلدات والأحياء والضواحي، ولنفترض أنه تشكلت مجموعة من المدن الجديدة في الديسي والجفر والقويرة والحميمة والقطرانة والموقر والأزرق وباير وفينان وسويمة والشونة ودير علا ووادي اليابس وراجب وبيلا والمخيبة، ومراكز حضرية في مسار خط المياه بين العقبة والبحر الميت، كما ستطور البلدات القائمة موارد وأعمالا وأسواقا جديدة، ونتوقع أن تنشأ تشكيلات اجتماعية وإدارية لتنظيم حياة المواطنين وإدارة الخدمات والموارد، بلديات وجمعيات واتحادات مهنية ونقابية تنشئ وتنظم وتدير مجموعة من الخدمات والاحتياجات الأساسية، تنظيم وبناء البيوت والطرق والمرافق، التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، مستشفيات ومراكز صحية، أسواق، حدائق ومكتبات عامة، مراكز للتدريب والتعليم المستمر، مراكز للدراسات والتطوير المهني والحرفي والصناعي والتجاري، مؤسسات إعلامية من الصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون ومواقع الإنترنت المرتبطة بحياة الناس ومواردهم ومشكلاتهم، فنتوقع إنشاء عدة صحف يومية ومحطات تلفزيونية وعشرات من الإذاعات والصحف الأسبوعية وآلاف من مواقع الإنترنت، ومجلات متخصصة ثقافية ومهنية متصلة بحياة الناس وأعمالهم وشؤونهم في التعليم والمهن والإدارة والثقافة والفنون، ونواد رياضية واجتماعية وجمعيات وروابط عامة، وأحزاب سياسية، ويمكن لهذه الخدمات أن تستوعب مليون مواطن.

لنتوقع أن هذه التشكيلات الثقافية في الأدب والفنون والعمارة واللباس والطعام والسلوك الاجتماعي والتقاليد ومنظومة الأفكار ستعمل على نحو متواصل ومتراكم لتنظيم حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم على النحو الذي يحقق الرفاه والاستقرار

والأمن والرضا، ويزيد الموارد والتقنيات الأساسية التي بدأت منها الرواية (الماء والأرض والزراعة والطاقة) فيتواصل تطوير وتنظيم هذه التقنيات والموارد على النحو الذي يزيد فعاليتها واستمرارها وزيادتها أيضا.

نتحدث عن قوة عاملة من مليوني مواطن سيكونون مع عائلاتهم حوالي عشرة ملايين قادرين على إنشاء منظومة اقتصادية واجتماعية وثقافية قابلة للنمو والاستمرار وتملك مواردها المتزايدة والمتجددة، ويمكن أن تنقل التجربة وتعمم لتنشأ منظومات عدة حول نهر اليرموك والزرقاء والأودية والسيول الأخرى، مثل وادي اليابس ووادي العرب ووادي الغفر ووادي عجلون وكفرنجة وراجب والوالة والهيدان والموجب والحسا ووادي موسى والشوبك،.. إضافة إلى سلسلة جبال وسفوح عجلون والبلقاء والكرك والطفيلة.

تقوم فكرة هذا الكتاب على المحاور التالية:

1. دراسة واقتراح أسس التقدم وقياسه.
2. النظر إلى الحالة الأردنية وملاحظة الواقع والإنجاز والقصور، والفرق بين الواقع والمستوى المطلوب وفق معايير وأسس التقدم.
3. تقديم اقتراحات وبرامج لجسر الفجوة بين الواقع والمطلوب، وتحقيق التقدم.

يعتمد المؤلف على الإنتاج الفكري المتاح ويطالع ويحلل التقارير العالمية مثل تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل بناء نموذج نظري تصوري وقياسي للتقدم والإصلاح، وكذلك التقارير الإحصائية الوطنية والدولية لقياس وفهم التقدم العالمي ومقارنته بحالة الأردن، وملاحظة وقياس الفجوة التنموية بين الواقع والمثال المتقدم، وهو سيكون غالبا الدول المتقدمة في مقياس التنمية البشرية. ويحاول في ذلك قدر الإمكان بناء نموذج وبرنامج عملي للتقدم بناء على معطيات الدراسات والتقارير والمصادر التي جرى فحصها في الخطوتين السابقتين.

سوف يبدو الكتاب كأنه كتابان، أحدهما فكري ومعرفي عن التقدم والإصلاح بشكل عام، والثاني هو التقدم والإصلاح في الأردن، وهذا تقليد متبع في الدراسات والتأليف، لأنه يساعد في تحويل المثال إلى واقع، ويساعد الواقع أيضا في استلهام المثال.

ويتكون الكتاب من ستة أجزاء حسب مكونات الإصلاح والتقدم المقترحة، وهي: الرواية المنشئة والفكرة الجامعة، والتكوين الاقتصادي والتنموي، والتكوين المدائني، والتكوين الاجتماعي والثقافي، وأخيرا استشراف مستقبلي مستمد من تصور أو نموذج مقترح للتقدم والتنمية.

في الرواية المنشئة والفكرة الجامعة يجري الحديث عن المكان والهوية والتاريخ والذاكرة، وخلاصة ذلك بالسؤال وإجابته «كيف نعيش حياتنا؟» وفي التكوين الاقتصادي يعرض المؤلف مركزا على الحالة الأردنية المكونات الأساسية للموارد وهي المكان أو التراب، ويتضمن ذلك الماء والطاقة والزراعة والإنسان والمعرفة والمهارات، ويتضمن ذلك رأس المال البشري والعمل والمهن والحرف، والزمن بما هو الخطة والبرامج لتفعيل الموارد، ثم يناقش التنمية البشرية كما يقدمها تقرير الأمم المتحدة والذي بدأ بالصدور منذ العام 1990 وأنشأ تصورا عالميا موحدا للتنمية والتقدم والعمل لأجلها، ويعرض الإنجاز والقصور في الحالة الأردنية في التعليم والصحة والتكامل الاجتماعي، ويناقش قضيتي الفقر ودور الدولة في التنمية.

ويتحدث في التكوين المدائني عن المدن باعتبارها الإطار التنظيمي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لمشروع التقدم، وفي التكوين الاجتماعي والثقافي يطرح دور ورسالة الثقافة في التنمية، وعلاقتها بالتقدم والفشل، ومجتمعات المعرفة، والثقافة وأسلوب الحياة بما هما رأس مال بشري وتنظيم اجتماعي وأخلاقي، والنخب والقيادات الاجتماعية وقضايا التهميش والاستبعاد والتحولات الاجتماعية، وأخيرا كيف تساهم المجتمعات في الإصلاح.

وأخيرا يجب القول إن الكتاب عمل معرفي ثقافي؛ باعتبار أن المثقف يستخدم المعرفة لأجل رسالة اجتماعية، وقد يكون في ذلك تحيز من وجهة نظر أكاديمية أو منطقية، لكنه تحيز ضروري للتجسير بين المعرفة العلمية وبين الرسالة الاجتماعية. ومعلوم بالطبع إن الكفاءة المعرفية في أفضل حالاتها لا تغطي أكثر من خمس المعرفة المتاحة، وربما لا يكون لدى المؤلف من هذا الخمس أكثر من خمسه، ولكن النزاهة والنية الحسنة تفعّل المعرفة وتعظمها، كما أنها (المعرفة) تزيد بالاستهلاك، وفي ذلك يأمل المؤلف أن استجابات القراء وملاحظاتهم وما يتركه الكتاب لديهم قد يفوق ما يريده المؤلف أو يعرفه.

إن المثقف كما يقول الفيلسوف الفرنسي ريجيس دوبريه على خلاف الباحث العلمي الذي ينظم نظرية أو يثبت وقائع هو من يصنع الرأي، ويرغب في التأثير في مسار الأمور واستمالة الناس، ولذلك فإن المؤلف في هذا الكتاب يحاول أن يساهم في إنشاء علاقة إيجابية مع المكان والموارد، وتحول التاريخ إلى عمليات حيوية متواصلة مستقلة عما يبذله باحثون وأكاديميون، ففي عشقهم للمكان ينشئ المثقفون انتماء يتسع لكل مواطن، ويتيح لنا أن نرى أنفسنا وننشئ وعينا لذاتنا كما نحب أن نكون.

«سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم»

الرواية المنشئة والفكرة الجامعة
من نحن وكيف نعيش حياتنا

«لقد صنعنا إيطاليا، وعلينا الآن أن نصنع الإيطاليين»، فرديناند مارتينو، وزير التعليم الإيطالي عام 1869.

يتشكل «المعنى» في الهوية الوطنية الجمعية والفردية بمنظومة من العلاقات التلقائية والخفيّة مع المكان والجماعات والمنظومات الاقتصادية والاجتماعية، لكن الجزء الرئيسي والغالب منها يقوم على عمليات وعي مقصود ومتخيل تنشئه الأمم، وفي ذلك فإن الرواية المنشئة والفكرة الجامعة للأمم تقوم على ثلاثة محاور رئيسية على الأقل: المكان بما هو جغرافيا وذاكرة وتاريخ، والمواطنة؛ بما هي العقد الاجتماعي، والأعمال والموارد بما هي المحدد الرئيسي لأسلوب الحياة والعمل الاجتماعي والمؤسسي لأجل حياة أفضل، أو هي ببساطة «كيف نعيش حياتنا؟».

إن هذا السؤال الأساسي «كيف نعيش حياتنا؟» يفسر كيف تشكلت الأمم في تاريخها وعلاقتها بالمكان، وهكذا فإن الأردنيين مثل جميع أمم العالم في التاريخ والجغرافيا، يجمعهم العمل الفردي والمشترك لأجل السلام وتحسين الحياة، فما التاريخ والبطولات

والرموز والأساطير والأمثال والحكايات في الحقيقة سوى المساعي الإنسانية للبقاء ثم تحسين هذا البقاء! الآلة الزراعية هي التي حررت الإنسان، وليس الأفكار والمثل العظيمة! والعالم الحديث في فنونه العظيمة وتقدمه المدهش، تشكل حول الآلة البخارية! قل ما شئت عن الحريات وحقوق الإنسان والضمان الاجتماعي وبتهوفن وموزارت وهوغو وآينشتاين... وكل ما سنمضي مساحة واسعة في تذكره من تقدم وإنجاز.

واليوم، يعيد العالم تشكيل نفسه حول الحاسوب، ولا بأس بعد ذلك بشيء من التاريخ والذكريات؛ كيف توحدنا في مواجهة الأعداء، وأن نتواطأ على نسيان الهزائم. ولكننا في الحقيقة فعلنا ذلك مضطرين، وأولى بنا أن نتذكر كيف تجمعنا لندرس البيدر حتى لا نموت جوعا، وكيف أمضينا الليل والنهار نحصد وندرس بلا كلل، لنحظى بزغرودة من الصبايا الحسان!

ينقسم الناس حسب الأندية الرياضية أو قراهم ومدنهم وحاراتهم؛ ولكن العبرة الأساسية أن تظل مع الانقسام جوامع رئيسة مشتركة، هي حياتنا التي نعيشها، والتي تشكل حولها المواطنة وسيادة القانون. فلم تكن دولة ولا مؤسسات، لولا رغبتنا في العيش في سلام! إذ إن الدول، جميع الدول؛ والقوانين، جميع القوانين، تشكلت لحماية الناس من بعضهم بعضا، ولو كانوا متآلفين متفاهمين لما كانت دول وحكومات وقوانين وجيوش وشرطة.

لا يمكن مقاومة أو منع الانتماءات الفرعية، ولكننا نستطيع بناء فكرة جامعة، وإذا تخلى الناس من تلقاء أنفسهم بعد ذلك عن انتماءاتهم وهوياتهم الفرعية، فهذا أمر جميل. وهناك كثير من المواطنين ينشئون لأنفسهم انتماءات وهويات مستقلة عن الأصول، ويرون القانون والمواطنة تجمع وتستوعب جميع الناس، وهناك أيضا فئات من المواطنين تجمع بين الانتماء الفرعي والانتماء الوطني. ولكن في النهاية، يتجمع الناس ويتجادلون حول تنظيم مواردهم وتجديدها وتطويرها وحمايتها؛ يجمعهم ذلك أكثر من أي

شيء آخر، ولا يحتاجون أن يحبوا بعضهم كثيرا، ولا أن يكونوا على قلب رجل واحد، ولكن تكفيهم سيادة القانون!

ينظر كثير من الناس إلى الانشغال في الثقافة وأسلوب الحياة كعمليات إضافية أقرب إلى التسلية والترفيه، ويعتبرون الحديث عنها هروباً من السياسة والأحداث اليومية، أو في أحسن الأحوال اتجاهاً ثقافياً لا بأس به! لكن أسلوب الحياة مدخل للتفكير المستقبلي، وملاحظة الاتجاهات السياسية والاقتصادية، وهذا بالطبع ليس منهجاً جديداً، فقد كان هيغل (1770 – 1831) يعتقد أن الأمم يستدل عليها بالفنون والآداب والموسيقى والعمارة، وعرض مثالاً يبدو اليوم أكثر أهمية، وهو النهضة الهولندية مستدلاً عليها بالفنون التشكيلية للهولنديين، فهذا البلد الذي كان فقيراً وهامشياً بالنسبة للإمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية والمدن والممالك الإيطالية والفرنسية والألمانية، أنشأ نهضة فريدة من نوعها، ما زالت حتى اليوم درساً بليغاً، فقد استقبلت هولندا اللاجئين من الاضطهاد الديني والانتقام السياسي في إسبانيا والبرتغال وألمانيا، وأنشأت أمة متماسكة استطاعت أن تضاعف مساحتها اليابسة وتطور الزراعة، والأكثر أهمية وعبرة حتى اليوم هو كيف استقطبت، بسبب التسامح والاستيعاب، استثمارات وكفاءات واسعة، جعلتها البلد الأكثر غنى وأهمية على مدى القرنين السابع والثامن عشر، بل واستطاعت أن تهزم عسكرياً أقوى إمبراطور في حينه، الملك فيليب ملك إسبانيا، والذي كان يهيمن على أجزاء واسعة من العالم، وجلب من القارة الجديدة آلاف الأطنان من الذهب والفضة، لكنها أموال تسربت إلى البنوك والشركات الهولندية، ثم تحولت إسبانيا إلى دولة فقيرة وهامشية!

مؤكد بالطبع، أن الحلول الثقافية والتوعوية المستقلة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي لا تحقق التقدم المرغوب، ذلك برغم أن الوعي بالتقدم ينشئه، وأن الأمم تتغير تبعاً لتغير عقلها العام، لكنه وعي لا يتحقق بالإرشاد والكتابة والتلقين، ولذلك

فإن الحديث عن الثقافة وأسلوب الحياة (كيف نعيش حياتنا) هو موضوع سياسي بامتياز. وبدراسة التراث والهويات التي تعتز بها الأمم، فإنها في واقع الحال دراسة لأسلوب الحياة، وليست سوى ذلك، ومن خلالها ينشأ التماسك الاجتماعي والرواية السياسية للأمم والمدن والدول.

يشكل العزوف عن المشاركة في الأحزاب السياسية محصلة متأخرة لتداعيات سياسية واجتماعية، ولا يمكن النظر إلى الأزمة بعيدا عن روايتها المنشئة، بل العكس فإن الانشغال بالظاهرة في نهاياتها ومآلاتها قد يضر ولا ينفع، المطلوب ببساطة هو إنشاء بيئة سياسية واجتماعية مشجعة على المشاركة ومواجهة الخلل والانتقاص في بيئة العمل والمواطنة والمشاركة.

لقد مرت عقود من العمل العام والسياسة العامة وتخطيط العلاقة بين الدولة والمجتمعات والأسواق تكرّس الانفصال عن الواقع ثم الاستعلاء عليه، ففي انشغال فئة واسعة من المعارضات والنقابات والطبقات الوسطى انشغالا تاما بالقضايا الخارجية أو الميتافيزيقية تكرست طبقات ومصالح واتجاهات قائمة على معارضة دائمة منفصلة عن السؤال الأساسي والبسيط لكنه على بساطته ينشئ متوالية الحكم والسياسة والمعارضة، وهو كيف نجمع وننفق المال العام بكفاءة وعدالة؟ هكذا فقد انفردت الحكومات المتعاقبة بتدبير الإنفاق العام وإدارة الخدمات الأساسية وتخطيط المدن وتنظيم العلاقة مع الشركات والنخب، وشغلت فئة واسعة من النخب والأجيال بالتحرير والصراعات الدولية والوحدة العربية والإسلامية وبناء وتصميم دور ديني جديد للدولة في التعليم والشأن الديني والاقتصاد واللباس والسلوك على نحو ليس دينا وليس سياسة ولا مشاركة، وصارت الحكومات المتعاقبة طبقة مغلقة تهيمن على الموارد العامة بلا حسيب ولا رقيب، ثم في مرحلة الخصخصة تحولت السياسة إلى تحالفات نخبوية وسلطوية بعيدا عن تأثير المجتمعات والطبقات ومصالحها، وصارت المعارضات والأحزاب

السياسية ومنظمات المجتمع المدني طبقة اجتماعية وسياسية تنشئ عالمها وأحلامها وأسواقها ومواردها الاجتماعية والاقتصادية المنفصلة عن تنظيم الحياة وتحسينها، لكنها تحولت إلى طبقات هشة مشغولة بما هو أقرب إلى التسول والوهم.

يبدأ ازدهار الأحزاب السياسية بوجود علاقة واضحة وعملية للمواطنين مع المدن والأماكن التي يعيشون فيها، ففي انخراطهم في إدارة شؤونهم وحياتهم يدركون بوضوح ما يريدونه وما لا يريدونه من الحكومة والشركات، وفي ذلك تتعدد اتجاهاتهم وأفكارهم وأساليب حياتهم وثقافتهم وعلاقاتهم وفق تقديرهم الأساسي لما يريدونه وما يحبون أن يكونوا عليه، ولا بأس بعد ذلك بتأييد أو معارضة الوحدة العربية واستقلال كردستان والاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج.

عندما تواجهني رائحة الكلور في الماء وأحس بشوائبه في جسدي وشعري وعينيّ فإنني أفقد الشعور بالأمان والانتماء، وأشعر بالخوف، يراودني أحساس بأنني غريب أهدد المدينة وأنها تهددني، وعندما أجد الماء قد نفد من الخزان وتوقف تزويد الحي الذي أعيش فيه أشعر أن السلطة تبعث لي رسالة تذكير بأني لا حول لي ولا طول! وعندما أكون وأبنائي غير قادرين على المشي في المدينة، وتكون أرصفتها وفضاءاتها غير متاحة لي ولأطفالي فإنني أشعر بأن المدينة معادية لي، وأني غير مرغوب فيّ هنا، وأن السلطة تديرها وتنظمها على نحو يفيض بالكراهية والعداء للمواطنين أو الاستخفاف بهم وعدم احترامهم، وفي الوقت نفسه فإن السلطة تبذل جهودا منظمة وذكية لجمع الضرائب وتسليط البنوك والشركات الموردة للخدمات الأساسية والضرورية في الحياة على المواطنين والمجتمعات والموارد العامة! في ظل هذه الحالة لا يجد المواطن حليفا له أو شريكا في ممارسة وأداء المواطنة أو حتى كونه مستهلكا وزبونا. المواطن ينشئ مواقفه ومخاوفه وآماله من معايشته وملاحظته للتنظيم الدقيق للأبهة والإبهار والسلطة والرقابة والعقوبات، وفي الوقت نفسه الفوضى في المدارس والمستشفيات والرعاية والأسواق

والأرصفة والطرق والفضاءات العامة، والحكومة في راداراتها وكاميراتها وتشريعاتها الردعية الدقيقة والمنظمة والمتقدمة. في الوقت نفسه تترك الشوارع والأسواق والمصالح والمؤسسات العامة للفوضى والإهمال وغياب القانون، لتقدم رسالة واعية وواضحة بأن العلاقة بينها وبين المواطنين قائمة على الخوف والكراهية وليس الانتماء والمشاركة.

لم تكن الحكومة تحتاج حتى وهي تريد إقرار قوانين للضريبة والنشر وتسعير المحروقات على نحو تختلف فيه مع أغلب المواطنين؛ سوى أن تؤدي عملها المعتاد والواجبات الموكولة إلى الوزراء كما أقسموا اليمين. نعم هناك أزمة كبيرة حول التشريعات والحريات وإدارة الموارد وإنفاقها، وهذا هو قانون الحكم والإدارة في التاريخ والجغرافيا، إذ تدير الحكومة الموارد والسياسات نحو أهداف تعكس اتجاهات ومصالح معينة، وفي ذلك تختلف مع اتجاهات ومصالح أخرى، ليس الحكم والسياسة سوى إدارة الصراع بين المصالح والاتجاهات! لكن وفي جميع الأحوال ومهما كانت التشريعات والسياسات؛ ومهما كانت الأزمة والخلافات حولها؛ يجب أن تواصل المدارس والجامعات والمستشفيات والعيادات والمراكز الصحية والاجتماعية عملها بالكفاءة المطلوبة والملائمة لطموحات المواطنين واحتياجاتهم، ومهما كانت النتيجة التي تؤول إليها التشريعات والسياسات نظل في مواجهة السؤال الأساسي ماذا تفعل الحكومة بالموارد والمؤسسات التي استؤمنت عليها وأقسمت أن تديرها بإخلاص وكفاءة؟

ففي النهاية سنواجه الحقائق الأساسية في التعليم والصحة والنقل والغذاء والدواء والماء والطاقة، وفي تسيير المؤسسات العامة والأسواق وحياتنا اليومية، ولن نمضي حياتنا في الميتافيزيقيا الحكومية والنخبوية، لأن أولادنا سيذهبون في الصباح إلى المدارس وسوف نخوض في كل صباح عمليات لوجستية هائلة لنقل مليوني طالب إلى مدارسهم بلا سؤال لماذا تكون عمليات الذهاب الى المدرسة والعودة منها بهذا التعقيد والصعوبة؟ لماذا لا نستطيع أن نعيش حياتنا على نحو نقدر فيه وأطفالنا على الذهاب

إلى المدارس والأعمال والعودة الى البيوت بلا هدر في الوقت والجهد والطاقة؟ وسوف نفكر وحدنا بلا أثر لما تقوله الموازنة حول التعليم والصحة والخدمات كيف نحصل على العلاج والدواء، وكيف ندبر أقساط مدارس خاصة تهد الحيل وتحير جميع الناس خارج الأردن؟ كيف يكون لدينا حمامات عامة نظيفة وتعمل؟ كيف تكون حمامات المدارس والمؤسسات تصلح للاستخدام البشري؟ كيف ندبر زجاجا لنوافذ المدارس وساحات ومكتبات ومختبرات؟ كيف يكون في مقدور أولادنا في المدارس أن يلعبوا مثل جميع خلق الله ويرسموا ويستمتعوا ببساطة وأمان؟ كيف يكون لنا ولأبنائنا في كل بلدة أو حي حديقة عامة ومكتبة وناد؟ كيف نستعيد مكتبات الأطفال التي صارت مطاعم؟

ثمة مكونات اجتماعية وثقافية في حياتنا تبدو بحاجة إلى رد اعتبار وملاحظة أثرها في التقدم؛ الثقافة بما هي حياة نعيشها كل يوم، أسلوب الحياة، والعادات والتقاليد والقيم والأعراف، مثل الثقافة والفن والموسيقى والرواية والسينما والمسرح والدراما، والانتماء والمشاركة، والصداقة والعلاقات الاجتماعية، والرياضة، والخدمة العامة. إنها تبدو عند تقييمها أنها ليست مهمة، نضحي بها أولا وغالبا لأجل مكاسب أخرى، سواء على مستوى الأفراد في زحمة الوقت والمشاغل، أو المجتمعات والدول، ولكنها تبدو أكثر ضرورة وأولوية تبدو- عندما نفتقدها- أجمل ما في الحياة.

في النظر إليها مستقلة، يمكن الاستغناء عنها ولكن في محاولة الاستغناء عنها تبدو الحياة خاوية كالحة مملة عديمة الجدوى والمعنى. الذين يسافرون على سبيل المثال إلى الخارج تثقل عليهم ذكريات الأماكن والاصدقاء والمقاهي والرياضة والنشرة الجوية، كما الندوات والمحاضرات واللقاءات. إنها ليست مجرد إضافة الى الاحتياجات الأساسية في الحياة، ولكنها شرط أساسي وضروري لتحسين الحياة وحماية الموارد وتجديدها، ليس تحسينها فقط جماليا، ولكن أيضا ماديا.

ففي أسلوب الطهو والطعام ثمة منظومة هائلة للإبداع والأسواق لم تكن لتوجد على

هذا النحو، لولا تقدير الحياة ومحاولة التخلص من فجاجتها، الشعير على سبيل المثال يمكن التهامه وتوفير الحد الأساسي للبقاء، ولكن يمكن إنشاء منظومة واسعة وهائلة حوله من الحياة والموارد والأطعمة والأسواق وأساليب الحياة والإبداع فيها!

لكن أسلوب الحياة ليس ملهما للحراك والجماهير اليوم؛ برغم أن تاريخنا وحضارتنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الفنون والتراث وما كان عليه أسلوب الحياة والعمل والقيم والثقافة المنظمة للحياة، ويمكن أيضا ملاحظة ضياع البوصلة في الإصلاح كما السياسة والحياة بعامة فيما نملكه اليوم من فنون وعمارة وموسيقى. «الدبكة» على سبيل المثال والمنتشرة في جميع بلاد الشام هي كلمة آرامية معناها القفز، مستمدة من عمليات استخلاص الحبوب من السنابل. محاولة لتحويل هذا العمل القاسي الممل إلى مصدر للفرح والإلهام والحب والمشاركة والقدرة على مواصلة العمل!

وفي استماعنا الى أغنيات فيروز يمكن أن نفهم الوجود الممتد من أورفا إلى العريش، ومن الفرات إلى البحر المتوسط، العشق والأسطورة، والجبال والأنهار والمدن والقرى والبحار والصحارى والأماكن، والبيوت والأبواب والنوافذ والفصول والأيام والشهور والطفولة والألعاب والشتاء والثلج والصيف، والدفء والبرد، والعمل والإرادة والعزيمة والسفر، والزهور والأعشاب والشجر والطيور، والطعام واللباس، والذكريات العميقة التي تشكلنا والتي هي نحن. الغياب والوداع واللقاء والحزن والفرح، والمقاهي والأسواق والطرق، والشمس والقمر والنجوم، والفقر والغنى، والنضال والفداء.

نحتاج اليوم أن نجد حياتنا الجديدة والمتغيرة التي نعيشها بكل جوانبها في العمارة والدراما والشعر والموسيقى، وهذا أهم ما يلهمنا الإصلاح، فنحن من خلال هذه الفنون نعبر حسيا عما نملكه من مشاعر وتخيلات، وكيف نعي وجودنا، وما تمثل فينا وحلّ من قيم وأفكار، كيف نحب أن تكون حياتنا، وما نحب أن نكون عليه.

هناك بالتأكيد تحول كبير في وعي الذات والنظر إلى حياتنا كما نحب أن تكون عليه، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في حراك وتطورات الأحداث واتجاهات الأجيال الجديدة، فالحراك الإصلاحي هو أساساً فعل ثقافي يعبر عن التطلع إلى الحرية والعدالة والمساواة، والمجتمعات اليوم تراجع أولوياتها واحتياجاتها، وتعيد النظر في كل شيء، أليست المعارضات والأحزاب والحركات السياسية التقليدية تتعرض هي أيضاً مثل الحكومات العربية للمراجعة والنقد القاسي، وتواجه أيضاً احتمالات الانحسار؟ إننا نشهد في الواقع ثورة ثقافية تغير من النخب والقيادات والأفكار والقيم والأولويات، فلم تعد على سبيل المثال القضايا السياسية الكبرى التي كانت عنواناً للعمل السياسي الحكومي والمعارض موضع اهتمام أغلب الناس وخاصة الأجيال الشابة.

الثقافة ببساطة هي الحلقة الأساسية في تشكل الناس وتجمعهم حول مواردهم وأنظمتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن المؤكد أن التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى الجارية اليوم وما صحبها من أحداث؛ تعبر عن ثقافة جديدة تتشكل في المجتمع، فالثقافة أولاً وأخيراً هي وعي الذات، وما نشهده اليوم من أحداث حولنا تعبر عن رؤية الناس لما يحبون ان يكونوا عليه، وملاحظتهم للفرق بين واقعهم وما يرغبون في تحقيقه، ولكنها ثقافة مفاجئة للفعل الثقافي المشهود في الأوعية الرسمية والمتاحة للثقافة، وهذا الغياب للفعل الثقافي عن ملامسة التحولات والأفكار الجديدة للناس يعبر بالتأكيد عن فجوة كبيرة، وربما يفسر سبب غياب التفاعل بين الناس والمجتمعات والعمل الثقافي بعامة. ولذلك يجب النظر إلى الثقافة القائمة اليوم وتقييمها بمقدار تعبيرها عن هذا التشكل، وبمقدار مساهمتها في تحسين حياة الناس وتنظيم مواردهم واحتياجاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأظن أن هذا هو جوهر العمل السياسي أو يفترض أن يكون السياسة الجديدة التي من دون الاهتمام بها لن يكون إصلاح ولا ديمقراطية، وهذا التقسيم بين السياسي

والثقافي لا ينسجم مع المفهوم العلمي والحقيقي للسياسة والثقافة، ويعطي للسياسة والثقافة وأسلوب الحياة مفهوماً دارجاً في الإعلام والمجتمعات بعيداً عن الدور المفترض للسياسة والثقافة بالمعنى المستمد من تحسين الحياة والولاية على الموارد وتمكين المجتمعات وتطويرها والتنمية والإصلاح بعامة، أو التشكل الملائم وإقامة العلاقات الصحيحة بين الموارد والأعمال والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كان ذلك يصنف على أنه ابتعاد عن السياسة والنضال والسمو! ولكن المفهوم الحقيقي للسياسة مستمد من مستوى الحياة ونوعيتها.

والحال أن خواء الحياة السياسية على رغم الانتخابات النيابية والعامة المتكررة ليس سوى محصلة لمتواليات سياسية واجتماعية، ولا يمكن النظر إلى الأزمة بعيداً من تاريخيتها، فقد مرت عقود على العمل العام والسياسة العامة وتخطيط العلاقة بين الدولة والمجتمعات والأسواق تكرس الانفصال عن الواقع ثم الاستعلاء عليه.

المكان بما هو مركز الهوية والانتماء والمشاركة

«مركز الحقيقة حيث يتصادف أن يكون المرء. ومحيطها ما يدركه خيال المرء»
نورثروب فراي

تكاد تكون الآرامية هي المكون الأكثر وضوحا في التأسيس للحضارة والثقافة في الأردن وشرق المتوسط، ولا أعني هنا بالآرامية مكونا محددا أو مميزا في الأمم السامية، لكنه مفهوم في هذا الكتاب يشمل الأمم التي استوطنت هذا المكان، مثل الكنعانيين والفينيقيين والمؤابيين والآدوميين والعمونيين والعبرانيين والعموريين والعرب، وكانت الآرامية لغة وحضارة هي محصلة وذروة التفاعل الإنساني والاقتصادي .. ولذلك فإن التسمية الآرامية تشبه تسمية الحضارة الإسلامية بالعربية.

سادت الآرامية كحضارة ولغة منذ حوالي 1500 عام قبل الميلاد وظلت سائدة فترة طويلة بعد ذلك ثم جاورت وشاركت العربية وبدأت تنسحب تدريجيا أمام الموجة العربية، لكنها باقية حتى اليوم على نحو مؤثر في الحضارة وأسلوب الحياة واللغة، وأكرر هنا مرة أخرى بأني أستخدم تعبير «الآرامية» كمصطلح ثقافي ولغوي وحضاري وليس إثنيا.

تكاد تكون اللغة الدارجة (العامية) آرامية، وبعض الباحثين يعتبرها سريانية معربة، بل إن بعضها، مثل اللهجة الحلبية، يكاد يكون سريانية خالصة. ولو توقفنا عند جميع/ غالب الكلمات المستخدمة في اللهجة العامية وبحثنا عنها، فسنجدها سريانية، إلى درجة يمكن القول معها إننا نتحدث بالفعل السريانية المعربة. ويمكن للمتابع أن يجد عددا كبيرا من الأبحاث والمقالات المنشورة في هذا المجال.

وعلى سبيل المثال يمكن عرض كلمات آرامية متداولة؛ شحبار، وبحّر، ودزّ، درب، بجّ، بخش (ثقب، حفر)، بخن (عرف)، تبرعط (ثار)، بعط (شقّ)، بلّش (شغل)، بلط، انبلم (أفحم، أسكت)، أبلم (بليد)، جعص (تكبر)، تجمعص (كشر غاضبا)، جعلص (انقباض)، خبز مجعلص أي غير مخبوز جيدا، حزّق، حاص وحيص بيص (احتار)، حاف وحيف (عيب، خطأ، أسف)، حيل (قوة)، متخوش (خائف متحسس)، دحّ (حسن أو جميل بلغة الأطفال)، دجل (كذب)، دقر، دمس (حجر)، ربص (التوقف)، رشل (أسقط الطعام)، زعزع (حرك)، زلف، زنق وزنقة، زوم الغسيل، سام (فاوض أو مساومة)، سعر (مرض متفش، سعر دابّ في الناس)، سفّ وسفوف، الدواء المطحون، تناول الدواء دون ماء، نسف (نشر، بسط) والنسف والسفّ يتطابقان، سفّر شعره (قصه، ومنها السفور)، سفط (وعاء)، سفط الحاجة لأخيه (تنازل)، السمان والسمانة، مشحتل أو مشعتل (زري الثياب، ومنها الشحات/ المتسول)، شحط (سحب، جرّ)، يتمشكح (يروح ويجيء)، شلف (سرق)، شمط (ضرب)، شلهب من اللهب، شوب (حرّ)، شوّش (خلط)، صنّة (رائحة خبيثة)، طرش (دهن)، طاش (خفيف، طفا) وطايش يعني سخيف، طلي الخروف، طور (جبل)، عبّ الثوب (ما يلي الردن لجهة الصدر)، عجر (الفاكهة الفجة غير الناضجة)، عرام (حفنة)، عصّ (ضغط)، عفر (تراب أو غبار)، عمّص ومعمّص (لا يرى بسبب المرض)، عمّر، فرط، عقص (للشعر والتضفير)، فركش، فشخ، فشكل ومفشكل، وفكح، وفلّص ومفلص (فلت)، قبّ (قام بسرعة)، قدّ (مزق)، قرمية، قشل (خيبة)، كمر (غطى)، لزّ، لطش، لهط، ليّس، مرط، مسطبة، معس (سحق/ هرس)، النفساء (المرأة الوالدة) والأبجدية هي الترتيب السرياني الأبجدي للحروف (أبجد هوز حطي كلمن..) والذي تعلمناه في المدارس موازيا لترتيب العرب (ألف، باء، تاء، ثاء...)

الحضور الآرامي في حياتنا وحضارتنا يتعدى اللغة إلى كثير من الطقوس والأفكار وأساليب الحياة والزراعة والتجارة والأغذية. وعلى سبيل المثال، فإن عددا كبيرا من وصفات الغذاء والشراب المنشورة اليوم في الكتب ومواقع الإنترنت مأخوذة حرفا من مصادر آرامية، مثل كتاب الفلاحة النبطية قبل ألفي عام. وما نزال نسمي موسم تزاوج الأغنام «هداد/ هدد»، وهو إله العطاء والخصب الآرامي. ونقول «حداد بيني وبينك» مثلما نقول «الله بيني وبينك». وصمد هو من أسماء الإله لدى الآراميين، وربما تكون بلدة صمد جنوب إربد نسبة إلى الإله صمد. ونسمي الأراضي المزروعة من غير سقاية بشرية «بعل، وهو اسم إله العطاء والحياة الآرامي.

تشير الدراسات (على سبيل المثال: صلاح الدين بحيري، وزيدان كفافي، ونزار أبو جابر) إلى وجود للإنسان في وادي الأردن يعود إلى 1.4 مليون سنة، وهناك آثار لاستخدام النار والأدوات الحجرية في أبو هابيل – في منطقة وادي اليابس يقدر عمرها بـ 950 ألف سنة، كما شهدت المنطقة أقدم عمران بشري مستقر مثل القرى والمدن، وأقدم استخدام للخبز في قاع شبيكة في محافظة المفرق، حيث تعود آثار الأفران والخبز إلى حوالي 15 ألف سنة تسبق الآثار المعروفة والتي تليها بحوالي 2400 سنة. وتؤشر الآثار في قرية عين غزال في عمان على استقرار بشري زراعي حضري يعود إلى عشرة آلاف سنة، وعلى مساحة 120 دونم، وهي مساحة تعتبر كبيرة بمقاييس القرى والمدن في ذلك العصر، ولعلها كانت أكبر قرى ذلك العصر، وتؤشر دراسات تقدير العمر للبيوت والنباتات وزراعة الحبوب المعروفة حتى اليوم مثل الحنطة والفول والعدس والحمص إلى 7250 سنة، وتشكلت مدن وقرى زراعية مهمة في وادي الأردن مثل بيلا (طبقة فحل) ودير علا، وبدأ منذ الألف الثالثة قبل الميلاد استيطان الجبال والمرتفعات المطلة على وادي الأردن في نظام زراعي قائم عل موسمين أحدهما مروي شتوي في وادي الأردن والآخر بعلي صيفي في الجبال.

أتيحت الفرصة ربما للمرة الأولى لقيام كيان موحد في شرق الأردن على يد الأنباط ابتداء من القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن الأول الميلادي، عندما أقاموا مملكة تستمد وجودها ومواردها من طرق التجارة البرية القديمة الممتدة من تيران وأيلة ومدائن صالح ثم تمضي في البادية إلى الشمال مرورا بالبتراء وكانتا (أم الجمال) وبصرى الشام وتدمر.

ورث الأنباط الأدوميين واقتبسوا انجازاتهم في الري والزراعة والعمارة ثم أضافوا إليها المدرجات على سفوح الجبال لصيانة التربة وزراعتها، وقد استطاعوا بالإدارة المتقدمة للموارد المائية القليلة زراعة البوادي والسهول والأودية التي تبدو اليوم قاحلة، وتميزوا بتصميم قنوات وخزانات للري والحفاظ على الماء وتوزيعه، وعلى سبيل المثال فقد أنشأوا مدينة أفارا (الحميمة) في قلب الصحراء، وجلبوا إليها الماء من رأس النقب من خلال قناة طولها 18.9 كيلومتر شيدت بالحجارة، لتنقل الماء من خزانات بنيت حول على الينابيع بين الصخور على ارتفاع 1425 مترا، كما بنوا عشرات الخزانات والسدود لجمع مياه الأمطار.

ولأجل تنظيم التجارة فقد انشأوا شبكة من الطرق الممتدة وأقاموا عليها محطات مزودة بالماء والقلاع ومحاطة بالقرى والمدن المأهولة بالسكان الذين يوفرون الحماية والاحتياجات الضرورية للقوافل.

وعاصر المملكة النبطية تحالف المدن العشرة (ديكابوليس) في ظل الحضارة اليونانية، والتي كانت تضم فيلادلفيا (عمان) وجراشا (جرش) وأرابيلا (إربد) وديون (الحصن) وكابيتل بوليس (وبيت راس، وتعني العاصمة ولعلها كانت مركز المدن العشر) وبيلا (طبقة فحل) ويبلا (قويلبة) وجدارا (أم قيس) إضافة إلى بيسان ودمشق.

وربما تكون من امتدادات الأنباط عشائر الحويطات الممتدة اليوم في جنوب

الاردن وشمال السعودية وسيناء، ولها بلدات عامرة حتى اليوم مثل القطرانة وباير والجفر وأذرح وإيل وجربا.

يتشكل الأردن في الهيئة التي يعرف بها منذ العام 1920 من بادية تشكل معظم مساحته، وهي جزء من بادية الشام الممتدة في سيناء وشمال السعودية بدءا بواحة تيماء وغرب العراق وأجزاء واسعة من شرق سوريا، وسهول حوران المشتركة بين الأردن وسوريا، وسلسلة جبال عجلون والبلقاء ومؤاب (الكرك) والشراة، ووادي الأردن وهو حوض نهر الأردن والذي تشترك فيه بلاد الشام، و يخترقه نهر الأردن القادم من جبل الشيخ وبانياس ودان وحاصباني ثم ترفده من شرق الأردن مجموعة من الانهار والاودية؛ اليرموك والزرقاء ووادي اليابس ووادي عجلون وكفرنجة وراجب والموجب والوالة والعرب.

تبلغ مساحة الأردن حوالي 89 ألف كيلو متر مربع؛ وبينما كان عدد السكان في بداية تأسيس الدولة الحديثة عام 1921 ربع مليون نسمة، فإنه يبلغ اليوم (2020) حوالي عشرة ملايين نسمة، منهم 3 ملايين غير أردنيين.

عندما ينفصل وعي الذات عن المكان تتشكل الهويات والثقافة والفنون والتواريخ والقصص والحكايات حول الرغبات وأحلام اليقظة والأهواء وفي أحسن الأحوال بعيدا عن الحياة والواقع، .. هذه هي قصة أمم وجماعات كثيرة انفصلت عن المكان أو لم تقبل الاندماج في مكانها الجديد سواء بالهجرة أو بتغير ظروفه، وتحولت إلى جماعات من المهمشين والمتطرفين أو الكارهين والمكروهين، تبدأ القصة استعلاء، أو رفضا للحقائق والأحداث، أو شعورا بالتميز أو العزلة والوحدة، أو النقص والمهانة، لكن وعلى نحو آخر تمضي شعوب وأمم بنفسها نحو الاستلاب والتيه والضآلة وهي تستمد رؤيتها لذاتها وأفكارها وبرامجها من أماكن وتجارب وتواريخ بعيدة أو متوهمة، ثم تتبع السياسة والانتخابات والمدن والأسواق والأعمال والبرامج والأحزاب والأفكار

والتيارات السياسية؛ هذه الرؤية للذات، سواء كنا ندرك ذلك أو لا ندركه، نعترف به أو لا نعترف.

يقول عالم الجغرافيا السياسية الأميركي ورئيس جامعة جون هوبكنز بين عامي 1935 – 1948 اشعيا بومان (1878 – 1950) إن الجغرافيا تتغير بسرعة لا تقل عن سرعة تغير الأفكار نفسها أو التغير في مجال التكنولوجيا، أو بتعبير آخر فإن معنى الظروف الجغرافية يتغير، وفي ذلك فإن التاريخ ليس شهادة ميلاد أو وثيقة نهائية، وليس مقدسا بالطبع، ليس سوى جزء من المكونات والأفكار تضيف إلى المواطنين جزءا من رؤيتهم، لكن الهوية والتاريخ والسياسة والانتماء والمشاركة والولاء في كتلتها الحاسمة هي المواطنون في اللحظة القائمة والذين أنشأوا عقدهم الاجتماعي مع المكان والسلطة فيه، وحتى ما يبدو تاريخا جميلا لم يكن سوى هذه الحقيقة، الناس الذين تجمعوا حول مكان، واختفوا أو تغيروا بتغير المكان، .. ديكابوليس على سبيل المثال!

وهكذا ينشئ المواطنون بما هم منتمون على نحو مصيري إلى المكان فنونهم وآدابهم وأسلوب حياتهم أيضا، .. ويقدرون احتياجاتهم وأولوياتهم، ليس هذا ترفا أو قصة مدرسية، لكن الإنسان في تقديره لصحته وغذائه وسكنه وعمله وفي ترتيبه للاحتياجات والتطلعات ينشئ حياته وعلاقاته، وينشأ أيضا التقدم الفردي والاجتماعي والاقتصادي، بما هو الإدراك الصحيح للاحتياجات والأولويات وترتيبها ترتيبا صحيحا. وعلى سبيل المثال فإن الطقس والمناخ والفصول الأربعة في طبيعتها وتنوعها واختلافاتها تنشئ اتجاهات في البناء واللباس والطعام والزراعة، وحين تنفصل حياة الناس عن هذه الحقيقة تنفصل الأعمال والأسواق والأذواق والمؤسسات عن الموارد، فتزيد الكلفة ويحدث هدر كبير في موارد وفرص متاحة، ثم تنشأ متوالية من المهن والأعمال والاتجاهات صحيحة أو مختلة حسب طبيعة العلاقة مع المكان وظروفه.

يستدل بالاتجاهات المعيشية والاستهلاكية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن حين لا تعكس هذه الاتجاهات المعادلة المفترضة، وهذا يحدث كثيرا وبخاصة في بلادنا يكون ثمة خلل كبير وخطير، .. ولكنه خلل يمنح مؤشرات مهمة للإصلاحيين والتنمويين لتقدير الأولويات الإصلاحية،.. وللأسف الشديد فإنها اتجاهات يلتقطها البائعون أكثر من الإصلاحيين .. هكذا ازدهرت في الاقتصاد والتجارة المولات والاتجاهات الاستهلاكية الأقل ضرورة؛ ولم تزدهر الصناعات الغذائية والدوائية ومشروعات الطاقة والمياه والاثاث وتطوير البناء والتعلم الذاتي والتعليم المستمر .. وفي الثقافة والفنون اكتسحت الفنون الضحلة ولم تتقدم الفنون التشكيلية والنحت والمسرح والرواية والموسيقى الجميلة.

نحن في الأردن كل المكونات التاريخية والحاضرة، أو قصة الإنسان الذي أنشأ في علاقته بهذا المكان هذا الوجود الممتد بكل ما فيه من تعقيدات وتناقضات لكنه في محصلته منسجم مع السلوك المنشئ للحياة والوجود والتقدم،.. والتاريخ في امتداده الطويل يبدو لنا اليوم زمنا واحدا وحدثا واحدا، ثم ينشأ فهم مردّه إلى تغييب عامل الزمان، فعلى سبيل المثال تسمت حضارات ودول بأسماء الأسر الحاكمة، مثل العمونيين والمؤابيين والأدوميين واليبوسيين والغساسنة والمناذرة والأمويين والعباسيين،.. هذه أسر حاكمة أو أرستقراطية في الأمم التي كانت في المنطقة والتي تكون في أحيان كثيرة مزيجا متداخلا من الممالك والمدن والمجتمعات والأديان الممتدة والمتنوعة، فأن يكون الغساسنة على سبيل المثال قبيلة عربية لا يغير من أن الأمم التي كانت تتحالف معها مزيج متداخل من العرب والنبط والسريان والقبائل الكثيرة المتنوعة. ثم أنشأت الأديان والمذاهب عاملا جديدا في التسميات والانتساب، وصارت السريانية على سبيل المثال تعني المسيحية ولم تعد أمما تعيش في مكان واسع متغير المفهوم والحدود هو سورية، وزادت اللغة في التداخل والانتماء والفهم أيضا، إذ سادت اللغة الآرامية فترة طويلة من الزمن وصارت جميع الأمم تبدو آرامية، وفي سيادة العربية صارت الأمم

والروايات والتواريخ والمفاهيم عربية.

وأضيف إلى التداخل واللبس في الفهم العامل الخارجي أو الآخر، إذ أن تسميات كثيرة للأمم والأديان والمذاهب هي تسمية الآخر بل إن أغلبها تسمية الآخر، والتسمية سلطة كما يقال، وأخذت أمم وأماكن وأديان ومذاهب الأسماء التي أطلقها الآخر البعيد أو المهيمن أو المنتصر.

واتخذت التواريخ والمفاهيم كثيرا من المعاني المستمدة من أهواء ورغبات دينية أو طائفية.. أو الشعور بالتميز والاستعلاء ثم تحولت هذه الأهواء والمشاعر إلى تواريخ ودراسات وقيم لعلها الأكثر صلابة وتماسكا، إذ هي دوافع وحوافز من القوة والتأثير ما تجعل أصحابها أكثر دأبا وعنادا في فرض روايتهم والدفاع عنها.

أردني، عربي، آرامي، كنعاني، سامي، آسيوي، شرق متوسطي، هل تصفك واحدة من هذه الكلمات أو سواها عندما تجيب بها، من منا تصفه كلمة واحدة؟ في الأردن بخاصة، البلد المشغول بالسؤال تبدو المدن والمجتمعات تتغير وتتحول لدرجة أن إجابة السؤال (من أين أنت؟) تبدو أقرب إلى الاستحالة، فالمدن والمجتمعات لم يكد يتبقى منها شيء، من منا يعيش في البيت الذي ولد فيه؟ من يذهب إلى الطبيب أو يتذكره الذي كان يذهب إليه في طفولته؟ أو يأخذ أبناءه إليه، وماذا يربطنا بالأحياء التي نعيش فيها والمدارس التي كنا ندرس فيها، وما العلاقة بين الأحياء القائمة اليوم وما كانت عليه قبل سنوات قليلة، من أين هم الذين يقيمون اليوم في أحياء كانت قبل سنوات قليلة غابات أو حقول قمح أو مناطق مهجورة، ثمة أحياء تعني لابني اليوم عالما من الصخب والمولات وما بعد الحداثة هي نفسها تعني لي رحلات ومخيمات كشفية، فهل هي إجابة واحدة لي عندما أجيب بأني من دير غبار او دابوق بالنسبة لمن هم في جيل أبنائي؟

عندما تطالع كتاب زيد حمزة المولود في الثلاثينات «بين الطب والسياسة» وتقرأ عن إربد وعمان فإنك لا تعرف شيئا مما يحدثك عنه، وعندما تنظر في تشكلات المدن والمجتمعات اليوم يبدو السؤال (من أين أنت؟) محيرا وصعبا وقاسيا، فما نشاهده اليوم ليس سوى تجمع من الدوائر الحكومية الهائلة والشركات الكبرى ولكن من غير ناس تقريبا، كأن الناس والمجتمعات ليسوا سوى تجمع من العمال وأسرهم لا يربطهم بالمكان شيء يذكر.

وحين تنظر في الانتخابات النيابية ونتائجها وتشكيلات الحكومات المتعاقبة تنتابك الحيرة والغموض في الفهم حول النخب الجديدة وتشكلاتها، إلى أين تمضي عمليات اختيار النواب والوزراء والقادة والمسؤولين في فوضى هذه التشكلات، وفي غياب المجتمعات عن التأثير وعدم قدرتها على التوازن مع الحكومات/ السلطات التنفيذية والشركات؟

مازال يعيش معنا ثلة من الجيل الذي نهض بالدولة الحديثة وأنشأ أجمل وأهم ما لدينا من مستشفيات وجامعات ومؤسسات ومرافق، ومرت به أحداث جسيمة وهائلة، من الحروب والنكبات والنكسات والأزمات والاغتيالات والصراعات الداخلية والإقليمية والعالمية، ولكنهم عبروا بالدولة والمجتمع من ذلك كله، وصار لدينا مدارس تستوعب جميع الطلاب، وجامعات أكثر مما نحتاج إليه، بل إن أزمتنا اليوم في التوسع في التعليم، وصارت لدينا مؤسسات حكومية كبرى ومعقدة وشركات وتجارة واستثمارات تدير وتورد الخدمات والاحتياجات، ولكنا فقدنا المجتمعات التي كانت بحيويتها وقدراتها شريكا كفؤا للحكومة والقطاع الخاص، والتي أدارت استجابة واعية وناجحة مع التحولات، ونبدو اليوم وكأننا حكومات وشركات متطورة من غير مجتمعات!

نسبة الناس إلى الأردن «أردني» قديمة وفي سير الأعلام وتراجمهم هناك الكثير ممن يسمون «الأردني» وهي تسمية ربما كانت تعني حوض نهر الأردن، والذي يشمل

الجولان وأجزاء من لبنان بالإضافة إلى الأردن وفلسطين، وكان أحد جيوش الفتح الرئيسة الأربعة جيش الأردن بقيادة شرحبيل بن حسنة ومركزه في بيلا/ طبقة فحل. وكان مركز الأردن، كما تذكر المراجع التاريخية، يراوح بين طبرية وبيسان وصفد وقيسارية وبيلا وعجلون وعكا وبيت راس، حسب موضع مراكز القوة عبر التاريخ، ويشمل أيضا درعا وصور.

وينتسب الى «الأردن» جماعة كبيرة من العلماء الحكام والفقهاء والمحدثين، وقد جمع المهدي الرواضية (مدونة النصوص الجغرافية لمدن الأردن وقراه) وعمر الفجاوي (أولئك آبائي: تراجم أهل الأردن المنسوبين صراحة إلى الأردن والمدن الأردنية) سيرا لأكثر من ألف شخصية وردت في كتب التراجم والتاريخ، تنتسب في تسميتها إلى الأردن أو مدن ونواحي أردنية، مثل عجلون والكرك والبلقاء وأيلة ومعان والشوبك وإربد والسلط،.. وبالطبع هناك عدد كبير من الأردنيين الذين لا تقترن أسماؤهم بمكان، .. ومؤكد أنها سير تؤشر إلى حياة علمية واقتصادية مزدهرة.

والأماكن الأردنية في مصادر التراث وكتب الرحالة كثيرة جدا، ويمثل كتاب الدكتور المهدي عيد الرواضية «مدونة النصوص الجغرافية لمدن الأردن وقراه» مرجعا مهما في الاطلاع على الجغرافيا التاريخية للأردن، ويمكن أن يؤسس لدراسات اجتماعية وإنسانية عن الأردن والأردنيين، وقد عرض الرواضية في كتابه أكثر من 1200 مدينة وقرية أردنية وردت في المصادر، وبملاحظتي على القرى والمدن العجلونية؛ أتوقع أن هناك أكثر من 1000 قرية وبلدة لم تذكر في المصادر، ومعظمها إن لم يكن جميعها تحتوي شواهد على استيطان حضري قديم. وتؤشر إلى تاريخ اجتماعي واقتصادي غني، وتؤسس لوعي عميق بالذات، وهذا ليس ترفا علميا أو زينة إضافية، فعندما يغيب الوعي بالذات تختفي الذات نفسها، فالآراميون والعمونيون والمؤابيون والآدوميون الذين أسسوا في هذا البلد مدنا ومجتمعات وحضارة عامرة لم يختفوا لأنهم انقرضوا بيولوجيا،

لكن اختفى وعيهم بذاتهم وبلغتهم ومدنهم وحضارتهم، ولا بد أن معظم الأردنيين اليوم هم امتداد للأمم التي استوطنت وعمرت البلد، فما زال الكثير من لغتهم ومدنهم وتسمياتهم بل وعقائدهم ورموزهم وأسلوب حياتهم قائما بيننا ونحن لا نعي ذلك، ويمكن بمطالعة كتاب الأستاذ روكس العزيزي «العادات واللهجات والأوابد الأردنية» ملاحظة الامتدادات القائمة حتى اليوم لتلك الحضارة العريقة والرائدة.

توجد في الأردن حوالي ألف مدينة، بمقياس التجمع السكاني الذي يمتلك شخصية تاريخية، ويزيد على خمسة آلاف نسمة. وبالنظر إلى قوائم المدارس الثانوية والجمعيات الخيرية والتي تعبر بنسبة كبيرة عن البلدات والتجمعات المكانية أو عن اهتمامات واتجاهات اجتماعية وتنموية، وهناك أيضا الجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية؛ يمكن التقدير للوجود الواقعي لمئات التجمعات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والمهنية. وهذا يؤسس ضمن الموارد المتاحة والموازنة الحكومية والفرص القائمة للتمويل والتبرع والمبادرات، لأن يكون لدينا ألف مجتمع ومدينة وجماعات أعمال ومصالح، متداخلة بالمدن والبلدات، وتملك مواردها المستقلة، وولاية على مجموعة من الأولويات والمجالات في الأعمال والثقافة والرياضة. وأهم من ذلك أن تملك تلك المجتمعات والمدن والجماعات رؤية واضحة لأهدافها، وما تحب أن تكون عليه، والفرق بين واقعها القائم وبين أهدافها وآمالها، وأن تصوغ وعيا واقعيا محددا للتشريعات والسياسات والعلاقات على النحو الذي يحميها، وينظم علاقتها بالدولة والسوق.

ليس معقدا ولا كثيرا أن تنظم هذه المدن والبلدات والمجتمعات سلسلة لقاءات للاستماع فقط، تحاول أن تفحص مواردها القائمة، وتفكر فيما تريده وتحتاج إليه، وكيف تحقق ما تريده وتسعى إليه؛ فتنظر البلدات في ما ينقصها وما يمكنها أن توفره، وتفكر فيما تحب ويجب أن تكون عليه الشوارع والأحياء والخدمات والمرافق، وتتصور المخطط المناسب والتصميم الأجمل للبلدات والبيوت والطرق والأرصفة والحدائق، وتحصر

المشكلات، وتخطط للأسواق والمصالح والمؤسسات الممكن إقامتها لأجل الطاقة والمياه والغذاء والسلع الأساسية، وتفكر وتخطط وتقرر كيف تحمي نفسها باعتبارها مستهلكا وزبونا لدى عدد كبير من الشركات والموردين، في الاتصالات والبنوك والمياه والتعليم والصحة.. وسائر السلع والخدمات، وتتحاور فيما تريده من الحكومة وما تريد الحكومة منها، وتتجادل فيما يمكن أن تقوم به بنفسها، مستقلة عن الحكومة والشركات...

وسوف تولد الأفكار، وتخرج كل بلدة أو مدينة أو مجموعة مصالح وأعمال وأفكار، بوعي كاف للإصلاح ومشكلاته وتحدياته. كل ما نحتاج إليه لأجل التقدم هو خيمة كبيرة من النوع الذي يستخدم في العزاء والأفراح، وورقة وقلم.. ولا بأس ببعض الماء والقهوة السادة.!

ثمة علاقة وثيقة بين الجغرافيا والإبداع، وهذا ما يجب ان نبحث عنه في علاقتنا بنهر الأردن وحوضه وما يحيط به من جبال وبادية، ويربط كثير من المفكرين بين الظروف الجغرافية من تضاريس ومناخ وموارد مساحات وبين المنتجات الثقافية والمادية لهذا البلد فالجغرافيا تقدم تحديات وحوافز تدفع المجتمع إلى نشاط تقني وثقافي واجتماعي يلائم هذه المعطيات.

يعرض جاك أتالي «آفاق المستقبل» كيف جعل ضيق المساحة في اليابان المساكن والبيوت صغيرة وكذلك السيارات اليابانية وسائر الآلات وكان التصغير هاجس الصناعات اليابانية حتى أنتجت للعالم سيارات وأجهزة متناهية في الصغر. وأدى الموقع الجغرافي « أرخبيل جزر معزولة في المحيط وفي أقصى الأرض» إلى تطوير وسائل الاتصال، والهزات الأرضية أثرت في إنتاج أشياء خفيفة الوزن وسهلة النقل. والخصائص الثقافية لليابان جعلته أكثر بلد يعتمد على المستقبل، فالادخار يتقدم على الاستثمار، والتصدير على الاستيراد، ويمتلك اليابانيون رؤية بعيدة لمصالحهم وطاقة العمل وإرادة تعلم. وقد أدت هذه التفاعلات إلى تقدم في إنتاج وتطوير تقنيات الاتصال

الحديثة واختراع سلع جديدة ديناميكية موجهة إلى الخارج.

وكان القرب الجغرافي مفتاح الوعي بالانتماء إلى عالم مشترك وبروز عادات تجارية معينة وقيام تعاون بين الصناعات. ولتحقق اليابان هذا الغرض في إطار عملها المشترك مع هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية ولتقهر المسافات مع أمريكا وأوروبا والشرق طورت وسائل الاتصال حتى أمكنها إتاحة البرامج والحسابات والصور المعلومات خلال أجزاء قليلة من الثانية، وتعمل على زيادة سرعة السفن والطائرات، وستكون أقصى نقطة على المحيط الهادي على مسافة ساعتين بالطائرة من طوكيو، وستكون السفن اليابانية قادرة على الوصول إلى مرافئ آسيا خلال نصف يوم واجتياز المحيط الهادي في ثلاثة أيام، وستشغل قطارات مغناطيسية ذات سرعة كبيرة جداً بحيث تصل أية مدينة يابانية بطوكيو في مدة ساعة واحدة وتتحول مجموعة الجزر اليابانية إلى بلد موحد.

وتجد في جميع دول العالم علاقة بين الأرض ولباس أهلها وطعامهم وبيوتهم وتجارتهم ومعاشهم، فحين تنظر إلى صورة بيت أو مدينة أو رجل أو امرأة تعرف بلد هذه الصورة كالعلامة التجارية المميزة.

ماذا كان الأردني يزرع ويلبس ويأكل؟ وكيف يبني بيته ويصمم مدنه وقراه؟ وماذا يفعل اليوم؟

إن السجلات والدراسات (مثل عدنان البخيت، وربى أبو دلو، وصالح حمارنة، ومحمد الطراونة، وسلامة النعيمات ونوفان السواريه، وهند أبو الشعر، وجورج طريف،..) وبقايا نظامنا الاقتصادي والاجتماعي تؤشر إلى الإبداع والتفوق في تحويل الظروف المتاحة إلى قيمة حضارية إضافية، مثل الآبار والسدود والبرك والطواحين والمعاصر والجدران الاستنادية والمدرجات الجبلية، وتصنيع الطعام والغذاء والدواء

وتخزينه، وتتحدث عن مئات السدود والبرك وآلاف الآبار الضخمة والعامة التي أقيمت للري.

كنا نزرع الأرض بما يلائمها وما يتفق مع إمكانيات الري ووفرة المياه، فكانت السهول تزرع بالحبوب، والجبال العالية تزرع فواكه والمنخفضة زيتوناً والمطلة على الغور كانت غابات كثيفة من الأشجار الحرجية. وبنيت البيوت من المواد الأولية المتاحة (الطين والتراب والحجارة والتبن والأخشاب) واختطت القرى والمدن قريباً من مصادر المياه وفي غير المناطق الزراعية.

وما زالت جميع دول العالم أو أغلبها تعمل وفق هذه الفلسفة، ففي السويد مثلاً يبني السويديون بيوتهم بأنفسهم (كما كنا نفعل هنا) من الأخشاب ومواد الطبيعة المجاورة وبتكاليف قليلة جداً. وفي أفغانستان (أفقر بلد في العالم) نجد البيوت في القرى والمدن واسعة جميلة كثيرة الغرف متعددة الأغراض، وتتمتع بنظام تدفئة مركزية غير مكلف يبني على تصميم فتحات ومسارب للتدفئة الموضوعة أسفل المبنى أو بجانبه ويحرق فيها كل ما يتاح من فضلات أو ورق أو خشب لأنها معزولة عن البيت تماماً فيتحول البيت الواسع خلال دقائق إلى مكان دافئ برغم درجة الحرارة التي تنخفض في الخارج إلى ما دون الصفر بعشرين درجة مئوية. وفي ألمانيا بنيت أحياء واسعة بالخشب والطين والتبن لأن هذا النظام يوفر الطاقة ويلائم الصيف والشتاء ويحافظ على البيئة.

إن الأحداث والشواهد تؤكد كل يوم عشرات المرات أن النهضة والتنمية ليست بالتقنيات والموارد الإضافية.. ولكنها كما لخصها مالك بن نبي تفاعل إيجابي سليم بين الإنسان والأرض والوقت أو كما عبر عنها بمعادلة واحدة بسيطة:

إنسان + تراب + وقت = نهضة

من نحن؟ هذا الإدراك للذات ليس ترفا ولا شوفينية، ولكنه سؤال مصيري يتعلق

بالإصلاح والتنمية، وحتى لا تكون هذه المشروعات او ما يجري تسويقه تحت هذا الشعار حراثة في البحر، ينبغي أن نلاحظ على الدوام علاقتنا بالمكان والجغرافيا والتاريخ لنختار البرامج والأفكار والمشروعات والخطط وفق ما يلائمنا ونحتاجه بالفعل، ولنعرف أيضا أين نضع أقدامنا وإلى أين نسير.

نحن (الأردن) لسنا دبي ولا سنغافورة ولن نكون، ومن ثم فإن اقتباس مثل هذه التجارب لن يكون مفيدا بتقديري، وسيكون مضيعة للوقت والجهود والموارد. بالتأكيد فإن سنغافورة ودبي تمثلان قصة نجاح، ولكنه نجاح لا يمكن نقله أو اقتباسه، فتقليد النجاح فشل، والتجربة تتم في بيئة وشروط عامة يجب ملاحظتها، وأهمها بطبيعة الحال الجغرافيا والمجتمع، فلا يمكن تجاهل أن البادية تشكل 75% من مساحة بلادنا، ولا نستطيع أن نأتي ببحار ومحيطات مفتوحة على التجارة الحرة، فالأساس الأول لنجاح تجربتي دبي وسنغافورة هو الموقع الجغرافي الملائم للتجارة الحرة والمجاور لدول وأسواق كبيرة ونشطة وتحتاج إلى مناطق وأسواق حرة.

إن الخطوة الأولى والأساسية في برامجنا الاقتصادية والتنموية يجب أن تكون مستمدة من وعي الذات والبيئة المحيطة، وفهم نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات الناشئة عن هذا الوعي، وإذا لم تكن الجغرافيا والأرض والسكان أساسا في المشروعات فسنخوض في تنمية تائهة وفاشلة.

في بلد يقترب عدد سكانه من العشرة ملايين يشكلون قوة مهنية وتقنية وسكانية عالية يجب أن تكون المشروعات الاقتصادية قائمة على مشاركة واسعة ودور كبير لهذا المجتمع واستثمار لطاقاته العلمية والمهنية والحرفية، وتكون المصانع والمناطق الصناعية والتجارية في قلب مجتمع يديرها وينجحها ويعتمد عليها وتنشأ فيها وحولها مجتمعات وأسواق وصناعات وجامعات وخدمات أخرى ممتدة ومتشابكة مستمدة منها وتدور حولها وتطورها أيضا.

بدون هذه المشاركة والتفاعل للمشروعات مع المجتمع فلا أهمية تذكر للمناطق الصناعية والتجارية، والمشروع الاستثماري الذي لا تنشأ حوله مدينة متكاملة من السكان والمدارس والجامعات والمشروعات الأخرى التي تعتمد عليه ويعتمد عليها ليس أكثر من استنزاف للموارد والبنى التحتية والمرافق العامة والأساسية.

وبذلك فإن البادية الأردنية يمكن أن تكون مسرحا لمدن عدة وتتميز مع الزمن بصناعات متميزة معروفة في العالم، وبدلا من نقل مياه الديسي إلى عمان فلماذا لا ينتقل إلى الديسي مئات الآلاف بل والملايين إلى هناك ويقيمون حول مصادر المياه هناك مجتمعات زراعية وصناعية مكتفية وتصدر منتجاتها إلى الدول المجاورة بل وإلى العالم، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى تجربة صناعة الدواء وأجهزة التكييف، وهي تجارب ليست نادرة ولا صعبة، ويمكن أن تقوم مثلها مئات المشروعات لصناعات ومنتجات وسلع أردنية تسوق في العالم أكثر مما تسوق في الأردن.

يستطيع الشباب المؤهلون في الأردن أن ينشئوا مصانع كبيرة وواسعة للأثاث ومواد البناء من موارد متجددة تزود العالم بمنتجاتها بالإضافة إلى احتياجات البلد، ويستطيعون إقامة مشروعات عملاقة في البادية للطاقة الشمسية تكون بديلا للطاقة المكلفة وتحلية مياه البحر، ويمكن أن تزودنا البادية بمئات الملايين من الأمتار المكعبة للماء بدلا من أن تذهب هدرا، ويمكن تزويد العالم من عمان وعبر الإنترنت بخدمات واسعة للمحاسبة والتصميم الهندسي والفني والبرمجة والاستشارات، ويمكن أن تكون الجامعات الأردنية بيوت خبرة وطنية وعالمية أيضا تمول نفسها وتطور اقتصاد البلد، ويمكن أن نوفر الكثير لو نوقف فقط هذه المشروعات الوهمية التي تمرر علينا على أنها استثمارات فندخر ضرائب المواطنين والمرافق والبنى أو لا نهدرها أو لا نقيم بعضها بكلف عالية من الموارد العامة فقط لخدمة فئة قليلة من المواطنين.

سأعود للحديث عن الآراميين لملاحظة دور الأرض والثقافة في التقدم والإصلاح،

لأننا بحاجة لملاحظة هذا النموذج واستيعابه واقتباسه، لعلاقتنا به، ولأنه رصيد كبير يمكن أن نستوعبه ونبدع بذلك نموذجا يلائم العصر والمرحلة، ولأنه النموذج الأقل تكلفة الأقرب إلينا ولمواردنا ولطبيعة مجتمعاتنا وبلادنا وخبراتنا، .. والأهم من ذلك كله الأكثر ملاءمة لاقتصاد المعرفة القائم اليوم، أو في المرحلة القادمة، فالحضارة الآرامية تميزت أساسا بتعظيم الموارد وتحويلها إلى منتجات جديدة قيمتها مضاعفة، وتحويل المعرفة والمهارات إلى موارد، مثل تنظيم وإدارة التجارة عبر البر والبحر، ونشأت حول هذه المعرفة دول وحضارات وموارد متجددة بلا حدود، ونشأت أيضا الكتابة والثقافة والعلوم.

وربما كان من أهم نتائجها ذلك الإنسان الذي يراهن على معرفته لأجل التقدم، والذي يوظف موارده القليلة في إرادة عظيمة للحصول على ما يريده، أو بعبارة بسيطة، الإنسان الذي يعي ما الحياة الأفضل، ويدرك الفرق بين واقعه وبين الحياة التي يريدها، ومن ثم يعمل وفق اجتهاده ومعرفته وموارده المتاحة للوصول إلى ما يريد، وأنا وأمثالي من أبناء جيلي ومن سبقني من الجامعيين والمهنيين من أبناء المزارعين والفلاحين نعبر عن مثال حي كيف استطاع آباؤنا أن ينجزوا لنا فرصا عظيمة بموارد قليلة، ثمة فضل للدولة في ذلك بالطبع، وتمت مشاركة فريدة بين المجتمعات والدولة للحصول على قدر كبير من التعليم والمعارف، ولكنه إنجاز لم يكن ليتحقق لولا الإرادة العظيمة لدى آبائنا، وربما يعود الفضل أيضا لتلك الذاكرة العميقة والتجربة الآرامية الضاربة في التاريخ، والقائمة على الاستثمار في المعرفة.

لم نكن نملك مالاً كثيراً، ولكنا حصلنا على طعام كافي مما نزرعه أو نحصل عليه من الأرض بدون زراعة أو بتربية الأبقار والمواشي. صحيح أن ربع السنة يكون صعباً لا نأكل فيه إلا ما جمعناه خلال الموسم، ولكن أوزاننا وصحتنا بقيت جيدة ولم نزر طبيباً أو مستشفى في حياتنا ولا والدي الذي بلغ من العمر حوالي مائة سنة، وظل حتى

وفاته يتمتع بصحة جسدية ونفسية ممتازة.

وحصلنا جميعاً (الأولاد والبنات) على مستوى تعليمي متقدم فأكملنا جميعاً دراستنا الجامعية، وبعضنا أتم الدكتوراه والماجستير.. وعشنا حياة مليئة باللعب والصداقة والتماسك الاجتماعي والاعتماد على الذات والمشاركة العامة والاجتماعية. وفي مدرستنا التي بنيناها بأنفسنا (رجالاً ونساءً وأطفالاً) من الطين والحجارة تعلمنا المناهج الدراسية وحفظنا القرآن، والشعر الجاهلي، والحديث، وقرأنا المنفلوطي، والرافعي، والعقاد، وسيرة بني هلال، والزير سالم، وشاركنا في مباريات رياضية وثقافية، وأحرزنا ميداليات وبطولات، ويشغل اليوم عدد كبير من خريجي هذه المدرسة مواقع متعددة في الجامعات والمؤسسات والحياة العامة، وعشنا جميع الأحداث المحلية والعالمية، واستمعنا إلى محمد رفعت، وعبد الباسط، والحصري، وأم كلثوم، وعبد الوهاب، وفيروز، وصباح، وعبده موسى، وسميرة توفيق، وهيام يونس، وتوفيق النمري، وعبد الحليم، وناظم الغزالي، وسليمة مراد، وميادة الحناوي، وصباح فخري، وفايزة أحمد،..

باختصار فقد حقق لنا آباؤنا حياة جيدة وكافية، ووفرت القرية والمدرسة ما نحتاجه دون تكاليف تذكر. لعبنا بطابات من القماش صنعناها بأنفسنا، أو جمعنا قروشا قليلة لنشتري كرة واحدة للمدرسة نلعب بها كرة القدم والطائرة والسلة، وتجولنا على أقدامنا مع الكشافة أو بمبادرات فردية في جميع جبال الأردن وعرفنا أنهاره ومياهه وغاباته ومعالمه التاريخية والأثرية . وقد عرضت هذا المثال بسبب الخبرة الشخصية، وهو مثال شائع وليس نادرا ويمكن تعميمه على مئات آلاف الأسر والأفراد في الأردن، ولأنه أيضا مثال يعبر عن الحضارة الآرامية التي ننتمي إليها ببساطة ووضوح، ويؤشر أيضا على الخسائر التي منينا بها بتخلينا عن هذا الأسلوب في الحياة، وما يمكن أن نستعيده من مكاسب باستعادتنا للفكرة الأساسية لهذه الحضارة.

لننظر اليوم على سبيل المثال إلى الحنطة (القمح) والزيتون وزيت الزيتون والعنب

والنبيذ، فبهذه المنتجات التاريخية للآراميين أمكن تحقيق قيمة مضافة للزراعة والأرض، والحال أن مبتدأ الحضارة الإنسانية وقدرة الإنسان على الاستقرار والاستيطان الدائم في مكان بدأت بالقدرة على الحصول على الدفء في الشتاء وإنتاج وتخزين الطعام (الخبز والزيت والنبيذ والملح).

اليوم نرى الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط؛ الموطن الأصلي للزيتون والعنب، والزيت والنبيذ بطبيعة الحال، أصبحت خلوا منها تقريبا، وفي المقابل فإن الضفة الشمالية من المتوسط تنتج أكثر من ثلثي زيت الزيتون، وأما النبيذ فيكاد يعتبر بامتياز متوسطيا شماليا، كيف أصبحت بلاد الزيت والزيتون والعنب والنبيذ خلوا منها؟ ومن المحير أن الشمال المتقدم علميا وتقنيا وحضاريا أكثر إنتاجا للزيتون والعنب وأكثر اهتماما بزراعتهما والعناية بهما، والجنوب (نحن) الأقل تقدما أكثر عزوفا عن وابتعادا عن هذه الزراعات والصناعات الملائمة للحياة والجغرافيا والمناخ والأقل تكلفة، ثم تتحدث الحكومات عن الجهود والتسهيلات لجذب الاستثمارات والمستثمرين وتكنولوجيا المعلومات!

تعود بدايات معرفة الإنسان بالزيتون إلى شرق المتوسط أو بلاد الشام، وأول مكان معروف لزراعة الزيتون هو منطقة «رم» في جنوب الأردن، وذلك قبل حوالي سبعة آلاف عام، وفي سورية «الطبيعية والتاريخية» بدأ الإنسان زراعة الزيتون، وانتشر من هناك إلى حوض المتوسط، وتعد اليوم اليونان وإيطاليا وإسبانيا أفضل وأهم دول العالم في زراعة الزيتون وإنتاجه، واستهلاكه أيضا.

أصيبت زراعة الزيتون واستهلاكه بانكسارات في البلاد العربية، ربما تكون سورية وتونس هما الأفضل عربيا في إنتاج الزيتون واستهلاكه، ولكنها معدلات وأرقام ضئيلة إذا ما قورنت بدول الضفة الأخرى من المتوسط، فمجموع ما ينتج العرب على امتداد المتوسط من الزيتون يقل عما تنتجه اليونان لوحدها!

يبلغ الإنتاج العالمي من زيت الزيتون حوالي ستة ملايين طن، وفي طليعة الدول المنتجة للزيت والزيتون تأتي إسبانيا (900 ألف طن)، ثم إيطاليا (600 ألف طن) ثم اليونان (440 ألف طن)، ويتميز اليونانيون بأعلى معدل لاستهلاك الزيت (26 كيلو غرام للفرد سنويا) وفي المقابل فقد تدنت كثيرا نسبة استهلاك الزيت في بلاده الأصلية (سورية: 6، الأردن: 4، لبنان: 1،8) وتنتج الدول العربية مجتمعة حوالي نصف مليون طن، تأتي في مقدمتها تونس (200 ألف طن) ثم سوريا (100ألف طن) ثم المغرب (75 ألف طن) ثم الجزائر (47 ألف طن) ثم الأردن (20 ألف طن).

الانحسار الكبير لزراعة الزيتون وإنتاج الزيت والصناعات القائمة حولها برغم الإشارات المتكررة في القرآن والمؤشرة على مباركة هذه الثمار تشجع على القول بأن انحسار زراعة العنب وصناعة النبيذ في الوقت نفسه ليس مرده إلى أسباب دينية، ولكنه على الأغلب تحولات مشوهة في أساليب الحياة والإنتاج، وبرغم سيادة فكرة تحريم الخمر دينيا فإنه يستهلك على نطاق واسع في الأردن وسائر الدول العربية، فلماذا لا يجري إنتاجه وتصديره بدلا من استيراده؟ ويمكن أيضا إنتاج النبيذ الخالي من الكحول، وفي ذلك يمكن توفير مصدر غذائي ودوائي أيضا يساعد في التغذية والصحة الجيدة إضافة إلى التصدير.

العنب وتسمى في التراث الآرامي والعربي «كرما» لأن الله كرمها شجرة ملائمة لحوض المتوسط من حيث المناخ ومعدل سقوط المطر وتضاريس الأرض، ويتيح التنوع في الطقس على مدار العام والتداخل مع الصحراء في الجنوب (دفء الربيع وحرارة الصيف) الحصول على أفضل أنواع النبيذ في العالم. وكانت بلاد الشام على مدار التاريخ مركزا لزراعة العنب والزيتون والحبوب، ولما كانت الزراعة لأجل الطعام لها حدود قصوى في الاستيعاب، فقد كانت الفرصة المهمة للتصدير وتحويل فائض الإنتاج إلى فائض تجاري هي صناعة النبيذ، فكانت جبال الأردن وسورية ولبنان

وفلسطين وسهولها تنتج على مدار التاريخ أفضل أنواع النبيذ، وكان هذان المنتجان أساس العلاقة التجارية مع الجزيرة العربية ومصر وأوروبا على مدار التاريخ، ولذلك فقد كان النبيذ مقدسا لدى الكنعانيين والآراميين، أول من استوطن المنطقة على أساس تجاري وزراعي ومعرفي مؤسسين نماذج مبكرة في الحضارات والمعارف، وظل مقدسا لدى المسيحيين الذين استوعبوا التراث الآرامي، وفي التراث المسيحي من معجزات المسيح أنه حول النبيذ القليل للناس في أحد الأعراس إلى كميات وافرة، ثم صار النبيذ يرمز إلى دم المسيح، ويعبر شربه في الاحتفالات الدينية عن حلول دم المسيح في المؤمنين به، والواقع أنه تكريم يتضمن مفاهيم تنموية، تماما مثل تقديس الخبز أيضا، والحرص الكبير على احترامه والهلع الكبير عندما يتعرض للهدر والإهانة، والفكرة منطقيا مستمدة من أن حياة الناس في هذا الجزء من العالم تقوم على هذين المنتجين، العنب والقمح، ولما كانت حياة الإنسان مقدسة فهما مقدسان أيضا، فالنبيذ كان في التاريخ البشري غذاء مثل الخبز، وبخاصة في فصل الشتاء البارد. وعندما جاء النبي إبراهيم إلى المنطقة (في حدود 1800 ق.م) استقبله صدوقا ملك اليبوسيين في أورسالم قدم له الخبز والنبيذ في إشارة رمزية للسلام.

ونلاحظ اليوم أنه يكاد يوجد في كل قرية أردنية آثار وبقايا لعشرات معاصر العنب وكميات كبيرة من بقايا الجرار (الخوابي)، مما يؤشر على حجم إنتاج النبيذ وموقعه في حياة الناس ومعاشهم، ورمزيته أيضا في رؤيتهم لمعنى الحياة.

يقول حسان بن ثابت في وصف نبيذ بيت راس (شمال الأردن)

كأن سبيئة من بيت راس
يكون مزاجها عسل وماء
ونشربها فتتركنا ملوكا
وأسدا لا ينهنها اللقاء

وقال عدي بن الرقاع العاملي شاعر الوليد بن عبد الملك:

فكأني من ذكركم خالطتني

من فلسطين جلس خمر عقار

عتقت في الدنان من بيت راس

سنوات وما سبتها التجار

وتعرض الدراسات التاريخية إشارات وأدلة على تصدير النبيذ من الأردن إلى مصر والجزيرة العربية منذ العصر البرونزي (3000 سنة قبل الميلاد). والواقع أنه لا أمل لنا في حوض المتوسط بمورد ملائم مثل الزيت النبيذ، وربما يكون الفرصة الوحيدة لمنتجات قليلة التكلفة ومتاحة بكميات كبيرة ويمكن تصديرها إلى العالم، ويشبه التخلي عنه أن تتخلى دول الخليج عن النفط، وإذا ما توسعت دول الخليج العربي في استيراد النبيذ وهي مقدمة على ذلك، فسوف تكون لدينا فرصة كبيرة لتطوير الإنتاج وتسويقه. كما ان النمو الاقتصادي في الصين والهند وكوريا أدى إلى زيادة الطلب على النبيذ، وتزيد اليوم اقتصاديات النبيذ في العالم على تريليون دولار.

إن التخلي عن الزراعات والصناعات الرئيسية لهذه الدول (الحبوب والزيتون والعنب) والتي جعلتها منذ آلاف السنين أجمل البلدان وأغناها يعتبر نكسة وحركة مضادة للتاريخ والجغرافيا، فهذه البلاد بطبيعتها المتفردة ومناخها المتنوع والمعقد وأمطارها القليلة يمكن أن تكون موردا خاصا وهائلا لا يجوز التضحية به، ثم البحث عن موارد أخرى مكلفة تحتاج إلى أموال واستثمارات هائلة وربما لن تؤدي إلى تنمية حقيقية، وفي الوقت نفسه فإن ثمة فرصة لمشاركة حقيقية وفاعلة في الموارد والتنمية لمعظم السكان إن لم يكن جميعهم، ولنقارن صناعة الزيت والنبيذ بأية فكرة استثمارية أخرى كالاتصالات والصناعات والاستثمارات التي يجري محاولة اجتذابها، إنها لا تفيد سوى حفنة قليلة من أصحاب رأس المال والمستثمرين الذين يتمتعون بامتيازات وإعفاءات ويثقلون على

الموارد العامة أكثر بكثير مما يفيدون الاقتصاد الوطني.

الفكرة الأساسية هي كيف استطاع الآراميون أن يجعلوا من الموارد المتاحة مدخلا لموارد متتالية ومتجددة ومتنامية، فالفرق بين زراعة لأجل الطعام فقط، وبين زراعة تؤدي إلى صناعة وتجارة وتبادل ومهارات وخبرات هو الذي ينشئ التقدم، ويعظم الموارد، ويحسن الحياة.

يقول الاختصاصي الفرنسي في صناعة النبيذ دوني دوبورديو إن هناك «ثلاثة معايير لا بد منها لاستهلاك النبيذ، وهي المال، والديمقراطية، والسلام، وفي الدراسات التاريخية والآثارية أيضا كان النبيذ مؤشرا على الاستقرار والتقدم، وكان غيابه مؤشرا على الحروب والعودة إلى البداوة في المجتمعات.

وتحاول إسرائيل ابتعاث نبيذ مراوي أو الحمداني، وهو نبيذ فلسطيني عريق؛ يقول إسرائيليون إنه نبيذ الملك داود، ويرأس الياشيف دوري الباحث في جامعة اريبل فريقا بحثيا لاستعادة النبيذ الذي كان يشربه الملك داود، وقد أطلق مؤخرا هذا النبيذ والمسمى ماراوي أو مروي

ويعده أيضا «واينريون» فلسطينيون مشاركون مع رهبان ايطاليين من عنب جندلي المحلي ومنذ عام 2008، وربما لتجنب هذا الصراع ولأسباب تسويقية يستخدم الإسرائيليون أسماء عربية للنبيذ «مروي» ويغني لها مغني عربي إسرائيلي.

يصنع نبيذ مروي او حمداني من العنب المزروع في سفوح جبال القدس، ويحتاج إلى ثمانية أشهر كما جرت العادة في تحضيره وتصنيعه من نوع من العنب يسمى جندلي منذ 1800 سنة على الأقل، وفقا لنسخة من التلمود كتبت في عام 220م.

يقول دوري لقد كنا نصنع النبيذ قبل الفرنسيين بزمن طويل ومن المهم أن نستعيد

هذه الصناعة وكما كانت من قبل واستعادة أو صنع هوية جديدة قديمة للعنب والنبيذ .. وفي ذلك بالطبع صراع إسرائيلي فلسطيني..

تنتج مصانع النبيذ في إسرائيل والبالغ عددها350 مصنعا حوالي 65 مليون زجاجة سنويا .. ويمكن الحديث اليوم عن 120 صنفا من العنب الفريد، وقد طابق الباحثون بين عدد يصل إلى 70 صنفا من أصناف العنب المزروعة اليوم وبين بذور قديمة عثر عليها في الحفريات الأثرية، وحدد منها 20 صنفا فريدا تصلح لإنتاج النبيذ.

وينسب التلمود إلى حكيم يهودي عاش في القرن الثالث الميلادي إشارات إلى العنب الجندلي والنبيذ الحمداني، وبسبب صعوبة شراء هذا النوع من العنب من الفلسطينيين أنتج في إسرائيل 2480 زجاجة ماراوي عام 2014 وحوالي 4000 زجاجة عام 2015 ويعد في معامل جامعة آرييل النبيذ في حاويات من الخشب العتيق، وينتج أنواع أخرى في الجليل وفي الكيبوتسات.

http://www.nytimes.com/201530/11//world/middleeast/with-indigenous-grapes-israel-breaks-new-ground-in-wine-industry.html?_r=1

ربما يكون كتاب الفلاحة النبطية المنسوب إلى الفيلسوف النبطي قثامى الكسداني في القرن الثاني الميلادي أهم مصدر يمكن التعرف من خلاله على الهوية والتكوين التاريخي والثقافي والاقتصادي لشرق المتوسط، فهذا الكتاب الذي ترجم من السريانية إلى الكسدانية إلى العربية في القرن العاشر الميلادي على يد أحد أحفاد قثامى (ابن وحشية الكسداني) يسجل على نحو دقيق وأمين التراث النبطي في الزراعة والدين والثقافة والفلسفة، ويساعدنا الكتاب بالتأكيد في محاولة بناء الهوية الجامعة أخذا بالاعتبار المكونات الواقعية والمادية للمجتمعات والموارد والثقافات.

يمكن بهذا الكتاب النفيس ملاحظة الحياة الفكرية والفلسفية والعلمية التي توصلت

إليها الحضارة الآرامية في مرحلة مبكرة من التاريخ، ويؤشر الكتاب في ذلك إلى مستوى متقدم وصلت إليه الحضارة الآرامية في تنظيم نفسها اقتصاديا واجتماعيا، ومفاهيم وقواعد اقتصادية وتنموية تبدو كأنها منجزات حديثة، مثل تطوير الريف حتى لا يهاجر أهله إلى المدن وتشجيع الصنائع والحرف بين المزارعين، والاعتماد على التجربة في تطوير الزراعة والتقنية، بل وفي الأفكار والفلسفة أيضا. وقد اكتشف ابن وحشية الكتاب عندما أقنع النبط الكسدانيين بإطلاعه على مكتباتهم الموروثة المغلق عليها بإحكام، وكان الكتاب مكتوبا على 1500 صفحة من الرقّ (نوع من الجلود المدبوغة المرققة، المعدة للكتابة، قال تعالى «والطور، وكتاب مسطور، في رق منشور»)، وكان مكتوبا بالسريانية القديمة، وكان اسمه «الفلاحة»، ووضع له المؤلف عنوانا آخر شارحا «كتاب إفلاح الأرض وإصلاح الزرع والشجر والثمار ودفع الآفات عنها»، ويبدو أن إلحاق تسمية النبطية جاء متأخرا بعد قرون عندما تكاثرت الكتب التي تحمل عنوان «الفلاحة»، يعبر الكتاب عن الثقافة والحضارة الزراعية بجوانبها التقنية والتطبيقية وكذلك الفلسفية والدينية، ويعبر أيضا عن الصراع الديني والفلسفي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، وكان الكسداني يدعو إلى العقلانية في الفهم والتطبيق، ولذلك جاء في كتابه كثير من الأفكار والآراء الفلسفية والدينية والمعلومات التاريخية التي تبدو اليوم أكثر أهمية من الزراعة التي استغرقت معظم صفحات الكتاب، ومن مبادئه وأقواله في هذا الصدد «إنني رجل أقول بالتجربة، فما صححته التجربة مشاهدة صححته، وما أبطلته التجربة المستقيمة أبطلته، وأرى أن التجربة أصل كبير من أصول العلوم النافعة والضارة». وفي منهجه هذا يتوقف قُثامى عند النباتات واحدا واحدا مبتدئا بالأعشاب الصغيرة منتهيا بأخت آدم (النخلة)، وهو يراعي في كل ذلك تغيرات الأزمنة، وما تحمله معها من تغيرات تطرأ على النباتات، وأنواع الترب والمياه والسماد، وحركات الرياح، وهكذا فبحثه في النباتات بحث علمي تجريبي وليس فلسفيا عقليا أو تأمليا وهو يتوقف عند كل نبات، ويجرب زراعته واستعمالاته المختلفة، ويتابع أحيانا تاريخه، ويستطرد إلى

مناقشة الآراء الدينية أو العقائدية المقترنة به. الثقافة الزراعية يطلق أحيانا على الديانات في المجتمعات والحضارات الزراعية «ديانات الأسرار» وهو تعبير يوحي بالسرية بمعناها الحديث، في حين أن «السرية» في هذه الديانات لا تدل على أكثر من النخبوية و»التراتب المعرفي» الذي تظل فيه التفاصيل قرينة بمستويات التلقي، حتى إذا بلغ المريد المرحلة الضرورية التي تبيح له الاطلاع انكشف له كل شيء، وبالتأكيد يخضع قثامى لهذه النخبوية التي كانت شائعة في عصره، ولكنه يحاول في الوقت نفسه أن يضفي عليه طابعا عقلانيا. في نقاشه للخرافات والقصص يقول «صورة الخرافة معظمها كذب ومحال، ولكنها تنطوي على سر من أسرار العلوم، ولكن السر لا يعني سوى «المعنى الخفي». ويقول: «إن وراء كل فائدة وفي طي كل واحدة منها سرا، ولم نسمه سرا إلا وهو شيء غير مكشوف، لأن المكشوف لا يسمى سرا، وإنما يكون مطويا في جملة الكلام مندرجا بموضع لا يدل المتكلم بذلك الكلام عليه، بل يدعمه ويدرجه». وهو بذلك رغم تجريبيته وعقلانيته لا يرد الخرافات ردا نهائيا قطعيا، ولكنه يدعو إلى التأمل والبحث في مغزاها الحقيقي، فيقول: «ليس ينبغي لطالبي العلم والحكمة أن يتهاونوا بكلام الكسدانيين وخرافاتهم، فإنهم يأتون بالحكمة البالغة في صورة الخرافة التي معظمها كذب ومحال حيلة بذلك منهم على الأغبياء، لينفروهم عن العلم إن كانوا جهلاء، فأما إن كانوا عقلاء فإنهم لا ينفرون نفور البهائم من أدنى صوت أو حركة، بل يثبتون ويصبرون ويتأملون، فحينئذ يقفون على ما يسرون به وينتفعون به أيضا منفعة بليغة». ويبدو مفهوم النبوة عند قثامى مرتبطا بالدعوة إلى الإصلاح باعتماد طريق الدين، ولكن الدعوة إلى الإصلاح يشارك فيها أيضا الفلاسفة والعلماء، والفرق عنده بينهم في الخطاب، فالفلاسفة يعتمدون على خطاب برهاني علمي «المتكلمون على ضربين، فلاسفة وأنبياء، فمن كان منهم من الفلاسفة، فإن كلامهم على ظاهره، كله كلام بين، لا باطن له، ولا تأويل له على غير ما يسمع منه، وأما كلام الأنبياء فإنه كلام مخلوط معانيه وبرهانه بأشياء ومعان، ولهذا وجب على كل عاقل أن يؤدي كلام النبي كما لفظ به النبي

سواء، لا زيادة فيه ولا نقصان، لئلا ينقلب المعنى ويتغير بتلك الزيادة والنقصان، وكلام الفيلسوف غير محتاج إلى شيء من هذا التحري في حكايته، لأنه لا لبس فيه البتة» ويعدد من الأنبياء من أسلافه من الحكماء: آدمى أبو البشر، ودوانا سيد البشر، وأنوخا (ربما يقصد نوح) وشيثا (ربما يقصد إدريس) وصغريث وينبوشاد، وصردايا الكنعاني، وطامثري الكنعاني، وماسي السوراني، وكاماش النهري، وهناك شخصيات دينية أخرى غير الأنبياء أقرب إلى الأسطورة أو الآلهة، والتي تتسمى بها وترمز إليها الأوثان والأصنام، (ولعل هؤلاء الآلهة هم في الأصل الملائكة الذين غيرت صورتهم في المعتقدات الدينية إلى آلهة). والواقع أن قثامى ينظر ويفكر لمجتمع زراعي وحضارة زراعية تقوم على إعمار الأرض، وتتخذ الشمس فيها موقعا مركزيا ورمزيا، ويتكون هذا المجتمع من ملاك الأراضي والوكلاء والفلاحين، يقول: «وإذا كانت الشمس هي الفاعلة لما قدمنا، وكانت كل الأشياء مفعولة حسب ما قلنا، وكان أرباب الضياع والقُوّام عليها والمعاونون والفلاحون هم خدم النبات والمزارع، وهم يفلحون الشجر والثمر، كان هؤلاء هم خدم الشمس وأهل طاعتها، وكانوا أفضل الناس وأكبرهم مرتبة وأرفعهم درجة لأنهم عمار الأرض وهم قُوّام من عليها» ولذلك يجب في رأي قثامى أن يكون في متناول الفلاحين ورش للعطارين والنجارين والحدادين حتى لا يهاجروا إلى المدن «ليصلحوا ما يحتاج الفلاحون إلى إصلاحه، ذلك أن ذهابهم إلى المدن ليس بجيد للضيعة، ويجعلهم يتبطلون عن العمل والإنتاج، وتعاني ضياعهم». وهكذا تمتزج التنمية بالدين والفلسفة والجدل، فيرد على الغنوصيين الذين يدعون إلى الزهد والإعراض عن العمل «فالفلاحون مقبلون على ما يرضي الله في عمارة هذا العالم الأرضي، وأنه يسخط على من يسعى في خرابه أو يعين على فساده، وأن الفلاحين والعمال هم عُمّار الأرض، وأن الذين يسمون أنفسهم الزهاد والعباد، فأقول إنهم أهل معصية الله والخارجون عن طاعته، ولو عمل الناس كعملهم لباد كل ما على الأرض، وصار الناس كالبهائم لا عقول لهم». ويبدو أن قثامى كان يريد الإصلاح دون أن يصطدم بالعقائد الدينية، فيحاول

أن يبين للناس أنها تنطوي على حكمة وأسرار تقوم عليها عمارة الأرض، يريد بذلك أن يجعل الأساطير والقصص مصدرا للعمل والتفكر دون أن يخوض في صراع مع الناس والكهنة، وخاصة أنهم في العادة متمسكون بتراثهم دون أن يلاحظوا الخلط بين الدين والخرافة، وربما كانت الأساطير نفسها في أصلها ومردها حقائق وقواعد دينية وعلمية ثم اختلط بها مع الزمن رموز وقصص وخرافات وأباطيل، فهو وإن لم ينشغل بإنكار ألوهية الشمس وسواها من «الآلهة» لم يكن في الحقيقة يؤمن بذلك دينيا، وإنما يسعى في «أنسنة» المفاهيم والأفكار وتوظيفها، فالشمس في الحضارة الزراعية هي عماد الحياة والفصول والتقويم والنور، فإن كانت مقدسة لأجل ذلك عند الناس فإنه يسعى في توظيف هذا التقديس أو الاحترام إلى النهضة والعلم وعمارة الأرض.

ويلاحظ سعيد الغانمي في دراسة له حول الكتاب (حراثة المفاهيم) انتشار المفاهيم والاستعارات الزراعية في حياة النبطيين (ربما تكون التسمية نسبة إلى نابت ابن اسماعيل، وربما تكون مستمدة من النبات بمعنى الزراعة والفلاحة)، فالبذور و»شرش» تستعمل للنبات والإنسان وكأن الإنسان نوع من النبات! ويروي قصة أو أسطورة آدمى عندما وجد الناس في الهند يعتاشون على اللحوم، ولا يعرفون الحنطة التي كانت ترتفع مثل الأشجار، ولكن تحرسها أفاع سامة، فقتل الأفاعي، وعلم الناس الطحن والعجن، وصار غذاؤهم الحنطة، فرجعت إليهم عقولهم بعدما كانوا مغفلين، فلما اغتذوا بخبز الحنطة عقلوا وصار لهم أفكار جيدة، ثم غرس لهم شجرة المعرفة فصارت لهم حضارة وملكا! وتحتل شجرة الزيتون في هذه الثقافة مكانة مهمة، فهي ترمز إلى النور والخلاص. الصراعات والطوائف الدينية يتحدث قثامى عن طائفة دينية «أتباع شيثا» الذين يشكل الصابئة المندائيون اليوم امتدادا لهم، ولا يكف عن انتقادهم انتقادا قاسيا، وربما يكون سبب خلافه معهم ما يراه وصفا مقدسا وأسطوريا لكثير من الأنبياء والآلهة، في حين أنه يصفهم وصفا مؤنسنا ويراهم مصلحين، ويتحدث في

هذا السياق عن كتبهم الكثيرة التي تعد بالعشرات، ويقول سعيد الغانمي إن هذا الأمر كان اعتياديا في عصر قثامي، فالمكتبات كانت تتوافر في المعابد الكبرى وبأعداد ضخمة في روما وبابل والإسكندرية وقرطاج، .. وكل مكان تقريبا، وكان ثمة عدد من الآلهة والقديسين (تختلط التسميات والمراتب على القارئ) للكتابة، مثل «نبو» عند العراقيين، و«تحوت» عند المصريين، و«أكتب» عند العرب، وكان لكل إله كاتب خاص، ويقتبس هنا ما أورده فؤاد سفر ومحمد علي مصطفى كتاب «الحضر مدينة الشمس» «ومن الرتب الدينية السفرا، أي الكاتب، وهو المسؤول عن المحافظة على كتب الدين وعن صحة استنساخها، والتمسك بعدم التحريف لها، شأنه شأن الكتبة في التوراة الذين كان لهم عند العبرانيين حرمة لا تقل عن حرمة رجال الدين، ولكل إله في الحضر كاتبه المتخصص بالنصوص الدينية الخاصة به»، ويلاحظ المؤلف أنه لا وجود لدى قوثامي لأنبياء «العهد القديم» مثل يعقوب، أو عزرا أو أشعيا أو حزقيال. وأما الأنبياء الذين يوردهم قوثامي فأهمهم «آدمى» وهو يصوره على نحو مختلف عن آدم كما ورد في الكتب المقدسة، وإن كان يسميه «أبو البشر» أو أبونا، ولكنها تسمية تقدير وإجلال، ويقول إن كتبه موجودة ومعروفة في أيدي الناس في عصره، ونقل منها بعض النصوص، ويبدو أنه كان ثمة نزاع في ذلك العصر بين من يعتقد أن آدمى موحد أو أنه كان يدعو إلى عبادة القمر، ويصفه قثامى بأنه «كان رجلا مستعملا منافع الناس، فوضع للأشياء مبادئها، من الأوقات والزراعة والكروم، وتحدث لكل نبات بحديث». وهناك أيضا «شيثا» وهو ابن آدمى، الذي نسخ شريعة أبيه، فصارت شريعة شيثا هي المستعملة الباقية، ومن الأنبياء الذين يذكرهم «ماسا السوراني» نسبة إلى سورا مدينة السريانيين، وقد أنكر قوثامي على أتباع ماسا ما يصفه بأنه «من الخرافات الطوال والتي يتنزه عنها ماسا وهو فوقها وأجل منها، وغير محتاج أن يكذبوا له هذا الكذب»، وهناك أخيوخا، من الأنبياء الذين دعوا إلى التوحيد وهو كتب بخطه «باسم الله العظيم المقدس»، و«أنوخا» أو نوح الذي ورد في قصص جميع أمم العالم مع قصة «الطوفان»

الشهيرة، مثل ملحمة جلجامش البابلية، ووردت القصة أيضا في التراث الصيني، و»إبرام» أو إبراهيم الذي يصفه بالقول إنه «إمام أهل زمانه، كان جليلا فيهم، فبلي بكثرة الأسفار والتطواف في البلدان، بسبب القحط والمجاعة الواقعة على أهل الجزيرة في أيام مُلك صلياما المشؤوم على أهل زمانه، وقد بقيت بقايا من شؤمه إلى وقتنا هذا، لقرب زماننا من زمانه، فهرب إبراهيم مرة إلى بابل ومرة إلى مصر»وكان يدعو إلى التوحيد فنفاه الملك» فقد خالف الجماعة وجعل الأفعال كلها في الأرض إنما تكون من فعل فاعل واحد هو أقوى وأقهر من الشمس وأعلى» وينسب إليه قُثامى آراء زراعية ويسمي شجرة باسمه. ويسخر قثامى من الشيثيين في عبادتهم للأصنام السبعة التي ترمز إلى النجوم والكواكب، فيقول «إني أحلف، وأكون متى حلفت صادقا أن الأصنام لم تكلمهم ولا حيّتهم بتحية، ولكن خيل لهم فساد أدمغتهم من الجوع وإدمان الصوم أن صنما كلمهم وسماهم أحباء». ويبدو أن الشيثية كانت مزدهرة في عصر قثامى بعكس الطوائف الأخرى التي كشفت عنها مخطوطات البحر الميت ونجع حمادي، التي كانت سرية منطوية على نفسها، ومن الواضح أنها مختلفة عن اليهودية والمسيحية، وهي وإن كانت تؤمن بالأصنام فإنها تؤمن أيضا بالإله المتعالي، وربما يشبه هذا الحال الذين وصفتهم الآية القرآنية مبررين عبادتهم للأصنام بالقول «ما نعبدهم إلا ليقربونا من الله زلفى» ففي أحد كتبهم « يا من لا يُدرَك.. تباركت أيها الموجود قبل الوجود وقبل الموجودات، وخالق العقل ومعطي الخير وواهب البركة.. هب لنا أمرا لنراك، حتى ننقذ أرواحنا، فمعرفتك هي الخلاص لنا.. لقد رأيناك بالعقل». الفلسفة النبطية في استطراداته أحيانا خارج موضوع الفلاحة عرض قثامى آراء وأفكارا فلسفية، تعبر عن نزعة عملية واقعية، فهو يعتقد أن الحركة هي قوام الوجود الأرضي «وكل شيء على وجه الأرض متحرك، لا يمكنه السكون على وجه البتة» والحياة هي مجموع الحركات والتغيرات «وهذه التغيرات إنما هي لانقلاب من حر إلى برد ومن برد إلى حر» سواء كان ذلك على مستوى اليوم الواحد أو على مستوى الفصول، وهكذا تتأثر أحوال

الناس والأشياء على الأرض بمقدار الحر والبرد، وهذا الاختلاف هو المسمى أزمنة، ويعرف الناس الأوقات المناسبة للزراعة وفلاحة الأرض «فالفلاحة إنما هي إصلاح الأشياء التي فسدت بزوال الزمان الذي أصلحها» وعلى هذا يجري الكون، ويدعو قُثاما إلى توحيد عقلاني رفيع من الناحية النظرية. وفي اعتقاد قُثاما أن المجتمع يخضع لسلطة قوتين متعاكستين في الهدف والاتجاه، الأولى هي العقائد والأفكار التي تدعو إلى الصلاح، وتحافظ عليها أجيال الحكماء، وفي المقابل هناك حركة فساد في طباع الناس، ومن مجموع هاتين الحركتين المتناقضتين تنشأ التفاوتات في المجتمع، ويشبّه الناس في ذلك بالنباتات في استجابتها للمياه والأوبئة والآفات. وفي الختام يرى الغانمي في ثنايا كتاب قثُاما عن الفلاحة فلسفة تستند إليها الأعمال الزراعية، فلسفة تؤمن بالمفاهيم باعتبارها مدخلا لفهم الوقائع أو «بذور» تنتج بالرعاية والسقاية حتى تنتج الحبة الواحدة 100 سنبلة، وهو يرى أن المفهوم الذي لا ينتج هو آفة يجب مقاومتها. وهذا هو المفهوم الذي اعتبره الغانمي ملخصا للفكرة وضعها في بداية كتابه مستشهدا بقوله تعالى «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل، في كل سنبلة مائة حبة، والله يضاعف لمن يشاء، والله واسع عليم».

وتصلح دراسة كارول بالمر (الهوية الغذائية في الأردن) مثالا لملاحظة العلاقة بالمكان والموارد لأجل بناء أسلوب حياة في الطعام والطهو؛ إذ تقدم عرضا لطرق الغذاء التقليدية في الأردن (وبلاد الشام بطبيعة الحال) لغايات الطعام والمؤونة، وبخاصة منتجات القمح والحليب، انطلاقا من أن الغذاء مكون مهم في الثقافة الإنسانية، ليس كمصدر للتغذية فحسب، وإنما يسهم في توطيد الروابط الاجتماعية، وتعمل الأغذية على تحديد الهوية، وتؤكد أوجه التباين والتمايز بين الجماعات، وتعبر عن العلاقات والتضامن والأعياد والمناسبات، والطبقية والاحتواء والإقصاء، والتعاملات.

يعد القمح المكون الأساسي للعديد من الأغذية التقليدية في الشرق الأدنى، وهو

غذاء تتعدد استعمالاته، يطحن لصناعة الطحين (الدقيق) ليصنع منه الخبز بأنواع وصناعات متعددة، والحلويات المختلفة، ويسلق (سليق) ويحمص (القلية)، ويجرش (الجريش، والسميد، والبرغل) ويشوى بالنار (فريكة)، ويصنع من هذه الأنواع (الطحين، والجريش والبرغل والسميد والفريكة والسليق والقلية) سلسلة غير منتهية من الأطعمة والوجبات الغذائية، أو تدخل عنصرا رئيسا في الأطعمة المختلفة.

والعنصر الأساسي الآخر في المنظومة الغذائية هو الحليب ومشتقاته (الزبدة والسمن، واللبن الرائب، والجبن، واللبن المخيض أو الشنينة، واللبنة بأنواعها، والجميد، والقشدة)

وبالمزج بين القمح والحليب ومشتقاته يمكن إنشاء مجموعة كبيرة من الأكلات والأغذية، مثل الرشوف، والبسيسة، والجعاجيل، والرقاقة، والزقاريط، والعصيدة، واللزاقيات، والفتة، والفطيرة، والمجللة، والمدقوقة، والهيطلية، والمفروكة، ومكسرة المعادد، والمكمورة، والمنسف، والثريد، والكشك، والكباب، والمقطوطة، ....

تقول بالمر إن الأردن جزء من الهلال الخصيب ذي الإرث الثري الموغل في القدم، يعبر عن ذلك إرثه الغذائي على نحو جلي، فقد بدأت زراعة القمح والشعير في هذه المنطقة منذ حوالي عشرة آلاف عام، تبعها تدجين الحيوان في وقت ليس بعد ذلك ببعيد، ولما كان كرم الوفادة الأردني لايضاهى، ويدركه ماثلا كل من حلّ بالأردن، ولكن التحولات الكبرى التي حلت بالأردن ألحقت تغييرا كبيرا بالغذاء التقليدي، وتناقص عدد العارفين بطرائق إعداده، ولحق ذلك بالروابط والأعمال الثقافية والاجتماعية، مثل الولائم واحتفالات الزفاف، فإنها (المؤلفة) ترى أهمية خاصة لدراستها التي أعدتها لتوثيق الغذاء في الأردن، وتحفيز القراء جميعهم لتسجيل طرائق إعداد الغذاء في الأردن، وبخاصة أنها على درجة بالغة التعدد والتعقيد والاختلاف، ويمكن بذلك تطوير الأغذية المحلية الصحية، والسائغة المذاق، والمطهوة وئيدا، والرفيقة بالبيئة.

وبالطبع وكما تلاحظ بالمر ثمة فروق وتعددية واسعة في صناعة الغذاء في الأردن، وإن كان يعتمد أساسا على الحبوب ومنتجات الحليب، حسب الاختلاف في طبيعة الحياة (بدو وفلاحون) وتختلف أيضا من منطقة إلى أخرى، ومن عائلة إلى أخرى، حسب أساليب الحياة والموارد والمستوى الاقتصادي والعلاقات والتواصل مع ثقافات وبلدان أخرى، وهذا يمنح الغذاء الأردني ثراء وعمقا كبيرين، وتقول المؤلفة إن شمال الأردن وهو جزء من حوران كان يزود دمشق في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالقمح، وبعد إنشاء سكة حديد الحجاز صدر شمال الأردن فائض الإنتاج إلى أوروبا عبر السكة التي ربطته بشمال فلسطين وميناء حيفا.

القمح القاسي والشعير هما محصولا الحبوب الرئيسيين، ولم يعد الشعير غذاء بشريا كما في كان في السابق، وكانت الذرة أيضا مصدرا غذائيا، وكذلك السمح، وهو نبات بري تطحن حبوبه دقيقا أو جريشا.

كان السكان ينتجون القمح أو يشترونه، ويخزنونه في كواير (جمع كوارة)، وهي خزانة تبنى من الطين، وكان القمح يعالج بصيغ متعددة، أولها الطحين أو الدقيق، حيث يطحن في مطحنة تدار بالمياه، ثم استخدمت الموتورات الحديثة لتشغيلها، وكان يطحن فيها أيضا الذرة وقصب السكر والكركم والارز والحمص والعدس والحناء والكبريت وخامات المعادن.

وهناك طاحون الرحى أو الجاروشة في منازل البدو والفلاحين، وكانت تقطع من حجر الغرانيت أو الحجر الرملي، وتحرك يدويا لجرش الحبوب، وكان الفلاحون في الشمال يغربلون القمح قبل طحنه، وينظفونه تماما، وبعضهم يكرر الطحن مرتين للحصول على طحين ناعم.

الفلاحون يعتمدون أكثر على الطاحونة المائية، ولا يلجأون إلى الطاحونة اليدوية

إلا في حالات الطوارئ، ولكن البدو يعتمدون عليها بشكل رئيسي، والبدو بعامة أقل استهلاكا للخبز من الفلاحين، وتستخدم الطاحونة اليدوية (الرحى) في الشمال لطحن العدس والكرسنة.

ويشكل الخبز المادة الرئيسية لاستهلاك القمح حاليا، ولكن حبوب القمح كانت ذات أهمية غذائية واسعة، وفي الشمال كان معدل استهلاك البرغل للفرد الواحد يساوي 50 – 75 كيلوغرما سنويا، ولكن في الجنوب تشكل الجريشة أساس الغذاء لصنع العصيدة والثريد.

ويأتي بعد الخبز من منتجات القمح «الفريكة» وهي ذات قيمة عالية، وتباع في المدن بثمن أعلى، وهي طعام مألوف في القرية والمدينة، وهي قمح يشوي يحصد في ما بين مرحلتي اللبن والنضج التام.

وينتج من القمح أيضا القلية، وهي حبوب قمح ناضجة تحمص، ويمكن أن تخلط بالسكر، وتقدم إلى الأطفال كوجبة خفيفة، وينتج أيضا البرغل، ويجري إعداده بسلق حبوب القمح، ثم تبريدها وتجفيفها،ثم جرشها وغربلتها, ويسمى المجروش منه جرشا ناعما «سميد» ويدخل في إعداد كثير من الأطعمة والحلويات، مثل المفتول.

ويمكن أن يسلق القمح، ويقدم «سليق» كوجبة ثانوية، ويمكن أن يمزج بالزبدة أو السمن، ويقدم إلى الاطفال مع السكر كوجبة سائغة المذاق.

يشكل الحليب المادة الغذائية الرئيسية إلى جانب/ بعد القمح في الأردن، ويمثل عنصرا أساسيا في الهوية الغذائية الأردنية، ويشرب الحليب دافئا ومحلى في وجبة الفطور، ويفضله الأطفال عادة، ولكن النسبة الاكبر من الاستهلاك للحليب معالجا، إذ يخضع إلى سلسلة من التحولات. يخثر الحليب أو يروب، فيتحول إلى لبن رائب أو «غبيب» ويمكن أن يخلط الرائب بالبرغل لصنع الكشك، أو يصفى لبنة، وفي سلسلة

أخرى من المعالجة يوضع في سقاء جلدي «شكوة» ويخض فيحول إلى لبن منزوع الدسم «شنينة أو مخيض» وتفصل عنه الزبدة، وتحول إلى سمن، وقشدة، وأما اللبن فيصفى ويحول إلى لبنة، أو يضاف إليه الملح ويجفف لصنع الجميد، ويمكن أن يخلط كما الرائب بالبرغل لصنع الكشك، ويمكن أيضا تحويل الحليب إلى جبنة، وفي الشمال يضاف إلى السمن بعض أنواع من النبات مثل الفيجن، وفي الشوبك يضاف الحندقوق، ويمنحه ذلك نكهة مميزة، وتضاف أيضا منكهات أخرى، مثل البابونج البري، والحلبة، والشيح، ويلون السمن عادة بتوابل كالعصفر والكركم، ويخزن في عكاك من الجلد، وهو الأغلى ثمنا في منتجات الحليب.

وفي المزج بين الحليب ومشتقاته والحبوب يمكن إنتاج عدد كبير من الأطعمة، مثل «المردودة»، وهي جريشة تسلق بالماء ويضاف إليها السمن، و«الهيطلية»، وهي حليب وطحين، ويضاف إليهما السكر والسمن، و«المجللة» وهي فتة من خبز غير مختمر (عويص) يفت وينقع في اللبن، ويضاف إليه السمن، و«البسيسة»، وهي سمن دافئ، يلت بدقيق القمح والسكر أو العسل، و«البكيلة»، وهي فريكة مع السمن والخروب والحليب، و«الجعاجيل»، وهي خليط من دقيق القمح والبيض والعدس والبصل وأوراق الجعدة، ويسوى الخليط كرات تطهى في اللبن، و«الرشوف»، وهو فريكة أو جريشة مع العدس واللبن أو الجميد، و«الرقاقة»، وهي عجين يعد طوليا كالمعكرون، ويطهى في الماء ويمزج بالسمن، و«الزقاريط»، وهي برغل ناعم يفرك جيدا، ويضاف إليه قطع من البصل وزيت الزيتون، ويسوى كرات تطهى باللبن، و«المكمورة»، وهي طبقات من عجين الخبز، يتخللها اللحم والبصل المقلي في السمنة أو في زيت الزيتون، توضع في وعاء يسد بالعجين، وتجعل في صرة قماش، وتدوَر على جانب الطابون منذ الصباح إلى المساء حتى تنضج تماما.

وتنشأ حول الأطعمة منظومة اجتماعية وثقافية قائمة على الضيافة والكرم والتضامن،

واحترام الخبز لدرجة التقديس، فيحفظ في سجادة الصلاة، ولا يسمح بسقوط أي فتات منه، وإذا عثر على كسرة ملقاة تلتقط وتبارك وتوضع في مكان عال حتى لا تداس.

ويمنح أسلوب الطعام هوية وتمايزا بين الفلاحين والبدو وبين المناطق، فالفلاحون أكثر استهلاكا للخبز، ويعتمدون على البقر ولا ولا يكادون يعرفون الإبل، بعكس البدو الذين تمثل الإبل الجزء الرئيسي من الثروة والجاه ويليها الغنم.

وبالطبع فإن التحولات الاقتصادية الكبرى غيرت جذريا في أساليب الحياة والغذاء، فصار الناس يعتمدون على السوق أكثر من محاصيلهم الخاصة، ويغلب على الناس في القرى اليوم شراء الخبز بدلا من إعداده في المنازل، ويحل زيت الزيتون محل السمن في الطعام، وتوسع الناس في زراعة الزيتون أكثر من قبل، وتراجعت حد التلاشي اقتصاديات وأعمال المؤونة.

كيف نعيش حياتنا؟

لقد أنشأنا في الاردن دولة حديثة وتجري فيها انتخابات نيابية وبلدية على نحو متكرر، وتشكل الحكومات والأحزاب، وتعقد مؤتمرات وندوات لأجل الإصلاح، ولكن شيئاً من وعود الإصلاح لم يتحقق. المديونية تتزايد، ومستوى المعيشة يتراجع، والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية تنهار، والمرافق والخدمات الأساسية عاجزة مترهلة آيلة للسقوط، والحريات العامة والسياسية وحقوق الإنسان هي في مستوى أقل بكثير من الدول التي تعتبر ديمقراطية.

ومن يتابع الشأن العام يلاحظ القدر الكبير في التعاطي مع الإصلاح، لكنه يكاد يشعر بمتاهة التنظير والجدل والردود، والأسوأ أنه يجري تحويل الإصلاح من شأن عام يهم كل مواطن إلى موضوع متخصص ومبهم وملتبس بالرطانة والمصطلحات والأناقة والعلاقات العامة، وأخيرا الوصاية على المواطن والتفكير بالنيابة عنه، وربما يكون ذلك أسوأ فساد وقع فيه نشطاء الإصلاح والتنوير، برغم أن الهدف الأول والأخير للإصلاح هو مشاركة المواطن واحترام رأيه وتقديره.

فالمواطنة هي العقد القائم بين الأفراد والدول والمجتمعات والشركات في ما بينهم على التقدم والازدهار، وبالتالي فإن المواطن هو جوهر العملية الإصلاحية. فلماذا يتجه التنظير والتفكير والتخطيط في مسار بعيد عن معرفة ووعي ورأي المجتمعات والأفراد؟ من أين حصلت النخب على هذا الحماس للعمل والتفكير لأجل مجتمعات لا تعرفها ولا تشاركها الرأي، ولا تفكر مثلها، ولا تتألم كما تتألم ولا تتطلع إلى الاحتياجات والأولويات التي يقدرها النخب والمفكرون والمسؤلون؟ نسمع كثيرا عن الإصلاح

السياسي، لكن المواطن يتساءل عن مستوى التعليم والمدارس، ويغرقنا مسؤولون ورجال أعمال بالحديث عن تشجيع الاستثمار، ولكننا نتساءل ونفكر في السكن المناسب والتغذية الصحية والصحة والمرض وسوء التغذية واللباس.

ومرحلة المعرفة المؤمل دخولها تقتضي بالضرورة معلمين مؤهلين ويجدون الفرصة في حياة كريمة، ولا يمكن أبدا بالظروف الحالية للمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة أن نحلم بالمعرفة حتى لو أغرقنا المدارس بالحواسيب والمجتمع والبوادي والغابات بشبكة الإنترنت، وبالطبع فإن المعلمين يتساءلون عن علاقة الإصلاح والديموقراطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بفرص حصولهم على مستوى لائق من الحياة الكريمة.

الحكومات لديها قدرة وكفاءة عالية في جمع الضرائب وتقنينها، تجعل كل الحديث عن تراجع دور الدولة وتعاظم المجتمعات المدنية والعولمة خرافة مضحكة، فهو تراجع لم يكن إلا في التعليم والصحة والرعاية، ولكنها لا تملك إجابات واضحة ومقنعة عما تفعل بهذه الضرائب أو كيف توزع أعباءها على المواطنين، وتكاد الخريطة الإصلاحية تكشف عن تحالف بين الحكومة والشركات الكبرى والأغنياء ضد المجتمع، فالإعفاءات والتسهيلات لا تفيد سوى الأغنياء، والضرائب المتسعة والمتزايدة تطال الطبقات الوسطى والفقيرة، والتشريعات تسهل على الشركات والمستثمرين وتضيق على العمال والمواطنين.

المنتظر ببساطة ووضوح هو أن يكون لكل مواطن رقم ضمان اجتماعي، وبطاقة تأمين صحي مناسب، وفرص تلقائية في العلاج والتكافل في المسؤولية الاجتماعية والقانونية والحماية في مواجهة الشركات التي تقدم خدمات أساسية ويومية مثل: الكهرباء والماء والاتصالات والتأمين، وحقوق أساسية في قوانين العمل والأجور والأمان الوظيفي، وأن يتنافس المواطنون بشفافية وعدالة على الوظائف والفرص في المؤسسات الحكومية وفي الشركات والقطاع الخاص أيضا، ففي اقتصاد المعرفة والخدمات سيكون جوهر

الديموقراطية والتنمية فيه قائماً على فرص العمل والتدريب وقواعد التنافس والترقية والتوظيف والاستغناء والحوافز.

واليوم فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تتيح لنا أن نعبر بصوت عال طالما أن المتخصصين وقادة الشركات والدول وعباقرة الرطانة والعلاقات العامة كانوا يواجهوننا بصوت عالي طوال السنوات الماضية كلما تحدثنا عن العدالة الاجتماعية والمشاركة بين القطاع الخاص والحكومات والمجتمعات أو حاولنا أن نفهم الموارد والاحتياجات الأساسية، ويحق لنا أن نقول اليوم بصوت عال إنه جرت عمليات هيمنة على المجتمعات وأصحاب الرأي وكل من ليس من أنصار اقتصاد الوهم والأسهم والعقارات والعلاقات العامة، ونحتاج اليوم نحن ضحايا هذه البرامج والمقولات التي فرضت علينا أن نفكر بأنفسنا ونجرب ونفحص ونتساءل، وعلى أي حال فلن نخسر شيئا جديدا طالما أننا خسرنا كل شيء تقريبا، المدارس والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية والعدالة، بل إن كل إنجازاتنا التنموية تكاد تكون في مهب الرياح.

بالتأكيد إن عالماً جديداً بدأ بالتشكل، وإن كنا اليوم نجزم بخطل الليبرالية الاقتصادية وأنظمة السوق المتوحشة فيجب أن نقول أيضا إن النظريات والنماذج السابقة أيضا قد أفلست وفشلت. ولكن يمكن ملاحظة كيف استطاعت دول أن تنشئ اقتصادا حقيقيا وموارد جديدة تتفق مع المرحلة العالمية الجديدة، كما حدث على سبيل المثال في آيرلندا والدول الاسكندنافية، وفي الهند والصين، ونحتاج للتعرف على الفرص الجديدة المتاحة ولفحص أين كان الوهم والخلل والتضليل وأيضا النصب والاحتيال الذي يمرر علينا.

في النموذج الاقتصادي الجديد فإنه للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية لم يعتمد الازدهار والغنى على الثروة الموجودة، بالتأكيد فإن مرحلة اقتصاد المعرفة أتاحت فرصا جديدة وألغت حالات سابقة مزدهرة، ولكن السؤال هل كانت البرامج والتحولات الاقتصادية

والاجتماعية مكافئة للاقتصاد الجديد؟

الواقع أننا بحاجة اليوم إلى حكومات جديدة مختلفة عن تلك السابقة التي كانت رب العمل الأكبر، أو ما سميت دول الرفاه والتنمية، وتختلف أيضا عن حكومات «البزنس»، ليس مطلوبا اليوم حماية الشركات المحلية والصناعات الوطنية، وليس مطلوبا أيضا فتح الباب على مصراعيه للشركات والأعمال الأجنبية لتستولي على كل شيء، ولكننا نحتاج لشراكة من نوع جديد مختلف، ونحتاج إلى المشاركة في العولمة الجارية ولكن على النحو الذي يعود علينا بالعدالة الاجتماعية والرفاه والتقدم الاقتصادي والتنموي، وليس بتحويل البلاد إلى فرص لقلة من الشطار والفاسدين.

الازدهار اليوم يقوم على المعرفة والمهن والتعليم المتقدم والمشاركة والمنافسة المعرفية والمهنية، وهذا يحول وظيفة الحكومة إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توليد الازدهار، وليس فقط إنشاء البنى التحتية، فقد قامت مشاريع واسعة النطاق تختص بالبنية التحتية الملتبسة الاستعمال واقتصرت فوائدها على تعزيز المقاولين والشركات ومجموعات أخرى لها مصالح مميزة.

في إدارة الموارد والمكان يبدو غياب لحقيقة أن الصحراء تشكل 75 في المئة على الأقل من مساحة الأردن، وأنه أفقر بلد مائي في العالم، وفي سلوكه الاقتصادي والتنموي يبدو الأردن كأنه بلد نفطي أو غني، فالعمالة الوافدة تزيد على المليون في بلد يعاني من الفقر والبطالة وعجز الموازنة وعجزاً هائلاً في الميزان التجاري لصالح الواردات مقابل صادرات هزيلة!

الديمقراطية بما هي تعرف على نحو تطبيقي بالانتخابات تعني بالضرورة علاقة بين بشر متساوين في العزة والكرامة حتى لو كانوا غير متساوين اقتصاديا واجتماعيا. لقد كان الانفصال بين الانتخابات وبين الوعي بالمساواة سببا في إجهاض العملية السياسية

برغم تكرار الانتخابات والالتزام القانوني بنتائجها، وفي ذلك نشأت أيضا متوالية من الانفصال بين إدارة وتنظيم الموارد والمؤسسات العامة وبين إرادة ومصالح المواطنين، وتكرّس على مدى الزمن والتجارب أن المعارضة مستمدة من قيم واعتبارات يغلب عليها أنها مختلفة عن مصالح وحياة الناس الأساسية واليومية، وأنشأت جماعات واتجاهات «المواقف والسياسات الخارجية والأيديولوجية الكبرى» ركودا اجتماعيا جعل المجتمعات تواجه وحدها قوى السوق والاحتكارات.

لقد دخل الأردن مثل معظم دول العالم في مرحلة من التحولات الكبرى، وهي وإن كانت واضحة في إدارة وتنظيم المؤسسات العامة والأسواق على أساس إسناد جزء كبير من المؤسسات والخدمات إلى القطاع الخاص فإنها تحولات لم تستحضر أو تستصحب الاستحقاقات السياسية والاجتماعية، إذ أنها تعني بالضرورة ديمقراطية حقيقية قائمة على التنافسية والولاية على السلطة التنفيذية ومجتمعات مستقلة وفاعلة قادرة على تنظيم نفسها، لكن التعولم الأردني كان عمليات استئثار بالموارد والسلطة والتأثير وإضعاف للمجتمعات، وتركها تواجه قوى السوق من غير إسناد أو حماية، بل وياللهول جرى إضعاف وإهمال للخدمات الأساسية والقطاع العام، وبطبيعة الحال فما من واقع قائم أو يتشكل إلا ويتحول إلى مصلحة لفئة من الناس تدافع عنه وتقاوم تغييره. هكذا فإن الحياة السياسية دفعت باتجاه مواجهة مؤلمة بين المجتمعات وبين تحالف السلطة والشركات، وتحولت إلى انقسام اجتماعي بين أغلبية تمضي إلى التهميش والحرمان وقلّة تستأثر بالموارد والفرص، ولم يكن حراك المعلمين ثم الردّ الحكومي سوى تعبير عن الفجوة العميقة بين مكونات الدولة والمجتمعات.

المواطنون يتطلعون بلهفة إلى الإصلاح. ولكنهم كأفراد ومجتمعات، لا يلاحظون دورهم ومسؤولياتهم في هذا الإصلاح، ولا يريدون أن يقرروا مستوى مشاركتهم وحدودها مع السلطة والشركات؛ إذ ينظرون إلى الإصلاح باعتباره فقط منحة أو قرارا

من السلطة التنفيذية، أو هم يدركون جزءاً منه، وهو الجزء المتعلق بالإصلاح السياسي والانتخابات النيابية، ولا يحبون أن يذكّرهم أحد بأنهم هم الذين انتخبوا مجلس النواب، وأن الحكومة التي ستنشأ عن هذا المجلس هي نتاج مشاركتهم واختيارهم إن أساؤوا أو أحسنوا الاختيار. ندرك تماماً أن الانتخابات النيابية لن تحقق الإصلاح الذي نتطلع إليه مهما كانت نزيهة، لسبب بسيط وواضح، وهو أن المجتمعات لا تقدر على تحقيق مشاركة سياسية واقتصادية تعبر عن مصالحها وتطلعاتها وفق الفرص الديمقراطية المتاحة، ولن تنجح هذه المشاركة، وربما لن تتحقق حتى مع زيادة مساحات الحرية والديمقراطية. فالديمقراطية في أزهى حالاتها تعمل لصالح الأكثر وعياً وتنظيماً، وهو الجزء الغائب عن المجتمعات حتى اليوم، والذي لا يستطيع غير المجتمعات نفسها تحقيقه؛ فلن تمنحها السلطة والنخب الوعي والتنظيم والفاعلية الاجتماعية التي تؤهلها للمشاركة السياسية والاقتصادية، والاستقلال عن السلطات والشركات في مواردها وادارة احتياجاتها وأولوياتها ومرافقها. وحتى في الجزء المتعلق بالسلطة، فإن المجتمعات بغير الوعي الكافي لإدراك هذه المطالب وأهميتها، لن تعود قادرة على مواجهة السلطة، ولا التمييز بين المطالب وما هو متحقق بالفعل، وبين الممكن وغير الممكن.

والمجتمعات تطالب، والجماهير تتظاهر، لأجل مزيد من الوظائف والأعمال الوهمية والخدمات الحكومية، أو بحقّ أن تكون عالة على السلطة وتابعة لها. وصار هذا هو الإصلاح الذي تسعى إليه المجتمعات والمعارضات والتظاهرات والاعتصامات؛ ظاهره إصلاح، وباطنه فساد وفقر!

وفي الوقت الذي تشكل الطاقة الجزء الأكبر من الواردات، لم تبادر المجتمعات والمدن والبلدات إلى تنظيم وتأسيس شركات للطاقة الشمسية تخفف من هذا العبء المالي الكبير عليها وعلى الدولة، وربما توفر لها فائضاً مالياً يمكن استخدامه في أوجه أخرى للتنمية وتحسين حياتها. وفي المقابل، فإنها تتظاهر لأجل تخفيض أسعار الطاقة

والبترول! كذلك، وبرغم أزمة المياه الكبرى؛ إذ يعد الأردن البلد الأفقر مائياً في العالم، لم تتشكل مبادرات لتكرير المياه بمستوى يسمح بإعادة استخدامها، أو لجمع المياه الفائضة في الشتاء وتنظيم استخدامها وتفعيله ووقف الهدر فيها، وتواصل سلوك المدن والبلدات التي تعيش على ضفاف الأنهار!

المسألة ببساطة: كيف تستطيع البلدات والمدن توفير فائض من مواردها وموارد أهلها، تمول به وتدير منظومة اقتصادية اجتماعية ثقافية؟ وكيف يستطيع الناس في المدن والبلدات أن ينشئوا مواردهم المرتبطة بالمكان الذي يعيشون فيه على النحو الذي يحقق لهم حياة كريمة، ويمكنهم من امتلاك الحاجات والخدمات والسلع الأساسية وإدارتها وتوفيرها؛ ويمكّنهم أيضاً من تنظيم وإدارة برامج ومؤسسات اجتماعية وثقافية يستطيعون تمويلها وتطويرها على النحو الذي يرقى بحياتهم ومستوى مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

التقدم بما هو الفكرة الجامعة للمواطنين يمكن عرضه ببساطة كما يلي: ثمة مجموعة موارد وأولويات وقيم ومؤشرات؛ نتفق جميعا على ضرورة تحقيقها وحمايتها وإدامتها، متعلقة بالمدن والأمكنة التي نعيش فيها، والأعمال والمصالح التي تقوم عليها حياتنا ومواردنا، وهي متصلة بالخدمات الأساسية وأسلوب الحياة والتقدم المهني، وحقوق ومكتسبات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية والسلامة، ... وتتشكل النخب والعلاقات ومنظومات العمل والقيادات والمؤسسات المنظمة للموارد والمرافق والخدمات، عبر هذه المصالح (الأمكنة والأعمال) وعلى هذا الأساس، يتجمع الناس في المدن والبلدات، على النحو الذي يطور الأمكنة، ويجعلها إقامة تبعث على الرّضا والاستقرار، ويطور الأعمال على النحو الذي يحسِّن الحياة.

صحيح أنه لا يمكن أن نمضي في التقدم من غير فكرة ملهمة نتجمع حولها ويناضل الشباب لأجلها!.. ولكننا في ذلك يجب أن نذّكر أنفسنا ونعيد التذّكير، بأن التقدم هو

الحياة الكريمة، بما تعنيه من جودة وأداء متقدم في الخدمات والمرافق والسلع الأساسية التي تقوم عليها حياتنا؛ الغذاء والدواء والرعاية الاجتماعية والسكن والتعليم، كما أنه عمليات تنظيم وإدارة كفؤة وعادلة للموارد الأساسية، على النحو الذي يرقي بالحياة ويحقق ولاية الناس على مواردهم وأعمالهم وشؤونهم، ويوزعها على المواطنين بعدالة.

ولأجل ذلك، تعاهد الناس على الحرية والديمقراطية ليس باعتبارها هواية جميلة نبيلة، ولكن لأنها المنظومة التي تطور الاقتصاد والموارد وتحميها، وأنشأوا بعد ذلك أسلوب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، ومنظومة الآداب والفنون من الموسيقى والعمارة، والشعر والرواية والمسرح والسينما والدراما، وأودعوا فيها أسمى أفكارهم واستلهموا منها معان جديدة للحياة الكريمة والموارد تجعلها تتجدد وتتسع لتنشئ مرة أخرى وتراجع المنظومة الاقتصادية والسياسية .. وهكذا تستمر حلقات النمو والتقدم.. إنها ببساطة رؤيتنا للفرق بين الواقع وما نحب أن نكون عليه!

هذه الرؤية لا تنشئها المظاهرات والاعتصامات تلقائيا، ولكنها تنشئ أشكال التجمع والمطالبة والاحتجاج والعمل والتنسيق والتأييد والمعارضة،... إنها ببساطة وعي حقيقي وواقعي للمكان والبلد والناس والموارد الأساسية (الماء والطاقة والمعرفة)، ولتنظيم هذه الموارد والتفاعل بينها وبين الإنسان والزمان! فبغير الزمان لا نملك خطة ولا أجلا لأهدافنا، عدا عن كون الزمن بذاته يحمل طاقة وقوة لم ندركها - ربما - بعد.

المواطنون يعملون ويتجادلون ببساطة في أطر ثلاث لا يمكن الخروج عنها:

1. الأمكنة بما هي مدن وأحياء وبلدات يتطلع أهلها لإنشاء وتنظيم علاقاتهم ومرافقهم الأساسية، في التعليم والصحة والثقافة والرياضة والترفيه والعبادة، أو تخطيط المكان وحمايته ونظافته وجماله، أو يساهمون من خلاله وعلاقتهم به في تنظيم الحكم والدولة وسياساتها.

2. الأعمال والمهن والحرف والموارد والأسواق، فيشكلون تجمعاتهم المهنية والعمالية ومصالحهم على النحو الذي يحميها ويطورها ويؤثر في سياسات الدولة وتشريعاتها على أساس هذه المصالح.
3. التجمعات الشبابية بما فيها من «غضب وحلم» يلهم الكبار والصغار، ويستلهم أيضا الثقافة والفلسفة ووجهات النظر القائمة والمتنوعة والمختلفة، ويستوعب في تجمعاتهم وأنشطتهم الفنية والسياسية والثقافية حركة الآداب والفنون والجدل الفكري والاقتصادي والسياسي.

يقدم أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد رؤية لمفهوم التنمية والتطوير قائمة على الحرية، فالتنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وفي حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، والاستبداد، وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة.

ويلاحظ أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية، وفي أحيان أخرى يكون افتقاد الحريات مقترنا بضعف المرافق العامة والرعاية الاجتماعية، مثل برامج مكافحة الأوبئة، أو الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية.

إن الحرية أمر أساسي لعملية التنمية لسببين: سبب قيمي، فتقييم التقدم يتعين أساسا بأن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة، والفعالية، فإنجاز التنمية والتطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب.

ورفض حرية المشاركة في سوق العمل هو إحدى الوسائل لإبقاء الناس خاضعين للسخرة والعبودية، والمعركة ضد افتقاد الحرية الناجمة عن العمل الإلزامي أمر مهم في

كثير من البلدان في العالم الثالث اليوم لأسباب بعضها يعادل الحرب الأهلية الأميركية في الخطر والأهمية.

إن حرية دخول الأسواق يمكن أن تكون بذاتها مساهمة مهمة في التنمية، بغض النظر عما يمكن أن تفعله أو لا تفعله آلية السوق لدعم النمو الاقتصادي أو التصنيع، والواقع أن ما أعرب عنه كارل ماركس، وهو ليس معجبا بالرأسمالية، وتشخيصه في كتابه «رأس المال» للحرب الأهلية الأميركية، إذ وصفها بأنها من أهم أحداث التاريخ المعاصر، إنما يرتبط مباشرة بأهمية حرية عقد العمل كنقيض للعبودية والاستعباد القسري من سوق العمل.

ولكن البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة مقابل كلفة مالية باهظة هي في ذاتها عبء خطير جدا، وإنما البطالة أيضا مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية، والمعروف أن للبطالة آثارا عدة، من بينها أنها تسهم في «الاستبعاد الاجتماعي» لبعض الجماعات، وتتسبب في شعور بفقدان الاعتماد على الذات والثقة بالنفس، بالإضافة إلى أضرار تصيب الصحة النفسية والجسدية.

ويؤكد أمارتيا سن أن شدة المطالب الاقتصادية وكثافتها تضافان إلى الضرورة الملحة للحريات السياسية ولا تنقصان منها، وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا في اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية:

1. أهميتها المباشرة في الحياة الإنسانية في اقتران بالقدرة الأساسية بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية.
2. دورها الأداتي لتعزيز الحجج التي يدلي بها الناس عند التغيير ودعم مطالبهم بالاهتمام السياسي، بما في ذلك مطالبهم بشأن الاحتياجات الاقتصادية.
3. دورها البنائي في صياغة المفاهيم عن الاحتياجات، بما في ذلك فهم الاحتياجات

الاقتصادية في سياق اجتماعي.

وليس من سبيل لتقييم الصيغة الديمقراطية لنظام الحكم إلا بوضع هذه الفضائل الثلاث موضع اعتبار.

ويجري استخدام الحريات السياسية والحقوق المدنية على الرغم مما فيهما من قيود، استخداما فعالا، والملاحظ في المجالات التي لم يكن فيها استخدامها فعالا أن الفرصة قائمة لتفعيلها، وأن الدور الاختياري للحقوق السياسية والمدنية في السماح، أو في الحقيقة تشجيع الحوارات والمناقشات المفتوحة وسياسة المشاركة والمعارضة الحرة دون اضطهاد يدق على نطاق واسع للغاية، حتى إن كانت أكثر فعالية وكفاءة في مجالات دون الأخرى، ومن الأهمية بمكان فائدتهما الثابتة بالدليل والبرهان في منع وقوع كوارث اقتصادية.

كذلك فإن الحوارات والمناقشات العامة التي تسمح بها الحريات السياسية والحقوق المدنية يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا في صياغة القيم، حقا إن تعيين الاحتياجات يتأثر بالضرورة بطبيعة المشاركة والحوار العامين، وقوة الحوار ليست فقط إحدى متلازمات الديمقراطية، بما لها من مدى واسع النطاق، بل إن غرسها كثقافة يمكن أن يجعل الديمقراطية ذاتها تعمل وتثمر على نحو أفضل.

لا نحتاج كمجتمعات وأفراد لأجل بناء شراكة مؤثرة مع السلطة والشركات سوى أن نترك في عليائه الخواء المتعالي على همومنا وقضايانا الأساسية واليومية والحياتية، ونفكر في حياتنا كما يجب ونحب أن نعيشها. وفي ذلك فقط نجعل للانتخابات النيابية والبلدية والنقابية دورا منتجا ومؤثرا في تحسين الحياة، ونمنح النقابات والمؤسسات السياسية والاجتماعية معنى مستمدا من فكرتها المنشئة ويحميها من التحول إلى فيروسات تدمر المنظومة المحيطة بها من خلال قواعدها المفترضة للعمل والنمو والتأثير.

المسألة أولا وببساطة إعادة بناء العلاقة بين المكونات الرئيسة للدولة (السلطة والمجتمعات والأفراد والمدن والأسواق) إلى سياقها المنشئ، وكما يحدث في التاريخ والجغرافيا وفي الأمم الغنية والفقيرة! نحتاج فقط أن تدرك الطبقات المتسعة والمتنامية من المتعلمين والمهنيين والذين يديرون منظومة واسعة من الأعمال والتواصل في الشبكة وحولها أنها يمكن أن تستخدم الشبكة ومعرفتها العلمية والمهنية في تطوير الحياة السياسية والاجتماعية من غير تضحية أو خسارة، فقط أن تنظر إلى الفرص الممكنة والمتاحة في الشبكية والانتخابات الجارية بالقدر الذي تدرك فرصها في عملها ومهنها وتحسين حياتها. أن تسأل نفسها مجرد سؤال كيف يمكن أن تساهم الشبكة والحياة السياسية والاجتماعية المتاحة في تحسين الحياة؟ فلا تبدو الشبكة اليوم والفضائيات والانتخابات والأعمال التطوعية والاجتماعية سوى فضاء عملاق لإنتاج الخواء والانفصال، كيف ينجح الوهم والفساد في الانتخابات ولا يجد تحسين الحياة مجالاً يعبر به من الصناديق؟ يفترض أن نمضي إلى الانتخابات ونحن نفكر بما نريده. فماذا نريد؟

في خطابها المتعالي فإن التيارات الفاعلة؛ محافظة أو ليبرالية أو يسارية تنشئ حول القيمة العليا والسامية لفكرتها سلوكا سياسيا ويوميا، وتريد لهذا المتعالي أن يحل كما هو متعاليا ومنزها ومثاليا وساميا في الأداء اليومي في السلطة والنقابات والبلديات والضرائب والتعليم، وبما أنه لن يحلّ أبدا فقد صار تمثله شخصيات ومؤسسات ومجموعات متعالية هي أيضا؛ التراث أو التاريخ أو الوطنية أو المدنية أو الديمقراطية أو التقدم، وليس من صواب سواها، وأسوأ من ذلك فإنها تشمئز من كل فكرة او مجموعة أخرى، ليس ما سواها سوى خيانة أو كفر أو تخلف.

هكذا يتحول العمل السياسي والانتخابي والإعلامي إلى لعبة تواطؤ نمارسها جميعا لنهرب من الاستحقاقات إلى التعالي، ويصير ما يقال وما لا يقال ليس سوى زينة غير

ضارة، أو حيلة لتجنب مواجهة أنفسنا بالمحركات والحوافز الحقيقية للحياة السياسية والاجتماعية. وفي ذلك فلا معنى ولا فائدة أو أهمية لسياسيات أو أفكار أو مبادرات أو برامج انتخابية متقدمة وناضجة، إلا بما يكفي لتزويد القِدْر الذي يغلي الحجارة بحاسوب لقياس وتنظيم الاشتعال؛ فينخفض اللهب عند الغليان إلى أدنى درجة، ثم يعاود الارتفاع عندما يبرد الماء، أو أن نضع بجوار القدر بدلاً من حكواتي أو عازف ربابة أوركسترا جميلة ومتقدمة.

وفي متوالية أفظع شرّا وكارثية تتحول الأدوات السياسية نفسها إلى عمليات اجتماعية واقتصادية ثانوية، لا تؤثر في حراك وتدوير الطبقات والنخب السائدة. ويحدث دائماً أن العمليات الهامشية تنشئ مع الزمن والتراكم مصالح راسخة وقوية لأفراد ونخب وطبقات وجماعات، تبحث عن مجال في الهامش المتبقي والمتاح، مثل بيع المأكولات والمشروبات على هامش المباريات الرياضية!

لكن يظل الوعي المنشئ عملية بسيطة ممكنة ومدهشة! ليس سوى سؤال لماذا ندفع الضرائب مرتين؛ مرة بما هي ضريبة، ومرة بسبب عدم إنفاقها في الأوجه المفترضة للإنفاق، وبعدالة وكفاءة. وهذه قصتنا.

لقد أظهر «الربيع العربي» فرقا هائلا في النظر إلى السلطة ومعناها بين النخب المهيمنة وبين المجتمعات والطبقات الأخرى على نحو يزيد صعوبة التفاهم أو بناء الحد الأدنى لعقد اجتماعي ينظم العلاقة بين السلطة والمجتمعات، ولا تقف هذه الفجوة في تعريف معنى السلطة وعلاقاتها، لكنها تظهر فارقا كبيرا في المرحلة الزمنية والمعرفية، ففي حين تعيش طبقات في عصور وقيم وأفكار قديمة؛ تعيش الأجيال والمجتمعات في فضاءات معرفية تواصلية تتجاوز مفاهيم السلطة والدولة الحديثة التقليدية (صارت تقليدية) والتي تأكد أن النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكتشفها بعد، والحال أنها لم تدرك بعد الحداثة التي تشكلت حول الثورة الصناعية والمطبعة، فكيف

يمكن إفهامها المعاني الجديدة للسلطة والمجتمعات والموارد وعلاقاتها المتشكلة حول الشبكية وما بعد الصناعة؟

الحكومات التي تعفي البنوك والأغنياء من الضرائب وتلاحق الفقراء ومتوسطي الحال بالضرائب الثقيلة، أو التي تسلك في الإنفاق العام في اتجاهات ومحتوى منحاز لفئة وضد فئة أخرى هي الأغلبية، أو في التنظيم القانوني والإداري للانتخابات والمدن والمجتمعات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على النحو الذي يشتت المجتمعات ويضعف قدرتها على الولاية والتأثير والمشاركة، .. باختصار فإن الحكومات ما زالت تعتقد أن ما ينظم علاقتها بالمجتمعات هو الخوف، والخوف فقط، ولم تجد بعد غير الخوف والقهر أي معنى للدولة والمجتمعات والأمم والهويات والثقافة فضلا عن العولمة والمعاهدات والأنظمة والمواثيق الدولية، والنزاهة والحاكمية الرشيدة،.. الأعداد الهائلة للشباب الذين تخرجوا من الجامعات وانخرطوا في كل المهن النبيلة والمتقدمة مثل الطب والمحاماة والتعليم والهندسة، واطلعوا على الأخبار والمعارف والمهارات بلا حدود ليسوا في نظر الطبقات المهيمنة سوى مجاميع لا يملكون من أمرهم شيئا..

والفتى الذي يشارك في الشبكة مع جميع مراكز المعرفة والأسواق والألعاب والحوار في أي مكان في العالم، ويقرأ ويكتب عن الأحداث والقضايا الدولية والحضارة العالمية، ليس في مقدروه أن يسير على رصيف في الحي الذي يعيش فيه، أو يلعب مع زملائه في حديقة أو يذهبون معا إلى مكتبة عامة، لأنه وببساطة تخطط المدن والأحياء على نحو لا يرى فيها مواطنين يحق لهم أن يمشوا على رصيف أو يكون لهم في الحي الذي يعيشون فيه مدرسة أساسية وحديقة ونادي ومكتبة!!

والحال أن النخب السياسية لا تعرف إلى أين وصلت بلادها ومواطنوها، والأجيال والمجتمعات لا تثق بقيادات اجتماعية وسياسية!

يستحيل قيام عمل سياسي وثقافي، وتنافس وتفاعل اجتماعي، وبرامج دون علاقة بالمكان، وما يجري في الأردن بسبب هذه التداعيات أن المواطنين، برغم تطورهم من البداوة والريف إلى التمدن، مازالوا في اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية وحراكهم العام يتجاهلون المدن، والأماكن والدوائر الانتخابية التي يفترض أنهم ينتمون إليها، ويتحول جزء كبير منهم إلى حالة من ال «الانفصال»؛ بمعنى انتفاء العلاقة بالمكان!

فالأردن اليوم بلد حضري مديني، تشكل نسبة التمدن فيه أكثر من 90%، ولم يعد ثمة وجود للتريف والبداوة فيه بالمعنى العلمي والجوهري، والأردنيون بعامة يعيشون في تجمعات سكانية أقرب إلى طابعها المديني في تنظيمها ومؤسساتها، وفي أنماط الإنتاج والعمل والعلاقات الاجتماعية، ولم تعد الصيغ الريفية والبدوية في العمل والحماية موجودة إلا في حالات قليلة، وإذا لم ينتظمهم تبعا لذلك صيغ من الانتماء والتجمع والعمل والتحرك على أساس الأمكنة التي يعيشون فيها، فإننا سنواجه حالات مخيفة من المنفصلين عن الواقع؛ الذين يهددون كل التحولات الممكنة نحو ديمقراطية اجتماعية تمكن المجتمعات من تنظيم نفسها، وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية، والتأثير والمشاركة في الحكم.

كيف سيتجمع المواطنون لإدارة وتنظيم احتياجاتهم التعليمية والاجتماعية والثقافية عندما تسند الحكومة هذا الأمر إلى مؤسسات الحكم المحلي والبلديات؛ إذا لم تكن تربطهم علاقات مكانية يتجمعون ويتنافسون على أساسها؟

الأساس الحقيقي للديمقراطية الاجتماعية للعمل والتأثير والتنافس والتجمع هو المحافظات والمدن، والحكم المحلي الحقيقي والفاعل، إذ إن جميع المواطنين أردنيون، ويجب أن تشكل هذه الفكرة إجماعا وطنيا، وهي قضية يحسمها المواطنون ويقررونها هم بأنفسهم ومشاعرهم وتحديد انتمائهم وهويتهم، وإذا لم يحسموها بعد، أو لا يرغبون في ذلك، فلا فائدة ولا قيمة لحديث عن العدالة والحقوق.

ثم يفترض أن ينشأ تبعا لذلك ثقافة وطنية وجمالية، تنشئ اتجاهات للناس، وأنماطا للسلوك والعمارة والطعام واللباس والفن والنظافة وتنظيم الأحياء والمدن والمرور، وتتمحور حولها فنون الرواية والمسرح والإبداع التي تشكل ذائقة الناس وتميزهم، وتنشئ ثقافة وطنية تحمي الإصلاح والحريات والحقوق الأساسية.

والحديث الجاري عن الحقوق والعدالة والمساواة والتنافس والتعاون والتنمية والإصلاح والمشاركة العامة، إذا لم يعد تنظيم الناس على أساس المحافظات والمدن، يجعل العلاقة مع الدولة والمجتمعات ترتد إلى حالة من البدائية وتهدد كل فرص التطور الاجتماعي والسياسي، وإنشاء فكرة جامعة للمواطنين.

الأردنيون يطالبون بالإصلاح، ولا يشعرون بالرضا عن حكوماتهم، ولا يثقون في النواب الذين انتخبوهم، ينتقدون الأداء العام بقسوة ومرارة، يعتقدون أن الخدمات الأساسية تتراجع، وليس ثمة رغبة حقيقية في إصلاحها،.. المجالس العامة غير الرسمية وصفحات التواصل الاجتماعي والحراكات الشعبية والسياسية تعبر عن مخزون بالشعور بالظلم، ولكن أحدا لا يجيب ولا يقول ما الإصلاح المطلوب، ولماذا لا تؤدي الانتخابات النيابية والحريات المتاحة إلى تحسين حياتهم وشعورهم بالرضا؟

والحال أن الأردنيين لا يملكون إجابة واضحة أو معروفة أو علنية تحظى بتأييد اجتماعي واسع على السؤال البسيط البديهي، كيف وصلنا إلى هذا الحال؟ وما أو من أوصلنا إليه؟ هم مختلفون على رواية الأزمة قبل أن يختلفوا على رواية الإصلاح، .. وربما تكون الأزمة في الأردن لها رواية خاصة مختلفة عما سواها من الدول والمجتمعات، وأظنها رواية متصلة بتاريخ الدولة الحديث ونشأتها وفلسفتها، العقل السياسي للدولة الأردنية الحديثة يحمل أزمته على نحو بنيوي متصل برواية البناء والإصلاح... ذلك أن الرواية السائدة لتاريخ الأردن تقدم اليوم وفق ذاكرة مليئة بالنسيان!!

لقد بدا الأردن عندما تشكل عام 1921 وكأنه بلا موارد ولا تاريخ أو حكايات وأساطير ولا قيادات اجتماعية ومدن وأسواق، ليس لأنه كان كذلك، ولكن القيادات الاجتماعية فقدت المبادرة المنشئة، لكن الأردن شأن كل البلاد والأماكن كان يملك قراه ومدنه وبواديه وأسواقه ومجتمعاته وقياداته الاجتماعية ومؤسساته التي أنشأها المجتمع لإدارة وتنظيم احتياجاته وأولوياته، ولكنه (الأردن) تسوده رواية نخبوية منفصلة عنه تاريخيا واجتماعيا. هذه النخبة صنعت مدينتها وعالمها، وأدارت الدولة وفق رؤيتها لذاتها المنفصلة عن السياق المحيط، ورؤيتها للبلاد والناس وفق ما أرادت أو تخيلت أن تكون، وتحولت الرواية الخيالية في منشئها مع الأجيال إلى واقع يملك روايته الخاصة المستقلة، .. امتلكت بقاءها وبريقها من التحديث، ولكن التحديث صار تحديا، وتحول إلى لعنة، فالأجيال الجديدة من المجتمعات المتعولمة والمتعلمة صارت طبقة وسطى ممتدة تتطلع إلى المشاركة، والأجيال الجديدة من النخبة والتي أصيبت بسبب الانغلاق والاحتكار بالعجز والانفصال عن الواقع، ومازالت برغم إعاقتها المزمنة ترى المجتمعات مجاميع من البدو والفلاحين كما كان المشهد في زمن الاجداد!

ثمة مكتسبات أو خسائر تلقائية يمكن تقديرها بدرجة عالية من الكفاءة والدقة بمجرد معرفة الاسم ومكان الولادة لأي مواطن؛ هي مكتسبات تقرر حياة الإنسان ومصيره، ومصير أبنائه وأحفاده، وبرغم أن ثمة فرص عملية ممكنة ومتاحة للخروج من هذه الدوامة اللعينة، لكن يجري (ويا للهول) حراستها وإدامتها بمنظومة هائلة من السياسات والتشريعات والتطبيقات المصممة لأجل «الهيمنة المستدامة».. وعلى نحو بسيط وواضح يمكن لأي واحد أن يتوقع مسار حياة أولئك الأطفال الذين ولدوا هذا العام في الأردن، فأن يكون هناك مائة ألف مواطن تقريبا يعيشون بمستوى من الدخل يقل عن دينار ونصف يوميا، يعني أنهم لا يحصلون على غذاء كافي ولا مأوى مناسب للإقامة والعيش، وأن الأطفال الذين يولدون في هذه الأسر لن يجدوا فرصة

للتعليم والتغذية السليمة وتلقي المطاعيم الصحية الكافية؛ هكذا نتحدث عن خمسين ألف طفل، عشرهم لن يصل إلى سن الخامسة بسبب الظروف المعيشية غير الملائمة لاستمرار الحياة، والباقي يتوقع أن يكونوا قد ماتوا قبل بلوغهم الخمسين بسبب سوء التغذية وفقر الدم، والفرص العالية لإصابتهم بأمراض جسدية وعقلية ونفسية بسبب ضعف أجسامهم، ونقص العناصر الغذائية الرئيسية للصحة، وهشاشة البيئة التي نشأوا فيها، أو بسبب عدم تحصينهم من أمراض يمكن تجنبها بسهولة، مثل الشلل والجدري، ولن يجدوا فرصا كافية للتعليم وربما لن يذهبوا إلى المدرسة؛ ما يعني أن فرصهم في العمل سوف تضمن مواصلة الفقر المدقع لهم ولأبنائهم من بعدهم، وبالطبع فإن مشاركتهم الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتهم وأوطانهم سوف تكون معدومة، وربما يكون الاهتمام الوحيد لديهم في الحياة السياسية والعامة هو محاولة بيع أصواتهم في الانتخابات النيابية والبلدية.

وفي مقابل هؤلاء المواطنين هناك آخرون يمكن التقدير أيضا ببساطة لمسارهم ومصيرهم بمجرد الاطلاع على شهادة ولادتهم، فهم سوف يتلقون تغذية كافية وعناية صحية تجعل عمرهم ا لمتوقع يصل إلى 90 سنة، ويستبعد إصابتهم بأمراض سارية أو قاتلة بسبب العناية الصحية والتغذية الجيدة والظروف الملائمة للعيش التي يعيشون فيها، حتى نسبة تعرضهم لحوادث المرور لا تزيد على 25 في المائة من نسبة تعرض المواطنين من الفئة الأولى، وهم أيضا سوف يتلقون تعليما متقدما منذ سن الثالثة، وسوف يكون في مقدورهم في سن السادسة عشر الحصول على مهارات معرفية وحياتية ولغوية تفوق بأضعاف مضاعفة خريجي الجامعات الأردنية الذين تعلموا في مدارس حكومية، بمعنى أنهم يملكون فرصا أفضل بكثير من المحظوظين في بيئات الأقل حظا، ممن استطاعوا أن يكملوا تعليمهم ا لمدرسي والجامعي.

وهم أيضا تعرضوا لتجارب في أثناء حياتهم وتعليمهم أتاحت لهم خبرات وآفاقا في

الاختيار والإدراك لم تصل إليها التجارب التي امتلكها رفاقهم وأساتذة وآباء رفاقهم؛ ما يجعلهم قادرين على الهيمنة على فرص مواصلة تعليم أفضل وعمل أفضل وحياة أفضل.

إن وظيفة الدولة الأساسية هي ضمان الحصول على تميز أو وضع مستمد من تنافس عادل على الفرص والموارد بين جميع المواطنين بلا استثناء لأحد، وحين تكون لا مساواة بعد ذلك، فهي وضع إيجابي (يفترض) تجعل أصحابها قادرين على تحويل هذه «اللامساواة» إلى منفعة مشتركة يلمسها جميع المواطنين، .. وبغير ذلك فإن تراكم التهميش والإقصاء على مدى الأجيال ينشئ انقساما اجتماعيا خطيرا، ولن يكون في مقدور القلة المحظوظة أن تنهض بالأعمال والأسواق والنمو الاقتصادي من غير مشاركة حقيقية وعادلة! وبالضرورة فإن احتكار الموارد والفرص والمكاسب سوف يقلل مصادر وموارد الفرص حتى للـ «القلّة» الأوليغارشية!

تتحول المدن برغم كل ما يبذل في تنظيمها عمرانيا وسياسيا إلى عشوائيات عندما لا تتشكل تنظيمات اجتماعية واقتصادية حول المكان تمنح معنى ومحتوى للانتخابات العامة والمؤسسات التي تدير وتنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والبلدات وتقدم قيادات اجتماعية تعبر عن تطلعات الناس، وفي ذلك فإن السؤال الحاكم للانتخابات العامة التي تجري في المدن والمحافظات كما النقابات والجمعيات كيف تتشكل المجتمعات في أطر اقتصادية واجتماعية تجعل المواطنين قادرين على تحسين حياتهم وأن يمتلكوا الخيارات والاتجاهات المؤثرة في تحقيق ما يتطلعون إليه من الحريات والعدالة والكرامية ورفع مستوى المعيشة.

لا تكفي انتخابات ديمقراطية نيابية ومحافظاتية وبلدياتية ونقابية ولا تكفي فرص تشكيل الأحزاب والجمعيات والصحف لبناء الديمقراطية والحريات والحياة الأفضل إذا لم يكن المواطنون يملكون القدرة على توظيف هذه الفرص، يشبه ذلك العروض الوافرة التي تقدم للمواطنين للحصول على فلل وقصور وكافيار، لكن الأردنيين اليوم

تحولوا إلا قليلا منهم إلى مجاميع تأوي إلى عشوائيات في عمان أو جماعات مرتحلة تهاجر فجرا الى عمان وتعود في الليل الى قراها وبلداتها الخاوية المهجورة،..

المواطنة التي تميز المواطن عن اللجوء والاغتراب هي المشاركة والانتماء والمؤدية إلى أثر واضح ملموس في الاتجاهات السياسية والاجتماعية المنظمة للحياة العامة وتعود على معيشته بنتائج واضحة ومحددة يستطيع أن يلاحظها في إدارة وتوزيع الضرائب وفي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمواصلات، وفي ذلك فإننا نستدل على العشوائية الاجتماعية المحبطة لكل انتخابات تجري بمؤشرات واضحة وقابلة للقياس والتقييم، مثل:

- عضوية المواطنين في لجان وجمعيات تدير وتنظيم المدن، التخطيط الحضري، المكتبات، الحدائق، التعليم، المدارس، الرعاية الصحية، كفالات الفقراء والمحتاجين، رعاية المرضى والمعوقين وكبار السن، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، والحريات، والثقافة والفنون.
- وجود مدرسة أساسية في كل حي أو مكان إقامة تستوعب جميع الأطفال ويستطيعون الذهاب اليها والعودة الى بيوتهم مشيا على الاقدام، وتملك مستوى يرضى عنه المواطنون من المساحات والتصميم والملاعب والتغذية والمختبرات والمكتبات والأنشطة الرياضية والثقافية والفنية كما المعارف والمهارات العلمية والحياتية الكافية والملائمة لتطلعات المواطنين وما يريدون وما يحبون أن يكون عليه مستقبلهم ومستقبل أبناؤهم.
- جمعية تعاونية يساهم فيها أهل البلدة/الحي توفر السلع الاساسية.
- مركز صحي ملائم ولائق ويستوعب بكفاءة الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين ومرتبط بمستشفيات متقدمة بحدود مستشفى لكل مائة الف مواطن يجد فيه أهل المنطقة كل ما يحتاجون إليه من غير حاجة إلى التحويل إلى غيره من المستشفيات.

- أرصفة آمنة وملائمة للمشاة، وطرق وممرات آمنة وملائمة لراكبي الدراجات.
- حديقة عامة تستوعب وتنتظم جميع أبناء الحي / المكان تصلح للترفيه والاجتماعات العامة
- مكتبة عامة ونادي رياضي اجتماعي ثقافي.
- إذاعة / صحيفة/ موقع انترنت يستوعب اخبار المكان وجدالاته وقضاياه وافكار الناس واتجاهاتهم وثقافاتهم وفنونهم وما يحتاجون اليه.
- المساهمة في شركات وبنوك تملكها المدينة للتمويل والماء والطاقة والاتصالات وتكرير المياه.
- مشاركة فعلية ومؤثرة في ادارة وتنظيم المدينة، العمران، الفنون والثقافة والهوية، الاحتياجات والاولويات الأساسية، الجدل السياسي والوطني العام

ماذا ترى المجتمعات اليوم ذاتها؟ يفترض أن تعكس أو تنشئ الانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات تطورا في وعي الأفراد والمجتمعات لذاتها، ما الدور الجديد المفترض للأفراد والبلديات والمجتمعات والمنظمات الاجتماعية في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية؟ ما مسؤوليتها في تحسين الحياة بمعنى زيادة الدخل وكفاءة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية؟ ما دورها في التشغيل والإنتاج الاقتصادي وفي شحذ الفاعلية الاجتماعية والروحية في اتجاه بناء الانتماء ورأس المال الاجتماعي؟ ما مواردها الخاصة بها والمستقلة وما حدود ولايتها على شؤونها وأولوياتها واحتياجاتها؟

تبدأ «لا مركزية» المدن والمحافظات بأن تمتلك مجموعة من الشركات والمؤسسات المالية والخدماتية؛ بنك لكل مدينة أو محافظة، ومؤسسات للطاقة والماء، والسلع الأساسية تملكها البلديات بالشراكة مع أبناء المدينة وتعمل على أساس شركات تجارية مساهمة، وعلى هذا الأساس تدير المدن والمحافظات مواردها وأولوياتها، وتنظم أيضا مستقلة خدماتها الأساسية، إضافة إلى ولايتها المستقلة على تنظيم وتخطيط وادارة

المدن والمرافق والبلدات والمكتبات والثقافة والعبادة والرياضة والثقافة والفنون.

مؤكد بالطبع أن المدن والبلدات لا تملك اليوم الموارد الكافية، هي في الواقع مؤسسات حكومية لا تختلف عن المديريات والفروع في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهذا يجهض انتخابات البلديات والمحافظات، ويفقدها المعنى والجدوى، فلا معنى للانتخابات وتنظيمها من غير موارد مستقلة خاصة بالمدن والمجتمعات، وفي ذلك فإن التشريعات المنظمة للموارد العامة والضرائب يجب أن تراجع وتطور وفق اتجاه تقسيم الموارد والمسؤوليات المالية بين المركز والمحافظات، وفي الوقت نفسه يجب أن تطور المدن والمجتمعات مواردها الخاصة ومساعدتها في ذلك.

يؤشر إلى نجاح وفاعلية المدن والمجتمعات في قدرتها على تمويل شؤونها ومشاركتها في التشغيل بنسبة مؤثرة في توزيع الوظائف وألا تظل محصورة في توزيعها بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ إذ يجب أن يكون هناك قطاع ثالث هو المجتمعات ممثلة بالبلديات والنقابات ومنظمات المجتمع والمؤسسات والشركات التي تملكها المدن والمنظمات الاجتماعية، ويجب أن تكون وجهة المساعدات والمنح الحكومية والدولية للمجتمعات في اتجاه تمكينها من امتلاك وإدارة مواردها المستقلة وتوليد الدخل والوظائف المستمدة من هذه الأعمال، والحال أن عمليات المنح الموجهة للعمل الاجتماعي ساهمت في إضعاف المجتمعات وتقوية وإنشاء طبقات منفصلة عن المجتمعات.

وبالطبع هناك سؤال مقابل لسؤال «كيف ترى المجتمعات ذاتها؟» وهو كيف تنظر النخب إلى المجتمعات؟ إن تنظيم انتخابات بلدية دون تمكين المجتمعات من إدارة شؤونها ومواردها واستقلالها بهذه الموارد والشؤون يعكس بالتأكيد النظرة إلى المجتمعات بأنها غير جديرة أو غير مؤهلة، لكن وفي الوقت نفسه عدم الرغبة في تأهيلها لتكون مستقلة؛ ما يعني أن النخب السياسية والاقتصادية تخطط بوعي لاستتباع المجتمعات في مواردها وشؤونها العامة، وفي ذلك فإن الانتخابات مهما كانت متكررة وغير مزورة

لا تضيف شيئا إلى حياة الناس وأعمالهم، وأسوأ من ذلك فإنها تنشئ وعيا مزيفا للذات، ثم تستدرج المجتمعات وراء هذا الوعي الزائف.

«كيف نعيش حياتنا؟» ليس سؤالا لأغراض دورات الطاقة الإيجابية والبرمجة اللغوية العصبية أو للمساعدة في النجاح والريادة، هو في الواقع مبتدأ العمل العام والسياسي والمجال العام أيضا، فالعلاقة بين السلطة والمواطنين والأعمال أو العقد الاجتماعي تدور حول هذا السؤال، ويفترض بطبيعة الحال أن تعكس السياسات الحكومية والتشريعات والانتخابات كما الجدل السياسي والعام هذا السؤال! وإذا كان أمرا يدعو إلى التوقف لماذا لا ننجح اقتصاديا وتنمويا برغم التعليم المتقدم (كميا على الأقل) ولماذا لم تفد التكنولوجيا الوافرة التي بين أيدينا في تحسين حياتنا؛ فإن السؤال البديهي والمنطقي المتشكل هو كيف نعيش حياتنا؟

يفكر المواطنون في عقدهم الاجتماعي حول هذا السؤال، وفي ذلك ينشئون «المعنى والثقة» أي أن تجمعهم قضية أساسية توجه حياتهم ومواقفهم مثل البوصلة، وليس من معنى غير الحرية والازدهار يجمع المواطنين وينظمهم في تيارات وطبقات وجماعات للمصالح والأفكار.. الأمة بما هي الدولة والمواطنون والمجتمعات لا يمكنها العمل والنجاح إلا في إطار صيانة وحماية العقد الاجتماعي.

وبالطبع تنشئ كثير من الأمم هوية أو رواية جامعة غير الحريات والازدهار، وقد تنجح في ذلك لظروف وأسباب كثيرة، لكن الأمم في حالة الشعور بالاستقرار وعدم الخوف وفي غياب المخاطر تفكر دائما كيف تنشئ حياتها على النحو الذي يحقق الرضا والنمو.

لكن تظل الفكرة الأساسية والأكثر فاعلية وجدوى للإصلاح والهويات تدور حول «كيف نعيش حياتنا» هكذا تشكلت الموارد والمؤسسات والقيم والأفكار في

المحاولة الإنسانية الدائبة لتحسين الحياة، وفي ذلك فإن مبتدأ رواية العلاقة التعاقدية بين السلطة والمواطنين هو كيف نعيش حياتنا؟ هكذا أيضاً نتساءل ونحاول الإجابة في البحث عن المعاني والعلاقات بين الموارد والأفكار، ونقيم السياسات، كيف نعيش أحراراً ونتمتع بمستوى معيشي وتعليمي وصحي واجتماعي كريم ومناسب؟ وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة فينمو ويزدهر الاقتصاد الإصلاحي. وينشأ نظام اقتصادي قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشأ حول هذه القيم والأسواق منظومة ثقافية إصلاحية جديدة؛ وعي إصلاحي جديد، وكذلك عادات وتقاليد علاقات اجتماعية أسلوب حياة وشعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواقاً جديدة كما تعظم وتحمي الموارد والأسواق القائمة. وفي هذا الازدهار، تنشأ مدن وطبقات ومصالح ناشئة تطور من جديد السياسة والاقتصاد والثقافة فتنشأ أسواق وموارد جديدة. وهذا ما يسمى ازدهاراً وتقدماً.

التكوين الاقتصادي والتنموي

«تتشكل الأمم وتتميز حسب تاريخها الاقتصادي والمالي» جوزيف شومبيتر

يتشكل التقدم ببساطة في متوالية من التفاعلات الإيجابية بين الموارد والقيم والتنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، المسألة ببساطة كما يلي: ثمة مجموعة موارد وأولويات وقيم ومؤشرات؛ نتفق جميعا على ضرورة تحقيقها وحمايتها وإدامتها، متعلقة بالمدن والأمكنة التي نعيش فيها، والأعمال والمصالح التي تقوم عليها حياتنا ومواردنا، وهي متصلة بالخدمات الأساسية وأسلوب الحياة والتقدم المهني، وحقوق ومكتسبات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية والسلامة، ... وتتشكل النخب والعلاقات ومنظومات العمل والقيادات والمؤسسات المنظمة للموارد والمرافق والخدمات، عبر هذه المصالح (الأمكنة والأعمال) وعلى هذا الأساس، يتجمع الناس في المدن والبلدات، على النحو الذي يطور الأمكنة، ويجعلها إقامة تبعث على الرّضا والاستقرار، ويطور الأعمال على النحو الذي يحسِّن الحياة. وإذا لم تكن النخب تعكس الواقع والتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ بمعنى أن تكون قيادات تعبر عن قواعد اجتماعية في المدن والمصالح والأعمال والتيارات السياسية والفكرية والمؤسسات العامة فإنها تفقد المبادرة والقدرة على التأثير والإبداع، وتنفصل عن المجتمعات ومصالحها واحتياجاتها. كيف

نجعل الصراع سلميا جدليا وتنافسا حول تنظيم الموارد والخدمات وتعظيمها؟ هذه هي الدبلوماسية الإلهية أو هدية الله إلى البشر ليعيشوا في سلام. لم يكن الفقر والفشل والعجز الاقتصادي في يوم من الأيام بسبب نقص الموارد، ولكنه بسب الفشل المدبر بوعي، والذي تديره نخب أنيقة متعلمة تعليما متقدما.

يحاول هذا الفصل أن يقدم فكرة عن الموارد الأساسية بما هي المكان والماء والطاقة والمناخ والبيئة والغابات، والنشاطات الاقتصادي القائمة، مثل الزراعة والصناعة والتجارة والأعمال والخدمات. ويهتم على نحو خاص برأس المال الإنساني كالتعليم والكفاءة والصحة والعمل والإبداع. وأخيرا الإنتاج والزمن.

ومثل جميع الفصول فإن المنهجية في هذا الفصل ستكون محاولة عرض واستخلاص المعطيات الأساسية، ثم الفرص والتحديات، والقوة والضعف، والسياسات والأفكار المقترحة. وتعتمد معلومات هذا الفصل من تقارير دائرة الاحصاءات العامة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، ومن كتب ودراسات حول الأردن يشار إليها في متن الكتاب أو الهوامش.

المكان

يتشكل الأردن في الهيئة التي يعرف بها منذ العام 1192 من بادية تشكل معظم مساحته، وهي جزء من بادية الشام الممتدة في سيناء وشمال الجزيرة العربية بدءا بواحة تيماء وأجزاء واسعة من شرق سوريا وغرب العراق، وسهول حوران المشتركة بين الأردن وسوريا، وسلسلة جبال عجلون والبلقاء ومؤاب (الكرك) والشراة، ووادي الأردن وهو حوض نهر الأردن والذي تشترك فيه بلاد الشام، و يخترقه نهر الأردن القادم من جبل الشيخ وبانياس ودان ثم ترفده من شرق الأردن مجموعة من الأنهار والأودية؛ اليرموك والزرقاء ووادي اليابس ووادي عجلون وكفرنجة وراجب والموجب والوالة والعرب.

تبلغ مساحة الأردن حوالي 89 ألف كيلو متر مربع، وبينما كان عدد السكان في بداية تأسيس الدولة الحديثة عام 1921 ربع مليون نسمة، فإنه يبلغ اليوم (2020) حوالي عشرة ملايين نسمة، منهم 3 ملايين غير أردنيين.

يتصف المكان الأردني برغم محدوديته بالتنوع الملفت للاهتمام؛ ففي مسافة قليلة يمكن المرور بالصحراء والمناخ المتوسطي ووادي الأردن المكان المتميز بمناخه، وتتنوع بطبيعة الحال البيئة الجغرافية والمناخية والزراعية، إذ تجري أو تتوافر المياه العذبة في السيول والأنهار، مثل نهر الأردن واليرموك والزرقاء وعجلون وكفرنجة والعرب واليابس والموجب والوالة والشتا وزرقاء ماعين، إضافة إلى آلاف الينابيع وعيون الماء، والمستنقعات والأحواض الصحراوية مثل الأزرق والديسي وحماد والحسا وباير والجفر، وهناك البحيرة المالحة المميزة؛ البحر الميت، وفيها حوالي 140 مليار متر

مكعب من الماء بكميات هائلة من الأملاح والمعادن.

وتتساقط الأمطار بكميات متفاوتة تبدأ بمعدل سبعمائة مليمتر سنويا في رأس منيف في جبال عجلون لتصل إلى 50 مليمتر في العقبة. لكن وبشكل عام يعاني الأردن من نقص كبير في المياه اللازمة للزراعة والاستخدام المنزلي، ويمثل الماء تحديا كبيرا يجب أن يؤخذ بالاعتبار في تخطيط ا لموارد والعمران.

وتتنوع بطبيعة الحال البيئة النباتية في الأردن، من نباتات البحر المتوسط مثل الفواكه والغابات والزروع والخضروات والحقول إلى النباتات الصحراوية وشبه المدارية، مثل النخيل والسدر ، وتتنوع التربة، بدءا بالمتوسطية الحمراء إلى الكثبان الصفراء، والطين المترسب في القيعان والسبخات. هكذا أيضا يمكن أن تتنوع الموارد وفرص التنمية برغم التحديات.

يشكل وادي الأردن حالة طبيعية وجغرافية مميزة للأردن ففي هذا الوادي الممتد من طبرية إلى البحر الميت ومن العقبة إلى البحر الميت (وادي عربة) بطول يصل إلى حوالي 413 كيلو متر وعرض يتراوح بين خمسة إلى عشرين كيلو متر، وينخفض الوادي عن سطح البحر من 180 متر إلى أكثر من 400 متر، ويسير فيه نهر الأردن وترفده عشرات الأنهار والأودية والسيول، مشكلا بذلك بيئة مثالية للزراعة المروية والمواسم المتعددة في العام، ومناخا دافئا حتى في الشتا، يجعل المزارعين في الوادي قادرين على الزراعة والإنتاج في أوقات من العام تكون فيها الزراعة صعبة إلا بتدخلات تقنية مكلفة.

وتمثل الجبال المطلة على وادي الأردن في أربع سلاسل جبلية؛ هي عجلون والبلقاء ومؤاب والشراة حالة جغرافية وطبيعية للغابات والأشجار المثمرة والاستيطان البشري الكثيف، وتنفتح هذه الجبال من جهة الشرق على سهول داخلية خصبة تصلح لزراعة

الحبوب، وتشكل البادية الجزء الأكبر من مساحة الأردن، وهي وإن كانت بادية لكنها قابلة للاستصلاح والزراعة والاستثمار، بفعل طبيعة التربة والأحواض والواحات والقيعان الموجودة فيها، ويمكن أيضا أن تكون موردا زراعيا واسعا وفضاء لصناعات زراعية ودوائية واسعة واستيطان بشري حول هذه الموارد. (صلاح الدين بحيري – جغرافية الأردن)

تبدو الصحراء في أذهان كثير من الناس كثباناً رملية تموج في أشعة الشمس، أو البدو الرحل المتنقلين في الفيافي والقفار، أو أنهاراً من النفط، لكن لو تتبعنا الصحراء في التاريخ والجغرافيا والسينما والثقافة والزراعة والعلم لوجدناها أكثر من ذلك بكثير. فالصحراء تشكل ثلث مساحة الكرة الأرضية، فهي تشمل المناطق الواقعة بين مداري السرطان والجدي على جانبي خط الاستواء والمناطق القطبية في أقصى الشمال والجنوب من الكرة الأرضية، ووسط آسيا، ويجمع بين هذه المناطق قلة الأمطار أو الأراضي الجرداء القاحلة.

واجتذبت الصحراء النساك والزهاد والفنانين والرحالة والمستكشفين مشكلة تراثاً هائلاً من القصص واللوحات والأفلام المستمدة من الشمس، والزهد والتقشف، والتمرد، والصفاء، والعزلة والوحدة.

وفي عالمنا العربي تبدو الصحراء موطن الرسالة الإسلامية، وطريق القوافل والهجرة والفتوح، ومسارح العلم والعمل والكفاح والاستقلال، ومغالبة الفقر والمعاناة، والعناد الأسطوري، وقصص الحب العجيب والعذاب والصعلكة، وتقاليد الثأر والصلح.

والحقيقة أن الصحراء ليست مجرد تراث رومانسي تاريخي، بل يمكن أن تكون إطاراً لحضارة شاملة تشمل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة، وقد تبنى المؤتمر العام لليونسكو عام 1984 اقتراحاً مقدماً من الهند لإنشاء معهد لدراسة المناطق الجافة، ثم

أنشأت جامعات عربية كثيرة معاهد وأقساماً لدراسات المناطق الجافة وقد أنجزت هذه المؤسسات بالفعل دراسات ومشروعات حول المياه، والمناخ، والطاقة الشمسية، والبدو الرحل والري.

إن إعمار الصحراء وإقامة تجمعات سكانية حضرية مرتبطة بهذه الصحراء اقتصادياً وثقافياً أصبح أمراً ممكناً وبتكاليف مادية وفنية قليلة نسبياً، وسيجعل تطور وسائل الاتصال والإعلام وانتشار الطرق ووسائل النقل ذلك أمراً يسيراً ينقل الصحراء الاردنية والعربية من الفقر والجدب إلى العطاء والتنمية.

وفي النهاية فإن الصحراء هي قدرنا، ولا خيار أمامنا سوى تحويلها إلى مصدر للحياة والنماء بدلاً من أن تكون عبئاً يثقلنا. أو جزءاً مهملاً منسياً من بلادنا لأن ذلك الشرط الأول وربما الوحيد لتحقيق تنمية مستقلة وحضارة متميزة وهوية خاصة بنا، ولأن ذلك في مرحلة العولمة لم يعد ترفاً، أو عملية فولكلورية رمزية، لكنها إطار مهم للبقاء والتنافس والحوار والتبادل مع دول العالم وحضاراته الأخرى.

تبدي اليونسكو اهتماما كبيرا بتحويل الشمس إلى مصدر اقتصادي تنموي وثقافي، وتقدم مجلة رسالة اليونسكو في هذا المجال أفكارا ودراسات مهمة وجميلة؛ ففي السطوع الدائم للشمس في الصحراء يمكن أن تكون موردا مهما وميزة تخفف من سطوتها وتأثيرها على البيئة والمياه والموارد والزراعة والرعي، فيتحول في قلب الشمس 700 مليون طن من الهيدروجين إلى هيليوم كل ثانية، كما تتحول أربعة ملايين طن من المادة إلى طاقة، وهي بذلك مصدر العطاء في الأرض، ولذلك فقد ظلت في كثير من الأديان والحضارات منذ فجر التاريخ رمزاً للخير والنور والفضيلة والقوة ومصدر العون لمحاربة الشر والظلام.

وقد حاول الحكام التاريخيون أن يستخدموا «روح الشمس» لإقامة حكم مستقر

مبني على مبادئ الوحدة التي ترمز لها الشمس، فقد سعى «أخناتون» أحد أهم فراعنة مصر قبل الميلاد بأربعة عشر قرناً أن يوحد شعبه في ظل الضوء الذي يشع من قرص الشمس «آتون» ويشمل الجميع، وكان الاسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد يأمل أن يحكم العالم مثل «الشمس»، وكانت الشمس المقدسة رمزاً في الحضارة الرومانية يجمع مختلف شعوب الإمبراطورية الشاسعة.

وكانت الشمس أيضاً مصدر إلهام كثير من الأعمال الفنية والمعمارية والشعر والثقافة باعتبار أن الشمس هي الحقيقة والنقاء والاستقامة، وأثرت الشمس في تصميم المباني والمعابد والنوافذ وتوجيه الأماكن وتخطيطها.

والشمس بدأت تأخذ مكاناً مهماً متنامياً في استخلاص الطاقة، فمع نهاية الثمانينيات كان أكثر من ربع مليون منزل تحصل على الكهرباء من أجهزة شمسية تعمل فوق الأسطح، وملايين المنازل تحصل على الماء الساخن من أجهزة تعمل على الطاقة الشمسية، وباع اليابانيون أكثر من مائة مليون آلة حاسبة وساعة تعمل بالطاقة الشمسية.

وتستخدم الطاقة الشمسية في أرياف كثيرة في العالم لتشغيل أجهزة التلفزيون ومضخات المياه، ففي قرى جبلية بالغة الارتفاع في شمال الهند تحتاج إلى 52 يوماً لنقل 5000 لتر من السولار إليها من أقرب مدينة، وتنخفض درجات الحرارة في الشتاء إلى 30 مْ تحت الصفر جرى تدريب الأهالي على تشغيل أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية أصبحت بديلاً كفؤاً للأجهزة التي تعمل على الوقود.

إن الطاقة الشمسية ليست هي الحل «المعجزة» ولكنها يمكن أن تستخدم على نطاق أوسع مما هي مستخدمة عليه الآن، وقد حدثت تطورات بالفعل تجعل مستقبل استخدامها موضع تفاؤل وليس خيالياً، ويمكن أن تكون الطاقة الشمسية فعالة ومجدية

في المجالات التي تحتاج لكمية محدودة من الطاقة وخاصة في المناطق النائية التي لا تغطيها شبكات الكهرباء وستكون تغطيتها مكلفة، وتستخدم الطاقة الشمسية على نطاق واسع لتوليد الكهرباء، وفي أجهزة الاتصالات، والتبريد، والمطابخ الشمسية، وضخ المياه، والفنارات النائية.

بدأ استخدام الطاقة الشمسيةبدأ في عام 1954، أي أنه حديث نسبياً ولازال في بدايته. لكنه يتحول في سرعة ليكون مصدرا رئسيا وبديلا للطاقة. إن العودة إلى الشمس قد لا تكون الاتجاه الوحيد للحضارات والمجتمعات الجديدة ولكنها ضمن منظومة عفوية تلقائية تصب في اتجاه مراجعة شاملة لأنماط الحياة وطبيعتها وتؤكد في كل يوم أن الحياة الطيبة هي في الانسجام مع الطبيعة والكون والنفس.

لقد توسع النشاط العمراني في الأردن، وبرغم أن المدن قامت حول مصادر المياه، فإنها (المدن) استنفدت هذه المصادر، وصارت تجلب المياه من أماكن بعيدة، ويذهب نصف هذه المياه هدرا في أثناء نقلها، كما أن 15% من الطاقة الكهربائية في البلد تخصص لضخ المياه، ونحتاج إلى قدر من الخيال (الواقعي) لملاحظة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه العمليات وتأثيرها على الزراعة والموارد واتجاهات السكان والإقامة، والعدالة الاجتماعية.

وهناك أيضا تغير في العادات الغذائية، فالمواشي التي كانت تربي في الأصل لأجل الحصول على الحليب ومشتقاته، وكان أكل اللحوم محدودا، ولكن العادات الغذائية اليوم في الإقبال المتزايد على اللحوم أدت إلى استهلاك واسع للمواشي وتوسع في تربيتها واستيرادها، ومن ثم تزايد الحاجة إلى تغذيتها، الأمر الذي يشكل ضغطا كبيرا على البيئة والموارد. وفي التغيرات الاقتصادية فقد تغيرت الزراعة نفسها وتراجع دورها في الاقتصاد، وفي مجال النشاط الإنساني المؤثر على البيئة يعرض نزار أبو جابر (الأردن والتحدي البيئي) مجموعة من الأرقام والإحصائيات والمعلومات المعبرة، فتظهر دراسة

لعلي الزغل حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي في شمال شرق المملكة أن 50% من سكان المنطقة يعتمدون على الوظائف، 3% يعملون في تربية المواشي، 9% في الزراعة، ولا يشكل الذين يقيمون في بيوت الشعر سوى 2.8% من مربي المواشي، وفي مقارنة لصور جوية تعود لعام 1953 مع صور أخرى في عام 2000 لمنطقة المزار الشمالي تظهر رسالة ماجستير بجامعة اليرموك (طاهر جراح) أنه تم تحويل 1300 دونم من أصل 5236 دونم من استعمالات زراعية حقلية إلى زراعات شجرية معظمها من الزيتون، وأنفق الأردنيون عام 2009 على السياحة الخارجية حوالي 755 مليون دينار، وتراجعت حصة الفرد من الماء من 3850 م3 عام 1920 إلى 157 م3، ولا شك أنها أرقام تؤشر على التحولات الكبرى والسريعة في أساليب الحياة والعمل وتداعياتها بطبيعة الحال على البيئة.

وأدى التحسن في مستويات الرعاية الصحية إلى رفع متوسط العمر المتوقع للفرد الأردني من 50 سنة عام 1965 إلى 71 سنة عام 2004، مما ساهم بطبيعة الحال في زيادة عدد السكان، وزيادة نسبة كبار السن في المجتمع، ويتبع ذلك زيادة الضغط على منظومة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي.

وتزايد عدد المتعلمين من 20% في العشرينات إلى 92%، وتشكل نسبة الجامعيين (2010) 12.7% من السكان، ويشير مسح نفقات دخل الأسرة إلى خلل واضح في ميزانيات الأسرة الأردنية، إذ بلغ معدل الإنفاق 8165 دينار، بينما بلغ معدل الدخل 7590 دينار، ويبلغ معدل مساحة الوحدات السكنية المبيعة لعام 2009: 142 م2 مقابل معدل 100 م2 في الاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى الاكتظاظ في المدارس الحكومية برغم الإنفاق والتوسع في بناء المدارس يؤشر بوضوح على أن التنمية يصبح هدفها هو المحافظة على المكتسبات السابقة أو وقف التدهور.

وثمة أزمة مائية كبرى في البلد، وفي الوقت نفسه تتبع أنماط في إدارة وتخطيط

الأمكنة والمدن والأراضي والطرق وأساليب الحياة والعمران لا تأخذ بالاعتبار الحفاظ على الأحواض المائية والأودية والعيون والآبار والأمطار.

يمكن بقدر قليل من البداهة والنظر في مشكلتنا الاقتصادية والمائية ملاحظة أن الأزمة ليست متعلقة بندرة المياه ولكن بإدارتها، وبأسلوبنا في تشكيل حياتنا وعلاقاتنا بمواردنا، فيمكن مثلا بالاعتماد على مياه الأمطار فقط إقامة زراعات حقلية وشجرية مثمرة وحرجية وعلفية واسعة في مناطق كثيرة جبلية وسهلية وصحراوية أيضا، ويمكن بإدارة وتجميع هذه المياه توفير فرص كافية للري والشرب للتجمعات السكانية والاقتصادية.

وهناك برغم الأزمة المائية هدر مائي كبير، ويمكن بالمحافظة على هذه الموارد وإدارتها توفير مجالات واسعة للري والشرب أيضا، ويمكن أيضا بحماية المصادر والأحواض المائية والأودية والسيول وتجنيبها الطرق والبيوت والمباني حماية هذه المصادر والمحافظة عليها، ويمكن بمعالجة مياه الصرف الصحي معالجة أفضل ومتقدمة إعادة تدوير استخدامها.

ويمكن بالطاقة الشمسية إقامة مشروعات واسعة لتحلية مياه البحر، ويمكن بتغيير أساليب حياتنا وترشيد وتطوير استخدامات المياه تقليل الهدر وزيادة الفائدة، ويمكن بتطوير وسائل الري تقليل الكميات اللازمة للري، ويمكن مراقبة تنظيم وتخطيط التجمعات السكنية وفق المياه ووفرتها كما هو في التاريخ والجغرافيا، ويمكن استخدام تقنيات جديدة في الاستعمالات المنزلية واليومية تقلل وأحيانا تلغي استخدام المياه، ويمكن إعادة تنظيم الزراعة وفق الضرورات المائية، فالزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه يمكن أن يستبدل بها زراعات اقل حاجة للمياه وأكثر احتمالا للجفاف.

وهناك أيضا فرص لزراعات صحراوية تروى بمياه البحر، وبخاصة لإنتاج الأعلاف أو الزراعة لأجل إنتاج الطاقة، وبذلك يمكن توفير المياه العذبة لإنتاج الغذاء البشري، علما بأنه يمكن أيضا إنتاج أغذية بشرية مستمدة من نباتات تروى بمياه البحر.

بالطبع هناك أزمة مائية، ولكن نحتاج إلى ملاحظة العلاقة بين الأزمة المائية وأسلوب الحياة، فالمجتمعات تشكل بنفسها أنظمتها الاقتصادية ومواردها حول أو قريبا من الماء أو في أماكن فرص تجميعها والحصول عليه، ويمكنها بعد ذلك أن تنشئ منظومة اقتصادية واسعة في المكان، فإذا كانت تقيم في البادية على سبيل المثال فإنها تنشئ المراعي والزراعات العلفية والصناعات الغذائية القائمة على المواشي، وتطور في أنظمة الري والطاقة الشمسية، وتحلية المياه، والري بمياه البحار على النحو الذي يعظم الزراعة ويفعلها، وتختار من أنواع الزراعة والصناعات ما يتفق مع فرص الحصول على الماء ونوعيته، وتستخدم المواد المتاحة في أنظمة بناء أقل تكلفة وأكثر ملاءمة للمناخ، وبمرور الزمن وتراكم المنجزات تتشكل مدن وجامعات ومراكز دراسات وحياة اقتصادية واجتماعية وثقافية متطورة تجعل من الصحراء موردا معرفيا وزراعيا وغذائيا، ثم سياحيا.

وفي المناطق الجبلية يمكن إنشاء بلدات تقوم على زراعة الأشجار المثمرة والغابات، وتنشأ بطبيعة الحال حولها صناعات غذائية وخشبية ودوائية، وتكيف أيضا أساليب الحياة والبناء على النحو الذي يجعل البيئة المحيطة موردا كبيرا، فالصناعات الخشبية يمكن أن تكون أساسا لاقتصاديات واسعة وهائلة في البناء والأثاث، وتخفيض الاعتماد على الاسمنت والحديد غير المتجددين وغير المتوافرين أيضا، فتقام مباني بتكلفة أقل وبموارد متجددة، وتبقى البيئة في حالة من النمو المتواصل وليس النزف والتلوث والتدمير.

تؤسس سنغافورة وقصص نجاح أخرى حالة تدعو إلى الدهشة والتساؤل، كيف تتقدم دول من غير موارد طبيعية؟ .. ولكنها محاولات للإجابة لا تتعارض بطبيعة الحال مع إدارة وتوظيف الموارد المتاحة والجغرافيا لبناء نظام اقتصادي اجتماعي مزدهر، .. في حالة تفسير التقدم والفشل على أساس مؤسسي اشتهر كتاب «لماذا تفشل الأمم: منشأ القوة والازدهار والفقر» تأليف دارون أسيموغلو، وجيمس أ. روبنسن، وفي المقابل

هناك كتاب «أسلحة جراثيم فولاذ» تأليف جيرد ديموند. وقد لقي الكتابان اهتماما كبيرا ونشرت منهما طبعات عدة في صيغ وأشكال عدة، وقدمت لهما جوائز مهمة، بل إن كتاب ديموند حول إلى فيلم يمكن مشاهدته في يوتيوب.

يجادل ديموند في مقالة له نشرت في نيويورك تايمز (7 حزيران 2012) م في أنه لا يمكن إغفال العامل الجغرافي والموارد، وأن ربط التقدم فقط بـ «المؤسسات الشاملة» بمعنى السياسات والتشريعات التي تحفز الإنتاج وتحميه لا يفسر لماذا انهارت دول ذات مؤسسات ناجحة؟ وكيف نفسر الازدهار والتقدم على مدى التاريخ قبل هذا التطور المؤسسي؟ يقول ديموند: لقد نشأت الدول حول الاقتصاد الزراعي، ويمكن ملاحظة العلاقة بين طول مدة الاقتصاد الزراعي وبين النجاح السياسي، فالزراعة لدى كثير من الباحثين والمفكرين أسست للأنظمة السياسية والإدارية.

وحول ظاهرة أن كثيرا من البلاد التي كانت تدير اقتصادا ناجحا تواجه اليوم حالة من الفقر والبؤس بسبب سياسات الاحتلال والسخرة ومصادرة المنتجات والتغيير القسري لوجهة الاقتصاد، ثم إن الكثير من هذه الدول بعد استقلالها واصلت سياسات «احتكارية» فاشلة؛ لا يمكن تجاهل عوامل مهمة ومؤثرة ومستقلة أيضا عن المؤسسات، مثل الكوارث والأوبئة والأمراض المتوطنة وتأثيرها السلبي على الإنتاج والتقدم، فهي تستنزف الموارد، وتعيق المشاركة في العمل والإنتاج، وتشغل النساء والأسر عن العمل، وكيف يمكن تجاهل تأثير الجليد والشتاء على الموارد والعمل والإنتاج أو درجات الحرارة والمناخ والجفاف والأمطار في الصحارى والمناطق الاستوائية او المعتدلة؟

يقول ديموند: يشكل الموقع الجغرافي بالنسبة لخطوط العرض عاملا مهما في القوة والازدهار مستقلا عن المؤسسات، ويمكن ملاحظة ذلك بحسم في الانتاج والغذاء والصحة، وكذلك في نقل السلع وشحنها، فالملاحة البحرية او النهرية أو البرية تؤثر على

تكلفتها وفرص وصولها وتصديرها واستيرادها، ومؤكد أن الدول المعزولة عن البحار تواجه تحديا اقتصاديا، ويمكن المقارنة والملاحظة بين اقتصاديات الدول وبين موقعها بالنسبة للبحار والانهار، على سبيل المثال أفغانستان ونيبال وكثير من دول افريقيا المعزولة عن البحار تعاني من الفقر وانخفاض مستوى الدخل.

ويؤثر في مستوى الثروة أو الفقر توافر الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والمأكولات البحرية، والدول التي تفقد مواردها الطبيعية تمضي إلى الفقر، فالدول التي أزيلت منها الغابات مثل هايتي ورواندا وبوروندي ومدغشقر ونيبال مضت نحو الفقر وعدم الاستقرار السياسي.

ونعلم جميعا من تجربتنا الشخصية –يقول ديموند- أنه ليس ثمة جواب واحد بسيط على السؤال: لماذا يصبح أحدنا ثريا او فقيرا؟ يعتمد ذلك على الميراث، والتعليم، والطموح والموهبة والصحة والاتصالات الشخصية، والفرص، والحظ، .. ويجب ألا يفاجئنا بأنه لا يوجد جواب واحد او صحيح عن سؤال لماذا تكون مجتمعات غنية أو فقيرة؟

الماء

تحتوي معظم التكوينات الرسوبية المنتشرة في أرجاء الأردن على الماء في عدد من الأحواض الجوفية

يمثل حوض نهر الزرقاء مصدرا أساسيا للمياه السطحية والجوفية التي تغذي الأغوار الوسطى وتقع عليه مجموعة من المدن والبلدات، من عمان إلى عين غزال وماركا والرصيفة والزرقاء والسخنة وغريسا وجرش ودير علا، وتبلغ مساحة الحوض حوالي 3400 كيلومتر مربع، وتبلغ كمية الماء التي تمر به حوالي 80 مليون متر مكعب، منها 38 مليون دائمة الجريان.

وفي الشمال تمثل أغطية البازلت المنحدرة من جبل العرب مصدرا جوفيا سخيا تغذيه الأمطار، فتنبع منها مجموعتان من العيون في الأزرق، ويضخ القسم الأعظم من مياهه إلى عمان وإربد؛ ما أدى إضافة إلى الآبار الارتوازية الكثيرة إلى جفاف المستنقعات التي كانت تنمو بها أدغال البوص والسمار والحلفا والبردي وشجيرات الطرفا والغردق، وتتوافد عليها الطيور ا لمهاجرة.

ويوجد بين وادي اليرموك والحسا خمسة عشر واديا دائمة الجريان تصب جميعها في وادي الأردن، وبدءا بنهر اليرموك الذي يعتبر أهم روافد نهر الأردن، ويجري فيه 480 مليون متر مكعب سنويا، ويليه في الأهمية نهر الزرقاء، وهناك أيضا وادي الموجب الذي يسيل فيه حوالي 60 مليون متر مكعب، ووادي الحسا ويجري فيه 40 مليون متر مكعب، ووادي يابيش، والعرب وعجلون/ كفرنجة، وراجب، والوالة، والهيدان، والشلالة والشتا ووادي السير ووادي شعيب ووادي فينان ووادي زرقاء ماعين،

وضانا والغفر وبطين وأبو عروق ووادي موسى ووادي رم ووادي عربة. (البحيري)

في الحديث عن المياه، القضية التي تتحول لتكون إلى أولوية كبرى، يجب أن نشير إلى أن وزارة المياه والري استطاعت ومعها بالطبع سلطة وادي الأردن بالتعاون مع المجتمع تحقيق إنجاز كبير ومدهش في إدارة وتنظيم الموارد المائية وذلك في حالة من الفقر المائي، وأيضا في حالة من الاعتداء على حقوق الأردن المائية، فلا يكفي الأردن شح المياه وندرتها، وتزايد عدد السكان والمهاجرين واللاجئين إليه والسياح والمغتربين وتطور الحياة وأنماطها، ولكنه لا يحصل على شيء يذكر من 377 مليون م3 أقرت له في اتفاقية جونسون عام 1955 من مياه اليرموك.

يأمل الأردن أن يحصل باكتمال سد الوحدة على 80 مليون م3 وقد تزيد إلى 225 مليون إذا أعيد تأهيل حوض نهر اليرموك الذي يخضع لاستنزاف غير عقلاني، فهناك في الجانب السوري حوالي 3500 بئر ارتوازي، وكذلك 37 سدا أقيمت على روافده لن تحوله فقط إلى واد جاف وملوث مثل نهر الزرقاء، ولكن ستتصحر المنطقة السورية أيضا بفعل الضخ الجائر الذي سيدمر المياه الجوفية كما حدث عندنا في حوض الأزرق.

وبالطبع فإن الإقرار بقدرة وزارة المياه على تنظيم وتوفير مياه الشرب للمدن والبلدات وبخاصة في عمان وفي الصيف القائظ والمزدحم وتوقف أزمة مياه الشرب في عمان منذ الأزمة الشهيرة عام 1998 يجب ألا ينسينا التحديات الكبيرة على جميع مستويات الدولة والمجتمع، وربما يكون أكثرها إلحاحا وتحديا اليوم تأهيل نهر الزرقاء وحوضه ليعود صالحا للشرب (وليس للري فقط) لأن ذلك سيوفر موارد وجهودا هائلة وخيالية تبذل لجلب المياه إلى عمان والزرقاء، والأمر يتجاوز(قانونيا وماليا وإداريا) وزارة المياه وسلطاتها وإمكانياتها، وكذلك وزارة البيئة، فالحديث عن أربعين مليون دينار لإصلاح حالة حوض الزرقاء على مدى عشرين سنة يبدو محزنا ومثيرا للشفقة والرثاء. نحتاج

فورا وبدون تأخير إلى مشروع ستكون كلفته أقل من مشروع نقل مياه الديسي، وحتى لو كان أكثر تتعاون فيه قانونيا وإداريا جميع الوزارات والمؤسسات (أمر دفاع على سبيل المثال) لإخلاء حوض نهر الزرقاء من المباني والمصانع والمرافق، والصرف الصحي، وأن يعاد تصميم الأحياء والطرق والمباني والأودية بحيث تؤهل جميع مسارات المياه والأودية لتصب في النهر بلا تلوث أو معيقات، وضمان بقاء مسارات الأودية والمصادر خالية من الاعتداء والإعمار الذي يجففها ويلوثها، وأن تفصل تماما شبكة الصرف الصحي عن قنوات وشبكات تصريف مياه الأمطار للحفاظ على كليهما، فمشهد مياه الصرف الصحي التي تغمر شوارع العاصمة في أماكن عدة ومنتشرة لا يهدد فقط بالوباء والتلوث، ولكنه يشعر دافع الضرائب بالغبن والإحباط، وهو يرى مئات الملايين التي دفعت في هذه الشبكات تذهب هدرا بسبب أخطاء فنية وسلوكية يمكن تجنبها بسهولة وبساطة.

عمان وماركا والزرقاء والرصيفة والسخنة وجرش وغريسا ودير علا مدن قامت أساسا على نهر الزرقاء، فهو مبرر وجودها، مثل معظم مدن العالم التي قامت على الأنهار، وبغيابه فإنها مدن وبلدات مهددة بالغياب، وهذا حدث لمدن وبلدات كثيرة، وفي المقابل فإن مدنا كثيرة قامت على الأنهار، وتعرضت هذه الأنهار للتلوث بسبب المدن عادت مرة أخرى إلى النهر وأصلحته، فنهر السين (باريس) عاد نهرا صالحا للحياة وعادت إليه أسماك السلمون التي اختفت منه، ونهر التايمز(لندن) شهد حدثا مثيرا عندما رأى المواطنون حوتا في وسط المدينة، وهذا يعني بالتأكيد أن النهر أصبح نظيفا ومليئا بالحياة التي تعرضت للتهديد في فترة سابقة لدرجة تجتذب الحيتان من المحيطات بحثا عن الأسماك، وكما كان على جوانب نهر الزرقاء في عمان والزرقاء أسواق للسمك يتذكرها كثير من أهلها حتى اليوم فإن مؤشر النجاح هو أن تعود هذه الأسماك مرة أخرى.

ثمة فرصة كبيرة لإقامة مشروعات سياحية كبيرة ومميزة في منطقة سد الوحدة، فالمنطقة جميلة جدا ومطلة على وادي الأردن واليرموك وطبرية شمال فلسطين (الجليل)، وهي ذات قيمة تاريخية ودينية عالية، وتلائم السياحة الشتوية والصيفية أيضا، وفيها حمامات المخيبة الساخنة والمعدنية.

وبرغم الواقع المائي الصعب فإننا لم نصل بعد إلى مرحلة من الإدارة المائية الكافية للاستفادة من الموارد المائية المتاحة، ولم نصل بعد إلى مرحلة تجنب الهدر والتدمير للمصادر المائية والتي هي ابتداء قليلة وعزيزة، وبالطبع فإنها مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجتمع والشركات أيضا، وإذا كانت السدود تمثل إنجازا مهما على مستوى العمل الرسمي فإن السلوك الاجتماعي تجاه المياه يحتاج إلى مراجعة مهمة، وسنصل حتما إلى مرحلة لن يكون بمقدورنا زيادة شيء على وسائل إدارة وتنظيم الموارد المائية، يحتاج المواطنون لاستعادة الأدوات التقليدية في تجميع مياه الأمطار لأنها أقل كلفة وأكثر فاعلية بالنسبة للأسر والأفراد والحيازات الزراعية الصغيرة والبعلية، ونحتاج أيضا لتجنب تسرب المياه من الشبكات، وهدرها وسرقتها، وإذا كان صحيحا ما يتناقل عن هدر المياه وسرقتها والتهرب من دفع أثمان المياه فإننا أمام قضايا خطيرة يجب اعتبارها ضمن «أمن الدولة»، وبغير هذا التعاون والوعي التام لإدارة المياه فإن فاعلية بناء السدود وتوزيع المياه ستنخفض بنسبة مؤثرة، وفي المقابل فإنه يمكن توفير مئات الملايين بقواعد من السلوك والعمل البسيطة والتي لا يمكن تحقيقها بغير تعاون المواطنين ووعيهم. لم يعد هذا الحديث ترفا أو مجرد إرشادات تبث في وسائل الإعلام، لكنه سلوك وأسلوب حياة يجنبنا الكوارث ويضمن المستوى المأمول من الرفاه والراحة.

يقدم مارك ج. هامر، ومارك ج. هامر - جونيور (الماء وتقنيات مياه الصرف. ترجمة: يوسف رضوان. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الرياض)، والمنظمة العربية للترجمة (بيروت) محتوى غنيا ومتخصصا في تقنيات المياه، وقد لخصت منه ما يناسب

المثقف العام بهدف الإحاطة العامة بالسياسات والموارد المائية.

تصف الدورة المائية حركة الماء في الطبيعة. إذ تحمل كتل الرياح البحرية بخار الماء من المحيطات إلى فوق المناطق اليابسة، يضاف البخار القادم من نتح النباتات في مياه المناطق الداخلية إلى رطوبة الغلاف الجوي ليهطل في آخر المطاف مطرا أو ثلجا. وقد يتغلغل الهطول المطري في الأرض أو ينساب إلى المجاري المائية السطحية، أو يُمتص من قبل النبات أو يتبخر مجددا، وتسيل الجريانات الجوفية والسطحية في النهاية تجاه المحيط لتجديد الدورة الهايدرولوجية.

يتدخل الإنسان في الدورة المائية محدثا دورات مائية صناعية، كما تقوم بعض التجمعات بسحب المياه الجوفية للتجهيز العام بالماء، غير أن الأغلبية تعتمد على المصادر السطحية. وبعد معالجة المياه يتم توزيعها إلى المنازل والمصانع، وتجمع مياه الصرف في نظام مجارير، وتنقل إلى المحطات حيث تتم معالجتها قبل طرحها. وتوفر الطرق التقليدية استردادا جزئيا فقط للنوعية الأولى للمياه، ويقدم التخفيف الذي يجري في المجاري المائية السطحية والتنقية التي توفرها الطبيعة تحسنا إضافيا لنوعية الماء، غير أن المدينة التالية على امتداد مجرى النهر تسحب على الأغلب مياها لتلبية حاجة المدينة إليها، إنما قبل التجدد التام للمياه، وبدورها ستعالج المدينة مياه صرفها عبر التخفيف ومن ثم تقوم بطرحها. وتتسبب عمليات سحب الماء هذه وإعادتها عبر مدن متتابعة في حوض نهر ما بإعادة استخدام الماء بشكل غير مباشر.

وفي الطقس الجاف تعتمد المحافظة على استمرار جريان أدنى في كثير من الأنهار الصغيرة، ضمن نظام هايدرولوجي طبيعي، يتضمن سحب مياه سطحية ومعالجتها، وتوزيعها، وجمع مياه الصرف ومعالجتها عبر التخفيف، وطرحها مرة أخرى في المياه السطحية، وتنقية طبيعية في الأنهار، وتكرار هذه العملية في المدن الواقعة أسفل مجرى النهر.

إن طرح مياه الصرف المعالجة تقليديا في البحيرات وفي الحوامل المائية وفي مصبات الأنهار، والتي تلعب دور بحيرات، يسرع عمليات التغذية الجيدة. وتتداخل المياه الناتجة ذات النوعية المتردية مع إعادة الاستخدام غير المباشر الذي يهدف إلى التجهز العام بالماء وإلى تأمين احتياج النشاطات الاستجمامية التي تعتمد على الماء. ونتيجة لذلك، فإن المعالجة المتقدمة لمياه الصرف، سواء أكانت تتم في محطات ميكانيكية أو عبر تقنيات طرح في الأرض، قد أدرجت في الدورة المائية الصناعية متضمنة أيضا الحوامل المائية والبحيرات الداخلية.

وقد شجع تركيب أنظمة معالجة متقدمة تعيد مياه الصرف إلى نوعيتها الأولية تقريبا مدنا كثيرة على النظر في إعادة استخدام الماء بشكل مباشر في المعالجة الصناعية وبحيرات الاستجمام والري، وفي استخدامات اخرى. غير أن إعادة هذه المياه مباشرة إلى مياه الشرب لا يلقى تشجيعا، وذلك نتيجة المخاطر الصحية الكامنة المتأتية من الفيروسات والمواد السامة التي يصعب كشفها، وقد لا يمكن إزالتها عبر استصلاح الماء. إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة أخرى تتمثل بازدياد كمية الأملاح المذابة، والتي لا يمكن إزالتها إلا عبر عمليات إزالة مكلفة، ولكن مع ازدياد الطلب على المياه العذبة فإن إعادة استخدام مياه الصرف من قبل بعض العواصم والمناطق المحيطة بها قد تغدو في المستقبل أمرا واقعا.

صدرت أول معايير لمياه الشرب العام 1914، عن مصلحة حماية الصحة العامة للمسافرين، وللمساعدة في إنفاذ قوانين الحجر الصحي بين الدول. وكانت هذه المعايير لمراقبة الشركات التي تعمل في مجال النقل، ثم استخدمت لأجل سلامة مياه الشرب في المنازل. وكانت وثيقة مراقبة تلوث المياه للعام 1948 أول محاولة لكبح تلوث المياه السطحية. وفوضت وثيقة مياه الشرب الآمنة العام 1974 الوكالة الأميركية بوضع قوانين وطنية شاملة لضمان نوعية مياه الشرب للأنظمة العامة للمياه.

وتتضمن الأفكار الرئيسة لمعايير نوعية المياه وجوب خلوها من الكائنات المجهرية التي تسبب المرض، مثل الفيروسات والبكتيريا والديدان، والتي يرجح انتقالها عبر الماء. ويجب أن تخلو أيضا من المواد التي تسبب المرض.

وحددت هذه المعايير حدا للمواد والعناصر والمواد العضوية الصناعية يجب ألا تتجاوزه في الماء حتى لا تؤدي إلى المرض والسمّية، ومن هذه المواد الزرنيخ والنحاس والكلور والرصاص والفلور والبنزين، وغيرها مواد كثيرة جدا مدرجة في جداول تحدد الحد الكمي المفترض ألا تتجاوزه في ماء الشرب. وقد تكون هذه المواد موجودة في المياه ابتداء، أو بسبب نشاط الإنسان الصناعي.

فالمعادن السامة مثل الأنتيمون والزرنيخ والباريوم والبيريليوم والكادميوم والبروم والزئبق والنيكل والسيلينيوم والتاليوم، تؤثر في الأعضاء الداخلية للجسم البشري وعلى ضغط الدم، وينتقل بعضها إلى الأوعية الدموية للعظام، وتحرض على سرطان العظام. وقد تؤثر أيضا في نوعية الأسماك وتجعلها لا تصلح للغذاء. وبعضها مثل الزئبق تؤدي إلى اضطراب عقلي. وتؤثر سمّية الرصاص على خلايا الدم الحمراء والجهاز العصبي والكلية، والأطفال الرضع والأجنّة.

ويوجد أيضا في مياه الشرب العديد من المواد الكيميائية العضوية، وإذا زاد تركيزها في الماء فإنها تؤدي إلى الإصابة بالسرطان والمرض بعامة والسمّية، ومن هذه المواد المبيدات الحشرية بما تحتويه عادة من مركبات سامة، والمنتجات البلاستيكية. ويمكن للمياه الجوفية أن تتلوث بمياه الصرف الناتجة عن صناعة المبيدات، والتسرب، أو رشوحات مياه المطر أو مياه الري.

يهدف نظام توزيع مياه المدينة إلى التزويد بمياه آمنة قابلة للشرب، وبمياه صناعية للتصنيع. ويتطلب ذلك أنظمة للضخ والنقل والتخزين. ويتألف هذا النظام من خطوط

مياه رئيسة، تقوم بنقل الماء لأغراض محلية وتجارية وصناعية ومكافحة الحرائق، مع خزانات لتخزين الماء، ومضخات معززة، وفوهات حريق، وخطوط خدمة. ويجب أن تكون الأنابيب مصنوعة من مواد تتحمل الضغط وقابلة للثني، وغير قابلة من الداخل للتآكل، وسطحها الخارجي يجب ألا يتأثّر بالتربة والمياه الجوفية ودرجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة.

وتهدف عمليات معالجة المياه إلى تزويد المدن بمياه قابلة للشرب، أي مياه آمنة كيميائيا وميكرو-حيويا للاستهلاك البشري. ومن أجل الاستهلاكات المحلية، فإنه يجب أن تكون المياه المعالجة مقبولة جماليا، أي خالية من العكر الواضح واللون والرائحة والطعم غير المحتمل. وتكون عادة متطلبات النوعية للاستخدامات الصناعية أكثر تشددا من مثيلتها لتجهيز المياه للاستخدامات المحلية. وعلى ذلك، فقد يتطلب الأمر معالجة إضافية من قبل الصناعة. فمثلا، ينبغي للمياه التي تغذي المراجل أن تكون منزوعة الأملاح لتفادي ترسيب القشور.

إن المصادر الشائعة للتزويد بالمياه هي الآبار العميقة والآبار السطحية والأنهار والبحيرات الطبيعية والخزانات. ويمثل اخضرار الماء في هذه المصادر هموما أساسية في معالجة المياه. وتعتمد نوعية الماء في البحيرات والخزانات إلى حد بعيد على الفصول في العام، وتقوم عادة الإدارات بمراقبة نوعية المياه في أحواض الأنهار والخزانات.

والمعالجة الرئيسة للمياه السطحية تتم بالتقنية الكيميائية عبر التخثر والترسيب والترشيح. وتقوم التنقية الطبيعية بتخفيف العكورة والبكتيريات القولونية واللون والتغيرات التي تحدث من يوم إلى آخر. ومن جانب آخر، يتسبب نمو الطحالب بزيادة العكورة، وقد تتسبب بطعم ورائحة في الصيف والخريف يصعب التخلص منهما.

وأكثر المخثرات شيوعا هي الشبّه (كبريتات الألمنيوم). ويستخدم أيضا الكربون

المنشط لإزالة المواد المسببة للطعم والرائحة، بينما يعتبر الكلور والفلور مادتان كيميائيتان لما بعد المعالجة. وقد تستخدم «الكلورة» المسبقة لتعقيم المياه الخام على ألا يتسبب ذلك في تشكل مواد تعقيم جانبية، ذلك أن "كلورة" الماء الحاوية على مواد عضوية دبالية من مصادر طبيعية، والتي تكون عادة مياها سطحية تحوي نباتات متحللة من الجريان على سطح الأرض، تشمل مواد جانبية مكلورة سامة، أنواعها الرئيسة هي مركبات محبة للمياه يشار إليها بمركبات ميثان ثلاثي الهالوجين، مع الكلوروفورم والبروم، وأحماض خلات الهالوجين. إضافة إلى ذلك يتم إنتاج طيف من المركبات المحبة للمياه غير الطيارة، بما في ذلك مركبات مكلورة وغير مكلورة، أريجية ودهنية، ويشتبه في أن تكون مركبات ميثان ثلاثي الهالوجين وخلات الهالوجين مسرطنة.

ويستخدم الأوزون كمعقم فاعل ومعقم ومؤكسد للطعم والرائحة، فتفاعله سريع في تعطيل العضويات المجهرية، وفي أكسدة الحديد والمنغنيز والكبريت والنتريت، ويبطئ في أكسدة المواد العضوية كالمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية العضوية الطيارة ومركبات عضوية أخرى. وبينما يتفاعل الكلور مع الماء لإنتاج أنواع معقمة، يتفكك الأوزون في الماء لينتج أكسيجينا وجذور هيدروكسيل حرة. وتحدث تفاعلات الأكسدة السريعة في أزمنة تماس قصيرة، ولكنه لا يغني عن الكلور للقضاء على البكتيريا ، ولأن الأوزون يتحلل بسرعة ينبغي توليده في موقع محطة المعالجة.

وقد استوعبت القوانين والأنظمة قضية تعقيم مياه الشرب بحيث تخلو من الملوّثات والفيروسات وسائر الميكروبات العضوية الضارّة، وأكدت على استخدام تقنيات تضمن إزالتها وتعطيلها.

ومن أهم عمليات المعالجة الجارية للمياه إزالة ملوحة مياه البحر، والتي تهدف إلى تخفيض نسبة المواد الذائبة في الماء من الأملاح والعناصر المختلفة إلى الحد المقبول لنوعية مياه الشرب. وتقوم العملية على تسخين المياه إلى نقطة الغليان، ثم التبخير

للحصول على بخار ماء، ثم التكثيف للحصول على ماء خال من الأملاح.

بدأ استخدام الأقنية تحت الأرضية لنقل مياه الصرف عبر جريانها بتأثير الجاذبية الارضية من مناطق المدن إلى مناطق طرحها في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكانت تستخدم أيضا المراحيض والحفر الصحية للتخلص من الفضلات البشرية. أما النفايات المنزلية، فغالبا ما كانت ترمى في الشوارع. ثم بدأت إدارات المدن تمد شبكات المياه إلى المنازل، ومنعت الحفر الصحية، وبدأ نقل الفضلات المحمولة بالماء عبر الأنابيب إلى مصارف المياه. وبالرغم من أن نظام الحمل المائي هذا قد حسن من الظروف ضمن المدن، ولكنه أنشأ مشكلة ناتجة عن الفضلات غير المعالجة التي تطرح في الممرات المائية السطحية.

وبدأت المجاري الصحية تنقل إلى منشآت المعالجة، وتصمم أيضا بطريقة تجعلها تتدفق بسرعة تقلل من التلوث، وبحيث تمنع ارتداد غازات المجاري نحو الأعلى إلى داخل الأبنية. وتصنع الأنابيب الناقلة على شكل يجعلها قادرة على مقاومة التفاعلات الكيميائية والكهروكيميائية من التربة المحيطة ومن مياه الصرف المنقولة في الأنبوب، وتقاوم التآكل.

وتقوم عمليات المعالجة لمياه الصرف على أساس إزالة المواد العضوية والمواد الصلبة منها. وكانت تجري عمليات ترسيب فيزيائية لهذه المواد، ولكن هذه الطريقة تنجح بنسبة 50 بالمئة، ويبقى نصف المواد العضوية ذائبا أو عالقا في المياه، وكانت الخطوة الثانية بتهوية أحواض تجميع مياه الصرف، وفصل أنواع المياه عن بعضها.

وتطورت أنظمة المعالجة لمياه الصرف لتشمل جمع المياه وانسيابها وغربلتها وضخها، والترسيب والمعالجة الحيوية، والترسيب النهائي والتعقيم، والتثخين ونزع الماء، وتجهيز المياه لتكون جاهزة للاستعمال لأغراض الري.

وتجري أيضا معالجات متقدمة لمياه الصرف بالطرائق والعمليات التي تزيل ملوّثات من مياه الصرف أكثر مما تزيلها المعالجة الحيوية التقليدية الموصوفة في الفقرة السابقة. وتزيل هذه العمليات العناصر مثل الفوسفور، وتؤكسد الأمونيا إلى نترات (النترتة) وتحول النترات إلى نيتروجين (إزالة النترتة) وتعطيل البكتيريا والفيروسات أو التخلص منها (التعقيم). وفي استصلاح الماء قد توسع الأهداف كي تضم إزالة المعادن الثقيلة، والمواد الكيميائية العضوية، والأملاح اللاعضوية وإزالة كافة المواد المسببة للمرض.

وتتضمن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي استخدامها في الري الزراعي والمدني وتنظيف الشوارع وغسيل السيارات وشطف المراحيض والاستخدام الصناعي، وتغذية المياه الجوفية، ولكن ذلك يتطلب أن تكون قد عولجت معالجة متقدمة.

وتحدد الأنظمة التقنية والقانونية أنماط استعمال مياه المعالجة ومتطلبات نوعية المياه. وقد صنفت الاستعمالات إلى استخدامات غير مقيدة يقتضي أن تكون المعالجة بمستوى A+؛ واستخدامات ري المحاصيل الغذائية، وتقتضي أن تكون المياه معالجة معالجة ثانوية، واستخدم في معالجتها ترشيح باستخدام مخثرات أو بوليميرات، وجرت إزالة النيتروجين منها وتعقيمها؛ واستخدامات لتنظيف الشوارع والمرافق ومكافحة الحرائق وغسل السيارات، وتقتضي أن تكون المياه قد عولجت وجرى ترشيحها بالتناضح العكسي أو الميكروي والنانوي وفوق الميكروي. وهناك استخدامات الري لمحاصيل غير غذائية، مثل الحدائق والمقابر وملاعب الغولف، وتشمل أيضا المراعي، وتقتضي تصنيفا بمستوى B+، أي معالجة ثانوية وإزالة النيتروجين والتعقيم، وهناك استخدامات صناعية مختلفة ومتعددة.

الطاقة

تقوم حياة الأمم المعاصرة حول الطاقة، وهذا ما يدعو للتفكير في تسهيل استخدامها والحصول عليها ومنع احتكارها، بل وإشاعتها كما الطرق والهواء والماء (الماء في بلادنا محتكر!) وأن تفكر السلطات والمؤسسات والشركات كما الأفراد والمجتمعات في كيفية توفيرها بأقل كلفة ممكنة، ومن المحير جدا كيف تفرض ضرائب وكلف إضافية على الطاقة والماء.

كيف يمكن للحكومات المساعدة في خلق الظروف المناسبة لتحقيق الآمال المرجوة من التقانة في تخفيض كلفة الطاقة وتحسين استخدامها والتفكير في بدائل تحافظ على حياة الناس المتطورة والمعقدة من غير هدر أو تحديات خطيرة في الموارد والبيئة؟

العالم سوف يستمر في الاعتماد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للطاقة لعقود قادمة، وسيظل قادرا على توفيرهما ضمن ما هو معروف عن وجودهما في باطن الأرض لأكثر من مائة سنة قادمة. وحتى عندما تترسخ المصادر البديلة والمتجددة للطاقة فإن النفط والغاز سوف يعاد توجيه استخدامهما في مجالات كثيرة وجديدة، لكن العالم يركز على قطاعي النقل والمنازل والمباني المتصلين بالحياة اليومية للناس لأجل أن تكون مصادر الطاقة متاحة ونظيفة ومشاعية! .. لم يعد متقبلا احتكار الماء والطاقة في ظل فرص لإشاعتهما أو تقديمها بأسعار تزيد كثيرا على كلفة توفيرهما، أو إضافة ضرائب كثيرة على استخدامهما، .. أو الغموض والسرية في عمليات الأسعار والتوريد والبيع والشراء. ويبدو أن قصة فواتير الكهرباء أكدت شكوك سبق أن أثيرت مرات عدة حول تحميل المواطنين لكلفة الفاقد من الماء والكهرباء، وأن عمليات إعفاء وسرقة متقنة تجري

للماء والكهرباء، القصة ليست قصة جار يسرق الكهرباء كما تقول الحكومة؛ لكنها عمليات منظمة ومتقنة ومحمية لاستخدامات للماء والكهرباء والنفط والغاز على حساب المواطنين الفقراء.. في وقت تتحدث التقارير الصحفية عن عدم قدرة فئة كبيرة من المواطنين على الحصول على التعليم الأساسي والتطعيم ضد الأمراض الخطيرة، بل إن نسبة كبيرة ووازنة في المواطنين يعانون من فقر الدم وسوء التغذية؛ ما يعني بالضرورة مستقبلا يحمل الموت المبكر وضعف الكفاءة في العمل والحياة .. المواطنون يتحولون إلى أمة من المرضى والعاجزين وما يتبقى لديهم من موارد تذهب لتغطية فواتير الماء والكهرباء والنفط لفئة أوليغاركية تملك كل شيء!

استطاعت كندا توليد النفط من الرمال بكلفة مجدية اقتصاديا، ويمكن أيضا استخراجه من الصخر، وهذه معلومات أصبحت شائعة ومتداولة كما أن تقانات الحفر والتنقيب والبحث والاستخراج والتكرير تتطور على نحو مدهش لا تعبر عنه الصورة التقليدية المتداولة لآبار النفط، وليس ثمة ما يدعو للقلق حول نفاد أو ارتفاع أسعار النفط والغاز، ففي مقدور العالم توفير النفط والغاز بكميات كافية ولمدة زمنية طويلة وبكلفة معقولة للمستهلك ومجدية للمنتجين، ليست هذه هي القضية الحقيقية للعالم والأمم المتقدمة، لكنها ببساطة في إعادة توجيه استخراج واستخدام الطاقة على النحو الذي يتيح توظيف الطبيعة والمصادر المتجددة في مجالات الحياة اليومية أو الأكثر سهولة، وتوجيه النفط لأجل منتجات أكثر تعقيدا وضرورة، .. وما هو أكثر أهمية للعالم في الوجهة الجديدة للحضارة والمجتمعات هو تمكين الأفراد والمدن والمجتمعات من تدبير الطاقة اعتمادا على الذات، وإطلاق طاقات الناس وقدراتهم في صناعة حياتهم أحرارا بلا قيود اقتصادية أو سياسية، .. وأما سياسة الاحتكارات والامتيازات والهيمنة على إدارة وتنظيم الموارد الأساسية بمعزل عن المجتمعات؛ فهي تنتمي ينتمي إلى ما قبل القرن الخامس عشر ولم يعد يفكر بذلك أحد في العالم سوانا، .. حتى أفريقيا تتخلص من

هذه المنظومة البائسة في جمع وإدارة وتنظيم واحتكار الموارد والضرائب.

التقارير الصحفية (على سبيل المثال رهام زيدان في الغد 2013/7/14) تؤشر إلى أن الحكومة تماطل في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وهذا يعزز مقولات ومخاوف بأنه لا جدية بالفعل في تطوير وترسيخ الطاقة المتجددة في الأردن. ولم يلمس المواطنون بعد خطوات عملية ملموسة في التوجه نحو الطاقة المتجددة، وفي تشجيع المواطنين والمؤسسات على إدخال أنظمة الطاقة المتجددة في البيوت والمصانع والورش والمزارع والمستشفيات والمدارس والجامعات، وإنارة الطرق والساحات والسيارات، وتشغيل الأجهزة والآلات.. ما يجري من حديث عن نماذج فردية وقصص نجاح في استخدام الطاقة البديلة، لا يكفي.

وبالمناسبة، فإن هذا الأسلوب الكاسح في الاهتمام بنماذج وقصص ناجحة في الإبداع والتنمية والنجاحات الفردية، صار يستخدم للتهرب من معالجة الظاهرة الكلية أو الواقع القائم الذي يُظهر عكس ما تقوله القصص الفردية والقليلة أو النادرة. فعندما تتصفح «غوغل» يغرقك بقصص ونماذج فردية، ولكنك لا تجد مسحا واقعيا عن مدى استخدام الطاقة المتجددة وتحدياتها، ولا تلاحظ أبدا توجها كافيا وحقيقيا؛ رسميا أو مجتمعيا أو شركاتيا، للاستثمار في التحول نحو الطاقة المتجددة والتشجيع عليه.

يمكن على سبيل المثال، أن تبادر البلديات جميعها إلى امتلاك وإدارة محطات للطاقة المتجددة المستمدة من الرياح والشمس. ويمكن للمؤسسات والجمعيات التنموية أن تبادر إلى تقديم القروض والمنح والتدريب على نطاق واسع في المدن والبلدات. أخشى أن يذكرني أحد بقصة عن دعم أو منحة لشخص في هذا المجال؛ فما نحتاجه هو عمليات واسعة يستفيد منها الملايين، وليس حالات فردية قليلة!

يمكن أن تجد على شبكة الإنترنت تصريحات وأخبارا كثيرة جدا عن الطاقة

المتجددة، ولكنها تكاد تكون جميعها في إطار الاهتمام الإعلامي والوعود المستقبلية الغائمة، ومؤتمرات وورش تحظى بحفاوة إعلامية مبالغ فيها؛ ولكنك لا تجد خططا وبرامج وميزانيات واستعدادات عملية حقيقية تجعلك تأمل في أن ترى الأردن يعتمد على الطاقة المتجددة بنسبة تقترب مما هو متحقق اليوم بالفعل في دول أخرى كثيرة!

هناك تضارب في المصالح يشير إليه بعض المواطنين؛ إذ يعتقدون أن شركات الطاقة لا مصلحة لها، وقد تتضرر من استخدام الطاقة المتجددة. وقد يحرم ذلك شركات التوزيع من العوائد المالية للتعرفة.

أعتقد أن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة هي موجة قادمة وحتمية، لن تغير فقط في الاستثمار والاستخدام للطاقة، ولكن ستجعلها شبكة لجميع الناس؛ يشاركون في إنتاجها واستهلاكها. وسوف يغير ذلك في التوازنات والقوى الاجتماعية والسياسية؛ فكما أن من يملك الطاقة اليوم يؤثر في السياسة والاقتصاد والمجتمعات والتقنية، فإن الأفراد والمجتمعات بامتلاكهم للطاقة، سوف يملكون دورا كبيرا وجديدا في التأثير السياسي والاجتماعي والثقافي.

تحول قضية الطاقة إلى قضية مجتمعية عامة يومية، ولم يعد قرارا سياسيا معزولا، ولا يخص فقط التقنيين المتخصصين؛ والحال أنها ليست القضية المتخصصة الوحيدة التي يجب أن يستوعبها جميع الناس؛ فقضية تقديم العلوم المتخصصة إلى المثقفين والجمهور بعامة، أصبحت اليوم قضية شائعة وأساسية. وهناك أيضا قضية تبادل المعرفة والاطلاع على التخصصات الأخرى بالنسبة للمتخصصين؛ ذلك أن القضايا اليوم تتداخل في مستويين معقدين: الأول، تداخل المعارف والعلوم والتخصصات؛ والثاني، تداخل مستويات ومؤسسات القرار، بين الرأي العام والمجالس النيابية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية في أحيان كثيرة.

معظم الطاقة اليوم مستمدة من النفط والغاز، ولكن هناك في الأفق الطاقة الشمسية، والطاقة النووية، والطاقة البديلة (الرياح، والمياه، والكتلة الحيوية، والوقود الصناعي). وقد ازداد استهلاك الطاقة مع رقي المجتمع، وترتبط اليوم نوعية الحياة باستهلاك الطاقة؛ إذ تتطلب المستويات الأفضل للمعيشة، من التعليم والدخل والصحة، مستويات عالية في استخدام الطاقة. فاستهلاك الطاقة مساهم أساسي في نوعية الحياة. ويمكن للطاقة الحرارية المختزنة في باطن الأرض، أو المستمدة من الأجرام السماوية، أن تكون مصادر مهمة للطاقة في القرن الحادي والعشرين. ويمكن استخدام هذه الطاقة لتدفئة وتبريد المباني وإذابة الثلج. ويمكن ضخ الماء الساخن من باطن الأرض واستخدامه مباشرة، ويمكن استخدام الماء الساخن المستمد من باطن الأرض في إدارة التوربينات وتوليد الكهرباء. كما يمكن تحويل أشعة الشمس إلى صور أخرى للطاقة؛ حرارية أو كهربائية. وبطبيعة الحال، هناك طاقة متاحة تلقائيا مستمدة من الشمس مباشرة، تؤدي إلى رفع حرارة الأرض، وبذلك يعيش الإنسان، والكائنات الحية، وتتشكل دورة المطر والحياة بعامة، وتحصل الكائنات الحية على الضوء. واليوم، تولّد محطات الطاقة النووية نسبة كبيرة من الكهرباء في بعض الدول، وتوفر المفاعلات النووية أيضا الطاقة للسفن، مثل الغواصات وحاملات الطائرات. فالطاقة النووية هي مصدر طويل المدى لطاقة وفيرة، لها ميزات بيئية. والتشغيل الروتيني لمحطة الطاقة النووية لا ينتج ملوثات غازية أو غازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان. وعلى الرغم من قوتها الظاهرية، فإن نمو الصناعة النووية في العديد من البلدان قد تم ربطه بالإدراك الشعبي للطاقة النووية بأنها مصدر خطير للطاقة، وغير مرغوب فيها بيئيا. وتمثل طاقة حركة الرياح وتدفق الماء مصدرا للطاقة الكهربائية، بتحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية في المولد. وهي طاقة نظيفة ومتجددة. وتعتبر المحيطات والبحار مصدرا للطاقة العاملة بواسطة الشمس. فالطاقة الميكانيكية المصاحبة للموجات والمد والجزر، والطاقة الحرارية المصاحبة للتدرج في درجات الحرارة في البحار والمحيطات، يمكن استخدامها

لتشغيل مولدات كهربائية.

ويعتقد العديد من الناس المؤثرين حول العالم أن البشرية يجب أن تنتقي خيارات الطاقة التي ستمكن العالم من المضي قدما نحو اقتصاد الهيدروجين العالمي. لكن من المرجح أن يستمر العالم في الاعتماد على الوقود الأحفوري في المستقبل المنظور، وحسم التوجه العالمي ما يزال يعتمد على اكتشافات جديدة وخيارات غير مدرجة حتى اليوم في السيناريوهات والدراسات المستقبلية.

يمكن الحديث عن شبكة كبيرة من المشروعات والمبادرات لمواجهة تحديات الطاقة والمياه؛ بعضها كبير جدا بالمليارات، يمكن أن تقوم عليه الحكومة بالمشاركة مع الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية، وبعضها الآخر مليوني، يمكن أن تقوم به بسهولة وبسرعة البلديات، بالمشاركة مع الشركات والبنوك والحكومة، لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الشمسية، ولتكرير المياه وإعادة استخدامها، ولتدوير النفايات، وتطوير البناء وتصميم البيوت لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات الطاقة، وتوظيف طاقات الطبيعة في التدفئة والتبريد والإضاءة وأكثر توفيرا للطاقة المستخدمة. وكذلك للاستفادة القصوى من مياه الأمطار والمياه المستخدمة والمهدورة في المنازل للغسيل والاستحمام وتنقية المياه للشرب.

هذه مشاريع ربحية استثمارية تمتلكها البلديات والشركات، ولكنها تسهم في المحصلة في وفر كبير في استخدام النفط والكهرباء، بتوليد الطاقة من مصادر متاحة ومتجددة. وهناك مشروعات فردية يمكن أن يقوم بها الأفراد في منازلهم، ويمكن التشجيع على ذلك بمبادرات وقروض وتسهيلات، تمكن العائلات من إقامة وحدات للطاقة الشمسية في البيوت لأغراض التسخين وتوليد الكهرباء والتدفئة والتبريد.

مشكلة هذه المشروعات أن تأسيسها مكلف، وهو ما يمكن مواجهته بمبادرات تجارية

ومجتمعية، واستقطاب معونات دولية للوصول إلى بيوت قادرة على توفير الطاقة اللازمة مجانا بالكامل أو بنسبة كبيرة، كما توفير الماء مجانا أو بنسبة كبيرة، ومصممة ومبنية أو مطورة على النحو الذي يوظف الطبيعة وطاقاتها بدون تكلفة في الاحتياجات الأساسية. ويمكن لنقابة المهندسين والمكاتب الهندسية وشركات البناء أن تساهم في ذلك بقدر كبير، يؤول في المحصلة إلى بيوت خضراء (ملائمة بيئيا)، ومكتفية بالماء والطاقة، وجزء من الغذاء أيضا. هل نتحدث عن مبادرات ومشروعات ممكنة ومتاحة؟

تتشكل اليوم فرصة عظيمة لتوفير الماء والطاقة من مصادر متجددة وبتكلفة معقولة وبتكنولوجيا رفيقة بالبيئة، وفي ذلك فإن الدول والمجتمعات والمدن على نحو خاص مرشحة لتدخل في مرحلة اقتصادية واجتماعية متقدمة، إذ أصبح في مقدور المدن والبلدات كما الدولة المركزية بالطبع أن توفر لنفسها وبشركات ومؤسسات على مستوى المدن كما الدولة الماء والطاقة، وإذا أضيف إلى ذلك تكرير المياه المستخدمة وإعادة استخدامها في الري والاستخدام الفعال والرشيد لمصادرة المياه الطبيعة أن تنشئ اقتصادات مكتفية إلى حد كبير وقادرة على توفير الماء والطاقة والغذاء وإقامة مشروعات اقتصادية صناعية وتجارية وخدمية حول هذه الموارد والتجمعات السكانية القائمة حولها، وبذلك فإنه يمكننا في الأردن تخفيض فواتير استيراد الطاقة والغذاء؛ ما يقلل العجز في الميزان التجاري بنسبة لا تقل عن 50 في المائة، كما أن المدن والبلديات ستكون قادرة على الاعتماد على مواردها الذاتية بنسبة كبيرة وأن تنشئ شراكة فاعلة وقوية مع الحكومة والأسواق في تنظيم وادارة الخدمات وفي التوظيف والولاية الاجتماعية والثقافية.

التطورات الثورية المتحققة اليوم في تكنولوجيا الطاقة من مصادر متجددة ونظيفة وتحلية المياه بتكلفة منخفضة تنشئ وعودا كبيرة ومهمة في توفير الموارد الأساسية للمجتمعات والدول النامية، كما المتقدمة، ليكون في مقدورها بناء منظومات اقتصادية اجتماعية، قادرة على تطوير التنمية الإنسانية ومستوى المعيشة، وإعادة توجيه الإنفاق

والاستثمار في اتجاهات جديدة، تمكّن المجتمعات والمدن من التشكل وإدارة الخدمات الأساسية وتنظيمها، مثل التعليم والصحة وتطوير الزراعة وفرص الحصول على مياه آمنة ونظيفة للشرب، وسد الفجوة في الناتج المحلي في تقليل الواردات من الطاقة والغذاء.

ويشهد العالم حالة جديدة من انتشار تطبيقات الطاقة والمياه تقلل من الانبعاث، وتزيد فرص الحصول على الماء والطاقة بتكلفة معقولة. وقد بدأت بالفعل دول كثيرة تعاني من نقص الموارد المائية تطبيقات لتكنولوجيا تحلية مياه البحر، تمكّن المدن من الحصول على كامل احتياجاتها من الماء للاستخدامات المنزلية، بتكلفة معقولة (حوالي نصف دولار للمتر المكعب) من دون دعم حكومي. وفي ذلك، سيكون الاستثمار في تحلية المياه معقولاً ومفيداً للشركات والمجتمعات.

سيكون المفتاح الأساسي في الطاقة النظيفة هو توليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجدّدة ومنخفضة التلوث والتوسع في استخدامها وتطبيقها في المباني، وفي السيارات ووسائل النقل العام، ويتوقع أنه بحلول العام 2050 سينخفض الاعتماد على الطاقة الأحفورية إلى 7%، وهو اليوم يزيد على 70%، وكان ذلك قبل فترة قصيرة يعتبر إنجازاً صعبا بالنظر الى الكلفة العالية للطاقة المتجددة.

وبعد التوسع في استخدام السيارات ووسائل النقل الكهربائية، سوف يتجه العالم إلى بناء شبكات كهرباء، تعتمد على الطاقة المتجدّدة المستمدة أساساً من الشمس والرياح ومصادر أخرى، مثل باطن الأرض، ويبدو ذلك اليوم واعداً وممكناً بتكاليف معقولة وبتقنيات أقل تعقيداً.

وبالطبع، ما زالت الوعود مصحوبة بتعقيدات وتكاليف ليست سهلة، لكن التوسع في البحوث وتمويلها، وما أمكن إنجازه وتطبيقه بالفعل يشير إلى إمكانية تحقيق هذه الوعود.

يجري اليوم في الصين إنتاج ثلثي الألواح الشمسية المستخدمة في العالم، ولا تزيد نسبة البحث في تطوير الصناعة على 1% من ميزانيات الشركات العاملة في هذا المجال، .. ولكن، على الرغم من ذلك، يتحدث الباحثون عن ثورة قادمة في هذا المجال، مردّها إلى الإصرار العالمي على تخفيض نسبة انبعاثات الغازات المسببة للتلوث وارتفاع حرارة الأرض بنسبة 80%، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتطوير الطاقة المتجددة.

لقد ازداد استهلاك الطاقة مع رقي المجتمع، وكان الغذاء يمثل المصدر الأول للطاقة، ويحتاج البشر تقريبا إلى 2000 - 2500 سعر حراري في اليوم الواحد، وجعلت القدرة على التحكم بالنار الناس تستخدم الحطب للتدفئة والطبخ، والإضاءة في الليل، وكان الحطب مصدر الطاقة الأول للاستهلاك في الأماكن السكنية. وبالانتقال إلى عصر الزراعة البدائية أمكن للإنسان تدجين الحيوانات واستخدامها في زراعة المحاصيل وحرث الحقول والنقل، وفي عصر الزراعة المتقدمة عرف الناس الفحم الحجري وبناء آلات لاستغلال الرياح والمياه لدفع السفن الشراعية وتشغيل الطواحين وتنظيم شبكات نقل شاملة وممتدة. وقدم المحرك البخاري «عصر الصناعة» وسائل لتحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية، وكان الخشب مصدر الطاقة الأول لتوليد البخار في المحركات البخارية، ثم حل الفحم الحجري محل الخشب، وكان مفيدا كمصدر وقود للسفن والقطارات، ثم حل النفط الذي ارتبط به عصر التكنولوجيا. اليوم ترتبط نوعية الحياة باستهلاك الطاقة، وتتطلب المستويات الأفضل للمعيشة، من التعليم والدخل والصحة مستويات عالية في استخدام الطاقة، فاستهلاك الطاقة مساهم أساسي لنوعية الحياة. زودت محطات الطاقة الكهربائية الولايات المتحدة وفي النهاية بقية العالم الحديث فقط خلال قرن ونصف القرن، وعلى الرغم من استخدام أنواع أخرى من الطاقة فإن الكهرباء هي الشكل الأكثر تنوعا للتوزيع على نطاق واسع، إن محطات الكهرباء هو توليد التيار الكهربائي لتوزيعه عبر شبكة النقل. استخدم الناس في بادئ

الأمر طاقة العضلات لجمع الغذاء وبناء المأوى، واستخدمت طاقة العضلات لطحن الحبوب بالحجارة، وتقطيع الخشب بالفؤوس اليدوية، ودفع السفن بالمجداف، وفي حالات كثيرة في التاريخ أصبح الناس المهزومون عبيدا، ووفروا طاقة العضلات لمحتليهم. وحلت الدواليب المائية محل طاقة العضلات لطحن الحبوب، وحلت الرياح والأشرعة محل المجداف في تحريك السفن، ثم استخدمت الأفران لصهر المعدن الخام، وكان النحاس والقصدير أول معدنين تم صهرهما وبدمجهما معا أمكن الحصول على البرونز. واخترع أول محرك بخاري عام 1705، وتواصل تطوير هذا المحرك على مدى القرن الثامن عشر حتى أمكن في عام 1781 تصميم محرك منشئ لحركة دائرية لإدارة العجلات وتحريك القطارات والبواخر، واستطاع توماس أديسون عام 1882 تشغيل محطة لتوليد الكهرباء في مدينة نيويورك، وعلى الفور تبنت دول العالم استخدام الكهرباء. الأرض والطاقة الجيوحرارية يمكن للطاقة الحرارية المختزنة في باطن الأرض أو المستمدة من الأجرام السماوية أن تكون مصادر مهمة للطاقة في القرن الحادي والعشرين. تتكون النجوم أساسا من الهيدروجين، الذرة الأبسط والأكثر وفرة في الكون، ثم الهيليوم، ومن ثم عناصر أخرى مثل الأكسيجين، والنيتروجين، والكربون، والهيدروجين هو الوقود الأساسي لتفاعلات الاندماج النووي: ذرتان من الهيدروجين تندمجان معا لتكوين الهيليوم، وليست جميع الكتلة والطاقة لذرتي الهيدروجين مطلوبة لتكوين الهيليوم، الفائض منها يتحول إلى طاقة كهرومغناطيسية، كما أنها المصدر الرئيس للإشعاع الشمسي، وفي أثناء حرق الهيدروجين يمو مركز النجم ويزداد ضغطه ودرجة حرارته فيبدأ بحرق الهيليوم، هذه التفاعلات النووية – حرق الهيدروجين والهيليوم – تعتبر عمليات مهمة في تكوين ذرّات أكبر مثل الحديد والمغنيسيوم. يتكون باطن الأرض من لب داخلي بلوري، ولب خارجي منصهر، وقشرة، والبازلت، والصخر البركاني الأسود يوجد في حالة شبه منصهرة عند سطح الوشاح أسفل القشرة مباشرة، وتعمل القشرة الأرضية كعازل حراري لمنع الحرارة من التسرب في الفضاء، ويمكن

الحصول على الطاقة الجيوحرارية من التدرج في درجات الحرارة بين الأرضية الضحلة وسطح الأرض والمياه الساخنة تحت السطح، والصخور الساخنة الموجودة تحت سطح الأرض بعدة كيلومترات، والصهير المتشكل من الصخر المنصهر، ويكون في بعض أجزاء الأرض قريبا لدرجة أنه يسخن الصخور والمياه الموجودة في الفراغات المسامية للصخور، ويمكن استخدام هذه الطاقة لتدفئة وتبريد المباني وإذابة الثلج، ويمكن ضخ الماء الساخن من باطن الأرض واستخدامه مباشرة، ويمكن استخدام الماء الساخن المستمد من باطن الأرض في إدارة التوربينات وتوليد الكهرباء. الوقود الأحفوري تأتي الطاقة الأحفورية من احتراق المادة التي تكونت من موت وانحلال وتحول الكائنات الحياة على مدى فترة طويلة من الزمن؛ إذ يقوم نوع من الترسيب الكيميائي الحيوي، يسمى الترتيب العضوي بتكوين الفحم الحجري والغاز والنفط، ويمكن للبترول أن يوجد في هيئة صلبة أو سائلة أو غازية، هذا يعتمد على تركيب ودرجة حرارة وضغط الوسط المحيط بها، والغاز الطبيعي هو عادة الميثان مع كميات أقل من جزيئات الهيدروكربون الثقيلة مثل الإيثان والبروبان. كان الفحم الحجري أول وقود أحفوري يستخدم على نطاق واسع، وكان بديلا للخشب الذي أدى استخدامه إلى إبادة الغابات في أنحاء واسعة من العالم، وكان يستخدم لإنتاج البخار للتوربينات والمحركات البخارية وفي القطارات والبواخر، ويستخدم اليوم لتوفير الوقود للعديد من محطات الكهرباء. وكان النفط المتسرب إلى سطح الأرض يستخدم منذ آلاف السنين في إنشاء المباني وصناعة القوارب المضادة للماء، والتحنيط، وتصنيع المجوهرات، وفي الأسلحة الحارقة، وأما صناعة النفط الحديثة فقد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر. كان يجري استخراج النفط بحفر آبار عمودية هي عبارة عن سلسلة من الأنابيب، واليوم يتم حفر الآبار بحيث يكون مسار البئر متقوسا، وطول البئر الواحد من سطح الأرض يمكن أن يكون بحدود 10 كيلومترات، هذه الآبار الطويلة تسمى الآبار الممتدة، ويمكن أن يكون مسار البئر أفقيا، ويمكن أيضا حفر الآبار بأكثر من حفرة (متعددة

الجوانب) وهذه الطرق المتعددة في الحفر تتيح تتبع التكوينات الجوفية، وتوفر إمكانية الوصول إلى أجزاء كثيرة من مواقع البئر أو الحفر خارج المناطق الحساسة بيئيا أو تجاريا، أو لتقليل التكاليف والاستغناء عن منصات حفر مكلفة، وتستخدم أدوات إلكترونية دقيقة في أدوات الحفر لتوفير المعلومات، ويمكن تعديل مسار البئر في أثناء حفرها استنادا إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها. الطاقة الشمسية تعتبر الطاقة الأحفورية والنووية غير متجددة، أما الطاقة الشمسية فتعتبر متجددة؛ لأنه يتم الحصول عليها من مصادر بمعدل أقل من معدل إعادة سد النقص في المصدر، وفي الحقيقة فإن الطاقة الأحفورية متجددة، لكن على مدى طويل يزيد كثيرا على معدل الاستهلاك القائم، والطاقة الشمسية أيضا هي ناضبة، لكنها تحتاج إلى ملايين السنين حتى تنضب. يمكن تحويل أشعة الشمس إلى صور أخرى للطاقة، حرارية أو كهربائية، وبطبيعة الحال هناك طاقة متاحة تلقائيا مستمدة من الشمس مباشرة تؤدي إلى رفع حرارة الأرض وفي ذلك يعيش الإنسان، والكائنات الحية، وتتشكل دورة المطر والحياة بعامة، وتحصل الكائنات الحية على الضوء. بدأ المجتمع بتجريب محطات الطاقة الكهربائية، وبعض هذه المحطات تشغل تجاريا، ويتكون نظام توليد الكهرباء الشمسية من حقل كبير من المجمعات الحرارية الشمسية ومحطة طاقة كهربائية تقليدية، هذه المجمعات عبارة عن صفائح عاكسة أو مرايا متعقبة للشمس، ويتم تركيز ضوء الشمس المنعكس من الصفائح على أنابيب تحتوي على مائع ناقل للحرارة لإنتاج بخار ساخن جدا، يدير توربينا في مولد لإنتاج الكهرباء، وفي حالة تعذر الحصول على ضوء الشمس يستخدم وقود بديل لتشغيل المحطات. الطاقة النووية يمكن الحصول على الطاقة النووية من صنفين رئيسين من التفاعلات: الانشطار والاندماج، الانشطار هو انفطار نواة واحدة كبيرة إلى نواتين أصغر، والاندماج هو ضم نواتين صغيرتين في نواة واحدة كبيرة، وفي كلا التفاعلين يمكن أن ينطلق قدر كبير من الطاقة. وتم بناء أول محطة طاقة نووية تجارية على نهر أوهايو في الولايات المتحدة عام 1957، واليوم تولد محطات الطاقة

النووية نسبة كبيرة من الكهرباء في بعض الدول، وتوفر المفاعلات النووية أيضا الطاقة للسفن، مثل الغواصات وحاملات الطائرات. إن الوقود الأكثر وفرة للانشطار النووي هو اليورانيوم، ويمكن الحصول عليه بالتعدين في باطن الأرض، ونظير اليورانيوم الذي يخضع لانشطار تلقائي يساوي تقريبا 0.7 في المائة من اليورانيوم الخام المنتج طبيعيا، ويجب فصل اليورانيوم من اليورانيوم الخام المستخرج بالتعدين، ومن ثم تخصيبه للاستخدام في مفاعلات الانشطار النووي. والنظائر الأخرى التي يمكن استخدامها في عملية الانشطار تتضمن نواتج الانشطار البولونيوم، والثوريوم، ويتم تصميم مفاعلات متخصصة تسمى المفاعلات الولود لتعمل بعناصر غير اليورانيوم، والمفاعل الولود هو مفاعل انشطار نووي ينتج مواد انشطارية أكثر من التي يستهلكها. الطاقة النووية هي مصدر طويل المدى لطاقة وفيرة لها ميزات بيئية، والتشغيل الروتيني لمحطة الطاقة لا ينتج ملوثات غازية أو غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، وعلى الرغم من قوتها الظاهرية فإن نمو الصناعة النووية في العديد من البلدان قد تم ربطه بالإدراك الشعبي للطاقة النووية بأنها مصدر خطير للطاقة وغير مرغوب فيها بيئيا، وقد تم تعزيزه من خلال حادثتين شائعتين على نطاق واسع في محطتين للطاقة النووية، محطة جزيرة ثري مايل بولاية بنسلفانيا، ومفاعلات تشيرنوبيل في أوكرانيا. تولد محطات الطاقة النووية نفايات إشعاعية تحتاج إلى خزن لفترة طويلة، وقضية التخلص من النواتج الإشعاعية على البيئة أعاقت التوسع في الطاقة الكهربائية النووية، فالنواتج النهائية للانشطار النووي هي مواد مشعة جدا، ولها أنصاف أعمار تقاس بآلاف السنين، ويجب التخلص منها بحيث توفر أمانا طويل المدى، وأحد الحلول هو وضع قضبان اليورانيوم المحتومة على البلوتونيوم والمركبات المشعة الخطيرة الأخرى في البحر، الذي يقوم بتسريع الاضمحلال لهذه النواتج، ويتم دفن القضبان بعد ذلك في موقع بعيد يجب ألا يتأثر كثيرا بالأشعة ذات المستويات المنخفضة. يمكن لمحطة الطاقة النووية أن تلوث الهواء والماء والتربة والمحيط الحيوي، ويمكن للهواء أن يتلوث من طريق انطلاق الأبخرة

الإشعاعية والغازات خلال بخار الماء الناتج من أبراج التبريد، والغاز والبخار الناتجين من قاذفات الهواء، ومنافذ العوادم، والغازات المزالة من الأنظمة التي تمتلك موائع وغازات مشعة، والأشعة المنطلقة في الهواء يمكن أن تعود إلى الأرض على شكل مطر إشعاعي، وهو يوافق المطر الحمضي المتولد عن طريق احتراق الوقود الأحفوري، والماء يمكن أن يتلوث عندما تتسرب المواد المشعة إلى المبردات المائية، ويمكن للماء الملوث أن يضر البيئة إذا انطلق إلى الأجزاء المجاورة للماء مثل الأنهار أو المحيطات، وتلوث الماء والتربة يمكن أن يحدث عندما تتسرب النفايات المشعة من الخزانات الحاوية لها وتسيل إلى الطبقات تحت الأرضية، والمحيط الحيوي (الناس والنباتات والحيوانات) يمكن أن يتأثر عن طريق التعرض للمواد المشعة في البيئة، وأثر التعرض هو تراكمي ويمكن أن يؤدي إلى إضعاف جهاز المناعة. الطاقة البديلة: الرياح والماء تمثل طاقة حركة الرياح وتدفق الماء مصدرا للطاقة الكهربائية بتحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية في المولد، وهي طاقة نظيفة ومتجددة، وتعتبر المحيطات والبحار مصدرا للطاقة العاملة بواسطة الشمس، الطاقة الميكانيكية المصاحبة للموجات والمد والجزر، والطاقة الحرارية المصاحبة للتدرج في درجات الحرارة في البحار والمحيطات يمكن استخدامها لتشغيل مولدات كهربائية. مزيج طاقة القرن الحادي والعشرين يتوقع العديد من سيناريوهات مزيج طاقة القرن الحادي والعشرين استخدام المجتمع لعدة مصادر مختلفة للطاقة، فهي ترى أن الهيدروجين هو الناقل الرئيسي للطاقة، ولكنه ليس مصدرا للطاقة، وعلى الرغم من الافتراضات والطرق والنتائج المقدمة في هذه السيناريوهات مشكوك فيها، إلا أن جميعها تبين بأن البنية التحتية للطاقة في مرحلة انتقال. يوجد الهيدروجين تقريبا في كل مكان على سطح الأرض كمكون للماء، وللهيدروجين العديد من الاستخدامات التجارية، بما في ذلك إنتاج الأمونيا لاستخدامه في الأسمدة، وإنتاج الميثانول، وإنتاج حمض الهيدروكلوريك واستخدامه كوقود للصواريخ، ويستخدم الهيدروجين السائل في التطبيقات المتعلقة بدرجات الحرارة

المنخفضة وفائقية التوصيل، ويمكن استخدامه كوقود. يعتقد العديد من الناس المؤثرين حول العالم بأن البشرية يجب أن تختار خيارات الطاقة التي ستمكن العالم من المضي قدما نحو اقتصاد الهيدروجين العالمي، لكن من المرجح أن يستمر العالم في الاعتماد على الوقود الأحفوري في المستقبل المنظور، ولكن حسم التوجه العالمي ما زال يعتمد على اكتشافات جديدة وخيارات غير مدرجة حتى اليوم في السيناريوهات والدراسات المستقبلية. (أنظر جون ر. فانشي- الطاقة: التقنيات والتوجهات المستقبلية)

أكدت القمة العالمة للمناخ في باريس (2015) على خطط وأعمال للمضي قدما في الطاقة النظيفة والمتجددة، وكان أكثر من 180 دولة قدمت خطط مفصلة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبعد أسبوعين من المفاوضات المكثفة، وافقت 195 دولة لتقديم خطط جديدة أقوى كل خمس سنوات.

ولكن من دون التقدم الكبير في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، واتفاق باريس قد تؤدي إلى بلدان تقدم تحسينات متواضعة في خطط المناخ في المستقبل. هذا لن يكون كافيا. حتى لو كانوا الوفاء بتعهداتها القائمة بينها، فالأرض في ارتفاع حرارتها يمكن أن تمضي إلى كارثة!

ثمة أفكار وحلول تكنولوجية مبشرة لأجل الطاقة النظيفة، لكن الدول تحتاج إلى تكاليف تأسيسية وخاصة في الولايات المتحدة والهند والصين وهي الدول ذات المصادر الأكثر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون، وفي حين تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القدرة الإبداعية لتشجيع وتطوير الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة الجديدة فإنها تحتاج إلى مبادرة سياسية شجاعة وإنسانية.

يبدأ ترشيد الطاقة بالتوسع باستخدام السيارات الكهربائية والاستغناء عن المصادر الأحفورية في توليد الطاقة الكهربائية، بحيث يكون النقل والإمداد الكهربائي

لا يعتمد على النفط. وهذا الحل المفتاحي كما تقول وكالة الطاقة الدولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. لكن مازالت الشبكات الكهربائية الخالية من الكربون مكلفة ومعقدة ولا تحظى بشعبية.

وقد عقد المؤتمر العالمي لتغير المناخ في باريس - نوفمبر 2015 وفيه دعا الرئيس الأمريكي باراك إلى تسريع وتيرة الثورة الطاقة النظيفة» وتبنى قادة الدول والشركات سياسات وتوجهات لإحلال الطاقة المتجددة والنظيفة في الاستخدامات الصناعية واليومية، وتطرح اليوم على نطاق واسع أفكار كثيرة لتوليد الطاقة وتخفيض استهلاكها دون تغيير في أساليب الحياة، ولكن بتقنيات جديدة أقل كلفة وأكثر توفيرا للطاقة، وفي الوقت نفسه تكون ملائمة للبيئة، مثل جدران المباني المولدة والمخزنة للطاقة، والطرق المولدة والمخزنة للطاقة، والوقود الحيوي، والمعدات فائقة الكفاءة في التدفئة والتبريد والعمل باستخدام قدر قليل من الوقود.

وبدأ المستثمرون بضخ أموال كبيرة في مجالات الطاقة النظيفة، وبعد السيارات الكهربائية الكفؤة والموفرة للطاقة بدأ استخدام الطاقة الهيدروجينية في تشغيل السيارات والقطارات، وهي طاقة نظيفة جدا تكاد تخلو من الملوثات.

الزراعة

تتراجع حصة الزراعة في الاقتصاد الوطني والتشغيل منذ سنوات طويلة، وتحولت إلى قطاع مليء بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل العمالة الوافدة، والعزوف عن الإقامة في الريف والهجرة إلى المدن، .. لكن لماذا استطاعت دول متقدمة أن تجعل الزراعة قطاعا اقتصاديا واجتماعيا ناجحا ومتقدما؟

تساهم الزراعة بنسبة 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة بالغة الضآلة، وتعبر عن واقع مشوه في بلد ليس صناعيا، ويحتاج إلى أن يخفف من المستوردات الغذائية كخطوة أساسية وممكنة لتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات، وفي الوقت نفسه فإنه يملك من الفرص والممكنات والموارد ليجعل الزراعة في وضع أفضل بكثير بدون موارد إضافية، كما أن الزراعة قد تكون المدخل الأفضل والأسهل لتحسين مستوى المعيشة بشكل عام، وتحقيق تنمية اقتصادية، وبيئة أساسية لمنظومة صناعات غذائية، ودوائية، وتطوير صناعات الأخشاب والبناء.

همشت الزراعة في السنوات والعقود الماضية وتضاءلت حصتها في الاقتصاد والاستثمار والناتج المحلي، والأسوأ من ذلك بكثير ما تعرض له المزارع من تهميش اقتصادي واجتماعي وثقافي، وما تعرضت له الأراضي الزراعية من اعتداءات ونزف وتدمير وتلويث، وربما تكون العودة إلى الزراعة تتضمن تكاليف إضافية لإصلاح الكثير من السياسات والمشروعات التي أضرت بالمياه والزراعة واستخدامات الأراضي، وربما نكون قد اقترفنا أخطاء يتعذر إصلاحها أو فات أوان استدراكها.

العودة إلى الزراعة تأتي أيضا في سياق التهديد الذي يتعرض له العالم بالمجاعة وندرة

المواد الغذائية وارتفاع أسعارها، ما يجعل الزراعة مجدية اقتصاديا وتجاريا، ولكننا نحتاج في الأردن إلى منظومة متقدمة ومعقدة من المشروعات والبرامج والاستثمارات لنرتقي بالزراعة وتكون جزءا رئيسا من الاقتصاد المحلي والتجارة والتصدير وأسلوب الحياة أيضا، فقد تقدمت أساليب الحياة ومستويات التعليم والمعيشة ما يقتضي بالضرورة الارتقاء بالزراعة نفسها كمهنة واستثمار لتناسب التقدم التعليمي والاجتماعي في الأردن ولا تبقى مقتصرة على فئة قليلة ومحدودة من السكان ممن لا يشاركون في التقدم التعليمي والاجتماعي، وتقدمت الزراعة نفسها في العالم وأصبحت بحاجة إلى مهارات معقدة لم يعد ممكنا تعلمها وإدارتها وإتقانها بالطرق التلقائية السابقة، ويواجه الأردن على نحو خاص حالة تحتاج إلى تقنيات وإدارة متقدمة وتقنيات جديدة لمواجهة ندرة المياه ووعورة الأراضي الماطرة، ولأجل استغلال البادية التي تشكل 75% من مساحة الأردن، ويلزم أيضا إقامة مجموعة من المشروعات والاستثمارات القائمة على الزراعة وحولها، والتي تعظم دور الزراعة في الحياة المعيشية والاقتصاد الوطني وتقلل الاستيراد وتضاعف الصادرات ايضا، مثل الصناعات الغذائية والجلود والأسمدة والبذور والمدخلات الزراعية، والبحوث والدراسات والجامعات والمدارس الزراعية والمؤسسات التدريبية، ومنظومة اجتماعية وثقافية مدروسة تؤدي إلى قيام مجتمعات ومدن وبلدات قائمة على الزراعة وحولها.

إن القيمة الحقيقية للموارد ليست في إيراداتها المباشرة، فيفترض أن تكون قيمة الناتج الزراعي من المباشر من الحقول والخضراوات والفواكه والثروة الحيوانية تساوي 5% من الاقتصادات والموارد المتشكلة حولها، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والأثاث والتقنيات والمهارات والمهن والحركة التجارية والاقتصادية والسياحية غير المباشرة والمتصلة بها في الوقت نفسه.

تبلغ مساحة الأرض الزراعية في الأردن حوالي مليوني دونم، ربعها على الأكثر يتمتع

بالري والباقي هو زارعة بعلية، ونحتاج إلى مضاعفة هذه المساحة أضعافا كثيرة، فهي في بريطانيا مثلا تساوي 30% أي عشرة أضعاف نسبتها الأردن، عدا عما تتيحه وفرة المياه والتقنيات والأنظمة الزراعية المتبعة من اقتصاد زراعي حقيقي، وهنا يقع التحدي الكبير والحقيقي الذي يجب التفكير به في الأردن.

توقفت كثيرا وأنا أقرأ عن الزراعة في هولندا عند تعريف الحكومة الهولندية للسيد رودي ريبنغ ف أنه من كبار المفكرين في هولندا في شؤون الزراعة والبيئة والتعاون في مجال التنمية، وأعترف بأنه مفهوم جديد ومدهش أيضا بالنسبة لي، مفكر زراعي، نعم لماذا لا يكون ثمة مفكرون للزراعة كما يوجد مفكرون اقتصاديون وسياسيون؟ حصل السيد ريبنغ على شهاداته العلمية في جامعة ويغننغ الزراعية في أمراض النبات وعلم الحشرات وفلسفة العلوم، وبعد سلسلة من العمل في الجامعات والمؤسسات الدولية والتنموية انتخب نائبا في البرلمان.

كيف تجتذب الزراعة أفضل الكفاءات العلمية وأذكاها، وكيف تجتذب المستثمرين والمجتمعات والناس؟ كيف ننشئ اقتصادا قائما على الزراعة مصحوبا بتقدم اجتماعي وثقافي وتقوم حوله جامعات ومصانع ومؤسسات وأندية رياضية متقدمة؟ ربما تكون هولندا نموذج «المعجزة الزراعية»؛ فهذا البلد الذي تبلغ مساحته أربعين ألف كيلو متر مربع أي أقل من نصف مساحة الأردن استطاع أن ينشئ اقتصادا زراعيا وغذائيا كبيرا ومتقدما، وليست المعجزة هنا فقط، فقد ردم الهولنديون البحر وأنشأوا أرضا يابسة تشكل نصف مساحة البلاد وجففوا المستنقعات لينشئوا أراضي زراعية في بلد هو من الدول الأكثر كثافة سكانية في العالم، وتقع نصف أراضيه تحت مستوى سطح البحر، مما جعل الهولنديين ينشئون سلاسل عملاقة من السدود والحواجز لحماية الأرض من زحف البحر عليها.

المثال الهولندي يصلح دليلا على مشروع للاستثمار في الصحراء في الصناعات

الغذائية القائمة على المراعي والثروة الحيوانية والجبال للزراعات البعلية للفواكه والخضراوات، ولدينا بالطبع وادي الأردن، والذي يمكن أن يكون أفضل مكان في العالم للزراعات الشتوية.

التقدم الزراعي في الأردن يحتاج إلى ثورة اجتماعية وتقنية، فيجب أن يقوم على مئات الآلاف من المهندسين الزراعيين والشباب الأذكياء والمثقفين المؤهلين في العمل والإرشاد والتدريب والإبداع لإنشاء شبكة من المزارع المتقدمة بأقل استخدام ممكن للماء العزيز النادر وتوظيف للإمكانيات والفرص والتقنيات لإبداع مشروعات غذائية تجعل المنتجات الزراعية تمر بدورة متعاظمة من الإنتاج ولا يجعل الاقتصاد الزراعي مجرد عملية إنتاج محاصيل وتسويقها، ولكنا نحتاج لإدارة زراعية أكثر كفاءة وأكثر إيمانا بجدوى الزراعة وأهميتها، تقود المجتمعات إلى مجالات جديدة في الزراعة غير متوسع فيها، ولا تحتاج إلى مياه كثيرة ولا إلى تكاليف أيضا، وتصلح للاستثمار، وتنشئ منظومة من المنتجات والسلع في المدخلات الزراعية والمخرجات أيضا، ونتوقع من الجامعات وكليات الزراعة ومؤسسات البحث والتطوير أن تنشئ تقنيات لتطور عمليات الزراعة في الأراضي الجافة، وتعظم من إنتاج المحاصيل وتقلل من الزمن، وتخلق ممكنات للزراعة بمياه البحر، وتوظف المصادر المتاحة للطاقة كالشمس والرياح، وتقتبس وتستوعب التجارب الزراعية القائمة في العالم.

لدينا في الأردن أراض شاسعة وإن كان الماء قليلا، ولدينا أيضا تنوع مناخي فريد ومميز يجعلنا بلدا زراعيا مميزا، ولدينا عدد هائل من الشباب المتعلم والمبدع والقادر على الشراكة مع الحكومة والمستثمرين والبنوك لإنشاء مشروعات زراعية متقدمة، وكل ما نحتاجه قدر من الإرادة والخيال والنية الحسنة.

ليس مفهوما لماذا يستورد الاردن سلعا غذائية بمليارات الدولارات، معظمها سلع يمكن توفيرها بفائض كبير يجعلها مصدرا للتصدير، مثل الحيوانات الحية (أكثر من

45 مليون دينار)، واللحوم والبيض والألبان (أكثر من 140 مليون دينار)، والقمح والشعير والذرة (أكثر من 220 مليون دينار)

يظهر الكتاب الإحصائي السنوي (2018) أن مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية تقل عن مليون ونصف المليون دونم، وكانت نسبة المساحة المحصودة منها أقل من الثلث، وهو رقم لا يتفق مع مساحات الأرض الممكن زراعتها وكميات الأمطار التي تسقط ويمكن الاستفادة منها (8 - 12 مليار متر مكعب، والجريان السطحي والفيضانات المائية تساوي 500 – 800 مليون متر مكعب)، والتغذية الجوفية حوالي نصف مليار متر مكعب). وأعتقد، بخبرتي العادية، أن لدينا فرصة كبيرة لتحقيق نسبة عالية، إن لم تكن كاملة من الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الحقلية. ولا يبدو أن لدينا مشكلة في الخضراوات والفواكه.

يمكن أن تكون البادية، التي تصل مساحتها إلى ستين مليون دونم، مركزا للثروة الحيوانية والمراعي وإنتاج العلف على نحو يكفي الأردن. وقد يصلح للتصدير أيضا، وتمثل نسبة الغابات في الأردن بالنسبة إلى المساحة الإجمالية رقما مفزعا (أقل من 1%)، وهي نسبة يمكن زيادتها في المناطق الجبلية والسفوح التي تتمتع بكميات أمطار كافية ومعقولة. وقد كانت الغابات بالفعل، حتى وقت قريب تشكل مساحة واسعة من جبال عجلون والبلقاء والشراة، بل وكانت في البادية أيضا، كما تشير تسمية وادي البطم في البادية، وكما تدل بقايا الأشجار الحرجية التي مازالت بالفعل في البادية. وهي صناعة غير مكلفة، يمكن أن تكون مصدرا للأخشاب التي نستورد منها بقيمة تصل إلى 45 مليون دينار، ولصناعة الأثاث والدواء وتعديل الاتجاهات في البناء ليعود كما كان، يعتمد على الخشب، المصدر المتجدد والمتاح، بدلا من أو بالإضافة إلى الحديد المستورد والمستنفد.

ويمكن مضاعفة الأبقار من 70 ألف إلى مليون رأس وبناء اقتصاد واسع حول تربيتها،

في اللحوم والحليب والأجبان والجلود والأسمدة، لماذا لا تقوم استثمارات كبرى قائمة على الثروة الحيوانية والصناعات الغذائية وانتاج العلف والأخشاب؟ فأرقام الاستيراد الهائلة للمواد الغذائية، والدواء، والعلف، والأخشاب، تؤشر إلى طلب كبير، يصلح أن يجتذب استثمارات وصناعات، .. وإذا كان صحيحا ما نشر في وسائل الإعلام، أن نصف مليون أردني يشاركون في سوق الأسهم، فذلك يؤشر إلى خلل في التجارة والإنتاج.

الإحصاءات الرسمية تدل على أن الصحراء خلو تقريباً في المشروعات الرعوية والزراعية، على الرغم من نجاح دول عربية عدة في إعمار صحاريها، بل أننا نستورد الأعلاف من السعودية التي تزرع أحواضاً صحراوية تمتد جغرافياً إلى الأردن، ولكنها لم تستغل عندنا على النحو الناجح الذي تم في السعودية.

هذا الإنجاز يرتبط أساساً بثقافة منتمية إلى الصحراء وتوجهات اجتماعية اقتصادية نحو استثمارها وتنميتها أكثر من ارتباطه بالسياسات الحكومية وتوفر المال اللازم وإن كان ذلك شرطاً ضرورياً لكنه ليس كافياً.

إن ظاهرة التصحر تهدد 850 مليون إنسان، ومساحة من الأرض تساوي 36% من اليابسة، وتبتلع الصحراء سنوياً 60 مليون دونم، وتتدهور تربة 210 مليارات دونم، وتبع هذه الظاهرة تراجع الإنتاج الزراعي والغذائي والهجرة من الأرياف والبوادي إلى المدن، وانقراض أنواع نباتية وحيوانية. ويرجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه المشكلة إلى التفريط في الزراعة وإلى الرعي الجائر وإلى قطع الغابات وممارسات الري غير السليمة والإدارة الخاطئة للموارد والتنمية. ويقول المدير التنفيذي لبرنامج البيئة في الأمم المتحدة د. مصطفى كمال طلبة أن الغابات تتراجع بمعدل 140 ألف فدان يومياً وأنواع من الكائنات الحية تنقرض بمعدل مائة نوع يومياً.

وقد تراجعت مساحة الغابات في الوطن العربي من 47% إلى 1.5% من المساحة الكلية، وتبلغ نسبة تلوث سواحل الخليج العربي مائة ضعف التلوث في غيرها من السواحل حيث يتسرب إلى مياهها حوالي مليون طن نفط سنوياً، ويتعرض الأردن إلى التصحر على نحو يدعو لدقّ ناقوس الخطر!

تقول المصادر الرسمية أنه يوجد في الأردن 40 مليون شجرة حرجية تغطي مساحة مقدارها 750 ألف دونم (أقل من 1% من مساحة الأردن) إضافة إلى 20 مليون شجرة مثمرة منها 12 مليون شجرة زيتون. وتبلغ المساحة المخصصة للأشجار المثمرة 550 ألف دونم، أي أن مجموع المساحة المزروعة بالأشجار لا تزيد عن 1,5% من المساحة الكلية. وهي تساوي 1/30 من نسبة مساحات الغابات في العالم إلى اليابسة (30 %)، 1/50 من نسبة الغابات في فنلندا (70 في المائة)

المسألة بسيطة وواضحة: يوجد في الأردن مليونا طالب يمكن تجنيد نصفهم ليزرع كل واحد منهم مائة شجرة سنوياً، والقوة العاملة (المفترضة) تساوي مليون ونصف المليون، إذا جند منهم مليون شخص ليزرع كل واحد خمسين شجرة سنوياً، وتقوم الحكومة والأحزاب والمؤسسات والنقابات بالجانب الإداري والفني من نقل وتنظيم وتمويل وجمع تبرعات ومتابعة وإشراف، وإذا قدر لحملة زراعة ألف ميون شجرة سنويا لمدة عشر سنوات فإننا نكون قادرين على استعادة الغطاء الأخضر للأردن، والتأسيس لقاعدة صناعات للأخشاب والأثاث والدواء والأعلاف والسياحة.

لا يتوقف الأثر الاقتصادي للغابات على المشروعات المباشرة التي تقوم حولها، فقد تقدم بديلاً معقولاً لمصادر الطاقة في بعض المجالات، وسيتغير المناخ نحو مزيد من الإيجابية والملاءمة، وتزداد قدرة الأرض على امتصاص الأمطار والمياه وتثبيت التربة، وتعود منظومة نباتية وحيوانية تقدم وفراً غذائياً، ويتحقق توازن في البيئة والهواء والغازات السامة، والبذور والثمار والأدوية والأعلاف، وقد تتغير أيضا اتجاهات البناء

نحو مواد أقل تلوثا وكلفة وقابلة للتجدد.

وفي عصر الخصخصة بدأنا نواجه مشكلة أخرى هي أقرب إلى الكارثة، فهذه الرقعة الضئيلة جدا من الغابات مهددة أن تتحول إلى ملكيات خاصة هي أبعد ما تكون عن التنمية، وتهدد ما تبقى لنا من الغابات، .. السماح ببيع الغابات وأراضي الدولة الزراعية ربما يؤدي إلى كارثة شاملة ستدفع الأجيال القادمة أضعاف ثمنها لإصلاح الخطأ وقد لا تستطيع، فهذه المساحات الضئيلة التي لا تتجاوز 1% من مساحة البلد تحتاج إلى تنمية ومضاعفة وحماية وليس تدميرها، وهي ليست فقط مساحات خضراء تطور البيئة وتقلل من نسبة الغازات السامة وتزيد الأوكسجين في الهواء وتستقبل المتنزهين والسياح وتحمي التربة من الانجراف وتحسن نوعيتها وكفاءتها، وتزيد فرص سقوط الأمطار، وتخفض من حرارة الجو وبرودته، وتطور الحياة البرية بحيواناتها ونباتاتها، وتحافظ على مصادر المياه ولكنها أكثر من ذلك بكثير.

فالغابات وأراضي الدولة هي رمز وطني تقوم عليه مشروعات الإصلاح والنهضة، فلا معنى للتنمية والإصلاح المعزول عن الأرض والمكان، وهي مصدر الانتماء الوطني العام الذي ترتبط به عواطف الناس واستعداداتهم للدفاع عنها وتنميتها والعمل العام والمشترك لأجلها ولأجل المجتمعات التي تقوم عليها، ففي جميع دول العالم يطوف الجنود وطلاب المدارس والجامعات والمواطنون على جميع أنحاء البلاد في رحلات ومخيمات عمل تطوعي ومعرفة عامة بالغابات والأنهار والجبال والآثار والمواقع والمدن والقرى ومصادر المياه والثروة والمشروعات العامة والوطنية، كيف سنتصور بلدا نتغنى به وندعو إلى التضحية لأجله وهو ممتلكات خاصة أو منتجعات وفلل يملكها غير أردنيين، أو مشروعات سياحية لا يتاح لأكثر من 98% من المواطنين الاقتراب منها إن صح بالفعل أنها ستتحول إلى مشروعات سياحية، كيف سنقنع طلاب المدارس والمتطوعين بزراعة الجبال والبوادي وتشجيرها إذا كنا نعلم أنها ستتحول إلى ملكيات

خاصة وستباع للغرباء ولن يكون لنا فيها نصيب؟ ما أهمية المكان والأرض وموقعها في أجندتنا الوطنية؟

والغابات يمكن أن تكون أيضا موردا اقتصاديا كبيرا، وتعد شركة إيكيا السويدية على سبيل المثال من أهم عشر شركات في العالم، وهي قائمة على صناعة الأثاث، ويمكن أن تكون الأخشاب بديلا للحديد المستورد والمستنفد في البناء، ويمكن أيضا إقامة صناعات واسعة للأدوية والأغذية والأعلاف مرتبطة بالغابات. ولكن هذه المشروعات تقوم أساسا على بقاء الغابات ومضاعفتها، بحيث تنشأ حول الغابات مجتمعات اقتصادية وصناعية تعتمد عليها وترتبط حياتها بها، وتلزم بعض الدول مثل تشيلي الشركات التي تعمل في مجال الأخشاب أن تزرع ثلاث شجرات بدل كل شجرة تقطعها، وفي السويد أفضل دول العالم في مستوى المعيشة والتنمية البشرية ما زال الناس يبنون بيوتهم بأنفسهم من الأخشاب كما كان يفعل آباؤنا وأجدادنا من قبل، ويمكن لمثل هذه الاتجاهات في البناء أن توفر نسبة عالية من نفقات البناء وتستغني عن كثير من المواد المستوردة والغالية الثمن، وأن ينشأ نظام للسكن والبناء أكثر ملاءمة للبيئة ولمتطلبات التدفئة والتبريد والإضاءة والتهوية، ويكون استبدال هذه البيوت والاستغناء عنها غير مضر بالبيئة ومواردها ومظهرها العام ويحافظ أيضا على المواد التي لا تعوض كالحجارة والحديد والاسمنت بالتقليل قدر الإمكان من استخدامها بل والاقتراب من الاستغناء عنها.

صحيح أنه لم يعد حياة اقتصادية قائمة على الغابات في الأردن، ولكن هذه المدن والبلدات العامرة في الشمال قامت أساسا على هذا المكان بطبيعته وبما تتيحه من فرص وموارد، ونشأ تبعا لذلك تراث ثقافي عميق ومتراكم وحياة اقتصادية مزدهرة ومدن وبلدات بالمئات، تشكل ديكابوليس نسبة ضئيلة منها، ومازالت الكثافة السكانية في الشمال أكثر منها في العاصمة، وإذا انقطعت الصلة بين المكان وحياة الناس فإن الحل

يكون بتصحيح هذه العلاقة وإعادتها لأن استمرار هذه القطيعة سيجعلها صحارى جرداء وقاحلة تخلو من الحياة والناس، فما الذي يريده «مشجعو الاستثمار»؟ كأنهم يطردون الناس من أرضهم وبلادهم، وكأن المستثمرين بحاجة إلى بلاد وأراض جميلة بلا أهلها وسكانها، وكأن المواطنين قد تحولوا إلى عبء على الحكومة والنخب، كأن ثمة رغبة بإحلال مجموعات من العمالة الوافدة محل المواطنين.

المطلوب هو أن تنفر جميع فئات الوطن وطبقاته، من طلاب المدارس والجامعات، والقوات المسلحة، وموظفي الدولة والقطاع الخاص، والأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية لزراعة الجبال والبوادي وصيانة وإنشاء مصادر المياه، وإنشاء قرى وبلدات واستثمارات قائمة على الغابات كما هي وليس بالتعديل عليها بل وبتنميتها ومضاعفتها، مثل الأخشاب والأثاث والصناعات الخشبية والمواشي والنحل والطيور والدواء والأعلاف لتنشأ مجتمعات تجد مصالحها ومصائرها في بقاء الغابات وتنميتها، وتنشئ حولها ومنها أنظمة للحياة وأنماطها، من السكن واللباس والطعام والثقافة والفولكلور والانتماء والمشاركة والتنظيم الاجتماعي والسياسي وبموارد محلية متجددة.

وما يجري اليوم من مشروعات تسمى تنموية واستثمارية إنما تضاعف الواردات وتقضي على الإنتاج والصادرات وتباعد العلاقة الاجتماعية والثقافية بين الناس وبين الاقتصاد وبين طبقات المجتمع وبين المكان دون مكاسب اقتصادية أو اجتماعية، بل العكس هو المتحقق بالفعل!

لدينا في الأردن 12 مليون شجرة زيتون، تنتج حوالي ربع مليون طن؛ بمعنى أن معدل إنتاج الشجرة يساوي 20 كيلو غرام، ويوجد في العالم 300 مليون شجرة زيتون تنتج 6 ملايين طن من الزيت، لكننا ننتج في الأردن 20 ألف طن زيت، ما يعني أن معدل شجرة الزيتون في الأردن في إنتاج يساوي 10 في المائة فقط من المعدل العالمي! ويعني أيضا أننا يمكن أن نضاعف إنتاج الزيت عشرة أضعاف دون زيادة الأراضي

المزروعة ، فما الذي يمكن أن نفعله لرفع إنتاجية الزيتون وجعله اقتصادا مجديا ؟

يمكن وفق معطيات وزارة الزراعة لو التزم المزارعون بالحراثة والتسميد وتفعيل استخدام مياه الأمطار سواء بالحواجز والآبار، بحيث لا يضيع المطر هدرا مضاعفة رقم الإنتاج إلى نصف مليون طن. لكن ذلك يحتاج إلى استثمار لا يقل عن مائة مليون دينار سنويا، نصفها يخصص لنفقات سنوية (حراثة وتسميد وعمل) ونصفها للبنى، مثل الحواجز والآبار، فهل هو مبلغ كبير تعجز الحكومة عن توفيره، نصفه منح ونصفه قروض حسنة تسترد بالتقسيط ؟

أتوقع أن ذلك ممكن ومتوافر، ومن الممكن تدبيره من المنح والمعونات الدولية وصناديق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية والجمعيات والمنظمات المحلية والدولية، وهذا أمر قائم بالفعل على نحو لا بأس به، ولكنه يحتاج إلى تنظيم وتفعيل ورقابة. ومن الأفضل أن يتم ذلك من خلال مصرف متخصص أو برنامج خاص بمؤسسة الإقراض الزراعي، بحيث تكون المؤسسات ضامنة للمزارعين وفي الوقت نفسه يجري استيفاء الشروط المطلوبة للمنح والقروض. ويمكن التفكير بنظام حوافز وإعفاءات قائم على الإنجازات الحقيقية، ويمكن تخصيص جوائز وحوافز تكريمية لمزارعي الزيتون على مستوى البلدات والمحافظات والمملكة.

بالطبع فإن مبلغ خمسين مليون دينار للمشروعات الدائمة «الرأسمالية» قليل جدا. فالأراضي الجبلية الوعرة تحتاج إلى استثمارات كبيرة لا تقل عن 2500 دينار للدونم الواحد، وإذا افترضنا أنه جرى بالفعل استثمار تقدره وزارة الزراعة بسبعمائة مليون دينار، فإننا بحاجة إلى حوالي ألفي مليون دينار لتطوير الأراضي المزروعة بالفعل. وإذا أمكن إعداد مشروع يستمر لعشرين سنة قادمة فإننا بحاجة إلى مائة مليون دينار سنويا، وبالطبع فإننا نتحدث عن شراكة بين الحكومة والمجتمعات والشركات والبنوك.

وبذلك نستطيع، ضمن الأراضي المزروعة، أن نصل إلى مليون طن من الزيتون، ما يمثل اقتصادا حجمه حوالي سبعمائة مليون دينار سنويا. ولكن الرقم الذي اقترحته في مقدمة المقال يعني مضاعفة الإنتاج إلى أربعة ملايين طن سنويا لنصل إلى رقم الإنتاج المأمول، مما يعني أننا بحاجة إلى مضاعفة الأراضي الزراعية إلى أربعة أضعاف خلال العشرين سنة القادمة.

إذا أخذنا بالاعتبار أن عدد السكان سيتضاعف في أثناء هذه الفترة فنحتاج إلى التفكير في رقم أكبر إذا كنا نهدف بالفعل إلى إقامة سوق محلي وإقليمي للزيتون. وهذا يعني أننا نتحدث عن استثمارات بقيمة خمسمائة مليون دينار سنويا، هل يمكن أن نجعل من ذلك استثمارا للممولين والمزارعين لأن المنح والقروض الحسنة هي عامل مساعد يجب ألا يزيد على 20%؟ الأمر يستحق، لأننا سنصل بعد عشرين سنة بالأسعار الحالية إلى اقتصاد خام حجمه ثلاثة بلايين دينار، وإذا فكرنا في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، التي ستتشكل، فإننا نتحدث عن منظومة عملاقة من الموارد والاستثمارات المتجددة. أعتقد أننا بحاجة إلى مأسسة عمل الزيتون وإخراجه من حالة الإهمال والارتجال القائمة. فالزراعة العشوائية ثم حالة الإهمال القائمة تزيد الخسائر وتبدد الموارد القليلة التي تنفق.

نحتاج إلى مؤسسات كبرى متخصصة تقوم بالشراكة مع الناس من أصحاب الزيتون على تطوير الأراضي وتنظيم خدمة الأشجار بالري والتقليم والتسميد والحراثة، وتنظيم وإدارة إنتاج الزيتون وعصره وتصنيعه، لا أدعو بالطبع إلى شركات زراعية تملك الأراضي وتزرع الزيتون فهذا آخر ما نريده، ولكننا نحتاج إلى شراكة متقدمة ومعقدة تحافظ على الملكيات الصغيرة والمتوسطة للأراضي، وفي الوقت نفسه تضاعف إنتاجية الأرض، وتعظم الموارد أيضا بعد إنتاجها بالتصنيع والتسويق، فما يزال الإنتاج المتعلق بالزيتون يقتصر على تخليل الزيتون وإنتاج الزيت غير المصنف تصنيفا ملائما

للاستهلاك والتسويق، وما يزال التسويق يتم بالطرق القديمة غير الملائمة، وبخاصة العبوات المستخدمة وغير المشجعة على التسويق.

ثمة ظاهرة إيجابية وهي تزايد محلات الأغذية المصنعة محليا، كالألبان والأجبان والزيتون والعسل، وهذا يؤشر على رغبة واستعداد لدى المواطنين في تفعيل وتطوير الإنتاج والتسويق في الزراعة المحلية.

وقد أقبل المواطنون، منذ التسعينات على زراعة الزيتون، حتى تضاعفت الأشجار عدة أضعاف، وهذا عمل إيجابي ويعني أن ثمة فرصة وآفاقا لمشروعات مطورة في مجال الزيتون والزيت، كإقامة جمعيات زراعية وتعاونية وشركات لتنظيم استخدام الأراضي ومواجهة المشاركة والمشاعية، ولخدمة الأراضي خدمة مؤسسية مطورة بدلا من الأعمال الفردية أو عمليات التأجير والمشاركة غير المجدية، ويجب في جميع الأحوال إقامة مشروعات كبيرة تفوق قدرة الأفراد من صغار المالكين لتطوير الأراضي الوعرة، على نحو مختلف عن معظم عمليات التطوير القائمة اليوم، كما في خط السفوح الممتد من شمال المملكة إلى جنوبها، وهي المنطقة الأفضل لزراعة الزيتون ربما في العالم لإمكانية تعرضها للشمس فترة طويلة، ولكنها منطقة بالغة الوعورة. وتحتاج إلى آليات ومشروعات كبيرة وطرق تحولها إلى بساتين مزروعة في ظروف ملائمة لمضاعفة الإنتاج وتمكن المزارعين من الوصول إليها بآلياتهم وخدمتها باستخدام التقنيات الحديثة، ولا تجعل من عمليات الري والقطاف أقرب إلى حروب العصابات، ففي تلك الجبال الوعرة التي تنتج أفضل أنواع الزيوت في العالم يكاد يكون صعبا الوصول إليها حتى للمشاة على أقدامهم وللدواب، فضلا عن فرص حراثة الأرض وحمايتها؛ فهذا أقرب إلى المستحيل. وحالة رعي الأغنام والمواشي على طريقة إطلاقها في الجبال والغابات تحتاج أيضا إلى مراجعة وتنظيم صارم.

باختصار وبساطة، تحولت التجمعات السكانية إلى مدن حقيقية، ولم يعد ممكنا

تنظيم الأراضي والزراعة والمواشي والإنتاج بالطرق والوسائل التي كانت متبعة عندما كان عدد سكان هذه البلدات بالمئات، وكانوا يعتمدون كليا على الزراعة وتربية المواشي، وكانت الأراضي بالنسبة لعدد الناس تبدو واسعة وكافية، وكانت ايضا احتياجات الناس قليلة ومحدودة.

اليوم، في مرحلة المدن الصغيرة، التي تحتاج لتنظيم مواردها على نحو فيه قدر كبير من المشاركة والمؤسسية والتعقيد وتعظيم الموارد ومضاعفتها، لتكون حياة الناس متفقة مع الاحتياجات الجديدة والمعقدة. فكيف استطاع اليونان والإيطاليون والفرنسيون إنتاج 75% من الزيتون والزيت في العالم؛ وفي الوقت نفسه المحافظة على مستوى متقدم من المعيشة والتنمية؟

ويلي العنبُ الزيتون وربما يفوقها في الأهمية، فالعنب شجرة ملائمة للأردن، من حيث المناخ ومعدل سقوط المطر وتضاريس الأرض، ويتيح التنوع في الطقس على مدار العام (دفء الربيع وحرارة الصيف) الحصول على أفضل أنواع النبيذ في العالم، ومازلنا كما في التراث نصف شهر آب بأنه «طباخات العنب»، وقد عرضت بقدر من التفصيل في فصل «الرواية المنشئة والفكرة الجامعة» عن العنب والنبيذ باعتبارهما أحد خصائص المكان التي تمنح إضافة إلى الموارد هوية وعلاقة بالمكان منشئة لثقافة وأسلوب حياة تجمع المواطنين.

وكان السكر يزرع في الأردن حتى وقت قريب، ويذكر صالح حمارنة في دراسة عن زراعة قصب السكر في الأردن نشرتها حولية دائرة الآثار عام 1987 أن الغور كان معروفاً أكثر شيء بزراعة السكر، وقد اكتشف حتى الآن 32 معصرة سكر في الغور إحداها ظلت تعمل حتى عام 1967، والرحالة والعلماء الذين زاروا الغور أو كتبوا عنه كابن بطوطة والنويري والقلقشندي والمقريزي ذكروا أنه كان يزرع بالسكر.

وقد لاحظت أن محلات بيع الأغذية تبيع السماق العجلوني أغلى بكثير مما سواه من السماق، وكان أهل السلط في القرن التاسع عشر يرسلون إلى القدس كل عام خمسمائة جمل محملة بالسماق، نتحدث عن مائة طن من السماق يجري جمعها في جبال السلط لأغراض التجارة في القدس، وبالطبع هناك أطنان أخرى كثيرة للاستهلاك والبيع في أسواق أخرى، يعني نتحدث بأسعار اليوم عن سوق حجمه أكثر من عشرة ملايين دينار، وكانت عجلون أيضا تدير سوقا للسماق موجها إلى دمشق، ومازال السماق في سورية ولبنان وصقلية يشكل اساسا لعمليات اقتصادية وتجارية واسعة، وفي نشرة للمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي فإن الدونم الواحد من السماق يمكن أن يحقق عائدا اقتصاديا بحوالي خمسمائة دينار سنويا، ويعتبر عائدا معقولا إذا اخذنا بالاعتبار أنه يمكن أن ينبت في مناطق جافة ووعرة وبمعدل مطري قليل.

نتحدث عن ثمار برية يكفيها ماء السماء لتقدم طعاما وتحرك سوقا واسعة، وتستطيع العيش والنمو والإثمار في أقسى الظروف وفي جميع البيئات، الجبلية المرتفعة والمنخفضة والصخور والصحارى، بلا حاجة لري أو عناية، لدرجة أن أشجار السماق في سرعة نموها وانتشارها يمكن أن تهيمن تلقائيا على الأراضي والجبال، وقد يحتاج الوضع إلى مكافحته والحد من انتشاره، ولكن السماق في الأردن حسب ما يقول الباحثان السيوف والرواشدة في موقع الزراعة نت مهدد بالانقراض!!

ويمكن استخدام السماق بالإضافة إلى الطعام والغذاء وتغذية النحل لإنتاج العسل، في الدباغة والصباغة وصناعة الشموع وفي صناعة الأدوية لمعالجة الجروح والنزف والإسهال والحميات والسيلان والتهابات الأجهزة التنفسية، .. وهو نبات زينة جميل لأسوار الحدائق وصد الرياح والغبار، وفي الغابات والجبال والسهول يحمي التربة من الانجراف، ويحمي وينشط نمو أشجار اخرى مثل السنديان.

ويلاحظ غياب السمك عن الاستثمارات الغذائية والمائدة الأردنية، وتكاد تعود

خبرات الأردنيين بالسمك إلى تجربتهم مع السمك المقطوع راسه، وربما يفسر ذلك سبب عزوفهم (الأردنيون) عن تناول السمك، لأنهم يكادون لا يعرفون عن السمك سوى «المقطوع راسه» والذي رسخ في ذاكرتهم أن السمك يقدمه الآباء للعقوبة والتهديد، وصاروا ينتقمون من الدنيا بمقاطعة السمك وكراهيته، وإذا أضيف إلى ذلك عمليات التغذية الإجبارية التي تعرضت لها بعض الأجيال في المدارس والقائمة على تقديم حبوب زيت السمك، فيمكن إدراك حجم المشكلات الغذائية التي تسبب بها أسلوب حياتنا، ذلك أن تجاهل السمك في الغذاء يؤدي بطبيعة الحال إلى ضغط كبير على الموارد الأخرى، وفي الوقت نفسه فإن تطوير العادات الغذائية وتنويعها يمكن أن يقلل من العبء المالي والبيئي في عمليات الغذاء.

سيقال بأنه ليس لدينا مياه ليعيش فيها السمك، وبخاصة أننا دمرنا ما لدينا من الأنهار والسيول، وهذا صحيح، ولكن مشروعات تربية السمك يمكن أن تقوم وتطور بدون أنهار وسيول طبيعية، المشكلة الحقيقية تكمن في العادات والأساليب الغذائية.

نحتاج إلى النظر في الموارد الغذائية المتاحة والممكن الحصول عليها بسهولة أو بتكلفة قليلة أو بدون استيراد، أو لتوفير الموارد التي تبدو اليوم نادرة، ولكن ندرتها في الحقيقة ليست قدرا حتميا، بل يمكن تجاوز المسألة لو تحولت ثقافة الغذاء والطعام إلى عمليات صحفية وتعليمية واقتصادية حقيقية، وليست عمليات هامشية، فصحافة الغذاء وأسلوب الحياة يمكن أن تكون رافعة رئيسية في تحسين الحياة وتنمية الثقافة والجمال، وتفعيل الموارد، واكتشافها أيضا، وتقلل من السمنة، وفقر الدم وسوء التغذية الناشئ عن أساليب خاطئة في تدبير الموارد والغذاء وليس بالضرورة عن الفقر والعوز، وينشئ عادات صحية جميلة ومناسبة تحمي من المرض، فالغذاء يمكن أن يكون علاجا ودواء ويمكن أن يكون مرضا.

الأردنيون بحاجة أن يرفعوا نسبة مساهمة السمك في موائدهم وأن يخففوا من اللحوم

والدواجن، ويزيدوا استهلاك الحبوب، وكان معدل استهلاك الأردني من البرغل يراوح بين 50- 75 كيلوغرام سنويا، وربما يخفف ذلك من الواردات وتكاليف العلاج والدواء، ويقلل من أزمات المرور وتوتر الناس، فلا تخلو أسباب أزمات التوتر لدينا من مشكلات غذائية، ليس أقلها التلوث.

كنت واحدا من بين عدد كبير من الشباب من الذين حاولوا العمل في الزراعة في أوائل التسعينات، وعرفت عددا كبيرا من الشباب الجامعيين والعاملين في عمان والمدن أو العائدين من الخليج الذين حاولوا العمل في الزراعة، وفي محيط معرفتي وملاحظتي فقد كانت تجارب معظمها إن لم يكن جميعها خاسرة خسارة كبيرة، .. كيف تكون الزراعة عملا مجزيا للمزارعين والعاملين في الاقتصاد الزراعي من المهندسين والمستثمرين والتقنيين؟ وكيف تكون الزراعة قطاعا اقتصاديا فاشلا أو هامشيا في بلد زراعي تاريخيا وجغرافيا مثل الأردن؟ وكيف تنجح الزراعة نجاحا كبيرا اقتصاديا واجتماعيا في بلاد تشبه الأردن في ظروفها ومواردها او في بلاد متقدمة علميا واقتصاديا وحضاريا مثل الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا،..؟

سوف تظل الزراعة والاقتصاد الزراعي والصناعات الغذائية والدوائية والعمرانية والبيئية والسياحية والترفيهية المحيطة بها قطاعا ضروريا ومنتجا ومصدرا لمستوى كريم من المعيشة، فالناس ببساطة في حاجة إلى الطعام والغذاء والدواء والأثاث والبيوت والبيئة الصحية والجميلة، ويفترض بطبيعة الحال أن تكون الزراعة وما يحيط بها من أعمال وصناعات قطاعا رئيسيا وبيئة حاضنة ومؤسسة لنسبة واسعة من الاعمال والمهن والبلدات والمدن والأسواق،... ويصعب إن لم يكن مستحيلا مواجهة الفقر في معناه الحقيقي والجوهري من غير زراعة، فالفقر هو النقص في الإمدادات الغذائية والإيواء والدواء، ويمكن ببساطة كما هو في التاريخ والجغرافيا استيعاب الفقراء وتشغيلهم في مشروعات وأعمال زراعية توفر لهم الاحتياجات الأساسية.

وحسب البنك الدولي فإن الزراعة مازالت تشكل القطاع الرئيسي للعمل والانتاج في بلدان كثيرة؛ بعضها تشير إليها التقارير الدولية كنماذج ناجحة وواعدة، مثل رواندا وتشيلي وفيتنام، وتظل هولندا مثالا يصلح للتذكير برغم تكراره والمعرفة به، فقد استطاع هذا البلد المحدود بمساحته وموارده ومناخه القاسي أن ينشئ اقتصادا زراعيا متقدما، ثم صناعات غذائية تصدر إلى جميع أنحاء العالم، وأن يكون واحدا من أهم الدول في التقدم الاقتصادي والإنساني. وهناك أمثلة لاقتصاد زراعي وغذائي متقدم في دول المتوسط الأوروبية؛ تركيا واليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا حول زراعات سائدة أساسا في الأردن والضفة الأخرى من المتوسط، الفواكه والزيتون والعنب واللوز والجوز، .. ومن القصص الملفتة في رحلة ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي أنه حدثت في أثناء وجوده في الأردن أمطار غزيرة وفيضانات أدت إلى اقتلاع اثني عشر الف شجرة جوز في وادي ذيبان، ومن المعروف اليوم أن شجرة الجوز عند اكتمال نموها بعد ثماني سنوات من زراعتها تنتج من الجوز ما قيمته 500 – 700 دينار.

هناك أعمال ومبادرات مقدور عليها يمكن تفعيلها لجذب الناس للإقامة والعمل في الريف وبخاصة أن عمان والمدن تعاني من غلاء السكن وأزمات المواصلات وضعف المدارس، وفي المقابل يمكن حل هذه الأزمات بسهولة في الريف. وقد مضينا في الأردن في إنجازات مهمة في تقليل الفجوة بين مناطق المملكة من خلال تغطيتها بالمدارس والكهرباء والاتصالات، ولا نحتاج سوى القليل لتحويل هذه الانجازات إلى فرص جيدة وعملية لتشجيع العمل في الزراعة والاقامة في البلدات والمحافظات.

ويمكن بمبادرات حكومية وخاصة بناء منظومة من الشراكات لأجل اقتصاد زراعي وغذائي، بحيث تكون الزراعة مجزية للمزارعين عندما يكونون قادرين على تسويق منتجاتهم بانتظام وثبات إلى مصانع للمواد الغذائية، لكن يحتاج ذلك إلى العمل الموجه للمزارعين وبقدر من حسن النية لأجل تثبيتهم في البيئة الزراعية وليس استدراجهم

لبيع أراضيهم! ولا أعرف لماذا تسيطر على الأغنياء والمستثمرين رغبة كبيرة بشراء الأراضي الزراعية من أصحابها بدلا من مشروعات شراكة بين الاستثمار والصناعات وبين المزارعين. أو الهوس بتحويل مزارع في وادي الأدن إلى منتجعات فردية لقضاء عطلات نهاية الأسبوع.

ليس أمرا يدعو الى الاعتزاز تلك المزارع الأنيقة الواسعة التي يمتلكها أغنياء وشركات وتشغل عمالة وافدة وتصدر لمستهلكين متعجرفين في الخارج أو في دير غبار، فهي أعمال تستولي على الأراضي الزراعية والماء وتنشئ اقتصادا أوليغارشيا معزولا لا يعود بالفائدة على الاقتصاد والمواطنين، وببساطة فإن مؤشر الاقتصاد الاجتماعي هو في مستوى مشاركة المواطنين أو ما يستفيدونه ويعود على حياتهم ومستوى معيشتهم وكرامتهم، ولا معنى لشركات أو استثمارات لا يستفيد منها سوى أقلية من الناس، لكن وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تمتد الاحتكارات إلى الزراعة.. فهذا القطاع هو خط الدفاع الاقتصادي الاجتماعي الأساسي للمواطنين لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية.

الرواية الأساسية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية وبناء وتشكيل الهويات والعلاقات الاجتماعية والمدن والبلدات والمجتمعات تقوم حول المكان بما هو غالبا الزراعة ثم أسواق وأعمال ومهن وحرف تنشئ اقتصادا وقيادات اقتصادية واجتماعية..

ونملك فرصة معقولة لبناء اقتصاد زراعي يمكن أن يساهم في الناتج المحلي بأكثر من الربع ويشغل كليا أو جزئيا ثلث المواطنين .. وعلى سبيل المثال فإن رواند وفيتنام الدولتين التي حظيتا بتقدير دولي واسع لقدرتهما على تحقيق نمو اقتصادي متسارع كانت روايتهما الاقتصادية والتنموية تقوم على الزراعية حيث يعمل في رواند 83 في المائة من المواطنين في الزراعة، ويعمل 52 في المائة من الفيتناميين في الزراعة. لكن الزراعة في الأردن لا تساهم في أكثر من 2 في المائة من الناتج المحلي! يحدث هذا في بلد ليس نفطيا ولا صناعيا!

ويمكن إعادة النظر في اتجاهات الزارعة وأنماطها على النحو الذي يمكن أن يوفر اكتفاء ذاتيا غذائيا بنسبة 80 في المائة، وتصدير منتجات مصنعة أو نصف مصنعة، مثل مجففات التين والعنب وثمار اللوز والجوز والزعتر والسماق .. وهي أشجار يمكن زراعتها على نطاق واسع ضمن معدل الأمطار المتاح أو أماكن المياه والسيول الدائمة.

وقد صار ممكنا تحلية المياه بكلفة معقولة جدا، تمكننا من الاستغناء نهائيا عن الاستخدام المنزلي للمصادر الطبيعية للمياه، هكذا يمكن توفير المياه المنزلية للمدن والبلدات على أساس تجاري ربحي وفي كلفة معقولة بل هي أقل بكثير من الكلفة التي تعلنها الحكومة لمياه الشرب والتزويد المنزلي، وفي ذلك يمكن المحافظة على المصادر الطبيعية وتوجيهها للزارعة ووقف النزف والضخ الجائر، ويمكن أيضا زيادتها بالمياه المكررة، وقد أصبح ممكنا تقينا تكرير المياه لتعود صالحة للزراعة بل والاستخدام المنزلي!

وتستطيع الحكومة إعادة ومراجعة توزيع الأراضي الزراعية على النحو الذي يتيح لنسبة كبرى من المواطنين الذين لا يملكون أرضا أن يعملوا في الزراعة .. فالأراضي الزراعية اليوم تكاد تكون أراضي بلا مزارعين ومزارعين بلا أراضي زراعية. الأمر يحتاج إلى موقف شجاع من الحكومة لوقف الإقطاعيات الزراعية والملكيات الواسعة لأراضي في مقابل حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من ملكية أو استخدام الأراضي الزراعية، ونحتاج بالطبع إلى مراجعة اجتماعية ثقافية لنواجه أنفسنا ونعيد تشكيل وصياغة حياتنا على نحو مختلف عن أسلوب الحياة السائد اليوم والذي يكاد يكون أسلوبا مكلفا وغير منتج وغير مفيد، لنعود كما كنا مواطنين منتجين، وكما هو أيضا سائد في دول ومجتمعات كثيرة حتى تلك المتقدمة والصناعية مثل أوروبا فإن العمل الزراعي فيها مازال مزدهرا، وعلى سبيل المثال يستهلك الشخص في شمال المتوسط من زيت الزيتون ثمانية أضعاف ما يستهلكه الأردني، وتنتج شجرة الزيتون هناك أكثر

من عشرة أضعاف ما تنتجه شجرة الزيتون في الأردن، لأنه وببساطة لا تجد أشجار الزيتون في بلادنا عناية واهتماما، ففي المعاينة والتجربة يمكن أن يكون إنتاج شجر الزيتون في بلادنا مساويا لأوروبا، ولكن ذلك يحتاج إلى عناية بالشجر بالسقاية والحراثة والتقليم والتسميد..

وتجري محاولات لاستخدام مياه البحر في الري لإنتاج نباتات محبة للملوحة، وتصلح غذاء للحيوانات، ويمكن استخلاص غذاء بشري من بعضها أيضا مثل الزيوت، وقد تكون مصدرا للطاقة البديلة، وإن تحقق ذلك فسوف تحول الصحارى إلى مزارع خضراء عامرة بالإنتاج الغذائي والتجمعات السكانية والحضرية، وتحل مشكلة محدودية الأراضي الزراعية، فمن المعلوم أن الرقعة الزراعية وصلت حدها الاستيعابي الأقصى، وهي تقل بكثير عن نصف ما يحتاجه العالم من أراض زراعية، وإذا أضيف إلى المشكلة تدهور وتراجع الأراضي الزراعية، كما يحدث عندنا في الأردن، وتحويلها إلى تجمعات سكانية، ونقص المياه العذبة وندرتها في بعض الأحيان، فإن التحديات تتضاعف!

وقد بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فكرة استعمال مياه البحر لأجل الزراعة، وبدأت الفكرة بالعمل على النباتات المحبة للملوحة أو التي تحتملها، وإذا نجحت الفكرة فإننا نستطيع تحويل المسطحات المائية المالحة التي تشكل 97% من المياه على الكرة الأرضية وثلاثة أرباع مساحتها الكلية إلى مصدر عملي للزراعة والغذاء، ويمكن بذلك أيضا تحويل الصحاري القاحلة والتي تشكل 30% من مساحة اليابسة إلى مزارع وغابات ومراعي.

وفي دراسة للدكتور ممدوح صابر من هيئة الطاقة الذرية المصرية فإن الزراعة بمياه البحر يمكن أن تكون مجدية في تكلفتها وعائدها الاقتصادي إذا أنتجت محاصيل مفيدة وملائمة وقليلة التكلفة، وإذا لم يؤد استخدام مياه البحر إلى الإضرار بالبيئة وزيادة ملوحة الأراضي واستنزافها.

ويعرض أيضا في دراسة متخصصة عن استخدام مياه البحر لمحاولات لزراعة محاصيل تقليدية مثل القمح والشعير بمياه البحر باستخدام الهندسة الوراثية، بإضافة جينات تحمل الملوحة، أو باكتشاف أنواع من البذور تتحمل الملوحة.

الحد الأعلى للملوحة الممكن احتماله للمحاصيل التقليدية مثل النخيل والشعير لا يتجاوز 5 ميلليموز، وهذا يساوي 15% من نسبة ملوحة مياه البحر (35 – 40 ميلليموز)، ولكن هناك نباتات برية تتحمل ملوحة مياه البحر تسمى «الهيلوفيتس»، ويمكن بزراعتها إنتاج الأعلاف والزيوت والمواد الطبية والعطرية، والغذاء البشري، وكانت شعوب تتغذى عليها بالفعل، وهناك 2000 – 3000 نوع من النباتات الملحية، وأظهرت الأبحاث أن 12 منها واعدة بالإنتاج الاقتصادي الزراعي، مثل الساليكورنيا، والأتربكس. ويمكن بذلك زراعة حوالي 500 مليون م2 من الأراضي الصحراوية، وهذا سيقلل كثيرا الضغط على المياه العذبة، وعلى المراعي والأراضي الزراعية، ويعدل إيجابيا في اتجاهات العمران والغذاء نحو التوازن والاعتدال والتجدد.

وبالطبع هناك فكرة تحلية مياه البحر، ولكنها عملية مازالت مكلفة بالنسبة للزراعة، وإن أصبحت عملية مجدية بالنسبة للاستخدام المنزلي، ويمكن إعادة استخدامها بعد تكريرها في الزراعة.

وقد بدأت بالفعل مشروعات لزراعة وإنتاج «الهلوفيت» باستخدام مياه البحر، في مناطق صحراوية عدة في أفريقيا والجزيرة العربية والخليج ومصر والمكسيك والولايات المتحدة، في مزارع تجريبية وتجارية محدودة، وتظهر النتائج التجريبية أنه يمكن إنتاج كميات من الزيوت تساوي ما تنتجه المحاصيل المنتجة للبذور الزيتية التي تروى بمياه عذبة، مثل الصويا.

ولكن التحدي الرئيسي في الري بمياه البحر هو معالجة الاملاح المتراكمة والمترسبة

في التربة، وهذا يحتاج إلى تسوية للأراضي الزراعية وحراثة عميقة لتتمكن من تصريف الأملاح، وعمليات غسيل للأراضي لطرد الأملاح، وأنظمة وجداول ري معدة بعناية وكفاءة عالية تأخذ بالاعتبار الطقس والرطوبة.

الزمن عامل مهم جدا في مثل هذه المشروعات والأفكار، وكلما ابتدأنا مبكرا فإننا نضمن الحصول على النتائج الأفضل في الوقت المناسب، فمن المعلوم أن السنوات الأولى من المشاريع تكون صعبة ومليئة بالتجارب والمفاجآت، حتى تصل إلى حالة معقولة في تكلفتها وإنتاجها، وأعتقد أننا لا نملك ترف الانتظار أو مراقبة الآخرين، فالمبادرة تجعلنا نحصد الحصة الأكبر من النتائج، فهل نبادر ونحن الاكثر حاجة لمثل هذه المشاريع؟

وربما يكون المدخل الرئيس لتطوير الزراعة هو الاهتمام بالمزارعين وتمكين اتحاد المزارعين من النهوض بالأوضاع المعيشية والمهنية للمزارعين، والتوصل إلى حالة يملك فيها كل مزارع تأمينا صحيا وضمانا اجتماعيا، بالإضافة إلى تحقيق مكتسبات اجتماعية ومهنية. ولسبب ما كان اتحاد المزارعين مغيبا إلى حد كبير عن الغايات الأساسية المفترضة للاتحادات المهنية والعمالية، ولا ينظم ويدار ويشكل وفق أسس ديمقراطية ومهنية واجتماعية، ولم يعمل على تحقيق مكاسب للمزارعين، مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي؛ فالمزارعون يمضون حياتهم في العمل والكدح ويجدون أنفسهم بلا تقاعد وغير قادرين على العلاج في مرحلة من العمر ومستوى من الدخل يكونون فيها في أمس الحاجة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية، ولم يتمكن المزارعون من التأثير في المجالس التشريعية والمؤسسات الرسمية ولا يستطيعون إسماع صوتهم لدى متخذي القرار ووسائل الإعلام، ويجري التعامل معهم رسميا وإعلاميا على أنهم فئة تستحق الشفقة والمساعدة، وهذا أسوأ بكثير من الإساءة المباشرة إليهم، وكبار المزارعين والشركات الزراعية يعرضون عن المزارعين ويرون في التحالف معهم إضرارا بمصالحهم،

فهم منافس، ولكنه منافس لا يملك حولا ولا طولا.

لا يملك المزارعون ولا اتحادهم النفوذ والقدرات الكافية لإدارة تسويق منتجاتهم، ويشعرون أنه تجري تدخلات في السوق مجحفة بحقهم، ويتعرضون للإذلال والتحكم في الحصول على المدخلات وفي طريقة تسعيرها، ولا يجدون من يقف بجانبهم للحصول على التقنيات والمدخلات وفق آلية مناسبة لإمكانياتهم المالية، بل العكس هو الذي يحدث، فيتعرضون لاستغلال الشركات وللتضليل، ويعتقدون أن الإرشاد الزراعي أقرب إلى مسرحية هزلية، وبعد المشروع اليتيم للإسكان الذي تم في أواخر السبعينات ويقال إن المتنفذين والأغنياء حصلوا على حصة كبيرة فيه، لم تقم مشروعات أخرى جديدة للإسكان، وبدلا من ذلك فإن سلطة وادي الأردن تتمتع بقوانين استثنائية في التسلط على أراضي المزارعين وممتلكاتهم وفق مبادئ وأسس مختلفة عما يجري في غير وادي الأردن ومع المؤسسات الحكومية الأخرى، ولا يجد المزارعون فرصا كافية للتدريب التقني والحرفي الذي يزيد من مهاراتهم وفرصهم في تطوير أعمالهم ومنتجاتهم.

وعلى المستوى المجتمعي فإن الحالة تبدو أكثر سوءا، فالكليات الزراعية لا تجتذب الشباب، وخريجو هذه الكليات يفضلون العمل موظفين في المؤسسات الحكومية والشركات، ونادرا ما يتجهون للعمل في الزراعة، وبالطبع لا يمكن إلقاء اللوم كله عليهم، ولكن من المؤكد أن البلدات والمجتمعات التي كانت قائمة على الزراعة لم يعد ثمة علاقة تربطها بالزراعة والأرض أو أنها علاقة واهية جدا غير كافية لتشكيل منظومة موارد متعاظمة وكافية لتدوير الأعمال وتطويرها وبناء ثقافة مهنية وتقنيات مستوطنة ومتمكنة في المجتمعات والبلدات، لقد تحولت المجتمعات والبلدات إلى تجمعات عشوائية غير قادرة على تنظيم مؤسسات وروابط وجمعيات اقتصادية وتجارية وثقافية واجتماعية، والمؤسسات القائمة من هذا القبيل يغلب عليها الضعف والعزلة وتساوي تقريبا غيابها.

باختصار ووضوح؛ نحتاج إلى «تنظيمات زراعية» يستطيع المزارعون من خلالها

الحصول على الرعاية الاجتماعية والصحية، ويجدون الفرصة لتنمية مواردهم وإدامتها وتجديدها وتعظيمها، وتعليم أولادهم في المدارس والجامعات، وربط مصالح الأجيال وتطلعاتها بالزراعة، وجعلها واحدة من فرص التقدم الاجتماعي والسياسي، وإنشاء نوادي وروابط رياضية وثقافية واجتماعية حقيقية وفاعلة تجتذب جميع أبناء البلدات والمجتمعات الزراعية، ولا بأس أن تمتد أحلامنا لإقامة وسائل إعلامية (صحف وإذاعات ومواقع إنترنت) موجهة إلى المجتمعات والبلدات الزراعية ومرتبطة بها أيضا، ومتخصصة في قضايا واحتياجات ومهارات وتقنيات الزراعة والمنتجات الغذائية والزراعية.

وأعلم بالطبع أنه عندما تجري مثل هذه المحاولات والمشروعات فإنها ستواجه صدودا مجتمعيا ومحاولات لإفشالها، وربما لن تجد في البداية ولفترة طويلة ترحيبا وتعاونا من قبل المجتمعات وحتى الشباب في تلك البلدات.

لقد أنشأ الدعم والإغاثة والقروض والمنح الخارجية عادات غذائية لدى الناس لم تكن معروفة فالرز لم يكن طعماً معروفاً لدينا والعكس صحيح في شرق آسيا، حيث لا يعرف الناس القمح والخبز وطعامهم الأساسي في شرق آسيا الرز والسمك.. ولكن الهيمنة الأمريكية جعلت القمح والخبز طعاماً أساسياً لدينا..

فالمواطن الصالح المبدع القادر على تدبير حياته ومعاشه إن أتيحت له الفرصة، ولكننا لم نعرف حياة كريمة أفرزتها الصدقة مهما كانت كبيرة وضخمة.

لم يكن الفشل الاقتصادي والتنموي والبيئي بسبب الفقر ولا نقص الموارد ولكنه بسبب المشروعات «التنموية» التي لا تلائم احتياجات الناس الحقيقية ولا تتفق مع الطبيعة والبيئة المحيطة بها جغرافيا وثقافيا، وهي رؤية تؤكدها مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات اقتصادية وبحثية مثل نادي روما ومعهد الأبحاث الغذائية، والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء UNDP

بل إن الأمم المتحدة تتبنى مشروعات اقتصادية وتنموية مستمدة من البيئة المحيطة وثقافة الناس، مثل العمارة التقليدية، والتداوي بالأعشاب والطب التقليدي، وإنتاج الغذاء واللباس من الموارد المتاحة محليا.

وتدل الملاحظة المباشرة والتقارير الرسمية والسياسيات الظاهرة للإدارة والتنمية بوضوح على أن سبب المشكلات وحلولها بأيدينا نحن وليست خارجة عن إرادتنا وظروفنا.

والمشكلة لها علاقة بمجموعة أخرى من السياسات والاتجاهات التنموية والسلوكية، فلم تعد الغابات تشكل مصالح اقتصادية ومعيشية ترتبط بها مباشرة حياة الناس ومواردهم، ولكنها في نظرهم قضية معزولة تعنى بها جمعيات أنيقة يقوم عليها أناس مترفون يمارسون هوايات مفيدة، وحتى الدعايات التلفزيونية التي تحث الناس على ترشيد استخدام المياه وتحذر من التصحر وغياب الغطاء الأخضر تقدم أفكارا وأجواء مستمدة من حياة 10% من الناس على الأكثر.

معظم الناس لا يملكون أرضا ومعظم الأراضي لا يملكها المواطنون، فلو أقيم في أراضي الدولة منظومة مشروعات تربط الناس بالغابة وتجعل مواردهم مستمدة منها فإنهم سيحافظون عليها ويطورونها، وهذا أمر عملي متبع في كثير من دول العالم فالغابات يمكن أن تقام بها تجمعات سكنية تنتظمها مؤسسات وشركات وتعاونيات تستثمر الغابات بالسياحة وصناعات الأخشاب والأدوية والرعي وتربية النحل وإنتاج الأعلاف والغذاء.

وحياة الناس في الريف لم تعد تختلف في شيء عن حياة المدينة ولا تضيف إليها الغابات والمراعي والبوادي موردا إضافيا، ففي محافظات الجنوب معان والطفيلة والعقبة التي تشكل نصف مساحة الأردن لا يكاد كما في تقارير دائرة الإحصاءات العامة يوجد

فيها أكثر من مائة رأس بقر، والوضع بعامة يشير إلى تناقص الأبقار والأغنام سنة بعد سنة.

وعندما ترتبط حياة الناس ببيئة أخرى فإن البيئة المحلية تعود لا لزوم لها، وتصبح الأرض عقارا أو سلعة تباع وتشترى وهو نظام اقتصادي لم يكن قائما حتى أوائل القرن العشرين، فلم تكن الأرض سلعة تباع إلا بين الشركاء والجيران وبمعدلات قليلة جدا، وكانت الأرض ملكا للناس في المجتمع الذي يعيش فيها «الواجهات العشائرية» وهو نظام وإن كان يبدو مشكلة من وجهة نظر أنظمة تسوية الأراضى والملكية الفردية لكنه كان العمود الفقري لحياة الناس ومواردهم وتحقيق احتياجاتهم.

لقد انتهت تقريبا أطعمة وأشربة كثيرة كانت تستمد من الغابات والنباتات البرية التى لا يزرعها أحد حتى تلك التي مازال الناس يتعاطونها كشراب الخروب والأعشاب الطبية إنما تستورد من الخارج، وحلت محلها أطعمة مستوردة أو مكلفة، بل إن الثقافة الجديدة جعلت العز والجاه مرتبطا بالغذاء المستورد، فالرز لم يكن يعرفه الناس ورفضوا تعاطيه عندما طرح في الأسواق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وبدأ الناس في الريف يأكلونه مضطرين في سنوات القحط والجفاف، ثم صار الغناء الشعبي في الأعراس الذي كانت تردده الصبايا في الأعراس يعبر عن الفخر بتناول الأرز ورفض البرغل،

«برغل ما ناكل برغل

لا تطبخي يا خالة

ناكل من الأبيض اللي يجيبوه القفارة»

والأبيض هو الأرز والقفارة هي قوافل التجارة والإمداد القادمة من بعيد.

إن مشروعات التنمية المستمدة من مصالح الناس وثقافتهم هي المقدر لها البقاء والنجاح كما أنها قليلة التكلفة، وإذا كانت الحكومة والمؤسسات العامة معنية بتطوير الغابات ومكافحة التصحر فإنها مدعوة لجعلها ضمن منظومة من العمل النهضوي والتنموي والثقافي وتحويلها إلى مشروع وطني تشتغل به جميع فئات الناس، وأخيرا أن تكون مصدر رزق ومصالح للناس وليس مشروعات فوقية بيروقراطية معزولة عن اتجاه الناس ومصالحهم.

لنتخيل تشكيل «سلطة نهر الزرقاء» ومديريات للأودية والسيول، وتقوم هذه السلطة بتحرير مسار النهر وحوضه وروافده من جميع المصانع والطرق والبيوت والعمائر، ويعاد توطين الناس وتخطيط القرى على أساس زراعة المنطقة وأعمارها وتشجيرها وتثبيت التربة... وإنهاء العلاقة الجائرة البشعة مع هذا النهر والقائمة على الاستغلال والاستنزاف وإلقاء الفضلات وضخ مياهه العذبة.

أعتقد أن حل مشكلة المياه يبدأ بمشاركة الناس في المسؤولية وتدبير أمورهم بأنفسهم، وسيضطرون حينها إلى حفر الآبار واستغلال كل قطرة مياه ومطر ولن يسرفوا في استخدام الماء واستهلاكه، وستنتشر القرى والمدن حسب مصادر المياه ولا يتكدس الناس في عمان منتظرين الماء المجلوب من القرى والسيول والأنهار، ونوفر ميزانية هائلة فتقل الضرائب على الناس.

وإذا عاد لنهر الزرقاء مصادره وروافده جميعها، العيون الدائمة منها أو الأودية والسفوح الجافة التي تصرف نحوه مياه الأمطار، وأقيم عند كل مصدر أو واد أو قرية زراعية كما كان الأمر حتى وقت قريب، وترك الناس وشأنهم في التعامل مع الأرض والماء.. هل يحق لنا أن نتخيل بعد سنوات قليلة من هذا الحلم وجود مليوني مواطن يعيشون على هذا النهر ولا تقدم لهم الدولة سوى طريق واحدة توازي النهر، وشبكة مواصلات ومراكز صحية، ويمكنهم أن يتحملوا تكاليف بناء المدارس والعيادات، يبنونها هم بأنفسهم،

لقد شاركت في بناء مدرستين واحدة في الأغوار بناها الأهالي بأنفسهم وشارك فيها الرجال والأطفال والنساء... ومن بين تلاميذ هذه المدرسة عشرات الشباب يحملون اليوم الدكتوراه أو الماجستير، والأخرى في بلدة الهاشمية – شفا عجلون (الحصون أو فارا)، جمع الأهالي سبعة وعشرين ألف دينار عام 1973 وبنوا مدرسة لأبنائهم، بل أن أهالي القرية ساهموا في الخمسينات برواتب بعض المدرسين لإقناع وزارة المعارف (الاسم القديم لوزارة التربية والتعليم) بتوسعة صفوف المدرسة من الرابع الابتدائي إلى السادس.. وبالمناسبة فإن هذه المدرسة بنيت عام 1922، كما تشير سجلاتها الرسمية، وأعرف من الأهالي ومنهم أبي وجدي ووالد جدي الذين تعلموا القراءة والكتابة حتى مستوى متقدم قبل إنشاء هذه المدرسة، وشق أهالي القرية طريقاً ترابية على حسابهم طولها 11 كم، وأعني بذلك أن الناس لو تركوا يتولون أمور تنمية أنفسهم بأنفسهم أو على الأقل يشاركون في التخطيط لها فإنهم قادرون أن يوظفوا مواردهم المتاحة ويحققوا حاجاتهم الأساسية.

يعرض الخبير الاقتصادي والتنموي الفرنسي برتران شنايدر في كتابه «ثورة حفاة الأقدام» وهو تقرير مقدم لنادي روما، وقد نشره منتدى الفكر العربي في عمان مترجما إلى العربية، نماذج وأمثلة ممكنة وعملية للتنمية؛ هي للأسف من خارج الأردن. وعودة إلى نهر الزرقاء.. فما الذي يمنع أن يعود حوضه منطقة بساتين وزراعة أعلاف وإنتاج غذائي وسفوحه غابات ومراعي تستوعب مائة مليون شجرة حُرجية وملايين أشجار الزيتون والأغنام والأبقار، ومياهه تقدم ثروة سمكية ؟؟

ولنفكر في متوالية المكاسب والنتائج بعد قيام هذه المستوطنات الجديدة القديمة، سترتاح الدولة من نصف النفقات على الأقل وبما أن المستفيدين من المشروع هم20% من السكان، فسيوفرون على الدولة حوالي بليوني دينار. وإذا كان نصفهم يقيم في عمان أو الزرقاء فستخفف من التكدس السكاني في هاتين المدينتين بنسبة 40 في

المائة من سكان المدينتين، وقد يعني ذلك إنهاء أزمة السكن والإيجارات، وربما نشوء فراغات كثيرة فيها يمكن أن تكون ساحات عامة وحدائق وغابات، وستزيد كفاءة البنية التحتية (الطرق، مواصلات المياه، الكهرباء، مؤسسات) لأن الضغط عليها سيقل كثيراً، وستحرر أجواء المدينتين من كمية هائلة من الغازات السامة المنبعثة من عوادم السيارات لن تقل عن 25% لأنه سيتبع حركة الهجرة هذه خروج نسبة موازية من السيارات الخاصة، وانخفاض أسطول النقل بنسبة موازية، وإعادة انتشار لحركة التجارة والخدمات، وستنخفض الواردات، وبخاصة أنها مستوطنات مكتفية وتقل الفجوة بين الصادرات والواردات، وربما تنتهي أزمة البطالة لأنها ستتيح فرص عمل كثيرة، وهي أعمال مبنية على إيرادات حقيقية وليست أعباء إضافية على الموازنة. ولا زلنا نتحدث عن تخفيف الأعباء دون أن نحسب الإنجازات والمكاسب الممكن تحقيقها من غذاء، وأعلاف، وأخشاب...

وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي ستنشأ روابط جديدة مبنية على تفكير وهموم مشتركة وحرص حقيقي على الموارد والبيئة، وفعالية أكثر في الرقابة، والمشاركة العامة والسياسية لأن العمل العام والسياسي لن يكون ترفاً أو غنيمة، وإنما مصالح مشتركة ترتبط بها حياة الناس ومصائرهم.

ليست قصة الزراعة والمزارعين في البلد تقتصر على الضرائب والتسويق، لكنها تلخص الأزمة الشاملة التي استدرجنا إليها، إذ يجب أن يتشكل حول الزراعة منظومة اقتصادية واجتماعية، وأن يكون المزارعون والعاملون في الاقتصاد الزراعي نسيجا اقتصاديا ومهنيا يمثل حلقة أساسية في تكوين المدن والبلدات والطبقات والنخب، هكذا تنشأ الأسواق والمجتمعات والمصالح والأعمال، لكن غياب التكامل والاتصال بين العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يجعلها تعمل ضد بعضها بعضا، فالزراعة تقتضي بالضرورة وجود شراكة أخرى بين المزارعين والصناعات الغذائية والتسويق

والتقنيات والمدخلات الزراعية، وإذا لم يكن المزارعون شركاء مستفيدون من المنظومة الاقتصادية والتقنية والاجتماعية الناشئة حول الزراعة فإنهم يتحولون (كما هو حالهم اليوم) إلى فئة مهمشة ومعزولة في مواجهة طبقات وفئات احتكارية ومتعجرفة، وبالتأكيد فإن حل أزمة الزراعة والمزارعين لن يكون في تخفيض أو الغاء الضرائب وتقديم المعونات للمزارعين، لكنها في مساعدة المزارعين في تنظيم أنفسهم وامتلاك التأثير والمشاركة في الاقتصاد الزراعي ومنظومته الاجتماعية والسياسية!

حالة «الاقتلاع» التي أنتجتها سياسات الدولة الحديثة أنشأت انفصالا عميقا بين الموارد المباشرة والأساسية وبين أسلوب الحياة، إذ يفترض بداهة أن تنشأ حول المستوى الأول من الزراعة مجموعة من الأعمال التجارية والاقتصادية التي ينشئها المزارعون أو يشاركون فيها، وأن تكون البلدات والمنظمات الاجتماعية والاتحادات المهنية المتشكلة حول الزراعة تعكس مصالح ومطالب واحتياجات المزارعين وقدرتهم على التأثير في السياسات والتشريعات التي تمس مصالحهم وحياتهم.

الحلقة المفقودة هي العلاقة مع الموارد، فالمفترض أن تنشأ حول الموارد أنظمة اقتصادية واجتماعية وتجمعات سكانية ومتوالية من الأعمال من المشروعات، وإذا كنا نتحدث عن الزراعة والمياه، فإن ما نحتاج إليه بالفعل هو النظر في التشكلات الاقتصادية والاجتماعية حول الزراعة والمياه، فالمجتمعات تشكل بنفسها أنظمتها الاقتصادية ومواردها حول أو قريبا من الماء أو في أماكن فرص تجميعها والحصول عليه، ويمكنها بعد ذلك أن تنشئ منظومة اقتصادية واسعة في المكان، ففي البادية على سبيل المثال فإنها تنشئ المراعي والزراعات العلفية والصناعات الغذائية القائمة على المواشي، وتطور في أنظمة الري والطاقة الشمسية، وتحلية المياه، والري بمياه البحار على النحو الذي يعظم الزراعة ويفعلها، وتختار من أنواع الزراعة والصناعات ما يتفق مع فرص الحصول على الماء ونوعيته، وتستخدم المواد المتاحة في أنظمة بناء أقل تكلفة وأكثر ملاءمة للمناخ،

وفي المناطق الجبلية يمكن إنشاء بلدات تقوم على زراعة الأشجار المثمرة والغابات، وتنشأ بطبيعة الحال حولها صناعات غذائية وخشبية ودوائية تلقائية، وتكيف أيضا أساليب الحياة والبناء على النحو الذي يجعل البيئة المحيطة موردا كبيرا، فالصناعات الخشبية يمكن أن تكون أساسا لاقتصادات واسعة وهائلة في البناء والأثاث والفنون، وتخفيض الاعتماد على الإسمنت والحديد غير المتجددين وغير المتوافرين أيضا، فتقام مباني بتكلفة أقل وبموارد متجددة، وتبقى البيئة في حالة من النمو المتواصل وليس النزف والتلوث والتدمير.

نحتاج إلى مخططات وبرامج تستهدف المجتمعات وجميع الناس، ونحتاج أيضا إلى مجتمعات واعية ومدركة لاحتياجاتها، وتسعى لتنظيم نفسها وفق هذه الاحتياجات والأولويات، وباختصار ليكن السؤال كيف نجتذب نصف السكان إلى الجبال والبوادي والمناطق الزراعية لينشؤوا تجمعات سكانية تدبر احتياجاتها المائية بنفسها، وفي الوقت نفسه يمكن أن تنشئ لنفسها مستوى أفضل من الحياة والدخل؟

العمل

تحلّ الأجهزة والبرامج الحاسوبية والشبكية في جميع الأعمال والمؤسسات والأسواق، وتبدل بطبيعة الحال في العمل والموارد وإدارة وتنظيم المؤسسات، كيف يمكن أن تؤدي هذه «الروبتة» إلى الازدهار؟ بالنسبة للمؤسسات العامة والشركات فإن الروبتة تقلل في تكاليف العمل ونسبة الخطأ، وتزيد نسبة النزاهة في الإدارة والتخطيط، لكنها تبدو تخفض كثيرا في عدد العاملين في المؤسسات والأعمال. كيف يمكن أن نجعل من الأنظمة الشبكية والحاسوبية في العمل أدارة للعدالة والازدهار؟ هذا هو سؤال البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2019.

لا تقف حدود «الأتمتة أو الروبتة» وأنظمة الخدمات الذاتية عند تخفيض نسبة العمالة الإنسانية، لكنها تغير أيضا في علاقات العمل وإدارة وتنظيم المؤسسات والخدمات والأسواق وعمليات البيع والشراء وتوفير السلع والنقابات والضمان الاجتماعي والعقود وحقوق العمل والأجور، والمهارات والتعليم والتدريب، ومن ثم وجهة المدارس والجامعات والمراكز التعليمية، والتشريعات والمؤسسات...

يتخذ رأس المال البشري اتجاهات جديدة في صعوده كرافعة للعمل والاستثمار والازدهار، وفي ذلك فإن الحكومات والشركات والمجتمعات في حاجة إلى أن تستثمر في تطوير ورفع مستوى كفاءة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتغذية والنظافة وأسلوب الحياة بالنظر إليها البيئة الأساسية الحاضنة للاستثمارات والأعمال والسياحة والعمل من بعد أو من خلال الشبكة. وبطبيعة الحال فإن التعليم والتعليم المستمر والتعلم الذاتي يتجه إلى تكريس الثقة والاتقان وتوسعة المدارك وتنمية مهارات التفكير

والاستماع والخيال والقدرة على العمل والعيش معا والتسامح،.. تتحول هذه القيم والمهارات اليوم إلى موارد مالية واقتصادية. وتكون الأسواق والأعمال مستمدة من أفراد ومجتمعات تقدم أفضل مستوى من التعليم والإبداع والثقة والإتقان والنزاهة،...

ليس الإبداع مهارة مباشرة يمكن تقديمها وتعليمها لكنها معرفة ومهارات تأتي محصلة لعمليات ومهارات ذاتية ومؤسسية تتحصل في بيئة من التثقيف والإعداد الذاتي والمؤسسي القائم على تعليم متقدم ومتداخل إضافة إلى الفلسفة والفنون والآداب واللغات وتاريخ الحضارات والثقافة الواسعة والعميقة والقراءة الجادة والتركيز المتواصل على ما يريده الإنسان فردا أو مجتمعات ومؤسسات وما يسعى للوصول إليه وتحقيقه.

ينشأ اتجاهان في الأعمال والصناعات اليوم، تقليل الكلفة وزيادة الذكاء ومستوى التكنولوجيا في الأعمال والخدمات، وتتبع ذلك أنظمة التعليم والتدريب والعمل والاستثمار، كما تنشأ متوالية بلا حدود من المشروعات والأعمال، ويتبادر إلى الذهن المثال الأكثر حضورا واستخداما، وهو أنظمة النقل والشحن وتوفير الطلبات والسياحة والحجز من خلال الشبكة والتي أنشأت عالما من الاقتصاد التشاركي والذي أدخل إلى الاستثمار والعمل قطاعات جديدة من خلال استخدام البيوت والسيارات الخاصة واجهزة اللابتوب والموبايل،..

هكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة يرتبطان على نحو مضطرد بمستوى التعليم والصحة والنظافة والثقة والاتقان وأسلوب الحياة أكثر مما يمكن ربطه بمؤسسات تشجيع الاستثمار والتشريعات والقوانين الجاذبة (يفترض) للاستثمار، فالمستثمر (غير الفاسد) والسائح تجذبهما بيئة مشجعة من الأعمال والمهارات والخدمات ومستوى المعيشة واتجاهاتها.

يجب بالطبع أن يفكر صانعو السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المخاطر الناشئة

عن الأسواق والأعمال الجديدة والمتحولة وفي الطبيعة المتغيرة للعمل وفي تطور وامتداد الاقتصاد غير الرسمي، وأنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والضرائب المفترض أن تستوعب هذه الأعمال والأسواق الجديدة.

ليس التعليم في أثناء العمل فكرة جديدة في تاريخ بناء رأس المال البشري، وقد كان للجيش العربي الأردني دور كبير في تعليم المنتسبين إليه وأبنائهم والمجتمع المحيط المبادئ الأولية في التعليم وبناء المدارس وكذلك التدريب والتطوير المهني، والذي امتد في تأثيره إضافة إلى المؤسسات العسكرية إلى الأسواق والمؤسسات العامة أيضا، وكان للمواطنين باتجاهات ودوافع نابعة من تطوير الذات والرغبة في التعلم في تطوير مهاراتهم المعرفية سواء التعلم الذاتي أو مواصلة الدراسة المنتظمة في الجامعات أو المشاركة في الدورات التدريبية، كما كان للمؤسسات العامة وبخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة مساهمات كبرى في التعليم المستمر للعاملين بالتدريب والابتعاث.

تتشكل اليوم حالة من القلق والانتقالية في التعليم المستمر، بسبب التغيرات في طبيعة الأعمال والمهارات والأسواق، وتبدو سوق التعليم المستمر في أثناء العمل وبعد التخرج من الجامعات تسير في اتجاهات وأفكار تعكس الارتباك في فهم التغير في طبيعة الاعمال والمهارات المطلوبة، ويمكن ملاحظة اتجاهات تدريبة كثيرة، بعضها استثمارية، وبعضها تموله مؤسسات أجنبية مانحة من خلال منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، ولا يمكن القطع بأهمية هذه المهارات والأفكار التي يجري التدريب عليها على نطاق واسع، وبعضها يبدو بالفعل بعيدا عن المعرفة والمهارات الحقيقية اللازمة، والحال أننا في مواجهة تحدّ أساسي في القدرة على تحديد المهارات والاحتياجات التدريبية والمعرفية، وربما يكون من الضروري جدا لجميع مؤسسات القطاع العام والخاص كما المواطنين الأفراد أن يقوموا بعمليات مراجعة وتفكير عميق في الاحتياجات المعرفية والشخصية الجديدة التي يجب اكتسابها لأجل القدرة على مواصلة

تطوير الذات والاستجابة الصحيحة لمتطلبات الأعمال والأسواق، ولا بأس بتكرار القول إن كثيرا مما يغمر سوق التدريب اليوم مما يسمى تنمية بشرية وبرمجة لغوية وفراسة ومهارات إبداعية وريادة؛ لا يتجاوز الوهم أو عدم الحاجة إليه، كما تمتلئ المكتبات بعناوين مغرية عن النجاح والتفوق والتأثير والإبداع تجعلنا إذا أخذناها على محمل الجد نستغني عن الجامعات، بل إن بعض الكتب غامرت باختيار عنوان لها « ما يغنيك عن هارفارد» وبالطبع فإن الجامعات بما فيها العريقة والمتقدمة في حاجة إلى مراجعة عميقة واستراتيجية لبرامجها ومناهجها التعليمية ورسالتها في العمل والحياة.

يمثل عدد القادرين على العمل (15 – 64 سنة) حوالي 58 في المائة من السكان، أي حوالي أربعة ملايين مواطن، وبقدر ما يمثل ذلك فرصة كبرى للتنمية وتحسين الانتاج فإنه يمثل أيضا تحديا كبيرا لأجل التعليم المستمر والتهيئة لأسواق عمل تزداد تغيرا وصعوبة، وفي كثير من دول العالم التي تعاني نسبة كبيرة من مواطنيها من العجز عن القراءة والكتابة فإننا في الأردن قد أنجزنا مستوى جيدا في القراءة والكتابة والتعليم كما الخدمات الصحية؛ ما يعني أننا نمتلك قاعدة أساسية ومهمة تساعدنا على تطوير الكفاءات والمهارات الأكثر تعقيدا وملاءمة للتكنولوجيا الجديدة والأعمال الناشئة والتي تحتاج إلى مهارات غير تقليدية. مثل اللغات والحوسبة في التعليم والأعمال والحياة والخدمات والعمل مع المجتمعات وحل المشكلات وإدارة الأزمات والمخاطر والإحاطة المستمرة والجارية بالأعمال والمتطلبات في التكنولوجيا والأسواق والسياسات.

لقد توقف تقريبا الطلب على الأعمال ذات المهارات المحدودة وصارت جميع الأعمال حتى تلك التي تبدو متواضعة وبسيطة في حاجة إلى مهارات معرفية وشخصية أكثر تقدما، كما أن الأجهزة الجديدة والتطورات التي أدخلت في السيارات والمكائن والأجهزة والأعمال والمؤسسات والإدارات تحتاج إلى مهارات جديدة ومختلفة، وبعض هذه الأعمال والحرف التي لم تكن تحتاج إلى معرفة معقدة صارت لا يمكن مواصلة العمل فيها إلا

بمعرفة ودراسات متقدمة، وبعضها ليس متاحا بعد في المدارس والمعاهد، وهذا يجعل كثيرا من الأعمال والمؤسسات التدريبية هدرا أو مجرد لعب في الوقت الضائع.

ذكر تقرير صحفي (رانيا الصرايرة - الغد 5 تموز 2019) أن حوالي 45 في المائة من إجمالي القوى العاملة ضمن العمالة غير المنظمة، أي غير مسجلة لدى المؤسسات الحكومية المختصة، ومن ثم غير خاضعة لأنظمة وقوانين العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي واجراءات السلامة والضرائب،.. ويغلب على هذه الأعمال أنها غير محمية ولا موثقة، ويجري فيها كثير من التجاوزات، مثل تشغيل الأطفال وتسويق المسروقات، والتهميش الاجتماعي والمهني، ومحدودية فرص الارتقاء الحرفي والمهني، وغياب السلامة الصحية، وضعف الحماية في دفع الأجور، وعدم وجود بدل للعمل الإضافي، والفصل دون سابق انذار وبدون تعويض، والحرمان من الإجازات السنوية والرسمية والمرضية، وعدم تمتع العاملين بهذا القطاع بالحماية الاجتماعية مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل.

يركز التقرير على أعمال ذات طبيعة يدوية في الورش والمزارع وأعمال المباني، ولكن هناك قطاعا واسعا من العمالة غير المنظمة في مجالات كثيرة، بعضها ذات طابع مهني متقدم، مثل الصحافة والتصميم والبرمجة والمحاسبة والخدمات والسلع المعرفية والتمريض والتسويق والإعلان والعمل من بعد والعمل من خلال شبكة الانترنت والتواصل، والحال أن العمل كما عرض تقرير متخصص وضافي للبنك الدولي يتجه إلى ما بعد الوظيفة. كما أن ثلثي الخدمات والسلع المتداولة اليوم لم تكن موجودة قبل العام 1990، ولا يخلو الأمر بطبيعة الحال من حسنات كثيرة، بل يمكن أن نرتقي بظروف العمل والعاملين حتى بدون وظائف منتظمة، فأن يكون العمل حرا لا يعني أن يكون خارج القوانين والحماية الاجتماعية والصحية، والتنظيم الضريبي، ونحتاج للتفكير بأدوات مؤسسية وتشريعية جديدة ومرنة لتشمل جميع الأعمال والأشخاص.

ربما يكون من الأفكار المقترحة أن يجري على نحو شامل وتلقائي إدراج جميع المواطنين في منظومة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وأن تدار على نحو مرن ومعقول أنظمة تحصيل الأموال والمخصصات لمؤسسات التأمين الاجتماعي والصحي على نحو يأخذ بالاعتبار الطبيعة المتغيرة للأعمال واحتمالات شح الفرص والموارد، والانقطاع لفترات زمنية عن العمل، فالمجتمعات والأعمال والأسوق تواجه متوالية من الأزمات المعقدة الناتجة عن الركود والتراجع الاقتصادي وتغيرات الأعمال إضافة لما تنشئه عمليات التكنولوجيا في الاستغناء والتبديل في الأعمال والمؤسسات، وهذه حالة عالمية، وأهم ما يمكن أن تفعله الحكومات والمجتمعات هو تطوير وتفعيل أنظمة التعليم والصحة والتنشئة الصحية والأسرية لأجل تقليل أثر وتداعيات الأزمة ولتوفير المناعة والقدرة لدى الأفراد على التكيف والاستجابة.

وفي جميع الأحوال، ومهما كانت التحولات عاصفة وغامضة ومعقدة، فإن الاستثمار في رأس المال الإنساني والمعرفي والاجتماعي سوف يبقى سياسة مهمة وملائمة، ولن تندم الحكومات.

سوف تفهم الدعوات الحكومية والإعلامية والاجتماعية للمواطنين للانخراط في العمل في المجالات التي يغلب عليها العزوف من غير إصلاح أو تشكيل بيئة محيطة بهذه الأعمال مثل تنظيم العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية على أنها دعوة للمواطنين للقبول بما تقبل به العمالة الوافدة؛ من ظروف عمل وإقامة مزرية، وأجور متدنية، وتشغيل الأطفال، وساعات عمل طويلة من غير أجر إضافي وغياب الغطاء الاجتماعي والصحي والمؤسسي والثقافي للعاملين، وليس المقصود بالطبع أنها ظروف وبيئة متقبلة بالنسبة للعمالة الوافدة، بل ولا أدعو إلى الاستغناء عن العمالة الوافدة وخاصة العربية في جميع الأحوال حتى في وجود بيئة مؤسسية واجتماعية ملائمة.

فالإحلال القسري للعمالة الوطنية محل الوافدة سوف يضر بالمصالح والأعمال وربما لن ينجح في توطين العمل، ولكن عندما ترعى الحكومة بيئة ملائمة للعمل سواء بالنسبة للوافدين أو المواطنين فإنها بطبيعة الحال تشجع توجه المواطنين للعمل في هذه المجالات، ويمكن أن نبني مجالات إضافية اجتماعية ومؤسسية تعطي المواطنين مزايا ومكاسب من غير إلحاق الضرر بالمصالح والإنتاج.

هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه العمل في قطاعات الزراعة والبناء والسياحة، وهي عدم الانتظام في العمل؛ ما يعني بالنسبة للسوق والشركات صعوبة التوظيف الدائم والمؤسسي، وظروف الإقامة والنقل، وغياب المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تستوعب العمال، وتمنحهم المجال للانتماء والمشاركة العامة والثقافية وتقليل أثر الظروف الصعبة والقاسية للعمل.

وإذا أمكن البدء بمؤسسات واتحادات اجتماعية ونقابية توفر للعاملين في هذه المجالات التنظيم الاجتماعي والنقابي والثقافي وتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ومساعدتهم في الإقامة والنقل، فيمكن التقليل بنسبة كبيرة من مشكلة عدم الانتظام في العمل، ولكن من المرجح أن الاستيعاب الاجتماعي والنقابي للعاملين سوف ينشئ بيئة مهنية ومؤسسية وتدريبية تمكنهم من ترتيب أوضاع دائمة أو شبه دائمة، وقد تتشكل مع الزمن علاقات دائمة وآمنة مع العمل سواء كان عملا حرا أو مؤسسيا، وبتراكم واستمرار الخبرات والتجارب والعلاقة مع العمل وبيئته المؤسسية يمكن التوصل إلى تراتيب تستوعب الموسمية في العمل؛ إذ ثمة أعمال يمكن تنفيذها في كل موسم وظرف، وسوف يكون الوصول إلى عمل ودخل منتظم وآمن ممكنا ومتاحا لمعظم العاملين إن لم يكن جميعهم.

وهناك ثلاثة اتجاهات أردنية في إدارة الحلول والأزمات على نحو عام، وإذا أمكن تجاوزها فإن العمل في الزراعة والسياحة والبناء كما جميع الأزمات يمكن مواجهتها،

وهي الاتجاه نحو الحلول السريعة والفورية وعدم القبول بالتدرج والمرحلية، وهذا يجعل حل المشكلات مستحيلا، وغياب الشراكة الحكومية الاجتماعية الشركاتية، ولكن لم يعد ممكنا لجهة واحدة سواء الحكومة أو المجتمع أو السوق الإدارة المنفردة أو المستقلة للأعمال ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وغياب النسبية في الإدارة والتنظيم، إذ يغلب على الثقافة المنظمة للعمل التركيز على السلبيات أو الإيجابيات وعدم القدرة على ملاحظة اجتماع المكاسب والخاسر معا وتكوين مشهد شمولي وعقلاني للحالات والاعتراف بالأخطاء ومراجعتها.

يدعو تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014 إلى بناء سياسات وطنية تستهدف توفير فرص العمل، وتشغيل جميع السكان القادرين على العمل. والحديث هنا ليس عن الفقر أو البطالة باعتبارهما مسألة اقتصادية فقط، ولكن لأجل بناء ضمانات دائمة لتحصين المكاسب وتراكمها لدى الأفراد والمجتمعات. فالعمل ليس فقط لأجل كسب المال، ولكنه يمنح المواطنين فرصا أخرى عظيمة لبناء المهارات والمعرفة والعلاقات الاجتماعية، والشعور بالرضا والانتماء والمشاركة! ويعزز الاستقرار والأمن الاجتماعي.

تستطيع الحكومات والمنظمات الاجتماعية، وبرامج تمويل العمل الاجتماعي فعل الكثير في هذا المجال، وبتكاليف وجهود مقدور عليها؛ التدريب وبناء المهارات التي تعزز فرص العمل أو تطور الفرص القائمة، والتوسع في النوادي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية للرياضة والثقافة والفنون والعمل التطوعي، وبما يكفي لتغطية جميع المدن والبلدات والأحياء على النحو الذي يمنح الشباب وكبار السن والمتقاعدين والراغبين في المشاركة فرصا مهمة للمشاركة والتقليل من قسوة العمل وخوائه. فالعامل الذي يعمل بكدّ، أو يشعر أن وظيفته ليست متقبلة اجتماعيا، يستطيع بمشاركته في العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي أن يحصل على فرص جديدة ومهمة للارتقاء بنفسه، والشعور بالرضا والتقدير. وكثير من العمال استطاع التقدم في الحياة العامة والسياسية

بمشاركته النقابية والتطوعية! والمواطنون الذين لا يعملون أو ينتظرون فرص عمل، سوف تمنحهم المؤسسات الاجتماعية فرصا للبحث عن عمل، وتأهيل أنفسهم لسوق العمل. كما أن المشاركة الاجتماعية والعامة التي يؤدونها، تقلل كثيرا من الآثار الاجتماعية السلبية للبطالة!

كما أن برامج الانتماء والمشاركة الممكن تعزيزها والارتقاء بها من خلال المؤسسات والبرامج الثقافية والرياضية والتطوعية، يمكن أن تنشئ قيما جديدة إيجابية تجاه الأعمال والحرف والمهن والمجالات التي تعاني من عزوف وعدم تقبل اجتماعي وثقافي. وبذلك يمكن بناء ثقافة عمل وحرف إيجابية لا تؤدي فقط إلى استقطاب الشباب نحوها والتقليل من الإعراض عنها، بل يمكن تطوير هذه الأعمال والحرف والارتقاء بها لتكون عاملا إيجابيا في تعزيز الإنتاج والإتقان، وتطوير مجالات واسعة في الحياة والاقتصاد والإنتاج.

فمن المؤكد أن الحرف والأعمال في قطاع البناء سوف تطوران العمارة باتجاه حياة أفضل، وتقليل الخسائر والتكاليف، والكشف عن موارد وأساليب جديدة متاحة وممكنة لتحسين البناء والإقامة؛ مثل شبكات الكهرباء والصرف الصحي والإضاءة والتدفئة والعزل والتهوية، إضافة إلى مواد وأعمال البناء نفسها. والأمر نفسه ينطبق على الزراعة التي يمكن أن تنشئ الحرف والأعمال والأندية والمؤسسات الاجتماعية في وسطها، إلى بناء منظومة اقتصادية اجتماعية جديدة واسعة حول الزراعة والغذاء.

تشكل القوى العاملة في بلد مثل الأردن يعتمد بشكل اساس على الخدمات وتصدير العمل إلى الخارج المورد الرئيس الذي يجب أن يحظى بالرعاية والتنمية والتطوير. وما نشر عن اتجاهات في الأجندة الوطنية للتضييق على حقوق العمال وتسهيل الاستغناء والفصل وتوظيف غير الأردنيين لأجل تشجيع الاستثمار يدل على اتجاه مخالف، بل ومعاكس للمنطق، لأن ذلك يضر بالقطاع الرئيس للموارد الأردنية القائمة على قوة العمل

والخبرة والتعليم، والتي تُطور قطاع العمل والخدمات والاستثمار، وتزيد فرص العمل في الخارج وبأجور مرتفعة تزيد الحوالات المالية إلى البلد، في الوقت الذي تبدو فيه إجراءات وسياسات تشجيع الاستثمار أقرب إلى الإعفاءات والمنح التي يشك في عائداتها الحقيقية على البلد، بدليل تراجع مجلس الوزراء عن منح الجنسية للمستثمرين لأنهم فشلوا في تحقيق شروط بالغة اليسر والسهولة، مثل توظيف عدد من العمال لا يقل عن 13 عاملا. وهو عدد من العمال يمكن لمؤسسة صغيرة أن تستوعبه.

وما يحدث بالفعل هو أن التشجيع والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين لا تتجاوز في المحصلة كونها منح شخصية على حساب المصلحة العامة، بل تؤدي إلى الإجهاز على القوى العاملة والطبقات الوسطى في المجتمع دون أن تعود بفائدة تذكر، إن لم تكن في كثير من الأحيان استنزافا لموارد البلد وخدماته التي دفع المواطن ثمنها من قوت عياله.

وما تدل عليه الوقائع أن المستثمر يلحق بالفرص المتاحة مهما كانت القوانين وظروف التشجيع، بل ويبذل كل ما يمكن لتجاوز العقبات القانونية والواقعية. وثمة استثمارات أردنية كبيرة في مناطق خطرة وفي ظروف قانونية أقرب إلى المغامرة، ولم تزد التسهيلات وسياسات التشجيع فعليا في زيادة الاستثمار واجتذابه، وما فعلته في كثير من الأحيان هو جلب استثمارات رثة غير منتجة، والإقبال الخرافي على البورصة يدل على وجود أموال وطنية كثيرة تبحث عن فرص للاستثمار لم تجتذبها قوانين ومؤسسات التشجيع والتسهيلات.

التعليم المتقدم في البلد يفترض أن يتيح فرصة لتطوير وتنمية الخبرات والقوى العاملة في السوق، والتي تطور العمل الماهر والمتقدم في البلد وفي دول الخليج وربما في شرق آسيا وحتى في أوروبا والولايات المتحدة.

أما العدد الكبير للعمالة غير الأردنية؛ منحت وزارة العمل حوالي 434 ألف تصريح

عمل في العام 2019، ويتوقع أن العاملين بدون تصريح يزيدون على هذا الرقم، وهو رقم يزيد على ثلث القوى العاملة في الأردن ويزيد على ضعف العاطلين عن العمل- فيدل على فرص وإمكانات كبيرة متاحة للعمل.

وإذا كانت السياسة العامة للإصلاح والتنمية تتجه إلى تحرير الاقتصاد واتباع السوق، فلتطبق هذه السياسة بشمول وليس باجتزاء، لأن كثيرا من السياسات والتشريعات المتبعة تحت غطاء الخصخصة والحرية الاقتصادية كانت في الحقيقة تحالفا فوقيا في مواجهة المجتمعات والموارد الوطنية لا تقل فظاعة عن التأميم، ولا تختلف عن التدخلات الحكومية في الاقتصاد في مراحل سابقة، سوى أن التدخلات السابقة كانت لتوجيه الاقتصاد وتوفير خدمات ومرافق يعجز عن تحقيقها القطاع الخاص، ولكن التدخلات الحالية أشبه بسلوك إقطاعي يتحالف فيه رأس المال مع السلطة لمواجهة المجتمع واستنزافه واستغفاله أيضا.

ويبدو أن ثمة حاجة لتشريعات جديدة تنظم الاشتراك في الضمان الاجتماعي تلائم المرحلة الجديدة، فبما أن مؤسسة الضمان الاجتماعي أصبحت هي الغطاء الوحيد لجميع المواطنين، فيفترض أن تكون المشاركة فيها إلزامية لجميع المواطنين الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين، وفي المقابل فإن مؤسسة الضمان يجب أن تكون ملزمة بتعويض العاطلين عن العمل أو الذين يفقدون أعمالهم.

إن من شأن إلزامية الاشتراك في الضمان أن تدفع المواطنين إلى ثقافة التخطيط بعيد المدى والادخار والاستعداد للمستقبل ومواجهة الظروف الطارئة. كما أن المشاركة في الضمان الاجتماعي أصبحت ضرورة قصوى بعد تغير دور الحكومة وانحسار التقاعد والتأمين الصحي الحكومي ودعم السلع والخدمات، ففي هذه الحالة يشكل الضمان الاجتماعي بديلا للخدمات والفرص التي كانت توفرها الحكومة للمواطنين مباشرة او على نحو غير مباشر. والضمان الاجتماعي قبل كل شيء يمثل أهم تطبيقات إعادة تنظيم

المجتمعات لنفسها في مرحلة يعتبر فيها تغير دور الحكومات والدول، المدخل الأساسي للديمقراطية المفترضة.

التشريعات التي تلزم المواطنين بسلامتهم ومصالحهم كثيرة، وفي جميع دول العالم، مثل التأمين على المركبات، واتباع قواعد السلامة في القيادة والعمل، ومن المهم أن يضاف إليها أيضا تشريعات تلزم جميع المواطنين بالمشاركة في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، لأن المواطنين في كثير من الأحيان قد يغفلون عن الاستعداد لمتطلبات ومراحل وظروف قد تأتي مثل العجز وتقدم السن والمرض والإصابة. وقد يكون من الضروري دفع المجتمعات والمواطنين للتكيف مع مرحلة يعتمدون فيها على أنفسهم بالتضامن بخاصة مع تقدم السن وتراجع الدخل أو في حالات الأمراض التي تحتاج إلى علاج مكلف لا يقدر على تغطيته معظم المواطنين.

إن أكثر المواطنين لم يلاحظوا بعد على نحو كاف التحولات الكبرى والجذرية في الدول والمجتمعات وتداعيات هذه التحولات على الخدمات والحياة والفرص. لكن إذا ترك الأمر حتى يلاحظه الناس ويدركوا المشكلة فسنواجه كارثة فات الأوان على حلها، فعندما تتضاءل الخدمات الاجتماعية والصحية المجانية أو تتلاشى يفترض أن يكون المواطنون قد بدأوا قبل سنوات طويلة في العمل على مواجهة هذه الحالة، والكثير منهم ما زال يتمتع بصحة وفي مرحلة من العمر تكثر فيها الفرص وتقل الالتزامات، ولكن بعد سنوات ربما يكون قد فات الأوان للاستدراك وحلّ المشكلة. فعندما يصل المواطن إلى سن الستين مثلا وترفض شركات التأمين الصحي تغطيته، وعندما لا يحصل على تقاعد يؤمن له دخلا معقولا في الوقت الذي يكون أبناؤه قد وصلوا إلى سنّ التعليم الجامعي ويكونون في حاجة أكبر لمساعدته، أو يكونون في بداية حياتهم العملية وغير قادرين على توفير متطلبات الحياة الكريمة لهم ولوالديهم.

وإلى أن يأتي الوقت الذي يشترك فيه جميع المواطنين في الضمان الاجتماعي والتأمين

الصحي فإن حملة مؤسسة الضمان ضرورية جدا لينظم المجتمع نفسه في مواجهة احتياجاته ولتوسعة موارد الضمان لتكون قادرة على تأمين المواطنين والوفاء بالتزاماتها. لكن ثمة حاجة أيضا لتفعيل تطبيق القوانين السارية وملاحقة التهرب من الاشتراك، وبخاصة أن ظروف الحاجة قد تجبر كثيرا من العاملين على القبول بالتهرب من المشاركة.

ومن أهم القضايا التي تحتاج لعمل كبير مجتمعي ونقابي ورسمي أيضا هي مستوى إنتاجية العاملين سواء في القطاع العام والخاص، وقد نشرت مجلة «دراسات»/ الجامعة الأردنية دراسة علمية أعدها نادر أبو شيخة، ومحمد القريوتي تحت عنوان « إدارة الوقت في الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية»، وبرغم أنها دراسة قديمة فما زالت تصلح لملاحظة كثير من الأفكار والمشكلات المتعلقة بالعمل.

تذكر الدراسة في محاولة التعرف على فلسفة الموظف الحكومي الأردني ونظرته تجاه الوقت وكيفية قضائه وقت العمل الرسمي ومدى فعاليته في إدارته أن ثمة أنماط سلوكية غير مرغوب فيها تمارس أثناء ساعات العمل الرسمي من شأنها أن تؤثر سلباً على كفاءة استثمار الوقت وفاعليته، وإن وقتاً رسمياً غير قليل يهدر في غير ما خصص له أصلاً... وثمة خلل في توزيع أوقات العمل وتنظيمه لا يحقق التطوير الإداري المنشود.

توضح جداول الدراسة التي استخلصت من استبيانات وزعها الباحثان على عينة من موظفي الدولة من مختلف المستويات والفئات في عشر وزارات أن نسبة الهدر في الوقت تصل إلى 25 في المائةوقد لا يكون الفرق كثيرا في القطاع الخاص وبخاصة في الشركات والمؤسسات الكبرى، فإذا كانت، هذه الدراسة تتحدث عن مليون شخص يعملون في الوظائف العامة والمؤسسات الخاصة والشركات الكبرى، واعتبرنا قيمة ساعة العمل ديناران فإن خسارة البلد من تسرب هذا الوقت تساوي مليار دينار سنوياً.

ولكن هدر الوقت ليس سببه فقط قراءة الصحف، والمجلات، والجلوس بدون عمل رسمي... ثمة هدر هائل غير مباشر في عمل رسمي غير منتج أو لا فائدة منه، كالإجراءات الطويلة المعقدة بلا سبب يدعو إلى ذلك، والوقت الضائع خارج الدوام على المواصلات، والتعامل مع الزحام والانتظار، والأعمال الشخصية التي تقضى تحت غطاء العمل الرسمي، وما يقوم به الموظفون المساعدون لرؤسائهم من عون وأعمال شخصية أو عمل رسمي لا مبرر له.

ويجب أن يقال أن الهدر في معظمه ليس مرده إلى نظام إداري أو قرار حكومي، فالمرجعية النظرية للتوظيف وشبكة الأعمال وعلاقاتها تبدو دقيقة محكمة، ولكنها في نظامنا الاجتماعي والثقافي وقيمنا وعاداتنا التي تستمرئ الاعتداء على مقدرات البلد (الوقت أهم الموارد وأغلاها) والتقصير في أداء الأعمال الموكلة إلينا.

لا يستطيع أي نظام إداري مهما كان دقيقاً ولا أي مدير مهما كان حازماً وذكياً أن يوقف الحيل والمخارج المستخدمة للهدر والتسرب، فلا يمنع ذلك سوى دوافعنا الاجتماعية والأخلاقية للعمل «إن خير من استأجرت القوي الأمين».

والتقدم الياباني في العمل والإنجاز الذي يرد إلى حرص الموظفين هناك على أداء عملهم وقدرتهم على الإنجاز والمتابعة والجلد ليس سببه نظام إداري للحوافز والعقوبات والتنظيم. ولكنه نظام اجتماعي يقدس العمل ويحتقر الكسل والترهل، بل إن الحكومة اليابانية تبذل جهوداً إعلامية وإدارية لإقناع اليابانيين بتقليل ساعات العمل وترويح النفوس بالإجازة والاستمتاع لتخفيف المضاعفات الناشئة عن الإرهاق والعمل المتواصل.

وربما يكون العمل نفسه يتعرض على نحو جوهري لإعادة تعريف، أو ربما يعود إلى معناه السابق للمرحلة الصناعية، عندما كان الإنسان يدبر بنفسه حياته واحتياجاته

الأساسية من دون حاجة إلى العمل بمفهومه القائم، والذي صرنا نحسبه أصلاً أو هدفاً بذاته، فلماذا العمل إذا كان الإنسان يستطيع أن يعيش بلا عمل؟

الإنسان لا يعود إلى مرحلة سابقة ولكنه يرقى بنفسه ليتخلص من العمل في هيئته الحالية، فقد كان هذا العمل خلاصاً من العبودية، وقد يكون اقتصاد المعرفة خلاصاً من الوظائف والأعمال لحساب الآخرين والتي كانت أفضل من العبودية أو عبودية بشروط أفضل، ليعمل الإنسان بنفسه ولنفسه ويعلّم نفسه بنفسه ويداوي نفسه بنفسه بمستوى من الكفاءة والتقدم لا يقل عما تقدمه الشركات والمدارس والمستشفيات والأعمال والمهن السائدة، وربما يتناقص عدد البشر أو تقل الحاجة لكثير منهم، وربما ترتقي الروبوتات والكائنات الحية الدقيقة المحوسبة أو المطورة بنفسها لتؤدي معظم إن لم يكن جميع أعمال البشر، وحينذاك قد يكون البشر ارتقوا بأنفسهم إلى مرحلة جديدة أو ينقرضون كما انقرضت كائنات حية أخرى كثيرة، وربما يكون العمل ليس إلا حالة طارئة وغير جوهرية في حياة الإنسان فيستغني عنها بلا تغير جوهري في حياته.

حددت الأمم المتحدة في رؤيتها للتنمية المستدامة وغاياتها للعام 2025 في سياق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع توفير العمل الدائم والمنتج واللائق لجميع الناس، والقضاء على السخرة وعمالة الاطفال وتجنيدهم والاتجار بالبشر، وتعزيز وإنشاء بيئة اقتصادية اجتماعية تضمن تحقيق هذه الأهداف، ومن أهم مكونات البيئة الحاضنة للعمل تزويد المواطنين في جميع أعمارهم ومستوياتهم بالمهارات اللازمة لاستمرارهم في العمل ومواكبة التطورات الكبرى في التقنيات والأسواق المحيطة والمؤثرة على الأعمال.

هناك أساليب عمل كثيرة تحتاج إلى تغيير لتلائم أهداف التنمية، ويجب أيضا تطوير الأسواق وبيئة الأعمال لتكون أكثر استدامة وأمانا، ومن القطاعات التي تدعو الأمم المتحدة الى استهدافها: البناء والزراعة والسياحة، إذ مازال يغلب في هذه القطاعات من العمل الموسمية وغياب العقود والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وبعضها أعمال

شاقة وخطيرة تحتاج إلى تغيير الدور البشري فيها.

تحتاج التحولات الكبرى في سوق العمل إل مزيد من الاهتمام والتخطيط، وتنشأ اليوم أسواق واسعة للعمل في الطاقة المتجددة وفي تكنولوجيا المياه وفي الإبداع والأسواق العالمية من بعد، وفي الوقت نفسه فإن قطاعات ومجالات يقل العمل فيها ويفقد الكثير أعمالهم بسبب تراجعها، وهناك قطاعان (التعليم والصحة) وإن كانا موضع طلب وسوف يستمر الطلب عليهما فإنهما يحتاجان إلى مراجعة كبرى في تأهيل العاملين وتزويدهم بالمهارات الجديدة اللازمة لاستيعاب التحول والتوسع فيهما، وتؤشر الحالة الراهنة للعمل في التعليم والصحة إلى انفصال وربما عمل مضاد لأهداف التنمية المفترضة.

الفكرة الأساسية للعمل والتي يجب أن تشغل الحكومات والمجتمعات والأسواق والمنظمات الاجتماعية والأحزاب والتيارات السياسية هي العمل المستدام لكل مواطن باعتبار ذلك ضرورة للاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وأن يكون العمل يحقق شروط السلامة والكرامة التي تنص عليها قوانين العمل، وأن يكون في مقدور الأجيال القادمة الحصول على فرص وخيارات متعددة للعمل وتحسين الحياة وضمان أن تكون وتيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية متجهة الى التحسن والأفضل، وإذا كانت الأجيال الحاضرة تجد أن فرصها تتضاءل وأن آمالها في حياة كريمة تقل عن الجيل السابق فذلك يعني ببساطة ان اتجاهات النمو ومستوى المعيشة تتراجع.

ثمة مجال واسع للمجتمعات والناخبين والمرشحين للتفكير والجدل في العمليات الانتخابية للنواب ثم المحافظات والبلديات حول ما يمكن أن تؤديه الحكومات والشركات والمؤسسات الاجتماعية لأجل تحسين وتطوير بيئة العمل ليكون مستداما ولائقا.

وبرغم فرص التعليم الواسعة التي أتيحت للإناث في المدارس والجامعات في الأردن فمازالت النساء مستبعدات من سوق العمل وبخاصة في القطاع الخاص، كما أن العمل

المتسع في الزراعة والاقتصاد غير الرسمي والذي تشكل النساء نسبة غالبة فيه يجعل الدخل غير منتظم للعاملين والعاملات في هذه المجالات، ويحرمهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي!

يُظهر المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن (2015)، والذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بالمشاركة مع وزارة العمل الأردنية ومنظمة العمل الدولية أن 76 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة يعملون؛ من بينهم 45 ألفا يعتبرون ضمن الأعمال الخطرة للأطفال. علما أن عدد السكان من هذه الفئة يبلغ حوالي أربعة ملايين نسمة.

وبالطبع فإنها مشاركة في العمل تضر بالأطفال، وتضر أيضا بقطاع العمل بشكل عام. إذ إن تشغيل الأطفال يمنع تنظيم العمل على أسس عادلة وسليمة من الأجور والسلامة والمشاركة النقابية.

يعرف عمل الأطفال بأنه: العمل الذي يقوم به الأطفال في مجالات غير صالحة لصفتهم كأطفال، أو قد يضر بصحتهم أو تعليمهم أو التنمية الأخلاقية. وحُددت الأعمال الخطرة بالنسبة للأطفال بأنها: الأعمال التي قد تكون ضارة لنمو الطفل الجسدي أو الاجتماعي أو النفسي، وتشمل استخدام الآلات والمعدات الخطرة، واستخدام وتصنيع المتفجرات، والعمل مع النار والغاز أو المواد الكيماوية، أو الحراسة الوظيفية، أو العمل في الأجواء المغبرة أو الحارة جدا أو الباردة، أو في المناجم ومواقع البناء، وفي الفنادق والمطاعم والنوادي والملاهي الليلية... إلخ.

وتدخل الأعمال المنزلية غير المدفوعة في عمل الأطفال، مثل إعداد الطعام وإصلاح المعدات والغسيل والكي والتسوق ورعاية الأشقاء والمرضى والمعاقين من أفراد الأسرة. ولكنّ المسح الوطني المشار إليه لم يُدخِل هذا النوع من العمل ضمن عمل الأطفال.

حددت منظمة العمل الدولية أسوأ أشكال عمل الأطفال، في الرق أو ما يشبه الرق؛ والسخرة والإجبار؛ والتجنيد القسري في الحروب والنزاعات المسلحة؛ أو استخدام الأطفال لأغراض جنسية أو عروض إباحية؛ أو في أنشطة غير مشروعة، وبخاصة إنتاج وتسويق المخدرات.. إضافة إلى الأعمال الخطرة.

تبلغ نسبة الأطفال (5–17 سنة) الملتحقين بالمدارس في الأردن 92 في المائة ما يعني أن حوالي 300 ألف طفل في سن الدراسة الإلزامية هم خارج المدارس. ومن الواضح أن اللجوء السوري قد ضاعف هذه النسبة بعدما كانت أقل من 4 في المائة، واقتربت نسبة الالتحاق بالمدارس في وقت سابق من مائة في المائة، ومن الملفت أن الالتحاق بالمدارس في الريف أعلى منه في الحضر، وترد الدراسة حسب إجابات المستطلعة آراؤهم، عدم التحاق الأطفال بالمدارس إلى عدم قدرة العائلة على تغطية تكاليف الدراسة (لكن التعليم في الأردن مجاني، ولا يعقل أن يكون ذلك سببا حقيقيا لترك المدرسة)؛ ثم المرض والعجز وعدم رغبة الاطفال أنفسهم في مواصلة الدراسة، بخاصة أن نسبة التسرب من المدرسة تتضاعف بعد سن السادسة عشرة.

ويشارك 30 في المائة من الأطفال في العمل المنزلي لمدة ساعة واحدة على الأقل أسبوعيا. ويبلغ معدل ساعات العمل المنزلي 6 ساعات أسبوعيا للذكور، و8 ساعات للإناث. وهناك فروق بين طبيعة العمل المنزلي للإناث والذكور؛ فالإناث يشاركن في أعمال الطبخ والتنظيف والاعتناء بالصغار أو الكبار، أما الذكور فيشاركون في أعمال التسوق والصيانة.

ويقع النشاط الاقتصادي الرئيس للأطفال العاملين في الأردن في التجارة والحرف وإصلاح المركبات والمحركات، وفي الزراعة. ويبلغ معدل الدخل الشهري لهم 171 دينارا. وتتعرض نسبة منهم (18 في المائة) للغبار والدخان، وبعضم يتعرض للمواد الكيماوية وظروف عمل أخرى صعبة. كما تتعرض فئة منهم للإساءة، مثل الصراخ والانتقاد

المتكرر (12 في المائة)، والإهانة (5 في المائة)، والضرب والأذى (1– 2 في المائة)

في التوجه إلى الاستثمار في الطفولة المبكرة، نملك أفضل فرصة لبناء النموذج التنموي الصحيح، وكسر دوامة الفشل؛ والعكس صحيح أيضا. ففي التقصير والفشل في عمل الطفولة، نؤكد أو نرجح مستقبلا مليئا بالمشكلات والفشل! وبالنظر إلى واقع الطفولة في بلادنا، يمكن بسهولة أن نتنبأ بالمستقبل.

ويقابل عمالة الأطفال الاستثمار في الطفولة؛ بمعنى الجهود والموارد المبذولة لأجل تطوير وتحسين العمل في مجال الطفولة؛ التنشئة والتعليم والرعاية الصحية والبيئة الاجتماعية والنفسية والملائمة. ويعني ذلك أيضا، بالضرورة، مواجهة الإساءة للأطفال أو نقص أو ضعف الرعاية والعمل؛ مثل تسرب الأطفال من المدارس، وعمالة الأطفال، أو عدم شمول جميع الأطفال بالخدمات الأساسية، وملاحظة تأثر الأطفال بالمخاطر والتهديدات التي تحدث، مثل الصراعات والكوارث، أو البيئة العالمية وتحدياتها، وبخاصة شبكة الإنترنت وما يتصل بها من فرص وتحديات!

المؤشرات في هذا المجال تبدو في الأردن جيدة، لكنها تقول أيضا إن 2 في المائة من الأطفال لم يحصلوا على تحصين ضد الأمراض، وأن 16 طفلا من كل ألف طفل يموتون في سن الرضاعة، وأن 4-7 في المائة يواجهون حالات من سوء التغذية، وأن 2.1 في المائة على الأقل في سن مرحلة التعليم الإلزامي غير ملتحقين بالمدارس.

ربما تكون الحالات التي تدعو إلى القلق، وبحاجة إلى قرع جرس الإنذار، هي ما لا يظهر في التقارير والإحصاءات، ولكن يمكن الاستدلال عليها بالتقارير والتصريحات الصحفية؛ مثل الاستقواء على التلاميذ الذي يشمل 90 في المائة منهم، والإساءة إلى الاطفال المقدرة بثلثهم. وربما يكون أسوأ من ذلك أن الإساءة إلى الأطفال متقبلة اجتماعيا وثقافيا، ومنتشرة ومتواطأ عليها!

هناك سلبيتان على الأقل، هما: ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس الحكومية، وضعف التعليم إلى حد التلاشي على صعيد المهارات العامة والفنية والإبداعية. وأسوأ من ذلك أنّ ثمة تواطؤا في المدارس والمجتمع على عدم الاهتمام بتعليم المهارات العامة والحياتية والإبداعية، وأظنها حالة تكفي للنظر إلى مستقبلنا.

رأس المال البشري

يفترض أن يؤدي التقدم في التعليم والتكنولوجيا إلى تقدم اقتصادي وتنموي، فالعلم والتكنولوجيا كانا على الدوام أساسا لتحسين الحياة والأسواق والأعمال وتطوير المجتمعات والمدن والدول. لماذا نشهد في بلادنا تراجعا اقتصاديا وتنمويا برغم التقدم المفترض لدينا وحولنا في التعليم والتكنولوجيا؟ لماذا لم تحسن التكنولوجيا المستخدمة على نطاق واسع في حياتنا وفرصنا وأعمالنا؟ لماذا نشهد تراجعا اجتماعيا خطيرا في السلوك والحياة اليومية برغم انتشار وتطور التعليم والمدارس والجامعات؟ لماذا نشهد حالة غير مسبوقة من عدم الثقة وضعف الإتقان في الأعمال والمؤسسات العامة والتجارية؟ لماذا نمضي عكس التاريخ؟

ساهمت الحوسبة في جميع دول العالم في تخفيض كلفة الأعمال والمؤسسات وتطوير التعليم والتدريب والتواصل الاجتماعي، إذ في مقدورنا اليوم أن نحصل على أفضل مستويات التعليم بتكاليف منخفضة، لماذا لم يحوسب التعليم في المدارس والجامعات على النحو الذي يتيح لجميع الطلاب فرص التعلم وبمستويات متقدمة وتكاليف منخفضة؟ لماذا لم تنشئ منصات تعليمية واسعة بديلة أو مشاركة للمدارس؟ لماذا لم تتطور قدرات الأسر والمعلمين والمشرفين لتحسين التعليم ورفع مستوياته؟ ويمكن بالحوسبة تطوير الخدمات الحكومية وتفعيلها مع خفض التكاليف. لماذا لم تنشأ خدمات الكترونية واسعة لتسهيل أعمال ومعاملات المواطنين وتقليل الكلفة على الخزينة؟ ويمكن أن تطور أنظمة التشبيك بتكلفة منخفضة في تحسين العطاءات وشراء وتنظيم الادوية واللوازم حسب الحاجة والاستهلاك. لماذا لم يحدث ذلك؟ ويمكن تطوير وتفعيل أنظمة التأمين الصحي والخدمات الأساسية والاجتماعية بتكلفة أقل وفاعلية كبيرة. لماذا لم يحدث ذلك؟ لماذا

لم تنخفض النفقات العامة والشخصية بسبب التكنولوجيا؟ لماذا لم يحسن التعليم أعمال الناس ومواردهم ومهنهم وحرفهم؟ لماذا لم ينشئ التدفق الهائل في المعلومات والمعرفة زيادة في الخبرات والأعمال السياسية والاجتماعية على النحو الذي يطور العمل العام والانتخابات ويدفع إلى القيادة السياسية أفضل الكفاءات؟ لماذا لم تنشئ الشبكية التكنولوجية شبكية اجتماعية وسياسية وثقافية تمكن المواطنين من التواصل والعمل معا لأجل زيادة كفاءة الأعمال والمشاركة والرقابة على المؤسسات والأسواق، وتقييم النواب والبلديات والنقابات، وحماية المستهلكين، وتطوير وتفعيل الجودة والمواصفات في الأعمال والخدمات والسلع؟ لماذا ننفق على التعليم معظم مواردنا العامة والخاصة ولا نحصل على نتائج أفضل من عدم التعليم. بل العكس فربما لو أغلقت المدارس والجامعات يقل الإنفاق وتتجه الأعمال والأسواق وجهات معبرة عن الاحتياجات الحقيقية والاحساس الصائب بما نحتاجه وما لا نحتاجه!

ربما تكون البداية وهذا مجرد اقتراح في العودة إلى المدن والمجتمعات ليكون في مقدور الناس جميعهم التفكير معا والاستماع لبعضهم البعض وتطوير الحكم والإدارة المحلية والعمل الاجتماعي ومضاعفة مواردها لتعمل على النحو الذي يمكن المجتمعات من إدارة وتنظيم الخدمات والمرافق الأساسية في الغذاء والسكن والتعليم والصحة والتكافل الاجتماعي والثقافة والفنون والرياضة وتنظيم وتخطيط المدن والأحياء.

في التفكير حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لـ «الموجة الثالثة» و «الثورة الصناعية الرابعة» ثمة قاعدتان بديهيتان تعملان؛ أولاهما أن التقنية تغير جوهريا في الأعمال والموارد، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات تميل إلى الاستغناء أو التقليل من العمالة البشرية كلما أمكن للتقنية أن تؤدي ما يعمله البشر؛ ولا مجال لمواجهة هذه القاعدة إلا بقدر ما يمكن التصدي للمنخفضات الجوية ومحاولة إيقافها، والقاعدة الثانية أن أعمالا جديدة تنشأ في ظل التقنية الجديدة، وفي ذلك فإن الأمم (الدول والمجتمعات

والأسواق والأفراد) تعيد تشكيل ومراجعة مؤسساتها ومواردها باتجاه التحول للأعمال الجديدة، ومن البديهي أيضا أن التعليم هو المدخل الأساسي والرئيسي لاستيعاب هذه التحولات وبناء المعارف والمهارات الجديدة اللازمة للأسواق والأعمال الناشئة.

لقد نشأت المؤسسات التعليمية القائمة اليوم في الموجة الثانية أو الثورة الصناعية وهي تعكس المؤسسات والأعمال والأسواق التي تشكلت حول الصناعة في موجتها الثانية منذ القرن الثامن عشر، ويمكن ببساطة الملاحظة كيف أن الجامعات أنشأتها ثلاث مؤسسات أو روايات؛ أولاها المؤسسة الدينية، وثانيها النقابات المهنية والشركات الصناعية والتجارية والتي أنشأت تخصصات المهن والأعمال مثل الطب والهندسة والمحاماة والمحاسبة،... وثالثها: الأرستقراطية التي طورت تخصصات الفنون والآداب والفلسفة، وكان واضحا بالطبع كيف تطورت وتفوقت العلوم البحتة والتكنولوجية، وتراجعت وتهمشت الدراسات الإنسانية والاجتماعية كما الفلسفة والآداب والفنون. ونواجه اليوم (كما العالم أيضا) تحديا أساسيا وخطيرا في تشكيل المؤسسات والاتجاهات التعليمية وفق تحديات وفرص المرحلة الجديدة في التقنية والأسواق والمؤسسات، وهي أن العمليات التعليمية التي تقودها الاتجاهات العلمية البحتة والتطبيقية تواجه سؤالا استراتيجيا عن معناها وجدواها، بل وتتجه إلى الأفول والتحول الجوهري، وتجرّ معها قاطرة التعليم إلى الخواء واللاجدوى! والتحدي الآخر هو أننا لم نتبين بعد آفاق المرحلة الجديدة، ولا نملك في واقع الحال للاستعداد لها واستيعابها سوى تطوير المهارات الإنسانية والمعرفية العامة، مثل الإبداع والتفكير النقدي والحرّ والفلسفة والفنون والآداب، وهي تخصصات ومعارف ضمرت كثيرا في بلادنا، بل وفقدت جمهورها وقواعدها الاجتماعية، والأسوأ من ذلك أن العمليات السريعة التي تجري اليوم لدعم الثقافة والفنون تزيدها خواء وفشلا لأسباب كثيرة قد أعود إليها في مقال مستقل.

فالإبداع والتفكير الحر والنقدي والآداب والفنون ليست مجرد مهارات فنية يمكن

التدريب عليها، لكنها عمليات استيعاب طويلة وعميقة تنشئها منظومة راسخة ومتراكمة من التعليم والثقافة والسلوك.. وأخيرا المهارات والأداء. والفنون بعامة هي تعبير محسوس عن مشاعر وأفكار. والإنسان يتذوق بصريا أو سمعيا الفلسفة المنشئة لهذه الفنون. هكذا يجب ان تكون لدينا أوّلا حياة اجتماعية ثقافية وفكرية نعيشها ونتجادل بشأنها ثم نلتمسها في الموسيقى والفنون والشعر والقصة والعمارة والرقص والمسرح، وسوف يظل ما لدينا من ثقافة وفنون أسير هذه الحالة. لكن بالتأكيد فإن ما يبذله المشغولون بالإبداع هو جهود نبيلة ومقدرة. وتظل مسؤولية المؤسسات التعليمية والثقافية ان تنشئ قاعدة اجتماعية وجمهورا عاشقا ومتذوقا للفنون.

إن المؤشر الأساسي الذي يمكن الاستدلال به على الحراك الاجتماعي والنخبوي هو ديناميات التقدم الوظيفي والشخصي والتنافس على الفرص المتاحة في الأسواق والمجتمعات والقطاع العام، فعندما لا يكون الجيل الجديد قادرا على المشاركة في منافسة عادلة على الفرص المتاحة في السوق والقطاع العام فهذا يعني مستقبلا أسوأ بكثير من الحاضر.

ويذهب هدرا كل ما يبذل في بناء رأس المال البشري إذا كانت نسبة كبرى وغالبة من الكفاءات والمواهب تهاجر أو تنتقل للعمل في الخارج، ولا تعوض التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في الخارج إلا جزءا قليلا من الخسائر، وفي ذلك فإن أول وأهم ما يجب أن نفكر فيه هو تطوير سوق العمل لتستوعب الكفاءات والطاقات الإنتاجية وتراكمها، فالإبداع هو محصلة تراكم الأعمال والأجيال في الأعمال والأسواق ثم استيعاب هذا التراكم في مشروعات وأسواق وفرص جديدة وإضافية، ويجب أن يتحول هذا الإبداع الذي يمكن ملاحظته في الإضافة والتجديد للموارد إلى تراكم جديد، .. هكذا في حلقات متصلة ومستمرة، فالإبداع لا يظل كذلك؛ ليس إبداعا إلا في لحظة تشكله، ثم يتحول فورا إلى منجز ينضم الى عمليات التراكم والاستيعاب لينشأ إبداع

جديد،..

نحتاج إلى معرفة وتتبع لمصير ومسار الكفاءات العلمية المتفوقة على مدى السنين والعقود، لنعرف ونتساءل لماذا لا تواصل تقدمها، أو لماذا تهاجر ؟ ولماذا أيضا استطاعت أن تحافظ على لياقتها وكفاءتها واستمرارها في العطاء والعمل، ونحتاج إلى بناء مؤشرات وقواعد معلومات حول رأس المال البشري تقدم بوضوح المسارات المفترضة للتخطيط والمراجعة، ويمكن أن نتساءل ببساطة ما مصير أبناء القرى والعمال والفلاحين والفقراء الذين تلقوا تعليما في المدارس والجامعات؟ هل انعكست الفرص الخاصة التي منحت للـ«أقل حظا» على المجتمعات الأقل حظا؟ وهل تبدو الأجيال الحاضرة في مستوى من المعيشة أفضل من الأجيال السابقة؟ وهل انعكست المهارات والمعارف التي اكتسبها خريجو المدارس والجامعات والدورات التدريبية إيجابيا على حياتهم ومجتمعاتهم؟

وفي مستوى آخر من التقييم والمراجعة يمكن أن ننشئ مشهدين معرفيين؛ لننظر في واقع ومسار ومصير المتفوقين في الثانوية وفي الجامعات على مدى العقود والسنين، وننظر أيضا في خريطة النخبة القائمة من الوزراء والنواب والأعيان والمدراء وقادة الشركات والمجتمعات والنقابات وما نسبة المتفوقين في دراستهم بالنسبة للنخبة القائمة؟ ولننظر في الفرص التي قدمت في الابتعاث والتدريب والتقدم المهني والوظيفي وما نسبة المتفوقين والمبدعين والموهوبين من أصحابها؟ هكذا ببساطة يمكن أن نفهم مسار التخطيط لرأس المال البشري وفي أي اتجاه يسير!

وبالطبع فإن فهم المعوقات الأكثر أهمية أمر ضروري لتحديد الأولويات عبر مختلف مجالات السياسة، والخطوة الأولى كما يقترح البنك الدولي هي تحسين جودة البيانات الإدارية الأساسية في التعليم والصحة. لكن البيانات الأساسية التي تقدمها دائرة الاحصاءات والمؤسسات المعنية في حاجة إلى أن تدخل في مراحل أخرى من التصنيع والإنتاج، وأن تخضع لعمليات تحليل دؤوبة ومتواصلة لتتحول إلى مؤشرات وأفكار

ومراجعات عملية وواضحة، وبالطبع فإن الكثير من النتائج والأفكار على قدر من الوضوح والتوقع، لكنها ولسوء الحظ لا تشغل الا بقدر ضئيل المشتغلين بالعمل العام والشباب المنخرطين في الاحتجاج والشعور بالظلم؛ كما لا تشغل الحكومة والسياسيين؛ على الأقل في ما يظهر في وسائل الإعلام وشبكات التواصل، وإذا لم يتقدم المشتغلون بالعمل العام في الحكومة والمنظمات السياسية والاجتماعية خطوات جديدة في بناء القيم والأفكار التي تشغل الفضاء العام وتؤثر في التأييد والمعارضة والانتخاب وتخطيط الموازنات والبرامج والإنفاق العام؛ فإن الإصلاح يظل أفكارا ومشاعر غير عملية وغير واضحة، ويمكن التلاعب بها وتحريفها.

يؤكد البنك الدولي على الدور الحيوي للحكومات في بناء رأس المال البشري، مثل تقديم الخدمات التعليمية والصحية والتمويل لضمان الوصول العادل إلى الفرص، وكجهات تنظيمية للرقابة ومراقبة الجودة لدى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، لكن الحكومات غالباً (حسب البنك الدولي) ما تفشل في تحقيقها؛ إذ تلتزم معظم الحكومات بنصيب كبير من ميزانياتها للتعليم والصحة. لكن الخدمات العامة غالباً ما تفشل في تقديم الجودة المطلوبة لتوليد رأس المال البشري، وفي بعض الأحيان يكون الفقراء هم الأكثر حرمانا من الخدمات الحكومية، في حين ينسحب الأغنياء والمقتدرون إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الأساسية.

يترسخ ضعف مستوى الخدمات العامة ويتراكم لأنه وببساطة لا يؤدي العمل العام إلى عوائد سياسية وانتخابية، ويفتقر العاملون في القطاع العام بطبيعة الحال إلى الحوافز والدوافع التي تحرك الناس للبذل والعمل الجاد كما في القطاع الخاص، وليس متوقعا من القادة السياسيين والنواب أن يتحركوا لإصلاح الخدمات العامة من غير حوافز ومحركات انتخابية وسياسية. ويمكن الملاحظة كيف تتجه السياسات المالية في الإنفاق والدعم حسب المواقف الشعبية والعامة. لكن ليس هناك ما يشدّ

الحكومة ويجذبها للإنفاق والاستثمار في تحسين نوعية التعليم وتدريب المعلمين وبناء المستشفيات وتطويرها. ولا نكاد نلاحظ وجودا لقضايا التعليم والصحة والتكامل الاجتماعي في لقاءات المسؤولين العامة أو في الحملات الانتخابية للمرشحين أو في الرقابة على الحكومة في البرلمان.

وتتأخر عوائد وانجازات الاستثمار في التنمية ورأس المال البشري سنوات عدة وطويلة أحيانا؛ ما يجعل الحكومة تعزف عنها لتبحث عن إنجازات سريعة ترضي المواطنين أو تقلل احتجاجهم، وتكون أيضا قبل رحيل الحكومة القائمة، فتطوير التعليم مثلا لن تظهر نتائجه قبل عشر أو خمس عشرة سنة.

يلاحظ البنك الدولي ضعف المستوى المعرفي لدى العاملين في قطاعات التعليم والصحة، وفي ذلك فإن تطوير هذين القطاعين يعتمد على رفع كفاءة العاملين، وهو أمر لم يتحقق بفعالية حتى بعد الدورات التدريبية والشهادات التعليمية التي حصلوا عليها في أثناء العمل، .. هكذا تتواصل وتتزايد حالات المرض والوفاة في المراكز الصحية والمستشفيات ويدخل الى سوق العمل والجامعات أعداد كبيرة من الشباب من غير تأهيل اجتماعي ومعرفي ومهاراتي، ولأسباب سياسية معروفة فإن إدخال التقنيات والبرامج المتقدمة لم يحسن في اداء المؤسسات التعليمية والصحية، بل جرى تعطيلها وإفشالها أو إسنادها إلى عاملين غير أكفاء ولم يصلوا إلى مواقعهم وفرصهم على أسس عادلة.

يحتاج الإصلاح إلى قواعد معلوماتية ومعرفية عن مستوى التعليم والصحة لأجل التأثير الاجتماعي والرقابة على المؤسسات الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية وإبعادها عن الاحتجاج العام والتذمر والشعور بالظلم من غير إدراك عملي وواضح للعدالة، ومن الأفكار العملية الممكن أن تعمل فيها المنظمات الاجتماعية والسياسية التي تطمح للتأثير الإصلاحي في الواقع والسياسات الحكومية عرض وتقديم البيانات عن المشكلات

القائمة والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإشارة إلى الانجازات الإيجابية ذات التأثير الحقيقي على كفاءة وحياة الأفراد والمجتمعات.

وصار الإبداع القوة الرئيسة المحركة لاقتصاد المعرفة وأسواقها، وهذا يجعله هدفاً أساسياً للتعليم والتدريب، ومقياساً للتقدم المهني والاجتماعي، وجوهر التنافس على فرص العمل والقيادة. وهكذا، تصبح الثقافة والفنون والموسيقى والكتابة الإبداعية والشعر والرواية والقصة والعمارة والتصميم، المحتوى الأساسي للمؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لأن الإبداع والخيال أهم صفة يجب أن تتحلى بها السوق والعاملون فيها.

ويعتمد التقدم العلمي والتقني الجديد على معرفة الإنسان وفهمه. ففي محاكاة التقنية للإنسان، تصعد علوم اللغة وعلم النفس والاحتمالات. فجوهر التقدم العلمي والتقني، اليوم، هو تحويل اللغة والإمكانات والمهارات العقلية والتحليلية والتذكر والتداعيات والترجمة والتفكير، إلى رموز وبرامج حاسوبية وأجهزة وروبوتات. وبطبيعة الحال، يصعد عدم اليقين، وتصعد علوم الفلسفة والمنطق والاحصاء والاحتمالات، وتحتل موقعاً جوهرياً ومؤثراً في العلم والتقنية والحياة. وفي إعادة النظر في المعنى والجدوى والوجود والمصير، يصعد التصوف والفلسفة؛ التصوف بما هو التأمل الفردي أو تخيل الحقيقة والبحث عن الإجابات والإلهام، والفلسفة بما هي محاولة إدراك حقائق الأشياء.

إنسان المعرفة، بفرديته وإمكاناته الجديدة، في المعرفة والعمل، وقدراته على العمل بنفسه، يعيد تعريف المهن والحرف. وتتغير تبعاً لذلك المدن والمجتمعات، وعلاقتها بالأفراد والدولة والسوق. ففي مدن الأفراد القادرين على العمل بأنفسهم ولأنفسهم، والذين لم يعودوا في مواردهم يرتبطون بمؤسسات عمل محددة، وأنظمة عمل تقليدية، يتغير تخطيط المدن والطرق والبيوت، وتتغير، أيضاً، العلاقة مع السلطات والأسواق... إنها مدن ومجتمعات أقرب إلى الاستقلالية والقدرة على تنظيم احتياجاتها وأولوياتها أو معظمها، فتصعد أنظمة الحكم المحلي واللامركزية، ويدبر الأفراد وأهل المدن معظم احتياجاتهم

وخدماتهم الأساسية، ما يجعلهم أكثر ولاية على أنفسهم واحتياجاتهم وخدماتهم، ويصبح للديمقراطية والحريات محتوى ومعنى جديدان ومختلفان.

لكنها عمليات استيعاب وتحول وتشكل تكتنفها صعوبة الانقطاع عن الماضي «الصناعي» وغموض الاتجاهات، فما زلنا في مرحلة انتقالية من الصناعة إلى الشبكية أو ما بعد الصناعة، وهي مرحلة مليئة بالخوف وعدم اليقين والتغير المستمر، لكن يمكن تقدير اتجاهات ومبادئ للتفكير والاستشراف والحكمة!

التحولات الاقتصادية: أسواق وطبقات آفلة وأخرى قادمة

هل تعبّر الأزمات والصراعات القائمة اليوم عن التحولات الكبرى في الموارد والقوة والتأثير؟ هل يعبر المتعصبون في الحقيقة عن فرص وثغرات جديدة تحيي مطالب وتطلعات المهمشين أو الذين فقدوا فرصهم في مشاركة اقتصادية وسياسية مرضية؟ الحقيقة الأساسية في ظل تغيّر دور السلطة السياسية وعلاقاتها ومجال تأثيرها فئة واسعة من الأعمال والسلع والخدمات التي أنشأتها أو احتكرتها ومعها طبقات ونخب وأعمال وفئات اجتماعية تشكلت حولها، ففي مرحلة كانت السلطة السياسية تنظم السوق والمجتمعات والخدمات والثقافة كان في مقدورها أن تنشئ طبقة واسعة من النخب والأتباع الذين ترزقهم بغير حساب من المنح والعطايا والعطاءات والعقود الحكومية والأوامر التغييرية والمناصب والفرص والتسهيلات، وفي ذلك تشكّل ثراء متطفل ومتورم من غير خدمات مكافئة أو إنتاج حقيقي أو مؤسسات ومرافق أساسية ملائمة. ثم قدم المواطنون إلى الطبقة نفسها باعتبارها «قطاعاً خاصاً» ثمناً إضافياً ومضاعفاً للحصول من السوق على الخدمات التي دفعوا الضرائب لأجلها، ولم يحصلوا على خدمات وسلع تتفق في جودتها وكفاءتها مع ما دفعوا ثمنه، فتضاعفت خسائر المواطنين كما تضاعفت أرباح فئة قليلة من غير جهد أو مشاركة كافية في الاقتصاد والخدمات، ثم منحتهم السلطة أولوية كبرى في التعويض عن الأزمات وفي الإنفاق العام ليحصلوا على خدمات وامتيازات لم يدفعوا جزءاً من ثمنها، ومنحت امتيازات ومجالات لشركات وأعمال غير منتجة أو لا تحسن حياة وفرص المواطنين لكنها تستنزف مواردهم.

لكن تتكشف اليوم بفعل الشبكية أنها طبقة ومؤسسات وأعمال ومصالح يمكن الاستغناء عنها من غير خسارة، ففي صعود الأفراد والمجتمعات ونشوء فرص للتأثير والموارد مستقلة عن السلطة والشركات والأسواق الحليفة لها، يتشكل اقتصاد اجتماعي ومعه أسواق جديدة، وتتراجع الشركات والمؤسسات التي كانت قائمة حول أسواق أصبحت معادية للمجتمعات أو لا تحتاج إليها، وربما يكون أول المنقرضين أو المتحولين البنوك وشركات الاتصالات، ففي قوة المدن الصاعدة وولايتها على مجموعة من الخدمات والأولويات ينشأ نوع جديد من التمويل والائتمان المالي والمصرفي يفتح المجال لنوع جديد من البنوك أو الخدمات المصرفية الجديدة التي وإن كانت ربحية فإنها تقوم على المغامرة بالشراكة مع المجتمعات وليست أرباحاً مضمونة ومفروضة بالهيمنة والتشريعات المنحازة.

وفي صعود الاتصالات لتكون الوعاء الشامل لكل العمليات السياسية والاقتصادية والتعليمية والخدماتية، فإن الاتصالات تتحول إلى مرفق عام عملاق أكبر بكثير من شركات الاتصالات القائمة، ولا مفر من إسناد هذه الخدمة إلى الأمة لتكون مشاعية مثل الطرق والجسور بل الهواء والشمس والفضاء.

وبطبيعة الحال، تصعد أعمال ونخب وقيم جديدة مستقلة ومختلفة، فلم تعد السوق تقود قاطرة الدول والمجتمعات، لكنها تعود من جديد وكما كانت قبل عصر الرأسمالية ملحقاً بالناس والمدن، ومرجح وفقاً لذلك أن يكون القادة الاجتماعيون والمبدعون هم القادة الجدد، ومن بينهم سوف تظهر طبقة جديدة من القادة السياسيين ورجال المال والأعمال كما الأدب والثقافة والفنون، وتنشأ أيضاً قيم وأعمال جديدة.

ولن يكون سوى هدر للوقت والموارد العامة محاولة حماية أو إنقاذ المؤسسات والطبقات المهددة بالانقراض، بل سوف تتحول بذلك إلى جزء من التاريخ والذاكرة الشعبية! فهذه الأعمال التي تعرض اليوم كجزء فني أو تراثي كانت مكوناً أساسياً ويومياً في الأعمال والحياة.

هل يتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معان وعلاقات جديد للموارد والثقافة والأفكار؟ هل تواصل العلاقة بينهما في وضعها الأصلي أو المختل الاعتماد المتبادل؟ يبدو أنهما (الموارد والأفكار) يندمجان لدرجة لم يعد ممكنا التمييز بينهما أو وصف العلاقة المنشئة للأفكار أو الموارد.

فالسلع نفسها اليوم المستخدمة في العمل والحياة والموارد هي أفكار، وصارت موارد الأمم والأفراد مستمدة من الوقت والتركيز والخيال والإلهام والإبداع، وصارت تتقدم بقدر ما تملك من حرية وخيال، والحال أننا في هذه المرحلة الانتقالية نبحث في الخوف والظلام عن مكاننا ومصيرنا ومستقبل أعمالنا ومؤسساتنا، ولسنا متأكدين بعد إن كنا مثل كوكب تائه في الكون لا يدرك مساره أو لا يعلم إن كان في مدار صحيح متوازن أم يهوي في مجال آخر قد يلتهمه أو يفنيه.

تواجه المشتغلين بالإصلاح والتنمية (وهم يجب أن يكونوا جميع الناس بلا استثناء) باستمرار معضلة متعلقة بالموارد التي لا تؤدي وفرتها إلى تنمية وتقدم، أو استخدام ندرة الموارد لتفسير سياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة، وفي الوقت نفسه يمكن ملاحظة الإنفاق الهائل للدول نفسها التي تشكو من ندرة الموارد في مجالات واستثمارات لا تنشئ تنمية ولا تقدما، لماذا لا يؤدي النمو الاقتصادي والثراء دائما إلى تحسن في الحياة والتعليم والصحة والسلوك والثقافة وارتقاء بالصناعة والتقنية؟ ولماذا لا تسلك أساليب الحياة والإدارة الاقتصادية والسياسية في حالة ندرة الموارد على النحو الذي يعظمها ويفعلها وينشئها أيضا؟ لدينا دول ومجتمعات كثيرة تملك وفرة مالية هائلة، وتملك قدرا واسعا من الموارد البشرية والطبيعية والمياه والأراضي الخصبة والواسعة، ولكنها تعاني من ضعف التعليم والإبداع، وترهل المؤسسات الخدماتية، والفساد والتخلف السياسي والاجتماعي والثقافي، ولدينا أيضا دول ومجتمعات تنشئ منظومات اقتصادية وسياسية على النحو الذي يتجاهل الموارد المتاحة ويبددها ولا يفيد سوى أقلية ضئيلة من المجتمع

ويدع الأغلبية في حالة من الفقر التهميش، وبالطبع هناك حالة مرافقة من الفساد والتخلف والنهب للموارد.

يبدو أن ثمة حلقة مفقودة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية تحول دون تحويل الموارد إلى تنمية وتقدم أو تمنع تعظيم الموارد المتاحة وتنظيمها على النحو الذي يحقق التنمية، وهذا هو السؤال، وفي تقديري أن الحلقة الغائبة لا تتعلق فقط بإدارات الحكومات الاقتصادية والتنموية وسياساتها ولكنها تشمل أيضا وجهة المجتمعات وسلوكها في أسلوب الحياة المتعلق بالموارد والقائم عليها أيضا، ووجهة الشركات والاستثمارات.

لا يؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بما يعنيه من مستوى الدخل ومعدل حصة الفرد منه، إشارة كافية على التنمية؛ فلا يكفي أن يكون الناتج المحلي كبيرا وناميا، لندرك ونقيس مستوى التنمية في البلد. وبالطبع، فإن الدخل مؤشر رئيس على التنمية، لكن الأكثر أهمية هو التحكم بالموارد أو عدالة التوزيع.

في النظر إلى المؤشرات المتعلقة بالدخل، يمكن ملاحظة أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي تبلغ 0.4 في المائة من الناتج المحلي الأردني، وهي في إسرائيل 4.4 في المئة من الناتج البالغ حوالي 300 مليار دولار. ولا بد من مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي؛ بمعنى الإنفاق الجاري من رأس المال العام والخاص على أنشطة الابتكار الهادفة إلى زيادة المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة، إذ بغير ذلك لا يمكن المشاركة في اقتصاد المعرفة بكفاءة واقتدار.

وتمثل الزراعة 3 في المائة من الناتج المحلي الأردني. وهي نسبة ضئيلة، وإن كانت مشابهة لكثير من دول العالم. لكن بالنظر إلى نقاط الضعف والقوة في الأردن، فإن المدخل الأساس للتنمية والتقدم هو مضاعفة الاقتصاد الزراعي ومشاركة الزراعة في الناتج المحلي؛ فهذه فرصتنا الأساسية الممكنة لتحقيق المشاركة الاقتصادية، ورفع كفاءة

الموارد وتوزيعها. كما أن الزراعة يمكن أن تساهم في تخفيف الواردات الغذائية التي تزيد على 3 مليارات دولار سنويا.

ويؤثر في الموارد وكفاءتها وأثرها الفعلي على المجتمع والحياة وعدالة التوزيع، ملاحظة مؤشرات أخرى، منها الفجوة بين الذكور والإناث، والبطالة، وعمالة الأطفال، ونسبة المتمتعين بالتقاعد بـ (42.2 في المائة) إلى كبار السن، ونسبة الإناث منهم إلى الذكور (11.8 في المائة) وهذه مؤشرات إلى خلل في توزيع الدخل، ما يعني أن معظم كبار السن وبخاصة النساء يعيشون في حالة فقر واعتماد على أسرهم، وربما بلا معيل. وإذا أضفنا إلى الفقر حاجتهم الى الدواء والرعاية الصحية والاجتماعية، فيمكن التقدير أنهم بعامة يواجهون صعوبات كبرى في الحياة والرعاية والدخل!

وعندما تكون أقلية من الناس هي المستفيدة من الفرص والإنفاق العام والاستثمارات والأسواق القائمة تتشكل قاعدة «الأقلية المستفيدة» والمؤسسة لمتوالية من الفشل والشرور؛ سوف يكون أقلها الصراعات والانقسامات الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الأوليغارشيا (الأقلية الاحتكارية) تنشئ منظومة سياسية واقتصادية وتشريعية وثقافية تكرس الفشل باعتباره المورد الحقيقي والجوهري والغاية التي تدور حولها السياسات، ويتحول الفشل إلى مصلحة أساسية تدافع عنها، وسوف يبدو الفشل واضحا ومقصودا في المؤسسات التعليمية والمناهج والكتب والمدرسية والمؤسسات العامة والثقافة والفنون والسلع والأسواق، وتمضي المجتمعات بوعي أو متظاهرة بعدم الوعي إلى انقسام اجتماعي عميق، لكل قسم مؤسساته ومرافقه وأسواقه ومدارسه، ... وثقافته أيضا، ثقافة الفشل وثقافة الاحتكار.

وفي المقابل فإن التقدم ليس سوى قاعدة «الجميع» أي أن تكون الموارد والفرص موجهة لجميع الناس، ويمكن أن تعمل المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية بكفاءة واقتدار، وضمن الموارد المتاحة، هذا ما تقوله أيضا الأمم المتحدة من خلال مبادراتها

وبرامجها وتقاريرها للتنمية، فالدول جميعها قادرة مهما كان مستواها الاقتصادي على الالتزام بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع مواطنيها والمقيمين فيها؛ الضمان الاجتماعي، والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتأمين الدخل للأطفال والعاجزين عن كسب ما يكفي من الدخل في سوق العمل والمسنين والمعاقين، وتوفير معاشات تقاعدية لكبار السن. ويمكن بعد ذلك لمعظم الدول أن تتوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية والخدماتية وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وبحسب منظمة العمل الدولية فإن توسيع مظلة التقاعد لتشمل جميع كبار السن، وتأمين مستحقات الأطفال في سن الدراسة، يمكن أن يسهما في تخفيض الفقر بنسبة تتراوح بين 30 إلى 45 %؛ ذلك أنه، وببساطة، تمثل هاتان الفئتان أكبر نسبة من الاحتياجات والنقص في الخدمات والرعاية. كما تمثلان عبئا كبيرا على الأسر؛ يمكن بتخفيفه مساعدة الأسر على تحسين حياتها، وإعادة توجيه الإنفاق نحو متطلبات أخرى. كما أنها برامج تساهم بفعالية في تخفيض عدم المساواة، وتتيح لجميع الفئات تحسين حياتها والاستفادة من ثمار التنمية.

وقد بدأت تتشكل حول اقتصاد الشبكة والحوسبة والمعرفة والمعلوماتية منظومات سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تؤسس لعدالة اجتماعية واقتصادية أفضل من السابق، إذ يمكن الملاحظة كيف صعد نموذج «الطريق الثالث» أو الليبرالية الاجتماعية كمزيج من الاشتراكية والليبرالية، ولا يغير من أهمية هذه التيارات أن تكون الأمم الأوروبية والأمريكية قد جنحت مؤخرا نحو اليمين.

ثم طورت الديمقراطية الليبرالية نفسها من مفهوم الحماية إلى التنمية، وذلك على أساس الفردية والتمايز الاجتماعي والتعددية وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والإثنية في الحياة السياسية، فالمشاركة السياسية ليست ضرورية فقط لحماية الأفراد، بل ولإيجاد كتلة مواطنين ملتزمة

ومتطورة، وترسيخ الحقوق الفردية وبخاصة حرية الفكر والشعور والذوق والنقاش والنشر في بيئة قائمة على المجتمع المدني المستقل، واقتصاد السوق القائم على المنافسة.

ما الجديد في هذه الديمقراطية؟ وما الاختلاف عن الديمقراطيات السابقة؟ نحن نتحدث عن نموذج يتبلور منذ فترة وجيزة (نسبيا) ويوظف التحولات الاقتصادية القائمة على الانتقال إلى المعرفة وما تبعها من صعود جديد لاقتصاديات وثقافات وأفكار في تغيير دور النخب والمجموعات المختلفة، فقد زادت فرص المرأة في العمل والتقدم، وزادت أهمية الأفراد على الشركات والمجتمعات، ووجدت الثقافات والمجموعات الإثنية فرصا جديدة في التشكل والحضور السياسي والاجتماعي، .. لكن ما الذي يعنينا من ذلك؟ إن الانتخابات تنجح بمدى ملاءمتها وتكيفها مع الشروط والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، ونحتاج للتوقف كثيرا عند نتائج الانتخابات والعوائق الموضوعية التي تجعل من الانتخابات غير ذات تأثير حاسم في الوجهة الاقتصادية والاجتماعية. فالأصل في الانتخابات أنها تعيد تركيب وتفكيك النخب والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا، وإذا كانت النخب القائمة والمؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية منفصلة عن المجتمع؛ فإن صراعا عميقا يجري بين المجتمعات وبين النخب والمؤسسات الاقتصادية والسياسية.

وعلى نحو بسيط وواضح يمكن تقييم الأعمال والأداء الاقتصادي للحكومة والأسواق والأفراد في مجموعة من المؤشرات والدلالات العملية، فالسياسات الحكومية يمكن ملاحظتها بالإنفاق العام وما تعود به من نمو في الاستثمار المحلي؛ نمو الناتج المحلي والمدارس والعيادات والطرق والمستشفيات والمرافق العامة والخدمات الأساسية والغذاء والماء والطاقة، ويمكن ملاحظة اتجاهات الأسواق والأعمال في التشغيل وتوزيع الفوائد والعوائد على المواطنين، وفي معنى وجدوى هذه الأعمال وقيمتها الاقتصادية الفعلية، وتوليدها لأعمال وموارد إضافية، وعلى مستوى الأفراد فإنهم يلاحظون التحسن أو

التراجع في حياتهم، في السكن والغذاء والدواء والتعليم والتضامن الاجتماعي، والشعور بالرضا العام والثقة بالحكومة والمؤسسات.

يمكن أن يعمل المواطن ويزيد من جهده ومحاولاته لزيادة دخله، وهذا عمل جيد بالطبع، لكن على المستوى الكلي والعام فإن الجهود المضاعفة التي يبذلها كثير من المواطنين تذهب لأجل الإنفاق على التعليم والصحة والنقل، وهي مجالات وخدمات يفترض ألا ينفق عليها المواطنون طالما أنهم يدفعون الضرائب ويمولون الإنفاق العام، لكن المواطنين يمولون الإنفاق العام ولا يستفيدون منه، ثم ينفقون مرة ثانية لأجل الحصول على ما لم تفعل الحكومة وجمعت لأجله الضرائب، ثم ينفقون مرة ثالثة بسبب الاحتكار والإذعان والزيادة غير العادلة في قيمة الخدمات واسلع.

صحيح أن نسبة كبيرة من المواطنين تعمل بكفاءة وجدّ في اتجاهات إيجابية ومنتجة لكن المحصلة النهائية لأعمال وجهود المواطنين تؤول لصالح مجموعة قليلة وتحصر الثروات والموارد بيد نخب ومجموعات متطفلة تحصل على معظم الموارد من خلال التحكم الاحتكاري بالأسواق والاعمال أو بإفشال وتعطيل المؤسسات والمرافق العامة، وهكذا يتحول العمل النبيل إلى تركيز للثروة والنفوذ بيد فئة قليلة من الناس، وربما لو لم يعمل المواطنون لن تكون الأعمال والأسواق والخدمات أقل سوءا مما هي عليه، وهذا أسوأ ما يصيب المواطن؛ عندما يفقد الأمل، ولا تتحسن حياته بالعمل، ويستوي بالنسبة إليه العمل وعدمه.

ثمة علاقة وطيدة يمكن ملاحظتها ببداهة، بين الفشل والامتيازات التي تمنح لفئة من المواطنين. ويمكن الاستدلال على الفشل والفساد بمؤشر واضح وبسيط، هو: من يستفيد من النشاط الاقتصادي القائم، والموارد العامة. وبالطبع؛ فإن الفشل والفساد يتناسبان عكسيا مع نسبة المستفيدين بالنسبة للمواطنين، ونسبة المورد أو السوق الى الناتج المحلي، وانخفاض عدد المستفيدين أو نسبة فائدتهم من مشروع أو عمل أو

قطاع، يعني ببساطة أن هذه الموارد تدار وفق استغلال غير عادل للمواطنين والموارد والفرص.

وفي المستوى التالي لتتبع وتحليل الخلل في توزيع الموارد والفرص، يمكن ملاحظة التشريعات والأنظمة التي توضع لصالح أقلية على حساب الأغلبية من المواطنين، وغياب التنافس العادل والوضوح، ووضع المواطن أو المستهلك في حالة إذعان أمام الموردين للخدمات والسلع، وقوانين وأنظمة الاحتكار والامتيازات التي تمنح لفئة من الناس على حساب الآخرين، وإدارة الفرص والموارد والإنفاق العام على نحو يمكن فئة أن تحظى بحصة غير عادلة أو يحرم فئة من المواطنين.

يمكن على سبيل المثال، ويجب أن يتوسع النشطاء في العمل العام في ملاحظة التقارير والمعلومات المتاحة عن التشغيل في المؤسسات والقطاعات، وملاحظة هذا العدد ونسبته إلى الاقتصاد، وملاحظة نسبة العمالة الوطنية إلى العمالة الوافدة، وملاحظة الأجور والمساهمة في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والخدمات العامة والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات والقطاعات للعاملين فيها وللمجتمع غير تلك التي يلزمها بها القانون، مثل المسؤولية الاجتماعية ومشاركة العاملين في الأرباح، وخدمة المجتمع وحماية البيئة!

تؤكد مبادرة الأمم المتحدة (2009) على مجموعة من الحقوق الاجتماعية، باعتبارها جزءا من حقوق الإنسان التي يجب أن تلتزم بها جميع الدول، مهما كان مستواها الاقتصادي. ومن هذه الحقوق: الضمان الاجتماعي، وحصول جميع السكان على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتأمين الدخل للأطفال والعاجزين عن كسب ما يكفي من الدخل في سوق العمل والمسنين والمعاقين، وتوفير معاشات تقاعدية لكبار السن. وبحسب المبادرة، فإن جميع الدول (تقريبا) قادرة على توفير الحد الأدنى المطلوب. ويمكن بعد ذلك لمعظمها، التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية والخدماتية؛ مثل إجازة الأبوة

(وليس الأمومة فقط)، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، والتأمين ضد البطالة.

وبحسب منظمة العمل الدولية، فإن توسيع مظلة التقاعد لتشمل جميع كبار السن، وتأمين مستحقات الأطفال في سن الدراسة، يمكن أن يسهما في تخفيض الفقر بنسبة تتراوح بين 30 إلى 45 في المائة؛ ذلك أنه، وببساطة، تمثل هاتان الفئتان أكبر نسبة من الاحتياجات والنقص في الخدمات والرعاية. كما تمثلان عبئا كبيرا على الأسر؛ يمكن بتخفيفه مساعدة الأسر على تحسين حياتها، وإعادة توجيه الإنفاق نحو متطلبات أخرى. كما أنها برامج تساهم بفعالية في تخفيض عدم المساواة، وتتيح لجميع الفئات تحسين حياتها والاستفادة من ثمار التنمية.

ويمكن بتطوير ودعم برامج التنمية والتشغيل، زيادة الناتج المحلي ورفع مستوى الإنتاجية لفئات واسعة من المواطنين من أصحاب الأعمال والحرف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهي عمليات تمويل مستردة، يمكن أن تظل تدور بهامش زيادة، أو بلا نقص، لتستفيد منها على الدوام فئات جديدة من دون أن تصيب اتجاهات الإنفاق العام بخلل أو نقص.

على عكس ما يسود في التفكير والتطبيق، فإن الأزمات والتحديات الاقتصادية تستدعي التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، وليس تخفيضها أو الانسحاب منها. فالدول والمنظمات الاجتماعية التي تخفف من برامجها في الأزمات الاقتصادية، تزيد الأزمة سوءا؛ والمفترض بطبيعة الحال أن تزيد في الأزمات والكوارث موازنات العمل الاجتماعي والحماية والتأمينات التي تقوم بها الدولة والمنظمات الاجتماعية. وهناك فئات ضعيفة أكثر تضررا بالأزمات، يفترض أن تحظى برعاية إضافية، لا أن تُنسى في الموازنات والمخصصات والبرامج.

وينشأ تلقائيا سؤال إلى أي مدى تعكس الموازنة وسياسات الانفاق حماية الفئات المتضررة والفقراء والمحتاجين من الأزمة الاقتصادية؟ إلى أي مدى يؤثر الوعي بهذه القضية في صياغة الموازنة وتصميمها؟

يقترب العجز في الميزان التجاري الأردني (2015) من عشرة مليارات دينار، ولا تمثل الصادرات أكثر من ثلث الواردات. وبالنسبة للعام 1990 تزايد العجز حوالي عشرة أضعاف، ومن المحيّر ألا تجرى مراجعات استراتيجية اقتصاديا واجتماعيا لتصحيح هذا الخلل! ولا تتوقف كارثة العجز في الميزان التجاري عند الفجوة الهائلة في الاقتصاد بين الصادرات والواردات، ولكنها يمكن أن تكون مضاعفة إذا أخذنا بالاعتبار التركيب السلعي للصادرات والواردات والمؤشرات البلدانية للتجارة الخارجية، ثم عندما نفكر في المتوالية الاجتماعية والثقافية الناشئة عن هذه الحال وامتدادها ورسوخها.

والحال أنه ليس أمرا عظيما يدعو إلى الارتياح الحديث عن صادرات الخضار والفواكه والمواد الخام من الفوسفات والبوتاس، وليست إنجازا يدعو للفخر حوالات العاملين في الخارج. فالخضار والفواكه والمواد الخام، يكاد يكون تصديرها خسائر؛ ليس أكثر من هدايا لمستهلكين متعجرفين واقتصادات ودول أخرى. وهذه الهجرة الواسعة للعمالة والكفاءات إلى الخارج تشكل تدميرا هائلا في البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلد والمجتمعات. ولا تعوض حوالات العاملين في الخارج شيئا من الخسارة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الناجمة عن هجرتهم.

نستطيع تحويل الزراعة إلى اقتصاد بقيمة مضاعفة، وأن ننشئ حولها صناعات غذائية وأسواق عمل وخدمات، تضاعف الاقتصاد الزراعي بعشرة أضعاف على الأقل، كما تضاعُف العاملين في هذا المجال، ولا حاجة ولا أهمية تذكر لتصدير الخضار والفواكه. وبذلك، فإنه يمكن أيضا تعديل اتجاهات العمل في الزراعة لتستقطب المواطنين؛ ذلك أن العمالة الوافدة في القطاع الزراعي وفي البناء لا تعكس فقط حوالات مالية إلى

الخارج، ولكنها تؤشر إلى انحسار الآفاق في الاقتصاد الاجتماعي والإبداعي المتشكل حول الزراعة والبناء. ويمكن بذلك أيضا تخفيض فاتورة الواردات الغذائية (مليارا دينار)، كما يمكن مضاعفة الصادرات من الصناعات الغذائية ذات القيمة العالية.

وهناك فرصة كبرى بالنظر إلى حال التعليم في البلد، لبناء اقتصاد تصديري في الخدمات المهنية والاستشارية عبر الشبكة في مجالات الاستشارات والمحاسبة والتصميم والبرمجة، من دون حاجة إلى هجرة المهنيين إلى الخارج. ويمكن بناء صناعات في مجال الأثاث وقطع الغيار تستفيد من سوق الأجهزة والصناعات العالمية، وحاجتها المستمرة للصيانة وقطع الغيار. وفي الوقت نفسه، يمكن تشغيل العدد الكبير من المهندسين والتقنيين الأردنيين، وبالطبع تخفيض الواردات وتعظيم الصادرات.

ويمكن العمل اجتماعيا وثقافيا لبناء وتشجيع اتجاهات اجتماعية وثقافية في الاستهلاك وأسلوب الحياة. وأخشى أن هناك مصالح نخبوية طُفَيْلِيّة تقوم على هذا الاتجاه المختلّ في الاستيراد والتصدير، فتتحول الكوارث إلى مورد، وتحول أصحابه إلى قيادات ونخب.

إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ليس فقط عملية مواجهة للبطالة، ونزف التحويلات المالية إلى الخارج، ولكنه ركن أساسي في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أعمق بكثير من فرص الوظائف والوفر المالي. ماذا يعني غياب العمالة الوطنية عن أعمال الزراعة والبناء بالتحديد؟ فهذان القطاعان مرتبطان على نحو وثيق وعميق بالاقتصاد والثقافة والتخطيط الحضري والاجتماعي. ففي غياب العمالة الوطنية عن الزراعة تغيب العلاقة مع المكان، وتنتهي رواية الانتماء إلى المكان والطبيعة والجبال والسهول والأودية والبوادي والغابات والزهور... وهي الثقافة المنشئة للدول والحضارات على مدى التاريخ والجغرافيا. وهكذا تصاب الهوية الوطنية والثقافة الجامعة للناس وعلاقتهم بالمكان والمجتمع والتاريخ بضربة قاصمة؛ إذ يتحول المكان إلى مجرد سلعة

مثل الأدوات المنزلية المستوردة على سبيل المثال.

وتغيب أيضا التجمعات الحضرية والاجتماعية حول الزراعة، ولا يعود ثمة حاجة للإقامة في البلدات والمناطق الزراعية لأنها لم تعد موردا اقتصاديا، وتكون الإقامة فيها كما هو الحال لمن لا يستطيع الإقامة في عمان والمدن الجاذبة للأعمال، والعلاقة بها مجرد مأوى يقصده أصحابه العائدون من المدن في المساء كل يوم. وتغيب، بطبيعة الحال، المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بهذه البلدات، كالنوادي والمكتبات والجمعيات والتعاونيات.

ولا يمكن أيضا تطوير الزراعة لتواكب الاتجاهات والتقنيات المستجدة، ولا أن تنشأ حولها صناعات أخرى تعظم قيمتها، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والجلود والأحذية والعطور والأثاث، لأن هذه المشروعات تنشئها مراكز حضرية ونخب وقيادات اقتصادية واجتماعية متوطنة في هذه المراكز ومرتبطة بها، وتتشكل وتتطور في تراكم طويل ومعقد ومليء بالتفاصيل والخبرات والتجارب القائمة على معايشة وعمل يوميين، ومبادرات ومغامرات لا يمكن بطبيعة الحال للعمالة الوافدة أن تفكر فيها.

يفترض أن يشكل سؤال الاقتصاد المحور الأساسي في العمليات الانتخابية وأن يكون المؤشر الحاسم في المراجعة والتقييم والاتجاهات المطلوبة للسياسة الاقتصادية للحكومات، وهناك الكثير من المراجعات والوعود التي يجب أن يحملها المواطنون، ويقيموا النواب والمرشحين والحكومات والأحزاب على أساسها، وإذا لم تتحول القضايا الاقتصادية إلى جزء من الفكر العام والحياة اليومية للمواطنين، فلا يمكن أن يكون لهم ولاية على سياسات الحكومة واتجاهاتها، ولن يكون مجلس النواب أداة فاعلة للأمة (باعتبارها مصدر السلطات) لتصحيح الحالة الاقتصادية ومراقبتها.

نقيّم على نحو عام الحالة الاقتصادية بالناتج المحلي وعدالة التوزيع، ففي ذلك يمكن

التأشير إلى معدلات ومستويات الدخل وتأثير الاقتصاد على حياة المواطنين، وهنا فإن المواطنين والمرشحين يجب أن يقفوا على الفائدة المتحصلة من كل مشروع او تشريع اقتصادي ومالي، وببساطة فإن النجاح والفشل يقاس بمدى ونسبة ما تعود به هذه المشاريع من فائدة على الناس! فليس جلب المال فقط هو مؤشر النجاح إلى المؤسسات والبرامج والمشروعات ولكن يجب أن تعود بالفائدة والمكاسب بقدر عادل على المواطنين وفي امتداد واسع لا يقتصر على أصحاب المشروع، .. فلا أهمية ولا قيمة لمشروع يربح إذا كانت الأرباح والفوائد تعود على أقلية محدودة من الناس، العكس هي مشروعات طفيلية فاشلة تستنزف موارد الوطن وخيراته، ولا معنى لأرباحها وفوائدها إلا أنها استغلال لجهود المواطنين وعرقهم وموارد الوطن!

في تقييم الناتج المحلي الإجمالي ننظر إلى الواردات والصادرات، ويتعزز الاقتصاد بطبيعة الحال بتفوق الصادرات على الواردات، وثمة الكثير مما يمكن اقتراحه ومراجعته والتفكير به والتشاور حوله في الانتخابات لتقليل الفجوة بين الواردات والصادرات، ففي ظل الفجوة الهائلة اليوم في اقتصادنا الوطني فإننا على فقرنا ننفق على العالم!

ويفترض أن تتطلع الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة أيضا إلى الفرص الجديدة والأعمال الجديدة الممكن توليدها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتسعى إلى إدماج الأجيال الجديدة والباحثين عن العمل في الأسواق والمؤسسات والاتجاهات التي تتشكل حاجة حقيقية لها، ويمكن للحكومات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية أن تنشئ بيئة اجتماعية ثقافية تستوعب الشباب وجميع المواطنين في أطر واتجاهات تقدم لهم فرص المشاركة والإبداع وتلبية تطلعاتهم التي لا يجدونها في العمل مثل الرياضة والفنون والآداب والعمل التطوعي والترفيه بتكاليف معقولة، وفي ذلك يمكن تقديم تعويض اجتماعي وثقافي عن طبيعة وقسوة الاعمال التي يشاركون فيها، وخيارات إضافية للمواطنين للعمل وتنمية الذات وتوليد فرص وآفاق جديدة، أو تمنحهم الرضا

والاندماج في المجتمع المحيط مهما كانت طبيعة أعمالهم.

تنخفض على نحو متزايد نسب التشغيل في القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم، ويشكل ذلك بطبيعة الحال تحديا سياسيا واجتماعيا، ويحاول السياسيون تطوير الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن البنك الدولي يقدر أنها برامج لم تكن ناجحة إلا في حالات قليلة، وربما يكون الحل الأفضل في التركيز على بيئة عادلة لتشجيع الشركات والأعمال والأسواق إضافة إلى بيئة اجتماعية ثقافية تنشئ التماسك الاجتماعي وتشجع الإبداع والرغبة في العمل والتطور، وأن تركز الحكومة على تطوير الخدمات الأساسية الرئيسية وهي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وفي ذلك فإنها تنشئ بيئة آمنة للمواطنين حتى في حالة نقص الدخل وصعوبات الأعمال والأسواق، لكنهم يظلون قادرين على الحصول على التعليم والصحة والضمان والتكافل الاجتماعي. وسوف تتكفل الأسواق ضمن حراكها وتنظيمها لذاتها بالتشغيل والشراكة مع المواطنين، المهم ألا تواجه عقبات في عملها تتعلق بالأمن والمعاملات والتنافس والتحالفات الفاسدة.

التشغيل هو محصلة أداء اقتصادي عادل، ولا بأس بعد ذلك بسياسات العمل التي تعلنها الحكومات وما يقال أو يعلن عنه من تشجيع المشروعات الصغيرة والقروض، ولكن ليس من جدوى حقيقية أو فرصة للنجاح في التشغيل إلا في مشروعات اقتصادية حقيقية يشارك المواطنون في ملكيتها وإدارتها تنظيمها وإن لم تكن ملكيتها للمواطنين يجب أن تؤول كذلك في برنامج تمويل عادل وملائم وأن تكون هذه المشروعات مستمدة من موارد وفرص إنتاجية وحقيقية تعود بالفائدة على جميع المواطنين وتنشئ حولها منظومة اقتصادية اجتماعية من الإقامة والخدمات والأسواق والعلاقات والتشكلات الاجتماعية والثقافية.

يجب أن تعكس كل فرصة عمل نشاطا اقتصاديا انتاجيا وحقيقيا يشكل جزءا

من الناتج المحلي، وإذا كانت تكلفة العمل تساوي بالإجمال ربع رأس مال المشروعات وباعتبار أن معدل الدخل في حدود خمسة آلاف دينار سنويا وأن نسبة الإعالة في الاردن تساوي الثلث (ربع المواطنين يعولون الثلثين الآخرين) ومعدل عدد أفراد الأسرة 6 أشخاص فإن معدل الدخل المتأتي من العمل يجب أن يكون خمسة عشر ألف دينار (بافتراض أن عدد العاملين في الاسرة اثنان وأن معدل دخل الأسرة ثلاثون ألف دينار حسب حصتها من الناتج المحلي) وأن يكون مقابل كل وظيفة مشروع اقتصادي قيمته ستون ألف دينار! وبغير ذلك فإن فرص العمل معظمها لن تكون سوى معونات عاجلة تزيد العبء الاقتصادي على الدولة والمجتمع، وأسوأ من ذلك أن الكثير من هذه الفرص حتى ما يندرج في المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة تنشئ حالة من غياب المعنى والجدوى، فالعمل والمال ابتداء يستمد غايته وشرفه من قدرة مالكه على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والانتماء وأن يشعر بالفعل أنه يساهم في الإنتاج وتحسين حياته وأسرته .. وفي النمو الاقتصاد الوطني، فهناك وظائف ومشروعات ومؤسسات خاصة وعامة سيكون لإيقافها أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمعات والأفراد؛ إذ من شأن إلغاء هذه الأعمال والمشروعات أن يقلل من الإنفاق العام والخاص والجهود والوقت والزحام والطاقة أو على أقل تقدير فإن غيابها لن يحدث أثرا سلبيا! تسهيل وتشجيع إقامة مشروعات يملكها المواطنون (وليس الشركات الكبرى) في المدن والبلدات للطاقة المتجددة وتكرير المياه والصناعات الغذائية.

وقد أصبح ممكنا في حدود ما طبق وجرب بالفعل أن تنشئ الحكومة مشروعات ذات جدوى ربحية وبأسعار معقولة لتحلية المياه وتوزيعها في المدن والبلدات وبذلك يمكن إطلاق وتحري جميع المصادر المائية الطبيعية والجوفية لتشجيع الزراعة والتوسع فيها..

تستطيع الحكومة أن تبادر وبسرعة ومن غير كلفة بثلاث سياسات: العدل: ضمان

العدالة في الفرص في القطاع العام والقطاع الخاص، ومراجعة جميع حالات التجاوز في التوظيف والابتعاث والاحتكار في السوق والعطاءات والتوريدات والتجاوز على القانون في العمل والسوق والإدارة والبناء والحياة اليومية، وإعادة توجيه مخصصات دعم السلع الأساسية لتكون موجهة بالفعل ومباشرة إلى المواطنين وليس للتجار والموردين، ومن ابسط الأفكار في ذلك تخصيص كوبونات لسلع غذائية رئيسية وتشجع في الوقت نفسه المزارعين ومصنعي المواد الغذائية، ولا بأس بعد ذلك أن تكون أسعارها معوّمة من غير تدخل إلا في إطار السياسة العامة.

يؤشر إلى التقدم بمستوى الدخل والصحة والتعليم والتكامل الاجتماعي، والفكرة المقصودة على نحو عملي وبسيط هي الحصول على خدمات تعليمية وصحية واجتماعية لجميع المواطنين، وتتحمل الأسر والمجتمعات مسؤولية كبيرة بالمشاركة مع الحكومة لأجل تحسين وتفعيل هذه الخدمات، فقد انتهى عصر الدولة المركزية التي تنظم وتدير الخدمات والمرافق، حتى عندما تتولى الحكومة تمويل وإدارة هذه الخدمات يظل للمجتمعات والأسر والأفراد دور كبير في الشراكة والرقابة، والوعي أيضا.

إن التقدم الصحي والاجتماعي؛ معظمه إن لم يكن جميعه مستمد من عادات ومنظومة وعي وسلوك فردي واجتماعي، مثل النظافة، والتغذية الجيدة، والتدفئة والإضاءة والتهوية للبيوت، وإجراءات السلامة في الحياة والشارع والفضاء العام، وممارسة الرياضة، واكتساب اللياقة البدنية والصحية، ولحسن الحظ فإن الانترنت يمكن أن تساعد كثيرا في تقديم المهارات والمعارف اللازمة في هذا المجال. وربما يمكن لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال أن تقدم مجموعة من الأدلة الإرشادية والورش العملية، كما يمكن بناء منصات ومجموعات شبكية لتبادل المعرفة.

لدينا تحدّيان كبيران على مستوى الحكومة والمجتمعات والأسر في مجال الرعاية الاجتماعية، وهما تمكين الفئات الخاصة في المجتمع مثل ذوي الإعاقة وكبار السن،

وبناء التكامل الاجتماعي، مثل المساواة والرضا والتماسك الاجتماعي ومواجهة الجريمة والتعصب والإدمان والتفكك الأسري والانتحار والاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة، إذ ما زال هذا القطاع في بداية الطريق، ولم يتبلور بوضوح ومؤسسية مثل التعليم والصحة. وتتشكل حالات وتحديات أكثر تطورا وإلحاحا من قبل؛ فكبار السن يتزايد عددهم وتتعقد احتياجاتهم وبخاصة مع العمل والإقامة في عمان والخارج بعيدا عن الأسر الممتدة، وانسحاب الأسر النووية من التزاماتها وعلاقاتها الاجتماعية والرعائية، وهناك أيضا تزايد في حالات الطلاق والأسر برعاية احد الأبوين.

وهناك خسائر تنموية وهدر وضغوطات كثير بسبب اتجاهات السلوك الاجتماعي، مثل التمييز بين الأطفال في الرعاية والتعليم، والسلوك غير الاجتماعي في القيادة والسكن والمرافق العامة واحترام القانون، والتعصب والتطرف، وضعف الوعي والتقدير لأهمية التعليم وتطوير المهارات وبخاصة بين المراهقين في المدارس وبين طلبة الجامعة الذين برغم ذهابهم إلى الجامعة فإنهم لا يبذلون الجهد الكافي لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة، وتزيد حالات اللامبالاة والاهتمام بالقضايا العامة والعمل التطوعي والانتماء والمشاركة، والعزوف عن القراءة.

وتتعرض صحة نسبة كبيرة من المواطنين للأمراض والوهن بسبب عادات غير صحية، مثل التدخين والإفراط في السكريات والدهون والنشويات، وكثير من الأطعمة والوجبات غير الصحية التي تقدم في الأسواق، وعدم ممارسة الرياضة، والنوم غير الكافي وغير المنتظم، ويعاني عدد كبير من المواطنين من سوء التغذية بسبب النقص في الغذاء أو العادات الغذائية السيئة، وبالطبع فإن ضعف الصحة يزيد التكلفة على المواطنين، كما يضعف الكفاءة والعمل والإنتاجية.

تجمع الدراسات والتقارير الدولية على أن التقدم الاقتصادي والاستثمار الخارجي مرتبطان على نحو واضح وشرطي بمستوى التعليم والصحة، وفي ذلك يمكننا أن نحقق

تقدما اقتصاديا ونجتذب المستثمرين والسياح بمنظومة من التقدم الاجتماعي والسلوكي والصحي، وهو أمر يحتاج إلى وعي والتزام أكثر مما يحتاج إلى الموارد المالية.

تلقي دراسة غرفة تجارة عمان (المملكة الأردنية الهاشمية في تقارير التنافسية العالمية: الواقع والآفاق) الضوء على الحالة التنافسية للاقتصاد الأردن، وهي دراسة أعدها فريق برئاسة د. معن النسور، وعضوية الأساتذة بشير السلايطة، وبلال عبد الله حمد، وصبري الخطيب، ونسرين السيد، ويقصد بمفهوم التنافسية قدرة الدولة في ظل ظروف تجارية عالمية حرة على إنتاج السلع والخدمات وتسويقها بكفاءة في الأسواق الدولية، على النحو الذي يرتقي بمستوى الدخل لسكانها، ويقدم المفهوم ضمن أربعة محاور: الكفاءة؛ وتعني فرص التفوق في المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية، والخيارات المتعددة؛ وتعني القدرة على إمكانية اختيار العمل في المجالات التي يمثل النشاط فيها قيمة مضافة عالية نسبيا، والقدرة على تلبية الطلب في الأسواق العالمية، والموارد؛ مثل القدرات المؤسسية والبنى التحتية والتكنولوجيا والتمويل والتعليم، والأهداف؛ بمعنى تحقيق النمو الاقتصادي للدولة والأرباح للشركات.

ويقيس تقرير منتدى دافوس التنافسية بناء على 12 مؤشرا: المؤسسات، والبنية التحتية، وبنية الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطور السوق المالي، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، وتطور بيئة الأعمال، والابتكار.

في تقرير التنافسية العالمية لعام 2015 – 2016 حاز الأردن 4.2 نقطة من 7 وجاء في المرتبة 64 من بين 140 دولة شملها التقرير، وكان السابع عربيا بعد دول الخليج الست. وفي المؤشرات الفرعية كان التعليم والصحة هو الأفضل في الاداء (6 نقاط) وكانت مؤشراته أقل من معدل النقاط في مجالات تطور السوق المالي والاستعداد التقني وحجم السوق والابتكار، وتفوق على الأردن من الدول المجاورة أو الشبيهة

اسرائيل وقطر والامارات وتركيا وعمان وماليزيا وايرلندا.

وأما الكتاب السنوي للتنافسية العالمية والذي يقيس العلاقة بين البيئة العامة في البلاد التي تقوم عليها الدولة وبين عملية خلق الثروة التي تقوم عليها الشركات والأفراد من خلال 4 محاور تشمل على342 مؤشرا، يجملها الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية. وجاء الأردن في الكتاب السنوي لعام 2014 في المرتبة 52 من بين 61 دولة، وقد تفوقت على الأردن من الدول الشبيهة في الحجم أو الظروف أو الثقافة او المجاورة كل من اسرائيل والامارات وتركيا وهنغاريا وايرلندا وماليزيا.

تركز الدراسة على دور وفرص غرفة التجارة في الارتقاء بالتنافسية، ولكن ما يعنينا في هذه المساحة أن نشير إلى الفرص والتحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن في المنظور العام، ويمكن الإشارة هنا إلى الانجاز والهدر غير المبرر في التعليم المتقدم والتقني والزراعة والصناعات الغذائية والاقتصاد الزراعي وفتوة المجتمع الأردني والموقع الجغرافي المفيد للتجارة الدولية والسياحة والاستثمارات الاجنبية والاستقرار السياسي والأمني، ولكن السؤال إلى أي مدى أمكن توظيف هذه الفرص والمزايا في تحقيق التقدم الاقتصادي؟

وفي المقابل هناك تحديات كبرى في المياه والطاقة وضعف الناتج المحلي ومستوى الدخل والتضخم والعجز في الميزان التجاري والمديونية والبطالة والفقر.

من يستفيد من الإنفاق العام؟ وإلي أي مدى نجحت خطط الدولة في تحقيق التنمية والرفاه وتلبية الاحتياجات الرئيسية لمجتمعاتها؟ وهل تتفق الإنجازات المتحققة في هذا المجال مع حجم الضرائب التي تجنيها الحكومات من المواطنين؟ تزداد أهمية هذه الأسئلة اليوم أكثر من الفترة السابقة بعدما بدأت الحكومات تقلص من دورها في

التنمية والنشاط الاقتصادي دون أن تخفف بالطبع من الضرائب والقيود السياسية والاجتماعية.

يجد عبد الرزاق الفارس «الحكومة والفقراء والإنفاق العام» أن السياسات المالية والاقتصادية لحكومات الدول العربية قد أدت إلى آثار مدمرة في الطبقات الفقيرة وأن الأغنياء أو خمس السكان فقط هم المستفيدون من برامج الحكومة وإنفاقها.

إن مشكلات الفقر وغياب العدالة الاجتماعية ليست في الخصخصة تماماً ولكنها في التحالف الذي ينشأ بين الحكومات والشركات ورجال الأعمال «تحالف المال والنفوذ» والذي يؤدي إلى منظومة برامج ودورات اقتصادية وتشريعات تضرّ الفقراء وتستنزف المجتمعات لصالح فئة قليلة.

وليس المطلوب من الحكومات لكي تصحح هذا الوضع أن تعود إلى سابق وضعها الذي كانت عليه وبخاصة في السبعينيات، وحتى منتصف الثامنينات «دولة الرفاه أو نموذج الدولة الرب الأكبر للعمل» ولكن أن تقوم الحكومات بدور تنسيق ومراقبة للنشاط الاقتصادي والمالي وأن تتعاطف مع الطبقات الوسطى والفقيرة وتتيح لها فرص التوازن مع الاستثمارات والشركات التي تدير احتياجات هذه الطبقات الرئيسية، فحين تسهل الحكومة للمستثمرين امتلاك البنى الأساسية للدولة وإدارتها واستثمارها وتمنع في الوقت نفسه فئات المجتمع من تنظيم نفسها على نحو يعينها على التأثير على الشركات والاستثمارات لحماية المستهلك وضمان جودة المنتجات وعدالة اسعارها، وتصدر تشريعات تنظم العمل والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل على نحو يضع في الاعتبار فقط مصالح المستثمرين والشركات دون مراعاة لحقوق العمال والموظفين فإنها تعين هذه الشركات على أن تبتز أبناء المجتمع وطبقاته وتحرمهم من حقوقهم واحتياجاتهم، وتضع المواطنين في مواجهة مع الشركات من غير حماية نقابية وعدم فرض حد أدنى للأجور أو ضمان اجتماعي وتأمين صحي وإجراءات السلامة للعمال والموظفين وحق

التظلم واللجوء إلى القضاء.

واستخدمت الحكومات الموارد التي جمعتها من الضرائب لتحسين معيشة الفئة الغنية في المجتمع فقط فقد كانت الطرق وشبكات المياه والصرف والرعاية الصحية والمدارس والجامعات التي بنتها الحكومات وأنفقت عليها موجهة لأقل من 20% من السكان، وأظهرت المعاينة أن الأغنياء غالباً ينجحون في التهرب من الضريبة وأن أكثر من يساهم في الضرائب هم الطبقة الوسطى من المجتمع.

تستطيع الحكومات إعادة توجيه الإنفاق وبنسب معقولة لا تؤثر في مجمل برامجها وموازناتها فترفع من مستوى المعيشة للفقراء في المجتمع دون أن تثقل مواردها أو تحملها أعباء كبيرة لا تقدر عليها، فإذا كان الإنفاق العام في بلد يشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت نسبة الفقراء في هذا البلد تساوي 20% وتنال 5% من الدخل (وهذه أرقام واقعية في كثير من الدول العربية ودول العالم الثالث) فإن إعادة تخصيص ما يقارب 10% من الموازنة لهذه الفئة ستزيد دخلها بمقدار 50%.

وقد أظهرت الدراسات أن إعادة توزيع الدخل في معظم دول أوروبا الغربية وتحقيق العدالة الاجتماعية تحقق من خلال الإنفاق العام لأغراض مساعدة الفئات على تحقيق احتياجاتها الأساسية كالإسكان والتعليم والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وقد أنفقت هذه الدول 40 ـــ 50 في المائة من الإنفاق العام على الاحتياجات الأساسية.

وغالبا إن لم يكن دائما يحدث أن الضحية الأولى دائماً لانخفاض الإيرادات تكون هي النفقات التنموية فهي أول ما يلغى أو يخفض حين تفكر الحكومة بتقليل نفقاتها. وتؤجل الحكومات دائماً مواجهتها ومعاركها مع الفئات الغنية والمتنفذة أو لا تفكر فيها إطلاقاً، وتتجرأ على الفئات والحلقات الضعيفة في المجتمع ودورة الاقتصاد والإنتاج كالمزارعين وصغار التجار والعمال، ويلاحظ على سبيل المثال أن النقابات العمالية

التي تغطي مجالات الزراعة والنقل والحرف هي شكلية وهامشية ولا تعمل حتى في الخدمة الاجتماعية والمهنية لمنتسبيها وفي المقابل فإن النقابات المهنية التي تغطي العاملين في الطب والهندسة والصيدلة تستقوي على المجتمع والدولة، وتحمي التهرب الضريبي لمنتسبيها، وتعطيها التشريعات حجماً ودوراً كبيرين حتى تجاوز عملها من المهنية إلى السياسة، وأظهرت دراسات أن معظم منتسبي النقابات العمالية لا يتمتعون بضمان اجتماعي ولا تأمين صحي ويعملون في ظروف بالغة السوء دون أن تسعى نقاباتهم لتحقيق أدنى حق لهم في هذا المجال.

يفترض أن الحكومة هي التي تقود عمليات الاستيعاب والتحولات الجارية اليوم في الاعمال والأسواق بفعل التطورات التكنولوجية أو الثورة الصناعية الرابعة؛ لأنه وبطبيعة الحال لا تقدر المجتمعات والأسر والأفراد على تحمل تكاليف الاستثمار في رأس المال البشري، كما أنها قد تتأخر في إدراكها وملاحظتها للتحولات، وقد لا تقدر المنافع والضرورات الاجتماعية والاقتصادية للأعمال الجديدة، وفي ذلك فإن إحدى المسؤوليات الجديدة للحكومات هي تطوير المؤسسات التعليمية والتدريبية والعامة باتجاه اكتساب وتعظيم رأس المال البشري.

الفكرة ببساطة هي أن يكتسب المواطنون التعليم والتدريب المناسب وأن يتمتعوا بالصحة الجيدة الكافية للعمل والحياة الأفضل، ويمكن الملاحظة ببساطة اليوم أننا نواجه في الأردن تحديا كبيرا للانتقال بالعمليات والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية لتلبي متطلبات التنمية المتطلع إليها، وأن الأسر تنفق معظم دخلها على هذه المجالات الثلاثة، وسوف تنشئ الحكومة تحولا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا وإيجابيا إذا رفعت مستوى الكفاء والجودة في الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي) فهي بذلك تؤهل المواطنين للقدرة على العمل والتكيف والاستجابة على نحو أفضل، كما أن الوفر الذي تحققه العائلات سوف تستثمره في عمليات اقتصادية

واجتماعية أخرى، مثل السكن والنقل والاستثمار وتحسين الحياة.

والمطلوب لأجل ذلك ليس معجزة اقتصادية ولا يحتاج إلى كفاءات غير متوفرة، فالتجارب التعليمية والصحية والاجتماعية الناجحة متاحة للاقتباس والدراسة، ويمكن ضمن الموارد المتاحة إجراء عمليات تحول مهمة في الأداء العام في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، مع الاعتراف بأن المعوقات ستكون اجتماعية ونخبوية وليس بسبب قلة الموارد، فمن المرجح أن تقاوم فئات اجتماعية واسعة هذه التحولات لأسباب اجتماعية وثقافية أو بسبب مقاومة مصالح كثيرة مستمدة من الواقع القائم، وقد تتضرر من التحولات، لكننا نعمل ونعيش في الوقت الضائع، وإذا لم نبادر اليوم إلى هذه الإصلاحات فسوف نضطر لذلك بعد خسائر كبرى يصعب تعويضها او استدراكها.

ما التدخلات الحكومية المطلوبة والممكنة في العمليات التعليمية والصحية والاجتماعية؟ تستطيع الحكومة أن تعيد تنظيم الإنفاق العام باتجاه مجموعة من الأولويات في هذا المجال؛ ضمان وجود مدارس كافية ضمن الأحياء والمناطق التي يعيش فيها المواطنون، ويمكن التفكير في عمليات دمج للمدارس القائمة لتكون مختلطة على مستوى التلاميذ والمعلمين إذا كان ذلك يزيد من فرص الوصول إلى المدارس الحكومية، ويمكن تحويل عدد من المدارس الثانوية إلى أساسية وتجميع الثانويات في عدد أقل ليستطيع التلاميذ في المراحل الأولى الوصول الى المدارس الحكومية، في حين يمكن للطلاب الكبار الانتقال بوسائل النقل العامة إلى مسافات أبعد، ولا مناص بالطبع من صيانة وتطوير وتوسعة المدارس القائمة إضافة إلى بناء مدارس جديدة منتشرة في كل حي أو بلدة، ويمكن أيضا اقتباس المناهج التعليمية المطبقة في مدارس خاصة وتلاقي إقبالا جيدا وتقدم تعليما ومهارات متقدمة على المناهج التعليمية المطبقة، مع عمليات تدريب للمعلمين لتقديم هذه المناهج، ويفترض أن الأسر قادرة على المشاركة في توفير هذه المهارات التعليمية، ويمكن بناء منصات تعليمية متاحة لجميع المواطنين للحصول على المعارف والمهارات

المطلوبة وتزويد الطلاب بها، ويمكن التوسع في التغذية والصحة المدرسية لتزويد التلاميذ جميعهم بالغذاء الأساسي والصحي، ولحسن الحظ فإن التقدم في هذا المجال يعتمد على عادات غذائية وصحية يمكن اكتسابها بموارد متاحة، .. إن كثيرا من الأمراض والإعاقات وضعف المهارات الحياتية والتعليمية مردها إلى سلوك اجتماعي أكثر من نقص الموارد!

كانت المواطنة تمثل أساس العلاقة والعقد الاجتماعي في الدول والمجتمعات. فالمواطن هو هدف التنمية والسياسة، وهو ممول الدولة بضرائبه وعمله ومصدر شرعيتها بانتمائه ومشاركته، ولكن الاستهلاك يمثل اليوم قاعدة أخرى رئيسية في تنظيم الحياة السياسية واليومية، وهي علاقة (الاستهلاك والتوريد) لم تأخذ بعد وضعها الصحيح في الانتخابات التي تجري، وفي العلاقة بين السلطة والمجتمع، وفي العلاقة بين المجتمع وبين القطاع الخاص المورد للخدمات التي كانت توفرها الدولة، ومن ثم فإن التنظيم الاجتماعي للمدن يواجه حالة من الارتباك والحاجة إلى إعادة صياغة وتفكير، فقد كانت قضايا الخدمات من التعليم والصحة والكهرباء والاتصالات والبريد والرعاية الاجتماعية والصحية هي محور الوعود والنقاشات بين الناخبين والمرشحين وموضوع البرامج والبيانات الانتخابية باعتبارها من واجبات الدولة وحقوق المواطن، ولكن أين تقع اليوم هذه الخدمات في الانتخابات البلدية والنيابية؟ هل أصبحت خارج العملية الإدارية والسياسية للدولة والمجتمع؟ وهل ستخضع هذه الاحتياجات لقضايا العرض والطلب والتنافس والاحتكار؟ بمعنى هل تحولت الأعمال والخدمات والثقافة والإعلام والرياضة وغيرها إلى سلع ينظمها السوق؟ وماذا تبقى للانتخابات البلدية والنيابية؟ بماذا يعدنا المرشحون اليوم وماذا يريد الناخبون منهم؟ ماذا يعني أن مرشح الانتخابات البلدية في مدينة ما ينتمي على سبيل المثال إلى أيديولوجيا دينية أو قومية على أي شيء يتنافس المرشحون؟ وما الفرق المتوقع بين نجاح مرشح أيديولوجي وبين

مرشح آخر؟ ما الوعود والنتائج التي تقدمها «بوسترات» عن التحرير والوحدة العربية أو تطبيق الشريعة لحياة المواطنين وتطلعاتهم في حي نزال أو وادي السير؟ أو لمواجهة التلوث في بركة البيبسي وحوض نهر الزرقاء، أو للتخطيط الاجتماعي والعمراني للجيزة وسحاب والموقر؟ والأكثر أهمية من ذلك كله ما العلاقة التي ستنظمها وتديرها الانتخابات العامة بين المواطن والشركات التي تورد الخدمات؟ وماذا تبقى من علاقة تنظمها الانتخابات بين المواطن وبين البلدية والحكومة؟ أو ليكن السؤال ببساطة ماذا نريد من الانتخابات البلدية وماذا ننتظر من المرشحين حين يصبحون رؤساء للبلديات وأعضاء في المجالس البلدية وفي أمانة عمان؟

الواقع أن الانتخابات البلدية والنيابية تبدو بالنسبة للمواطن في حالتها الراهنة وكأنها عملية غامضة لا يدرك مغزاها الحقيقي ولا تعني له سوى دعم مرشح ما لأسباب لا علاقة لها بتنظيم الحياة الاجتماعية واليومية للناس والمجتمعات، ولا تتجاوز الصداقة والمجاملات والانتماءات غير ذات العلاقة بالخدمات والاحتياجات المفترض أن تنظم علاقات الناس وشؤونهم، وهي (الانتخابات) تجري وتدار متجاهلة البيئة المفترضة التي يجب أن تستمد منها شرعيتها ودورها وجدلها، فهي يجب أن تكون في مجتمعات محلية يتجمع فيها الناس ويلتقون ويتنافسون ويعملون على أساس مسؤولية المجتمع الانتخابي عن مجموعة من القضايا والاحتياجات المفترض أن تكون الانتخابات عملية تنظيمية تعززها وتطورها.

يجب أن تكون هذه المجتمعات موجودة وقائمة بالفعل حول المكان والمصالح المرتبطة به، وذلك يعني ببساطة ضرورة إعادة تنظيم الأحياء والبلدات والمدن ليكون كل تجمع بحدود الخمسة آلاف مواطن حدوده الجغرافية ومؤسساته ومرافقه الخاصة به والتي يملكها ويديرها بالفعل، وهي في حدها الأدنى مدارس أساسية، وإذاعة وصحف محلية، وناد رياضي ثقافي اجتماعي، وحديقة ومكتبة عامة، ومركز صحي، وجمعيات

عامة للرعاية الاجتماعية والنشاط الثقافي، وجمعيات تعاونية وإسكانية واستثمارات، وتجمع أهل الحي أو المنطقة علاقات وطيدة من العمل والمصالح والمعرفة، وفي هذه الحالة يتنافس المرشحون حول إدارة وتنظيم هذه الموارد والمرافق والعلاقات، ويفترض أن يكون المجلس البلدي حلقة للتنسيق وتنظيم علاقة المجتمع بالشركات التي تورد له الخدمات الأساسية والاستهلاكية، وأن يكون القطاع الخاص شريكا مع السلطة والمجتمع في المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون لدى المجتمعات والأفراد قضايا ومشكلات وأفكار مشتركة تبحث على الدوام في البلدية مع المؤسسات العامة والخاصة التي تدير وتنظم الخدمات وتوردها وتديرها، وتكون الانتخابات الدورية مناسبة للتصويت والتنافس بين هذه الأفكار والبرامج، ولكن في حالتنا القائمة اليوم لا تبدو هذه البيئة التي تغطي الانتخابات قائمة بوضوح ونضج، وهذا ما يجعل الانتخابات قليلة الجدوى.

تعيد خصخصة الخدمات تشكيل المجتمعات والمدن وعلاقاتها الداخلية والبنيوية والمسؤوليات والأدوار المنوطة بمكونات الدولة والمدن والبلدات من المؤسسات والأفراد والمجتمعات والشركات على السواء، ولنتخيل الحالة العامة في الدولة والمجتمع بعد عشرين سنة عندما يكون قد انتهى الجيل الذي تشكل في محاضن القطاع العام، السياسيون والقادة الإداريون والتنظيميون والكتاب والمثقفون والأدباء والمهنيون والمشمولون بالتقاعد والرعاية الصحية والاجتماعية الحكومية، وعندما تتوقف جميع أو معظم المؤسسات الحكومية غير الربحية (أو التي يعتبر وجودها مناقضا لسياسات السوق وفلسفتها!) مثل المؤسسات الإعلامية والثقافية والرياضية، وعندما يكون الإبداع والثقافة والرياضة سلعة في السوق تنمو وتزدهر وتنقرض بفعل السوق والاستهلاك، وعندما تكون أكثرية المواطنين أو جميعهم بحاجة لإدارة حياتهم وتعليمهم وتقاعدهم وتأمينهم الصحي ورعاية كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ضمن معطيات وقواعد قطاع السوق، وعندما تكون الرواية والشعر والدراما والمسرح والسينما والأغاني سلعة

في السوق تخضع للعرض والطلب، وعندما يكون التدريب والابتعاث العلمي مسألة اقتصادية تابعة للبنوك وشركات التأمين والاتصالات والكهرباء (والتي سوف يكون بعضها أو معظمها أو جميعها شركات أجنبية) وعندما تكون المكتبات العامة والحدائق والطرق والجسور والغابات مشروعات تجارية مثل محلات الألبسة والسوبرماركت، عندما يكون الاستماع إلى محاضرة أو نشاط فني أو ثقافي غير متاح إلا لمن يدفع ثمن التذكرة، وتكون محطات التلفزة والإذاعة ومواقع الإنترنت غير متاحة إلا لمن يدفع الاشتراك أو ثمن الخدمة، وهكذا فإننا أمام متوالية شبكية متفاعلة تولد سلاسل غير منتهية من المتواليات والتداعيات.

القيادات والنخب والطبقات الجديدة، الصاعدون والمنقرضون، الفقراء الجدد والأغنياء الجدد، الخدمات الجديدة والأخرى المنقرضة، العلاقات والأعمال والمصالح..، هي تحولات ليست سيئة بالضرورة، وليست أيضا حتمية، ولكنها تقتضي بداهة التفكير والتخطيط لصياغة المنظومة الاجتماعية والثقافية حول هذا النظام الاقتصادي المختلف عما استقرت عليه الحال لدينا في الأردن أكثر من سبعين سنة، وقد تظل بقاياه وآثاره لعقدين أو ثلاثة قادمة، وهي منظومة لا تتشكل تلقائيا، ولكن يمكن إدارتها وترشيدها وتوجيهها، قد تكون خيرا أو كارثة حسب استعدادات وكفاءات المجتمعات والقطاع الخاص بعد مرحلة طويلة من الغياب والاعتماد الكلي على القطاع العام، ولكن ذلك يعتمد على الوعي الذي يسبق الواقع أو يرافقه أو يتخلف عنه.

لن يكون ثمة فائدة كبيرة من الوعي التام والذكي للأبعاد الاجتماعية والثقافية لسيادة القطاع الخاص وهيمنته على حياة الناس وخدماتهم وثقافتهم بعد أن يتكون واقع تشكلت فيه الثقافة والذوق ونمط الحياة والعلاقات والأعمال والتنافس والتعاون، والسياسات التعليمية ومخططات الأحياء والمدن والطرق والسكن والعمل والنقل وفق اختيارات تبدو غير منطقية وأقرب إلى الغرائبية ولكنها حقيقة واقعة.

بالطبع فإن الحل لن يكون في العودة إلى دولة «الرفاه» إن كان هذا النموذج قائما لدينا بالفعل، ولكن ما نحتاجه هو أعقد من ذلك بكثير، كيف يجري في ظل واقع جديد ومختلف وقائم على الخصخصة إعادة تنظيم المجتمع والقطاع الخاص والإدارة الحكومية على النحو الذي يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية؟ وكيف يتقدم التعليم والثقافة على النحو الذي تتقدم معه حياة الناس واحتياجاتهم وأولوياتهم مع بقاء واستمرار هذه الخدمات سلعا؟ كيف يتحول المواطنون إلى مستهلكين ولكنهم قادرون في الوقت نفسه على تنظيم وإدارة حياة سياسية واجتماعية ديمقراطية وعادلة تتحسن معها حياة الناس ويجدون الرضا والكفاية؟

هل لظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات علاقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة؟ وأين يمكن وضع السؤال في سياق الخصخصة الجارية للخدمات وعلاقة ذلك بالمشاركة العامة؟

تشكل ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات تهديدا للديمقراطية بالانهيار وفقدان المعنى والشرعية، وهي ظاهرة عالمية تقريبا، فمعظم الانتخابات التي تجري في العالم إنما تجري بأغلبية ضئيلة، ومن ثم فإن نتائجها تعبر عن المشاركين فيها والذين نجح مرشحهم أي أنها تعبر عن رأي وموقف أقلية من الناس ولا تمثلهم تمثيلا صحيحا.

الدراسات التي أجريت لتحليل الانتخابات والإحصاءات على الانتخابات وعدم الانتخاب حاولت أن تربط المشاركة وعدم المشاركة بمجموعة من المتغيرات التقليدية، مثل التعليم والدخل والعمر والمهنة والجنس والحالة الاجتماعية والعرق ومكان الإقامة، والرؤية العامة التي وصلت إليها الدراسات ربطت عدم المشاركة بثلاثة عناصر رئيسة تشكل البيئة السياسية والعامة للانتخابات، وهي الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، والقوانين المنظمة للانتخابات، والثقافة السياسية السائدة.

ربما يكون أهم اكتشاف (كتاب من يصوّت؟) عن الإقبال على التصويت هو أن المواطنين الذين ينتمون لمنزلة اقتصادية واجتماعية أعلى يشاركون أكثر في الحياة السياسية، وينطبق هذا التعميم أيضا على التعليم ومستوى الدخل، وقد يساعد ذلك على الإجابة على سؤال لماذا يصوت البعض أكثر من غيرهم؟

فالتعليم يزيد الضغط الأخلاقي للتصويت، ويزود المواطنين بالمعرفة حول المسائل السياسية التي تمكنهم من المساهمة الإيجابية والإحساس بالعالم السياسي، ويميل المتعلمون إلى الاشتراك في القيمة الجوهرية للتصويت، وإلى الشعور بالرضا العاطفي حين ينتخبون.

ووجد الباحثون علاقة إيجابية بين الدخل والإقبال على المشاركة في الانتخابات، فيزيد الإقبال بزيادة الدخل، ولكن تفسير الظاهرة قد يكون مختلفا عليه أو يصعب تحديده على الأقل، ويمكن تقدير عدة أسباب لذلك، فالفقراء مشغولون بالكفاح اليومي للبقاء على قيد الحياة، وليس لديهم الوقت والدافع للمشاركة في قضايا تبدو أقل أهمية، ويميل الأغنياء أكثر إلى اكتساب المهارات والمصالح التي تقود إلى المشاركة في الحياة السياسية، كما أن الدخل يحدد البيئة الاجتماعية التي قد تكون مشجعة أو غير مشجعة على المشاركة في الحياة السياسية، ويمتاز الأغنياء بارتباط مصالحهم بالنظام السياسي، وهذا يشكل دافعا للمشاركة في الحياة السياسية لتحديد الخيارات الصحيحة أو المرغوب فيها للنظام السياسي، وهذا لن يكون بالطبع دون المشاركة فيه عن طريق الانتخابات.

ولكن يبقى السؤال لماذا يكون امتناع الموطنين عن التصويت تحديا كبيرا وأمرا مهما؟ إن تراجع الإقبال على التصويت يدعو إلى اتهام النظام السياسي ويشكل قلقا على الديمقراطية نفسها، وربما تكون المشكلة أكبر في حالة مشاركة عدم المقتنعين بجدوى التصويت وحكمته لأنها مشاركة ستقود إلى الخيارات الخاطئة، ولذلك فإن المشاركة

يجب أن تبقى مرتبطة بثقافة سياسية ترى أهمية المشاركة وتدرك الفوائد والمصالح المترتبة عليها.

ويعتقد بعض المعلقين السياسيين أن الإقبال المتدني على الانتخابات يعكس استياء شعبيا من الخيارات المتوافرة، فإذا وصل المرشحون الصحيحون أو الأحزاب الصحيحة إلى الترشيح فإن الشعب سيندفع إلى مراكز الاقتراع، ولكن المسوحات أظهرت أن المواطنين الذين يشككون بالسياسيين والحكومة يشاركون في التصويت بنفس النسبة التي يشارك فيها الذين يثقون بالنظام السياسي وبنوايا السياسيين.

وفي جميع الأحوال يجب النظر إلى الانتخابات والمشاركة فيها بعناية كبيرة لأنها الطريقة التي تختار بها الشعوب في الدول الديمقراطية حكوماتها، كما أنها المصدر لشرعية الحكومة، والوسيلة التي يؤثر بها المواطنون على السياسة العامة، وفي غالب الأحيان يكون التصويت هو الشكل الوحيد للممارسة السياسية.

والخلاصة التي يمكن الوصول إليها ببساطة عن علاقة الخصخصة بمستوى المشاركة هي أن الخصخصة إذا أدت بالفعل إلى ارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الاقتصادي للمواطنين فإن مستوى مشاركتهم وفاعليتهم في الديمقراطية والحياة العامة سيزيد بالتأكيد، وإذا أدت الخصخصة إلى تهميشهم اقتصاديا فسوف تؤدي بالتأكيد إلى تهميشهم سياسيا وإضعاف مشاركتهم السياسية والعامة حتى مشاركتهم وهم فقراء ستؤدي إلى نتائج غير ديمقراطية لأن الفقر يؤدي غالبا إلى عدم الاستقلالية في الانتخاب والتفكير والتعامل مع الخيارات السياسية.

تقدم الهند دروسا مهما للعالم قد يكون الأردن أكثر الدول حاجة إلى الاستفادة منه، فهذا البلد يستثمر في الكفاءات التعليمية والمهارات المهنية لمواطنيه على نحو ذكي وفعال، ويوظف إمكانات وفرص الشبكية القائمة في الاتصالات والمعلوماتية، بحيث

يجري ترتيب ملايين العقود لشركات أميركية وأوروبية وخليجية في المحاسبة، والبرمجة، وتصميم البيوت والعمائر وشبكات المياه والكهرباء التبريد والتدفئة التي تنفذ في الهند وتسلم لأصحابها حول العالم.

والفكرة الثانية التي تميزت بها الهند هي الاستثمارات التجارية الربحية والموجهة في الوقت نفسه إلى الفقراء، كما تعطي السياسات التنموية الهندية أولوية كبرى للزراعة باعتبارها المظلة الرئيسية للفقراء لتمكنهم من تدبير حياتهم وفي الوقت نفسه توفير سلع ضرورية للطبقات المتوسطة والغنية. وتجري شركات هندية عملاقة استثمارات في مشروعات موجهة نحو الفقراء، تشغل على نحو دائم ملايين العاملين، وتحقق في الوقت نفسه أرباحا بالمليارات.

لقد آن الأوان للتخلي عن التفكير القائم على خرافة أن الاستثمار لا ينجح إلا إذا كان موجها للأغنياء، وأن الفقراء لا يمكن التعامل معهم إلا بالمعونات والمشاريع الحكومية؛ فشركات الاتصالات وما حولها، وأجهزة الحاسوب، والمؤسسات الإعلانية والإعلامية، والجامعات والمدارس الخاصة، والصناعات الغذائية والدوائية، كلها تستند إلى قاعدة واسعة من الفقراء والطبقات الوسطى وأصحاب المهن أكثر من الأغنياء والشركات الكبيرة.

تجربة الهند تغير المنطق السائد لدى صانعي السياسة من كون الفقراء هم المشكلة إلى أنهم يمثلون سوقا يمكن للقطاع الخاص المشاركة فيها بفعالية، وأن يكونوا مستهلكين. كما تغير هذه التجربة، في المقابل، المنطق السائد لدى المنظمات الخيرية والحكومات ووكالات الغوث، ومفاده أن القطاع الخاص ليس موضعا للثقة للمشاركة في التنمية، وأن الحلول المعتمدة على السوق لا يمكنها تحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر.

إن تحويل الفقراء إلى مستهلكين ضمن إمكاناتهم يتيح لهم أيضا الحصول على الكرامة

وحق الاختيار، بدلا من أن ينظر إليهم وينظروا هم إلى أنفسهم على أنهم متلقون للإعانات والصدقات.

وقد كان للنجاح الذي حققه مصرف غرامين في بنغلادش في الخدمات التمويلية الصغيرة «بنوك الفقراء» أساس لانتشار هذا النوع من الاعمال حول العالم، باعتبارها عمليات تجارية مربحة، وأمكن في الهند إنتاج أنواع من الأدوية المتقدمة بأسعار يقدر عليها الفقراء، وبمزايا ربحية أيضا. ويقوم مستشفى أرافيند للعيون، والذي بدأ في الهند، بتقديم خدمات في إفريقيا وكمبوديا وفيتنام، وتقوم فلسفته على تقديم إمكانات فنية متقدمة، بجودة عالية وبتكلفة منخفضة، ويحقق في الوقت نفسه أرباحا كبيرة.

والواقع أن الأردن بخاصة يحتاج أكثر من غيره من الدول والمجتمعات إلى هذا الطريق الجديد ليعوض أولا نقص الموارد المادية والريعية، وليستثمر الكفاءات المؤهلة والمدربة لديه في الاتجاه الذي يطور المشروعات القائمة على الخبرة المتقدمة، ولتصديرها للدول المجاورة والبعيدة أيضا، ولاستقدام طلب على هذه الموارد البشرية لتصدير مخرجاتها دون هجرتها إلى الخارج، بخاصة أن الشبكية المتاحة بتطور أنظمة الاتصال والمعلوماتية والنقل تتيح الفرصة لتداخلات واعتمادات اقتصادية ومهنية واستشارية هي بمثابة استثمار عالي المردود والأهمية.

عدم الاهتمام بالعلاقة بين الإصلاح الضريبي وبين الإصلاح بعامة يصيب العملية السياسية والإصلاحية بمجموعها بخلل كبير جدا، فهو يعني ببساطة أن عمليات تنظيم الموارد (جمعها وإنفاقها) تجري وفق رؤية مجموعات ومصالح محددة، بعيدا عن التفاعل الاجتماعي والسياسي. وتتبع ذلك متوالية من الخلل والفساد، تبدأ بغياب المصلحة لمجموعات الأعمال والتجارة في الإصلاح والعمل السياسي بعامة، لتفضل على ذلك بناء تحالفات مع السلطة التنفيذية والتشريعية، بدلا من خوض العملية السياسية والتشريعية وفق قواعد من التنافس والتفاعل السياسي والاقتصادي. وينشئ ذلك

نخبا مغلقة مهيمنة. ثم تنفصل علاقة النقابات والقيادات الاجتماعية بالإصلاح، لأن مصالحها ستكون مع السلطة ورجال الأعمال. وتفقد العمليات الثقافية الدعم والتمويل، لأن القادرين على الدفع لا يجدون دافعا لذلك طالما أنهم ليسوا بحاجة إلى التحالف مع المجتمعات والناخبين! وتضعف المجتمعات وتهمش، وتصبح فرصتها في الإصلاح قائمة بالاعتماد الكامل على السلطة، بدلا من أن تملك مواردها وعلاقاتها المستقلة عن السلطة والشركات.

السياسات الضريبية تعبر ببساطة عن تنافس أو تحالف أو علاقات القوى السياسية والاقتصادية. وما حصل بالنسبة لقانون ضريبة الدخل حين مُرّر في طرفة عين ويبدو واضحا أنه يعكس مصالح ورغبات بنوك وشركات وأعمال، كانت بالإضافة إلى عملها الاقتصادي والتجاري، تقود العملية السياسية والسلطة التنفيذية والتشريعية.

نحتاج أن نسأل عن العدالة والحكمة من الضرائب ومدى تحققها. وببساطة، فإن إلغاء مبدأ التصاعدية في الضريبة يتنافى مع العدل. وهناك أيضا مسألة التهرب الضريبي، والأسوأ من ذلك الإعفاءات الضريبية والامتيازات غير العادلة، وما يقال ويتداول عن الامتناع عن دفع كثير من المستحقات وفواتير الماء والكهرباء توزع قيمتها على فواتير المواطنين. نحن هنا أمام ضربات مزدوجة؛ إعفاءات وتسهيلات ضريبية غير عادلة، وتهرب ضريبي، وتغاضي عن الاعتداء على الماء والكهرباء وتحميل الفارق والهدر والسرقة للمواطنين، وأخيرا الإنفاق غير العادل للأموال والموارد العامة، ما يزيد الفجوة والظلم، ويحمل الفقراء ومتوسطي الحال فوق طاقتهم، ويقلل الاستفادة والعائد على الضرائب.

لم يعد قياس وفهم التقدم والعدالة بالنظر إلى مؤشرات الحرمان والتهميش فقط مقولة نضالية لكنها فكرة واسعة الانتشار والتطبيق في العالم والمنظمات الدولية، وقد وضعت الأمم المتحدة تصورا للعالم عام 2030 قائم على استهداف مؤشرات الحرمان

في العالم والعمل على تخفيضها إن لم يكن التخلص منها، وفي ذلك فإن السلطات السياسية والمنظمات الاجتماعية والشركات ووكالات ومنظمات التنمية يمكن أن تعيد النظر وليس بالضرورة بموارد إضافية في السياسات والإنفاق والاستثمار آخذة في الاعتبار استهداف الحرمان والمعاناة، فالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في تجاهلها للمحرومين على رغم الإنفاق والنوايا الحسنة غالباً ما أنشأت هوامش واسعة من التمييز والتهميش بحق فئات واسعة من الناس، ويؤشر تقرير الأمم المتحدة إلى حالات واسعة ومتعددة من الحرمان يجب ملاحظتها وإعادة استهدافها على نحو إيجابي.

يعاني أكثر من 11 في المئة من الناس من الجوع، ويعاني ثلثهم من سوء التغذية، وتزوج سنوياً 15 مليون فتاة قبل سن الثامنة عشرة، ويموت 18 ألفاً يوميًا بسبب التلوث، ويصاب مليونان سنوياً بفيروس نقص المناعة البشرية، وهناك 65 مليون لاجئ، كما يوجد 244 مليون مهاجر طوعاً بحثاً عن حياة أفضل أو هرباً من ظروف سيئة، لكنهم يواجهون الاغتراب الاجتماعي والسياسي والتمييز. وتتعرض حول العالم فئات خاصة للحرمان السياسي والتنموي، مثل النساء والفتيات والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمهاجرين والمنتمين إلى اتجاهات سياسية أو ثقافية معارضة أو مختلفة.

ويقع الظلم على النساء في مجالات وتطبيقات كثيرة، مثل فرص العمل والتعليم الأقل، والحرمان من الميراث والولاية والمشاركة العامة وحيازة الممتلكات، وتتعرض الأقليات للإقصاء من التعليم والتشغيل والمناصب، ويتعرض ذوو الإعاقات الذين يشكلون حوالى 15 في المئة من السكان إلى الوصم والتمييز وصعوبات في الحياة والبيئة المحيطة بهم، وحتى عندما تتاح للناس خيارات أفضل من قبل فإن فئة واسعة تظل مهددة بالفقر والحرمان بسبب الكوارث والأوبئة والجفاف.

تتبع الدول والمجتمعات، في علاقاتها وتجاربها، القيم والأخلاق التي تدور حولها

المؤسسات السياسية والعامة، أو تستهدف تغييرها وتطويرها الحركات والتيارات السياسية والاجتماعية. ولكنها قيم وأخلاق يفترض أن ينشئها موقفٌ عقلاني، فإذا لم تكن الأخلاق والقيم عقلانيةً، فإن السلوك السياسي والاجتماعي، الفردي والجمعي، يتحول إلى تسوياتٍ غير أخلاقية، ويزود التخلف بمبرّراتٍ ومسوغاتٍ دينية أو اجتماعية وثقافية.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

لا يمكن عند الحديث عن التجمع لأجل الثقافة والتمدن إلا أن نتساءل عن دور الشركات وبخاصة في هذه المرحلة التي تولي للقطاع الخاص الأهمية الكبرى في الخدمات والإدارة، هل يمكن أن تنشأ منظومة من الإنجازات الاجتماعية والتنموية من خلال وحول العمل الاقتصادي للشركات؟..

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدماتية التي صحبتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة، وكان متوقعا مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات، وأظهر أيضا أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

ويمكن ملاحظة كثير من الالتزامات والمشروعات والمبادئ التي بدأت شركات كثيرة تلتزم بها أو يمكن أن تعمل على أساسها دون أن تتخلى بالطبع عن أهدافها

الربحية، فهذا ما يريده لها أيضا جميع العاملين فيها والمستفيدين منها لأن خسارتها ستعود بالضرر على المجتمعات والعاملين والاقتصاد الوطني.

لكن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات للعمل ومبادئ يجب أن تلتزم بها الشركات وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، ويجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات. ومن مجالات ومحاور هذه المسؤوليات الاجتماعية، تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى (على أساس ربحي)، وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح.

ويلاحظ بيتر آيغن رئيس ومؤسس منظمة الشفافية العالمية، بعد تجربة عمل طويلة في البنك الدولي، أن مكافحة الفساد عبر العمل على إقامة وتشجيع منظومة من العمل الاقتصادي الذي ينظم نفسه على أساس من النزاهة ومكافحة الفساد دون تدخلات ومراقبة حكومية ودولية هو الأكثر نجاحا وفاعلية، وبخاصة بعدما تأكد عجز الحكومات عن مواجهة الفساد، ولذلك فإن المؤسسات الاقتصادية الكبرى بخاصة تحتاج إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية.

ومن المبادئ والأفكار التي تقترحها المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، أن تضع كل مؤسسة اقتصادية في أنظمتها ومدوناتها التزاما بالحؤول دون الفساد المباشر أو غير المباشر، وإدخال برامج مناهضة للفساد ووضعها موضع التنفيذ.

ويدافع كثير من القادة الاقتصاديين عن مكافحة الفساد باعتبارها عملية اقتصادية تقلل التكاليف، وتضمن الاستمرارية لعقود الشركات ولا تعرضها للفسخ والفشل، وتستطيع الشركات أن تعمل بروح اجتماعية من دون أن تخفض ربحها.

فالأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وبعد تجارب مريرة للشركات مثل التلوث البيئي الناتج عن أنشطة وأخطاء وتجاوزات بعض الشركات، والكوارث التي تؤدي إلى مقتل كثير من العمال والناس وتسرب الغاز والنفط إلى الجو والبحار، وتقليص نسبة الغابات والمناطق الخضراء في العالم، والقضاء على كثير من مكونات الحياة البرية والطبيعية فقد بادرت كثير من الشركات والمنظمات والغرف التجارية والصناعية إلى إعداد مجموعات من القواعد والمبادئ تنظم عمل الشركات وتراقب أداءها، وتطور إجراءات وتقنيات السلامة والحفاظ على البيئة.

والحركات الاجتماعية تلعب اليوم دورا رئيسيا في التقدم والتنمية؟ هل يمكن أن تؤدي الحركات الاجتماعية بمعنى الجماعات والمنظمات التي تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة، مثل الحركات الطبقية وحركات حقوق المرأة وحقوق الإنسان والبيئة وحقوق الشعوب والفلاحين والفئات الاجتماعية والمهنية دورا بديلا لدور الدولة، ويعرض كتاب الحركات الاجتماعية في الوطن العربي الذي نشره مؤخرا مركز البحوث العربية والأفريقية الآفاق الممكنة لهذه الحركات في التعامل مع مرحلة جديدة من العولمة والتحولات في دور الحكومات والشركات.

ويجري اليوم حديث على نطاق واسع في المؤتمرات والبرامج الحكومية والمجتمعية عن دور اجتماعي جديد للشركات في الخدمة الاجتماعية والتنمية ومكافحة الفساد، فهذا التوسع الكبير في عمل الشركات لتحل مكان الحكومة في كثير من المجالات

يرتب عليها وعلى المجتمعات مسؤوليات جديدة، ويفرض على المجتمعات أن تبحث عن الفرص الممكنة في الحالة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وتقليل مخاطرها على المجتمعات والطبقات الوسطى والفقيرة.

الحركات الاجتماعية هي الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع، أما في الماركسية فهي حركة مستقلة ذات وعي ذاتي تسعى وراء مصالح مادية، ويعرفها عالم الاجتماع سكوت على أنها فاعل اجتماعي ينشأ بين أفراد لهم مصالح عامة ويدركون هوية خاصة لهم، وبالتالي فهي كل العناصر الجماعية والاستقلالية، ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات اجتماعية متجانسة أو متطابقة تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة شرعية تعتمد على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولا واسعا من خلال تعبئة الجماهير وتسعى إلى تحسين مواقع الفئة الاجتماعية، وهي تسعى أيضا للتأثير في بناء القوى الاجتماعية من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي، ولكنها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية.

وتعد النقابات المهنية والحركات والجماعات العمالية والنسوية والبيئية من أكثر الأمثلة وضوحا على الدور الاجتماعي لمثل هذه الجماعات، ومن ثم فإن دخول هذه الجماعات إلى العمل السياسي يؤثر كثيرا على رسالتها وعلى التوازن القائم بين المجتمعات والشركات والسلطات، وفي الوقت نفسه فإن حركات البيئة وحقوق الإنسان لم تأخذ بعد في الوطن العربي دورا فاعلا في التأثير والضغط والعمل والإنجاز، في الوقت الذي استطاعت حركات البيئة (الخضر) في أوروبا أن تصبح شريكا فاعلا في الحكم وفي الشركات أيضا.

وفي تهذيب العولمة وتصحيحها لعب المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يضم ائتلافا

عالميا من الجمعيات والمنظمات دورا مهما ومؤثرا، وتحولت من فكرة مناهضة العولمة إلى مناهضة العولمة الرأسمالية وأخيرا إلى العولمة البديلة أو العالمية الاجتماعية التي توظف العولمة من أجل مكاسب للمجتمعات والطبقات الاجتماعية والمهنية المختلفة.

قد يكون من المبكر واقعيا في الأردن الحديث عن دور اجتماعي واقتصادي كبير للمجتمعات والحركات الاجتماعية وعن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكنها مرحلة من التحول وإعادة التشكيل أصبحت ضرورية وحتمية، وسوف يكون ثمن هذا التأخير كبيرا جدا، ولا بد أن الحكومة مدعوة في هذه المرحلة إلى العمل الجدي والواسع لتأهيل المجتمعات والشركات لتؤدي الدور الاجتماعي الذي أصبح مطلوبا منها.

التنمية البشرية

تقوم عملية التنمية البشرية على بناء القدرات التي تمكن من التوصل إلى مستوى راق في الرفاه الإنساني، كالعيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والحرية. وقد اكتسبت (التنمية البشرية) اهتماما كبيرا منذ تبني برنامج الأمم المتحدة للمصطلح عام 1990 عندما بدأ إصدار تقرير التنمية البشرية، ويقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي توسيع خيارات البشر، وهذا يعني مركزية الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة والتمكين في التنمية الإنسانية، حتى إن بعض الكتابات النظرية تساوي بين التنمية والحرية.

شكل التقرير أساسا لرؤى جديدة في التنمية والإصلاح تعيد النظر في معظم السياسات والبرامج الإصلاحية والتنموية التي اتبعتها الدول الحديثة ومؤسساتها الرسمية والأهلية، ويفترض أيضا أن يكون له تأثير واستجابات عدة مختلفة في اتجاهات التفكير للتنمية. فقد تناولت تقارير التنمية البشرية كمواضيع رئيسية لها سلسلة من القضايا الرئيسية، كالإنفاق العام على التنمية الإنسانية، والمشاركة، والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، والعلاقة بين نوع الجنس والتنمية، والفقر الإنساني والتنمية البشرية في عالم متعولم، وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية.

كان لهذه التقارير وتحليلاتها وبياناتها ومناقشات السياسات تأثيرات هامة على فكر التنمية وتطبيقاته، فقد جرت نقاشات وحوارات على المستوى الوطني ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياساتهم، وشجعت على تجزئة مؤشرات التنمية البشرية المتنوعة على أساس نوع الجنس، والمناطق، والمجموعات العرقية، وقد أوضحت

البيانات أوجه التفاوت والتباين داخل البلد الواحد، وقدمت مداخل ورؤى جديدة لتوجيه الموارد الضرورية، وصياغة السياسات المطلوبة، واستخدم المطالبون بالتنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني هذه التقارير كوثائق لدعم مطالبهم، وجرى الاضطلاع بأبحاث جامعية هامة لتوسيع حدود التنمية الإنسانية من حيث الأطر التحليلية والمؤشرات الإحصائية والعمل والتوصيات الخاصة بالسياسات، واستخدمت تقارير التنمية الإنسانية مراجع في الجامعات والمعاهد العلمية.

وقد ترتب على نشر تقارير التنمية البشرية العالمية إصدار تقارير وطنية في أكثر من 120 بلدا، وأصبحت هذه التقارير محفزات هامة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية، كما أصبحت مستودعات للبيانات المبتكرة وأدوات لمناصرة قضايا التنمية والإصلاح.

وضمن إطار هذه التقارير بدأ إصدار التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية، وكان لإصدار التقرير أثر كبير في المحافل التنموية والسياسية والإعلامية والسياسية، فقد طرح التقرير بجرأة وصراحة مجموعة مهمة وجديدة من الأفكار حول التحديات الحقيقية التي تعوق التنمية والتقدم.

يمكن أن يكون تقرير الأمم المتحدة مرشدا لعمليات عامة في التنمية، مثل تحريك الدوافع الثقافية والخبرات المجتمعية في التنمية والنهوض وإعادة تنظيم المجتمعات والمؤسسات باتجاه تحقيق الاحتياجات الأساسية كالعدل والمساواة والأمن والغذاء السليم والدواء والمأوى والتعليم المستمر والانتماء والمشاركة بأقل التكاليف الممكنة وبأفضل مستوى، والتعامل الصحيح مع الخصخصة وتغير دور الدولة وربما مفهومها، وهذا يجب أن يدفع العمل الإصلاحي إلى أوعية جديدة وأولويات تتفق مع هذه المتغيرات والاحتياجات.

يتراجع ترتيب الأردن في تقارير التنمية البشرية العالمية، فقد كان في المرتبة 70 في

تقرير العام 1990، احتل المرتبة 102 في العام 2019، برغم أن قيمة التنمية البشرية ارتفعت في هذه الفترة، ولكنه ارتفاع لم يكن في قيمته ومعدلاته متسقا مع النمو العالمي، وبشكل عام فإن الأردن يعتبر في أدنى سلم الدول مرتفعة التنمية.

هذا المركز بالطبع يعتبر متواضعا، ويعكس تراجع مستوى التنمية البشرية المبنية على مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وربما يكون السبب أيضا هو في تقدم الآخرين حيث شهدت السنوات الخمس الماضية صعود الكثير من الدول في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية سلم الترتيب متجاوزة الأردن. أما بالنسبة لترتيب الأردن عربيا فإن جميع الدول النفطية صاحبة القدرة على الإنفاق التنموي تقدمت على الأردن إضافة إلى لبنان وتونس، بينما جاء الأردن متفوقا على الدول الشبيهة نسبيا في الظروف الاقتصادية مثل سوريا وتونس والمغرب وحتى الجزائر التي احتلت مركزا متأخرا بالرغم من وجود ثروتي النفط والغاز الطبيعي. وفي نظرة كلية للترتيب العالمي لا يبدو موقع الأردن سيئا إذا تمت المقارنة مثلا مع إيران الدولة النفطية، كما تحتل الصين القوة الناهضة الكبرى المركز 92 والهند وباكستان القوتان النوويتان المركزين 139 و133. وفي المقابل تحتل الدولة المحاصرة كوبا المرتبة 51 وتحتل المكسيك التي تعاني من مشاكل المخدرات المركز 53 ومالطا الجزيرة الصغيرة قليلة الموارد المركز 38.

وحسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن مساهمة التحويلات المالية للعمالة الأردنية في الخارج مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي هي 22,3% وتعتبر من النسب العالية دوليا وتقارب لبنان 24% والهندوراس 22% بينما تعتبر النسبة الأعلى في طاجكستان وتصل إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي واقع الأمر فإن الأردن ولبنان هما الدولتان الوحيدتان اللتان تزيد فيهما نسبة التحويلات الخارجية عن 15% ضمن أول 100 دولة في مؤشر التنمية البشرية، والنسبة الواضحة في المؤشر مفادها أن الدول الأكثر تقدما في التنمية هي التي تعتبر نسبة التحويلات الخارجية فيها أقل مقارنة

بالناتج المحلي الإجمالي وتتركز كافة نشاطاتها تقريبا في الاقتصاد الوطني. وحتى في مصر التي يبدو أنها تعتمد ظاهريا على تحويلات المصريين في الخارج فإن هذه النسبة لا تصل إلى أكثر من 6% نظرا لوجود قاعدة من الإنتاج الداخلي تساهم في الناتج المحلي المصري والرواتب القليلة للعاملين المصريين في الخارج مقارنة بالأردنيين واللبنانيين.

مثل هذا الاعتماد الكبير على التحويلات يعتبر نقطة ضعف في خاصرة الاقتصاد الوطني وهذا ما حدث في أثناء أزمة الخليج 1990 وما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهذا ما يجعل المغتربين الأردنيين عنصرا أساسيا في رفد الاقتصاد الوطني، ولكن هذا الاقتصاد يبقى معرضا لكافة الأزمات المالية التي تنعكس على سوق العمل.

ولكن هنالك عنصر مهم يميز العمالة الأردنية في الخارج عن مثيلاتها من الدول العربية وهي أن نسبة كبيرة من هذه العمالة (64 ألف) موجودة في دول منطقة التعاون الاقتصادي التي تمثل الدول الصناعية الكبرى، وتصل نسبة اصحاب الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) من الأردنيين في هذه الدول إلى حوالي 52% من مجمل العمالة الأردنية وهذا يعني المؤهلات العالية وربما استقرارا وظيفيا أعلى مقارنة بدول عربية أخرى تكون فيها أغلبية العاملين في الخارج من أصحاب الشهادات الأساسية مثل الثانوية العامة في وظائف غير مستقرة.

الصحة

تبدو الأرقام والمؤشرات الصحية في الأردن إيجابية، إذ يخلو البلد تقريبا من أمراض الملاريا والحصبة والسل والجدري، ويشمل التطعيم والرعاية الصحية والأولية جميع المواطنين وخاصة الفئات الاكثر احتياجا مثل الأطفال والامهات والحوامل، لكن هناك فجوات يمكن ملاحظتها بالأرقام المنشورة وهي وإن كانت ليست كبيرة، لكنها يجب أخذها بالاعتبار، فنسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي تساوي 5.2 في المائة مقابل 7.5 في المائة في الدول المتقدمة، وتبلغ نسبة الأطفال المتقزمين (مؤشر على سوء التغذية) 7.8 في المائة، وتبلغ حالات وفيات الرضع 15.4 لكل الف مقابل 6.2 في الدول المتقدمة، وتبلغ وفيات الأطفال دون الخامسة: 17.6 وفاة لكل ألف طفل، مقابل 6.3 في الدول المتقدمة، ويبلغ معدل العمر المتوقع 79 سنة مقابل 83.4 في الدول المتقدمة، ويبلغ عدد الأطباء 25.6 لكل عشرة آلاف نسمة مقابل 30.9 في الدول المتقدمة. وتبلغ حصة الفرد من الإنفاق على الصحة 359 دينار (حسب البنك الدولي، لكن المصادر الأردنية تقول 236 دينارا)، وهذا يساوي 5 في المائة من معدل الإنفاق على الفرد في السويد.

لكن الفجوة الكبرى في الحالة الصحية يمكن معاينتها من خلال أداء وزارة الصحة، فالوزارة المسؤولية عن التأمين الصحي لأكثر من 41 في المائة من المواطنين هي أيضا تتعامل مع 13 في المائة لا يتمتعون بتأمين صحي، ومع نسبة كبيرة من المقيمين في البلد من اللاجئين وغيرهم، وتتعامل الوزارة مع هذه المسؤوليات من خلال 32 مستشفى تبلغ سعتها 5177 سريرا، 481 مركز اصحيا، 3 آلاف طبيب عام واختصاصي ومقيم، 111 طبيب أسنان، 323 صيدلاني، 6 آلاف ممرض، 706 قابلة قانونية.

ويبدو واضحا أن وزارة الصحة في حاجة إلى مضاعفة قدراتها الفنية والاستيعابية، فبافتراض أنها حسب حصتها ومسؤوليتها تغطي ست ملايين مواطن ومقيم، فإنها في حاجة إلى 60 مستشفى بمعدل مستشفى لكل مائة ألف مواطن، تتسع لـ 12 ألف سرير بمعدل سرير واحد لكل 500 مواطن، وتحتاج إلى 6 آلاف طبيب؛ بمعدل طبيب واحد لكل ألف مواطن.

هكذا تبدو وزارة الصحة تعمل بكفاءة لا تزيد على النصف، وإذا أخذنا بالاعتبار ما أصاب ويصيب الأداء العام من ترهل وضعف وهدر فإنه يمكن القول إن الكفاءات والمؤسسات التي تعمل بها وزارة الصحة لا تغطي أكثر من ربع الاحتياجات والتحديات التي تواجهها.

وبالطبع هناك مستشفيات وخدمات صحية حكومية أخرى غير وزارة الصحة تتعامل معها الوزارة، مثل الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا، كما تغطي الخدمات الطبية الملكية إضافة إلى مسؤوليتها المباشرة عن أكثر من 21 في المائة من المواطنين نسبة أخرى من المواطنين المشمولين وغير المشمولين بالتأمين الصحي. وهي معطيات تحسن الوضع الصحي، وإن كانت هذه المؤسسات أيضا تعاني من الضغوط الكثيرة.

يفتقر إلى التأمين الصحي حوالي 13 في المائة من المواطنين، وهؤلاء حوالي مليون مواطن، وحسب البنك الدولي فإن 8 ملايين شخص في الشرق الأوسط انحدروا إلى مستوى الفقر بسبب الانفاق الفردي على الصحة وغياب التأمين الصحي، وربما تكون حصتنا من هذا الرقم مائتا ألف مواطن أنفقوا على العلاج من اموالهم الخاصة إلى الحد الذي جعلهم فقراء! وهناك أيضا عدد كبير من المؤمّنين صحيا ينفقون من جيوبهم إضافة إلى ما يدفعونه إلى شركات التأمين بسبب غياب الخدمات التي يحتاجون إليها أو لرفض شركات التأمين تغطيتها، أو لأسباب أخرى تتعلق بالثقة أو التحسين الذاتي للخدمة.

الانطباع العام وما يتحدث به المواطنون أن مستوى الخدمات في المستشفيات الحكومية تعاني من الضغط في الاستيعاب، والمحاباة والترهل في تقديم الخدمات، وغياب و أو ضعف أو مقاومة حوسبة العمل الطبي والدوائي، وأشارت دراسة مسحية للمجلس الصحي العالي إلى عيوب ومشكلات في الرعاية الصحية الأولية، مثل عدم توافر الأدوية، ونقص في عدد الأطباء وخبراتهم، وعدم توافر اجهزة طبية أو أنها لا تعمل بكفاء ملائمة، والانتظار الطويل، وفي المقابل فإن الوزارة تقدم بشمول ومستوى جيد خدمات التطعيم ورعاية الحوامل، كما أن النفقات معتدلة وضمن قدرة جميع المواطنين تقريبا.

يتمتع حوالي 70 في المائة من المواطنين بالتأمين الصحي، ويشكل التأمين الحكومي 85 في المائة من المشمولين بالتأمين، ولا يشكل التامين في القطاع الخاص سوى 15 في المائة؛ هذا برغم أن معظم العاملين اليوم ينتمون إلى القطاع الخاص! وأظن أنها مسألة يجب التوقف عندها طويلا، فإذا كان العاملون في القطاع الخاص أو نسبة كبرى منهم مشمولين بالتأمين الصحي الحكومي، فذلك يزيد العبء الكبير ابتداء على المؤسسات الصحية الحكومة وخاصة المستشفيات التي لم تزد ولم تتطور كثيرا منذ عقود، ولا تزيد اليوم قدرتها الاستيعابية عن النصف هذا مع افتراض أن الفرق العاملة في القطاع الصحي الحكومي تعمل بكفاءة كاملة!

وإذا أضيف الأطفال (4 في المائة) إلى المشمولين بالتأمين الصحي فإن نسبة المشولين تكون بحدود 73 في المائة، أي أن 27 في المائة من المواطنين (حوالي مليوني مواطن) ليسوا مشمولين بالتأمين الصحي، وهم بطبيعة الحال أو أغلبهم من الفقراء الذين نضيف إلى فقرهم مزيدا من المعاناة والإنفاق.

في إجابات المستفيدين من التأمين على استطلاعات الرأي (إن كانت هذه الاستطلاعات تصلح للرجوع إليها!) تحدثوا عن تحديات في التأمين الصحي ومستوى

الخدمات والسرعة في المستشفيات والمراكز الصحية لحكومية، وتصدر عدم توفر الأدوية بشكل دائم قائمة أهم المشكلات التي تواجه القطاع الصحي ثم عدم شمول التأمين لبنود وأدوية واحتياجات للمرضى، ثم تدني مستوى الخدمات للمراجعين، ثم صعوبة الحصول على مواعيد للمراجعة، ثم ارتفاع كلفة العلاج والأدوية، ثم سوء البنية التحتية والمرافق الصحية.

لدينا أداء صحي جيد، يمكن بقدر معقول ومقدور عليه من الكفاءة والإنفاق الإضافي أن نجعله يرتقى إلى مستوى متقدم، ومن الأفكار الممكن تقديمها تفعيل دور القطاع الخاص في التأمين على منتسبيه، وأن يكون التأمين بطبيعة الحال في المستشفيات الخاصة، ففي ذلك نخفف العبء على القطاع العام وننشط الاستثمار في المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية الخاصة وشركات التأمين الصحي؛ ما يجعل القطاع الطبي الخاص أكثر قدرة وكفاءة واجتذابا للمستثمرين.

وأظن أننا نحتاج وعلى نحو سريع لا يقبل التأخير إلى ثلاث مستشفيات كبرى في إربد والزرقاء والكرك. وأن نزيد الفريق الطبي والفني العامل في وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية إلى الضعف.

التعليم

يبلغ عدد طلاب المدارس في الأردن (2020) حوالي مليوني طالب، أي حوالي 30% من السكان، وتستوعبهم 5348 مدرسة، يقوم عليها حوالي مائة ألف معلم. ويفترض، تبعا لذلك، أن يكون التعليم هو القضية الأولى التي تشغل الدولة والمجتمع. لكن برغم ذلك، فإن التعليم مازال أقرب إلى أن يكون خدمة توردها الحكومة أو القطاع الخاص للمواطنين، وليس عملية سياسية واجتماعية تفاعلية تشارك في صياغتها وتصميمها قطاعات المجتمع والسلطة، وتتيح للمواطن -المعني أساسا بهذه الخدمة- المشاركة في السياسات والتخطيط والمراقبة والمتابعة والمسؤولية أيضا في إدارة التعليم. ومازالت المواءمة بين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع والانتماء والعمل والتنمية وبين السياسات والمضامين التعليمية موضع تساؤل وقلق عميق.

يبلغ عدد المدارس في الأردن حوالي سبعة آلاف مدرسة، 52 في المائة منها فقط تابعة لوزارة التربية والتعليم، أي أن هناك حاجة إلى ثلاثة آلاف مدرسة حكومية على الأقل لتحل محل المدارس الخاصة والتي نشأت إلا قليلا منها بسبب عدم وجود مدارس حكومية كافية، ولا يؤدي من المدارس الخاصة خدمات أفضل من وزارة التربية إلا نسبة ضئيلة منها لا تتجاوز 5 في المائة، وحين تقدم وزارة التربية بدائل للمدارس الخاصة فإن الفجوة في عدد المدارس سوف تظل قائمة أيضا، لأنه ثمة حاجة إلى خمسة آلاف مدرسة أخرى، .. أي أنه ثمة حاجة فورية لثمانية آلاف مدرسة، وذلك بحسبة بسيطة وبديهية، فإذا كان عدد سكان الأردن عشرة ملايين نسمة، واعتبرنا كل خمسة آلاف نسمة وحدة سكانية وكنا نحتاج إلى 6 مدارس لكل وحدة (بسبب الفصل بين الجنسين!! ويمكن تخفيض العدد إلى 4 مدارس مختلطة) لاستيعاب ألفي

طالب؛ لأن نسبة طلاب المدارس تشكل خمس السكان على الأقل؛ فإننا في حاجة إلى 12 ألف مدرسة.

تستوعب المدارس الخاصة ربع الطلاب برغم أن عددها يقترب من نصف عدد المدارس، ولا يعني ذلك بالضرورة مستوى أفضل في الاستيعاب لصالح المدارس الخاصة، فمعظم المدارس الخاصة تعمل في حالة بائسة، وأكثر من ثلثها (36.2 في المئة) يشغل مباني مستأجرة، ولا يمكن تصور بناء ملائم في الأردن ليكون مدرسة! ومن الملفت أيضا أن وزارة التربية تشغل حوالي 8 آلاف معلم من حملة الدبلوم المتوسط، لكن المدارس الخاصة التي تستوعب ربع الطلاب تشغل 5500 معلم من حملة الدبلوم، ما يعني أن نسبة الكفاءة لدى المعلمين (بمعيار مستوى الشهادة) في المدارس الخاصة أقل من معلمي وزارة التربية، ولن تفصح المدارس الخاصة بالتأكيد عن مؤهلات أقل من دبلوم لدى المعلمين، لكن مواطنين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الخاصة يعرفون معلمات (ربما مسجلات بوظيفة أخرى) بمؤهلات أقل من دبلوم بل وأقل من ثانوية! وبالتأكيد فإنها حالات قليلة أو نادرة، لكنها تؤشر إلى مسائل أخرى في مستوى الجدية والمسؤولية لدى المدارس الخاصة.

والحال أن القطاع الخاص في التعليم استفاد من السمعة المدوية لعدد قليل من المدارس لينشئ سوقا فظيعا في الاتجار بالتعليم.. بل والاتجار بالبشر على نحو ما! وإذا كانت هذه مقولة متحيزة فمن المؤكد أن التعليم الخاص لم يكن يشغل هذه النسبة في بلد فقير مثل الأردن لولا ضعف التعليم الحكومي.

مؤكد أن الموارد العامة غير قادرة على توفير مدارس كافية وبمعايير ملائمة، لكن يمكن الحديث عن حلول جريئة وجديدة للاستفادة من الشبكية والحوسبة القائمة لبناء منصات تعليمية، وتوزيع ألواح تعليمية يمكن أن تعوض النقص الكبير في كفاءة التعليم وفي القدرة الاستيعابية للمدارس، ويمكن أن يكون التعليم الزاميا بلا إلزام بالذهاب

إلى المدارس.

حان الوقت لمراجعة استراتيجية للمدارس والجامعات والمدرسين أيضا، ويجب أن تتخذ المؤسسات التعليمية وجهة جديدة مختلفة كليا عن المرحلة الماضية، وعلى أي حال فإنها مسألة وقت لنواجه سؤال المعنى والجدوى للمدارس والجامعات والمناهج والأساتذة في الهيئة والحالة القائمة اليوم.

لم تعد الفجوة في التعليم يفسرها سوى مصالح وحالات قائمة أو مكتسبة لم يعد لها مبرر، أو نتردد في مراجعتها، ويمكن ببساطة وسهولة وتكلفة قليلة أن تحل الإنترنت وبرامج التواصل بنسبة كبيرة محل المدارس والجامعات والاساتذة. نحتاج إلى قليل من المبادرة أو المغامرة، وربما أن تتشكل مصالح جديدة مرتبطة بالتشبيك؛ كما نشأت على سبيل المثال مصالح مرتبطة باستخدام التطبيقات الشبكية في التاكسي!

وتكاد تكون المشكلات المرافقة للعملية التعليمية تمثل أزمة وهاجسا كبيرا لدى المواطنين. إذ يشعر الناس بقلق حول مستوى التعليم والمعلمين، وأن المدارس أصبحت مصدرا لمشكلات تربوية وأخلاقية ولا تواجه بالفعل التحدي التعليمي والتحولات المعرفية الكبرى الجارية في العالم، والتي تغير كثيرا من طبيعة التعليم ودور المدارس والمعلمين.

يمكن أن تسند إلى البلديات والأحياء السكانية إدارة التعليم حتى مرحلة الصف الرابع الأساسي، بحيث يتولى كل حي أو بلدية المسؤولية الكاملة عن هذه المرحلة. ويمكن على المدى الطويل أن تسند إدارة وتخطيط التعليم الأساسي للمجتمعات، فتتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف والتنسيق والمعايير والمناهج والمراقبة، وتترك للناس تولي المسؤولية المباشرة للتعليم، وأن يكون أولياء أمور الطلاب شركاء فعليين وحقيقيين في العملية التعليمية.

وتبلغ حصة التعليم الخاص 39% من مجموع الطلاب، وهي نسبة عالية جدا في بلد مثل الأردن، وربما لا تتجاوز نسبة القادرين منهم على تحمل تكاليف التعليم الخاص 20% من السكان، لكن اعتبارات وتطلعات قاسية، منها تدني مستوى التعليم الحكومي، تدفع بكثير من الناس إلى تحميل أنفسهم فوق طاقتها.

وتبلغ نسبة التوجه إلى القطاع المهني في التعليم الثانوي حوالي 20% من الطلاب، وهو قطاع يمكن أن يستوعب ضعف هذه النسبة من الطلاب أو أكثر، لأن سوق العمل تحتاج إلى عدد كبير من العمال المهرة والحرفيين، بدليل العمالة الوافدة التي تحتل نسبة عالية من سوق العمل في الوقت الذي تعاني نسبة عالية من المواطنين من البطالة، وبالتأكيد فإنها حالة تتحمل مسؤوليتها الاتجاهات العشوائية أو الخاطئة نحو الدراسة والتأهيل واختيار المهن والأعمال. فالتدفق الهائل نحو قطاعات في العمل والتعليم جعلها تفيض بالطلب الزائد عن الفرص المتاحة.

وبرغم الحاجة إلى فرص العمل، فإن هناك استنكافا عن العمل في مهنة التعليم، ولم يدفع ذلك الحكومة حتى الآن إلى الاهتمام بالمعلم وتحسين وضعه المعيشي، وإعادة الاعتبار لمهنة التعليم لتكون على الأقل، ماديا ومعنويا، في مستوى مهن الهندسة والطب والمحاماة. فلا يمكن للمعلم المحبط ماديا ومعنويا أن يكون قادرا على تقديم أداء تعليمي يكافئ التطلعات المعلقة عليه من قبل المجتمع وخطط ومشروعات التنمية.

ومازال 53.3% من مباني المدارس مستأجرا، وهذا يعني بالتأكيد أنها ليست مصممة لأغراض التدريس. ومعظم مباني التدريس المؤجرة تعود إلى القطاع الخاص (1101 مدرسة من بين 1888) وهذه مفارقة مزعجة؛ فالمفترض في المدارس الخاصة أن توفر ظروفا أفضل من المدارس الحكومية، ويجب على وزارة التربية والتعليم أن تعيد النظر في السماح للمدارس الخاصة بالاستئجار. وقد نشرت الصحف أن وزارة التنمية الاجتماعية طلبت إغلاق عدد من دور الحضانة لأنها في تصميمها وظروفها الصحية غير

ملائمة للأطفال، وذلك في الوقت الذي تحقق فيه هذه المدارس أرباحا على حساب مستوى تعليم وصحة الأطفال وسلامتهم.

وثمة ضرورة كبرى لمراجعة التعليم الجامعي أيضا وتطويره لأجل الاستجابة الحقيقية والفعلية لاقتصاد المعرفة، وحتى لا تكون الجامعة منفصلة عن هذا الاقتصاد وعن العصر أيضا وتحولاته الكبرى.

وربما تؤشر أعمال الشغب التي تقع في الجامعات تحول إلى ظاهرة متكررة على ساحات الجامعات الحكومية والخاصة على أزمة التعليم الجامعي والتي تتجاوز الشجار الطلاب، وتحتاج إلى توقف طويل ربما يؤدي إلى مراجعة استراتيجية للمناهج الدراسية الصفية واللاصفية في المدارس والجامعات. وأرجح أن استطلاعات الرأي بين طلبة الجامعات ليست حاسمة في تحليل الظاهرة وفهمها وإن كانت مفيدة وتساعد في التفكير واتخاذ القرار، ولكنا بحاجة أولا إلى اتفاق حول سؤال هل يمثل شغب الجامعات مشكلة أصيلة بذاتها أم أنه عرض لمرض وأزمات أخرى تعبر عن نفسها بالشغب؟ أعتقد أننا جميعا أو معظمنا نتجه لاعتبارها عرضة لمشكلة وأزمات أخرى، وإن كنا سنختلف كثيرا في تشخيص هذه الأزمات أو الاتفاق حولها، وبخاصة مع اختلاف المداخل وزوايا الرؤية التي نستخدمها في التفكير، دينية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية.

وفي حديثي مع الناس، الزملاء والأصدقاء والطلاب، لاحظت أن الاتجاه العام لتفسير الظاهرة يردها إلى التنشئة الأسرية والمجتمعية والمدرسية الخفية منها والمباشرة الواضحة.

فمن المعلوم أن الأسر والمجتمعات والمدارس والمؤسسات تشكل الأفراد والمجتمعات، ويجب أن تكون هذه المؤسسات مدركة بوضوح لما تريده من الأجيال بالتحديد، وأن

تدرك أيضا أخطاءها في التنشئة والتشكيل.

يفترض أن تكون الجامعات هي الحاضنة التي تشكل الطبقات الوسطى والنخب في المجتمع، ومن ثم فإن سياساتها ومناهجها وتقاليدها يجب أن تكون مستمدة من هذه الفلسفة، ويقتضي ذلك بداهة أن يكون نصف أوقات الطلاب والأساتذة على الأقل في برامج ومساقات تتصل بقيادة المهن والمجتمعات والانتماء والمشاركة، العمل التطوعي والثقافي والرياضي والفني، والمقررات الجامعية والمناهج والكتب التي تهيئ الطلاب وتزيد وعيهم بالمجتمع والمهن والمؤسسات والقيادة.

ولذلك فإن كل محاولات التوعية والضبط التي تجري للسيطرة على شغب الجامعات لن تكون مجدية إلا في حالة تشكيل طلاب الجامعات جميعهم بلا استثناء في فرق للعمل التطوعي والمهني والمشاركات الثقافية والفنية والرياضية، وإذا لم يجد الطالب الجامعي لنفسه مجالا في الجامعة يقضي فيه وقتا مساويا لوقت الدراسة الصفية المنهجية في المباريات الرياضية والأنشطة الثقافية والفنية والمشاركة المجتمعية والتأهيل المهني والعام والقيادي، وأن يتشكل حول الجامعة مجتمع من الناس والمصالح المرتبطة بها، مساكن للأساتذة والموظفين والطلاب وأندية ومدارس وأسواق تجعل الجامعة مجتمعا أو مدينة ينتمي إليها الطلاب والأساتذة والموظفون.

والمجتمع المحيط أيضا والقريب من الجامعة يجب أن يجد في مكتباتها وأسواقها وأنديتها وبرامجها فرصا للتفاعل والمشاركة، والأصل أن المجتمعات تنبثق عن المجتمعات المحيطة، المدن والمحافظات، أو التخصصات والمهن التي تحتاج إلى تأهيل جامعي فتكون النقابات المهنية والعمالية شريكة ماليا وإداريا وثقافيا للجامعات لتستوعب الخريجين وتوجه تأهيل وتشكيل الطلاب وفق تجربتها مع سوق العمل والمجتمعات.

والمدارس ليست بعيدة في تشكيلها وفلسفتها عما يجري في الجامعة، فالأصل أن

تكون المدارس الأساسية جزءا من الأحياء السكنية، وربما يكون ثمة حاجة لقانون يلزم بأن يدرس التلميذ في المرحلة الأساسية في الحي الذي يقيم فيه لتتشكل علاقات مكانية وجوار بين التلاميذ تمتد إلى خارج المدرسة أيضا، وأن تكون المدارس أساسا وفي معظم وقتها وبرامجها ومناهجها موجهة لأهداف اجتماعية وثقافية، المباريات الرياضية والفنون والموسيقى والمطالعة والشعر والقصة والرسم.

لو أن كل طالب في المدرسة أو الجامعة مشغول مع رفاقه في زراعة الأشجار في الجبال والصحارى والتدرب على المهن والأعمال والرسم والموسيقى وكرة القدم والسلة وألعاب القوى وفي النقاش والحوار حول قضايا البلد والمجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فلن يكون ثمة مجال لمشكلة شخصية أو عشائرية أن تتسلل إلى اهتمامات الطلبة وتفكيرهم.

غياب الفلسفة والموسيقى والجمال والتاريخ والأدب والفنون عن تشكيل الطلاب والمجتمعات يبعدها عن التسامح والمواهب اللازمة للتقدم، وباختصار وبساطة لنعطي لكل طالب في المدرسة والجامعة آلة موسيقية وسنحصل على مواطن صالح.

وفي مرحلة من التقدم التقني والاتصالاتي ثمة سؤال عن موقع هذا التقدم في العملية التعليمية، ويفترض أن الاتصالات والمعلوماتية تغير جذريا من التعليم وأدواته ومؤسساته مناهجه.

وما يجري في امتحانات المدارس والجامعات والثانوية العامة يؤشر على مواصلة طرائق وأدوات في العملية التعليمية عفى عليها الزمن، فهذه الحالة من الطوارئ والاستنفار لا يقترب من مستواها وتكاليفها أية حالة أخرى، مليون وستمائة ألف طالب، ومائة ألف أستاذ، وأكثر من مليون من الآباء والأمهات، ومدرسي الخصوصي، وشبكة طويلة ومعقدة من الاتصالات والتراتيب والمتابعة والنسخ والتسلية والتوتر.

الأمر يبدو إيجابيا في بعض جوانبه، فهذا الاهتمام الكبير بالحياة التعليمية على المستوى المجتمعي والرسمي والفردي يفترض أن يشكل قاعدة أساسية للتنمية والتقدم، ولكنه أيضا اهتمام واستنفار في اتجاهات ومسارات تحتاج إلى مراجعة.

فهذه الجهود الرسمية والمجتمعية تبدو غير متفقه مع الوجهة المفترضة للتعليم، وهذا أمر محير يجب التوقف عنده كثيرا، لماذا لا تساعد المؤسسات التعليمية والمجتمعية والأسر برغم هذه الجهود والنفقات الهائلة على تشكيل مستوى مهني وعملي وسلوكي وثقافي واجتماعي متقدم بعد هذه العقود الطويلة من العمل التعليمي المتواصل، ولماذا لم يؤد اقتباس النماذج المؤسسية والمناهج والأدوات التعليمية في تحقيق نفس المستوى من النجاح والتقدم الذي طبقت وصممت فيه هذه النماذج والمؤسسات؟

هل ثمة علاقة إيجابية بين هذه الجهود التعليمية وبين النتائج المتوقعة من اكتساب المعرفة والمساهمة في الترقي في المهن والسلوك والثقافة والجمال؟ وقد ينصرف الذهن فورا إلى قلة الموارد باعتبارها السبب الرئيسي وربما الوحيد لتدهور التعليم ومستواه، ولكن هناك عناصر أخرى تؤثر تأثيرا حيويا في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم، ووضع المعلمين، ومناهج التعليم وأساليبه، وقد أكدت الدراسات المتعلقة بنوعية التعليم على غلبة تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واستمرار التدهور فيها، والفارق بين سوق العمل وبين ناتج التعليم، واختلال هيكل الأجور بما في ذلك وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم، فليس ثمة فرق يذكر في التنافس والحصول على الحوافز والوظائف والمكافآت بين المؤهلين تأهيلا عاليا وتعبوا في إعداد أنفسهم وبين الآخرين الذين يحملون شهادات علمية بلا مؤهلات حقيقية وعملية، أو لا يواصلون تعليم أنفسهم ويطورون إمكانياتهم، وعدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات، وعزلته عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية، والأكثر من ذلك خطورة لم ينشئ قيما سلوكية وثقافية وجمالية جديدة

ومختلفة بدليل حالة العنف المجتمعي وعدم التسامح وانهيار مستوى التصميم والجمال والنظافة والسلامة العامة والراحة في البيوت والعمارة وتخطيط المدن والطرق والحدائق والمرافق العامة.

ومازالت الحوسبة والإنترنت زينة غير ضارة في العملية التعليمية أو نوعا من الترف والشكليات أكثر مما هي عملية مندمجة في التعليم والمناهج والأداء والتواصل المعرفي، وفي أحسن الأحوال فإنها عملية تعليمية مستقلة وليست مدخلا أساسيا ومصاحبا لكل المناهج والمواد والعمليات التعليمية والإدارية.

مازال استخدام الإنترنت في التعليم محدودا وضعيفا، وباستطاعة وزارة التربية والتعليم والجامعات أن تتيح كل المناهج والمهارات التعليمية والمعارف والمهارات على الشبكة وتبدأ بتطوير علاقة الطلاب والمجتمعات والأسر بها، وبإمكان كل مدرس وكل طالب أن ينشئ مدونته التي تتشكل حولها عمليات ومهارات من التواصل والتعليم والتطوير، وهذا التحدي ليس موضع مبالغة في أهميته أو رسوخه أمرا واقعا مهيمنا على الحياة والتعليم والإدارة، وبدون عملية مراجعة كبرى وشاملة تجرى في المجتمعات العربية لإحلال الحاسوب تطبيقيا -وليس شكليا- في التعليم، وتأهيل المجتمعات والمؤسسات التعليمية والعاملين والطلاب لإعادة صياغة التعليم والتأهيل والتدريب وفق مدخلات وفلسفات جديدة تأخذ بالاعتبار التحولات الجذرية التي تجريها الحوسبة والشبكية في العملية التعليمية، والتي تغير وتعيد ترتيب دور المؤسسات والأسر والمجتمعات والعاملين، ووسائل التعليم ومضمونها أيضا، فإن التعليم سيمضي إلى غير أهدافه المتوقعة، وسيقدم مخرجات غير التي نرغب فيها.

المعلوماتية والشبكية تفرض أيضا منظومة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة يجب أن تؤخذ بالاعتبار في السياسات التعليمية، فالتقنية لم تعد تطبيقا مجردا لاكتشاف علمي، لكنها متوالية اجتماعية ثقافية، تقتضي أيضا مضامين وسياسات تعليمية جديدة.

ويمضي التعليم في وجهة ستجعله يتيح الخدمات الأفضل للأغنياء فقط، وسيؤدي ذلك (وأرجو أن أكون مخطئا) إلى خلل اجتماعي وتداعيات مضرة تقسم المجتمع وتهدده، وكأننا نقول ببساطة ووضوح إننا نريد أن نقدم الفرص الأفضل والتعليم الممتاز والمتقدم لأبناء الأغنياء فقط، ونقطع الطريق على التنافس بين الطلاب والتلاميذ للحصول على فرص تعليمية أفضل، أو كأننا لا نعترف بوجود طلاب أذكياء ومتفوقين في المجتمعات والفئات الأقل حظا، وكأن نتائج مدرسة فقوع في الكرك وغيرها من مدارس البلدات والتي كانت الأفضل على مدارس المملكة في نتائج الثانوية العامة لا تعني شيئا ولا تستحق أن يتاح للمتفوقين فيها المنافسة والمشاركة في فرص التقدم والحصول على مكافأة لتفوقهم.

إننا بذلك نقرر سلفا مجموعة من النتائج المستقبلية الكارثية على المجتمع والمواطنين، فلا معنى لأن تكون متفوقا ومجتهدا في التعليم، ولن يضيف ذلك شيئا إليك في الفرص المستقبلية وسيظل محكوما عليك بعدم المشاركة في قيادة المجتمع والتقدم المهني والتعليمي، ولا تحتاج إذا كنت تملك المال الوفير لمنافسة الآخرين لتحصل على فرص وموارد تمول بالضريبة والمال العام.

لقد كانت السياسات العامة على مدى العقود الماضية في الابتعاث والتدريب والتوظيف مدخلا لتطوير المجتمع ودمج الطبقات الوسطى ومختلف أبناء المناطق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفضل معايير معقولة في التنافس، وعندما بدأت هذه السياسات بالانهيار لصالح المحسوبيات والأغنياء فسنجد أنفسنا أمام ثلاثة مجتمعات، الأردن الأول (نخب أول) يحظى بالموارد والتعليم الممتاز والفرص والوظائف القيادية والتسهيلات، ويحتل مساحات الإعلام والاهتمام والإغداق، والأردن الثاني من الفقراء والمهمشين (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا)، والأردن الثالث التائه من الطبقة الوسطى والتي كانت على الدوام مفتاح التوازن والاعتدال، ومدخل

التنمية والإصلاح والضبط والانضباط، ومصدر القادة والنخب السياسية والتعليمية والإدارية، ولكنها اليوم تتعرض لضغط شديد مخيف، وتآكل سيجعل الوصول إلى القيادات المستقبلية في المهن والأعمال والإدارة متاحا لفئة هي أقل كفاءة في ميادين تحتاج إلى كفاءات متقدمة.

كيف يستطيع الموظف العام أو المهني من المؤهلين تأهيلا عاليا ومتقدما، وحصل بجده وفرص الترقي والمكافأة التي أتيحت له في الجامعات والمؤسسات على تعليم أبنائه ومنحهم الفرصة التي حصل هو عليها؟

نتحدث هنا عن مئات الآلاف من الأساتذة الجامعيين والأطباء والمهندسين والمحامين والقضاة والمحاسبين والصحافيين والصيادلة وأصحاب الأعمال المتوسطة والمدراء والقادة الذين أمضوا على الأقل عشرين سنة وأكثر بعد تخرجهم من الجامعات، وبذلوا الكثير في تعليم أنفسهم، أو قدمت لهم فرص التأهيل والابتعاث والتطور المهني، هل سيكون الجيل التالي من أبناء هؤلاء في حالة أحسن من آبائهم؟ هل أخطأت الدولة (الدولة بالمعنى الذي يشمل الحكومة والمجتمعات والقطاع الخاص) عندما شاركت هؤلاء المواطنين في التعليم والتأهيل، وتريد اليوم أن تتراجع عن خطئها؟

ليست هذه المقولة دعوة إلى الاشتراكية ولا منع الخصخصة، ولكنها ببساطة ووضوح أن يعاد توزيع موارد الدولة والضرائب والإنفاق العام لتعود بالفائدة على المواطنين بعدالة، والتفكير في حال البلد بعد سنوات عندما يكون الأذكياء والمتفوقون من المواطنين في مواقع مهمشة لأنه لم يتح لهم التعليم والفرص الكافية وعندما تكون قيادة المؤسسات العامة والخاصة والأعمال بيد آخرين لم يصلوا إلى مواقعهم بجدارة ومنافسة عادلة، نتحدث عن مؤسسات وأعمال تحتاج إلى خبرات عالية ومتقدمة وتقنيات معقدة، وكيف سيشارك البلد بهؤلاء في المنافسة في اقتصاد معولم ومتداخل، إننا بهذه السياسات لا نهدر المال العام فقط ولكننا نهدر الإنسان والمستقبل أيضا.

ثمة فرصة هائلة اليوم للمجتمع والدولة في الأردن للتنمية قائمة على التخصصات العلمية والمهنية المتقدمة والمؤهلة، فقد أصبح الاقتصاد القائم على المهن أهم من الموارد الطبيعية، كما أن التعليم المهني المتقدم يشكل اليوم شرطا أساسيا للمشاركة في الاقتصاد العالمي الجديد.

وهذا يقتضي بالضرورة مراجعة شاملة وحازمة لأنظمة التعليم والتأهيل في المدارس والجامعات لتؤهل الخريجين على المشاركة في سوق العمل المحلي والعالمي أيضا، ففي الهند على سبيل المثال يعمل ملايين الشباب من المبرمجين والمحاسبين والمهندسين في مشروعات تقوم بعيدا في أوروبا والخليج وأميركا، أو في مشروعات تنقل مراكزها إلى الهند، أو تنشئ فها مكاتب إقليمية نشطة.

هناك قطاع واسع من الأعمال كالتصميم والمحاسبة والاستشارات والخدمات المعرفية يمكن إجراؤها عبر شبكة الإنترنت، وهناك مصانع وشركات كثيرة تنقل مراكز عملها لتكون بجوار الكفاءات العلمية والمؤهلة، وهناك مراكز طبية وعلمية واقتصادية قائمة في بلاد لا تصنف بأنها متقدمة على نحو عام أو غنية مثل الهند أو كبيرة مثل ايرلندة وفنلندة لكنها تستقطب أسواقا من جميع أنحاء العالم، وإذا أردنا للمستشفيات والشركات والطاقات العلمية والمهنية في الأردن أن تشارك في هذه السوق فإن ذلك يعتمد على رفع كفاءة الجامعات ومستوى تنافسية خريجيها مع الخريجين في جميع أنحاء العالم، فالإنترنت جعلت مؤسسة للتصميم الفني أو المعماري في بنغالور مثل مؤسسة في عمان بالنسبة للزبون في دبي أو دنفر.

نحتاج إلى بصيرة معقدة ورؤية ذكية للمستقبل الذي تحكمه مدخلات جديدة ومتحولة تلغى أو تعير كثيرا من الأدوات السابقة في العمل والتخطيط، وأن تكون لدينا على المستوى القيادي والمجتمعي أيضا نظرة بعيدة المدى توضح لكل قطاعات المجتمع والدولة والشركات ما يمكن عمله وكيفية تصرفها لجعل هذه الرؤى حقيقة واقعة، وأعتقد أن

قرارا قاسيا وغير شعبي لرئيس الجامعة الأردنية بفصل مئات الطلبة يخدم هذه الرؤية بعيدة المدى ستجعل من الطلاب والخريجين والمؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة تضع باعتبارها المنافسة المهنية والعلمية العالمية التي لا ترحم، فحتى لا يتحول لدينا عشرات الآلاف من الأطباء والمهندسين والمبرمجين والمحاسبين والممرضين والأساتذة والفنيين والحرفيين إلى عاجزين ومتسولين وعاطلين عن العمل برغم الإنفاق الهائل الذي بذل لتأهيلهم لا بأس بالتضحية بمن لم يثبتوا قدرة او كفاءة في تخصصاتهم، وربما وهذا المرجح تكون هذه العقوبة القاسية حافزا إيجابيا للمفصولين أنفسهم للسلوك على نحو أكثر جدية ومسؤولية.

وبغير هذه الرؤية العميقة والجديدة لمستقبلنا واحتياجاتنا فسوف ندخل على مستوى الدولة والمجتمع والشركات في متاهة، بل وربما تتحول المشروعات والبنى والمرافق التي تبنى بمئات الملايين من الضرائب إلى مؤسسات عديمة أو قليلة الفائدة.

نحن في مرحلة لا مكان لنا فيها إلا بقطاع شبابي مؤهل تأهيلا عاليا ومتقدما بالتخصصات والمعرفة واللغات والكمبيوتر والتدريب والقيادة والمواهب والإبداع وإلا فسوف تضيع الأجيال القادمة وتضيع معها المنجزات والاستثمارات السابقة أيضا.

عندما توسعت وزارة التربية والتعليم في نشر التعليم والمدارس في جميع أنحاء المملكة بمدنها وريفها وبواديها عملت مستعينة بالكفاءات المتوافرة، ولكنها أقامت على الفور معاهد للمعلمين والمعلمات في المناطق الريفية، وأنشأت نظاما لتأهيل المعلمين وتطوير شهاداتهم التعليمية، ليحصل حملة الثانوية العامة على الدبلوم «التأهيل التربوي»، وأتاحت لحملة الدبلوم فرص إكمال التعليم الجامعي، ولحملة الشهادات الجامعة الحصول على الدبلوم العالي في التربية، بالإضافة إلى البعثات التي كانت ترسلها إلى الجامعات الأردنية والخارجية أيضا لتوفير التخصصات المطلوبة للتدريس واحتياجات جميع الوزارات الأخرى أيضا.

ونجحت وزارة التربية والتعليم على مدى العقود الماضية في تأهيل المجتمع الأردني بعامة ورفع سويته التعليمية والمهنية، ولا بد من القول إن الحالة التعليمية المتقدمة اليوم والتي تغطي مختلف مجالات العمل والمهن والخدمات المختلفة في الأردن والخليج العربي واليمن والجزائر والمغرب (في مرحلة قصيرة) والمهجر العربي في أوروبا وأميركا كان لوزارة التربية والتعليم فضل كبير في ترسيخها وتطويرها.

وقد تطور المجتمع الأردني ووصل اليوم إلى حالة أصبح فيها قادرا بنسبة عالية على توفير التخصصات العلمية والمهنية بدون الرعاية الكبرى التي كانت تقدمها الوزارة من قبل، فتوقفت البعثات وبرامج التأهيل التربوي، والمعاهد أيضا طورت إلى كليات جامعية أو تحولت إلى أغراض أخرى غير تعليمية أو أغلقت، ولكن مازالت هناك تحديات كثيرة ومستجدة قد تكون وزارة التربية والتعليم هي الأكثر تأهيلا وقدرة على مواجهتها، وربما تكون تعمل بالفعل على مواجهة بعضها.

هناك نسبة عالية من الطلبة المتفوقين من الثانوية العامة يجب أن يحصلوا على فرص التعليم المجاني، وأن تستمر البعثات التعليمية للمتفوقين وفي المجالات النادرة والمهمة أو التي تواجه عزوفا يهددها بالانقراض برغم أهميتها التعليمية والمجتمعية، وثمة ضرورة قصوى لإعادة الاعتبار للتاريخ والفلسفة والاجتماع في التعليم الثانوي وبمناهج متقدمة تكافئ المستويات الأولى في الجامعات.

وثمة حاجة سريعة وملحة لإتاحة المناهج والوسائل التعليمية والامتحانات عبر الإنترنت، لتتحول الشبكة إلى مدرسة متاحة لجميع الناس، ومن شأن هذه المدرسة «الشبكية» أن توفر مع مرور الزمن الكثير من النفقات وطباعة المناهج وطريقة الإدارة التعليمية ودور المدرسة والمعلم لنصل إلى مرحلة يتحمل فيها أولياء الأمور والمجتمع والبلديات العبء الأكبر في العملية التعليمية، وستساعد الإنترنت على جعل ذلك ممكنا وبتكلفة مقدور عليها، وسيكون للوفر الكبير الممكن الحصول عليه مواصلة تطوير العملية

التعليمية والقيام بأعباء ومهمات جديدة لوزارة التربية والتعليم تحول الظروف المالية دون قيامها، فيمكن بانسحاب الوزارة تدريجيا من تحمل الأعباء المباشرة للتعليم أن تتوجه لتطوير التعليم وترقيته وتطوير الامتحانات وتأهيل المعلمين والمواطنين لاستيعاب فرص التقنية وتحولاتها.

وربما يكون حان الوقت لإنشاء جامعة للتربية والتعليم يتواصل تعليم المعلمين والمشرفين فيها في أثناء عملهم في التربية والتعليم، وبذلك فإنهم يواصلون ترقيهم في التأهيل وفي السلك التعليمي والإداري أيضا، بحيث يكون متاحا لنسبة عالية من المعلمين وفق قواعد من التنافس والحوافز أن يحصلوا على الدكتوراه في العلوم التربوية وما حولها، ويكون متاحا لهم الحصول على فرص الترقي والمكافأة وفق نظام الجامعات، ويتحولون بعد خدمة طويلة إلى الإشراف العلمي وليس فقط الإداري على التأهيل والتدريس في الجامعات والحصول على فرص وظيفية وأعمال قيادية خارج وزارة التربية والتعليم وفي خارج الأردن أيضا. فالتعليم مجال كبير للاستثمار، ويمكن بمواصلة تطوير الكفاءات والتخصصات تسويقها أيضا في الدول المجاورة والبعيدة.

وتقتضي التحولات الكبرى في المعرفة أن يكون لوزارة التربية والتعليم دور كبير وجديد وإبداعي في تطوير الحرف والمهن وترسيخ السلوك الاجتماعي والحضاري وتأهيل المجتمعات وتدريبها في المجالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية الجدية وفي التعليم المستمر، وتلك قصة أخرى طويلة.

تستوعب الجامعات سنويا ما لا يقل عن خمسين ألف شاب وفتاة، وهكذا فقد دخل هؤلاء إلى سوق العمل أو التدريب استعدادا للمشاركة في الحياة العامة والاقتصادية للبلد، وربما يكون هذا الجيل من الطلاب هو الأكثر مواجهة للتحدي، فليس مطلوبا منهم فقط أن يكونوا قادرين على دخول السوق وتلبية متطلباته وشروطه، ولكن عليهم منافسة أقرانهم في جميع أنحاء العالم وبخاصة في الهند وشرق آسيا الذين

بدأوا يدخلون بقوة إلى أسواق الخليج والعالم، ولدى الهند اليوم عشرات الملايين من الشباب المؤهلين وأصحاب الكفاءات المهنية في المحاسبة والتصميم والهندسة والطب والبرمجة والذين استطاعوا بكفاءتهم العلمية ولغتهم الانجليزية أن يهيمنوا على أسواق الخليج العربي والغرب أيضا مستفيدين من فرص العمل والتواصل التي تتيحها شبكة الإنترنت وتقنيات الاتصالات، وبعد أقل من عشرين سنة سوف تتضاعف في الهند طبقة المهن والأعمال المتقدمة من خمسين مليونا إلى 250 مليونا.

وقد كان المسؤولون يتحدثون بقلق عن مخاوفهم من تنامي البطالة في صفوف الخريجين، ولكنها مخاوف ليست قدرا حتميا، ونستطيع في الأردن بقدر مستطاع من التخطيط وإعادة توزيع الموارد والنفقات ليس فقط أن نوفر احتياجات السوق المحلية والخليجية بل والعالمية أيضا، فالتجربة الهندية والآسيوية تمثل قدوة وتجربة يمكن اقتباسها، وليست رعبا لا راد له.

نحتاج إلى آفاق جديدة تعيد النظر في فلسفة ومسار التعليم الجامعي، الابتعاث والمنح للمتفوقين في مرحلة البكالوريوس أو لأغراض توفير الكفاءات الناجحة لقطاعات ومؤسسات تشكل هي بدورها قاعدة للتقدم والتنمية مثل التعليم والمجالات الإبداعية الجديدة والواعدة في اقتصاد المعرفة، والابتعاث للدراسات العليا، وتعليم اللغات وبخاصة لغات السوق العالمية، ومشاركة الطلاب في التخطيط للمناهج والعملية التعليمية لمساعدتهم في التعلم الذاتي لأنه بدون هذه العملية (التعلم الذاتي) سيخرج الشباب على اختلاف تخصصاتهم من السوق نهائيا، فمع تدفق المعرفة وتغيرها والتحولات التقنية والاقتصادية الجارية تتغير المهن على نحو مستمر يقتضى مواكبة حثيثة وجادة لكل منتجات المعرفة والمهن والأعمال، وتوظيف شبكة الإنترنت والاتصالات الفضائية في الحصول على المصادر والمعارف والفرص المتاحة شبكيا ومما يقدم للطلاب أفضل فرص التعليم والتدريب بتكلفة مقدور عليها، وتأهيل الكفاءات التعليمية في المدارس

والجامعات لتلحق بزمن المعرفة وتكون قادرة على تقديم الجديد في التعليم والتدريب، وسوق التعليم اليوم يكاد يكون كله جديدا، وما تعلمه الأساتذة مع الاحترام والتقدير قبل سنوات أصبح اليوم جزءا من التاريخ.

نحتاج لجهود كبيرة مؤسسية وفردية لتنظيم المعرفة ووضعها تحت تصرف المجتمع والمتعلمين والطلاب ليكون التعليم المستمر متاحا، فالمعرفة الممكن الوصول إليها من خلال الشبكة أصبحت أكثر بعدا وتضليلا مع غياب تنظيمها وضبطها، وهي عملية معقدة وكبيرة يجب أن تنفر لتحقيقها كل مؤسسات الدولة والمجتمع والقطاع الخاص لتكون المعرفة والخبرات الجامعية والمدرسية والمهنية والتجارية والحرفية متاحة على شبكة الإنترنت على النحو الذي يساعد الأجيال على التعلم الذاتي، وكذلك والراغبين في التعليم المستمر من الأجيال السابقة، ويتبع ذلك بالطبع متوالية من الحوافز وأنظمة وتشريعات العمل والترقية والتنافس والترجمة الواسعة، والبرمجة الملائمة للغة العربية، وإذا لم تدخل اللغة العربية إلى عمليات الحوسبة والبرمجة فسوف نفقد التعليم وربما نفقد اللغة والثقافة أيضا، ويكون مصيرنا مثل الأراميين والسريان وغيرهم من الشعوب والأمم والثقافات التي انقرضت أو تنقرض كل يوم، والقضية ليست فولكلورا أو ترفا من قبيل حماية السلحفاة الزرقاء على سبيل المثال، ولكنها متصلة على نحو مباشر بمواردنا ومصائرنا التي أسلمناها لهذا الجيل.

سوف تكون أقل التحولات أهمية في العملية التعليمية هي إدارتها وتنظيمها من خلال الشبكة (من بعد) لكن التعليم يشهد (وسوف يشهد) ثورةً كبرى تغير في محتواه وغاياته ومعانيه وأدواته ومؤسساته والمهن والأعمال المرتبطة، به كما إدارته وتنظيمه. ولن يكون التنظيم الشبكي للعمليات التعليمية سوى حلقة بسيطة في التحول لن يتذكرها غير جيلنا الذي شهد هذا الانتقال. فالتعليم في روايته الأولى المنشئة كان تقديم المعارف والقيم الأساسية للأطفال في مرحلة لا يعملون فيها، ثم ينتقلون للعمل

والتدريب مع عائلاتهم أو في محيطهم الذي يعيشون فيه في المهن والقطاعات السائدة، ولم يكن يواصل التعليم بعد ذلك سوى عدد قليل من المشتغلين بعلوم الدين والفلسفة. ثم تحول التعليم في عصر الصناعة إلى تأهيل مهني للأعمال الجديدة والمعقدة التي يحتاجها السوق، وأصبح للمرة الأولى في مقدور الإنسان أن يعمل ويؤهل نفسه مستقلاً عن عمل أسرته. لكن هذه الرواية تخضع اليوم لمراجعة استراتيجية، بمعنى التقرير بشأن استمرارها أو الاستغناء عنها أو تغييرها.

إن التحول في قيادة التكنولوجيا والموارد والأسواق من الصناعة إلى المعرفة جعل المنتجات والسلع التي تنتجها المصانع لا تشكل سوى نسبة ضئيلة في قيمتها النهائية بالنسبة لتكنولوجيا وتطبيقات المعرفة المستخدمة فيها. فجهاز الكمبيوتر لا تساوي صناعته أو المواد المستخدمة في صناعته شيئاً من قيمته النهائية بالنسبة للبرامج التي تشغله أو يحتاجها ويريدها المستخدم، وكذا معظم التكنولوجيات والأدوات المستخدمة اليوم في الحياة والعمل والأسواق والمؤسسات. وهكذا فإن رأس المال البشري يكون هو المورد الأكثر أهمية في الحياة والموارد، وبطبيعة الحال تتحول الفلسفات والمؤسسات التعليمية باتجاه إعداد وبناء رأس المال البشري، وسوف يكون أهم ما تقدمه العمليات التعليمية وبخاصة في المرحلة التأسيسية والانتقالية التي نشهدها هو تزويد الإنسان ومنذ مرحلة مبكرة بالاحتياجات المعرفية التي تؤهله ليخوض الحياة والعمل، ليس كصاحب مهنة أو حرفة، وإنما كإنسان بإمكانه الاعتماد على نفسه وتعليمها. بمعنى أن هدف التعليم يتحول إلى أن يكون الإنسان عند بلوغه السادسة عشرة قادراً على أن يواجه الحياة الجديدة ومتطلباتها بمؤهلات ومعارف كافية، والكثير منها لا تعلّمه مدارسنا وجامعاتنا اليوم، وبعضها (إن لم يكن أكثرها) مما تقدمه الجامعات يجب أن يتعلمه في طفولته ونشأته، وبعضها (بل كثير منها) لا حاجة لتعليمه، بل هي متروكة لكل فرد مستقلاً ليختار منها ويعلّم نفسه ما يشاء.

سوف يكون الإنسان القادر على العمل والإضافة (رأس المال البشري) هو الإنسان الذي يتمتع بصحة جيدة ويقدر على أن يعمل بنفسه ولنفسه ويداوي نفسه بنفسه ويعلّم نفسه بنفسه. وفي ذلك فإن المدارس سوف تتحول لتعليم الأطفال والناشئة وتزويدهم بالغذاء الجيد والعادات الصحية والقدرة على التفكير والاستماع والتفاعل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل ذلك يتوقع أن يبدأ التعليم في سن الرابعة أو الثالثة لضمان التنشئة الصحية والتغذوية في الوقت المناسب، ولتزويد الأطفال بمعارف أكثر تقدماً، وهي مما يتعلمه الناس في المرحلة الجامعية مثل الزراعة والغذاء والدواء والطب والفلسفة (المعرفة المؤسسة) والموسيقى والفنون والرياضة والسلوك الاجتماعي والصحي.. بمعنى أن الطالب سوف يتلقى مع بلوغه السادسة عشرة ما يتلقاه اليوم خريج الجامعة. وفي الوقت نفسه فإن كثيراً من المعارف والمجالات التي تقدم في المدارس يجب أن تؤجل لتكون اختيارية في المرحلة الجامعية التي سوف تبدأ في سن السادسة عشرة، وسوف تكون الجامعات بيوت علم وخبرة يبدأ الطالب بها بما يبدأ به اليوم طلبة الماجستير والدكتوراه. وبالطبع سيكون هناك خاسرون ورابحون جدد، وستتقدم فئات جديدة وتنسحب أخرى.

يبدو الطلب اليوم في سوق العمل يتزايد على المهارات المعرفية المتقدمة والإبداعية، وفي التغير الكبير والسريع في المهارات المطلوبة صارت المؤسسات التعليمية تواجه تحديا في قدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل، ويلاحظ البنك الدولي أن هذا التحول في الأعمال يزيد أهمية التعليم في الطفولة المبكرة والتعليم العالي وتعليم الكبار خارج الوظائف والمؤسسات التقليدية والتعلم الذاتي المستمر طوال الحياة.

لقد جعلت الحوسبة ومتوالياتها التكنولوجية كثيرا من الوظائف والأعمال عتيقة وليست موضع طلب، فعلى سبيل المثال يجعل انخفاض أسعار المعدات والأجهزة مهارات الإصلاح والصيانة قليلة الجدوى والأهمية، وأصبح من فضول القول إن الأطفال

الذين يذهبون إلى المدارس اليوم سوف يعملون عند تخرجهم في مهن وأعمال ليست موجودة بعد، وهناك بالطبع كثير من الأعمال والمصالح القائمة اليوم لم تكن موجودة قبل ثلاثة عقود أو عقدين من الزمان، وفي مقدور أي واحد منا أن يتذكر أو يقوم بجولة مشيا على الأقدام في الشوارع والأسواق ويلاحظ أنماطا واتجاهات من الأعمال التجارية والمصالح لم تكن موجودة قبل سنوات قليلة ويستطيع أن يتذكر أيضا كثيرا من الأعمال والمصالح التي كانت موجودة ثم اختفت.

وعلى سبيل المثال يعمل اليوم في الهند حوالي 4 ملايين شخص في تطوير التطبيقات الحاسوبية وأجهزة الموبايل؛ وحوالي نصف مليون مزارع في أوغندا يشتغلون في الزراعة العضوية. ويتوقع أن يزيد الطلب على العاملين في تصميم المواقع الالكترونية وفي الدراسات الاكتوارية وتحليل البيانات الضخمة والمعقدة. ولم يعد نادرا القول إن أعمال السكرتاريا وإدخال البيانات تتجه الى الذاتية والتحوسب. ويمكن الملاحظة كيف يتزايد الطلب على الاشتراك في خدمات الانترنت واقتناء الحواسيب والموبايلات الذكية في المنازل والمكاتب، ويؤثر ذلك بالطبع على تسيير الأعمال والخدمات الذاتية والتجارية، ووجهتها وطبيعتها أيضا.

تؤكد دراسات تطوير القوى العاملة على المهارات المعرفية المتقدمة، والمهارات الاجتماعية - العاطفية ، والقدرة على التكيف، وهي مزيج من المهارات المعرفية والاجتماعية - العاطفية. ويبدو مرجحا بالطبع أن المعرفة المتقدمة والقدرة على الاستيعاب والتكيف هي أفضل وأهم ما يمكن عمله لأجل مرحلة اختلافها مؤكد، لكن معالمها ليست واضحة. ومن الملفت كما يلاحظ البنك الدولي ان الطلب على المهارات المتوسطة قد تزايد في الأردن بين عامي 2000 – 2016 بنسبة 7.5 في المائة خلافا لاتجاهات الطلب على الأعمال والمهارات! وحدث نمو بنسبة أقل على المهارات مرتفعة المستوى، لكن يبدو واضحا تراجع الطلب وبنسبة كبيرة على الأعمال منخفضة المهارة.

وتظهر دراسات تحليل الأجور أنها زادت بنسبة 10 – 20 في المائة بسبب القدرة على حل المشكلات وتعلم مهارات جديدة وخاصة تلك المهارات التي لا تستطيع الآلات (حتى الآن) تعلمها مثل المهارات الاجتماعية والعاطفية والتعرف على المشاعر والاهتمام بالآخرين وإقامة علاقات إيجابية، ومن المرجح أن يظل الطلب على الإبداع والابتكار والتفاعل الاجتماعي عالياً. ويمكن أن تتضمن قائمة المهارات المطلوبة الرغبة في المعرفة والتعلم والذكاء العاطفي والتعاطف والقيادة والعمل الجماعي وحل النزاعات وإدارة العلاقات، و حتى عندما يحوسب التشخيص الطبي؛ سيظل الأطباء يلعبون دورًا حيويًا في تقديم التعاطف وإدارة المعلومات والتفاوض على المواقف الصعبة بطريقة إنسانية.

إن المهارات والأعمال والمهن التي تطورت عبر القرون وعلى نحو متراكم وليس مفاجئا تبدو اليوم عرضة للتغير فجأة بين عشية وضحاها، وهذا يتطلب قدرة وجرأة في التخلي عن كثير من أساليب ومحتويات التعليم والتدريب وإعادة التعلم بسرعة، الأمر الذي يجعل التفكير النقدي وفهم المشكلات وحلها مهارة أساسية وضرورية، وكذلك القدرات والنفسية والعاطفية المتقدمة والقدرة على التنبؤ والاستشراف، ويظل التحدي الأساسي اليوم هو في إدخال هذه المعارف والمهارات في المناهج التعليمية ومنذ مرحلة الطفولة المبكرة، ويتحمل الأفراد أيضا مسؤولية كبيرة لمواصلة التعليم الذاتي من أجل التكيف وتطوير المهارات واستدراك ما تفوته المؤسسات التعليمية والتدريبية.

أصبح التعليم أحد أسباب الفقر والبطالة بدلا من أن يكون الأداة الرئيسية للدولة والمجتمع في التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فنسبة البطالة بين الجامعيين أضعاف نسبتها بين غيرهم، والإنفاق على التعليم أصبح يشكل العبء الرئيسي والأكبر على الأسر والآباء، ولم يعد الذهاب إلى المدارس الخاصة في عمان ترفا أو محاولة لاختيار الأفضل، ولكن المدارس الحكومية لم تعد قادرة على استيعاب التلاميذ، وبعد

هذا الإنفاق الهائل الذي لا يمكن احتماله يجد الشاب نفسه بلا عمل!!

والحلّ واضح بالتأكيد وجرت مناقشته في كل المستويات الرسمية والإعلامية، كما أن جزءا كبيرا من الحلّ يمكن الوصول إليه بدون كلفة إضافية، فالمطلوب حالا الارتقاء بمستوى الأداء التعليمي وضمن الموارد المتاحة والممكنة ليعود التعليم الحكومي قادرا على العمل كما كان في مرحلة سابقة ولشديد الاسف فإنها عبارة قالها وزير التربية والتعليم الأسبق وجيه عويس عن استعادة المستوى السابق للتعليم، هل يمكن ان يكتسب التعليم الرسمي ثقة المواطنين وينافس التعليم الخاص؟ ففي حالة ضعف التعليم الرسمي يضعف أيضا التعليم الخاص لأنه يعود بلا منافسة.

هل يمكن أن نجد أو نبنى شراكة مع المجتمعات والبلديات والقطاع الخاص في إدارة المؤسسات التعليمية، كأن ينشئ القطاع الخاص أو أمانة عمان مباني مدرسية معدة ومصممة لتكون مدارس وتؤجر إلى وزارة التربية والتعليم؟ هل يمكن إنشاء نظام تعليمي جديد تقوم عليه أمانة عمان والبلديات يكون وسطا في تكاليفه بين التعليم الخاص والحكومي هذا إن لم تقدر أو ترغب الأمانة في المشاركة في تحمل عبء التعليم الأساسي أو على الاقل سلسلة من المدارس للصفوف الأربعة الأساسية الأولى، بحيث يبنى في كل حي أو لكل ألف مواطن مدرسة أساسية تضم حضانة وروضة للأطفال والصفوف الأربعة الأساسية الأولى، وتكون هذه المدارس فرصة لإنشاء منظومة اجتماعية جديدة وعلاقات حقيقية بين الأهالي والبلديات والمدارس؟

ويجب أن يقود ذلك إلى متوالية من الإصلاحات والتعديلات في تصميم الأحياء والطرق والأرصفة لتكون آمنة للأطفال وتتيح لهم المشي سيرا على الأقدام إلى مدارسهم في سلام، ولنتخيل الوفر الممكن الحصول عليه في تكاليف التعليم والنقل، ثم الآفاق الاجتماعية والثقافية الواعدة التي قد تطور في التعليم ليتفق مع متطلبات الحياة وتحسينها!

وبالطبع ثمة حاجة كبرى وملحة للتعديل في محتوى العملية التعليمية (وقد دعا إلى ذلك ايضا وزير التربية والتعليم) لتعلم الاطفال مهارات الحياة والإبداع الثقافي والفني والرياضي والاجتماعي والمهني والحرفي، فمن شأن ذلك أن يحقق بناء علاقات اجتماعية وروابط حول الحي والمكان تشجع على التجمع والعمل والاستثمار التعاوني حول الاولويات والاحتياجات الأساسية لكل مدينة/ بلدة/ حي.

وقد يمنح ذلك للشباب خيارات عملية ومهنية مثل الجمع بين أكثر من مسار في العمل والحياة (المهن والأعمال المختلفة مع المشاركات لرياضة والفنون والثقافة والهوايات المختلفة) فالشاب يجد دافعا للعمل في الحرف والأعمال المختلفة إذا كان يجد تعويضا ومشاركة ثقافية أو فنية أو رياضية، وقد يستطيع تطوير مشاركته التطوعية وهواياته إلى أعمال احترافية يرضى عنها ويقدر على التفرغ لها.

ولعل هذه المشاركة تؤسس لإقامة مؤسسات ثقافية واجتماعية لكل بلدة أو حي تنشئ مجالات وفرص للرضا والتجمع والعمل الاجتماعي والعمل بشكل عام وتعوض الجفاف والمتاعب في الأعمال الحياتية المختلفة أو تكون مصادر إضافية للدخل والارتقاء بالحياة.

هل يمكن الحصول على تعليم متقدم للفقراء؟ تطبق اليوم على نطاق واسع برامج تعليمية وتدريبية من خلال الانترنت، ومن الملفت أن أكبر خمسة برامج للتعليم عن بعد تزدهر في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل، الهند ثاني أكبر مستهلك لدورات الإنترنت الضخمة والمفتوحة، وفي الصين أكبر بوابة للتعليم، وقد استفاد منها في عام 2018 عشرة ملايين طالب، وأطلقت في البرازيل برامج للماجستير في إدارة الأعمال عبر الانترنت، لكن ضمان جودة التعليم والمخرجات يمثل تحديا أساسيا وخطيرا في مثل هذا النوع من التعليم والتدريب، فمازال خريجو هذه البرامج أقل مستوى في الكفاءة من الذين تخرجوا من المؤسسات والبرامج الشخصية والتقليدية، لكن وفي جميع الأحوال

لن تظل الأنظمة التعليمية معزولة عن التطورات والتطبيقات التكنولوجية الجارية، وفي ظل التكاليف والقيود الكثيرة على التعليم والتطور المهني سوف تظل برامج الانترنت خيارا أساسيا ووجهة الطلاب الفقراء الراغبين في المعرفة، ولن يكون أيضا أمام القائمين على هذه البرامج سوى رفع مستوى الجودة وتطوير الأداء لأجل مواكبة الاحتياجات المعرفية والتدريبية. وفي المقابل يجب التذكير أن الجامعات التقليدية تتراجع كثيرا في قدرتها على تقديم المهارات والمعرفة المطلوبة واللازمة، حتى تلك المتطلبات التي صارت تعتبر تقليدية مثل التفكير الناقد وحل المشكلات والتواصل الاجتماعي، أو في تخصصات تقليدية مثل الحاسوب والإدارة.

وقد بدأت جامعات كثيرة حول العالم في تخصيص سنة دراسية على الأقل لبرامج التعليم العام لأجل إكساب الطلاب مهارات معرفية عامة، لكن ما اسمعه وأرجو أن أكون مخطئا من مراقبين وطلاب وأساتذة في الجامعات الأردنية أنه تطبيق لم يكن منتجا برغم أهدافه وأفكاره الجميلة؛ بسبب عدم الجدية وضعف مستوى التدريس، وفي المقابل فإن تقرير البنك الدولي عن التجربة في هونغ كونغ ورواندا وتونس وإسبانيا وجورجيا يؤشر إلى تقدم في الإبداع والتصميم ومهارات التفكير. ويفترض أن التعليم الجامعي يوفر للطلاب مهارات وقدرات سلوكية؛ مثل التخطيط والعمل الجماعي وحل المشكلات، الاستماع والثقة بالنفس، والتفاوض. وتؤشر الدراسات الاستقصائية لأصحاب العمل والمهندسين في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية أنها مهارات ذات أهمية تساوي وقد تفوق المؤهلات الفنية والأكاديمية.

وتستثمر جامعات كثيرة في البحث والابتكار، وبعضها معروف ومشهور في هذا المجال يعرض منها تقرير البنك الدولي جامعات ستانفورد وكاليفورنيا وكامبريدج وأكسفورد ومعهد ماساتشوستس، لكن بدأت جامعات في دول متوسطة الدخل تستثمر في البحث والابتكار والتكنولوجيا الحيوية والطب والنانو تكنولوجي والروبوتات، مثل

جامعة مالايا وجامعة بكين.

لقد أظهر البحث والتطوير في الجامعات أن فرص الابتكار مستمدة من البيئة الاجتماعية والتعليمية أكثر من الأجهزة والأثاث المباني، وفي مقدور الجامعات والحكومات تحقيق مستوى عالي من الأداء بواسطة تشجيع البحث العلمي واجتذاب الباحثين والتركيز على معايير الجودة.

الفكرة الأساسية أن في مقدورنا أن نطوّر التعليم الجامعي ليكون متقدما وإبداعيا بالموارد والفرص الممكنة والمتاحة، وما نحتاجه لأجل ذلك أن نحدد بوعي واقتدار الاحتياجات التعليمية والتدريبية والسلوكية، وأن نفحص بإخلاص ونية حسنة مواردنا وقدراتنا الفنية والبشرية، وأن نوظفها أحسن ما يمكن توظيفه، وقد أثبتت التجربة الفعلية أن الهدر والتراجع في مستوى التعليم مرده إلى فشل ممكن تجاوزه وعدم تفعيل الإمكانات والموارد المتاحة، بل وأسوأ من ذلك أننا أنفقنا الكثير لأجل إعداد الكوادر المتقدمة والمؤسسات المناسبة لكن معظم ما ننفقه يستفيد منه غيرنا أكثر مما نستفيد نحن.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ليس التعليم في أثناء العمل فكرة جديدة في تاريخ بناء رأس المال البشري، وقد كان للجيش العربي الأردني دور كبير في تعليم المنتسبين إليه وأبنائهم والمجتمع المحيط المبادئ الأولية في التعليم وبناء المدارس وكذلك التدريب والتطوير المهني، والذي امتد في تأثيره إضافة إلى المؤسسات العسكرية إلى الأسواق والمؤسسات العامة أيضا، وكان للمواطنين باتجاهات ودوافع نابعة من تطوير الذات والرغبة في التعلم في تطوير مهاراتهم المعرفية سواء التعلم الذاتي أو مواصلة الدراسة المنتظمة في الجامعات أو المشاركة في الدورات التدريبية، كما كان للمؤسسات العامة وبخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة مساهمات كبرى في التعليم المستمر للعاملين بالتدريب والابتعاث.

تتشكل اليوم حالة من القلق والانتقالية في التعليم المستمر، بسبب التغيرات في طبيعة الأعمال والمهارات والأسواق، وتبدو سوق التعليم المستمر في أثناء العمل وبعد التخرج من الجامعات تسير في اتجاهات وأفكار تعكس الارتباك في فهم التغير في طبيعة الاعمال والمهارات المطلوبة، ويمكن ملاحظة اتجاهات تدريبة كثيرة، بعضها استثمارية، وبعضها تموله مؤسسات أجنبية مانحة من خلال منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، ولا يمكن القطع بأهمية هذه المهارات والأفكار التي يجري التدريب عليها على نطاق واسع، وبعضها يبدو بالفعل بعيدا عن المعرفة والمهارات الحقيقية اللازمة، والحال أننا في مواجهة تحدّ أساسي في القدرة على تحديد المهارات والاحتياجات التدريبية والمعرفية، وربما يكون من الضروري لجميع مؤسسات القطاع العام والخاص كما المواطنين الأفراد أن يقوموا بعمليات مراجعة وتفكير عميق في الاحتياجات المعرفية والشخصية الجديدة التي يجب اكتسابها لأجل القدرة على مواصلة تطوير الذات والاستجابة الصحيحة لمتطلبات الأعمال والأسواق، ولا بأس بتكرار القول إن كثيرا مما يغمر سوق التدريب اليوم مما يسمى تنمية بشرية وبرمجة لغوية وفراسة ومهارات إبداعية وريادة وتطوير الذات؛ لا يتجاوز الوهم أو عدم الحاجة إليه، كما تمتلئ المكتبات بعناوين مغرية عن النجاح والتفوق والتأثير والإبداع تجعلنا إذا أخذناها على محمل الجد نستغني عن الجامعات، بل إن بعض الكتب غامرت باختيار عنوان لها « ما يغنيك عن أهم الجامعات في العالم» وبالطبع فإن الجامعات بما فيها العريقة والمتقدمة في حاجة إلى مراجعة عميقة واستراتيجية لبرامجها ومناهجها التعليمية ورسالتها في العمل والحياة.

تزيد الحاجة إلى المعلم لكن تقلّ الحاجة إلى غرف ومبانٍ مدرسية وأنظمة تعليمية نمطية، فالمدرسة تتحول إلى نادي تعليمي اجتماعي، يتجمع فيها التلاميذ بحرية وعفوية لأجل النشاط التعليمي والثقافي والاجتماعي والرياضي، والمعلم يتحول إلى مرشد أكاديمي

وتربوي واجتماعي وصحي، يقدم المعرفة ويتابع التحصيل العلمي من خلال الشبكة، ويلتقي التلاميذ ليس لأجل التعليم المباشر لكن للإرشاد والمتابعة والتنسيق، وفي ذلك يصعد التعلم الذاتي والتعليم المستمر كما الفروق الفردية، ويكون في مقدور المعلم أن يقدم لكل تلميذ على حدة ما يحتاج إليه على نحو خاص وحسب مستواه المعرفي وحالته الصحية والاجتماعية والنفسية، ستنتهي الدروس الموحدة والتعليم المتشابه لجميع التلاميذ بالتساوي، لكن سيتلقى كل واحد حسب قدرته ومواهبه واتجاهاته وسوف يتفاوت التلاميذ بالطبع برغم تساوي أعمارهم في التقدم التعليمي كما المهارات والمواهب والاتجاهات، سوف تتجه عمليات التشابه والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي نحو القيم والتعاون والعمل والعيش معا والتقبل والحوار والاستماع والجدل.. وتصعد الأسرة أيضا كشريك فاعل ورئيسي مع المدرسة والمعلمين والسلطات السياسية والمحلية في شؤون التعليم والتنشئة والتغذية والصحة.

يمثل المعلم حجر الزاوية في التقدم المنتظر، وربما لا يكون اليوم لدى الأمم لصناعة المستقبل واستيعابه سوى المعلم، لكن المعلم الرائد يحتاج إلى معارف وقيم جديدة، وربما لا يكون أحد قادراً على تزويده بها بكفاية، المعلمون هم الذين ينشئون أو يقترحون أو يبدعون التصورات والأفكار والقيم التي ستتحول إلى مناهج وتجارب تعليمية للجيل التالي من المعلمين، لأنها منظومة تتشكل لأول مرة من ميدان التعليم وما يمكن أن يلتقطه المعلمون والقائمون على التعليم من تحديات وفرص وأفكار جديدة ومختلفة. المعلمون يغيرون العالم!

ويبدو أننا نُحمل المعلمين فوق طاقتهم، وخاصة أنهم على مدى العقود الماضية تعرضوا لكثير من العقوق والإهمال والتهميش، وفقدت مهنة التعليم كثيراً من جاذبيتها ورسالتها، كما ضعفت كثيراً مؤسسات تدريب المعلمين وتأهيلهم، لكن لا مناص من العودة إلى المعلم لأن التعليم هو البداية الحتمية للإصلاح واستيعاب المستقبل وصدماته، ولأننا

في واقع الحال لا نملك خياراً واضحاً سوى التعليم، إذ يشكل رأس المال الإنساني اليقين الوحيد لمواجهة التحديات التي بدأت تحل مصاحبة للثورة الصناعية الرابعة وتغير كل شيء تقريبا، من الموارد والأعمال والمهن إلى التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأمم إلى القيم والثقافة الحاضنة والضامنة للسلام والتقدم وإنشاء موارد جديدة و/أو تعظيم الموارد القائمة وحمايتها وتجديدها، هكذا فلا نملك لمواجهة مستقبل يبدو مزلزلاً سوى تعليم كفؤ وصحة جيدة يمكنان الجيل القادم من العمل والإبداع وإنشاء حياة جديدة ستكون مختلفة اختلافا كبيراً عن الجيل الحاضر. إنها المرة الأولى في التاريخ (ربما) التي يعلّم ويقود فيها الجيل الناشئ الجيل السابق، الأطفال اليوم هم الذين يخططون للمستقبل ويفكرون له ويصنعون طريقه. نبحث عن طريق غير موجودة، فالطرق كما يقال تصنعها الخطوات، وليس لدينا سوى أن نستوعب التحدي ونفكر في ما يمكن عمله بما نملك من خيال وحسن نية، ونقتبس التجارب والأفكار الجديدة الناجحة،.. لكن مرجح إن لم يكن مؤكدا أننا نستطيع تجنب الفشل، إذ استطاعت أمم كثيرة أن تعبر التحدي وتحول أزمتها إلى نجاح.

يفترض أن تتطور وعلى نحو فوري وسريع منصات للتعليم والمتابعة الشاملة في التحصيل والكفايات والقيم المعرفية والمهنية، وأن تجري عمليات واسعة في المدارس والأسر نحو التفاعل مع الشبكة على النحو الذي يحولها إلى مصدر عملي ومتقدم للتعليم، وسنستطيع بذلك إعادة توجيه الموارد والإنفاق العام على التعليم باتجاه تطوير قدرات المعلمين والناس جميعاً، وأن نحول المدارس إلى فضاءات اجتماعية وإرشادية وإبداعية، وأن نتوسع في تقديم المحتوى وفي الترجمة وملاءمة التعليم مع الشبكة والتفاعل معها، وربما يكون في مقدور الأمم أن توفر التعليم المجاني والمتقدم لجميع الناس على مختلف أعمارهم، ولن يكون حائلاً تقنياً أو مالياً أمام أحد من الناس ليعلم نفسه ما يشاء وما يحب وما يحتاج إليه، إنها فكرة تبدو اليوم ممكنة جداً، ولا نحتاج سوى جرأة العبور

إليها، ذلك أن الواقع القائم يظل برغم إدراكنا بضرورة إصلاحه أو تغييره موضعا لعواطفنا ومشاعرنا التي تحمينا (نتوهم أنها تحمينا) من المستقبل ومخاوفه، وبطبيعة الحال فإننا نحب أن نعيش ونسلك كما نفكر ونشعر. لكن ليس دائماً ما يجب أن يكون هو ما نحب أن يكون.

وهكذا يتقدم الإنسان نحو غايته الجليلة الأساسية بما هي المعرفة والحياة الأفضل، إذ الرواية المؤسسة للإنسان أنه أراد أن يعرف وأراد الخلود، وعلى نحو ما فإن الصحة بما هي الحياة أطول فترة ممكنة تمثل للخلود، والمعرفة تمكن الإنسان من وضع الأشياء في موضعها الصحيح، وهذه هي السعادة.

لماذا لم يساعد التعليم في تحسين الحياة والموارد؟ يعتبر الأردن حسب البنك الدولي من الدول ذات العوائد المنخفضة على التعليم والخبرة، بمعنى الزيادة في الدخل الفردي والناتج القومي نتيجة التعليم وزيادة سنوات الدراسة وبسبب الخبرة والتجارب العملية، فالشاب الأردني الذي ينهي الثانوية ويذهب الى العمل يكون دخله بعد سنة أقل من نصف نظيره الألماني، وبعد ثلاثين سنة من التجربة يكون دخله أقل من خمس نظيره الألماني.

الإجابة المحتملة التلقائية للسبب في ذلك هي ضعف مستوى التعليم، فقد حصل الأردن على درجات أقل من المتوسط في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في الرياضيات والعلوم والقراءة، وكذلك ضعف إنتاجية العامل الأردني بسبب ضعف التعليم والتعليم المستمر وبسبب قيم وأنظمة العمل والحوافز والثقافة والسلوك الاجتماعي السائد، وهي فكرة بديهية تؤيدها الدراسات العلمية والميدانية، فالتعليم لا ينتهي في المدرسة أو الجامعة أو الكلية، لكنه يتحول (يفترض) إلى متوالية من الإنتاج والتعليم والمعارف والمهارات الجديدة والمتولدة بسبب العمل والتجربة والتعليم المستمر، وفي دراسات العائد على التعليم بملاحظة التأثير الاقتصادي والمعنوي، وضع مقياس للعائد نتيجة

سنة إضافية في المدرسة أو العمل، وعلى سبيل المثال فإن تجربة سنة واحدة في العمل في ألمانيا ترفع الأجر بنسبة 5.5 في المائة، وبالتأكيد فإنها عوائد تؤثر على نحو حاسم في اتجاهات الإنفاق والاستثمار في التعليم والتدريب، فإذا لم يكن للتعليم والخبرة عائد على الدخل فسوف تتدنى مستويات العمليات والمؤسسات التعليمية. كما تؤثر أيضا في اتجاهات وجدوى المجالات المعرفية والتخصصات التي يقبل عليها الطلاب.

يفترض أن يكون العمل مكملا للدراسة وليس بديلا، وفي ذلك فإنه يجب النظر والمراجعة المستمرة في التعليم على النحو الذي يحسن فرص ومهارات العمل والحياة، وملاحظة التأثير الواقعي والفعلي للدراسة على مستوى العمل في إنجازه وفي الأجر أيضا، إذ يجب أن يكون التعليم المدرسي والجامعي في مستوى من الجودة والمحتوى تمكن العامل من سرعة اكتساب المهارات المطلوبة للعمل والإتقان في ذلك والقدرة على التدريب المتواصل واستيعاب المهارات والمتطلبات المعقدة للعمل والأجهزة المستخدمة في العمل، المكائن المحوسبة على سبيل المثال لن يستطيع العامل الفني تشغيلها وصيانتها من غير مهارات معرفية متقدمة في الرياضيات والعلوم والحاسوب.

التحدي الممكن ملاحظته بوضوح هو كيف يمكن تطوير مهارات ومعارف وفرص ومداخيل فئة من المجتمع تعمل في قطاعات غير مشمولة بالفرص هذه التي ندعو إليها؟ أو ليكن السؤال ببساطة أين يجد هؤلاء الأطفال الذين لم يتلقوا تعليما جيدا، وربات البيوت والنساء اللواتي يعملن في الزراعة أو الاقتصاد غير الرسمي بعد عشرين أو ثلاثين سنة من بدء المشاركة في سوق العمل أي في سن الستين، حيث يتقدم العمر وتقل فرص العمل وتحسين الدخل وتزيد احتمالات المرض؟ هل هناك تقاعد وتأمين يحمي هؤلاء؟ أم أننا ندفع إلى التهميش والعشوائية الاجتماعية أعدادا متزايدة من المواطنين؟ هل يملكون مؤهلات معرفية ونفسية وشخصية تساعدهم على الاستمرار في الحياة بوتيرة من التماسك والشعور بالمعنى والمشاركة والتضامن؟ أم أننا ندفع إلى

الهشاشة والأمراض الجسدية والنفسية والاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة أعدادا متزايدة من المواطنين؟

إن الأرقام والمؤشرات تدل بوضوح على العلاقة المباشرة بين مستوى التعليم والخدمات الأساسية وبين تحسين الحياة والشعور بالرضا،.. ولا بد أن ذلك يفسر أيضا ظواهر التطرف والعنف! فبقدر ما ندفع الناس إلى التهميش فإننا ندفعهم أيضا إلى التطرف والكراهية، ولا يمكن مطالبة الناس بالتخلي عن الأوهام من غير تغيير الظروف التي أنشأت هذه الأوهام.

التكامل الاجتماعي

يعبر عن التكامل الاجتماعي في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بمجموعة من المؤشرات: «العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف» وتقاس بنسبة العاملين إلى مجموع السكان، ومعدل البطالة بين الشباب، وتشغيل الاطفال، ومجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة، والمؤشر الرئيسي الثاني هو «رفاه الأفراد» ويقاس بمجموعة من المؤشرات، هي الرضا العام بالحياة، والرضا بحرية الاختيار، والرضا بالوظيفة، والمؤشر الثالث هو «النظرة إلى المجتمع» ويقاس بالثقة بالأفراد، والرضا عن المجتمع المحلي، والثقة في الحكومة الوطنية، والمؤشر الرابع هو «الأمان البشري» ويقاس بالشعور بالأمان، ومعدل جرائم القتل، ومعدل الانتحار.

تستمد مؤشرات الرضا العام من استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب؛ الرضا العام بالحياة: حصيلة الردود على سؤال: تخيّل نفسك على سلّم صعوداً من الدرجة صفر إلى الدرجة العاشرة، مفترضاً أن الدرجة السفلى تمثل أدنى مستوى قد تعيشه في الحياة والدرجة العليا أفضل مستوى، وكلما صعدت في الدرجات تحسّنت حياتك. على أي درجة تشعر أنك تقف اليوم؟ ومجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة: الخسارة التي يسجلها دليل التنمية البشرية الأصلي بسبب عدم المساواة، وهي حصيلة الفارق بالنسبة المئوية بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، والرضا بحرية الخيار: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: في هذا البلد هل أنتَ راضٍ أو غير راضٍ بحرية الخيار المتاحة لك للتصرّف بحياتك، الرضا بالوظيفة: نسبة المجيبين «براضٍ» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنتّ راضٍ أو غير راضٍ بوظيفتك؟ والثقة في الأفراد:

نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن معظم الأفراد جديرون بالثقة، أو عليك توخي الحذر في التعامل معهم؟ والرضا بالمجتمع المحلي: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن الظروف الاقتصادية في المدينة أو المنطقة حيث تعيش في حالة تحسّن؟ والثقة في الحكومة الوطنية: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تثق في الحكومة الوطنية في هذا البلد؟ والشعور بالأمان: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تشعر بالأمان وأنت تسير بمفردك ليلاً في المدينة أو المنطقة حيث تعيش؟

تبلغ نسبة العاملين (15 – 64 سنة) إلى مجموع السكان: 44.9، ونسبة البطالة بينهم: 46.8، والرضا العام بالحياة: 5.7، والرضا بحرية الخيار: 72، والرضا بالوظيفة: 74.9، والثقة في الأفراد: 9، والرضا بالمجتمع المحلي: 75.6، والثقة في الحكومة الوطنية: 77، والشعور بالأمان: 81، ومعدل جرائم القتل لكل مائة ألف شخص: 1.8، ومعدل الانتحار لكل مائة ألف شخص: 0 للإناث، 0.2 للذكور، وبالطبع فإننا أفضل من الدول المتقدمة في معدلات الانتحار، ولكن الصدمة هو المستوى المتدني جدا للثقة في الأفراد، ونحن نثق بحكوماتنا أكثر بكثير مما يثقون ولكنهم أكثر منا رضا بشكل عام وأكثر رضا منا بكثير عن مجتمعاتهم المحلية، ومعدل الجريمة لدينا أقل منهم.

الثقة والأمان والرضا هي موارد اقتصادية تنعكس اليوم بوضوح على الموارد والأعمال والأداء العام، ومن المهم جدا النظر إليها باهتمام كبير والعمل على تحسين الثقة بالأفراد!

ويشكل كبار السن 5.4 في المائة من السكان في الأردن وهي نسبة تتزايد ويتوقع أن تصل إلى 9.2 في المائة عام 2030 والى 17.4 في المائة عام 2050 وهم اليوم فئة من المواطنين في حاجة الى منظومة من التراتيب والرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتزايدة والمكلفة للدولة والأسر، ولكن يمكن بقدر من الادارة الرشيدة

تحويل كبار السن الى فئة مندمجة ومنتجة في المجتمعات وفي التنمية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

يتمتع 42 في المائة فقط من كبار السن في الأردن براتب تقاعدي، ويشكل النساء 18 في المائة فقط، ما يعني أن معظم كبار السن يشكلون عبئا ماليا على ذويهم وأسرهم، وفي حالات كثيرة فإنهم يمثلون تحديا ماليا كبيرا لأسرهم اذا كانوا في حاجة الى رعاية تمريضية او مرافقين على مدار الساعة او اذا كانوا يعانون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى ادوية كثيرة مكلفة.

لا يكفي الاستشهاد بحالة التماسك الأسري والاجتماعي كمؤشر على الحالة الجيدة لكبار السنّ في الأردن، ويجب أن تؤخذ بجدية تقارير ومؤشرات Global Age Watch Index والتي تضع الأردن في مرتبة متدنية بين دول العالم (المرتبة 90 بين 96 دولة) فلا يكفي أن يكون كبار السن يتمتعون برعاية ومسؤولية ذويهم ان كانوا يحتاجون إلى ذلك، ولكنهم في حاجة إلى منظومة رعاية صحية واجتماعية لا تقدر عليها الأسر، كما أن الأسر نفسها في حاجة إلى تدريب وخبرات في الرعاية غير متوفرة لمعظمها، وإذا اضيف إلى ذلك غياب المؤسسات الاجتماعية والصحية المتخصصة بكبار السن وعدم مراعاتهم في تصميم البيوت والمرافق والطرق ووسائل المواصلات، وهناك إساءات صامتة ومتقبلة يتعرض لها كبار السن في الأسر ولا ينظر إليها باعتبارها كذلك، مثل العزلة والتهميش والوصاية وعدم التقدير وعدم الفهم وملاحظة التغيرات الصحية والنفسية التي يمرون بها.

ثمة ظروف وتحولات جديدة في بنية العمل والمجتمع تلحق ضررا بالغا بكبار السنّ، منها الهجرة الداخلية والخارجية للأبناء من أجل العمل، وساعات العمل الطويلة لمرهقة لمعظم الابناء وذوي كبار السن ما يجعلهم في عزلة موحشة، وأمراض وأعباء الشيخوخة التي تحتاج إلى أدوية واجهزة طبية مكلفة تفوق قدرة معظم المواطنين،

وضعف الاحتمال والقدرة على الحركة والعمل والخدمة الذاتية ما يعني تشكل ضرورات جديدة كان ممكنا الاستغناء عنها من قبل، مثل التغذية الصحية والتدفئة والمجالسة والرعاية الحثيثة في الحياة اليومية، وهذا يعني ببساطة حاجة كبار السن غالبا الى متابعة تمريضية ومعيشية ويومية واجتماعية على مدار الساعة أو لساعات طويلة من اليوم والليلة.

وفي غياب الخدمات المؤسسية العامة الكافية لكبار السن فإن المواطنين يتحملون عبئا عمليا وماليا كبيرا يفوق طاقتهم، ويواجهون الحالة بخبراتهم وإمكانياتهم المتاحة ما يعني بالضرورة وجود مشكلات واخطاء وتقصير لا يكفي لمواجهتها وحلها حسن النية.

وتعكس أوضاع المعاقين في أي بلد حالة التقدم والتنمية فيه، ولا يمكن النظر إليها بغير ذلك، فالعناية بالمعاقين ورعايتهم لا تأتي مستقلة أو معزولة عن التنمية الشاملة، والعكس صحيح أيضا، فما يواجه المعاقين من صعوبات ادارية ومعيشية ونفسية هي تعكس الصعوبات نفسها في الدولة والمجتمع، ولكن المعاقين هم الأكثر تأثرا بهذه الأزمات، والأقل قدرة على مواجهتها، فتبدو مشكلتهم اكثر وضوحا أو كأنها تخصهم، وبالطبع فليست هذه المقالة ضد توجيه عناية خاصة بالمعوقين ومساعدتهم بمنظومة من البرامج والمخصصات التي تستهدف ادماجهم في المجتمع والعمل والحياة العامة وتنفيذ برامج واقامة مؤسسات تستهدفهم بشكل خاص في التعليم والتأهيل والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية.

يشكل المعاقون بشكل عام 10 في المائة من السكان كمعدل عالمي، وبالطبع تختلف النسب والأرقام حسب المعايير المحددة لتعريف الإعاقة والمعاق، وأن تعتبرهم دائرة الإحصاءات العامة 1.23 في المائة من السكان حسب المسح السكاني الشامل الذي جرى عام 2004 لا يعني أن نسبتهم في الأردن أقل من المعدل العالمي ولكن ذلك يعكس المعايير التي وضعتها دائرة الإحصاءات لتعريف المعاق، عدا عن الميل الاجتماعي

لإخفاء المعلومات عن المعاقين، ولكن يجب أن نقول استنادا الى الاحصاءات العالمية أنه يوجد في الأردن حوالي 600 ألف معاق، وقد أظهرت المسوحات الإحصائية عام 2004 (استنادا إلى وثيقة الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقات) أن 42 في المائة من المعاقين أعمارهم 15 عاما فأكثر، وأن أكثر من 42 في المائة منهم لا يقرأون ولا يكتبون، وتتوزع طبيعة الإعاقات بين الإعاقة الحركية (28.6 في المائة) والإعاقة السمعية والنطقية (16.4 في المائة) والإعاقة العقلية (16.1 في المائة) والإعاقات المتعددة (13.8 في المائة) والإعاقة البصرية (9.3 في المائة) والشلل الدماغي (8.4 في المائة).

ومؤكد بالطبع أن الفقر ونقص الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) سبب رئيسي للإعاقة، ثم تؤدي الإعاقة إلى متوالية جديدة من الفقر والتهميش، وهكذا ففي معالجة الفقر وتطوير الخدمات الأساسية كمّا لتشمل جميع المواطنين ونوعيا لتكون قادرة على توفير الاحتياجات والمعيشة الكريمة اللائقة لجميع المواطنين،.. هذه الـ «جميع» ضرورية وأساسية، فلا معنى لوجود نماذج جميلة ورائدة في الاهتمام بالمعاقين وتكريمهم إن لم تكن الخدمات الأساسية والرعاية تشمل جميع المعاقين.

ومن أسوأ ما يتعرض له المعاقون في مجتمعنا هو المعاملة غير اللائقة في الأسرة والمدرسة والعمل والشارع، وبالطبع فإن ملاحظة السلوك غير الاجتماعي الظاهر يؤشر على أن المعاقين والمستضعفين يتعرضون لمعاملة سيئة، طالما أن الاقوياء يواجهون صعوبات في التعامل ويتعرضون للإهانة والسخرية والاعتداء والاستقواء والشتم! ولا يمكن الحديث عن استهداف المعاقين من غير وجود مجتمع متراحم ومتعاطف مع جميع أفراده وبشكل خاص مع الفئات الخاصة في المجتمع، مثل المعاقين وكبار السن والاطفال والمرضى والغرباء،...

ولا يبدو أنه يحسب حساب المعاقين والمرضى وكبار السن في تصميم وإنشاء البيوت والمرافق والشوارع والمباني والخدمات ووسائل النقل والمواصلات، وهذا لا يؤدي فقط إلى صعوبات في التصرف والحياة ولكنه يؤدي إلى إصابات وإعاقات جديدة وإضافية، .. الذين يسقطون في الحمامات ويصابون بكسر في الحوض بسبب «البانيو» المرعب والمنتشر بشكل عجيب غير مفهوم في البيوت،.. وكأنه يوجد ماء ابتداء! والذين يتعرضون للإصابات والاعاقات في العمل بسبب غياب اجراءات السلامة، والذين يتعرضون للإصابة بسبب عدم الخبرة والتدريب على استخدام الأجهزة الكهربائية والميكانيكية أو بسبب عيوب أساسية في هذه الاجهزة واجراءات السلامة، وبالطبع ثمة معاقون كثيرون بسبب حوادث المرور والتي كان معظمها بسبب مخالفة قوانين المرور او السلوك غير الاجتماعي في الطرق والقيادة.

ويجمل تقدير التكامل الاجتماعي بالشعور بالرضا والثقة، وصار ذلك مؤشرا شائعا ومتداولا لقياس التقدم والتنمية، ويقابله بطبيعة الحال الشعور بالقلق وعدم الثقة بالمؤسسات والأوضاع والمستقبل مؤشرا إلى ضعف أو فشل التنمية، وتشغل اليوم قضايا الرضا والثقة والسعادة اهتماما واسعا في استطلاعات الرأي وفي التقارير والدراسات التنموية، وبالطبع فإنها مؤشرات ثقافية لا تعكس بالضرورة المستوى الحقيقي لمؤشرات التنمية الأساسية، وهي الأمن والكرامة والناتج الإجمالي ومستوى الدخل، والتعليم والصحة والغذاء، وتنشأ أيضا حيل ثقافية دفاعية في أوساط الفقراء والمهمشين؛ بحيث ترتفع مؤشرات الرضا والسعادة برغم البؤس والفقر والتهميش، وتنخفض أيضا وبطبيعة الحال بسبب الزهد وضعف التجارب والمعارف القدرة على الإدراك والتمييز للأولويات والمهارات والاحتياجات التي يجب أن يحققها الإنسان لنفسه وأسرته ومجتمعه وبلده والعالم، وبالتأكيد أيضا فإن ارتفاع مستوى الدخل والتعليم والمعرفة والمدارك يزيد الشعور بالقلق وعدم اليقين.

لكنهما (الرضا السلبي والقلق الإيجابي) حالتان تؤشران بمنطق واضح إلى عكس دلالتهما الظاهرة، فمن المؤكد أن الرضا والثقة الناشئين عن التهميش أو نقص المعرفة والتجربة يؤديان إلى تغييب محركات التنمية والخدمات الأساسية والعامة، والقبول بالخطأ والظلم وعدم المساواة، وضعف الدوافع والحوافز والاتجاهات الإيجابية نحو التنمية والعمل والتطوير والإبداع والمشاركة والنقد والانتماء والمعارضة الضرورية، كما يؤديان إلى إفشال الخدمات والمشروعات التنموية نفسها برغم الإنفاق والعمل عليها، فالدولة يمكن أن تبني المدارس والمراكز الصحية والطرق والمرافق العامة، لكن ضعف الفاعلية الاجتماعية والحضارية يجعل هذه المؤسسات لا تحقق أهدافها وغاياتها برغم وجودها وعملها، وبرغم النية الحسنة والإرادة في التنمية، بل انها يمكن أن تتعرض للإهمال والاعتداءات؛ فيتضاعف الهدر والفشل.

ومن القصص الواقعية الطريفة التي حدثت وتحدث بالفعل أن يعتدي مواطنو بلدة أو منطقة على المرافق العامة؛ كالكهرباء والاتصالات والمباني والطرق والمرافق احتجاجا على نتائج الانتخابات، أو بسبب خلاف عائلي أو عشائري!

وفي المقابل فإن ما تؤدي إليه الوفرة والتجربة؛ من قلق وعدم يقين من اتجاهات نحو زيادة وتطوير المهارات والمعرفة والفرص والقدرة على الحوار والاستماع والقبول بالتنوع والاختلاف والتعددية؛ ينشئ متوالية إيجابية من التقدم والمشاركة والإبداع والتماسك الاجتماعي والمناعة الذاتية والاجتماعية تجاه الكوارث والإشاعات والخوف والهلع والأزمات، والقدرة على السلوك الايجابي، والذكاء الفردي والجماعي والاجتماعي المؤشر إليه بالتعاون والعمل الجماعي (روح الفريق) والتنافس الإيجابي، والخصوصية والفردانية التي تمنح الإنسان الثراء الروحي والاجتماعي والأهمية المستمدة من الذات وليس من خارجها.

يجب التأكيد على أن مؤشرات الثقة والرضا أساسية ومهمة في التخطيط والتفكير

على المستوى الفردي والمجتمعي والحكومي، ويجب الاهتمام بها وتحليلها، .. وتطويرها أيضا لتتحول إلى مؤشرات قياسية واضحة وصلبة تقترب من المؤشرات المادية كالدخل والمرض والغذاء والسكن والطرق والاتصالات،..

المسألة معقدة وليست مباشرة، فالإقرار بأن الثقافة مكون ومحرك أساسي للتنمية والإبداع والرضا والتماسك الاجتماعي والمناعة والسلوك الاجتماعي الإيجابي وأسلوب الحياة الأفضل، لكن الثقافة لا تتشكل في عمليات وعظ وإرشاد وتوجيه، والثقافة بما هي حلّ ليست دليلا إرشاديا مباشرا أو واضحا يمكن تعليمه أو تقديمه في مقالة أو كتاب مثل كيف تتعلم الانجليزية في خمسة أيام، أو في دورات ومحاضرات تدريبية عن تنمية الذات والطاقة الإيجابية والإبداع والريادة، لكنها (الثقافة) محصلة معقدة ومتراكمة للمنظومات الاقتصادية والسياسية، وما من إصلاح ثقافي من غير إصلاح اقتصادي وسياسي، فالمؤشرات الثقافية تشبه الأعراض الجسدية على الصحة والمرض، مثل درجة الحرارة وضغط الدم والألم والصداع والغثيان والإعياء والحيوية والاكتئاب والتحمل،.. هكذا يمكن أن تكون مؤشرات الرضا والقلق مثل الاستشعار الواعي والمبصر لما نحب أن نكون وما يجب أن نفعله لنكون ما نحب.

إن مجتمعا متماسكا ومستقلا مدركا لاحتياجاته وللسلوك الاجتماعي الملائم واللائق يعني إعاقات أقل ويعني بالضرورة أن المعاقين يجدون فرصا جيدة للحياة الكريمة والمساهمة في العمل والإنتاج ولتخفيف إصابتهم.

المدن
نحو تشكيل اجتماعي جديد

«وأذكر ما بمدينة القاهرة من الخطط والأصقاع.. فتتهذب بتدبر ذلك نفس القارئ وترتاض أخلاقه، فيحب الخير ويفعله، ويكره الشر ويتجنبه» المقريزي.

تتشكل المدن والدول والمجتمعات في اتجاهات مختلفة عما دأبت عليه لقرون عدة، اليوم تنهار المنظومة التي شكلت مؤسسات الإدارة وساحات المدن وجامعاتها ومدارسها، وتتحول إلى خرافة منتهية الصلاحية، لكن ما زلنا في حاجة إلى اكتشاف ما هو مكتشف، وكما تأخرنا عدة قرون لنتحول إلى دولة حديثة يبدو أننا في حاجة إلى مدة زمنية لنتحول إلى مدن و مجتمعات شبكية.

تتحول المدن الكبرى والمؤسسات إلى عشوائيات اجتماعية وحضرية لم تعد السلطات قادرة على إدارتها بالنظام الذي تعودت على استخدامه، ولم يعد الناس قادرين على تنظيم أنفسهم ومدنهم كما كان الحال قبل الدولة الحديثة، وفي ذلك يتشكل واقع مشوه لا ينتمي إلى دول ومدن الدولة المركزية؛ بما هي منظمة ومنضبطة، ولا ينتمي إلى مدن ومجتمعات مستقلة وقادرة على إدارة مواردها والولاية على مؤسساتها وأولوياتها

واحتياجاتها، وفي هذه المتوالية تنشأ طبقات ومصالح مشوهة، ويتحول الفساد إلى منظومة تملك قواعد اجتماعية وتحالفات سياسية، تجد مصيرها وفرصتها في الدفاع عن الفساد وإدامته والتصدي بيأس للإصلاح والطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية المطالبة بالإصلاح. وفي المقابل، فإن عمليات تنظيم اجتماعي وعمراني ملائمة للناس يمكن أن تحوّل المسار، وتنشئ متوالية تقدم وازدهار!

يكاد يكون التكوين الأردني العام في أساسه هو المدن، فالتاريخ الأردني المؤثر في الوعي والتاريخ هو المدن، في متواليات نشوئها واتساعها وانحسارها، ويمكن القول أيضا إن التكوين الأردني الحديث بدأ بالمدن؛ عندما بدأت الدولة العثمانية منذ العام 1840 سلسلة من التنظيمات والإصلاحات الحضرية، مثل توطين الناس، وتعزيز الاستقرار بالمراكز الإدارية والأمنية والمدارس والمساجد، ثم البلديات والانتخابات التشريعية (المبعوثان)، وكانت هذه البلديات نواة الدولة الحديثة والنخب والقيادات السياسية والاجتماعية.

تعتبر المدينة تتويجا للجهد الإنساني على مدى آلاف السنين نحو السلام والازدهار، وتعكس نجاح الناس في قدرتهم على العيش معا، وتسمية الحضارة والتمدن بمعنى التقدم مستمد من المدينة والحضر، وتعني كلمة مدينة في جذرها وتاريخها اللغوي الآرامي والعربي العدل والقانون. وربما يكون كتاب لويس ممفورد «المدينة عبر العصور» من أهم وأجمل المراجع الكلاسيكية في انثروبولوجيا المدن، وقد ساعدني الكتاب واعتمدت عليه كثيرا في بناء وتصور هذا الفصل.

بدأت فكرة المدن حول الساحات التي كان يتخذها الإنسان في العصور القديمة لدفن الموتى والاحتفالات الاجتماعية والدينية، والمقايضة، وتنظيم الصيد وجمع وتخزين الطعام، ويمثل الكهف مكانا آخر في بيئة إنسان العصر الحجري يلجأ إليه الإنسان للزيارة أو الإقامة، ولم تكن الكهوف للسكنى لكنها كانت مراكز للاجتماع والعبادة.

ويلفت الاهتمام المستوى المتقدم للرسومات التي وجدت على جدران تلك الكهوف.

وأفضى نمو الوعي في المدينة إلى ظهور السلوك الأدبي الناجم عن التدبر والروية، .. ومع ازدياد انشغال المجتمع بسبب اتساع آفاق التجارة والصناعة باطراد أصبح الدور الذي كانت المدينة تقوم به بوصفها موئل القانون والعدل والحق والمساواة مكملا للدور الذي تؤديه بوصفها مظهرا دينيا يمثل الكون، ومن ثم أصبح يتحتم على من يريد التظلم من عادة لا يبررها العقل؛ أو من عدوان لا يقره القانون أن يلجأ إلى ساحة القضاء في المدينة.

لكن حين اتسع المجتمع الحضري الذي كان ينشأ صغيرا مكتفيا بذاته ليصبح ممالك وامبراطوريات، وزاد عدد سكان المدن تعين اللجوء إلى توسيع نطاق المساحة للازمة لإنتاج القوت الضروري أو توسيع مدى وسائل التموين والاعتماد على مجتمع آخر عن طريق التعاون والمقايضة والتجارة أو عن طريق الجزية قسرا ونزع الملكية والإبادة، فكان على المدينة أن تقرر أن تلجأ إلى السلب أم التكافل إلى الغزو ام التعاون؟

وشمل النمو الحياة الداخلية للمدينة، فازدهرت الآداب والفنون والموسيقى والشعر، وأصبحت مظاهر البهجة التي كانت تقتصر على الأعياد والمواسم جزءا من الحياة اليومية، ولم تعد المدينة مجرد نظام فعال للمصانع والمتاجر والثكنات والمحاكم والسجون، لكنها أيضا تعكس حلم الإنسان وتوقه الى الارتقاء والسلام.

وفي تطور المدينة نشأت الأعمال، كما ظهر أيضا نظام تقسيم العمل؛ ما أنشأ الصنائع والحرف والوظائف المختلفة، لكن هذا التقسيم تحول إلى طبقات، وقد بلغ من تطرف الهند في الأخذ بنظام التخصص في العمل أنه وصل إلى تكريس طوائف مقسمة، ثم تغلغل هذا التقسيم في حياة الناس حتى صار الرق متقبلا لدرجة أن أفلاطون اعتبره حقيقة ماثلة من حقائق الطبيعة!.

وقد نشأ عن تقسيم الناس إلى طبقات وفقا للمهن والطوائف أنه تكون منهم في المدينة القديمة هرم حضري كان يبلغ ذروته في الحاكم المطلق، كانت القمة تتألف من الملك والكاهن والمحارب والكاتب، ومن تحته كانت الطبقات تتسع تدريجيا، وتتألف من التجار وأرباب الحرف والمزارعين والملاحين وخدم المنازل والأرقاء المحررين والأرقاء، وكانت أحط الطبقات تقبع في ظل دائم، وكانت هذه التقسيمات تبدو في الملابس وفي أسلوب الحياة وفي الطعام وفي المسكن.

ثم نشأ تقسيم جديد للناس: أغنياء وفقراء، وهو تقسيم صحب ازدياد عدد السكان وزيادة الثروة ونظام الملكية، إذ لم تكن الملكية قائمة قبل المدينة. وتظهر شرائع حمورابي 1700 ق.م عن الملكية الخاصة ونقلها وإعارتها وتوريثها أن هذا الوضع القانوني الجديد كان قد ظهر إلى الوجود.

لقد أعادت المدينة تكوين الإنسان، وظلت تنشئ أدوارا وحالات جديدة مع تعاقب الأجيال، ما جعل القيم والعمارة واللباس والطعام والقوانين والعادات تتطور وتتغير على نحو دائم ومتواصل. واستطاع الإنسان الحضري بالعمل والمشاركة وكذلك بالعزلة والتأمل أن يوفر لجانب أكبر من الحياة فرصة الإفادة من ممارسة الفكر والروح الجماعيين ونشاطهما باستمرار، فما بدا على هيئة صراع خارجي مع قوى الطبيعة العادية انتهى إلى دراما داخلية لم تكن خاتمتها أي انتصار مادي، بل ازدياد فهم الفرد لذاته وتطورا داخليا أوسع نطاقا، وبنشوء مجالس المدن والتحادث والدراما تشكل تنوع مهني وفكري واجتماعي، لم تعد المدينة مجتمعا يسوده التماثل التام. وازدهر المسرح والشعر والجدل والمناظرات.

شغل أرسطو بالمدينة، وقد تساءل متى يعتبر الناس الذين يعيشون في مكان بعينه مدينة واحدة؟ اتسعت بعض المدن حتى صارت أمة، ويقال إنه مرت ثلاثة أيام على سقوط بابل قبل أن يشعر بذلك جزء من أهلها. والواقع أن ما يجعل المدينة وحدة

واحدة هو الصالح المشترك في العدالة ووحدة الهدف. هدف متابعة الحياة الهانئة. لكن بالنسبة للحجم والاتساع يجب أن تكون المدينة بحيث يستطيع السكان أن يعيشوا في آن واحد عن سعة وفي حدود الاعتدال.

ولم يكن في وسع أحد الإخلال بسلام السوق دون التعرض للعقاب الشديد، فقد اعترف بأن السلام جوهري للتجارة، وذلك منذ أمد بعيد. لكن الدور الذي قام به التاجر في نشأة المدن كان دورا ثانويا، فالمدينة ذاتها كانت مكان التعامل في المنتجات المحلية للزراعة والصناعات اليدوية، وظل التجار حتى أواخر القرن الحادي عشر لا يؤلفون سوى جزء يسير من سكان المدينة.

ومن الملفت في تطور المدن ما فعلته المدن الهولندية، فقد كان رجال أحرار من الصيادين والفلاحين يتجمعون معا عن طواعية واختيار للقيام بعمل كان لا يتم إلى ذلك الحين إلا تحت الإكراه العسكري والتنظيم الجماعي العنيف، وبدون الاستعانة بآلات سوى المجراف قاموا ببناء جسور عالية ومصاطب عظيمة من التراب كان من الممكن أن تقوم عليه مدينة بأكملها، ولقد كانت هذه الأعمال الباهرة التي تمت بفضل العمل الحر بمثابة تمهيد لانطلاق النشاط الصناعي الذي بلغ ذروته في القرن السابع عشر. وفي عام 1179 جفف الرهبان بحيرة بالقرب من روشفور وحولوها إلى مزارع عظيمة للكروم، وفي سعي الرهبان لتوفير الوقت والجهد ابتكرت آلات ومصادر ميكانيكية للقوة والعمل للري وطحن الحبوب وصناعة الجعة و النسيج ومعالجة الأقمشة والدباغة.

وفي تراكم الثراء وصعود الأثرياء مع نمو حركة التجارة والصناعة ظهرت الفروق بين الطبقات، وتشكلت طبقات تورث المراكز مع الثراء، لكن قوتها لم تمنع اتصافها بالتهذيب وآداب السلوك واللهجة المميزة في النطق، وفي نهايات العصور الوسطى أخذ أفراد من الأثرياء يمنحون المدارس هبات من المال، ويشيدون ملاجئ للفقراء والأيتام وكبار السن.

وتشكلت الجامعات في تطور للنقابات فقد كان هدفها الإعداد لمزاولة المهن وتنظيم القواعد التي بموجبها يؤدي اعضاء النقابات أعمالهم، وإن شملت في عملها الفلسفة واللاهوت والدراسات العامة والآداب، والحال أن الدراسات الإنسانية بدأت في الظهور في كليات عصر النهضة بمثابة تطعيم للشجرة الأصلية على يد الطبقات الغنية. وابتداء من بولونيا في سنة 1100 وباريس 1150 وكامبريدج 1229 وضعت الجامعات نظاما للتعاون في ميدان العلم على أساس التبادل بين الأقاليم المختلفة، وكانت الجامعات تؤدي ثلاث وظائف؛ هي استيعاب الثقافة ونشرها وتزويدها بالإضافات الخلاقة.

كانت تنتظم الحياة في العصور الوسطى جماعات من العائلات والمهن والأعمال والطبقات، وكانت النقابات تنظم جماعاتها تنظيما اجتماعيا ومهنيا، وكانت البيوت غالبا هي ورشة عمل لصاحب العمل ويشاركه في البيت والطعام والاقامة العمال والخدم.

وفي المحصلة فإن المدينة تعكس الحالة الحضارية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمم، الثقافة والتجارية والاقتصاد والفنون والعمارة والحكم والإدارة والتنظيم، كما هي تعبر عن قوة الأمم وضعفها وتقدمها وفشلها وتطورها وتراجعها.

وعلى نحو عملي فإن المدينة هي التجمع السكاني الكثيف (في حدود خمسة آلاف شخص لكل مليون متر مربع) وقد تحدد بحد أدنى لعدد السكان من أمة إلى أخرى، يتراوح اليوم بين ألفين وعشرين ألفا، وتدير شؤونها إدارة سياسية وعامة، وتنشئ المدينة شخصيتها الثقافية والاقتصادية، التي تكون عادة مستمدة من روايتها المنشئة، مثل أن تكون مركزا حضريا وإداريا لمنطقة تضم مجموعة من السكان والأنشطة الاقتصادية، أو عاصمة سياسية، أو مركزا تجاريا أو صناعيا، أمركزا ثقافيا او تعليميا او دينيا.

ليست المدن متشابهة وإن كانت تبدو كذلك، فلكل مدينة قصتها وشخصيتها، ولكن

المدن لها سمات عامة، مثل وظائفها وطبيعة عمل أهلها، وفي الأردن يمكن ملاحظة عدة روايات مؤسسة للمدن؛ التجارة، والسياسة والحكم والزراعة والتجارة والصناعة والتعدين والنقل والموقع التجاري أو الدفاعي، لكن طريق القوافل التجارية والحج تمثل الطابع الأكثر حضورا في قصة الحضارة والمدن الأردنية، ويمكن القول إن الطريق هي المدخل الأساس والأكثر عمقا وحضورا في تشكيل الأردن والأردنيين، الثقافة والمهن والأعمال والتجارة والخدمات التجارية وخدمات القوافل، مثل الحماية والصيانة والإيواء والادلاء، وربما تكون الشجاعة والكرم كعقل أخلاقي أردني وعربي وعالمي تشكل حول مصالح الناس وأولوياتهم في حماية وتنظيم التجارة وتبادل المنافع والخدمات، وتؤشر قصة النبي شعيب مع قومه على اشتغال الناس بالتجارية، «وَلا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ» كما نهى شعيب عن الاعتداء على القوافل والعابرين «ولا تقعدوا بكل صراط توعدون» كما ذم لوط قومه بأنهم «.. وتقطعون السبيل»

لقد اختطفت الدولة الحديثة المدن من أهلها، واليوم في عصر الشبكية والمجتمعات لم تعد الدولة قادرة على الاحتفاظ بها، كما أنها في مركزتها للعواصم أفرغت المدن الأخرى من مواردها، .. هكذا تحولت البلاد إلى عاصمة عشوائية عملاقة ومدن وبلدات مهجورة أو خاوية من مواردها ومعناها، لم تعد سوى مكان إقامة أقل كلفة من العاصمة.

ليس سهلا أن تصدق الطبقات السياسية والاقتصادية المهيمنة أنه لم يعد بمقدورها تنظيم الناس والأعمال بالأدوات القائمة (صارت سابقة)، لم يعد مجديا إن ظل ممكنا تنظيم التعليم والأعمال والإعلام في مؤسسات منظمة ومنضبطة، وفي ذلك تتغير الأسواق والأعمال والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب والمؤسسات الإعلامية والمعابد تغيرا كبيرا، لن تكون (إذا بقيت) تشبه المؤسسات القائمة اليوم سواء في تنظيمها او غاياتها وأهدافها أو حتى هيئتها المادية ومبانيها، فالناس حين يتجمعون حول هاشتاغ أكثر من حزب سياسي، ويتعلمون من يوتيوب والشبكات والمواقع

التعليمية أفضل من المدارس والجامعات، ويمكنهم العمل والتسويق من خلال الشبكة، ويحصلون على المعرفة والفتاوى والمهارات والأخبار والتحليلات أفضل من المؤسسات الإعلامية الإرشادية لن تظل هذه المؤسسات والسلطة بطبيعة الحال تعني لهم المعاني والغايات التي تشكلت حولها قرونا وعقودا من الزمن. السلطات والمؤسسات القائمة اليوم سوف تتحول إلى ملحق تابع للمدن والمجتمعات لغايات تنظيمية متبقية، وعلى نحو آخر فإن السلطات السياسية والدينية تعود إلى نشأتها الأولى وروايتها الأصلية، قبل أن تنمو وتتشكل في قلاع وهياكل وتحالفات نخبوية وتتحول إلى أداة هيمنة وتنظيم عملاقة، فالمدن والمجتمعات أصبح في مقدورها تنظيم نفسها واحتياجاتها وأولوياتها بنفسها وبتكاليف أقل بكثير من الضرائب التي تدفعها وبمستوى من الكفاءة والعدالة أفضل بكثير مما تقدمه المؤسسات القائمة والتي تحولت في الواقع إلى مؤسسات احتكار وهيمنة وإخضاع أكثر مما هي تعمل للغايات التي أنشئت لأجلها.

وفي التناقض بين مسار المدن والمصالح القائمة فيها والسلوك الاجتماعي والثقافي يمكن ملاحظة اتجاهات وأنماط كثيرة من الخلل في المدن والتمدن، مثل العنف يحمله الناس تجاه بعضهم بعضا، فلا يمكن تصور قدرة الناس على التعايش مع هذا القدر من الكراهية. ما يجري الحياة اليومية أو ما يظهر في شبكات التواصل الاجتماعي يؤكد غياب فرص التعايش والحوار والاستماع!! المشكلة ليست فقط في التعصب الديني والاجتماعي أو تخص جماعات او فئات محدودة، ولكنها متصلة بشرائح واسعة ممتدة في المجتمعات، أغنياء وفقراء، متعلمون وغير متعلمين، متدينون وغير متدينين،.. يفاجئك مخزون العنف والمشاعر العدائية، .. كيف يحتمل البشر هذه الطاقات السلبية الهائلة ويكتمونها في أنفسهم؟

وفي جانب آخر يمكن أيضا ملاحظة التناقض في بيوت المدن التي لم تعد تمنحك خصوصية، لا تحميك من البرد في الشتاء، ولا من الحر في الصيف، لا توصل

إليك الهواء ولا الضوء، لا تساعدك على النوم والحياة والجلوس فيها، بنيت بكلفة هائلة، وتقيم فيها بأجور مرتفعة، قررها لك غصبا عنك مقاولون ومهندسون وحرفيون منفصلون عن المدينة وفكرتها وفلسفتها.

أسرار المدينة.. لنستمع إلى المدينة

«المنازل تؤلف بلدة. لكن المدينة يؤلفها المواطنون» فولتير

كيف نجعل مدننا أكثر دفئا وأمانا؟ وكيف تكون أمكنة ننتمي إليها وننسب أنفسنا إليها؟ وكيف تكون الحياة فيها أكثر راحة واستقرارا؟ ثمة وجهة نظر تحظى برأي الأغلبية أن الأزمات والجرائم العائلية وأنماط السلوك الخاطئة مردها إلى ضغوط الحياة المرتبطة بالمدينة، وهي مقولة مضللة برغم صحتها! وهذه إشكالية في الفهم والتحليل لأن الفكرة الأكثر صوابا (هل يوجد صواب؟) هي محصلة معادلة من الأفكار المتناقضة أحيانا ولكنها في تفاعلها ووضعها في منظومة منهجية للتفكير تقترب من الصواب، وبغير ذلك فإن التفكير القائم على مقدمة واحدة صحيحة يؤدي إلى نتيجة واحدة صحيحة يضلل الفهم، بل ويؤدي إلى توقف التفكير الصحيح والمناقض لمبادئ العمل والحياة المتبعة، ولكنها مبادئ بسبب تلقائيتها (ربما) لم نعد نلتفت إلى طريقة عملها ومستوى تعقيدها، فليس ثمة من يدعو إلى التخلي عن السيارات واستخدام الجمال والخيل لأن السيارات تسبب حوادث المرور التي تقتل كل عام حوالي ألف مواطن برغم صحة المعلومة، وهكذا فإن ارتباط الجرائم والضغوط والأزمات والتلوث والضجة بالمدينة لا يعني التخلي عن المدينة ولا يعني أنها سبب حتمي لهذه المشكلات ولا القبول بهذه الأزمات كأمر واقع، أو أنه ليس ثمة حلول وأفكار تقلل من هذه الأزمات وربما توقفها، فمنظومات العمل والحياة تتضمن في وقت واحد مشكلاتها وحلولها، كما أن الترياق في السم.

إصلاح المدن على النحو الذي يحمي من الجريمة والضغوط والأزمات والمشكلات ليس قرارا واحدا كبيرا، ولا خطة تدخل سريع ولا حتى سلسلة من الإجراءات

والتشريعات برغم أهميتها وضرورتها ولكنها محصلة أنساق متراكمة من الإنجازات والحلول الصغيرة المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ومتداخلا يجعل غياب أي جزء صغير يؤدي إلى أزمة مناظرة، أو يعطل جزءا كبيرا جدا المنظومة الكلية، كما يؤدي سقوط حلقة صغيرة أو سنّ ضئيل في سيارة أو ماكينة إلى توقفها، ويقال في المثل الشعبي «الجمل يعرج من أذنه» وهي مقولة صحيحة تعبر عن تجربة مهمة في الحياة والتفكير.

وربما يكون أهم نسق في إصلاح المدن والحياة فيها مستمد من تصحيح أسلوب حياتنا وعلاقاتنا ضمن مجموعات بعضها صغير وبعضها كبير لكنها في تراكمها تنشئ منظومة جديدة ومختلفة من الحياة والعلاقات والمؤسسات وطرق العمل وقواعدها تجعل الحياة أكثر سلاما وانسجاما وتحمي الأفراد والمجتمعات من الأزمات والانحراف والجريمة.

الواقع أن أسلوب الحياة أكبر من ذلك وأهم بكثير لأنه يمثل المرجعية الحاكمة للتشريعات والقرارات والسياسات والاستراتيجيات الكبرى المفترض أن تنظم الحياة والمصالح وفق فلسفة أسلوب الحياة الذي نتبعه، فواقع الأمر أن جميع المنظومات الكبرى للإدارة والحياة، مثل الديمقراطية والانتخابات والمجالس البلدية والنقابية والسلطات والقوانين والأنظمة والحكم والإدارة إنما تعكس أسلوب الحياة، وهنا تكون الأسئلة المحيرة والملحة عن العلاقة في بلادنا ومدننا بين أسلوب الحياة الذي نؤمن به ونتبعه جميعنا أو أغلبنا وبين الأنظمة والإجراءات والتشريعات المتبعة في الإدارة وتخطيط المدن والمدارس ومناهج التعليم وعمل ودور الحكومات والبرلمانات والبلديات والأسواق، هل يجب أن نغير أسلوب حياتنا أم نغير المنظومة المؤسسية التي تدير حياتنا ليكونوا منسجمين؟ وكأمثلة على أهمية هذا الانسجام وخطورة التناقض على حياتنا، هل يعكس تصميم الشوارع والأحياء في المدن فلسفة لدينا في الحياة قائمة على منع وخطورة خروج الأطفال من البيوت إلا ضمن رفقة؟ وهل يأتي توزيع المدارس الأساسية والثانوية في المدن ضمن وجهة نظر في تخطيط الأحياء وتقسيمها؟ وهل تعبر الحدائق العامة في

توزيعها وعددها عن وجهتنا وأسلوبنا وإقبالنا على ارتياد الحدائق واستخدامها ورغبتنا في وجودها أو عدم وجودها؟

تحتاج الأسر على نحو يومي إلى توصيل أبنائها إلى المدارس وإعادتهم إلى البيت، وتوصيلهم في الأماسي والعطل لزيارة أصدقائهم وذويهم والمشاركة في أنشطة وبرامج تعليمية أو رياضية أو تطوعية أو اجتماعية، .. تشكل هذه العمليات التزامات يومية للأسر في عمان والمدن والبلدات، تكاد تحول الآباء والأمهات إلى إدارة نقل يومية تهدر أوقاتهم ومواردهم وأعصابهم، وتجعلهم في حالة تفرغ كامل لأجل توصيل أبنائهم، وإذا كان الأبناء في مرحلة الثانوية أو الجامعة فهم في حاجة لاستخدام خدمات التاكسي المكلفة جدا، وتفوق احتمال الأسر متوسطة الحال، نتحدث عن مليوني عملية نقل وتوصيل يومية على الأقل، لا تقل كلفتها (الزمن والطاقة والنقل) عن عشرة ملايين دينار، أي أننا نهدر ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دينار سنويا لأجل عمل يمكن الاستغناء عنه.

ليس واردا في تخطيط مدننا وأحيائنا أن يكون في مقدور الأطفال والناس جميعا التحرك مشيا على الأقدام أو في شبكة مواصلات ونقل عام، وليس في مقدور الأطفال أن يتحركوا وحدهم ليذهبوا الى المدارس ويعودوا إلى البيوت أو ليلتقوا في البيوت أو الحدائق أو أمكنة في سهولة وأمان ودون إرهاق للأسر، برغم أن ذلك هو الأصل، فالمدن في منشئها وتطورها وتخطيطها في التاريخ والجغرافيا تكاد تكون ببساطة هي الأطفال القادرون من غير مساعدة أحد على الذهاب مشيا على الأقدام إلى مدارسهم والعودة الى بيوتهم، وأن يكون في مقدور الناس في محيط الحي الذي يعيش فيه المواطنون في المدينة، أي في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر، أو خمسة آلاف مقيم فأكثر؛ أن يصلوا مشيا على الأقدام إلى المؤسسات والمرافق الأساسية، والتي يجب أن تكون متوافرة، مدرسة الحي، مركز البريد، سوق، مكتبة عامة، حديقة عامة، ناد رياضي ثقافي اجتماعي، فضاءات عامة واجتماعية وترفيهية،..

ومن البداهة في تخطيط المدن وتصورها أن تتضمن شوارعها ممرات وأرصفة آمنة وواسعة للمشاة وسائقي الدراجات، بل إن كثيرا من المدن تشق ممرات طويلة ومتصلة للدراجات الهوائية ليكون في مقدور جميع الناس الانتقال إلى جميع الأمكنة حتى البعيدة التي يحتاجون إلى الوصول إليها باستخدام آمن للدراجات، ليكون في مقدور الشباب بخاصة إضافة إلى جميع الفئات السكانية من التحرك بسرعة وسهولة، دون حاجة لاستخدام السيارات، وفي ذلك تخفيض مهم للنفقات ولاستخدام السيارات والطاقة والغازات المنبعثة الملوثة للبيئة، والزحام وحوادث المرور، ولا يعود الآباء في حاجة لتمضية ساعات طويلة إضافة إلى عملهم لأجل نقل وتوصيل أبنائهم، وايضا يكون ثمة مجال واسع وممكن للأطفال والشباب للتعرف على مدنهم والانتماء إليها والمشاركة مع رفاقهم في أعمال وأنشطة جماعية في الرياضة والتعليم والفنون والتطوع والترفيه من غير تكلفة مالية ولا إرهاق إداري ولوجستي على المدينة والمجتمعات والأسر.

وتبعا لذلك سوف تكون الانتخابات العامة البلدية والنيابية أو المحلية للجمعيات والأندية مستمدة من مشاركة وتجارب واسعة ويومية للمواطنين؛ لأنهم يكونون على صلة عملية بقضاياهم واحتياجاتهم وأولوياتهم، وفي المقابل فإن عمليات التوصيل اللاعقلانية التي تجري في عمان والمدن والبلدات لا تقف متوالية آثارها وشرورها عند الهدر والتلوث والتكاليف المرهقة ماليا وجسديا ونفسيا وعقليا؛ بل تتجاوز إلى ضعف علاقة الاطفال والشباب بأحيائهم السكنية ومدنهم وبلداتهم، وضعف أو غياب الصداقات وجماعات الطفولة والشباب التي يمكن أن تتشكل بعفوية وتلقائية لأجل الرياضة والفنون والثقافة والتطوع، وضعف القدرة على اختيار القادة الاجتماعيين والممثلين في الانتخابات التي تجري، .. والكثير من العزلة والقلق والشعور بالاغتراب، وفقدان المعنى والجدوى، وعلى عكس ما يظن كثير من الآباء والمخططين فإن جماعات السوء والتطرف تتشكل في بيئة العزلة والانكفاء وغياب البيئة الاجتماعية والثقافية المفتوحة.

وعودة إلى أزمة المدن الأردنية (والعربية أيضا) التي تلخص الأزمات السياسية والاجتماعية برمتها، لأنها مبتدأ الإصلاح، ومبتدأ الفساد أيضا... فالمدن وبخاصة العواصم في توسعها السريع، تحولت إلى قرى عملاقة، حولها الوافدون إليها إلى ريف ممتد بدلا من أن تحولهم إلى متمدنين، وهذا ينشئ متوالية من الأزمات والتوترات، فالمجتمعات المدينية في خدماتها واحتياجاتها المعقدة تحتاج إلى منظومة من الثقافة والقيم والعلاقات والتشكيلات الاجتماعية المكافئة لهذه الاحتياجات والأولويات، البلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والخدمات الأساسية والاجتماعية والترويحية، وحين تعجز الدولة والمجتمعات عن تلبية أولويات الناس وتطلعاتهم تتحرك منظومات بديلة تشكل الناس حسب روابط القرابة، أو تتحرك الجماعات الدينية ليس لأجل أن يكون الدين مصدرا للتمدن والارتقاء والقيم المشتركة لجميع الناس ولكن لأجل التجمع والتحرك نحو خدمات وأهداف يراها الناس ضرورية وملحة في المدن والمجتمعات، مثل التماسك والتكافل والرضا، أو الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

الأطفال هم من ينشئ ذاكرة المدن ويفكر لها. وفي عمان بخاصة، حيث تتشكل المدينة حول الذاكرة (وهذه قصة مستقلة)، فإن الأطفال هم الدليل الأساسي في التفكير للمدينة وتخطيطها، وفهم مشكلاتها وتحدياتها. فإذا كان الأطفال سعداء قادرين على ممارسة حياتهم بعفوية وأمان وبساطة، فإن المدينة بخير.

يجب أن يكون الأطفال قادرين على اللعب بسهولة، من دون أن يعتمدوا على الكبار أو يحتاجوا إليهم. وثلاثة أرباع العمانيين يقيمون في شقق سكنية؛ ما يعني بالضرورة أن تكون الشقة والعمارة ملائمتين للأطفال. ولا يحتاج ذلك سوى تفعيل قانون الارتداد، ليتحول فضاء العمارة إلى ساحة تخص أهلها جميعا، وليس ملحقا بأصحاب الدور الأرضي؛ فلا فائدة من الارتداد إذا كان يتحول إلى حديقة تخص أحد الساكنين على حساب جميع السكان.

وفي تصميم الشقة السكنية، يجب أن تكون الشرفة جزءا حيويا واسعا، يستطيع الأطفال اللعب فيه، والتواصل بأمان مع الفضاء المحيط، والإطلال على مدينتهم. فلا يجوز أن تحول الشرفة إلى غرفة أو مستودع، أو أن تكون جزءا مهملا مهجورا.

ما الذي يحدث عندما لا تكون الشقة والعمارة السكنية ملائمتين للأطفال؟ لن يتواصل الجيران مع بعضهم بعضا. فالأطفال هم الذين يقودون التعارف بين الأهل. والأسر عادة تشكل علاقاتها في معظمها من خلال الأطفال. وسوف يتحول لعب الأطفال وزياراتهم والترفيه عنهم إلى عمليات شاقة مرهقة للأسر، وغالبا ما يكون التنسيق بين الأسر صعبا، أو لا تعطي الأسر أولوية للعب الأطفال وصداقاتهم وعلاقاتهم، فيتعلمون على نحو خفي أن الصداقة أمر عابر وليس أصيلا في التكوين الشخصي وفي العلاقات والعمل والحياة، تحكمها الإتاحة والحاجة العابرة؛ فتزول بمجرد تغير الإتاحة والحاجة. كما لا يتابع الأطفال (لا يقدرون، ثم يغيرون أسلوبهم في الحياة والأفكار) صداقتهم، ولا يسعون إلى بقائها للأبد وتماسكها. ويكبر الأطفال بالطبع، ويكون الغياب المفزع لقيم الصداقة ومهاراتها مفسرا لأزمات كبرى وخطيرة في العمل وبناء الأسر، وفي العلاقات الاجتماعية والمهنية. لا تعود الصداقة وذاكرة الطفولة تعني شيئا في الحب والعمل والانتخاب والعلاقات وتخطيط المدن والأماكن، وتتحول الصداقة (يحسبها الناس صداقة) إلى لقاءات للأسر والأفراد على أساس قرابي، يكيف الكبار أنفسهم معها بلا شرط للانسجام والأفكار والاهتمامات المشتركة، ويتحايلون على كآبتها بلعب الورق أو متابعة التلفاز أو التسلي بأخبار الناس وأسرارهم، حتى لا يواجهوا أنفسهم؛ فتصبح مجالس المدن غير مدنية، ويزحف إليها الريف من غير زراعة. أما الأطفال، فهم لا يشاركون فيها إلا قليلا أو نادرا؛ على كره وعدم قناعة، ويتخلصون منها في أول فرصة تتاح لهم للتحرر منها.

ويحتاج الأطفال أن يذهبوا إلى المدرسة في كل يوم ثم يعودوا إلى البيت. وفي بلاد

عدة، يمنع الأطفال في المرحلة الأساسية من الدراسة خارج الحي الذي يقيمون فيه، إذا كان الأطفال قادرين على الذهاب إلى مدارسهم بسهولة وأمان مشيا على الأقدام أو على دراجاتهم. وفي هذه المرحلة أيضا، يحتاجون إلى التجمع في المساء في الحي الذي يعيشون فيه. فإذا كان أطفال الحي يدرسون معا ويذهبون معا إلى المدرسة ويعودون منها، ويلتقون في الحي نفسه بسهولة وأمان، فيلعبون ويفكرون معا، فسوف يخططون مستقبل المدينة ببساطة على النحو الذي يحبون، ونحب أن تكون عليه. سوف ينشئون فرقا رياضية وفنية وثقافية، ويلعبون الألعاب الشعبية، وينظمون مباريات ولقاءات وأنشطة، تتحول عندما يكبرون إلى أندية رياضية ثقافية اجتماعية. وتتشكل حول ذاكرتهم برامج ومؤسسات وأفكار وروابط.. ومدينة حقيقية سعيدة وآمنة، تطور نفسها بعفوية وصدق نحو طموحات واحتياجات أهلها. ولا نحتاج لأجل ذلك سوى أرصفة واسعة ملائمة، وطرق وشوارع آمنة تصلح للسير على الأقدام والدراجات الهوائية، وأحياء بشوارع غير نافذة تمكن الأطفال من التجمع بأمان!

كيف سيفكر الناس لمدينتهم ويشاركون في الانتخابات البلدية والنقابية والنيابية؛ والمكان ليس قاسما مشتركا بينهم؟ كيف يختارون مرشحهم أو يفاضلون بين المرشحين، وهم لم يشغلوا أنفسهم بمدينتهم وقضاياها وهمومها؟ كيف يبنون أحلامهم وطموحاتهم وتصوراتهم للمدينة، وهم لا ينتمون إليها انتماء فعليا تطبيقيا؟

وكانت، ومازالت، الطريق من البيت إلى العمل والعودة إليه تؤثر جوهرياً في المدن وتخطيطها وتشكّلها، وكان الأطفال، ومازالوا، في ذهابهم إلى المدارس وعودتهم وفي متطلباتهم وسعي الآباء على حياتهم، يرشدون المدن وعلاقاتها وتشكلاتها غير المرئية، فماذا سيحدث للمدن والأسر والعلاقات، عندما يعمل ناس كثيرون، وربما معظمهم في بيوتهم، أو قريباً منها، وعندما لا يحتاج الأطفال أن يذهبوا إلى المدارس كل يوم، وفي مواعيد محددة، وربما لن يحتاجوا أن يذهبوا إليها؟

تتضاءل الحاجة إلى الشوارع ووسائل النقل، ويتمركز الإنسان في بيته، ما يجعل هذا البيت موضع إعادة نظر وتصميم، ليلائم العمل والدراسة، ومكوثاً طويلاً فيه، .. سوف تتسع البيوت وتنكفئ، وتضيق الشوارع إن لم تنحسر، ولا تعود ثمة حاجة إلى إقامة في المدن، فتزدهر الضواحي والأرياف، طالما أن الإنسان يمكنه أن يعمل ويتعلم في أي مكان، ولا يحتاج لأجل ذلك سوى «لوح».. وكأننا نتقدم عائدين إلى عصر الألواح، عندما كان الأطفال يتعلمون، وفي يد كل واحد منهم لوح. واليوم، نعمل ونتعلم وفي يد كل واحد منا لوح، لكنه إلكتروني يحضر لنا كل شيء تقريباً، .. المحاضرات والعلوم والأعمال والموسيقى والأفلام والألعاب والمراجع والمكتبات والأخبار والاتصالات... وقل ما شئت، وكما تشاء، عما يمكن لهذا اللوح أن يفعله لنا.. ويفعله بنا أيضاً.

لكنها ليست بيوتاً معزولة، أو لنقل إن المدينة تتسع حتى تكون الفضاء كله، فإن كانت المدينة في وظيفتها ومعاييرها الأساسية، تعرف بالخدمات والفرص والتواصل والمركزية، فلن يُحْرَم (أو ينجو) أحد من ذلك كله، تصبح المدينة افتراضية تحاكي الشبكة نفسها، أو تتشكل في الشبكة، وليس في عالم الواقع، أو يكون الواقع هو الشبكة! .. إنها في الواقع مدن ومجتمعات شبكية. عن أي مدن نتحدث اليوم؟

تبدو رسالة المجتمع ودوره في المدينة أكثر تعقيدا وتناقضا، ولا تتحقق بتلقائية، ولكنها تحتاج إلى وعي مسبق وإدراك واضح، تتوزع تنفيذها وإنجاحها شبكة متكاملة من الأسر والمدارس والمؤسسات، وتشمل العمل والترفيه والتسوق وتخطيط الأحياء والطرق والأسواق والأرصفة والجسور والحدائق والمكتبات ودور السينما والأندية والمطاعم وأسلوب الحياة والمعيشة وتقاليد العلاقات والزيارة والصداقة والزمالة والطعام واللباس وتصميم البيوت والأثاث والهوايات، وتحتاج أيضا لدور عميق ويومي للثقافة والفنون في الحياة اليومية وفي العمل وفي الرؤية العامة لأسلوب الحياة.

إن المجتمع في المدينة يفترض أن ينشئ الفردانية والخصوصية ويجعلها مقدسة، وهي

رسالة تبدو مناقضة لرسالة المجتمع الذي يسعى لدمج الفرد فيه، كيف يكون الفرد جزءا من المجتمع مندمجا فيه وينتمي إليه، وكيف يحافظ على فردانيته وخصوصيته في الوقت نفسه؟ وكيف يحمي المجتمع نفسه وأهدافه وتقاليده ويضمن الحريات الفردية والشخصية والاستقلالية التي بدونها تنهار المدن وتتحول إلى ساحات للجريمة والتوتر والقلق والتفكك الأسري والاكتئاب والشقاء والضغوط والشجارات والإدمان والهروب من البيوت وعمالة الأطفال واستغلالهم والطلاق والنزاع؟

وهكذا فإن المجتمع نفسه مطلوب منه أن ينشئ منظومة من التقاليد والسلوك الفردي، وهو مطلب ضروري يكاد يكون الضمانة الوحيدة للتمدن ولكنه بسبب تناقضه مع طبيعة المجتمع يحتاج إلى وعي وتخطيط مسبق، وهنا ثمة ضرورة كبيرة لتأهيل مجتمعي واسع (لا أدري كيف يتم تطبيقه) يجرم الفضول والتطفل على الناس والاعتداء على خصوصياتهم بالنظر والسؤال والمراقبة والاستماع، ويمنع التدخل في شؤونهم حتى لو كانوا أبناء أو أزواجا أو تلاميذ صغارا في المدارس، وينشأ فيه الأطفال في الأسرة والمدرسة وفي كل وعاء للتنشئة والحياة على قيم احترام الخصوصية والفردية، واحترام الفضاء المشترك في المدينة في الجيرة والأحياء والطرق والشوارع ومكان العمل يحميه من التلوث والضجيج والبشاعة.

ولكن الفكرة برغم أنها تبدو مناقضة لاتجاه المجتمع ونزعته إلى إلغاء الفردية والخصوصية فإنها تبدو ممكنة التطبيق أيضا بدليل المجتمعات الغربية التي تنشئ أفرادا يتمتعون بالفردية والخصوصية الكاملة، فهذا الإيمان بالفردية والخصوصية والتمسك بها كان وراءه مجتمع مؤمن به وينشئ أفراده على هذه القيم، وأسر تنشئ أطفالها على الخصوصية وتمتنع عن التدخل في مسائلهم، وتترك لهم اختيار أفكارهم ومساراتهم وطريقة حياتهم، ولا تتدخل حتى في معتقداتهم الدينية، وبالطبع مواقفهم السياسية فضلا عن طعامهم ولباسهم وعلاقاتهم.

لنتصور بدون هذا العقد الاجتماعي ما الذي يحدث لفضاء يتجمع فيه الملايين من الناس في منظومات وأنساق معقدة ومتداخلة يؤثر أي خلل أو تصرف مناقض لسياقها على شبكة هائلة من حياة الناس وراحتهم واستقرارهم، فالتدخل في شؤون الآخرين في المدينة يؤدي إلى شبكة من الخلل تمتد إلى العمل والجيرة وعلاقات الأطفال وحياتهم وقدرتهم على العيش في مكان صغير ومتداخل مع الآخرين، وكذا الأمر بالنسبة للنظافة أو صوت السيارة أو حفلات الأعراس، أو زواج الأبناء والبنات أو علاقاتهم مع المحيط الذي يعيشون فيه.

فبدون هذا الاتفاق الجماعي على احترام الخصوصية وعدم التدخل على نحو فردي مستقل بالفضاء المشترك للمدينة، سيخل بقدرة هذا التجمع الكبير في الفضاء الصغير على إدارة وتدبير شؤونهم اليومية والمعيشية أو تعقيدها على نحو يدفع إلى الشقاء والشعور بعدم الاستقرار، وبدون هذه الفردية فإن المجتمع نفسه معرض للتمزق والخلل، فهذا «التقديس» المجتمعي للخصوصية والفردية وعدم انتهاكها أو إيذائها هو السبيل الوحيد لجعل حياة المجتمع الكبير والمدينة قادرة على توفير الدفء والتقاليد والاستقرار،.. والسلام.

إن الطبقات الوسطى المشكِّلة للمدن والتمدن تملك في العادة (أو يجب أن تملك) رؤية واضحة واعية للحياة والمكتسبات التي تريدها، وبسبب الفجوة الكبيرة بين ما ترغب فيه وبين الإمكانيات المادية للفرد من أبناء الطبقة الوسطى؛ فإن المجتمعات والطبقات تتصالح وتتعاون على منظومة من التشريعات والبرامج والمؤسسات والسلوك وأسلوب الحياة، وعقد اجتماعي ينظم ويدير هذه المنظومة وفق ما يحقق أهداف الفرد وسعادته ويحميه من الاستبداد والظلم ويضمن حريته، وهكذا كانت الديمقراطية والثقافة والفنون والجمعيات والنقابات والأحزاب والمبادرات الفردية والإبداع، وكانت أيضا حالات من القسوة والتطرف والجريمة والانحراف، ولكن يفترض أن نظام المدينة يصلح نفسه

بنفسه، فإذا ترك العقد الاجتماعي المنبثق أساسا من الفردية يعمل فإنه ينتج حلوله الخاصة بقدر من الحيوية والتطور والتراكم يجعل المشكلات والعيوب تتناقص، وقد تبدو مقولة بحاجة لتفسير وإثبات وجدال وإن كانت في نظر أنصارها بديهية مقبولة، ولكنها في عالم العرب والمسلمين تبدو صادمة.

يستطيع الأغنياء بفائض الموارد لديهم أن يوفروا لأنفسهم وأسرهم أفضل مستويات من التعليم والصحة والسكن والمعيشة والخصوصية، ولكن الطبقات الوسطى المشكلة للمدن والأعمال والمصالح تحتاج أن تنشئ نظاما اجتماعيا يحقق تطلعاتها ورؤيتها واحتياجاتها بأفضل مستوى ممكن، ولأجل ضمان هذه المنجزات نشأ المجتمع المدني ليوفق بين مطالب الفرد وحمايته وبين وجهة الحكومات والشركات، ولأجل أن تحقق الضرائب التي يدفعها المواطنون عائدا حقيقيا في حياتهم وتطلعاتهم، ولكن ضمانة حماية هذا العقد الاجتماعي وتحقيق أهدافه تأتي من الفردانية، فالأغلبية المعبرة عمليا عن الديمقراطية يجب أن تحمي الأقليات والأفراد وتتيح لها العمل والنشاط لأنها بمبادراتها وبقائها على الأقل تضمن عدالة الديمقراطية والأغلبية، وتجعل النظام قادرا على الرقابة والتغيير والإصلاح، فتغييب الفرد يؤدي حتما إلى الاستبداد وفساد الديمقراطية نفسها.

كيف تعيش في مدينة لا تستطيع أن تمشي فيها؟ كيف تشعر تجاه الناس والمكان؟ هل نحن متجهمون بالفعل؟ هل تعبر وجوهنا ومظاهرنا عن القسوة والاكتئاب؟ هل نحن غير متسامحين في حياتنا وعلاقاتنا؟

أعتقد أن الأردنيين شعب مرح ودود يرحب بالآخرين وينفتح عليهم، ويقيم بسرعة علاقات وصداقات مع الناس من جميع الجنسيات والأوطان، ولكن الفكرة السائدة عنا بالتجهم والقسوة وعدم الابتسام والفظاظة في التعامل مردها إلى أمثلة غير كافية للاستنتاج أو حالات طبيعية أو إساءة فهم، ونحتاج بالطبع إلى منظومة من الثقافة والسلوك نعدل بها أسلوب حياتنا وطريقتنا في العمل والعلاقة والحياة، ونقدم

أيضا للآخرين فكرة إيجابية وسليمة في الوقت نفسه، فليس المطلوب خداع الناس واستدراجهم وتضليلهم، ولكن ما نحتاج إليه هو مساعدة أنفسنا وغيرنا على فهمنا فهما صحيحا.

تفسر المظاهر الطبيعية والشخصية تفسيرا مختلفا، فالناس بفعل الشمس الحارقة والبرد الشديد تتشكل ملامحهم ووجوههم على نحو تبدو متجهمة، وهي ليست كذلك، ونضيف نحن إلى ذلك بأنماط واتجاهات في الحياة لا تخفف من حدة الصيف والبرد، والواقع أننا نفتقد إلى كثير من أدوات التكيف البسيطة مع تقلبات الطقس، وهي برغم بساطتها وعدم كلفتها تساعد كثيرا على الاسترخاء في النفس والمظهر، ولكننا لا نفعل ذلك للأسف الشديد، فنحتاج إلى اختيار الملابس بطريقة صحيحة وملائمة للصيف والشتاء والربيع والخريف على النحو المريح للنفس والجسم معا، وأن نصمم أنظمة وحيلا للتدفئة والتبريد والإضاءة تجعل حياتنا في البيوت والمكاتب مريحة لا تؤدي إلى تشنج العضلات والعقول والأعصاب، فمثلا نحتاج في الشتاء إلى الاعتماد على المعاطف الجلدية والصوفية الدافئة والاستغناء عن الملابس الضيقة والكثيرة المتراكمة على أجسادنا والتي تكتم على أنفاسنا وتؤدي إلى الروائح المتراكمة وفي الوقت نفسه الشعور بالضيق والتوتر والتشنج، وفي الصيف يجب الاستغناء عن الجاكيتات وربطات العنق، وإذا أمكن استعادة غطاء الرأس في الصيف والشتاء فتلك عادة مهمة، وليست مجرد شعار ثقافي ووطني ولكنها في أصلها اقتضتها ضرورات حماية الرأس والوجه من الشمس والبرد، والنظارات الشمسية تحمي العينين وتساعد الوجه على الاسترخاء والهدوء، ولكنها للأسف الشديد تبدو في نظر الناس عادة شبابية منفرة، وعلى أية حال فمن المهم مواجهة برد الشتاء وحرارة الشمس بمجموعة من العادات وأنظمة السلوك المريحة للجسم والإنسان، والمهم أن نبتدع أساليب حياة تساعد على الاسترخاء وتحمي وجه الإنسان وعينيه ورأسه.

ويؤدي العزوف عن ممارسة الرياضة بانتظام إلى السمنة والترهل والتوتر والاكتئاب وفي المقابل فإن الممارسة الشعبية والجماعية للرياضة في الشوارع والحدائق والأندية تخلص الأجسام والأنفس من السموم وتمنحها شعورا بالرضا ومظهرا هادئا مريحا، كما أن الرياضة بذاتها وفي أثناء ممارستها تشجع على علاقات اجتماعية وبناء معارف وصداقات وتساعد أيضا في بناء ملكات الحوار والإصغاء والتواصل مع الآخرين وتحملهم «روح رياضية»

وهكذا فإننا نستطيع أن نفكر بمجموعة من العادات الصحية التي تساعدنا على الاسترخاء والهدوء في النفس والمظهر، ولنتخيل عمان في الأمسيات وهي تتحول إلى ساحات للركض والمشي الفردي والثنائي والجماعي، إنها ستتحول تلقائيا إلى ناد اجتماعي يمنح جميع الناس حتى غير المشاركين في الرياضة شعورا بالتواصل والراحة.

كيف تعود مدننا مدنا؟ الواقع أن السؤال كيف تعود مدننا جميعها مدنا؟ المدن والبلدات الناشئة في المراكز والتجمعات والتي لا تقل عن مائة بلدة ومدينة يتراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف وخمسين ألف نسمة، لم تعد قرى ولم تصبح مدنا، هذا السؤال ربما يكون غائبا إلى حد كبير برغم أنه السؤال الأكثر أهمية (ربما) والذي يجب أن يشغل المرشحين والناخبين وفيما بعد السادة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المنتخبون، لأن التمدين هو الحلقة الغائبة والتي تضيع عندها وبسببها دائرة التقدم الاجتماعي والاقتصادي المفترض تشكله حول الموارد والأعمال السائدة اليوم في المدن والمجتمعات الأردنية، لأنه وببساطة لا تتطور هذه الموارد والأعمال ولا تتقدم إلا في دورة من التفاعل معها تعود عليها مرة أخرى على هيئة موارد وأعمال جديدة.

الاقتصاد الأردني اليوم يقوم على الخدمات والأعمال والمهن وهذا يقتضي بالضرورة نشوء مجتمع مديني ينظم نفسه على أساس من الاحتياجات والأولويات الجدية المتشكلة حول هذا الاقتصاد، ويفترض ذلك نشوء تجمعات وبرامج تنتظم أصحاب

الأعمال والمصالح والمهن والأمكنة لتؤثر على الانتخابات على النحو الذي يحمي مصالح الناس وتطلعاتهم ويقدم حلولا لمشاكلهم المتعلقة بحياتهم وأعمالهم، ويؤدي غياب هذا الرابط المديني بين الناس إلى انتخابات مغيبة عن الهموم والأولويات الحقيقية للناس والمجتمعات، ومن ثم ضياع فاعلية الانتخابات والديمقراطية برغم التكرار المتواصل لهذه الانتخابات، لأنها تجري وفق قواعد وأفكار أخرى بعيدة ومختلفة عن الاولويات المفترضة، ومن ثم فإنها(الانتخابات) تتحول إلى برامج وطموحات فردية وعائلية لا تقدم ولا تؤخر في حراك المدن والمجتمعات والنخب والقيادات.

وهذا ينعكس أيضا على الموارد والأعمال والمصالح نفسها لأنها في تنظيمها وتشغيلها ستكون بلا محركات وأنظمة اجتماعية وثقافية وضمانات مادية وتشريعية تحمي العاملين والعمل وتنشئ بيئة لتقدم الأعمال وتسويقها وتوفير المتطلبات والعلاقات الصحيحة والأساسية المفترض قيامها وتشكلها حول الأعمال والمصالح، مثل المجتمعات والروابط المهنية والإسكان والتعليم والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتعليم المستمر والتطوير المهني والشراكات المهنية والتجارية وتنظيم التنافس وتفعيل الأسواق وتطورها ونموها المتواصل.

وربما يفسر هذا غياب العلاقة بين النمو في التعليم وبين نمو الأعمال والموارد والثقافة والمسرح والموسيقى والسلوك الاجتماعي المتقدم والعلاقات الاجتماعية والمهنية الصحيحة والفاعلة، فثمة إصرار على مواصلة السلوك والثقافة والروابط الزراعية والرعوية وتطبيقها في الوقت نفسه على حياة وأمكنة لا علاقة لها بالزراعة والرعي، فتدار عمليات التعليم والمؤسسات المعقدة والمتطورة وتخطيط المدن والطرق والنقل والتجارة والأسواق والانتخابات بأدوات وخبرات سابقة ملائمة لعمليات إنتاج وحماية لم تعد موجودة.

التمدن ليس حاجة إضافية، لكنه ضرورة يقتضيها نشوء المدن بالضرورة، فلا يمكن

إقامة مدن وجامعات ومجالس نيابية وشركات ومصانع دون أن يصاحب ذلك ثقافة مدينية لإدارتها وتنظيمها، وهذا ما يجب أن يقلق المؤسسات الرسمية والمجتمعية المشغولة بالإصلاح، بل إن الشركات ستجد نفسها في مرحلة بحاجة للانخراط في عمليات التمدين لأن أسواقها ومصالحها تقوم على مدن حقيقية وراسخة.

فالإصلاح والنمو المرتبط بالمدن وأعمالها يقوم على الطبقة الوسطى في المجتمع؛ من المهنيين والأساتذة والتجار والأطباء والمهندسين، وهي طبقة تنشأ وتعمل وتزدهر في المدن والتجمعات الحضرية، وتمنح المكان خصوصيته الثقافية والاجتماعية والعمرانية، وعندما تستخدم أدوات ومناهج ريفية تطورت حول الأعمال والاقتصادات الزراعية لإدارة دول ومؤسسات ومجتمعات مدنية كبرى يشكل كارثة على المدن والناس والمصالح، فإذا كانت الثقافة الريفية أو البدوية تكونها تجمعات صغيرة قائمة على نمط معين من الإنتاج والانتماء والحماية، فلا يمكن تصور كيف ستنظم هذه الثقافة تجمعات سكانية ومهنية وسياسية كبرى ومعقدة لا يربطها ببعضها ما يربط المجموعات الصغيرة من السكان المتشاركين في النسب والمصاهرة والعمل والحياة.

يمثل شاطئ عمان السياحي في البحر الميت أكثر من مكان سياحي وترفيهي؛ إذ يساعد في تشكيل أساليب جديدة من الحياة والسلوك تؤسس لحياة مدينية هادئة وجميلة أيضا، فالمتنزه الذي يغص بالناس في الإجازات يبدو أيضا مكان هادئ ومنعزل، ويتصرف الزوار بأسلوب يحترم الخصوصية، ويجعل الناس يتمتعون بجمال المكان ودفئه، ويقضون ساعات من الاسترخاء والنزهة، ويلعب الأطفال ويقضون وقتا جميلا كما لو أنهم في مكان خاص بهم، ويمكن ممارسة السباحة والاستشفاء بطين البحر، كل ذلك بتكلفة معقولة، وهذا يتيح لشريحة واسعة من المواطنين القدرة على الترويح الذي أصبح من ضرورات الحياة ومتطلباتها.

الواقع أن تجربة شاطئ عمان تشجع على مقولة وملاحظة متكررة عن غياب المرافق

والمؤسسات والمتاجر والسلع الموجهة للطبقة الوسطى، فيجد المواطن نفسه حائرا بين خدمتين أو سلعتين، إحداهما تكلفتها باهظة وتفوق قدرته المالية والنفسية أيضا، وأخرى بالغة الرداءة ولا تكاد تصلح للاستهلاك البشري، وهذا يشجع على اتجاهات متردية في السلوك والحياة والإنفاق ليس أقلها الفوضى وغياب السلوك الجمالي، ففي غياب المتنزهات الملائمة ينتشر الناس على جوانب الطرق وفي الساحات والغابات على نحو فوضوي، وبخلوّ الأماكن من المرافق والمراقبة يتردى السلوك البشري نفسه للزوار، فتتحول الطرق والساحات إلى أماكن يكاد يستحيل استخدامها إلا بالتخلي عن متطلبات الذوق والانتماء إلى المكان والحضارة، وأحاول أن أمنع نفسي عن وصف المشاهد والصور القائمة لدينا اليوم، وأقل ما يمكن وصفها بأنها لا تساعد على تحسين حياة الناس بل العكس فإنها تزيد معاناتهم وشعورهم بالضيق وغياب العلاقة الجميلة بالمكان والناس والحياة أيضا.

أمانة عمان بإقامتها لهذا الشاطئ الجميل لا تشجع فقط السياحة الداخلية والخارجية، فثمة عدد من السياح العرب والأجانب يقصدون المكان، ولكنها تساعد في تشكيل سلوك جمعي ثقافي واجتماعي ملائم للمدن والأعمال والمهن، ففي المدن المزدحمة وفي الأعمال والطبقات التي لا تساعد على الحصول على خدمات الفنادق والمنتجعات المترفة يحتاج الناس إلى مؤسسات تقدم خدمات معقولة وأيضا إلى سلوك اجتماعي وثقافي يجعل هذه الأماكن والمرافق قادرة على منح الناس ما يتطلعون إليه من الخدمة نفسها في الأماكن الخاصة والمكلفة، فالسلوك الراقي من النظافة واحترام الخصوصية والهدوء وسائر التفصيلات الأخرى التي ليس مكانها هذه المقالة تعوض الناس كثيرا مما يعجزون عن تحقيقه أو الوصول إليه في القصور والفلل والمنتجعات والفنادق مرتفعة الكلفة.

لماذا لا يكون في عمان فروع لمحلات (C&A) على سبيل المثال ويكون فروع للماركات الشهيرة والمكلفة؟ لماذا لا نفكر في منظومة من السلع والخدمات والمرافق

والأعمال والمشروعات الاستثمارية والتي لا تقوم على فكرة أنها موجهة للأغنياء ولا على حساب الجودة لأجل تقليل التكلفة، فثمة خيارات أخرى كثيرة، وقد ثبت بالفعل أن التضحية بجودة الخدمات والسلع يضر بثقافة الناس ويجعلهم في أزمتين فطيعتين، التراجع الثقافي والاجتماعي أو التطلع الفج والازدواجية في أسلوب الحياة ووجهة الإنفاق وتوزيع الموارد.

ومن أسرار المدينة صالوناتها ومجالسها، ففي هذه الصالونات تدور لقاءات وبرامج وأفكار سياسية وثقافية وفنية تشكل المدينة والمجتمعات، وصار «الصالون» مصطلحا يعني «تجمع غير منظم يهدف إلى التأثير على الأوضاع والسياسات العامة القائمة باتجاه أهداف مرغوبة يجمع عليها أعضاء الصالون» ويمكن اليوم الحديث عن صالونات لأغراض كثيرة ومتنوعة تعكس الأفكار والطبقات والبرامج.

وظهرت الصالونات السياسية والثقافية في البيوت والمقاهي بوضوح وانتشرت كثيرا في «الربيع العربي» والتي تعكس اتجاهات ورغبات في العمل والتأثير مستقلة عن الأحزاب والتيارات والاحتكارات السياسية والفكرية والأيديولوجية والثقافية.

تعبر الصالونات عن أهداف وقيم يؤمن بها المشاركون فيها، ويرون الإصلاح الذي يسعون إليه من خلال نجاحها، ولا تتعارض مع انتماءات الأعضاء السياسية ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وآرائهم وأيديولوجياتهم الفكرية والثقافية التي يسعون لأجلها، وقد تتعدد وتختلف بين الأعضاء، ولكن الصالونات تكون مستقلة عنها، وإن كانت في أحيان كثيرة تعكس تشابها في الأفكار والطبقات والأجيال، ومؤكد أن هذا النوع من الصالونات يكرس التعصب.

تفيد الصالونات كونها غير مقيدة بأنظمة ولوائح في تكريس الحوار والاستماع، من خلال التفكير الجمعي والبحث عن الصواب والأفضل، وبناء رؤية وأفكار يتوقع

أعضاء الصالون أن تكريسها وتطبيقها يخدم الإصلاح، مثل المخاوف والمحاذير المتبادلة الاتجاهات والشخصيات، وتعزيز رؤى إصلاحية للتشريعات والسياسات المنظمة لعلاقات ومصالح المجتمع والدولة والسوق، مثل الضرائب والعمل، والضمان الاجتماعية، والموازنة والإنفاق العام، والتنمية الإنسانية، والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وحماية المستهلك.

وفي هذا المجال يتحاور المشاركون في الصالونات فيما بينهم لبناء رؤية مشتركة متقاربة إن لم تكن واحدة، ويسعون للتأثير والإقناع بحدود علاقاتهم وإمكانياتهم، المسؤولون والنواب والكتاب والنشطاء في العمل العام، ودعم وتنظيم اتجاهات اجتماعية وثقافية تخدم الإصلاح على نحو مباشر أو من خلال حماية مصالح الأعضاء القائمة على الإصلاح، مثل نشر الثقافة والفنون وتعليمها، وأسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي. والتفكير والعمل والتأثير على المؤسسات والنشطاء لنشر قيم وسياسات اجتماعية تساعد في استقلال المجتمعات وتمكينها، والتخطيط الحضري والعمراني وولاية المجتمعات على التعليم والرعاية والثقافة والدين والحدائق والمكتبات، والفرق الرياضية والفنية للأحياء والبلدات والمدن، والوعي والفكر السياسي والإصلاحي.

وقد تساعد الصالونات أعضاءها من خلال برامج مباشرة للتثقيف أو بالحوار والجدل على الارتقاء بوعيهم ورؤيتهم السياسية وفهم وتقييم النظريات السياسية والفكرية، والسياسات المؤثرة على أهدافهم ومصالحهم؛ مثل الدور الاقتصادي والاجتماعي والانمائي للدولة، والعلاقة بين الدولة والسوق، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، والعلاقة بين السوق والمجتمع، ودور الدين في السياسة والحياة العامة.. والمستجدات والأحداث السياسية والعامة المحيطة والمؤثرة في الدولة والمجتمع والإقليم،... ومشرعات القوانين التي تقدم الى البرلمان، والتشكيلات الحكومية والتعيينات في المناصب العليا والسفراء، والعطاءات والتوريدات الكبرى والتفكير والتوعية في أبعادها ودوافعها، وفرص التأثير

عليها...

لقد نشأت الرواية والمسرحيات والأعمال الموسيقية والفنون التشكيلية والسينما والدراما باعتبارها تشكيلا اجتماعيا وثقافيا اقتضته عمليات التمدن ونشوء المدن وتطورها. وكانت في البداية تجري في البيوت والصالونات قبل أن تتحول إلى الجامعات والمعاهد والمؤسسات المتخصصة، وعلى مدى التاريخ وفي جميع الحضارات كانت مجالس المدن الخاصة والعامة والمتواضعة والارستقراطية تقوم على الحوارات والبرامج الأدبية والفنية والسياسية، ذلك أن المدن تقوم على طبقات من المهنيين والمثقفين وأصحاب الأعمال وقادة الحكم والإدارة والمؤسسات العامة والتجارية، وتتشكل علاقاتهم الاجتماعية بناء على الأعمال والقيم والأفكار والمصالح المشتركة.

ففي الأندية والمقاهي والبيوت تكون الثقافة والآداب والفنون والموسيقى والسياسة هي المجال المشترك للأصدقاء والجيران والزملاء الذين لا تربطهم ببعض روابط القرابة، وتنتمي معرفتهم ببعض إلى الحياة المدينية والعملية المشتركة. وفي الفضاء المشترك والمزدحم يتشكل السكون والخصوصية والثراء الروحي والاجتماعي بالفردانية. ففي هذه "الفردانية" يحمي أهل المدن أنفسهم من الخواء الروحي والاجتماعي ويتشاركون في الأسواق والأندية والمرافق والخدمات العامة حتى المسابح والشواطئ، وفي الوقت نفسه ينشئون أنماطا من السلوك والقيم تجعل كل واحد منهم يشعر أن الفضاء له وحده بسبب منظومة السلوك والإشارات والرموز التي تحمي الإنسان وهو في الفضاء العام. وهنا يفترض أن تختفي إلى درجة الانقراض الأخبار والقصص الشخصية والعائلية والنميمة لأنها تنتهك الفردية، فتكون تسلية الناس في القراءة والموسيقى والفنون والذهاب إلى المسرح والسينما والأمسيات الثقافية والفنية، وتكون المجالس واللقاءات أيضا قائمة على هذا التشكيل الاجتماعي والثقافي ومستمدة منه.

البديل الذي تشكل بسبب الإصرار على التريف أو عدم القدرة أو عدم الرغبة في

مغادرته كان البرامج والمسلسلات التلفزيونية، ففي أخبار الصبايا والشباب والآباء والأبناء والأبطال والأسلاف والأغنياء والفقراء، وفي الجمال والوسامة مجال وفرصة لإعادة إنتاج الريف نفسه على نحو أكثر سهولة ومشاركة، فجميع الناس يعرفون الأبطال والممثلين ويتحولون إلى أشخاص حقيقيين أو رمزيين.

ولكن الحياة الثقافية والاجتماعية ليست مجرد ترفيه وتسلية أو تمضية للوقت، وفي حالة انفصالها عن مقتضيات الحياة وأساليبها المفترضة فإن حلقة في سلسلة الحياة تضيع، وبضياعها تتعرض السلسلة نفسها للانهيار، مثل سبحة ينفرط عقدها، ذلك أن الناس في التسلية والترفيه والنشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي وتمضية الوقت والزيارات يعيدون تشكيل أنفسهم وحياتهم وأعمالهم وقيمهم لتكون حياتهم أفضل، ولتتغير احتياجاتهم نحو الأفضل أيضا.

وهكذا فإن الحياة الثقافية والفنية المزدهرة في المدن، البيوت والمقاهي والمسارح والأسواق، تؤشر إلى قدرة الناس على تطوير أعمالهم وتحسين حياتهم ومرافقهم، وقدرتهم على جعل أسلوب حياتهم وأعمالهم يؤدي إلى مزيد من التقدم، كيف تكون البيوت والأطعمة والملابس أجمل وأكثر ملاءمة للحياة وأقل تكلفة من غير ثقافة وأسلوب حياة ينقدها ويراجعها ويجعلها جزءا من حياة الناس اليومية في مجالسهم وثقافتهم وأفكارهم؟

إن تحول الأغلبية الكبرى من السكان إلى أهل مدن يعني مجموعة من الحقائق والتحديات، وهي كيف يجب أن تتحول الثقافة والسلوك والعلاقات لتلائم المدن في طبيعتها وتنظيمها وروحها؟ وكيف تعوض المدن ما تخسره أيضا من موارد وأعمال وسلع وخدمات كانت تؤديها القرى؟ أو كيف يعاد تنظيم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي كان يؤديها الريف؟ وكيف تستوعب المدن الأعداد الهائلة من القادمين إليها من الريف؟ كيف يعاد تخطيط المدن اجتماعيا وتنظيميا وعمرانيا لتستوعب الوظائف

والتحولات الجديدة؟ ما الأدوار الجديدة للمدن وما الأدوار المستغنى عنها؟

لنتحدث عن عمان بخاصة، فهي مدينة المدن الأردنية، ويمكن أن تقود الثقافة والتنمية في سائر المدن، لماذا لا نرى أنفسنا عمانيين؟، وإن كنا غير قادرين فلماذا نفرض على أبنائنا والأجيال اللاحقة أن تكون بلا علاقة بمدينتها التي ولدت وتعلمت فيها، ولا يكاد يربطها رابط ببلدات الأجيال السابقة لها؟ إننا بذلك سنحول المجتمعات إلى تجمعات من الـ «لامنتمين» الذين لا يرون لهم شأناً يعنيهم بالانتخابات والإصلاح، ولا يملكون من الانتماء ما يدفعهم إلى التطوع والعمل العام، والأخطر من ذلك كله قد نعجز عن حمايتهم من الخواء والجريمة والتفكك والانحراف والتشرد، .. وغياب الانتماء والمشاركة، وهنا نذكر مرة أخرى بضرورة وجود ثقافة تشكل الدوافع والمصالح المنشئة للإصلاح المتواصل والمستمر، والقدرة على المراجعة والتقييم على النحو الذي يقربنا من الحياة الأفضل.

نحتاج لأجل ذلك في عمان إلى جملة من السياسات والبرامج التي تنشئ العلاقة بالمدينة، وتربط الناس بها، وهي اقتراحات ممكنة التطبيق، ولا تحتاج إلى موارد إضافية، أو تسمح بها موارد الدولة وأمانة عمان.

يجب أن تكون الانتخابات البرلمانية والبلدية مرتبطة بمكان الإقامة، وأن تتوقف مشاركة المقيمين في عمان في الانتخاب في المحافظات والأماكن التي هاجر الناس منها، فالانتخابات تعبر عن التزام نحو المكان الذي نقيم فيه، والناس الذين نعيش معهم، وتربطنا بهم مصالح واهتمامات مشتركة ويومية، كالتعليم والصحة والطرق والخدمات، وأن يتوقف جلب الأصوات من خارج عمان، وبذلك فإننا نؤسس لهموم وعلاقات مشتركة بين المقيمين في عمان، وندفع الناس للتفكير والعمل تجاه مناطق سكناهم.

ويجب النظر إلى كل حي سكني بأنه وحدة مستقلة ومكان محدد وخاص، يتمتع

بمدرسة أساسية، ولا يسمح لأبناء الحي في المرحلة الأساسية بالدراسة خارج الحي، وهكذا فإننا نتيح لأبناء الحي أن يتجمعوا ويتعارفوا وينشئوا علاقات وصداقات تؤسس لمشروعات وأفكار مستقبلية، وتربط ذكرياتهم وأحلامهم وأفكارهم بالحي والمدينة، ويجب إعادة تصميم الطرق في الحي نفسه بحيث يكون ممكنا للأطفال الخروج والسير بمفردهم للوصول إلى مدرستهم بأمان وسهولة، وستكون هذه الممرات الآمنة مدخلا لعلاقات وألعاب في الغدو والرواح، وإذا أضيف إليها ساحة في كل حي يستطيع الأطفال وذووهم الوصول إليها بسهولة بدون عمليات لوجستية معقدة، فيمكن أن تنشأ بعفوية فرق رياضية للحارات والأحياء، وفرص لتمضية الوقت والتعارف والتفكير المشترك.

ما نحتاج إليه فقط هو الوعي المسبق واستحضار هذه الأولوية، وأعتقد أن ذلك ممكن ولا يكلف كثيرا، ويمكننا أن ننتظر بعد ذلك نشوء وعلى نحو أقرب إلى التلقائية أعمال وأفكار تؤسس لثقافة قادمة، فالأطفال ينشئون ثقافة ولهجات وفنونا مستقبلية وذات طابع خاص ومميز، اللغة الكاريبية على سبيل المثال أنشأها أطفال المدارس، ولا يزيد عمرها على المائتي عام.

المدينة بما هي مكان وتاريخ كيان عاقل يجب أن يشارك في التخطيط والبناء ويجب الاستماع إليه .. وإذا بقي مجال للاستماع إلى عمان يجب أن نبحث عن النهر الذي تشكلت حوله، مبتدأ المدينة هو النهر الذي أنشأ روايتها.. والجبال المطلة والأودية التي تغذيه وتزوده بالحياة والاستمرار والسهول المحيطة والصحراء القريبة المجاورة، وفي ذلك يفترض أن نتخيل كيف يحيا الناس حياتهم وينشئون بيوتهم وأعماله ومصالحهم، .. الأسواق والطرق والزوار والماء والطاقة والخدمات والمرافق والتعاونيات والجمعيات والمهن والحرف والصناعات.. ثم الهوية والتاريخ والمسرح والموسيقى على النحو الذي يحمي الموارد ويجددها ويعظمها، .. تزول المدن إذا زالت مواردها، أو انتهت أسباب

ومبررات وجودها وإنشائها.

عمان اليوم ترتبك في الثلج أو الشتاء او الغبار أو الحرّ أو التعداد،.. ثمة استغاثة جذرية في ذلك تطلقها المدينة، فعندما تتدفق مياه الأمطار وتغرق البيوت وتغص بها شبكات الصرف، ثمة حقيقة بسيطة وواضحة تصرخ وتلقي بظلها،.. يجب أن تظل الجبال والأودية ومسارات المياه في الاعتبار وعدم مناطحتها او تجاهلها، وهذا التدمير للأودية والمسارات الطبيعية للمياه وانتهاك «حرمتها» يعطل فرص الفائدة وتجنب الضرر ويزيد العبء على شبكات الصرف والطرق والبيوت، .. هذا التجاهل للمدينة يهدر الموارد ويجعل الحياة صعبة،..

ومن المكان نفسه يتشكل البناء وصناعة الأثاث.. لا تستجلب مواد البناء والأثاث من بعيد لتقحم في المدينة أو في المكان، ففي ذلك تعطيل للموارد وغفلة عن فرص أقل كلفة في البناء والتصميم... وفي طبيعة المكان الجغرافية وقربه من الصحراء والبحر تفتح المدينة قلبها للشمس والرياح وتكون البيوت والغابات والسهول تحكي تماما او بنسبة كبرة مواد البناء واتجاهات النوافذ والشرفات والاطلالات والمقاعد والأسرة والأدوات المنزلية والطعام والطهو واللباس،...

الشقق السكنية ظاهرة جديدة في عمان، واليوم وقد غلبت العمائر السكنية على عمان في طابعها المعماري، فإنها في حاجة لإعادة تنظيم اجتماعي يلائم هذا الأسلوب في السكن والحياة، كيف يدبر أهل الحي لهم ولأبنائهم فضاء يعيشون فيه ويتشاركون معا في المرافق والحدائق والمدارس وينشئون التعاونيات الاستهلاكية والأندية ويخططون لاحتياجاتهم وأولوياتهم أو يشاركون في ذلك أو يؤثرون في التخطيط... الناس غائبون أيضا عن التخطيط والمشاركة .. لا المدينة حاضرة ولا الناس حاضرون.

والأسواق والمصالح والأعمال تنشأ من تطلعات الناس واحتياجاتهم والموارد القائمة

في المكان وحوله، وفي ذلك تتشكل اتجاهات الإقامة والسكن وتصمم البيوت أيضا في سعتها وقربها من العمل والمدارس والمرافق ... المدينة تقدم للناس زينتها ومواردها والناس يتبعونها ولكنهم لا يفسدونها...

في ندرة المياه والطاقة تتشكل فرص لجمع المياه وتحلية مياه البحر وتكرير المياه المستخدمة في المنازل وأدوات ووسائل الطاقة المتجددة .. ويشكل الناس بأنفسهم جمعيات وشركات ومصانع وتقنيات لإدارة وتنظيم المياه والطاقة، ولكن الانفصال بين حياة الناس وولايتهم وبين التزود بالماء والطاقة يجعلهم غرباء مستضعفين... لا معنى للانتخابات النيابية والبلدية والنقابية والاجتماعية من غير ولاية على الماء والطاقة والتعليم والصحة والاستهلاك والثقافة والفنون والترفيه.. أهل عمان ينتخبون ولكنهم لا يملكون شيئا مما ينتخبون لأجله، .. عمان تنادي أهلها وهم لا يسمعون، وأهلها يتألمون ويصرخون ولا أحد يستمع إليهم، ... أهل عمان لا يملكون من أمرهم شيئا سوى انتخابات لا معنى لها ولا تعنيهم أو تشغلهم أكثر من مسلسل تركي!

يقول الشاعر أورخان ولي مستمعا إلى مدينته (ليست عمان لسوء حظنا) أغمض عيني وأستمع إلى طيور المدينة وأصوات الناس الذاهبين إلى عملهم، شباك الصيادين، أوراق الشجر، الريح الخفيفة العذبة التي تسري في المدينة،...

ويعتقد روبرت لويس ستيفنسون أن بيته مدينة، يجعل من الكنبة جبالا والسجاد بحرا، ويبني في القلاع والقصور والمعابد والموانئ والمطارات وسكك الحديد والحدائق والغابات والسفن الآمنة في الخلجان!.. دائما أتذكر مدينتي..

وقد أظهر منع استخدام السيارات في ظل جائحة «كوفيد 19» عيوب التخطيط العمراني والاجتماعي لمدننا وأحيائنا، وبدا في غاية الأهمية ما كان يقال عن المدن والبلدات والأحياء والشوارع والأرصفة في بلادنا، وأنها مصممة على نحو عدائي مع

المواطن أو على الأقل تتجاهل وجود الناس واحتياجاتهم.

لقد ردتنا الجائحة أو يفترض أن تردنا إلى الحقائق الأساسية، فالمدن في روايتها المنشئة هي أطفال يمشون إلى المدرسة ويعودون إلى بيوتهم، ورجال ونساء يذهبون مشيا على الأقدام إلى أعمالهم ومصالحهم ويعودون إلى بيوتهم، وفي ذلك يجب أن يكون في حدود دائرة قطرها ألف متر معظم ما يحتاج إليه الساكنون في هذه الدائرة، من مدارس وأسواق وخدمات واحتياجات، وهذا ليس اختراعا جديدا، فالعالم على مدى آلاف السنين ينظم حياته على هذا النحو. ما الذي حدث لنا لتكون مدننا وبلداتنا كأنها هباء منثور؟ في جميع أنحاء العالم وعلى مدى التاريخ والجغرافيا ترتبط حياة الناس اليومية بالمشي على الأقدام، وهكذا أيضا تخطط الشوارع والأرصفة والمرافق والمباني والحدائق والأسواق وتتشكل القرى والبلدات والأحياء، ثم الانتخابات العامة والجمعيات والأندية والقيادات الاجتماعية،.. وبغير ذلك لن يكون في مقدور الناس أن يعيشوا معا.

ربما يكون ثمة حاجة ضرورية لإدخال الدراجات الهوائية في نظام النقل والمرور في المدن والبلدات، .. أعتقد أننا بذلك سوف نخفض الزحام وهدر الطاقة بنسبة كبيرة وسوف تتحسن لياقة الناس والشباب والصبايا الاولاد والبنات، لنتخيل طلبة المدارس والجامعات يذهبون ويعودون كل يوم على دراجاتهم، سوف نحل مشكلة تنقل مليوني طالب وطالبة يذهبون كل يوم ويعودون الى بيوتهم، وتختفي مشكلات السمنة والكحول والاكتئاب والسكري والضغط، ويقل استهلاك الوقود ويختفي الزحام وربما يقل استيراد السيارات، ويتعرف المواطنون اكثر على بلادهم واحيائهم وعلى بعضهم بعضا، سوف تنشأ صداقات وعلاقات جديدة ايجابية.. لا نحتاج لأجل كل هذا التقدم سوى قدر قليل من الخيال وكثير من حسن النية!

الدراجات الهوائية من أهم الاختراعات الانسانية واعتقد أنها الأكثر أهمية وجدوى

في النقل الفردي. ومازالت الدراجات الهوائية والكهربائية البسيطة جزءا رئيسيا من شبكات البريد وتوصيل الخدمات، ويستخدمها عشرات الملايين حول العالم، وتتحول إلى تقاليد في الحياة اليومية والتسوق في دول أوروبية وخاصة الاسكندنافية.

الحال أن العيش معا في المدن هو قدرة الناس على معرفة بعضهم بعضا والتعاون والتنافس والتشاور، وأن يلعب الأطفال والفتيان معا في أمان ويشكلون فرقا رياضية وفنية وأعمالا تطوعية، ثم يكون في مقدور الناس أن يعرفوا على نحو دقيق احتياجات بعضهم بعضا ويوفروها بكفاءة ودون كلفة أو جهود إضافية، وسوف يدبرون أيضا الرعاية الاجتماعية والصحية ويلاحظون احتياجات المرضى وكبار السن والمعوقين، ويديرون معظم حياتهم واحتياجاتهم بمواردهم الذاتية أو بحصة من الموارد العامة وسوف يحققون وفرا في المال العام وتفعيلا للإنفاق وضمانا وترشيدا للعمل والخدمات.

لكن وعلى أي حال فإن الجائحة كانت فرصة مهمة للتفكير وإعادة التفكير في التنظيم الاجتماعي للمواطنين ليكونوا أكثر قدرة وفاعلية في المشاركة وفي تحمل المسؤولية، بل هي أيضا مراجعة شاملة واستراتيجية للمؤسسات والأفكار والفلسفات المؤسسة والمنظمة للدولة الحديثة المركزية. هي لحظة وعي تاريخية قد نحتاج إلى مائة سنة حتى نستعيدها مرة أخرى، وإذا لم تتغير الذهنية العامة المحركة والمؤسسة لأفكارنا ورؤيتنا لما نحب أن نكون عليه وما يجب فعله لنكون ما نحب، ونتساءل بجرأة ووضوح حول كل فكرة أو مؤسسة هل بقي لها حاجة، هل ثمة حاجة للاستغناء عنها أو تغييرها، ولا بأس أن نتذكر متى وكيف نشأت المؤسسات والأعمال والمهن والوظائف والسلع والخدمات ومتى وكيف جرى تنظيمها على هذا النحو، ذلك أن تحويل واقع عملي ومعيشي أو تنظيمي أو سياسي إلى مبادئ مقدسة وثوابت وطنية يمنع التفكير الصحيح ويحمي طبقات ومصالح لم يعد لها حاجة أو أهمية، نحتاج ليس أقل من أن يجتمع الناس جميع الناس حسب أمكنتهم وأعمالهم ومصالحهم ويتساءلوا من جديد ما ذا يريدون

وماذا يحتاجون وماذا لا يريدون وماذا لا يحتاجون. وأن يبدأوا من لحظة الخوف والبقاء السائدة ليفكروا في مستقبلهم.

ففي ظلّ الخوف الذي يكتسح عالمنا الآيل للسقوط، والعالم المقبل غير الواضح، لم تعد الفلسفة السائدة والمنشئة لعالمنا ومؤسساتنا وواقعنا قادرة على حماية وعينا بذاتنا، ولا تشكيل وعي جديد، ولا نملك أيضاً القدرة على انشغالات غير البقاء، ومواجهة الخوف على وجودنا وأعمالنا ومصائرنا، لكنّها بطبيعة الحال، مرحلة انتقالية محدودة؛ إذ سوف تبدأ الموارد الجديدة بالتشكل، ومعها أسواقها ونخبها وأفكارها وفلسفتها.

اليوم ثمة فرصة تقنية ومالية متاحة لتدير كل بلدة ومدينة مواردها الخاصة من الطاقة والماء اعتمادا على الشمس والرياح وتجميع المياه وتكريرها! وبذلك فإن المجتمعات والبلدات سوف تنشئ مقومات وجودها وحياتها، وتوقف نزف الواردات في الطاقة وفي سلع اخرى، وهذا التوازن بين الصادرات والواردات هو الخطوة الأولى للنمو الاقتصادي ودوران المال في البلد وبين الناس، وتشكل هذه الطاقة المتاحة أساسا للحياة والصناعات والمشروعات والخدمات والأعمال الحرفية،...

والماء المفترض الحصول عليه من الموارد المتاحة والقريبة أيضا وبلا تكاليف هائلة وليس على حساب المناطق والمجتمعات الأخرى يفترض أن ينشئ بالإضافة الى الشرب والاستخدامات المنزلية اقتصادا زراعيا يوفر جميع أو معظم الاحتياجات الغذائية للبلدات، وتنشأ حول هذه الزراعة أسواق وصناعات غذائية أساسية، لا أتحدث عن الاكتفاء الذاتي من القمح والحبوب، ولكن يمكن توفير معظم الاحتياجات اليومية والغذائية الأخرى والتي نستوردها بكميات هائلة، الفريكة، والمربيات والمجففات والعصائر، واللحوم والحليب ومشتقاتها والجلود،... وهذه السلع تنشئ سوقا استهلاكية في كل بلدة إضافة بالطبع إلى الدخان والبيبسي وبطاقات الهاتف، فلم تعد فرصة لنجاح مؤسسة بقالة أو تموين بدونها!! وحول هذه الموارد والأسواق تنشأ بطبيعة الحال أعمال

ووظائف وعلاقات اقتصادية واجتماعية وأسواق خدماتية، النقل والصيانة والتدريب والتعليم والرعاية والمهن والحرف والإعلام،... والأندية والجمعيات والأحزاب،.. كيف تعبر الانتخابات عن أهل المدن والأعمال والمهن؟ وكيف تتعامل معها الأحزاب والحكومات والمجتمعات والشركات؟

في تعريف الطبقة الوسطى بأنها تلك الفئة من الناس التي تخاف من الانزلاق إلى الفقر ولديها أمل في حياة أفضل يمكن ملاحظة كيف يتحقق التقدم والإصلاح على يد الطبقة الوسطى في سعيها هذا لتطوير حياتها ومواردها على نحو ينعكس على تقدم المجتمع والدولة بعامة. فالتقدم (ويشمل ذلك الاختراع والإبداع) ليس نتيجة طبيعية للحاجة كما يبدو للوهلة الأولى، ولكنه عملية واعية للسؤال، أو هو السؤال، أو الحاجة التي تؤدي إلى الاختراع هي السؤال.

ليست وحشية المدن وقسوتها قدرا حتميا، أو أسلوبا تلقائيا للحياة فيها، بل العكس هو الصحيح، فالمدن عادة دافئة وحميمة، وغالبا ما تكون العشوائية والوحشة والاغتراب في المدن مردها إلى عجز الناس وإدارات المدن عن توفير وتهيئة أساليب للحياة والإقامة والعلاقات ملائمة للمدينة، كيف يمكن الجمع بين الفردانية في المدن والتعاون والدفء في العلاقة؟ كيف يمكن بناء الانتماء والمشاركة وفي الوقت نفسه تشكيل الخصوصية والعزلة الإيجابية الضرورية للمدن وسكانها؟

الأصل في العلاقة المدينية أنها تقوم على الجوار والصداقة، والبيوت في المدن بطبيعتها لا تصلح للضيافة وقضاء الأوقات الجماعية، والأصل أن تتجمع العائلات في الحدائق والنوادي والساحات ليستطيع الأطفال اللعب وللتحايل على ضيق البيوت، وأن يلتقي الاصدقاء في النوادي والمقاهي لمنح البيوت والجيران خصوصية وسكينة، وأن يكون محتوى تجمع الناس ولقائهم قائما على الثقافة والفنون أكثر من النميمة وقصص الجيران، وفي غياب موارد النميمة في المدن او تعقد الحصول عليها تصبح الحياة مملة

مفتعلة، ولكن النظر إلى أساليب الحياة التي ترتقي بها وتجملها أو تبادل الخبرات والمعارف يجعل من التجمعات العفوية أو لحضور الأفلام والأمسيات الفنية والثقافية مصدرا لحياة ثرية وجميلة.

ويتيح التعايش التلقائي والمتواصل فرصا للتشكل الاجتماعي والثقافي للناس والتجمع على اساس مصالحهم واولوياتهم، من قبيل التعليم في مدرسة الحي التي يدرس فيها اطفالهم، والمباريات الرياضية والترويح في النادي، والانتخابات المحلية والنيابية التي تجري، والتنسيق والمشاركة مع السلطات والشركات لأجل رفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات، ومواجهة المشكلات والتحديات والاحتياجات الاجتماعية والصحية، مثل رعاية الأطفال والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة، والاستهلاك، والجرائم والإدمان، أو توفير الاحتياجات الأساسية بأفضل مستوى وأقل تكلفة مثل الماء والكهرباء، والخدمات الصحية والاجتماعية،...

ويمكن بمستوى اكثر تقدما من العمل المؤسسي المجتمعي تشكيل جمعيات ومنظمات للمجتمع المدني تعني بقضايا كثيرة جدا ومفصلة من أساليب الحياة وتطويرها، مثل حماية المستهلك، حمايته على نحو أكثر تفصيلا من الاستهلاك العام، مثل جمعيات أكثر تخصصا وخبرة في حماية عملاء البنوك، والمستفيدين من خدمات الكهرباء والاتصالات والتأمين، وإدارة المخلفات والنفايات وتدويرها، وبعضها يمكن إعادة استخدامه بسهولة، وبعضها الآخر إلى معالجة تقنية، وتطوير العلاقة بين المواد المستخدمة في البناء والاستخدام المنزلي وأمراض الحساسية والربو، والعلاقة بين تصميم المبنى واسلوب الحياة، السلام، الكرم والتسامح، العنف، الهدوء، الخصوصية، الانكفاء، الإطلالة، الثراء والفقر، التواضع، الجمال، السمو، السيطرة، الكفاية، المروءة، العمل والتعليم في البيت، التعاون، الفردية، العزلة، المشاركة، الكثافة السكانية، وهكذا فإن الناس في المدينة قادرون على التجمع وفق منظومة من المبادرات والأعمال التي تجعل لحياتهم

معنى وتمنحهم أيضا الانتماء والمشاركة، .. والتقدم أيضا.

ويفترض من الناحية التنظيمية أن تتوزع المجتمعات صيغتان للتشكل والتجمع: الأمكنة، والمصالح والأعمال والمهن، في الأمكنة يجب أن يكون حكم محلي مجتمعي فاعل وشريك في التنمية والخدمات، يملك أو يشارك في شكل أساس ورئيسي في التعليم والخدمات والمرافق الأساسية للمكان (المحافظة، البلدية، الحي) ويدير علاقات شراكة ندية ومتكافئة مع الشركات التي تورد الخدمات ومع الحكومة التي تنسق وتراقب وتشرف على تنظيم الأعمال والخدمات، وهكذا تنشأ المجتمعات، ومنظومة اجتماعية وثقافية تعبر عن هذه الموارد والاعمال وتضمن زيادتها واستمرارها وتجددها، فيقاس تقدم الثقافة وفاعليتها بمقدار تجديدها للموارد.

وفي العلاقة بين الحكومات والشركات والمجتمعات حول تنظيم وإدارة الموارد (الماء والطاقة والزراعة والصناعة والتجارة، والخدمات) تنشأ الأعمال والمهن، ويكون التوازن في تنظيم هذه العلاقة بين الأعمال والسلطات والشركات والمجتمعات، وهكذا تتشكل وتنشأ المدن والتجمعات السكانية) وإن لم تكن للمدن علاقة صحية وطبيعية مع الموارد والأعمال فيكون هدف العمل والمجتمعات والنضال تصحيح هذه العلاقة، وهذا هو جوهر النضال والصراع والتعاون والتنافس والإبداع أيضاً، وفق ما تراه أفضل لتنظيم الموارد وتعظيمها، وينشأ أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي على النحو الذي يجعل الحياة أفضل، ويواصل تحسينها، ويكتشف ما يعوق ويمنع ما تتطلع إليه المجتمعات والطبقات، وفي الفرق بين ما تتطلع إليه وتدركه وتعيه المجتمعات وبين الواقع المتشكل يكون التنافس والمشاركة، والإبداع والاقتراحات والأفكار.

وعندما تختل هذه المعادلة أو السلسلة من الأعمال والتشكلات ينفرط عقد المصالح والمجتمعات والسياسة والاقتصاد والثقافة، يجب التأكد أنها تعمل معاً وفي سلسلة تؤدي إلى بعضها البعض، الاحتكار مثلاً يمنع التنافس والعدالة، فتتراجع الديموقراطية

والانتخابات، ويغيب الإبداع والتقدم، وتتخلف الثقافة والفنون، لأن غياب الحوافز يشكل منظومة فيروسية تصيب كل أدوات العمل وأوعيته بالخلل والارتباك. وهكذا يكون العقد الاجتماعي بين الناس والحكومات وجميع الفئات على حماية هذه المنظومة والتأكد من أنها تعمل وفق القواعد والمصالح المعبرة عن جميع الفئات والناس، وبغير ذلك فلا معنى للانتخابات والأحزاب والنقابات والجمعيات والثقافة والتنمية والإدارة والتعليم.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك والمشاركة وحماية نفسها من استغلال السلطات التنفيذية والشركات واعتداءاتها على المجتمعات والأفراد.

وعندما بدأت الدولة تتخلى عن كثير من الخدمات والأعمال التي كانت تؤديها، وتسندها إلى القطاع الخاص، كالمناجم والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التي تؤديها مثل التعليم والصحة والسكن، تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات مع السلطة والعلاقة بين المجتمعات والشركات والعلاقة بين السلطة والشركات، وكانت التحولات في مجملها إضعافا للمجتمعات وقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات العامة المتعلقة بحياتها ومشاركتها السياسية والعامة، وتعرض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير، فقد أضعفت (ربما عمدا) المؤسسات الحكومية الخدماتية وتوقف الكثير منها، وصار لزاما على الطبقة الوسطى أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتراجع مستوى جودة ونوعية كثير من الخدمات والسلع، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية، وفي الوقت نفسه وجدت المجتمعات أنها معزولة بلا حول ولا قوة في مواجهتها مع التحالف النخبوي للشركات والحكومات، وتضاءلت

فرص الابتعاث والتدريب في العمل والتنافس العادل على الوظائف والأعمال والفرص والترقية، والحصول على مستوى كريم من العيش والاحتياجات والخدمات الأساسية ضمن الدخول المفترضة والمتوقعة لهذه الفئات من المجتمع. كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكا للحكومات والشركات على قدم المساواة، بحيث تكون قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر في السياسات والقرارات وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

إن التحولات التكنولوجية الجارية تمنح فرصا كبيرة وجديدة تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات، واستقرارها، وتسييرها، تختلف عن السيطرة والتسويات مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية ورشوتها، فالمعرفة المتاحة، والشبكية الإعلامية والمجتمعية والاقتصادية الناشئة تغير كل شيء في حياة الناس والمجتمعات والدول وعلاقاتهم.

تبدو رسالة المجتمع ودوره في المدينة أكثر تعقيدا وتناقضا، ولا تتحقق بتلقائية، لكنها تحتاج إلى وعي مسبق وإدراك واضح تتوزع تنفيذها وإنجاحها شبكة معقدة، يفترض أن تكون متكاملة من الأسر والمدارس وحركة المرور والعمل والترفيه والتسوق وتخطيط الأحياء والطرق والأسواق والأرصفة والجسور والحدائق والمكتبات ودور السينما والأندية والمطاعم وأسلوب الحياة والمعيشة وتقاليد العلاقات والزيارة والصداقة والزمالة والطعام واللباس وتصميم البيوت والأثاث وممارسة الهوايات، وفي دور عميق ويومي للثقافة والفنون في الحياة اليومية، وفي العمل وفي الرؤية والفلسفة العامة للحياة

والقضايا الكبرى.

إن المجتمع في المدينة يفترض أن ينشئ الفردانية والخصوصية ويجعلها مقدسة، وهي رسالة تبدو مناقضة لرسالة المجتمع الذي يسعى إلى دمج الفرد فيه: كيف يكون الفرد جزءا من المجتمع مندمجا فيه وينتمي إليه، وكيف يحافظ على فردانيته وخصوصيته في الوقت نفسه؟ وكيف يحمي المجتمع نفسه وأهدافه وتقاليده، ويضمن الحريات الفردية والشخصية والاستقلالية التي بدونها تنهار المدن وتتحول إلى ساحات للجريمة والتوتر والقلق والتفكك الأسري والاكتئاب والشقاء والضغوط والشجارات والإدمان والهروب من البيوت وعمالة الأطفال واستغلالهم والطلاق والنزاع؟

وهكذا فإن المجتمع نفسه مطلوب منه أن ينشئ منظومة من التقاليد والسلوك الفردي، وهو مطلب ضروري يكاد يكون الضمانة الوحيدة للتمدن، لكنه بسبب تناقضه مع طبيعة المجتمع يحتاج إلى وعي وتخطيط مسبق. وهنا ثمة ضرورة كبيرة لتأهيل مجتمعي واسع (لا أدري كيف يتم تطبيقه) يجرّم الفضول والتطفل على الناس والاعتداء على خصوصياتهم بالنظر والسؤال والمراقبة والاستماع، ويمنع التدخل في شؤونهم حتى لو كانوا أبناء أو أزواجا أو تلاميذ صغارا في المدارس، وينشأ فيه الأطفال في الأسرة والمدرسة وفي كل وعاء للتنشئة والحياة على قيم احترام الخصوصية والفردية، واحترام الفضاء المشترك في المدينة في الجيرة والأحياء والطرق والشوارع ومكان العمل يحميه من التلوث والضجيج والبشاعة.

ولكن الفكرة برغم أنها تبدو مناقضة لاتجاه المجتمع ونزعته إلى إلغاء الفردية والخصوصية فإنها تبدو ممكنة التطبيق أيضا بدليل المجتمعات الغربية التي تنشئ أفرادا يتمتعون بالفردية والخصوصية الكاملة. فهذا الإيمان بالفردية والخصوصية والتمسك بها كان وراءه مجتمع مؤمن به وينشئ أفراده على هذه القيم، وأسر تنشئ أطفالها على الخصوصية وتمتنع عن التدخل في مسائلهم، وتترك لهم اختيار أفكارهم ومساراتهم وطريقة حياتهم، ولا

تتدخل حتى بمعتقداتهم الدينية، وبالطبع مواقفهم السياسية فضلا عن طعامهم ولباسهم وعلاقاتهم.

لنتصور بدون هذا العقد الاجتماعي ما الذي يحدث لفضاء يتجمع فيه الملايين من الناس في منظومات وأنساق معقدة ومتداخلة يؤثر أي خلل أو تصرف مناقض لسياقها على شبكة هائلة من حياة الناس وراحتهم واستقرارهم، فالتدخل في شؤون الآخرين في المدينة يؤدي إلى شبكة من الخلل تمتد إلى العمل والجيرة وعلاقات الأطفال وحياتهم وقدرتهم على العيش في مكان صغير ومتداخل مع الآخرين، وكذا الأمر بالنسبة للنظافة أو صوت السيارة أو حفلات الأعراس، أو زواج الأبناء والبنات أو علاقاتهم مع المحيط الذي يعيشون فيه. فبدون هذا الاتفاق الجماعي على احترام الخصوصية وعدم التدخل على نحو فردي مستقل بالفضاء المشترك للمدينة سيخل بقدرة هذا التجمع الكبير في الفضاء الصغير على إدارة وتدبير شؤونهم اليومية والمعيشية أو تعقيدها على نحو يدفع إلى الشقاء والشعور بعدم الاستقرار، وبدون هذه الفردية فإن المجتمع نفسه معرض للتمزق والخلل، فهذا «التقديس» المجتمعي للخصوصية والفردية وعدم انتهاكها أو إيذائها هو السبيل الوحيد لجعل حياة المجتمع الكبير والمدينة قادرة على توفير الدفء والتقاليد والاستقرار، .. والسلام.

مشكلة عمان وربما جميع المدن والبلدات الأردنية أنها تخلو من الساحة الرئيسية؛ ما يسمى أجورا أو زارا او جورا، والعبارة الصحيحة أننا دمرنا قلب المدينة، فقد كانت موجودة بالفعل ثم ألغيت في التخطيط الحديث والنمو العشوائي ومضاعفة عدد ساكني عمان والمدن.. وما زالت بقايا هذه الساحات والمرافق قائمة في الجورة والمدرج الروماني والساحات والامتدادات المحيطة والمجاورة.

لو بقيت هذه الساحات والمرافق قائمة وحيوية فإن التظاهرات والاحتفالات الشعبية تأخذ طابعا أكثر سهولة ومتعة وأمانا. وتكون إدارة التجمعات وتنظيمها اكثر

فائدة واهمية بالنسبة للسلطة والمجتمعات. فهي ساحة مشتركة يتواصل التجمع فيها على نحو متواصل وتراكمي على مدى سنوات وعقود وقرون؛ ما يجعلها مزودة بالخدمات والتقاليد والثقافة الراسخة في التجمع والتأييد والمعارضة.. والفضاء العام.

في الواقع التنظيمي لعمان والمدن فإنها تضيق بأهلها وزوارها ما يجعلها غير قادرة على استيعاب وتنظيم الناس والأحداث والجدل العام. وتتحول عمان والمدن تلقائيا من غير ضرائب جائرة وتسعير غير عادل وغير منطقي للمحروقات وامتيازات واحتكارات تمنح الموارد والفرص لأقلية مغلقة ومتعجرفة وغير كفؤة إلى سجن؛ مكان مأزوم بذاته يضيق بأهله وناسه وإدارته وأسواقه.

لنتخيل أن المنطقة الممتدة من مرج الحمام إلى وادي عبدون ثم راس العين وما صار يسمى سقف السيل فالمدرج الروماني ثم الساحة الهاشمية.. ثم امتدادات ماركا والرصيفة والزرقاء نحو السيل إلى السخنة وجرش وصولا إلى دير علا؛ لنتخيل أنها ساحة مفتوحة يخترقها السيل، وتحيط بها على أطرافها مرافق عامة ومحلات تجارية ومقاهي ومطاعم، وبالطبع يجب أن تخلو من كل هذه المباني التي زرعت، فيها مجرد ساحة ممتدة حولي سبعين كيلو مترا، يقصدها الأهالي والقادة السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون للتجمع والترفيه والتظاهر والحوار والجدل والمسرح والموسيقى والشعر والبيع والشراء والجدل، .. سوف يكون في مقدور ستة ملايين مواطن ومقيم يحيطون بهذا الفضاء أن ينظموا حياتهم ويشاركوا ويؤثروا في مصالحهم وأهدافهم بلا حاجة إلى تدخل الدرك وقوات البادية، تكفيهم مراكز ودوريات الأمن العامة برمزيتها وشاراتها والاستعداد الناعم للتدخل والتنظيم، وسوف يصل الناس إلى تفاهمات وتسويات وتشكيلات يديرون بها مواردهم ومصالحهم وعلاقاتهم.

ويبدو المشهد الاجتماعي والسياسي اليوم مشابها للمدن نفسها وهي بلا قلب، فالمواطنون لديهم فائض من الموبايلات وبيوت الصلاة وصحف وإذاعات ومواقع انترنت

كثيرة ومخزون كبير من البيبسي والكولا ولحوم ومواشي من استراليا ورومانيا ونيوزيلندا والسودان وفيتنام.. وأسواق الذهب تغص بالذهب وبنوك مزدهرة! لكن وكما قال زعيم قروي نحن في خير ولا ينقصنا سوى الطعام والخام (قماش خشن) .. هكذا فالمواطنون لا ينقصهم سوى الماء والطاقة ومدارس وعيادات ومستشفيات ومراكز رعاية اجتماعية وشوارع وأرصفة ومواصلات عامة وحدائق عامة ومكتبات واندية وحماية المستهلك من شركات البنوك والاتصالات والكهرباء والماء والتأمين ومزودي السلع والخدمات ومضاعفة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي وتطوير الاسواق لتستوعب المواطنين وبلديات حقيقية ..

لا يمكن تصور الإصلاح من غير وجود قوى إيجابية تحرك المدن والسوق وتنظمها، وتنشئ علاقة إيجابية معها، وتشارك أو تنافس أو تواجه السلطة والمجتمعات، وتعيد معا (المدن والأسواق والسلطة) إنشاء قواعد عادلة ومتفق عليها لتنظيم القوة والتأثير والنفوذ. فلا يقدر على الإصلاح من لا يملك القوة والتأثير؛ والإصلاح في حقيقته وجوهره إعادة توزيع الموارد والتأثير والقوة.

الناس في عمان والمدن الجديدة.. قسم من أقسامها، لا علاقة لهم بها، لا يشاركون بشيء في الولاية والتخطيط لاحتياجاتهم وخدماتهم، بل ولا علاقة لهم بأبنائهم الذين يذهبون إلى مدارس غريبة عليهم وعلى آبائهم، ينشؤون بلا تواصل ولا انتماء تقليدي للمجتمع والمدينة والأعمال والمهن، ولا مشاركة حقيقية في الولاية والتخطيط، ولا يملكون شيئا مما تواضعت عليه كل المدن والمجتمعات حتى الفقيرة منها، مثل الخدمات الأساسية والرعائية، والسلع، والمدارس والمساجد والكنائس والمكتبات والحدائق والأندية والساحات العامة والحارات والأرصفة.

يكاد الأردن يتحول إلى دولة مدينية، فأكثر من ثلثي المواطنين يقيمون في عمان وحولها، ويأتي إليها كل يوم لأجل العمل وقضاء المصالح حوالي مليون شخص ثم

يعودون إلى مدنهم وبلداتهم خارج عمان وحولها. ويتركز في عمان النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي والدبلوماسي والسياحي،.. وفي ذلك فإن عمان هي الأردن، والجدل في الشأن العماني كالتنظيم والخدمات والمرافق والمؤسسات والنقل والسكن، هو شأن أردني أيضا، والحديث عن القضايا العامة في التعليم والصحة والتكافل الاجتماعي يتصل ايضا بعمان.

وقد تضاعف عدد سكان عمان عدة أضعاف وفي سرعة، فهي اليوم عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل خمسين سنة، ولا يخفى على المقيم والزائر ما تعانيه عمان من تحديات في التخطيط والتنظيم وما تتمتع به أيضا من مستوى جيد في الخدمات، وربما يكون أسوأ ما لحق بعمان هو إهمال أو تجاهل كثير من الأساسيات في تنظيم المدينة وتخطيطها، مثل غلبة التنظيم المركزي الشمولي على تنظيم الأحياء والمناطق، فالمخطط ينظر إلى عمان كمدينة مركزية واحدة، ولا يلاحظ خصوصية الأحياء والمدن الفرعية في عمان، ويفترض بداهة أن يكون لكل حي أو منطقة يعيش فيها خمسة آلاف إلى عشرة آلاف نسمة الفرصة الكافية ليعيشوا معا ويتمتعوا بمنظومة من الخدمات والمرافق التي تخصهم، بل وأن يكون تنظيم الحي وتخطيط شوارعه ومرافقة مستمد من خصوصيته واستقلاليته، فتغلب عليه الشوارع المغلقة ويتصل بمركز المدينة والمناطق المجاورة بطرق محددة خارجية، لكن الدخول إليه يكون مقتصرا على القاصدين للإقامة أو الزيارة أو عمل يقع في الحي نفسه، وألا تكون الأحياء كلها ممرات مفتوحة للعابرين من كل مكان وإلى كل مكان، وإضافة لذلك يجب أن يكون لكل وحدة في المدينة مدارسها الخاصة ويجب أن يمنع أبناء الحي قبل الصف الخامس الأساسي إن لم يكن المرحلة الأساسية كلها من الدراسة خارج الحي، أو على الأقل يجب أن تكون لهم الفرصة كاملة للدراسة في الحي نفسه، وأن يكون في مقدور التلاميذ الذهاب مشيا على الأقدام من بيوتهم إلى المدرسة والعودة إلى البيوت، وأن يكون لكل حي أيضا

سوقه الخاصة به ومركز بريد ومركز صحي ومكتبة عامة وحديقة عامة ونادي رياضي ثقافي اجتماعي، وأن يكون له تنظيمه الاجتماعي ومنظماته الاجتماعية والمعابد والتعبيرات الاجتماعية والثقافية التي تعكس الحي على نحو خاص، وقد يكون له هويته الخاصة في العمارة وأسلوب الحياة.

من أسوأ ما أصاب عمان غياب فرصة المشي على الأقدام والدراجات الهوائية، بسبب ضيق الأرصفة وزراعة الأشجار فيها والاعتداء عليها من قبل السيارات والبيوت والمحلات التجارية، إذ لا مدينة بلا مشي ومشائين، فالمدينة هي ببساطة أن يكون في مقدور الأطفال المشي في أمان في مدينتهم واللعب والتجمع في أمان وسهولة، وأن يكون في مقدور الناس أن يمشوا على أقدامهم إلى العمل والسوق والنادي، وأن يلتقوا في المساء في سهولة ويسر في الساحات والنوادي والمقاهي بلا حاجة إلى سيارات، وأن يكون في مقدروهم استخدام الدراجات الهوائية في أمان وسهولة، .. عمان معادية للأطفال والمشائين والدراجين.

لا يمكن الحديث عن المرافق والنقل والتخطيط لمدينة عمان من غير وجود المدينة نفسها، فالمدينة هي المواطنون وليس البيوت والطرق والمؤسسات.

إلى أي مدى تعكس المخططات التنظيمية والعمرانية لمدينة عمان الاحتياجات والأولويات الاجتماعية والثقافية لسكان المدينة؟ وإلى أي مدى يشارك الناس في التخطيط لمدينتهم وأحيائهم وإدارتها وتنظيمها؟ وهل تتفق مخططات الشوارع والأرصفة وتصميم البيوت والعمائر والمرافق مع حاجات الناس للسكن والراحة والخصوصية، وتطلعاتهم الجمالية والروحية؟ كيف يمكننا؛ وهذا ليس خيالا علميا ولكنه متاح ومتبع في كثير من مدن العالم، وكان سائدا ومتبعا لدينا قبل التحديث أن نحول المدن والأحياء إلى مجتمعات قائمة حول الأعمال والاحتياجات وأساليب الحياة، بحيث يستطيع الناس والأطفال أن يتحركوا في حيهم ويذهبوا إلى مدرستهم ويجدوا مكتبات وحدائق وألعابا

وأندية وأسواقا وحاجاتهم وسلعهم الأساسية بسهولة وبدون حاجة إلى وسائل نقل، أو بوسائل سهلة وغير مكلفة؟ إلى أي مدى تساهم المشاركة الشعبية في التخطيط للمدينة؟

استمدت مدن كثيرة وجودها وأهميتها من الأنهار التي أقيمت بجانبها، مثل القاهرة (النيل) وبغداد (دجلة) ولندن (التايمز) وباريس (السين) وغيرها كثير جدا، وكان من أسباب اختيار عمان عاصمة للدولة الأردنية هو نهر الزرقاء الذي ينبع ويسير فيها، ولكن عمان كبرت ودفنت النهر، وهي تشرب الآن نهر اليرموك، وفي المقابل فقد حافظت المدن على أنهارها باعتبارها سر وجودها، فقد بذلت الحكومة الفرنسية جهودا كبيرة لتنقية نهر السين وإعادة تأهيله حتى عاد نهرا نظيفا تعيش فيه من جديد أسماك السلمون بعدما اختفت بسبب التلوث.

تخطيط النمو الاجتماعي وفهمه لا يقل أهمية بل يزيد عن تخطيط المرافق والخدمات للمدن والأحياء، فالمدينة كائن حي يجعله أهله دافئا أو قاسيا، والمدن لا تكون بالضرورة قاسية مفككة، فهذا فهم باتجاه واحد مرده إلى رؤية ريفية أو بدوية للمدن من الوافدين الذين لم تطلعهم المدن على أسرارها ولا ضمتهم إليها برغم الإقامة الطويلة فيها، أو إلى غلبة الريف على المدن والعواصم عندما عجزت عن استيعاب الوافدين إليها بأعداد كبيرة ذهبت بشخصيتها وهويتها.

إن فهم المدن وتخطيطها وصياغتها اجتماعيا وحضاريا ليس ترفا يقوم به كتاب وباحثون يغنون خارج السياق، ولا مسؤولون ومخططون مشفقون على التراث والتاريخ الاجتماعي والهوية والشخصية، أو شعراء يعشقون الوطن والمكان، ولكنه ضرورة قصوى لبناء مسؤوليات اجتماعية وسياسية، وحماية من الجريمة والانحراف والاكتئاب، وبناء الانتماء والمشاركة، وتوفير الأمن، وتطوير الخدمات وتفعيلها، فالناس في تجمعهم في المدينة لا يأوون إلى مكان غريب، بل مطلوب منهم أن ينتخبوا ممثليهم

في البرلمان والحكم المحلي، ويتعاونوا على متابعة وتنسيق تعليم أولادهم، وأن يتجمعوا لحماية مصالحهم واحتياجاتهم المختلفة، ولا يمكن تفعيل ذلك وتحقيقه في الحد الأدنى بدون روابط وعلاقات اجتماعية ومجتمعية ومهنية، كيف يختار الناس هنا النواب وأعضاء مجلس الأمانة؟ وكيف تعمل مجالس الآباء في المدارس؟ ولمن تقام هذه الأنشطة الثقافية والاجتماعية؟

ارتفعت نسبة الشقق السكنية من 29% في أوائل الستينات من القرن الماضي لتزيد على 75% العام 2002. ويرافق ذلك بالتأكيد مجموعة من التحولات والمشكلات الجديدة التي لم يتعامل معها المجتمع من قبل، ولا يملك خبرة ثقافية واجتماعية لاستيعابها، ويبدو أيضا أن التشريعات القانونية والتنظيمية لم تستوعبها جيدا. وبعامة، فإن التشريعات تعكس الحالة الاجتماعية والثقافية السائدة، وإذا كان ثمة فرق بين التشريعات والثقافة السائدة، فإن مشكلات جديدة ستنشأ. وهكذا، فإننا نحل المشكلات بمشكلات جديدة.

وبيوت عمان الممتدة من دير غبار إلى ماركا، وفي أي حي كانت تصدمك ببشاعة خزانات المياه وأطباق التقاط الفضائيات والأعمدة المبنية والورش التي تسد الشوارع، وتتحداك واجهاتها، وكأنها بنيت لتكون شيئا خارج الزمان والمكان، وكأنها أفلتت من المجرة أو تحولت إلى كويكبات معزولة؛ تسير في أي اتجاه نحو مصير حتمي من الانهيار والفناء، وكأنها صممت أو خططت بلا اعتبار للناس والجيرة ونشوء الأحياء والتجمعات، وكأنها استيطان عشوائي قائم على العزلة والخوف والشك.

ولكن التريف لا يمس القضايا الثقافية والاجتماعية فقط، وإنما يعيد صياغة الحياة السياسية على نحو يبعدها عن أهدافها، إذ أن تريف المدن يتبعه تريف السلطة والحركات السياسية والاجتماعية، والثقافة المنظمة لعملها ومواقفها، وإذا كانت المجتمعات تتجه في تطورها الطبيعي نحو التمدن باعتباره الهدف والأصل، والمسار التاريخي العام

للبشرية يدل بوضوح وبداهة على التحول من الرعي والصيد إلى الزراعة ثم الصناعة، وأخيرا المعرفة، فذلك يعني بالبداهة إياها أن العودة إلى التريف أو البداوة اتجاه نحو البدائية والتخلف وعكس ما تكافح البشرية لأجله.

التمدن ضرورة يقتضيها نشوء المدن بالضرورة، فلا يمكن إقامة مدن وجامعات ومجالس نيابية وشركات ومصانع دون أن يصاحب ذلك تمدن وثقافة مدينية لإدارتها وتنظيمها، والكارثة العربية ليست في التريف المجرد المعزول ولكنها في استخدام الأدوات والمناهج الريفية لإدارة دول ومؤسسات ومجتمعات مدنية كبرى، فإذا كانت الثقافة الريفية أو البدوية تكونها تجمعات صغيرة قائمة على نمط معين من الإنتاج والانتماء والحماية، فلا يمكن تصور كيف ستنظم هذه الثقافة تجمعات سكانية ومهنية وسياسية كبرى ومعقدة لا يربطها ببعضها ما يربط المجموعات الصغيرة من السكان المتشاركين في النسب والمصاهرة والعمل والحياة.

الإنسان مدني بطبعه، هكذا وجد الفلاسفة والمؤرخون من قديم الأزمنة، ولا تنشأ الرسالات والحضارات والدول وكذلك العلوم والآداب والفلسفة والرواية والمسرح إلا مع وجود المدن، وفي تفسير الدكتاتورية وتسلط العسكر وحكم الأفراد يلاحظ دائما علاقة ذلك بغياب أو تهميش الطبقة الوسطى من المهنيين والبورجوازيين والمثقفين والذين يمثلون الخصائص الوصفية والتركيبية للمدينة، وبتسلط العصبيات الريفية والقبلية على الحكم والإدارة والأحزاب والجماعات.

وبالطبع فإن أول ضحايا التريف هي الديمقراطية، ذلك أنها (الديمقراطية) ليست هواية مثل جمع الطوابع أو حماية الطيور المنقرضة، وليست أيدولوجيا يمكن أن تجند دعاة لها وفدائيين، ولكنها عقد اجتماعي مع المكان، وتحققها منظومة سياسية واجتماعية وشروط بيئية محيطة تجعل تنظيم الحياة السياسية والعامة عقدا تلتزم به الأطراف جميعها، وتجد فيه مصالحها، وبدونه تضيع هذه المصالح، وتتعثر عمليات تحقيق الحاجات

الأساسية، وهذا لا يتم إلا في مدينة حقيقية يتجمع فيها الناس وينظمون أنفسهم على أساس مصالحهم واحتياجاتهم، وتقوم على طبقة وسطى كبيرة ومؤثرة.

الانتخابات النيابية تجري في الأردن منذ عقود طويلة على نحو متواصل، والانتخابات البلدية تجري منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، ولكن التعاطي غير المديني مع الانتخابات جعلها زينة غير ضارة تضيف إلى النخب السياسية والاقتصادية مكاسب جديدة أو رمزية.

نتحدث عن عمان أحاديث صحيحة ومتناقضة في آن، ولا يساعدنا ذلك في فهم المدينة والاندماج بها، عمان النظيفة والآمنة، ولكنها تخلو من الروح، وبرغم أنها من أقدم مدن العالم فإنها تبدو وكأنها بلا تاريخ، وعمان الحياة اليومية؛ الناس والأسواق والمقاهي والمطاعم والشوارع والندوات واللقاءات والثقافة والفنون والجيرة والزمالة والصداقة،... فيها كثير من الروح العذبة وأيضا الفوضى والتوتر وغياب القانون والغش في السلع والخدمات وضعف العلاقات والروابط المدينية...

تحمل كل مدينة ثلاثة وجوه (وليس بغداد فقط كما في رواية غالب هلسا ثلاثة وجوه لبغداد) أو مكونات على الأقل: الحكم، والمجتمع والأسواق، وليس خافيا أن عمان وجميع العواصم العربية تقريبا تديرها وتنظمها الحكومات المركزية وفي مركزة العواصم تكتسب كثيرا من التنظيم والأمن وتطبيق القانون والنظافة والمؤسسات والبرامج المتقدمة والأنيقة، ولكنها في ذلك تستمد وجودها واستمرارها من الحكومات، بما في ذلك من نزف واحتمالات الترهل والضعف في اللحظة التي تتخلى الحكومة أو تعجز عن إدارة المدينة وتنظيمها.

ليست المدن معجزة أو هبة للتاريخ، وليس التمدن سرّا تحتكره (أو تتوهمه) فئة من الناس، فالمدن ببساطة هي العلاقة بين المكان والموارد والناس، لا تحتاج المدينة سوى

أن تعرف مواردها وأسواقها وتنشئ حولها الإقامة والخدمات وتنظم علاقاتها وأولوياتها وتتشكل في ذلك القيادات الاجتماعية والسياسية، وليس التمدن سوى منظومة إدارة العلاقات بين المكان والمصالح والناس، وتتشكل الحياة اليومية في إيقاع هذه العلاقة، ويكون التاريخ إضافة جميلة تمنح المدينة والناس نكهة جميلة، ولكن الوعي بالمدينة والتمدن لا علاقة أساسية لها بالتاريخ، فلا قيمة عظيمة أن تكون عمان مدينة عمون الآرامي ثم فيلبوس الامبراطور العربي البيزنطي أو مدينة يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي.. كل ذلك لا بأس به بل هو قيمة جميلة، ولكن عمان تتحدد هويتها في أن يكون للناس أسواقهم ومدارسهم ومؤسساتهم وحدائقهم وأنديتهم ينفقون عليها من مواردهم وينظمونها بأنفسهم، ويتقدم في ذلك قادة اجتماعيون يديرون شؤون المدينة وأهلها، ثم يكون من بينهم نواب ووزراء.. وتلك ببساطة الديمقراطية .. وكذلك التمدن.

لكن عمان مدينة جميلة وربما تكون من أجمل المدن وأفضلها للمعيشة وقضاء الإجازات، فالصيف فيها مميز بأمسياته ولياليه الجميلة، وربما لا يكون مثل هذا الطقس الصيفي الجميل متاحا في معظم مدن العالم، فمدينة عمان بوقوعها على الجبال المفتوحة على الشمال والغرب وبموقعها الجغرافي القريب البعيد من البحر المتوسط يمكن أن تستقبل الهواء العليل وتنجو من الرطوبة، وهناك إنجازات أخرى حققتها عمان بجهود أبنائها ومواهبهم وأخلاقهم، فعمان مدينة نظيفة وآمنة، والمقيم والزائر في عمان يشعر باستقرار واسترخاء يجعله يعيش أو يقيم على نحو مريح وممتع يساعده في العمل أو في الاستراحة والاسترخاء، والمواطنون (إذا استثنينا بعض أنماط السلوك) يمنحون بأخلاقهم العالية وترحيبهم بالضيوف واتجاههم للصداقة والانفتاح ومعرفة عدد كبير منهم باللغة الإنجليزية للزوار والمقيمين شعورا بالدفء والانتماء يجعلهم يحبون الإقامة في المدينة.

ويوجد في عمان وحولها شبكة من الخدمات المهنية والسياحية المميزة أيضا، أطباء مهرة ومستشفيات متقدمة، ومكاتب هندسية ناجحة، ومدارس حديثة ممتازة، وخدمات

جيدة في الكهرباء والماء والاتصالات والإنترنت، وشبكة من الطرق والجسور والأنفاق تجعل المواصلات فيها تخلو من الأزمات المعروفة عن المدن، وفيها أيضا مجموعة كبيرة من أفضل المطاعم والحلويات، والتي تتميز بتقديم أفضل المأكولات والأجواء الجميلة، وتقدم المطاعم الشعبية سلسلة من الأكلات الشعبية المناسبة والحلويات.

الوهلة الأولى تعطي انطباعا سيئا لزائر عمان، ويحتاج إلى بعض الوقت ليكتشف بنفسه أن عمان مدينة جميلة ولكنها مغطاة بطبقة هشة من المشكلات، ولكنها مجموعة من المشكلات تكون للأسف الشديد هي أول ما يتعامل معه الزائر والمقيم، حتى المواطنين تتشكل لديهم رؤية سلبية وسوداوية بسبب مجموعة من المشكلات والأزمات التي تخفي الإنجازات والمزايا الكثيرة لعمان.

يرانا كثير من الناس ونحن نظن ذلك في بعض الأحيان بأننا متجهمون ولا نبتسم، ولا نضحك للرغيف السخن، وقد شاركنا في ترسيخ هذه الفكرة النمطية عن أنفسنا برغم أننا لسنا كذلك أبدا، ففي الواقع أننا لا نختلف في ذلك عن المجتمعات والشعوب الأخرى، ويتيح العمل والحياة في الخليج فرصة مناسبة للمقارنة بين الشعوب، ففي التجمعات والعلاقات العربية وغير العربية بين الأفراد والزملاء في مؤسسات العمل وفي الأسواق في الخليج يمكن الملاحظة أن الأردنيين يتميزون بالصداقة والقدرة على بناء علاقات من الزمالة والثقة والمشاركة في العمل والحياة مع الآخرين، ويكتسبون ثقة الناس ومودتهم، ولكن يحدث لبس وخطأ في الفهم والتفسير بين الجدية والتجهم، وبين الحذر المبدئي مخافة الصد أو التدخل في شؤون الآخرين وبين العزلة والانطواء والتكبر، وبين الصمت والاكتئاب، وبين الجدية والالتزام في العمل وبين الاستبداد، وتفسر المظاهر الطبيعية والشخصية تفسيرا سيئا، فالناس بفعل الشمس الحارقة والبرد الشديد تتشكل ملامحهم ووجوههم على نحو تبدو قاسية متشنجة وهي ليست كذلك، ونضيف نحن إلى ذلك بأنماط واتجاهات في الحياة لا تخفف من حدة الصيف

والبرد، والواقع أننا نفتقد إلى كثير من أدوات التكيف البسيطة مع تقلبات الطقس، وهي برغم بساطتها وعدم كلفتها تساعد كثيرا على الاسترخاء في النفس والمظهر، ولكننا لا نفعل ذلك للأسف الشديد، فنحتاج إلى اختيار الملابس بطريقة صحيحة وملائمة للصيف والشتاء والربيع على النحو المريح للنفس والجسم معا، وأن نصمم أنظمة وحيل للتدفئة والتبريد والإضاءة تجعل حياتنا في البيوت والمكاتب مريحة لا تؤدي إلى تشنج العضلات والعقول والأعصاب، فمثلا نحتاج إلى الاعتماد على المعاطف الجلدية والصوفية الدافئة جدا والاستغناء عن الملابس الضيقة والكثيرة المتراكمة على أجسادنا والتي تكتم على أنفاسنا وتؤدي إلى الروائح المتراكمة وفي الوقت نفسه الشعور بالضيق والتوتر والتشنج، وفي الصيف يجب الاستغناء عن الجاكيتات وربطات العنق، وإذا أمكن استعادة غطاء الرأس في الصيف والشتاء فتلك عادة حسنة وجميلة وليست مجرد شعار ثقافي ووطني ولكنها في أصلها اقتضتها ضرورات حماية الرأس والوجه من الشمس والبرد، والنظارات الشمسية تحمي العينين وتساعد الوجه على الاسترخاء والهدوء، ولكنها للأسف الشديد تبدو في نظر الناس عادة شبابية منفرة

مشكلة عمان هي التنظيم الذي يخضع لإغواء تجارة العقارات، والحلّ ببساطة هو الابتعاد عن السيول ومجاري المياه الطبيعية، لقد ألحق تحويل الأودية ومجاري مياه المطر والينابيع إلى مجال عقاري للبناء والسكن والتجارة ضررا كبيرا بالبيئة والطبيعة ومصادر المياه وأحواضها، وأرهق البنية التحتية للمدينة العاجزة عن استيعاب وصرف مياه الأمطار، وضاعف الكلفة على التخطيط والإنشاء، ويؤدي كل عام إلى كوارث ووقوع ضحايا، وهذه ليست ملاحظة جديدة لكنها تقال في كل عام وفي كل مناسبة تسقط فيها الأمطار، كل هذه التضحيات والتكاليف الهائلة والمرهقة التي ندفعها باستمرار لأجل تحويل مساحات محدودة من مسار الأودية ومساقط المياه وأحواضها إلى عمائر سكنية وتجارية مدفوعين بإغواء الثمن المرتفع للأرض!

في جميع مدن العالم وأكثرها ازدحاما تظل الأودية والسيول والأنهار مناطق خالية من البناء، وفي قلب لندن وباريس ونيويورك واستنبول ولاهور على بعد أمتار من المباني الشاهقة الارتفاع وخيالية الثمن تجد الأنهار والأودية والغابات كأنك في الأمازون، مسارات نهر التيمز والسين وهيدسون على سبيل المثال تخترق المدن وتسير في قلبها إلى جوار ناطحات السحاب كما هي في الغابات والفضاءات الخالية من السكان والمباني،.. بل إن المدن جميعها تحتفي بأنهارها وطبيعتها وتحولها إلى فضاء جميل تتنفس منه المدينة وأهلها.

لا يمكن وصف ما حدث لعمان من إلغاء لمسار السيل وتحويله إلى مباني وأسواق، والاعتداءات على الأودية والينابيع ومسارات المياه سوى أنه جريمة حضرية سوف نظل ندفع ثمنها على مدى العقود القادمة، وستكون النهاية كما هو قانون الطبيعة ترك هذه الأماكن وعودتها سيول طبيعية وغابات

ومصادر للمياه والترفيه والسياحة والسمك والغذاء، وسوف تظل تروى في التاريخ أسطورة تحدي الطبيعة وخنق المدينة وإزالة قلبها وتحويله إلى كتل اسمنتية قاتلة وخانقة، ثم في النهاية ينبعث القلب كما العنقاء ويجرف في مساره كل هذه المؤسسات والأعمال المفتعلة!

يبدو الحلّ اليوم مكلفا برغم أنه كان ممكنا أن يكون بلا تكلفة، لكن في النهاية إن لم يكن اليوم فسوف يكون غدا لن نجد حلا للكارثة سوى ملاءمة الطبيعة والبيئة في التخطيط الحضري للمدينة والأحياء والمرافق، فالمدن في التاريخ والجغرافيا تتشكل حول الأنهار ومصادر المياه ويكون الفضاء المحيط بها ساحة عامة مقدسة، وتحيط بها في الأماكن القريبة والآمنة الأسواق والمعابد والمحاكم والمؤسسات والمسارح والمدارس ودور الثقافة والفنون، ويمضي أهلها شطر نهارهم فيها للعمل والتجارة والالتقاء والتشاور والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وتصوراتهم لذاتهم ومجتمعاتهم، ويمضون أمسياتهم في

الترفيه والنشاط الاجتماعي والثقافي،... وفي ذلك ينشئون الموارد والأعمال ويدبرون الإنفاق والتضامن والتكافل الاجتماعي من مواردهم المحيطة بقلب المدينة والممتدة حولها، ويكونون قادرين دائما على تنظيم وتدبير شؤونهم وأولوياتهم واحتياجاتهم الأساسية بلا موارد إضافية أو خارجية أو بقدر معقول ومقدور عليه من الموارد الممكن اجتذابها، وبلا تدخل حكومي أو سياسي إلا بالقدر الذي تحتاج إليه المشاركة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

لقد أقيمت مدينة عمان أساسا وفق اعتبارات الماء (النهر) والطرق والقوافل والزراعة المحيطة بها والقريبة منها لتوفير الغذاء للسكان والقوافل والمراكز الإدارية والدفاعية القائمة فيها، وعندما أصبحت عاصمة الأردن عام 1921 تطورت واتسعت بسرعة كبيرة لتتفق مع كونها مركزا إداريا وتجاريا، ثم وبتطور الأعمال والسياحة والاتصالات أصبحت تبحث عن مكان لها في حركة الاقتصاد العالمي، ولكنها في نموها وبإغراء التكنولوجيا التي دخلت في العمران وأساليب الحياة فقدت كثيرا من مكتسباتها وهويتها، وتحتاج عمان اليوم إلى استعادة النهر الذي قامت بجانبه، والذي يفسر وجودها وأن نوقف جريمة تجفيفه وتلوثه، وتعيد تخطيط القنوات والأودية ومسارها وتستوعب كل نقطة ماء تسقط في محيط عمان ليبقى النهر وروافده المصدر الأساسي لمياه الشرب والمعلم الرئيسي للمدينة وقلبها النابض الذي يستوعب حياة الناس وأمسياتهم وأنشطتهم الثقافية والسياحية والترويحية وليكون مصدرا للراحة والجمال للسكان والزائرين.

يمكن أن تكون عمان مدينة مثالية ولكنها حائرة ومرتبكة ولا تدرك هويتها وسر جمالها وفي تقليدها لتجارب أخرى تهدر مكتسباتها ولا تنجح في اقتباس التجارب الأخرى، فما تستثمره في الأبراج على سبيل المثال يمكن أن تنشئ بأقل منه بكثير شبكة من الأسواق والمصانع والأحياء والحدائق والغابات التي تعود عليها بموارد تفوق بأضعاف كثيرة ما تتوهم الحصول عليه من عقارات قد تكون معقولة في شيكاغو أو دبي، ولكنها

في عمان مدينة الطبقة الوسطى والأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة تبدو غير ذات جدوى أو فائدة.

العقبة الكبرى في التخطيط والتفكير لعمان أنها مدينة عملاقة منتشرة على الجبال وفي الأودية، ما يجعل أزماتها بالغة التعقيد، وعصية على الحلّ. ففي هذه الجبال الشاهقة، وسفوحها الوعرة، وأوديتها الصعبة، يستحيل أن تقوم مدن كبرى، ومصالح دولة مركزية، وأسواق و«مولات» وفنادق وأبراج، وحركة هائلة يومياً إلى العاصمة من جميع أنحاء البلاد.

شوارع عمان لا تصلح للسير الكثيف حتى في الأحوال غير الماطرة، فضلا عن الثلوج الكثيفة. أما وقد كرست عمان مدينة عملاقة تكاد تكون هي الأردن؛ فإن أهم ما يجب الخروج به بعد هذه التجربة الثلجية، هو أنها بحاجة إلى تخطيط أكثر استحضارا لكونها عاصمة ومركزا يجتذب معظم سكان الأردن ومقيميه وزواره؛ وبحاجة أيضاً إلى حلول إبداعية تنسجم مع أنها مدينة استثنائية، مختلفة (ربما) عن جميع المدن الكبرى والعواصم في العالم.

لم يعد ممكنا تصور كيف يمكن تدبير حياة وأعمال ومصالح هذه الملايين التي تعيش في عمان، أو تزورها أو تأتي إليها كل يوم وتخرج منها؛ كيف يمكن استيعاب العدد الهائل من السيارات المتدفقة إليها، والكثير منها لا يصلح للسير ابتداء من غير طرق جبلية وأودية ومنعطفات خطرة، دعك من الأمطار والثلوج ؟ وكيف تظل عمان، بعد كل هذا النمو الهائل، من غير شبكة نقل عام متطورة وملائمة، تتفق مع العدد الكبير لسكانها وزوارها، والحركة الهائلة اليومية فيها لأغراض العمل والتجارة والدراسة ؟

وليس مفهوما بعد كيف خُططت الأسواق والمدارس الحكومية والخاصة، والمجمعات التجارية والحكومية؛ وإن كان المخططون لهذه المؤسسات قد وضعوا في حسبانهم حركة

السير والمواقف والطبيعة الجغرافية للأمكنة! ولا يبدو أن الجبال والأودية قد أُخذت بالحسبان في تخطيط الأحياء والمباني والمرافق والخدمات والاحتياجات الأساسية.

وتبدو البداية، بداهة، في تعزيز المدن والمحافظات، لتكون قادرة على الاحتفاظ بأهلها واجتذاب سكان جدداً؛ وأن يُردّ الاعتبار للسلوك التاريخي للمدن التي تزود نفسها بنفسها من معظم السلع والاحتياجات، على النحو الذي ينشئ فيها وحولها منظومة اجتماعية اقتصادية تقلل، إن لم توقف، حركة النقل العملاقة غير المعقولة إلى عمان. وكذلك إنشاء منظومات جديدة للسكن الوظيفي واتجاهات الإقامة والمرافق والخدمات؛ ما يجعل ممكنا إقامة الناس قريبا من أعمالهم ومصالحهم واحتياجاتهم، بلا حاجة إلى استخدام السيارات في الذهاب إلى العمل والمدارس والأسواق، والعودة منها.

وربما يكون الأفضل، أن تُنقل العاصمة إلى القطرانة! والواقع أن عمان بدأت تشكل تهديدا كبيرا لبرامج التنمية والإصلاح، فهي بوضعها الحالي مسؤولة على نحو ما عن نزف الموارد المائية والتلوث وارتفاع درجة الحرارة، وتغولت على ما سواها من المدن والأقاليم حتى صارت تستقطب السياحة والتجارة والثقافة، مما يعني تزايد الهجرة إليها، وتحول الأردن إلى دولة مدينية، أو إلى مدينة عملاقة، وهجر وبوار الأقاليم الشاسعة في الأردن، وإذا كان هذا الوضع مناسبا لدول صغيرة مثل الكويت وقطر والإمارات والبحرين فإنه لا يناسب بلدا يزيد عدد سكانه على خمسة ملايين وتصل مساحته إلى حوالي مائة ألف كيلومتر مربع، وسيتضاعف عدد سكانه بعد أقل من خمس وعشرين سنة.

يتوقع أن اختيار عمان عاصمة عام 1921 كان عائدا إلى النهر الذي يخترق المدينة، وإلى سكة الحديد والأراضي الزراعية المحيطة بها، وقربها من مجموعة من المدن المهمة (في ذلك الوقت) السلط، ومادبا والزرقاء وجرش، وبلدات أخرى منتشرة في الجبال

وحول السيول، مثل الرصيفة وصويلح ووادي السير والفحيص وناعور وحسبان وذيبان.

ولكن التطورات الحضرية والسياسية التي حدثت في القرن الماضي جعلت من كل الاعتبارات السابقة قليلة الأهمية، فقد جف النهر ولُوث، ودمرت معظم إن لم تكن جميع السيول والعيون التي كانت تتدفق في جبال عمان واوديتها وحولها، وزحفت العاصمة إلى جميع المدن والبلدات المحيطة وابتلعتها، وتحولت المزارع والغابات المحيطة بها والتي كانت مصدرا غذائيا وجماليا للمدينة إلى أحياء سكنية مزدحمة، ولم تعد سكة الحديد أداة نقل حيوية ومهمة.

تاريخ العمران ومساره في الأردن وسواه يتبع اعتبارات مائية وتجارية واستراتيجية، وهي اعتبارات وان أمكن تحديها بالتقنيات الحديثة، وقد ظهر لنا أنه يمكن بالسيارات نقل الاحتياجات بسرعة، وأنه يمكن ضخ المياه من أي مكان، ويمكن البناء في مسارات الاودية وسفوح الجبال، بل ويمكن طمس عيون المياه وشق الطرقات فوقها وبناء الأبراج، لكنها سياسات كشفت فيما بعد عن خسائر كبرى، فقد استخدمت تكاليف زائدة لتحدي الجغرافيا والبيئة، ثم دفعت تكاليف أخرى لمواصلة التحدي، لأن تجاهل مسارات الأودية والمياه شكل ضغطا كبيرا على مرافق الصرف الصحي، وأدى إلى تلوث كبير، ولم تكن عمليات نقل المياه والغذاء من المناطق البعيدة لإطعام سكان عمان وسقايتهم عملية سهلة وبسيطة، فبعد أن دمرت مصادر مائية وغذائية مهمة، استنزفت مصادر مائية أخرى لها أصحابها ومستحقوها، وبُذل مال كثير في نقلها سواء في البنى والأدوات والتقنيات وكذلك الوقود الذي تضاعفت تكاليفه مؤخرا.

وربما تكون القطرانة عاصمة بديلة ملائمة، فهي تبعد عن عمان 80 كيلو مترا فقط، وتبعد عن المطار 40 كليو مترا، وهي نفس المسافة التي تفصله عن عمان، وتطفو على مياه جوفية كثيرة، وتمتد فوق سهول شاسعة تجعل التخطيط الحضري عمليا وجميلا،

ومحاطة بأراض زراعية (نرجو أن تُطور ولا تُدمر) وهي أيضا قريبة من الكرك ومادبا، وستكون أقرب إلى معان والعقبة وإن لم تبتعد كثيرا عن الشمال والوسط، ويمر بها الطريق (الأوتوستراد) الصحراوي الذي يربط شمال الأردن وجنوبه معا، بالإضافة إلى سكة الحديد إذا أعيد إنعاشها، وهي أيضا مدينة تاريخية، وكانت محطة تجارية واستراتيجية على مدى التاريخ.

وربما يكون من الأنسب أن تشمل عمان جميع المدن والبلدات الأردنية، وأن يكون مجلس أمانتها يتكون بالإضافة إلى مناطقها العشرين رؤساء البلديات المائة، فالواقع أن عمان هي الأردن، ولم تعد المدن والبلدات جميعها بلا استثناء سوى ضواحي لعمّان، وعندما يكون لدينا قطار سريع (على خير وهداة بال!) فإن المسافة من العقبة إلى عمان لا تحتاج أكثر من ساعة، وليس كثيرا ولا صعبا أن يكون الأردنيون مدينة واحدة، ثم يجروا عمليات استماع طويلة ودؤوبة لبعضهم بعضا .. كيف ينشئون مدينتهم ومؤسساتهم ومدارسهم وعياداتهم .. وعلاقاتهم ببعضهم بعضا.

لقد تضخمت عمان بسرعة وصارت تغص بساكنيها ليس فقط فيزيائيا ولكن اجتماعيا وثقافيا أيضا، وما نشهده كل يوم بل وفي كل لحظة من أزمات واختناقات وخناقات في الشوارع والمؤسسات، أو من اعتداء على المرافق والشوارع والأرصفة كما القانون والقيم ليس سوى أزمة المدينة التي لم تعد مدينة وأهلها الذين لم يصيروا مواطنين، ولنلاحظ أن المواطنة والمدنية كلمة واحدة في بلاد ولغات المنشأ!

ثمة حاجة كبيرة لصياغة هوية عمان والمحافظة على المنجزات المتحققة في هذا المجال، ومراجعة كل ما يؤثر على هويتها ويضر به، وقد يكون ذلك مكلفا ومؤلما في المراحل الأولى، ولكنه مشروع بالغ الأهمية للمحافظة على عمان باعتبارها مركز الأردن وباعتبارها أيضا مدينة تاريخية عريقة، ولأجل تمكين سكانها وزوارها من الحصول على أفضل الخدمات ولخلق موارد إضافية جديدة تزيد الأعمال والمصالح فيها نجاحا وفاعلية،

ولتطور الأعمال والمهن والمصالح والخدمات والمرافق في الأردن بعامة، فالهوية ليست مشروعا ترفيا، ولا مجرد زينة غير ضارة، وإذا لم تربط مشروعات هوية المدينة بتنظيم الموارد وزيادتها فإنها تتحول إلى عبء كبير وتكون أيضا غير ذات جدوى، لأن الثقافة والهوية تتشكل أساسا حول الموارد والأعمال والمصالح، وإذا لم تكن مستمدة منها فإنها تكون هوية معتسفة وغير حقيقية، وإذا لم تكن الثقافة المتشكلة أيضا مستمدة من الموارد والمصالح والعملية السياسية والإدارية التي تقود المدن والمصالح فإنها ثقافة غريبة أو مفتعلة، وهكذا فإن هذا التفاعل المفترض بين الأعمال والموارد ومصالح الناس وبين المكان والهوية والثقافة المتشكلة هو الذي يمنح خصوصية للمنتجات الثقافية وأساليب الحياة، وما يميز على سبيل المثال العمارة واللباس والموسيقى والفنون والحرف والمهن عن بعضها في المدن والأقطار.

نحتاج أولا إلى استعادة النهر الذي قامت عمان بجانبه والذي يفسر وجودها وأن نوقف جريمة سقف السيل، ونعيد تخطيط القنوات والأودية ومسارها ونستوعب كل نقطة ماء تسقط في محيط عمان ليبقى النهر وروافده المصدر الأساسي لمياه الشرب والمعلم الرئيسي للمدينة وقلبها النابض الذي يستوعب حياة الناس وأمسياتهم وأنشطتهم الثقافية والسياحية والترويحية وليكون مصدرا للراحة والجمال للسكان والزائرين.

ونحتاج إلى إعادة تنشئة وصياغة كبرى تجعل من أهل عمان عمانيين بمجموعة كبيرة من التشريعات والبرامج وبناء أنساق اجتماعية ومؤسسية ممتدة تربط الناس ومصالحهم وانتماءهم ومشاعرهم بمدينتهم، ومن ذلك على سبيل المثال: إلزام (أو على الأقل تشجيع) جميع المقيمين في عمان بأن يشاركوا في الانتخابات النيابية والبلدية في عمان وليس في أماكن أخرى، وأن يكون لكل تجمع سكاني أو حي مدرسة أساسية يدرس فيها جميع أبناء الحي (ويفضل أن يكون ذلك إلزاميا)، وأن يكون لكل منطقة من مناطق العاصمة الاثنتين والعشرين ناد رياضي ثقافي اجتماعي ومكتبة عامة وحديقة ومركز

تجاري، وأن يشكل لكل حي أو منطقة مجلس بلدي منتخب، وأن يوكل للأمانة إدارة وامتلاك وتنظيم المدارس الأساسية والمياه والكهرباء والرعاية الصحية والاجتماعية والمواصلات، وأن تمتلك المجالس عددا كافيا من المساكن تدير بها عمليات إسكان للعاملين في المدارس والمرافق العامة في المنطقة بحيث ترتبط حياة الناس والعاملين في الخدمات البلدية بأماكن عملهم وإقامتهم، وتنظيم بناء مساكن قريبة من المشروعات والمؤسسات العامة والخاصة تسهل إقامة الناس قريبا من أعمالهم ومصالحهم، وهكذا يتوقع بارتباط الناس في حياتهم وإقامتهم بعملهم وبارتباط المدينة بمواردها الخاصة الأساسية أن تتشكل مدن ومجتمعات حقيقية تبحث عن هويتها وتطور حياتها وتحسنها وفق وجودها المصيري وليس وفق إقامة محاطة بشعور عدم التواصل وبالغربة وعدم الانتماء.

التكوين الثقافي والاجتماعي

لا تقدم بلا ابداع

ولا ابداع بلا خيال

ولا خيال بلا موسيقى

ولا موسيقى بلا شعر

ولا شعر بلا فلسفة

ولا فلسفة بلا ثقافة

ولا ثقافة بلا مجتمع

ولا مجتمع بلا عمارة

ولا عمارة بلا إبداع

الثقافة بما هي وعي الذات

"الواقع الخارجي المتعيّن يعكس فكرة داخلية" (هيغل)

مؤكد أن المكونات الاجتماعية والثقافية والتراثية؛ مثل العمل، والقضاء، والأسرة، والعمارة، والطعام، واللباس، والضيافة، والعلاقات الاجتماعية، الأثاث، والتخطيط الحضري، والتعاون والمشاركة والأمثال والغناء والموسيقى والشعر والآداب والفنون تساهم على نحو رئيسي وفاعل في تنظيم الموارد والأعمال وتجديدها وإدامتها وتعظيمها.. وببساطة هذا هو التقدم والازدهار.

يتوقع المؤلف أن يساعد هذا الفصل في بناء الأهداف والأفكار والمهارات الضرورية للعمل الإصلاحي والتنموي كما تخطيط واقتراح السياسات وأن يكون في مقدور القارئ التفكير والتقييم والعمل سواء في مجاله العام أو في تشكيله لذاته ووعيه.

ويحاول أيضا في هذا الفصل فهم التكوين الثقافي والذي تشكل من خلال الوعي الجمعي والتاريخ الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم، كما يحاول الإجابة على سؤال كيف تؤثر الثقافة في تنمية الموارد وتجديدها وتحسين الحياة؟ وفي ذلك يخمن دور الثقافة في التنمية والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفرصها في تكوين

هوية وشخصية ذات خصوصية ومرجعية في العمل السياسي والاجتماعي ومشروعات وخطط التنمية والإصلاح، وأساسا للقيم المشتركة في العمل والعلاقات.

يمتلك المجتمع الأردني منظومة ثقافية وتاريخية اجتماعية ذات خصوصية مستمدة من التراث والتكوين الآرامي والعربي القديم والديني الممتد من فجر التاريخ مرورا بمرحلة الأديان الإبراهيمية، والجغرافيا التاريخية وتفاعلات متراكمة من الموارد والعمل والتعاون والصراع والخبرات الخاصة التي تكونت في التعامل مع البيئة المحيطة، ويشترك الأردنيون مع أهل شرق المتوسط والعرب في كثير من المكونات الثقافية والاجتماعية، ولكنهم أيضا اكتسبوا خبراتهم وتقاليدهم الخاصة.

ليس الهدف هو إثبات الخصوصية الأردنية أو تحديدها وتوضيحها، ولكن ربما يكون ممكنا ومفيدا ملاحظة الشخصية الأردنية ثقافيا واجتماعيا، ثم صياغة واقتراح أفكار وأسس تصلح لتفعيل العمل التنموي والعام، ويجب أخذها بالاعتبار في عمليات التخطيط والتشريع. هذا فعل ثقافي وليس بحثا علميا أكاديميا، فالمؤلف يسلك كمثقف أكثر مما هو باحث، هو ينشئ الأفكار والاتجاهات بهدف تعزيز موقف يؤمن به، بمعنى الفعل العلمي المستخدم لتعزيز رؤية ورسالة محددة مسبقا.

آمل أن أوفق في المستقبل إلى توثيق ودراسة التاريخ الاجتماعي والثقافي الأردني، واختبار صلاحيته لتنظيم العمل السياسي والاجتماعي وصياغة المجتمعات وفلسفة التعليم والتنمية والتشريعات، ومقارنته بالمبادئ والأطر الأخرى التي تنظم الحياة العامة، ولكن يكفي في هذا الكتاب أن نقدم مجموعة أفكار تؤسس للحوار والمراجعة للباحثين والمشتغلين بالعمل العام والشأن الثقافي، ولتطوير المشروع إلى مرحلة أكثر ثراء ونضجا.

التنمية ثقافة

تصعد الثقافة اليوم ربما أكثر من أي فترة سابقة باعتبارها مكونا رئيسيا في رأس المال الاجتماعي والإنساني وقاعدة أساسية للإصلاح والتنمية، فما من تقدم ينشأ من غير الوعي به، هي قاعدة قديمة بالطبع لم تكتشف اليوم، لكن في هذه المرحلة الانتقالية التي تتبدل فيها الموارد والأعمال والأفكار تزيد الحاجة إلى الثقافة بما هي وعي الذات لترشد الأمم والأفراد نحو طرق جديدة لم تسلك بعد لأجل إنشاء حياة وأعمال جديدة مختلفة تتلاءم مع التحولات الكبرى التي تعصف بالعالم، لكن الإصلاحيين من الحكومات والجماعات والأفراد يقعون في خطأ كبير حين يعتقدون أن الحلول الثقافية بمعنى التوعية والإرشاد والتثقيف هي الحلّ لمواجهة التحديات وبناء الفرص، بل إن ذلك أسوأ خطأ وقعت فيه عمليات التنمية في العقود الأخيرة عندما أغرقت المجتمعات والمؤسسات بحملات من الدورات التدريبية والتوعوية، وركزت مواردها وجهودها على التثقيف، وأقحمت التدريب في مجالات غريبة عليه، مثل التدريب على الإبداع والتفكير الناقد وبناء الذات والتنمية البشرية والطاقة الإيجابية والريادة، أو دورات تدريبية في كتابة الرواية والقصة والشعر، واستدرجت الموجة لشديد الأسف مؤسسات وشخصيات عريقة في الفكر والتعليم والثقافة والتنمية، هي جهود أقل ما يقال فيها أنها تشبه وضع العربة قبل الحصان، ولا تختلف كثيرا عن دورات أو كتب من قبيل كيف تصبح مليونيرا، أو كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس، أو كيف تتعلم اليابانية في خمسة أيام.

إن الثقافة نتيجة وليست مقدمة، وفي صياغة أفضل فإن الثقافة تتشكل محصلة بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكنها أيضا تؤثر في الموارد والأعمال والأسواق

على نحو يحافظ عليها ويعظمها وينشئ أعمالا وموارد جديدة، فالتقدم والإبداع هو حلقات متسلسلة أو حلزونية يؤدي بعضها إلى بعض في متوالية لا تتوقف، إذ تنشئ المنظومة الاقتصادية بما هي موارد الأمم وأسواقها وأعمالها منظومة من السياسات والتشريعات لتنظيم وحماية هذه الموارد، ثم تتشكل حولها منظومة اجتماعية من القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة والعلاقات والجماعات والطبقات، وهذه تنشئ منظومة من الآداب والفنون والإبداع، وفي ذلك يستدل على التقدم والنمو بالثقافة، بما هي مؤشر للعلاقة بين التشكلات الاجتماعية والأفكار السائدة وبين الواقع، فهي (الثقافة) بقدر ما هي مرتبطة بالواقع فإنها أيضا تساعد الفاعلين الاجتماعيين على إدراك الواقع واستيعابه، و إبداع الحلول والأفكار وأساليب العمل والحياة التي تجعل هذا الواقع بيئة للتقدم والتنمية.

هكذا تكون العمارة بما هي الوعاء المادي لحياتنا وأعمالنا؛ من البيوت والمدن والبلدات والأحياء والأثاث؛ تعكس رؤيتنا لأنفسنا وللحياة وتصوراتنا للرضا والتقدم والسعادة، وهذه الرؤية تصوغها مجموعات واسعة ومقعدة من الشعر والموسيقى والقصة والرواية والأمثال والحكايات والأساطير والمسرح والسينما، وهي أيضا تحكم تصميم المنتجات والسلع والخدمات والأسواق.

وبغير هذه الحلقات التي يؤدي بعضها إلى بعض نحمّل الثقافة فوق طاقتها، ويكون البدء بالمنتجات الثقافية بما هي نهايات وتفاعلات هدرا للوقت والجهد والموارد، فبرغم أن الثقافة مؤشر على الأمم وعلى مستواها في سلم التنمية والتقدم فإنها (الثقافة) لا تتقدم إلا بقدر ما نملك من الحريات والعدالة والكرامة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الملائم والمنشئ للتقدم.

فالثقافة باعتبارها «وعي الذات» هي منتج حضاري اجتماعي تعبر عن مستوى وطبيعة الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، أو هي محصلة البيئة

السياسية والاقتصادية، ولا يمكن أن تكون أحسن أو أسوأ حالا من هذه البيئة المحيطة بها. ولذلك فإن النظر إلى واقع الثقافة وفهمها سيكون مستمدا من التحليل والرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأظن أن الإجابة ستكون وفقا لذلك بديهية، إذا نظرنا إلى مستوى الحريات العامة والسياسية والاجتماعية والفردية، ومستويات التنمية الإنسانية في التعليم والصحة وتمكين المجتمعات والمرأة والتسامح، وفي الحالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومستوى المعيشة ونوعية الحياة وعدالة التوزيع والإنفاق، .. وهكذا يمكن القول إن الثقافة العربية في أسوأ حالاتها.

إذا نظرنا إلى الثقافة من ناحية كمية إحصائية، بمعنى ملاحظة مؤشرات القراءة والنشر والمسرح والإنتاج المسرحي والدرامي والسينمائي والموسيقى والفنون والجوائز والإنجازات الثقافية الدولية والإقليمية والحضور الاجتماعي للثقافية في حياة الناس والحضور الدولي والإعلامي للثقافة العربية مقارنة بالدول الأخرى فإن النتيجة بطبيعة الحال تبعث على الأسى والإحباط، ولكن مرة أخرى لا يجوز أن نفصل الحالة الثقافية عن الحالة السياسية والاقتصادية السائدة.

وعلى نحو ما؛ فإن الأحداث السياسية والعامة وما يحيط بها من حراك وإصلاح وصراع هي فعل ثقافي أساسا يعبر عن التطلع إلى الحرية والعدالة والاستعداد للتضحية لأجلها، فالأمم تنتفض على نفسها، وتراجع أولوياتها واحتياجاتها، وتعيد النظر في كل شيء، هكذا نلاحظ أن المعارضات والأحزاب والحركات السياسية التقليدية تتعرض هي أيضا مثل الحكومات للمراجعة والنقد، وتواجه أيضا احتمالات الانحسار؟ إننا نشهد في الواقع ثورة ثقافية تغير من النخب والقيادات والأفكار والقيم والأولويات، فلم تعد على سبيل المثال القضايا السياسية الكبرى التي كانت عنوانا للعمل السياسي الحكومي والمعارض موضع اهتمام كبير.

ومن المؤكد أن التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى الجارية اليوم وما صحبها

من أحداث كبرى تعبر عن ثقافة جديدة تتشكل في المجتمع، فالثقافة أولا وأخيرا هي وعي الذات، وما نشهده اليوم من احداث إنما تعبر عن رؤية الناس لما يحبون ان يكونوا عليه، وملاحظتهم للفرق بين واقعهم وما يرغبون في تحقيقه، ولكنها اتجاهات وأفكار مفاجئة للفعل الثقافي المشهود في الأوعية الرسمية والمتاحة للثقافة، وهذا الغياب للفعل الثقافي عن ملامسة التحولات والأفكار الجدية للناس يعبر بالتأكيد عن فجوة كبيرة، وربما يفسر سبب غياب التفاعل بين الناس والمجتمعات والعمل الثقافي بعامة.

الثقافة ببساطة هي الحلقة الأساسية في تشكل الناس وتجمعهم حول مواردهم وأنظمتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك يجب النظر إلى الثقافة القائمة اليوم وتقييمها بمقدار تعبيرها عن هذا التشكل، وبمقدار مساهمتها في تحسين حياة الناس وتنظيم مواردهم واحتياجاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن جهة أخرى فإن الثقافة تعمل بشكل أساسي على التشكيل الجمالي لدى الأفراد والمجتمعات، الجمال باعتباره التمييز بين القبيح والحسن في الأفكار والأعمال والسلوك والحياة والسلع والمنتجات، وهنا يمكن نشوء فعل جمالي كبير وواسع يساهم في تطوير حياة الناس وأفكارهم، بل وينشئ سوقا اقتصادية إبداعية في الطعام واللباس والعمارة والأدوات والسلع والأجهزة والمنتجات، وتطور أيضا السلوك الاجتماعي وأسلوب الحياة نحو الأفضل، بل وتساهم بشكل أساسي في الحد من الجريمة والانتحار والانحراف والإدمان، وتمنح الناس دوافع جديدة للعمل والإنتاج والإبداع، والشعور بالأمان والرضا والإنجاز.

تعتبر وزارة الثقافة الراعي الأكبر للثقافة في الأردن، فمازالت الصناعات الثقافية غير قادرة على ان تكون منتجات وسلعا تدخل إلى السوق معتمدة على نفسها اعتمادا كاملا، هناك تفاوت في الطبع بين الصناعات الثقافية في قدرتها على أن تكون سلعة استثمارية، النشر على سبيل المثال يبدو يحاول ذلك، ولكن المحاضرات والمسرحيات والمؤتمرات

والأعمال الأدبية والفنية مازالت بحاجة إلى دعم كبير من الحكومات أو القطاع الخاص.

وترعى الوزارة أعمال وبرامج الجمعيات الثقافية المجتمعية، وتشارك بذلك مع المجتمع المدني في رعاية الثقافة وتنميتها. وتقوم أيضا بأدوار ثقافية مباشرة باعتبارها مؤسسة ثقافية، مثل النشر الثقافي للكتب والمجلات ومجلات الأطفال، والأعمال الأدبية ومكتبة الأسرة،...

عند النظر إلى أعمال الوزارة من ناحية كمية إحصائية فإنها تبدو أعمالا كبيرة وكثيرة ومهمة، .. ولكن ثمة فكرة تقترب من الإجماع أن حال الثقافة ليست بخير، وأن ثمة تقصير في المنجز والعمل الثقافي بعامة.

وهذا بالطبع يقودنا إلى السؤال التالي عن واقع الثقافة في الأردن، فالمشهد الثقافي الأردني يبدو مزدحما بعدد كبير من البرامج الثقافية، من المحاضرات والندوات والمسرحيات والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض الفنية والحفلات الموسيقية، والتعليم والتدريب الفني والثقافي والإبداعي في وزارة الثقافة والجامعات وفي المؤسسات الثقافية بعامة، ولكن الشعور العام أن العمل الثقافي في عزلة عن المجتمع والحياة اليومية، وهناك أيضا غياب كبير في مجال الدراما والسينما والتلفزيون، والناس اليوم تتابع المحطات التلفزيونية كثيرا، ويبدو المنجز الثقافي والإبداعي على الشاشات الصغيرة والسينما غائبا او محدودا.

يبدو لي أن ثمة أسئلة كبرى يحتاج الفعل الثقافي لإجابتها حول الفجوة بين المجتمع والعمل الثقافي، وما الثقافة الجديدة التي تنشئها المجتمعات والفرق بينها وبين الثقافة الرسمية والمؤسسية، ولماذا تكون مثل هذه الفجوة؟

ولذلك فإن تطوير الثقافة والعمل الثقافي في الأردن يعتمد أساسا على دور مركزي معقد لوزارة الثقافة يزاوج بين الفعل الثقافي وبين تمكين المجتمعات ومساعدتها على القيام

بمسؤوليتها ودورها الثقافي، لأن الثقافة أساسا هي مسؤولية المجتمع وليس الحكومة.

يمكن النظر ببساطة وبداهة للعمل الثقافي على أساس رؤية مفادها «وعي الذات المنشئ لتحسين الحياة وزيادة الموارد وتفعيلها وتجديدها» ورسالة قائمة على «الفعل والتشكيل الثقافي الملائم والمنسجم مع التمدن ومجتمعات واقتصاد الأعمال والمهن المعرفة».

وليس المهم في الأداء والإنفاق في المجال الثقافي إلا بقدر ما يكون تحقيقا لأهداف ثقافية أساسية وضرورية، مثل: ضمان وإنشاء بيئة ثقافية مشجعة للإبداع والفنون الجميلة والمسرح والقراءة والموسيقى والفلسفة، وتعزيز قيم التمدن والتسامح والاعتدال، والحوار والعلاقات الاجتماعية القائمة على الأمكنة والأعمال والأفكار والصداقة، وتعزيز السلوك الاجتماعي المدني القائم على الخصوصية والفردانية، ونبذ الصخب والضوضاء، وتشجيع ثقافة العمل القائمة على الثقة والإتقان، وتشجيع وتعزيز أساليب الحياة في العمارة واللباس والطعام والنقل والتعليم والتعلم والصحة والسلامة العامة على النحو الذي يجعلها أكثر انسجاما مع الاحتياجات والأولويات المعيشية والجمالية، وتشجيع الثقافة الجمالية وتذوق الجمال وتقديره في الثقافة والأعمال والأفكار والمنتوجات والسلع، والمساهمة في اقتصاد المعرفة القائم على الجمال والإبداع.

وبالطبع فإننا في الأردن نملك موارد أساسية تشجع على تحقيق مثل هذه الاستراتيجية الثقافية، مثل نسبة التعليم الجامعي والثانوي المرتفعة، وهي كافية لإنشاء قاعدة اجتماعية للمعرفة والثقافة، ولدينا شبكة مدارس وجامعات وخدمات اتصالات ومرافق أساسية كافية لنهضة ثقافية ومعرفية، وإقبال مجتمعي كبير على التعليم والتدريب يشجع على إدخال وتطوير حصة الثقافة والإبداع والفنون في البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية.

وفي المقابل فإننا نعاني من أزمة اقتصادية منشئة لسلوك اجتماعي وثقافي سلبي، وسوق عمل عشوائي لا يقوم تماما على التنافس العادل والإبداع والتفوق، وأنماط من

السلوك تضعف أثر الثقافة والتنمية والإصلاح، ومجتمعات وبلديات ومنظمات المجتمع المدني منسحبة من المشاركة الثقافية أو ضعيفة وتحتاج إلى تمكين وتأهيل، ونعاني أيضا من وجود قطاع خاص منسحب من المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في العمل الثقافي، وإقبال على الإنفاق والتبرع يذهب معظمه لمجالات غير ثقافية ولا يجد العمل الثقافي حافزا لاستقطاب المتبرعين.

ولكننا نملك فرصا معقولة للإصلاح الثقافي يمكن ملاحظتها في الشبكة العالمية القائمة اليوم من الاتصالات والمعرفة المتاحة والتواصل العالمي والمحلي تتيح المجال لبرامج ومؤسسات وأعمال ثقافية وإبداعية بتكاليف قليلة، وفي نمو وتضاعف الاقتصاد القائم على المعرفة والإبداع ما يعزز دور الثقافة والمواهب والفنون في الاقتصاد والأعمال والسوق.

يمكننا إنشاء منظومة من البرامج والأعمال القائمة على تشجيع وإنتاج منتجات ثقافية شاملة ومتعددة وملائمة وذات مستوى عال في الجودة تستهدف جميع الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية والأمكنة والمحافظات، وتلبي الاحتياجات والأهداف السابقة، وتستوفي كل الأشكال والأوعية المتبعة، قصة، شعر، رواية، مسرح، فنون تشكيلية، موسيقى، كتب ومجلات، ودراسات، ومقالات، ومحاضرات، ندوات، وحوارات شاملة وممتدة وطويلة، إذاعة، تلفاز، سينما، إنترنت، شبكات التواصل الاجتماعي، وضمان وصول البرامج والمنتجات الثقافية إلى الفئة المستهدفة منها وإلى أكبر قطاع منها، وملاءمة المنتجات مع الفئة المستفيدة أو المستفيدة، طلاب المدارس، طلاب الجامعات، المجتمعات، طبقات الأعمال والمهن، وأصحاب الحرف، وسائقي التاكسي، وإنشاء بيئة من التعاون والتنسيق والمشاركة مع المجتمعات والهيئات الثقافية والاجتماعية والشركات والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، مثل المدارس والجامعات والأندية الرياضية والمؤسسات الشبابية ووسائل الأعلام.

ونحتاج أن نتأكد من جدوى البرامج والأعمال والمشروعات الثقافية القائمة وقياس أثرها وملاحظته في الحياة اليومية أو بالقياس لأهدافه والفكرة المبررة له، مثل إجراء عمليات متابعة والقياس وملاحظة واستطلاع تلاحظ أثر البرامج والأعمال الثقافية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، مثل: مستوى وحجم القراءة والنشر والترجمة، ومستوى وحجم الإنتاج المسرحي والفني والموسيقي، ومستوى ونوعية المشاركة والتفاعل مع البرامج الثقافية والفنية، ومستوى جودة المنتجات والسلع التي تشكل المعرفة والإبداع جزءا منها، مثل الأثاث والبناء والتصميم والبرمجة وصناعة الألبسة والأحذية والإعلام وأساليب الطهو والسياحة والتسلية والترفيه، ومستوى واتجاهات السلوك المدني والاجتماعي، مثل التسامح، احترام القانون والنظام، الحريات الشخصية والاجتماعية، الضوضاء والخصوصية والتلوث، ومستوى واتجاهات قيم العمل والاتقان والثقة في الاقتصاد والسوق والمهن والأعمال والوظائف.

وتقيس العمارة والشعر والموسيقى بكفاءة (وربما تكون أفضل مقياس) التقدم والتخلف والنجاح والفشل، والفرص والتحديات، وما يمكن أن نفعله وما يجب أن نفعله، وما حققناه وأنجزناه بالفعل! ونلاحظ أيضا التغير الذي حصل في حياتنا وأفكارنا، من خلال التغير الذي يجري على العمارة والفنون! فنحن من خلال هذه الفنون نعبر حسيا عما نملكه من مشاعر وتخيلات، وكيف نعي وجودنا، وما تمثل فينا من قيم وأفكار؛ كيف نحب أن تكون حياتنا، وما نحب أن نكون عليه.

وإذا سألنا هذه الأسئلة اليوم بلدا من بلداننا أو مدينة من مدننا منظورا إليها من العمارة والفنون، فماذا ستكون الإجابة؟ مؤكد أنه لا توجد إجابة واحدة. وربما تكون الإجابات بعدد الناس أنفسهم؛ فكل امرئ عاقل يملك وعيه وتفسيره الخاص به، والمختلف عما سواه.. ولكني أقول وأنا أفكر الآن في هذا العدد الهائل والمنتشر فوضويا للمساجد في عمان والبلدات؛ من غير تخطيط يلاحظ العلاقة بالأحياء والأماكن، ومن

غير ارتباط بحياة الناس وعلاقاتهم وإقاماتهم، ألا يعكس الفوضى والتيه؟ كأن عمان والمدن والبلدات مدن تائهة، كأننا مجتمع من التائهين!

وهذا الاستخدام المضاد لأهداف القوانين التنظيمية التي وُضعت لأهداف معينة في حياة الناس؛ تحويل الفضاءات الناشئة عن الارتداد إلى امتدادات عمرانية للبيوت من غير أن يسمح القانون نظريا بذلك، وتحويل الشوارع إلى مواقف سيارات وبيوت للعزاء والأفراح وساحة لورش الأعمال، وتحويل الحدائق العامة التي اقتطعت من أراضي المواطنين أنفسهم إلى أسواق تجارية لفئة من المواطنين دون غيرهم، ومرافق ومبان لمؤسسات وفئات من الناس دون غيرهم ولا تربطهم بالمكان نفسه رابطة.. هذا الاعتداء على الفضاء تحول إلى حق مكتسب، أو ممارسة متقبلة ومتواطأ عليها. ويعكس ذلك الفجوة الكبيرة في العلاقات بين الناس بعضهم بعضا وعلاقتهم بالفضاء والمرافق العامة، وبين القانون الذي ينظم ويدير هذه العلاقات! فالقانون لا يشكل رابطا وأساسا للعلاقة، ومرجعية لتنظيم الاتفاق والاختلاف بين الناس. والناس يديرون علاقاتهم ويؤثرون ببعضهم بعضا، ويُسْمِعون صوتهم ويطلبون حقوقهم ويؤدون واجباتهم، وفق موازين وقواعد غير قانونية في ظل القانون!

عندما يتحول القانون إلى سوط يسلط على المواطن، وإلى مورد وهيمنة لدى فئة من الناس! لا يعود المواطن يدرك حقه الذي منحه إياه القانون، ويتحول انتهاك القانون إلى بيئة عامة وأمر واقع... القصة طويلة وممتدة، وتستحق مواصلة وتكرار التركيز والتأمل فيها.

ما معنى وجود الفضاء المشترك في المدينة؛ في الطرق والأرصفة، والارتدادات المفروضة على البيوت والعمائر، والحدائق والمرافق العامة، والأسواق والمقاهي..؟ هي ببساطة ناشئة عن، وتنشئ منظومة الثقة؛ لأنه لا قدرة على العيش المشترك والتعايش من غير ثقة. فإذا كان المرء عاجزا عن العيش وحده أو لا يرغب في ذلك، فيجب أن

يتعلم كيف يعيش مع الآخرين!

والتأمل في أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي، يؤشر على مجالات كثيرة لانتهاك الفضاء العام، تذهب بالثقة وتدمرها، وبالطبع تلحق الضرر بالمدن والتمدن. وهذا يجعل الحياة مليئة بالضيق والتوتر، إضافة إلى هدر الموارد والأوقات والإنجازات.

والثقة تنظم حياة الناس وعلاقاتهم، وغيابها يزيد ضغوط الحياة ويقلل العمل والإنتاج، ويرهق الأفراد والمؤسسات؛ الثقة بين الدولة والمجتمع، والثقة بين الزبون والسوق، والثقة بين البائع والمشتري، والثقة في السلع والمنتجات، والثقة في الأقوال، والثقة بين الناس بعضهم بعضا.. فغياب الثقة يضر بالاقتصاد والأعمال والعقد الاجتماعي، والرواية المنشئة للدولة والمجتمع.. وتلك قصة طويلة. ذلك أن تاريخنا الجغرافي، واقتصادنا المعرفي والخدماتي والمهني والحرفي، يجعلان الثقة هي المورد الأساس، وغياب الثقة يعني هدر مواردنا!

وثقافة الطريق مسؤولة عن 90% من حوادث المرور - وهذا رقم مصدره دائرة السير - التي تذهب بأرواح حوالي أكثر من عشرين ألف عربي كل عام، وأضعافهم من المصابين، وتضر بملايين السيارات، وغيرها من خسائر وإصابات وإعاقات وعداوات. كيف يعيش الناس ويعملون ويتحركون في فضاء عام مشترك، في ظل عقل باطن/ لاوعي يهيمن عليه الجنس والتفكير الجنسي؟ الأقوال والمزح، والمجاز والنظرات والسلوك والتحرش الكاسح، والفتاوى والحوار والنقاش تُظهر حضورا طاغيا للجنس إلى درجة مرعبة ومخجلة! وهناك الغش الكاسح والشامل والمتقبل على كل المستويات؛ في البناء والتعليم والامتحانات والعمل والتجارة والبيع والشراء. وكذلك الإساءة الى المواطنين في المؤسسات العامة، والخاصة أيضا، على يد الموظفين في القطاعين، والاستعداد الدائم للخصومة والشتم والإساءة اللفظية والاعتداء والشجار.. والغياب العميق لثقافة وتطبيقات حقوق الإنسان في التشريعات والمؤسسات والتعامل الرسمي والتجاري

والشخصي. وأيضاً غياب النظافة في الشوارع والمرافق والفضاءات العامة، وأسوأ من ذلك التناقض في النظافة والحرص عليها في الفضاء الخاص وتجاهلها في الفضاء العام!

وهناك السلع الرديئة التي تغرق الأسواق ولا تصلح للاستخدام، فلا تعمل إلا لفترة قصيرة، وربما لا تعمل قبل شرائها.. وضعف فاعلية المواصفات والمقاييس والجودة والإتقان في السلع والغذاء والدواء والأعمال الحرفية والمهنية والصناعات والأعمال.

الثقة أسلوب حياة يعكس وعي وجودنا بأن نعيش كما فضاء المدينة لنا جميعا. ولكي يكون قادرا على استيعابنا، يجب أن نبذل كل ما يجعله كذلك!

والشعر والموسيقى يمثلان ضرورة قصوى للأفراد والمجتمعات والحضارات، للتعبير عما نملكه، ويتكون لدينا من خيال وأفكار وقيم ومشاعر وعواطف. ومثل هذا التعبير ضروري لوعي الوجود والكمال الذي نسعى إليه، وامتلاك الجمال الذي يقربنا من هذا الكمال. وبالطبع، فإنهما يؤشران بوضوح كبير على التقدم والفشل في جميع المجالات؛ فهما يقودان تشكيل الحياة التي نحب أن نحياها، ووجودنا على النحو الذي نحب أن نكون عليه.

ويمكن ببساطة ملاحظة العلاقة بين أغاني التراث لدينا، وبين أسلوب الحياة والعمل والقيم والثقافة المنظمة للحياة. ويمكن أيضا التأكيد على ضياع البوصلة فيما نملكه اليوم من كثير من الغناء، ومما يقدم في الإذاعات والسوق، ويغمر حياتنا ووجودنا بفائض من التيه والخواء والغثاء. وذلك يعكس مأساتين: عجزنا عن تقديم وعينا لوجودنا وحياتنا وتغيراتها وتطورها وأهدافنا في منظومة شعرية وموسيقية تشدنا إليها وتشكل حياتنا ومواردنا من جديد أو تجددها على نحو دائم ومتواصل؛ وربما الأسوأ من ذلك أننا لا نملك هذا الخيال والوعي.. الفراغ الذي نعيشه أو يفرض علينا.. لا أقلل بالطبع من أهمية وجمال ما نملكه وما أنجزنا من شعر، بعضه تحول إلى غناء جميل؛ ولكن حضور هذا

الشعر الجميل في الغناء قليل وضئيل، سواء في نسبته الكمية إلى الغناء (الآخر)، وفي حضوره في أوعية الثقافة والترفيه.

يمكن النظر كمثال إيجابي جميل إلى أغاني فيروز على سبيل المثال، وأظنه مثالا يعبر عن أجمل وأفضل من قدم الثقافة والحياة والوجود الإنساني والحضاري الممتد من أورفا إلى العريش؛ العشق والأسطورة، والجبال والأنهار والمدن والبحار والصحارى والأماكن، والبيوت والأبواب والنوافذ، والفصول والأيام والأشهر والطفولة والألعاب، والشتاء والثلج والصيف، والدفء والبرد، والعمل والإرادة والعزيمة والسفر، والزهور والأعشاب والشجر والطيور، والطعام واللباس، والذكريات العميقة التي تشكلنا والتي هي نحن.. الغياب والوداع واللقاء والحزن والفرح، والمقاهي والأسواق والطرق، والشمس والقمر والنجوم، والفقر والغنى، والنضال والمقاومة والاستشهاد والتضحية والفداء.

ولدينا مكتبة واسعة وجميلة من الغناء العربي، استوعبت حياتنا وتراثنا، ولكنها مهددة بالانحسار. ولا نملك بالطبع أن نفرضها على الجيل، ولكننا نملك أن نشجع ونواصل تقديم إنجازنا الجميل في المدارس والإذاعات والمناسبات، وأن نواجه الغثاء الذي يغمرنا.

نحتاج اليوم، أن نجد حياتنا الجديدة والمتغيرة التي نعيشها بكل جوانبها في الشعر والموسيقى. ونحتاج إلى أن نواجه أنفسنا بصراحة بأننا في حالة عمل وإنتاج ومواجهة مع الغثاء والاكتئاب والتشاؤم. وربما تجعل أغنية يسمعها الأطفال في المدارس والذاهبون إلى العمل والعائدون إلى بيوتهم، حياتهم أفضل وتمنحهم عزيمة وقدرة على الإبداع.. أو تمنحهم قدرا من السعادة!

ولا بأس بتكرار القول إن الثقافة هي منظومة الأفكار التي تعبر بها المجتمعات عن

وعيها لذاتها من اللغة والإبداع والآداب والفنون والتراث والعمارة، والقيم والعادات والتقاليد، وفي ذلك يكون السؤال كيف تؤدي إلى تقدم الحركة الثقافية والفكرية من الإنتاج الأدبي والإبداعي والترجمة من الشعر والقصة والرواية والنقد الأدبي واللغات والفنون البصرية والسماعية، وحركة النشر بعامة من الكتب والمجلات والدوريات ومعارض الكتب والمطابع والمكتبات ومواقع الإنترنت والمدونات، وأنماط الحياة في السلوك الاجتماعي والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام؟

إن المجتمعات في تنظيمها لمصالحها ووعيها لذاتها تحتاج إلى معرفة ثقافتها وفحصها، وتطوير هذه الثقافة لتكون استجابةً صحيحة لتشكلها حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي، وأن تشكل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه، وعلى النحو الذي ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل.

الفكرة الرئيسة هنا هي أن الثقافة والفنون تلهم بالجمال الأفرادَ والمجتمعات، للاتجاه نحو السلام والازدهار وتجنب الكراهية والخواء والتطرف؛ ففي غياب «الجمال» يكون الخواء ليس مجرد أزمة نفسية، ولكن ذلك يفسر أيضاً الكراهية والانحياز ضد التقدم بما هو أيضاً انحياز ضد الذات.

استقرت الأمم على مدى القرون في تشكيل هرمي تنظم فيه عمليات تدفق المعرفة والمعلومات تنظيما مركزيا دقيقا؛ ويتلقى الناس هذه المعرفة من خلال أوعية منظمة مثل ما تنتجه المطابع ومحطات الإذاعة والتلفاز والمدارس والجامعات والمعابد،.. لكن الشبكية اليوم تتيح لجميع الناس على قدم المساواة تقديم وتلقي المعلومات والمعرفة، وفي ذلك تتساوى محطات التلفزة الكبرى مع فرد محدود الموارد، ولا يحتاج لأجل

هذه المساواة سوى موبايل قادر على الوصول إلى الشبكة، أو هو كما يسميه جيرمي ريفكين «عصر الوصول» والوصول هنا ترجمة لكلمة access ففي القدرة على الوصول إلى الشبكة لم تعد كل المؤسسات والموارد تختلف عن بعضها في شيء يذكر.

لكن الثقافة المصاحبة لهذا التحول الكبير لم تنشئ بعد استجابة ملائمة وراشدة، فالاختراعات العلمية ليست مجرد تقنية، بل إن آثارها الاجتماعية والاقتصادية تتشكل في متوالية معقدة ومتواصلة من التحولات والاستجابات لم تخطر على بال المخترعين أنفسهم فضلا عن القادة والمخططين والفاعلين الاجتماعيين.

تبدو «الشبكية» حتى اليوم تحديا للأمم بكل مكوناتها (السلطات والمجتمعات والمنظمات والأسواق والأفراد) فهي غير قابلة للتنظيم المركزي كما كان عليه الحال من قبل، ولا تقف في تأثيراتها على الجدل العام وتبادل ونشر المعرفة والمعلومات لكنها تمتد أيضا إلى الأسواق والأعمال، ففي علميات البيع والشراء والتسويق من خلال الشبكة تتغير المولات والمعارض والمؤسسات والوكالات التجارية، وفي تحويل الأموال تتأثر البنوك والسلطات المالية، بل ويبدو أن معنى المال نفسه يتغير، فإذا ترسخت لدى الناس المقاييس والأدوات الجديدة للثروة مثل بلوك تشين وبيتكوين يتغير معنى النقود والثروات وأدواتها وتبادلها والسلطات المنظمة لها،...

وفي الفضاء العام والجدل الدائر من خلال شبكات التواصل فإن أهم ما يجب ملاحظته هو تراجع دور المجتمعات والمؤسسات (المدارس والجامعات والمعابد والإعلام) والمنظمات الاجتماعية (الاحزاب والنقابات والجمعيات) في التنظيم الاجتماعي والأخلاقي وتهيئة الفاعلين الاجتماعيين لأدوارهم ومواقعهم وأعماله ومسؤولياتهم وضبطهم ومحاسبتهم، وتزويدهم بالقيم والمعارف والمهارات اللازمة، وهو تراجع كبير يقترب من العجز، وصعود الفرد كيانا مستقلا وقادرا على التأثير بصفته فردا وليس من خلال انتمائه إلى مجتمع أو شركة أو جماعة أو مؤسسة، وبطبيعة الحال تصعد الفردانية أيضا

كقيمة وفضيلة للشبكية ولم تعد ضريبة أو شرّا لا بد منه كما كان الحال في الهرمية الصناعية و أو الزراعية.

في هذا التحول الشبكي فإن الأمم والمؤسسات تتحول أيضا من المركزية والصلابة والدقة إلى السيولة والضبابية والفوضى، ويبدو البديل في بناء وصعود الثقافة والذات الفاعلية، فالأفراد اليوم تجمعهم الثقافة أكثر من القوانين والمؤسسات والمنظمات، والذات الفاعلة بمعنى الفرد الكفؤ والمبدع هو القادر على قيادة المؤسسات والمجتمعات والموارد والأسواق والتأثير فيها، .. أتحدث على نحو ما أو موازي عن رأس المال البشري المؤدي إلى مواطن ملتزم ومبدع، ليس فقط لأجل حماية القيم والمجتمعات والعلاقات لكن أيضا لحماية وجودنا ومصائرنا، فالشبكية لم تعصف فقط بالقيم والمؤسسات لكنها تعصف أيضا بالأعمال والموارد، وإذا لم يظهر الفرد المبدع والفاعل فإن أكثر من 90 في المائة من المواطنين سيفقدون أعمالهم ومواردهم.

تتيح شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي المجال واسعا لتنظيم المدن والمجتمعات، وتشكيلها حول قضاياها وأولوياتها. وبذلك، فإن المجتمعات والمدن قادرة اليوم، بسهولة، على بناء مؤسسات وتجمعات من غير تكلفة مالية، وبإمكانات فنية متقدمة، وقدرات عالية على التأثير والتجمع. إذ يمكن بسهولة ومن غير تكلفة بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير، والتشهير بها ونشرها؛ وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها: المدرسة والعيادة والنادي والحديقة والمكتبة العامة والفضاءات العامة، والخدمات البلدية والاستهلاك. ويمكن تحويل سكان الحي أو البلدة، إلى مجموعة واحدة تتبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الأساسية والمشكلات التي تهم ساكني الحي، والتشاور حول تحسينها، والتواصل مع وسائل الإعلام والمعنيين بها.

ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة. ويفضل تحديد الأهداف والمجالات وتضييقها، لتكون على مستوى المدن والمجتمعات المحلية، ففي ذلك تواصل أكثر خبرة وحميمية، وأكثر كفاءة وفاعلية؛ فتكون المدارس والعيادات والبلديات ودور العبادة والمحال التجارية والمطاعم، والتي يفترض أن يعرفها ويتعامل معها جميع الساكنين. ثم تتطور علاقات السكان ببعضهم، لتنظيم عمليات الانتخاب البلدية والنيابية والنقابية وتطويرها، وتقييم أداء النواب وأعضاء المجالس البلدية والنقابية، أو لبناء شبكات تعاون وعلاقات اجتماعية فاعلة ومفيدة.

ويمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة والمركزية الكبرى أن تطور من خلال الشبكة ولايتها ومشاركتها الثقافية، ووعيها ذاتها ووجودها، فتكون فضاء مفتوحاً للمعرفة والخبرات في الشعر والموسيقى والطهو واللباس والمسرح والقصة والرواية والعمارة والأثاث. ويمكن أيضاً تقديم المعلومات والخبرات المتاحة في تصميم البيوت والملابس وتطويرها، وحل المشكلات القائمة. ويقيّم المشاركون أيضاً أداء المؤسسات الثقافية والفنية، ويتولون بأنفسهم تطوير الثقافة والفنون ورعايتها، بدلاً من وصاية المؤسسات العامة والخاصة، ولتكون شريكة، وليست وصية على الناس وثقافتهم.

وفي إنتاج الناس ثقافتهم ووعيهم، يبدأ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتبلور والوضوح لدى المجتمعات والنخب؛ فما يشكل الناس أفضل من أي شيء آخر حول مطالبهم وأهدافهم، هو القدرة على التعبير عنها ثقافياً وفنياً. ففي الثقافة والفنون، تستودع الأمم، كما يقول هيغل، أسمى أفكارها. والنقطة الأساسية، هنا، أننا بالشبكية نحرر الثقافة والفنون من الهيمنة والوصاية، لتكون ملكاً للمجتمعات، ولتدير بها برامجها وقدراتها على تقييم البرامج والقيادات السياسية والاجتماعية.

ونحتاج اليوم أن نجد حياتنا الجديدة والمتغيرة التي نعيشها بكل جوانبها في العمارة والدراما والشعر والموسيقى، وهذا أهم ما يلهمنا الإصلاح، فنحن من خلال هذه

الفنون نعبر حسيا عما نملكه من مشاعر وتخيلات، وكيف نعي وجودنا، وما تمثل فينا وحلّ من قيم وأفكار، كيف نحب أن تكون حياتنا، وما نحب أن نكون عليه.

هناك بالتأكيد تحول كبير في وعي الذات والنظر إلى حياتنا كما نحب أن تكون عليه، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الأحداث المتتالية، فالحراك الإصلاحي القائم هو أساساً فعل ثقافي يعبر عن التطلع إلى الحرية والعدالة والاستعداد للتضحية لأجلها، والمجتمعات العربية اليوم تنتفض في الحقيقة على نفسها، وتراجع أولوياتها واحتياجاتها، وتعيد النظر في كل شيء، أليست المعارضات والأحزاب والحركات السياسية التقليدية تتعرض هي أيضاً مثل الحكومات العربية للمراجعة والنقد القاسي، وتواجه أيضاً احتمالات الانحسار؟ إننا نشهد في الواقع ثورة ثقافية تغير من النخب والقيادات والأفكار والقيم والأولويات، فلم تعد على سبيل المثال القضايا السياسية الكبرى التي كانت عنواناً للعمل السياسي الحكومي والمعارض موضع اهتمام الشارع العربي.

ومن المؤكد أن التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى الجارية اليوم وما صحبها من أحداث وثورات تكاد تشمل الوطن العربي، تعبر عن ثقافة جديدة تتشكل في المجتمع، فالثقافة أولاً وأخيراً هي وعي الذات، وما نشهده اليوم من احداث في الوطن العربي تعبر عن رؤية الناس لما يحبون ان يكونوا عليه، وملاحظتهم للفرق بين واقعهم وما يرغبون في تحقيقه، ولكنها ثقافة مفاجئة للفعل الثقافي المشهود في الأوعية الرسمية والمتاحة للثقافة، وهذا الغياب للفعل الثقافي عن ملامسة التحولات والأفكار الجديدة للناس يعبر بالتأكيد عن فجوة كبيرة، وربما يفسر سبب غياب التفاعل بين الناس والمجتمعات والعمل الثقافي بعامة.

فالثقافة ببساطة هي الحلقة الأساسية في تشكل الناس وتجمعهم حول مواردهم وأنظمتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك يجب النظر إلى الثقافة القائمة اليوم وتقييمها بمقدار تعبيرها عن هذا التشكل، وبمقدار مساهمتها في تحسين حياة الناس

وتنظيم مواردهم واحتياجاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأظن أن هذا هو جوهر العمل السياسي أو يفترض أن يكون السياسة الجديدة التي من دون الاهتمام بها لن يكون إصلاح ولا ديمقراطية، وهذا التقسيم المفتعل وبنفور متبادل بين السياسي والثقافي لا ينسجم مع المفهوم العلمي والحقيقي للسياسة والثقافة، ويعطي للسياسة والثقافة وأسلوب الحياة مفهوماً دارجاً في الإعلام والمجتمعات بعيداً كل البعد عن الدور المفترض للسياسة والثقافة بالمعنى المستمد من تحسين الحياة والولاية على الموارد وتمكين المجتمعات وتطويرها والتنمية والإصلاح بعامة، أو التشكل الملائم وإقامة العلاقات الصحيحة بين الموارد والأعمال والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كان ذلك يصنف على أنه ابتعاد عن السياسة والنضال والسمو!، .. ولكن المفهوم الحقيقي للسياسة مستمد من مستوى الحياة ونوعيتها.

يتوقف التقدم والازدهار في هذه المرحلة على الوعي الجمعي والشامل بتكنولوجيا المعنى والمعرفة التي تسود وتهيمن على العالم اليوم، وإن أحاط بأزمة كوفيد 19 صدمة كبرى أو «مؤامرة» فإنها الوعي الشامل بمتطلبات لحظة تحول كبرى في إدارة وتنظيم الحياة والمؤسسات والأعمال على نحو جديد، لقد كانت تحولات في ضخامتها تفوق قدرة معظم الناس على استيعابها وتقبلها فضلا عن الوعي بها، ولم يكن عمليا أو ناجحا تطبيقها أو إحلالها في الأعمال والأسواق والأفكار والثقافة والسلوك الاجتماعي وأسلوب الحياة من غير استيعاب شامل من قبل جميع الفئات والطبقات، ولعلها من المرات القليلة إن لم تكن الوحيدة في تاريخ الإنسانية التي يتطلب فيها تطبيق التكنولوجيا الجديدة وعيا جمعيا شاملا، ولم يعد يكفي الوعي النخبوي لتطبيقها وإنجاحها، ولكن الصدمة الأكثر غرابة في هذه المرحلة أن النخب والطبقات الأكاديمية والأكثر تعليما والمهن القيادية والنبيلة هي الأكثر مقاومة للتغيير، وليس المجتمعات، هكذا فإن تكنولوجيا المعنى تواجه قوى ومصالح وطبقات راسخة ومهيمنة ترفض الفرص الجديدة، ولم يكن خيار سوى

التضحية بهذه المؤسسات والنخب والمعارف والصروح العلمية والأكاديمية والمؤسسية والتنظيمية والإرشادية برغم عراقتها وكلفتها الهائلة.

ثمة ذكاء اصطناعي يدخل حيز التطبيق هو ببساطة تحويل الوعي بالذات الإنسانية وفهمها إلى تكنولوجيا، لكن ذلك ينشئ متوالية من التفاعلات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فالآلة الذكية (الحاسوب والروبوت والطابعة الثلاثية الأبعاد..) بما هي محاكاة للإنسان في التفكير والتحليل، وربما لاحقاً الإدراك والتداعيات، تغير وعي الإنسان لذاته، ومن ثم وبطبيعة الحال، فإن الآلة نفسها سوف تتغير أو تنشأ أجيال جديدة منها تحاكي هذه التغيرات. وهكذا فإن الإنسان يغير في نفسه وفي وعيه وإدراكه كلّما تقدم في الذكاء الاصطناعي، على نحو لا نعود معه قادرين على التمييز (ربما) هل الآلة تغير في وعي الإنسان وإدراكه للمعنى والجدوى، أم أن الإنسان يستنسخ نفسه على نحو متطور ومتغير في آلات ذكية واعية؟ لكن من المؤكد أن الإنسان في مغامرته هذه يغيّر في ذاته على نحو سريع وعميق، والحال أن الإنسان يتطور ويتغير كثيراً، لكنه في هذه المرة قد يمضي بوعيه وقيمه إلى مرحلة جديدة مختلفة، إلى درجة أن المرحلة الحاضرة سوف تكون «الإنسان السابق»، ورغم ما في ذلك من صدمة عميقة لا نكاد نحتملها، فإنه يجب أن نتذكر أن الإنسان تغيّر كثيراً في وعيه وتقييمه للأفكار والمسائل، وعلى سبيل المثال فقد كان الرق متقبلاً لدى الفلاسفة والعلماء على مدى القرون، ولم يراجع الإنسان نفسه ويغيّر من موقفه من الرق حتى القرن الثامن عشر. وينبغي أن نذكّر أنفسنا أن إلغاء الرق تحول إلى فكرة إنسانية راسخة وعميقة بفضل المكائن والآلات الزراعية! وكذا قيم السلام وحقوق الإنسان والمساواة والتنوع والبيئة.. فإنها لم تكن بهذا الحضور والتأثير قبل مئة سنة، وكان تمجيد الحرب وقتل الأعداء فضيلة وبطولة، وصار الإنسان اليوم يتبرأ منها! ويمكن أن نتذكر في قيم الحياة اليومية والتنشئة والعمل كيف تحولت عادات وممارسات مثل ضرب الأطفال إلى جريمة بعدما كانت سائدة

ومتقبلة. إننا نلاحظ اليوم كيف تكرست هذه القيم، لكننا لا نلاحظ إلا قليلاً علاقتها بالتطور التكنولوجي وما تبعه من تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية.

تقوم برامج الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الخصائص والسمات، مثل التمثيل الرمزي، والتعبير عن التصورات العليا والمعقّدة برموز تجعل محاكاة اتخاذ القرار والتفكير ممكنة حاسوبياً، ما يجعل الحاسوب قادراً على عمليات أكثر تعقيداً، مثل التشخيص الطبي. وقدرة البرنامج على الاختيار والترجيح (الاجتهاد) بين القرارات والبدائل، وهكذا يستطيع الحاسب بما يمتلكه من سرعة هائلة أن يجرّب عدداً كبيراً جداً من الاحتمالات والطرق ويغير ويبدل في عمليات المعالجة والتحليل، ليتوصل إلى نتيجة نهائية، ويمكن بذلك الدخول في مراحل وعمليات جديدة غير خاضعة لمناهج وقواعد منضبطة، وهكذا يصعد علم الإحصاء والاحتمالات. لكن أيضاً أمكن للإنسان أن ينشئ آلة أكثر قدرة منه على حل المسائل العلمية المعقدة، وقد كان الإنسان يظن أنه يتميز بعقله وتفكيره، بعدما نجا من صدمة صناعة آلات وأجهزة تتفوق عليه في قدراته وإمكانياته الجسدية، لكنه اليوم يواجه صدمة عميقة، تجعله يرتد إلى غرائز البقاء والخوف أكثر من مواهب البحث والتأمل، وهذا ما دفع الساسة البريطانيين إلى تدمير «آلة تورينغ» رغم أنها وجهت المعركة لصالحهم وساعدتهم بشكل حاسم على الانتصار في الحرب العالمية الثانية، لكنهم لم يقدروا على استيعاب وجود آلة تفكر. إنها الصدمة نفسها التي واجه بها قادة المجتمعات والدول المطبعة وآلات النسيج..

ويمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي التوصل إلى حلول للمسائل حتى في حالة عدم توفر جميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرار، وهي بالطبع عمليات معرضة للخطأ وليست قائمة على اليقين كما يحدث مع الإنسان في العمل والحياة اليومية، لكنها أكثر كفاءة من الإنسان وتحسِّن كفاءتها باستمرار لتقترب من الصواب أو تتطابق معه. وهكذا لم يعد اليقين أساساً لفهم المسائل والحياة والعمل والعلم والفلسفة والاعتقاد، فالإنسان ينشئ

من اللايقين منظومةً من التقدم التكنولوجي والفكري والفلسفي والمعرفة والحكمة. ويمكن أيضاً لبرامج الذكاء الاصطناعي التعامل مع بيانات متناقضة مع بعضها، وهو ما يفعله الإنسان بالطبع، لكن البرامج الحاسوبية التقليدية تجعل من إمكانية بناء خطوة أكثر تطوراً وتعقيداً أمراً ممكناً، حيث يمكن بسرعة معالجة وتجريب وبناء مصفوفات عملاقة للمعلومات والبيانات. كما يمكن للحاسوب أو البرنامج أن يعلم نفسه ويطور ويغير قدراته، ويغذي برنامجه بكل المعلومات والمدخلات التي يمكن الحصول عليها وجمعها، وهكذا يكون قادراً على الإحاطة والتغيير والاستيعاب، كما يحدث على سبيل المثال في متابعة حالة الطقس وحركة المرور والملاحة الجوية والبحرية.. وهنا تصعد علوم النفس والمنطق، لأن محاكاة الآلة للإنسان في هذه المرحلة هي الأداء المعرفي من دون إحاطة تامة بها.

والحال أنها ظاهرة عالمية لا تخصنا وحدنا، لكننا كما يبدو أقل اهتماما وشغلا بالظاهرة، وما زلنا نصر على تطوير رأس المال البشري لدينا من خلال مؤسسات ومنظمات (مثل المدارس والجامعات والشركات والوزارات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجماعات الاجتماعية والدينية،..) تتعرض للتصدع والتغير بنفس القدر الذي تعرضت له الأعمال والمهن والأسواق، ولا بد أنها مقولة بديهية، لكنها برغم بداهتها تتعرض للإهمال والنسيان، ليس لأننا لم ندرك، لكنها حقيقة مؤلمة للمؤسسات والكيانات القائمة، وتضعها تحت طائلة المراجعة الجذرية، وسؤال الجدوى والمعنى، أو هل ستبقى، وإذا بقيت فكيف ستكون؟ لكن لا مفر من مواجهة الحقيقة ومتطلباتها؛ إذ لم يعد ممكنا أن تستمر هذه المؤسسات والأوعية في عمل لم يعد موجودا، أو لأداء أعمال وأغراض جديدة عليها ومختلفة عن روايتها المنشئة اختلافا كبيرا وجوهريا.

يمكننا اليوم ملاحظة مجموعة من الأحداث والظواهر تؤكد عجز المؤسسات الاجتماعية والسياسية عن أداء أعمالها المفترضة، مثل ظاهرة الانتحار وعمليات القتل غير المرتبطة

بدوافع أو سوابق أو نزعات جرمية تقليدية، والتي تعكس بوضوح أزمة الفرد اليوم، وعجزه عن التكيف والانسجام، أو عجز المجتمعات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية عن استيعاب المواطنين، والتي تقدم لنا رسالة صارخة أن هناك خطأ كبيرا لا نلتفت إليه، وبالطبع هناك ظواهر أخرى وصارخة أيضا، مثل التطرف والسلوك غير الاجتماعي، وضعف المهارات المعرفية والتعليمية، وترهل المؤسسات الخدمية، والغش وغياب الثقة والاتقان، وعدم الشعور بالرضا، والضعف المهني والتقني في الأعمال والأسواق وإنتاج السلع والخدمات، وانهيار المؤسسات التعليمية والثقافية وانحسار الدور الاجتماعي والمهني للنقابات،...

السؤال البديهي والأساسي؛ هل يجب أن نبحث عن بديل للأوعية والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والتدريبية والمهنية؟ أم يجب أن نطور المؤسسات القائمة؟ إن الإجابة غير واضحة ولا يملكها أحد، فكما أن التغير في الأعمال والأسواق بسبب التقنية لم ينشئ بعد استجابة واضحة ومحددة، وليس لدينا اليوم ما نقوله لأجل ذلك سوى الإبداع، ولا نملك لأجل الإبداع سوى الاستثمار في تطوير التعليم والصحة، فإن ما نملكه لمواجهة العجز والشلل في التنظيم الاجتماعي والأخلاقي ليس سوى «الذات الفاعلة» بمعنى الاستثمار في الفرد ليكون قادرا على تمثل المعارف والمهارات والأخلاق الضرورية للتنمية وتحسين الحياة، ولا يبدو وعاء ممكن يجمع الأفراد والذوات الفاعلة سوى منظومة ثقافية مستقلة عن المؤسسات والنقابات والمدارس والجامعات والمعابد وسائر الهيئات والتشكيلات القائمة والمقترحة.

وعلى سبيل المثال فإن الوعي بأهمية وضرورة الصحة النفسية، ينشئ سلوكا واتجاها فرديا وجماعيا للتعامل مع المرض النفسي مثل المرض الجسدي، وكما تغير اتجاه الناس لعلاج المرض الجسدي من الحجب والتعاويذ والطلاسم إلى العلم؛ فإن علاج الأزمات والأمراض النفسية يجب أن ينتقل أيضا إلى العلم، وكما يقول طبيب الصحة النفسية

علاء فروخ: كما أن التدين لا يعالج مرض السكري فإنه لا يعالج اضطرابات الشخصية أو السلوك القهري،..

ليس المهم في الأداء والإنفاق في المجال الثقافي إلا بقدر ما يكون تحقيقا لأهداف ثقافية أساسية وضرورية، مثل: ضمان وإنشاء بيئة ثقافية مشجعة للإبداع والفنون الجميلة والمسرح والقراءة والموسيقى والفلسفة، وتعزيز قيم التمدن والتسامح والاعتدال، والحوار والعلاقات الاجتماعية القائمة على الأمكنة والأعمال والأفكار والصداقة، وتعزيز السلوك الاجتماعي المدني القائم على الخصوصية والفردانية، ونبذ الصخب والضوضاء، وتشجيع ثقافة العمل القائمة على الثقة والإتقان، وتشجيع وتعزيز أساليب الحياة في العمارة واللباس والطعام والنقل والتعليم والتعلم والصحة والسلامة العامة على النحو الذي يجعلها أكثر انسجاما مع الاحتياجات والأولويات المعيشية والجمالية، وتشجيع الثقافة الجمالية وتذوق الجمال وتقديره في الثقافة والأعمال والأفكار والمنتوجات والسلع، والمساهمة في اقتصاد المعرفة القائم على الجمال والإبداع.

ويمكن ببساطة ملاحظة الموارد أساسية المنجزة بالفعل والتي تشجع على تحقيق مثل هذه الاستراتيجية الثقافية، مثل نسبة التعليم الجامعي والثانوي المرتفعة وهي كافية لإنشاء قاعدة اجتماعية للمعرفة والثقافة، وشبكة مدارس وجامعات وخدمات اتصالات ومرافق أساسية كافية لنهضة ثقافية ومعرفية، وإقبال مجتمعي كبير على وعي الحريات والعدالة والتعليم والتدريب.

وفي المقابل فإننا نعاني من أزمات اقتصادية منشئة لسلوك اجتماعي وثقافي سلبي، وسوق عمل عشوائي لا يقوم تماما على التنافس العادل والإبداع والتفوق، وأنماط من التدين والتريف والسلوك تضعف أثر الثقافة والتنمية والإصلاح. مجتمعات وبلديات ومنظمات المجتمع المدني منسحبة من المشاركة الثقافية أو ضعيفة وتحتاج إلى تمكين وتأهيل، ونعاني أيضا من وجود قطاع خاص منسحب من المسؤولية الاجتماعية

والمشاركة في العمل الثقافي، وإقبال على الإنفاق والتبرع يذهب معظمه لمجالات غير ثقافية ولا يجد العمل الثقافي حافزا لاستقطاب المتبرعين

ولكنا نملك فرصا معقولة للإصلاح الثقافي يمكن ملاحظتها في الشبكة العالمية القائمة اليوم من الاتصالات والمعرفة المتاحة والتواصل العالمي والمحلي تتيح المجال لبرامج ومؤسسات وأعمال ثقافية وإبداعية بتكاليف قليلة، وفي نمو وتضاعف الاقتصاد القائم على المعرفة والإبداع ما يعزز دور الثقافة والمواهب والفنون في الاقتصاد والأعمال والسوق.

هل الثقافة هي التي تنشئ التقدم؟ أم أن الثقافة تعكس بأمانة حالة التقدم أو التخلف القائمة؟ وجود المجتمع يعني بالضرورة وجود ثقافة مصاحبة لوجوده فالمجتمعات تقوم على رؤية ثقافية أولا، الذي ينظر إلى الثقافة باعتبارها منظومة الأفكار التي تعبر بها المجتمعات عن وعيها لذاتها من اللغة والإبداع والآداب والفنون والتراث والعمارة وأنماط الحياة واتجاهاتها في السلوك الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد والجماعات والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام فيما ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل، وقيم الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين والعمل الاجتماعي والسياسي، ولذلك فإن دورنا الأساسي في الإجابة على السؤال هو ملاحظة وإدراك هذه الثقافة المصاحبة لتشكل المجتمعات حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي.

هل تبدو العبارة السابقة إجابة صحيحة ومعقولة؟ بمعنى أن الثقافة تصاحب تلقائيا تشكل المجتمعات وقيامها، والمجتمعات تقوم حول الموارد والمصالح الاقتصادية ومن خلال الأنظمة والقرارات والظروف السياسية، وأنه لتقدم الثقافة ورقيها يجب أن تتقدم

المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية، أي أن الإصلاح يجب ألا يتجه في الحقيقة إلى الثقافة ولكن إلى التشكيل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولكنها مقولة على منطقيتها تردها الوقائع والحالات القائمة التي نلاحظها كل يوم في المجتمعات وفي الحياة اليومية من التناقض الواضح بين الحالة الاقتصادية والموارد والأعمال والمهن وأدوات المدن والتحضر وبين الثقافة السائدة المفترض تشكلها والمفترض أن تعبر عن هذه الحالة وتعكسها على النحو الذي يجعل حياة الناس أكثر انسجاما وإنجازا، وهنا يكون السؤال بعيدا عن الجدل غير المفيد: كيف يمكن مساعدة المجتمعات على وعي وتشكيل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه؟

هذا التوافق هو الذي يطور الحياة السياسية والاجتماعية ويحمي المنجزات الاقتصادية ويفعلها ويساعد على إنشاء الموارد وتطويرها على النحو الذي يحقق الكفاية في الاحتياجات الأساسية والرضا والاستقرار، فالثقافة ليست زينة غير ضارة ولا مجرد إضافة إلى حياة الناس، ولكنها متطلب ضروري ومدخل حتمي للتقدم وتحسين حياة الناس، فبغير ثقافة الجمال ورؤيته وملكاته ومواهبه التي تلاحظ القبيح والحسن وتتمسك بحاكمية المنطق للأعمال والحياة لا تنشأ العمارة على النحو الذي يحقق راحة الناس واحتياجاتهم واللباس على النحو الذي يحب أن يرى الناس أنفسهم عليه أو يراهم الآخرون وكذا الطعام والطرق والنقل، ثم تصميم السلع والمنتجات والخدمات جميعها، إلى الحديث والسلوك والعلاقات والانتخابات والتشريعات والقرارات والسياسات، إنها جميعها تتقدم نحو الصواب والتقدم والأفضل بناء على ما يملك الناس من جمال ومنطق، وهما(الجمال والمنطق)محصلة الثقافة المنظمة لحياة الناس والمحيطة بها، وبغيرهما لا يقدرون على اختيار الأفضل والمقارنة بين الأفكار والمرشحين والسلع والأعمال ولا معرفة ما يريدون وما يحتاجون إليه، وما يريدون أن يكونوا، وكيف يراهم الآخرون

وكيف يرون أنفسهم.

فالمجتمعات والأفراد والأعمال والمنجزات والسلع والأفكار والأذواق والخدمات والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيوت والملابس والطرق والأحياء والمدن والأمكنة تتحدد بالقدرة على تصميمها وإدراك الحالة التي يجب أن تكون عليها، وهي نهاية تقررها القدرة على الرؤية والخيال، أي الجمال، فحياتنا إذن تكون على النحو الذي نتخيله ونراه، وهي في ذلك في تقدمها وتخلفها بمقدار قدرتنا الجمالية والرؤيوية، حتى الموارد المادية والكنوز التي لدينا تكون كذلك فقط عندما ندرك ذلك، وبغير ذلك فإنها لا تبدو مختلفة عما سواها من الأشياء عديمة الأهمية والقيمة.

هل ثمة لحظة وعي جديدة أو تتشكل؟ نعم. ربما نعم!

تشكل الثقافة بما هي وعي الذات المؤشر الرئيسي للاتجاهات والسياسات في الدول والمجتمعات كما أنها أهم مصدر يستدل به على التقدم والفشل والحالة القائمة والمستقبل، ففي ملاحظة وإدراك لحظة الوعي القائمة لدى الأفراد والجماعات والطبقات يمكن المعرفة والتقدير أين نحن وإلى أين نمضي، ذلك أنه ما من موقف أو سياسة أو جدل أو مشروع أو برنامج إلا ويعكس الوعي المحرك والمنشئ، .. هل ثمة لحظة وعي جديدة أو تتشكل؟

وعلى سبيل المثال فقد اتخذت برامج التنمية والإصلاح لدى المنظمات الدولية ومراكز التفكير والدراسات ومؤسسات التخطيط الوطنية والدولية أهدافا وعناوين واتجاهات وجهات تعكس الوعي بالأولويات والتهديدات والمخاطر وبمفهوم التقدم نفسه، وفي ذلك يمكن ملاحظة كيف صعدت قضايا حقوق الانسان والبيئة والعمارة والتلوث والتغير المناخي أو الفقر والعمل وتحسين الحياة أو العدالة والمساواة، او العولمة وحريات السوق، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الشركات والمجتمعات في الحاكمية

الرشيدة.

ولم يعد مستهجنا الربط بين التقدم الاقتصادي والثقافي، فقد كرس التقرير العالمي للتنمية البشرية هذه المقولة على نحو بدأ يغير في خطط واستراتيجيات التنمية في العالم، ولكن الأمر يحتاج ربما لتوضيح وتأكيد متواصل ومتكرر للقدرة على الربط بين الثقافة والتقدم أو بين الثقافة والفشل أو لتشكيل تجمعات ومشروعات للتقدم قائمة على أساس الثقافة.

كيف تؤدي إلى التقدم الحركة الثقافية والفكرية من الإنتاج الأدبي والإبداعي والترجمة من الشعر والقصة والرواية والنقد الأدبي واللغات والفنون البصرية والسماعية، وحركة النشر بعامة من الكتب والمجلات والدوريات ومعارض الكتب والمطابع والمكتبات ومواقع الإنترنت والمدونات، وأنماط الحياة في السلوك الاجتماعي والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام؟

إن قيمة أي سلعة أو منتج تحددها ثقافة الناس، فلو اعتبروا على سبيل المثال أن الذهب شيء تافه فسيتحول إلى نفايات. لماذا كانت روايات هاري بوتر على سبيل المثال ناجحة؟ لأنها أعجبت القراء وأقبلوا على شرائها بمئات ملايين النسخ، ماذا لو أن أحدا لم يقرأ الرواية؟ هل سنقول عنها ناجحة؟ بالطبع ثمة أعمال في الفكر والإعلام والثقافة والفن بالغة الأهمية والعبقرية، ولكنها ببساطة فاشلة حتى هذه اللحظة على الأقل لأن الجمهور لم يقبل عليها، فالقارئ هو الذي يحدد أهمية ونجاح المنتج الثقافي والفكري وكذلك السلع والمنتجات، ولذلك يقولون إن المسوقين يفهمون حاجات الناس وتطلعاتهم أكثر من التنمويين، ولكن أين يصنف عمل ومصير الأعمال والمنتجات التي تقع في بقعة تتداخل فيها التنمية مع التسويق، والإصلاح مع التجارة والاستثمار، والثقافة مع الاستهلاك؟

إن المجتمعات في تنظيمها لمصالحها ووعيها لذاتها تحتاج إلى معرفة وفحص ثقافتها وتطوير هذه الثقافة لتكون استجابة صحيحة لتشكل المجتمعات حول أهدافها ما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي، وأن تشكل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه، وعلى النحو الذي ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل.

وهذه الثقافة تنشئ في محصلتها الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين والعمل الاجتماعي والسياسي.

وهذا الجمال هو الذي ينظم إدارة الأمكنة والمدن وتخطيطها والتفاعل بينها وبين المجتمعات وما يتبع ذلك من أفكار في التمدن والإبداع والعلاقات الاجتماعية والثقافية ومشكلات في الهجرة والاستيطان والخدمات.

وعلى هذا الأساس تكون البيوت والمدن والأحياء أكثر استجابة لحاجات الاستقرار والإضاءة والتهوية والتدفئة واستخدام الموارد والبيئة المتاحة (مثل الشمس والمياه والرياح والفضاء أو هدرها، فمدننا وبيوتنا وأحياؤنا تكون وعاء للحياة الأفضل بمقدار ما نمتلك من طاقات الجمال، والموارد والنفقات تدار أيضا بالجمال، كيف نجعل الشمس مصدرا للحياة المريحة في الصيف والشتاء؟ كيف نحصل على الماء من الطبيعة بأقل قدر من التكاليف؟ كيف تخطط الأحياء والطرق على النحو الذي يجعل الحياة مصدرا للسعادة بلا تكاليف وجهود إضافية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تكون إجابتها في كلمة واحدة: الجمال.

فهل الثقافة هي التي تنشئ التقدم؟ أم أن الثقافة تعكس بأمانة حالة التقدم أو

التخلف القائمة؟ إن دورنا الأساسي في الإجابة على السؤال هو ملاحظة وإدراك هذه الثقافة المصاحبة لتشكل المجتمعات حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي.

هذه العبارة على بساطتها تفسر تفوق شركة لصناعة الأثاث مثل «إيكيا» لتكون إيراداتها بمئات المليارات برغم أن فكرتها الأساسية لا تختلف جميع محلات النجارة المنتشرة في بلادنا، كيف استطاع هؤلاء بالذوق الرفيع والتصميم الجميل أن يجعلوا من الخشب موردا هائلا يفوق كل بترول العرب؟ وكيف لم تكن إيكيا مجرد منجرة؟ لماذا تدفع الملايين ثمن لوحة فنية؟ لماذا وكيف ينجح كتاب في استقطاب مئات الملايين من القراء؟ كيف تستطيع رواية أن تشغل العالم؟ لماذا يختلف خريجو الجامعات والكتاب والفنانون والشعراء والروائيون والفلاسفة من ثقافة إلى أخرى في مستواهم الثقافي والإبداعي وقدراتهم؟ وكيف يكونون في مجتمع متسولين ومداحين ومشردين وفي مجتمع آخر يقودون النخب والحياة السياسية والاجتماعية؟

الخواء عندما يتحول إلى ثقافة سائدة يلقي بظله على التعليم والطرق والمرور والإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير، والفقر في الموارد يكون على قدر الفقر في الثقافة والجمال.

يبدو أن ثمة حلقة مفقودة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية تحول دون تحويل الموارد إلى تنمية وتقدم أو تمنع تعظيم الموارد المتاحة والقليلة وتنظيمها على النحو الذي يحقق التنمية، وهذا هو السؤال، وفي تقديري أن الحلقة الغائبة هي أسلوب الحياة المتفق مع الموارد والقائم عليها أيضاً.

فيفترض أن تكون ثمة علاقة منطقية ومتفاعلة بين عمل الإنسان وموارده، وبين مكان إقامته، ومكان تعليم أطفاله، وعلاقاته الاجتماعية وصداقاته وهواياته وأماكن وأساليب

الترفيه، وهذا هو المطبق في التاريخ والجغرافيا، وهذا ما يفسر نشوء المدن والتجمعات السكانية والقضايا والأعمال الاجتماعية والسياسية والثقافية.

فالإنسان يختار مكان إقامته قريبا من عمله، أي أن الأعمال من الأسواق والمؤسسات الخاصة والعامة يفترض أن تنشئ حولها بتخطيط مسبق (السكن الوظيفي) أو على نحو تلقائي مجتمعي تجمعات سكانية من أحياء ومدن وبلدات، فهناك مدن وأحياء أنشأتها مشروعات اقتصادية وتجارية، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح حول الموانئ والمناجم والجامعات، ويفترض أن توفر هذه التجمعات السكانية مدارس للأولاد وحدائق وأسواقاً وأماكن ترفيهية وأندية على النحو الذي يتيح للمقيمين القدرة على الذهاب إلى العمل والمدارس والأسواق مشيا على الأقدام أو على دراجاتهم الهوائية أو في دقائق قليلة بوسائل النقل، وهذا لا يحل فقط مشكلة المواصلات، ولكنه ينشئ منظومة اقتصادية واجتماعية تتشكل حول الأعمال، فالأسر في علاقتها وحياتها اليومية في المدارس والأسواق والأندية تنشئ قضايا وأعمالا مشتركة تقوم عليها المنافسات الانتخابية والأعمال التطوعية والنقابية وتنظم العلاقة مع القطاع الخاص وموردي الخدمات.

وينشئ الأطفال في تجمعهم في المدارس وفي حياتهم المسائية عندما يكون بإمكانهم التجمع والالتقاء بسهولة دون عمليات لوجستية معقدة عالما أكثر إبداعا وروابط جديدة تتشكل في الحي أو البلدة، من الأندية والفرق الرياضية والفنية والذكريات المرتبطة بالمكان، وقيم الانتماء والمشاركة والخصوصية المتعلقة بالمكان نفسه الذي يعيشون فيه، وقصص الحب والزواج، وهكذا تكون الهوية والثقافة، وهكذا يفترض مع نضوج الجيل الثاني ممن نشأ في المكان أن تنشأ روابط اجتماعية وثقافية تميز المكان وتنشئ روابط وأعمال متعلقة بالاقتصاد والسياسة والثقافة والحياة.

وفي غياب هذه العلاقة، تغيب الحلقة الناظمة للأعمال والإنجازات المفترض تشكلها،

ويغيب معنى الانتخابات والنقابات والبلديات والأمكنة، ولا تتشكل هوية واضحة ولا علاقة صحيحة مع المكان، وتنشأ أيضا معاناة كبيرة في التحرك والنقل بين أماكن الإقامة والعمل والدراسة ذهابا وإيابا، وفي ذلك هدر كبير للأوقات والطاقة، ولا تنشأ أي علاقة بين أهل الحي من الكبار والأطفال، وتكون عمليات الترفيه والروابط الاجتماعية أيضا معقدة تحتاج إلى إدارة معقدة، وتكون الفجوة الهائلة مع المكان والغربة وفقدان الانتماء والمشاركة.

أسلوب الحياة الناجح والمؤدي إلى التقدم يبدأ بإقامة الناس قريبا من أعمالهم، وأن يدرس جميع أطفال المكان وبخاصة في المرحلة الأساسية في المكان نفسه، وأن ينشئ الناس بأنفسهم في مكان إقامتهم أدوات التعليم والصحة والحياة اليومية، من المدارس والحدائق والخدمات والمرافق، والانتخابات البلدية والنيابية، وبذلك فإن الناس يتجمعون حول احتياجاتهم وأولوياتهم، وتكون الإدارة والسياسات الحكومية متصلة بحياتهم ومصالحهم على نحو مباشر، فيملكون الرؤية والدوافع والمصالح لمراقبة وإصلاح الموارد والضرائب والقرارات والتشريعات.

وفي المقابل فعندما تنتفي العلاقة بين مكان الإقامة والعمل وتعليم الأطفال وتوفير المياه والخدمات، وبين حياة الناس وإدارة الموارد والمرافق وتنظيمها، تتشتت الرؤية والمصالح وفرص التجمع وتنظيم الناس.

فالإصلاح والفضيلة تنشئهما مجتمعات تقدر الحياة الكريمة، ففي سعيها وتطلعها إلى الحريات والكرامة تسعى المجتمعات والنخب إلى إعادة توجيه المهن والحرف والأعمال الفردية والصغيرة والمتوسطة لترسخ الأسواق وتطورها، وتطلقها في متوالية غير منتهية من المشروعات والموارد الجديدة، وتصلح المنظومات الواسعة للتشريعات والعلاقات الاجتماعية الناظمة الأعمال والمصالح منشئة قيادات اجتماعية مرتبطة بهذه الآفاق والمصالح، تكون هي التي تقود بطبيعة الحال البلديات والنقابات والأحزاب والبرلمانات

والجمعيات، وكل ما يتشكل بالانتخاب! هي قيادات جاءت بها القواعد الاجتماعية والموارد والمواقف والكفاءة والمواهب، وتحوز هذه الثقة بمقدار ما تحمي الصناعات والمهن والأعمال والأسواق وتشغل الأفراد والمجتمعات، وتعمل في بيئة دائمة من اليقظة والتنافس لأجل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تدرك (يجب أن تدرك) أنها في لحظة نعاسها ترحل ويأتي غيرها!

وتتسع هذه التشكلات وتمتد لتشمل الأندية والحدائق والمكتبات العامة والمعابد، وتخطيط المدن والأحياء والبلدات، والمدارس والمراكز الصحية والرعاية الاجتماعية، لتجعل مدنها وبلداتها أكثر ملاءمة لاحتياجاتها وتطلعاتها ومتفقة مع المستقبل الذي ترغب فيه لنفسها وللأجيال المقبلة، فتتشكل مؤسسات وجمعيات البيئة والطفولة والسلامة والأمان وحماية المستهلك.

لقد أنشأت الشبكية في الاتصالات والمعلوماتية فرصاً عملية وحقيقية للعمل والتأثير وتطوير التعليم والتدريب والخدمات والتعليم المستمر والتواصل مع العالم واقتباس التقدم والتجارب والنجاحات المتحققة في أي مكان في العالم، ولم يعد ذلك حكراً على السلطة والنخب، ولكنه تحول مشاعاً وساحات عالمية عامة يشارك فيها جميع الناس بلا استثناء.

وأما الحياة بعد الموت فعلى قيمتها العليا في الارتقاء بالروح فإنها أولا وقبل كل شيء تقوم على عبادة الله، ويمكن أن تصلح الحياة العامة بمقدار ما يملك المتدينون إدراكا للحياة الكريمة، ولا يأتي ذلك تلقائيا، وما تفعله النقابات والجماعات الدينية اليوم بالناس والمجتمعات لا يقل فسادا وخطلا عما تفعله السلطات والنخب، كلاهما يتحالفان على تغييب المجتمعات والمواطنين عن قضاياهم الأساسية، وماذا يضير الفساد والاستغلال أن يهتف الناس إلى الأبد لأجل الوحدة العربية والإسلامية وتحرير البلاد المحتلة ويتذكروا الإسراء والمعراج والمولد النبوي ومعركة حطين! ولكن لا يحرر البلاد إلا شعوب تقدر

الحياة الكريمة وتتشكل حولها! ولا يصلح السياسة العامة والموازنات والإدارة والاتفاق إلا مجتمعات تدرك تماما ما الذي تحتاج اليه، فالغضب والاحتجاج والمطالبة العامة لا تتقدم بالناس خطوة إلا إذا كانوا يعلمون إلى أين يريدون أين يذهبون!

وفي الجدل الدائر اليوم حول الثقافة المجتمعية، وبخاصة العادات والتقاليد المتبعة في المناسبات والمواقف اليومية في السلوك الاجتماعي والعلاقات وفي الزواج والوفاة، وفي الضبط الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع على أفراده، ينشأ سؤال بديهي كيف نقيم الثقافة المجتمعية السائدة أو حالة ثقافية اجتماعية ما بأنها صواب أو خطأ؟ كيف ننشئ ثقافتنا المجتمعية المناسبة؟

تتشكل العادات (الأفعال والسلوك الفردي والجماعي المتكرر) والتقاليد (الأفعال التي تؤدى في المناسبات والأحداث) بناء على أهداف واحتياجات ورموز من الحياة اليومية ومتطلباتها، هي ليست مقدسة، ولا ثابتة، ولكنها اقتراحات وأفكار يبدعها الناس أفرادا وجماعات وفق المتطلبات والبيئة المحيطة بهم، وتجري مراجعة هذه العادات والتقاليد وتطويرها والتغيير فيها وفق أداة مجتمعية وفردية، هي القيم والأعراف، فالقيم هي أداة تقويم وقياس نحكم بها على الافعال والأشياء: صائبة او خاطئة، مفيدة أو ضارة، قبيحة او حسنة، والأعراف هي المبادئ والمراجع العامة المستخدمة في التقييم، فهي بمثابة قانون عام يطبق في التقييم.

المنهجية الممكنة لمراجعة الثقافة المجتمعية هي ببساطة ووضوح، هل تحقق الهدف أو الفكرة الأساسية التي نشأت حولها؟ ما الأهداف وما الفكرة من هذه الأعمال والمواقف؟ أي أنها عادات وتقاليد وأعمال يجب أن تؤدي وظيفة أساسية مهمة وواضحة، وأن تكون لها فوائد اقتصادية اجتماعية وثقافية معروفة وواضحة ايضا، وببساطة أيضا فإن كل عادة اجتماعية لا تحقق الفائدة والهدف الذي نشأت حوله يجب إلغاؤها وتغييرها على النحو الذي يحقق الهدف والفكرة الأساسية.

في الزواج هناك منظومة من الأفكار والأهداف الواجب فهمها ومراجعتها ثم صياغتها على النحو الذي يحقق أهدافها، .. التعارف، والإشهار، والمسؤولية، والتضامن، والمشاركة الاجتماعية .. كيف ننشئ عادات للزواج تتفق وتلائم أسلوب حياتنا القائمة اليوم وليس حياة سابقة لم تعد موجودة؟ فالشباب والصبايا كانوا يتعارفون في المناسبات أو في الحياة اليومية، ولذلك فقد صيغت طقوس الأعراس على النحو الذي يتيح للشباب والصبايا أن يعرفوا بعضهم جيدا، فالزينة والدبكات والاغاني والتجمعات هي عروض للتعارف المتواطأ عليه!

مازالت فرص التعارف المباشر بين الشباب والصبايا في أسلوب حياتنا القائم اليوم محدودة في العمل والجامعات، ونحتاج إلى الإجابة على سؤال كيف يتاح هذا التعارف المنشئ للتفاهم والحب وبناء أسرة؟ مازالت أدوات التعارف تجري بوساطات من الأقارب والأصدقاء بدون معرفة كافية بين الطرفين المباشرين.

ومسؤوليات الأسرة وإدارتها تتعرض اليوم لمدخلات كثيرة تغير في طريقتها وفي المشاركة وحدودها، في الإنفاق وتربية الأولاد وتعليمهم، والقرارات اليومية، والأعباء المنزلية، ففي أسرة يعمل فيها الرجل والمرأة، وفي ثقافة ومعارف جديدة تتشكل حول الاستقلال والحريات للرجل والمرأة والأبناء، وفي الاتجاهات التي تتشكل حول الحرية والتفكير والعقوبة، يحتاج المجتمع إلى صياغة قواعد وأعراف وأفكار جديدة حول الأسرة والاحترام والحريات والحقوق والأعباء والإنفاق!

وبالطبع فإنه لم يعد ثمة مبرر للولائم والجاهات والمواكب (الفاردة) فقد انتهت مبرراتها، فالناس لم تكن تأكل اللحم إلا في مناسبات محددة، الأعراس والأعياد والنذور وأحداث اجتماعية محددة مثل الولادة والختان أو للضيف أو الجار الجديد،.. ولم يعد ثمة حاجة لتقديم الطعام، ولم يعد أيضا ثمة حاجة للجاهة والفاردة،.. ولم يعد ثمة حاجة لدعوة أعداد كبيرة من الناس، لأن التعارف والغناء والموسيقى تتشكل في المجتمعات والتطورات

القائمة على نحو مختلف وميسر ولا تضيف الأعراس شيئا في ذلك.

وكانت الأعراس أيضا مناسبة للتضامن مع الشاب في النفقات والأعباء، ولم تكن عبئا اقتصاديا او ماليا، العكس فقد كانت موردا يساعده للبدء في حياته، وهكذا فإن عامل التكلفة مهم وأساسي في التقييم والمراجعة، بمعنى حذف واختصار كل ما يؤدي إلى نفقات وأعباء مالية إذا كان ممكنا تحقيق أهدافه بدون العرس، فالحفلات يجب أن تؤدى اليوم على النحو الذي يقلل التكاليف وليس زيادتها، مثل تخفيض عدد المدعوين إلى الحد الذي يستوعبهم بيت أو مطعم.

وبذلك فإننا نساعد العروسين على تقليل الإنفاق ونوجه الاستثمارات الهائلة القائم اليوم في الصالات إلى اتجاهات واهداف أكثر أهمية ومنفعة، مثل الإسكان والتجارة والعمل. ونحول المضافات والدواوين العشائرية التي أنفق في إقامتها مبالغ كبيرة ومساحات واسعة إلى مؤسسات اجتماعية ثقافية رياضية وليست معطلة معظم الوقت ولا تستخدم إلا في برامج واعمال لا فائدة منها أو يمكن الاستغناء عنها.

ويمتد التفكير لو كان ثمة مساحة وصبر إلى منظومة واسعة من الأعمال الثقافية المجتمعية.. ولكن الفكرة الأساسية المرجعية في صياغة الثقافة المجتمعية ومراجعتها، هي أنها تزيد الموارد وتجددها وتحميها وليست هدرا لها، وأنها ذات أغراض وأهداف حقيقية وعملية وليست طقوسا غامضة تخلو من المعنى والجدوى.

كيف يكون لدينا قاعدة اجتماعية واسعة ومؤثرة لأجل الإصلاح والنضال لأجله مدفوعة بقيم الحياة الكريمة؟

نشاهد أعدادا كبيرة من الشباب تقبل على الموت بدافعية كبرى ولكنها في ذلك تسوق نضالات الشعوب والمجتمعات بعيدا عن تطلعاتها لأجل حرياتها وتحسين حياتها، ولا نلاحظ تجمعات سياسية وقواعد اجتماعية لأجل التأثير في القضايا والتشريعات

المنظمة لحياة الناس ومصالحهم، وأوقعنا هذا الغياب للنضال في دوامة من الخيارات والمسارات القاسية ، كيف لا تكون مآلات نضالات المجتمعات والطبقات لأجل كرامتها وتحسين حياتها إلى نتائج مخيبة لآمالها وأسوأ من الواقع الذي ناضلت ضده؟

المسألة تبدو ببساطة في وجود أو غياب طليعة من أصحاب الأعمال والمهن التي تقود المجتمعات والشباب وتحركهم للعمل لأجل الحياة الكريمة والنضال لأجلها، وإنه لمن قواصم الحراك الإصلاحي العربي أن أصحاب العمل والمهن النبيلة يراوح حالهم بين أقلية منعزلة تبدو حيادية وإن كانت غير ذلك وأغلبية منخرطة مع الاستبداد والفساد حيث تجد مصالحها وفرصها، ويشمل ذلك أيضا اولئك المشاركين منهم في الأحزاب والحركات السياسية المعارضة؛ الإسلامية ولكنهم يفصلون بين مشاركتهم السياسية وبين عملهم المهني والتجاري، فتجد كثيرا من هؤلاء قادرا على الجمع بين الرشوة والفساد والتجاوزات والغياب عن خدمة المجتمعات وتنميتها وبين المعارضة السياسية!

وبالطبع فإن مشاركة قادة الأعمال والمهن في الاحزاب السياسية مرحب به، ويستحق التشجيع في جميع الأحوال، ولكن الإصلاح الذي تتطلع إليه المجتمعات يحتاج أساسا إلى نموذج قيادي، ففي المحصلة عندما يحتكم المواطنون إلى صناديق الانتخاب يحتاج مؤيدو الإصلاح أن يجدوا قادة يملكون تجربة ناجحة فيما يدعون الناس لانتخابهم من أجله، وحين لا يجد الناخب نماذج طليعية وإيجابية من رجال الأعمال وقادة العمل الاجتماعي واصحاب المهن والمشروعات ممن يقدمون أنفسهم إلى المجتمع بنزاهتهم في العمل والخدمات الممكن تقديمها والإصلاح الفعلي الذي يعدون به وليس على أساس مواقفهم السياسية والأيديولوجية تجاه الوحدة العربية والإسلامية فإنهم (الناخبون) يجدون خياراتهم مخيبة للآمال ويفضلون انتخاب من يعرفونهم مهما كان رأيهم فيهم على من لا يعرفونهم حتى لو أحبوا مواقفهم وأفكارهم إن تعرفوا عليها ابتداء.

لا نكاد نلحظ حراكا مهنيا وتجاريا وصناعيا يسعى إلى إصلاح بيئة الأعمال والمهن،

برغم أن ذلك هو جوهر الإصلاح ومبتغاه، فمدار الإصلاح هو مجتمعات ومدن مستقلة تملك هويتها ومواردها وولايتها على المرافق والخدمات الأساسية وقياداتها الاجتماعية المرتبطة بها، وأسواق وأعمال ومهن تتشكل بحرية وتتنافس بعدالة حول انتاج السلع والخدمات وتوريدها وبمواصفات وجودة عالية وأسعار عادلة، وحركة ثقافية وفنية تلهم الشباب وتحركهم نحو مستقبل أفضل!

المهندسون يمكن أن يساعدوا باعتبارهم مهندسين وليس إسلاميين أو يساريين أو قوميين في تحسين حياة الناس وتطوير علاقتهم بالمكان والدولة والمجتمع وتنظيم علاقاتهم مع اولوياتهم وحرفهم الأساسية وأعمالهم ومصالحهم على أساس اساس اجتماعي اقتصادي، والأطباء يمكن أن يطوروا الرعاية الصحية ويجعلوها في مستوى أفضل في جودتها وتكاليفها، ولا حاجة لنا بهم يتظاهرون ويهتفون ويكبرون الله لأجل المسلمين في ميانمار وهم في الوقت نفسه يستغلون المواطنين ويتحالفون مع شركات الادوية والمستشفيات الخاصة في مواجهة المجتمعات! والمحامون يمكن أن يطوروا الوعي القانوني والحقوقي للمواطنين ويقودوهم نحو التأثير لأجل إصلاح التشريعات المنظمة لحياتهم ومواردهم، وأن يمتنعوا طوعا عن المشاركة في الظلم وانتهاك الحقوق والقوانين، وما يحتاجه الإصلاح والمجتمعات من رجال الأعمال هو شراكة اقتصادية مع الناس والطبقات الوسطى والفقيرة، أو على الأقل ألا يكونوا شركاء في الفساد والرشوة والغشّ ويغرقون الأسواق بأسوأ المنتجات وأغلى الأسعار.. ولا حاجة اليهم بعد ذلك لممارسة السخط الكاسح ضد الحكومات والأنظمة السياسية إلا على سبيل التسلية وتمضية أوقات الفراغ!

ما ينقص الإصلاح ببساطة هو تجمع طوعي مبادر لقادة الأعمال والمهن والمؤسسات لأجل مواجهة الفساد وخدمة المواطنين وإنشاء مشاركة اقتصادية واجتماعية حقيقية ومجدية مع الطبقات الوسطى والفقيرة، والعمل على تمكين المجتمعات واستقلالها،

وترسيخ العدالة وسيادة القانون والمسؤولية الاجتماعية وتنشيط الحركة الثقافية والفنية والإبداعية.

يشكل التواصل الاجتماعي (في معناه الأصلي وليس الشبكي) أساس الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للأمم، فالأسواق والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والانتخابات والعمليات الثقافية والتجارية والشركات والبيع والشراء والتمويل وكل مفردات ومكونات الحياة صغيرها وكبيرها تعمل وتنجح أو تفشل حسب فاعلية التواصل الاجتماعي بين الأفراد بعضهم بعضا، ومع وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، الأسر، والجمعيات والنوادي والنقابات والوزارات والإعلام والنواب، كما الأسواق والشركات،.. وباختصار يجب أن يكون في مقدور المواطنين بناء تواصل اجتماعي فاعل بهدف تحسين حياتهم وأعمالهم وعلاقاتهم والتقدم نحو أهدافهم، ويقاس مستوى وفاعلية التواصل الاجتماعي بالثقة، ثقة الأفراد بعضهم ببعض، والثقة بين المؤسسات والأفراد، فارتفاع مستوى الثقة يساعد على تسهيل وتطوير بناء الشركات والجمعيات والمنظمات، ويقلل كثيرا من الأعباء القانونية والمالية على الأفراد والمؤسسات.

يقول فرنسيس فوكوياما «الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي» هناك ثلاثة سبل عامة تؤدي إلى التواصل الاجتماعي، العائلة والقرابة، والجمعيات الطوعية خارج صلات القرابة مثل المدارس والأندية والنقابات، والدولة. وهناك أيضا ثلاثة أشكال من التنظيمات الاقتصادية متصلة بتلك السبل: المؤسسات التجارية العائلية، والشركات المحترفة، ومشروعات الدولة.

وقد تبين أن الثقة العائلية تساعد على إقامة شركات عائلية لكنها تظل محدودة ومهددة، ولا تقوم الشركات الكبرى إلا في مجتمعات تتمتع بثقة عالية تتجاوز القرابة، كما يلاحظ اليوم في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، إذ تتمتع هذه الدول بمستوى عال

من الثقة العامة مكنتها من إقامة شركات كبرى وعملاقة ومتعددة الجنسية، في حين أن المجتمعات التي تقتصر الثقة فيها على القرابة، لم تتمكن من بناء شركات كبرى.

وتميز المجتمعات الانجلو سكسونية (بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وإيرلندا) بقدرة مجتمعية وذاتية عالية على العمل والشراكة السياسية والاقتصادية دون تدخل أو مساعدة من الدولة، وقد تكون الفردية العالية برأي المفكر الاقتصادي الفرنسي جاك أتالي من أهم أسباب الريادة الأميركية في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية ثم الكمبيوتر والحوسبة. في حين تميز الفرنسيون بالاعتماد على الدولة.

إن الشركات العائلية تواجه مع الزمن مصيرا يكاد يكون حتميا، إذ تتفكك وتتعرض للإعياء والجمود، ولا مناص غالبا من تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، ولكن هذا النوع من الشركات يحتاج إلى بيئة ثقافية واجتماعية وقانونية تلخصها كلمة واحدة؛ هي الثقة. ولم تظهر الشركات المساهمة إلا في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة أولا ثم في ألمانيا بعد ذلك بقليل، ولم يكن ممكنا تطوير الاقتصاد إلا بتجاوز النظام العائلي في الأعمال والشركات.

لكن اليابان استطاعت أن تنشئ نموذجا ديمقراطيا اقتصاديا متقدما مع احتفاظها بالنظام العائلي والانتماء القوي، والدور الكبير للدولة في الاقتصاد والمجتمع، وقد اشتهرت وزارة الصناعة والتجارة اليابانية في مختلف أرجاء العالم باعتبارها العقل المفكر والموجه للتنمية الاقتصادية اليابانية، لكن يردّ ذلك إلى المنظومة الثقافية اليابانية التي تحترم الدولة، ويقابلها ثقافة أميركية معادية للبيروقراطية وتعتقد بتفوق القطاع الخاص على القطاع العام في كافة المجالات.

لكن في الحقيقة كما يقول فوكوياما فإن الدور الاقتصادي للدولة في اليابان أقل من الولايات المتحدة وفرنسا والبرازيل وتايوان، والحال أن ما تقوم به الدولة ليس رعاية أو

شراكة اقتصادية بقدر ما هو دور التوجيه والتفكير والشراكة الاجتماعية، وما تؤديه مستمد من ثقة واحترام المواطنين، وليس بسبب الشركات التي

ما الثقافة الجديدة المفترض تشكلها واستصحابها للأعمال الجديدة، وهل تتشكل تلقائيا وعلى نحو واحد وفي مسار حتمي محدد؟ وكم تحتاج من الزمن؟ أم أنها تحتاج إلى وعي مسبق وتشكيل اجتماعي وسياسي يدرك هذه التحولات ويستحضرها؟

تؤدي ثقافة أسلوب الحياة دوراً مهماً في التنمية والتقدم، ويربط كثير من الاقتصاديين بين مؤشرات نوعية الحياة كالصحة والتغذية والتعليم وبين قيم وثقافات تجعل هذه النتائج فعالة وتحمي هذه الإنجازات أكثر من الوفرة المالية. نظافة الشوارع والمدن والقرى على سبيل المثال ثبت أن فرق عمال النظافة الذين تحركهم البلديات وشركات الخدمات لم يستطيعوا أداء أعمالهم دون دوافع حضارية وثقافية تحرك الناس نحو النظافة.

النمو الاقتصادي هو أداة أو وسيلة وليس غاية، والنظر إليه بخلاف ذلك سيؤدي إلى هدر كبير للموارد إذا لم يحقق حياة كريمة، فالناس في دول فقيرة كثيرة يستطيعون أن يقيموا بيوتاً واسعة جميلة ولم يحقق الأردنيون -على سبيل المثال- هذا الهدف على الرغم من أنهم أكثر شعوب العالم إنفاقاً على الإسكان، ومدينة عمان التي تبدو في مظاهر بيوتها ومبانيها فخمة؛ تعاني من أزمات ومشكلات سكانية كثيرة يمكن حلها دون إنفاق إضافي، ويعد الأردن حسب تقرير التنمية البشرية من أكثر الدول العربية معاناة في السكن بل إنه يعاني أكثر من مصر، وسبب ذلك بالتأكيد يعود إلى اتجاهات الناس في بناء البيوت وتصميمها، وأنظمة تخطيط المدن والقرى والأحياء والمرافق التي لم تأخذ بالاعتبار خبرات الناس وتراثهم واحتياجاتهم في المعيشة والإقامة.

فتجد في أحياء عمان يمكن الملاحظة أن الناس أنفقوا مليارات على بناء بيوتهم، وأنفقت الدولة مئات الملايين على مرافقها الأساسية؛ مجاري الصرف الصحي تفيض

في الشوارع بشكل اعتيادي والسبب ببساطة واضحة يدركه جميع الناس وهو تجاهل مسارات المياه الطبيعية ومناطحة البيئة والجغرافيا، فلم تأخذ أنظمة تخطيط المدينة بالاعتبار تجنب الأودية واحترام مسارات المياه وأقنيتها الطبيعية، فخطت الشوارع وبنيت البيوت على أساس قهر هذه الطبيعة ومحاولة التغلب عليها باستخدام التقنية، والذي يحدث أنه عندما تمطر السماء ويفيض الماء لا يجد له طريقاً سوى شبكات الصرف الصحي غير المصممة لاستيعاب مثل هذه الكميات الكبيرة من الماء، ولأن الأمطار تصحبها أتربة وحجارة فإن الشبكات تختنق وتأخذ مساراً دائماً أو شبه دائم في الشوارع المكشوفة بدلاً من الشبكات المدفونة تحت الأرض.

وفي كل عام يحدث كثيراً أن مياه الأمطار التي تتخذ من الشوارع مساراً لها أن تجرف أطفالاً ومواطنين، ولأن الأودية غير متروكة بل مأهولة بالعمائر والبيوت والشوارع فإن هذه السيول تأخذ هؤلاء الناس إلى البواليع تحت الأرض، وتفشل دائماً جميع محاولات إنقاذهم على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها فرق الدفاع المدني والأمن العام والجيش، ولو ترك الناس هذه الأودية، وهو ما يسميه الأردنيون وربما جميع الناس «حرم الوادي» حيث يعتبر الوادي حرماً لا يجوز الاعتداء عليه بالبناء أو بالطرق أو بأي شيء لوفرت الدولة والمجتمعات أموالاً طائلة، ولم تحدث معاناة في الخدمات، ولا قتل مواطنون، وتضاعف عمر هذه الخدمات المكلفة.

وأعتقد أن أنظمة البناء والتدفئة تحتاج إلى إعادة نظر استراتيجية وإعادة تفكير. وأظن أنه يوجد عندنا نقابات مهندسين وكليات هندسة، أليس كذلك؟ لكن لا يعرف كثير من المهندسين في بلدنا إلا في عيد الإسراء والمعراج، وفي قصص وحالات البناء بأقل كلفة وأقصى ربح، واستخدام المعرفة لأجل إفساد البناء وجعله عديم الجدوى والفائدة وخالياً من جمال المظهر!

كيف تكون البيوت ملائمة للصيف والشتاء، والخصوصية والراحة؟ كيف توظف

أنظمة الطبيعة وطاقاتها في الحصول على التدفئة والإضاءة والتبريد؟ كيف تُقلل إلى أقصى حد تكاليف التدفئة والإضاءة والتهوية والتبريد؟ كيف يمكن توفير مواد بناء وأثاث ملائمة للبيئة وقليلة الكلفة؟ كيف تصمم البيوت لتكون بأقل سعة ممكنة قادرة على توفير أقصى الاحتياجات والأولويات؟.. أعتقد أنه حلّ عصر البيوت الصغيرة الذكية، والتي يمكن برغم صغر مساحتها أن توفر للساكنين فيها كل احتياجاتهم، وتمنحهم الفرصة للعيش براحة ودفء وخصوصية. فعصر التصغير الذي شمل كل شيء، يجب أن يشمل البيوت والبناء والأثاث.

لماذا يظل البناء خارج التاريخ والجغرافيا؟ لماذا تظل أنظمة البناء متخلفة عن المسار التقني والحضاري الذي يسير فيه العالم في كل المجالات؟ نحن نملك تقنية متقدمة، من حواسيب واتصالات وشبكات وأجهزة رائعة وجميلة وسيارات متطورة، ولكن بيوتنا متخلفة جدا لا تصلح للحياة، ولا وجود للتكنولوجيا فيها إلا للغش والتحايل على المواطنين وخديعتهم وإبهارهم!

ما معنى وجود أو غياب العمالة الوطنية عن اعمال واقتصاديات وفنون البناء؟ في الحالة القائمة لدينا اليوم عندما يكون معظم العاملين في مجال البناء من العمالة الوافدة ستغيب حلقات مهمة وأساسية في الإصلاح والتنمية، أقلها خطورة البطالة والتحويلات المالية إلى الخارج، .. فلا يمكن أن تتطور حياة الناس وعلاقتهم بالمدن والأمكنة والأحياء والمساكن لتنشأ أنظمة إقامة وسكن تلائم احتياجات الناس وتطلعاتهم، وتشريعات وتقنيات وأفكار تزيد من انسجام الناس وانتمائهم لحياتهم وبيوتهم وأسرهم، وفي غياب العمالة الوطنية لن تنشأ نقابات ومؤسسات لتطوير العمل الحرفي في مجال البناء والتدريب عليه واستيعاب التقنيات والتطورات والأفكار الناشئة من العمل اليومي وفي العالم، وسوف تكون أي مكتسبات في هذا المجال ليست لصالح الوطن والمواطنين لأنها كفاءات تتحصل بالخبرة اليومية الطويلة والمتراكمة والتي تنتقل

من جيل إلى آخر، .. ولن تنشأ علاقات اجتماعية وتواصل مهني ويومي بين الناس والساكنين والمستفيدين وبين العاملين في البناء من غير وجود عمالة وطنية تعرف المجتمع والناس وعاداتهم وتقاليدهم واحتياجاتهم وتطور هذه الاحتياجات نفسها والعلاقة بها من خلال حياة يومية وملاحظات يومية أيضا يتبادلها الناس والفنيون والعاملون في البناء، والفنون المتعلقة بالبناء والتصميم والزخرفة تتشكل وتتطور أيضا من خلال عمل متراكم وأفكار وخبرات تنتقل من جيل إلى آخر وبتفاعل يومي طويل ومتواصل مع البيئة والحياة والهموم والتطلعات والأشواق الفردية والجماعية، .. كيف يمكن تصور عمارة وطنية بفنونها وحرفها ونقاباتها وتقنياتها من غير عمالة وطنية في البناء؟

البيوت تبنى لتلبية احتياجات السكن والإقامة والمعيشة، والخصوصية والحماية من الحر والبرد (التدفئة والتبريد والإضاءة، والعمل والتعليم في البيت، والشعور بالسعادة والراحة.

وأولت الحضارات والمجتمعات قضية العمارة والبناء أولوية كبرى، ولدينا اليوم تراث إنساني هائل من العمارة، وبرغم ذلك فإن البيوت تصمم وتبنى في بلادنا بمعزل عن اعتبارات السكن المفترضة، وعن رأي ومشورة الساكنين وتوقعاتهم واحتياجاتهم وأولوياتهم ورغباتهم وقدراتهم المادية.

والأصل في البناء أن يستخدم مواد وموارد متاحة ومتجددة بأقل كلفة ممكنة وملاءمة البيئة المحيطة، فتختار مواد البناء من البيئة المحيطة بلا نزف أو هدر، وتصمم وتبنى على النحو الذي يتيح الاستفادة من الفضاء والنور والهواء للحصول على الإضاءة والتدفئة من والتهوية البيئة والطبيعة بلا تكاليف او طاقة إضافية ولا تدخل تقني مكلف وملوث.

كيف نعيش في بيوتنا على النحو الذي يحقق الاهداف المطلوبة والراحة والهدوء

والخصوصية؟ كيف نبني بيوتنا وفق هذه الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وبالاستفادة من الموارد المتاحة والمجانية؟

يشيع اليوم مصطلح العمارة الخضراء، أي العمارة التي تحترم موارد الأرض وجمالها الطبيعي، وتوفر احتياجات مستعمليها، وتحقق المحافظة على الصحة، والشعور بالرضا وتلبية الاحتياجات اليومية والمعيشية والروحية والجمالية أيضا.

فتصمم البيوت والمباني على النحو الذي يوظف الشمس والهواء والجو لتوفير الراحة والدفء والإضاءة ويحمي من التلوث، فيتاح للشمس أن تدخل البيوت، وتكون النوافذ مصممة لالتقاط الهواء وتشكيل نظام تهوية يتيح دخول الهواء وخروجه، ويمكن أيضا من الحماية من الحر والبرد، وتصمم الجدران والسقوف على النحو الذي يعزل البيت ويمنحه الخصوصية والهدوء ويساعد على الاحتفاظ بدرجة الحرارة عند المستوى المطلوب صيفا وشتاء

وتختار مواد البناء من مصادر غير ملوثة للبيئة أو تضر بصحة الإنسان، ولا تحتاج إلى طاقة إضافية للتبريد والتدفئة، ويمكن تجديدها، ولا تشكل عبئا أو نزفا للموارد والطبيعة، وليست مكلفة أو مستوردة، وبذلك لا تتحول البيوت إلى عبء على الارض والطبيعة والموارد، ولا تكون سببا في التلوث والهدر، ويمكن تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب تقليل استخدام الطاقة الإضافية.

وتختار مواقع البيوت وتخطط الأحياء والبلدات والمدن على النحو الذي يحمي الموارد الطبيعية والمياه والأراضي الزراعية والأودية والسيول وأحواضها، فتجنب هذه المناطق كل أشكال البناء والطرق والاعتداء عليها والإضرار بها، وتصمم الطرق على النحو الذي يمنح الحي الهدوء والخصوصية، فتكون أغلب الطرق غير نافذة حتى لا يأتي إلا أهل الحي والزوار، ولا تكون ممرا او طريقا للعابرين إلا في الطرق المخصصة

لذلك، وتتيح الطرق والأرصفة للأطفال والمعوقين وراكبي الدراجات والراغبين في المشي القدرة على التحرك والمسير بأمان وسهولة، ويخصص لكل حي أو بلدة أسواق ونوادي ومدارس وحدائق ومكتبات وساحات وملاعب يمكن الوصول إليها مشيا على الأقدام، بحيث يكون المشي على الأقدام أو بالدراجات الهوائية الوسيلة المتبعة (غالبا) في الذهاب إلى العمل والسوق وأماكن العبادة والنوادي والساحات والملاعب والحدائق، ويستطيع الأطفال والكبار المقيمون في الحي التجمع والالتقاء على نحو تلقائي ومتواصل وبسهولة في السوق والنادي والمدارس والملاعب والساحات.

سيتيح التعايش التلقائي والمتواصل فرصا للتشكل الاجتماعي والثقافي للناس والتجمع على اساس مصالحهم واولوياتهم، من قبيل التعليم في مدرسة الحي التي يدرس فيها اطفالهم، والمباريات الرياضية والترويح في النادي، والانتخابات المحلية والنيابية التي تجري، والتنسيق والمشاركة مع السلطات والشركات لأجل رفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات، ومواجهة المشكلات والتحديات والاحتياجات الاجتماعية والصحية، مثل رعاية الأطفال والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة، والاستهلاك، والجرائم والإدمان، أو توفير الاحتياجات الأساسية بأفضل مستوى وأقل تكلفة مثل الماء والكهرباء، والخدمات الصحية والاجتماعية،...

الشمس بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون مصدرا مباشرا للإضاءة والتدفئة، فإنها يمكن أن تكون أيضا مصدرا مجانيا لطاقة إضافية للتدفئة والتبريد وتسخين المياه،

والأخشاب يمكن أن تكون مصدرا متجددا للبناء والأثاث وبديلا بنسبة كبيرة للحديد، وبذلك يمكن تخفيض النفقات وتخفيف الاعتماد على مواد مستوردة ومستنفدة باستخدام مواد متاحة ومتجددة، وبالطبع فإننا نتحدث عن بيئة من الغابات الواسعة والمتجددة.

تصميم الأبنية والمرافق يمكن أن «يحقق كفاءة مستمرة في العلاقات بين المساحات المستخدمة، مسارات الحركة، تشكيل المبنى، النظم الميكانيكية وتكنولوجيا البناء. كما يراعي التعبير الرمزي عن تاريخ المنطقة والأرض وكذلك القيم والمبادئ الروحية التي يجب دراستها، وذلك حتى يصبح المبنى متميزا بسهولة الاستعمال، جودة البناء، وجمال الشكل. أي أنه يمكن القول أن تصميم المباني الخضراء يضع الأولوية للصحة والبيئة، للحفاظ على الموارد وأداء المبنى خلال دورة حياته».

ربما يزيد التصميم في تكاليف البناء، ولكنها زيادة لا بأس بها لأجل الحصول على منافع طويلة الأمد تجعل المبنى أكثر جمالا وراحة وملاءمة للاحتياجات المادية والروحية

ويمكن أن يضاف إلى تكاليف البناء مجموعة من التقنيات والمواد، ولكنها توفر على المدى البعيد كثيرا من التكاليف، وتوفر الراحة والسلامة البيئية، مثل المواد العازلة للحرارة، وصنابير المياه التي تعمل بالخلية الضوئية وتتوقف تلقائيا بعد فترة من الزمن لأجل تقليل استخدام المياه، وأنظمة الصرف الصحي المتعددة حسب مصادرها، فيمكن بذلك إعادة تدوير واستخدام المياه للري بسهولة وتقنيات بسيطة.

يجب النظر إلى التصميم باعتباره فلسفة تعبر عن الثقافة والتاريخ والأشواق الروحية والاحتياجات المادية والتطلعات نحو السعادة والراحة، واستخدام المصادر المتاحة للطاقة والتهوية والإضاءة والرطوبة، والاستفادة من الطبيعة المحيطة في البناء والحياة، ومراعاة الطبيعة الجغرافية والمناخية، الصحراء والجبال والسهول، والحرارة والبرودة، والفصول الأربعة، والليل والنهار، ... ومراعاة الأهداف والأغراض التي أقيم لأجلها المبنى، السكن، التعليم، التجارة، الإدارة، وإدارة المخلفات والنفايات وتدويرها، وبعضها يمكن إعادة استخدامه بسهولة، وبعضها الآخر إلى معالجة تقنية. وملاحظة العلاقة بين المواد المستخدمة في البناء والاستخدام المنزلي وأمراض الحساسية والربو، والعلاقة بين تصميم المبنى واسلوب الحياة، السلام، الكرم والتسامح، العنف، الهدوء،

الخصوصية، الانكفاء، الإطلالة، الثراء والفقر، التواضع، الجمال، السمو، السيطرة، الكفاية، المروءة، العمل والتعليم في البيت، التعاون، الفردية، العزلة، المشاركة، الكثافة السكانية.

وتأخذ قضية انسجام العمارة مع البيئة بعدا وأهمية قصوى بعد تزايد تهديد تغير المناخ للعالم، ذلك أن انسجام العمارة مع البيئة يمكن أن يكون عاملا حاسما في الحفاظ على البيئة وتنميتها وحمايتها أيضا.

وبكلمة يجب أن تعكس المدن والأحياء والبيوت احتياجات الساكنين وتطلعاتهم، الإضاءة والتدفئة والتهوية والتبريد والخصوصية والراحة والسكن، المساجد والحدائق الاندية الرياضية المدارس المكتبات العامة الأسواق الخدمات والحرف والمهن الأساسية والضرورية...

لقد نشأت الرواية والمسرحيات والأعمال الموسيقية والفنون التشكيلية والسينما والدراما باعتبارها تشكيلاً اجتماعياً وثقافياً اقتضته عمليات التمدن ونشوء المدن وتطورها، وكانت على مدى التاريخ وفي جميع الحضارات أداة المدن والمجتمعات لأجل تحقيق الانسجام والسلام في الحياة والعلاقات ولتعويض الروابط التي تشكلت في مجتمعات زراعية ورعوية، ذلك أن المدن تقوم على طبقات من المهنيين والمثقفين وأصحاب الأعمال وقادة الحكم والإدارة، والمؤسسات العامة والتجارية، وتتشكل علاقاتهم الاجتماعية بناء على الأعمال والقيم والأفكار والمصالح المشتركة، ففي الأندية والمقاهي والبيوت تكون الثقافة والآداب والفنون والموسيقى والرياضة هي المجال المشترك للأصدقاء والجيران والزملاء الذين لا تربطهم ببعض روابط القرابة، وتنمي معرفتهم ببعض إلى الحياة المدينية والعملية المشتركة، وفي الفضاء المشترك والمزدحم تتشكل الحاجة إلى السكون والخصوصية والثراء، فيحمي أهل المدن أنفسهم من «الخواء» الروحي والاجتماعي بالفردانية، وفي هذه الفضاء الروحي والاجتماعي يتشاركون في

الأسواق والأندية والمرافق والخدمات العامة والمرافق والمتنزهات والأندية، وفي الوقت نفسه ينشئون أنماطاً من السلوك والقيم تجعل كل واحد منهم يشعر أن الفضاء له وحده بسبب منظومة السلوك والإشارات والرموز التي تحمي الإنسان، وتكون المدن وحياتها اليومية قائمة على هذا التشكيل الاجتماعي والثقافي ومستمدة منه.

وبالطبع فإن التمدن لا ينشأ تلقائيا، ويظل معرضا للانتكاس والتراجع كلما أصيب العقد الاجتماعي للمدن بالخلل، بعكس الروابط القرابية والدينية والإثنية والطائفية؛ الصلبة والمتماسكة بذاتها، وهكذا فإن التطرف والخواء ينشآن بسهولة وتلقائية، وأما منظومة التمدن فتظل أسسها معنوية ورمزية (عملية وثقافية وقانونية)، وهنا تكون وظيفة الفنّ هي الحفاظ على هذه المنظومة وحمايتها وصيانتها باستمرار.

خطورة عدم التحول الثقافي والاجتماعي في المدينة بما يتفق مع هذا المسار المفترض أنه يحول حياة المدن وعلاقاتها إلى حالة من القلق والفراغ والخواء الشديد، ففي المجتمعات الصغيرة والقرابية تحمي هذه الروابط الفرد من الضياع والخوف والقلق والانحراف، هذا الانتماء يحمي الفرد، ولكن المدينة لا تستطيع أن تمنح ساكنها هذه الحماية، وعندما تتريف، أي تهيمن عليها الروابط الريفية من غير عشائر حقيقية تكون الجماعات والأفكار الدينية هي البديل، إنها تشكل ملجأ وحماية للقادم الى المدينة او المغترب القادم من بعيد، أو العاجز عن الاندماج في قيمها وعالمها... أو يكون المسار الآخر الانحراف والاكتئاب والادمان، ويزيد الإقبال على المحتوى الإعلامي والثقافي والفني الهابط، بما هو هروب من الحياة المدينية.

ولكن الحياة الثقافية والاجتماعية ليست مجرد ترفيه وتسلية أو تمضية للوقت، وفي حالة انفصالها عن مقتضيات الحياة وأساليبها المفترضة فإن حلقة في سلسلة الحياة تضيع، وبضياعها تتعرض السلسلة نفسها للانهيار، مثل سبحة ينفرط عقدها، ذلك أن الناس في التسلية والترفيه والنشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي وتمضية الوقت

والزيارات يعيدون تشكيل أنفسهم وحياتهم وأعمالهم لتكون أفضل، ولتتغير احتياجاتهم نحو الأفضل.

فاجأتني الدراسة العلمية الصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعنوان «ملوثات البيئة الداخلية للمباني» تأليف فرحات محروس بقدر الملوثات البيئية في بيوتنا ومبانينا، وما يمكن أن تؤدي إليه من أمراض وإصابات وخسائر، مثل الحساسية وتهيج العين والأنف والأذن والحنجرة، والصداع والغثيان والدوار والتهاب المجاري التنفسية، وذلك بسبب مواد البناء المستخدمة والوقود وأدوات التنظيف والأجهزة الكهربائية والديكور والزخرفة والطهو.

يحتاج الإنسان يوميا إلى 12 ألف لتر من الهواء للتنفس، وفي ذلك فإن البيئة الملوثة يمكن أن تُحِلّ في جسم الإنسان عن طريق التنفس كميات كبيرة من المواد الضارة التي تمتلئ بها البيئة المحيط بنا في البيوت والمكاتب والمباني، مثل أول أكسيد الكربون، وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والأتربة والغبار، والجسيمات الدقيقة، والميكروبات، وكذا الحرارة والأصوات والأضواء الزائدة عن الحدّ.

تقول وكالة حماية البيئة الأمريكية أن نسبة تركيز الملوثات في داخل البيوت والمباني أكثر منها في الفضاء الخارجي بحوالي الضعف إلى خمسة أضعاف، وقد تصل في حالات إجراء الصيانة أو الصباغة أو استخدام المواد الكيماوية إلى مائة ضعف! فإذا علمنا أن أهل المدن يقضون في المباني أكثر من 90 في المائة من أوقاتهم، وأن ثلثي هذا الوقت نقضيه في المنازل ندرك حجم الخطر الصحي والنفسي الذي يمكن أن تؤدي إليه بيئة المباني والبيوت وخاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن والنساء الحوامل والمرضى.

يمكن الاستدلال على تلوث المباني بالحواس المباشرة من خلال التنفس أو الشعور بالرطوبة أو الروائح غير المألوفة أو نقص الاكسيجين أو الضوء، أو عدم حركة الهواء،

أو ملاحظة الماء والبقع والأتربة والغبار وآثار الرطوبة على الجدران والنوافذ والأثاث، والشعور بالصداع والخمول...

تنتشر الملوثات وتتركز بسبب الاحتراق في المطبخ والمدافئ والورش الداخلية، والمواد الكيماوية المستخدمة في البناء والعمل المنزلي، والجسيمات الدقيقة المتسربة إلى الهواء، ونقض الضوء والتهوية في البيوت والمباني، والغازات والأبخرة والإشعاعات والكائنات الحية الدقيقة والأصوات المحيطة من الورش والمركبات، والمبيدات والمنظفات ودخان السجائر والتبغ، والطحالب، ويؤدي إغلاق النوافذ أو نقص التهوية والشمس إلى زيادة تركيز الغازات الضارة والبكتيريا والفيروسات وترسبات المعادن الضارة مثل الرصاص.

في مصادر تلوث البيئة الداخلية للبيوت والمباني تذكر الدراسة أجهزة التدفئة والطهو، وألياف الاسبست المستخدمة في مواد البناء والديكور والملابس والأثاث والأخشاب المضغوطة والسجاد والمفروشات والمنتجات المنزلية وأنظمة التهوية والتبريد والتسخين ومواد التنظيف والتلميع ولأصباغ والأحبار والمواد اللاصقة والتدخين ومواد الرسم والتلوين والتزيين ونباتات الزينة والحيوانات الأليفة والأجهزة والمكائن المنتجة للإشعاعات والأوزون والكربون والمواد العضوية المتطايرة والأمونيا والمبيدات الحشرية والسيارات والورش،..

وتذكر الدراسة عشرات المواد الملوثة المنبعثة من الأثاث ومواد البناء، فالمواد اللاصقة والبلاط والسجاد والألبسة تبث الكحوليات والبنزين والأوكتان والأمونيا والكربون والشحار ومركبات عضوية متطايرة، ومواد وعناصر أخرى كثيرة جدا ذات أسماء علمية غير مألوفة تحتاج إلى شرح وتوضيح. وهي ملوثات تلحق ضررا كبيرا بصحة المقيمين والمستخدمين للبيوت والمباني، مثل الجفاف والحساسية والالتهابات في الاجهزة التنفسية، وتؤدي على المدى البعيد إلى السرطان.

إن بيوتنا ومبانينا تتحول إن لم نعالجها ونصممها على نحو صحي إلى تهديد للصحة والراحة ومصدر للهدر والنزف المالي، ويمكن أن ترهقنا بدلا من أن تريحنا، ونحتاج بالتأكيد إلى معرفة واسعة ومهمة في البناء والتلوث والتصميم والوقاية، كما نحتاج إلى مراجعات واسعة واستراتيجية في أنظمة البناء والتخطي العمراني والحضري.

نستطيع أن نفعل الكثير من غير تكاليف إضافية لنجعل بيوتنا ومدننا أكثر ملاءمة للحياة الصحية والأفضل. و تقترح دراسة ملوثات البيئة الداخلية للمباني والصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مجموعة من الأفكار والإرشادات لمواجهة التلوث في البيوت وإنتاج بدائل للملوثات المستخدمة والشائعة، ربما لا تصلح مقالة ولا تكفي لعرض أفكار الدراسة التي عرضت جزءا منها في مقالة سابقة، لكن الفكرة الأساسية هنا هي التذكير والإشارة لخطورة التلوث في داخل المباني وفرص وأفكار المواجهة. وبالطبع فمن الأساسي والبديهي جدا أن تكون البيوت تتمتع بالتهوية الكافية والملائمة وأن تصل إليها الشمس فترة زمنية كافية.

يشكل الاستهلاك مصدرا أساسيا للنفايات والتلوث، وبطبيعة الحال فإن ترشيد الاستهلاك يقلل من النفايات والتلوث، ويمكن الاعتماد على الليمون والخل والمنظفات الخالية من الكيماويات في تنظيف الأواني والتخلص من البقع، ويحتوي الكتاب على وصفات إرشادية وتفصيلية للبدائل الممكن استخدامها في التنظيف والصيانة، وأتوقع أنه يمكن الحصول عليها من شبكة الانترنت وموقع يوتيوب.

على مستوى التخطيط الحضري والعمراني يجب إبعاد الأحياء السكنية عن الطرق السريعة، والمناطق الصناعية والمطارات وخطوط الكهرباء ذات الضغط العالي، وتوسعة مساحات الحدائق والغابات داخل المدن، وأن تخصص الشوارع في المناطق المزدحمة للمشاة فقط، وأن يكون للمشاة والدراجات الهوائية في جميع الشوارع والمناطق ممرات خاصة وآمنة، وتطبيق كودات ومواد بناء تساعد على العزل وتقليل الضوضاء

والتلوث، ومنع مواد البناء والدهان التي تضر بالصحة، واستخدام فلاتر المياه المنزلية ذات الكفاءة العالية للتخلص من الترسبات العضوية والميكروبات، واستبدال الخزانات المعدنية للمياه ب

واستخدام خزانات مصنوعة من عناصر ومواد أخرى أكثر ملاءمة للنظافة والتفاعل الكيمياوي مع الماء والهواء، واستخدام شبكات مياه مقاومة للصدأ.

وقد وضعت الجمعية الأمريكية للتسخين والتكييف معدلات قياسية مناسبة للتهوية داخل المباني، بحيث تكون الأنظمة عالية الكفاءة، وتحافظ على معدلات ملائمة للرطوبة (30 – 50 في المائة) حتى لا يشجع التكييف على نمو وتنشيط البكتيريا والحشرات، والاهتمام بصيانة وتنظيف المجاري الهوائية لأجهزة التكييف والفلاتر حتى لا تتحول إلى أماكن صالحة لنمو الميكروبات.

ويمكن أن تكون المطابخ والمدافئ مصدرا خطيرا للتلوث، والحلّ في أنظمة تهوية وشفط الهواء، والامتناع عن استخدام الفحم والخشب للتدفئة في داخل المنازل، وهناك أنظمة تكنولوجية تقلل من انبعاث الغاز المستخدم في الطهو والتدفئة.

وفي مجال الديكور والأثاث تنصح الدراسة بوجود نباتات داخلية، واستخدام أجهزة تنقية الهواء الداخلي، وتقليل استهلاك الماء والكهرباء سواء بالاستخدام المباشر أو بأنظمة واجهزة التقنية التي توفر في الاستهلاك، وتجنب الأصباغ التي تحتوى على مذيبات تضر بالصحة العامة والبيئة، وتجنب استخدام الخشب المضغوط، واستخدام الأغطية والشراشف القطنية، ويجب المعرفة بأن الاسفنج المستخدم في الوسائد والمفارش يسبب الإصابة بداء الالتهابات والحساسية في الجلد والأجهزة التنفسية، كما أنه مادة قابلة للاشتعال.

يشكل بعض أنواع السجاد والموكيت مصدرا للتلوث، وتخزن كميات كبيرة من الأتربة

والحشرات والميكروبات والمواد المختلفة المترسبة والمتطايرة، ولذلك يجب اختيار أنواع جيدة، وتنظيفها باستمرار.

وفي المدن المزدحمة والبيوت صغيرة المساحة والعمایر متعددة الطوابق والشقق السكنية أو التجارية لا يمكن حماية البيئة إلا بعادات من الهدوء والنظافة وتخفيض الازعاج، وعدم التدخين في داخل المنازل والأماكن المغلقة، والاهتمام الكبير بالتهوية والنظافة والتخزين الصحي للملابس والأدوات المنزلية، وتجنب استخدام فرشاة الأسنان لفترة تزيد على شهر، ويفضل عدم الاحتفاظ بها في داخل الحمامات. وعدم التعرض لأجهزة الكمبيوتر لفترات طويلة، وإغلاق الأجهزة بعد الانتهاء من استخدامها، واستخدام الشاشات الأقل إشعاعا، ويفضل أن تكون في مكان مخصص لها، وعدم الإفراط في استخدام أجهزة الاتصال، وذلك للتقليل من التعرض للإشعاعات الصادرة عنها.

ثمة تعال كاسح على الثقافة بعامة، وثقافة المعيشة وأسلوب الحياة بخاصة. وهذا يجهض محاولات تم طرحها في الصحافة والإعلام، ويجعل أفكارا ومنجزات علمية، وخبرات عملية ونقاشات كثيرة جدا تساعد على تخفيض النفقات وتحسين الحياة، لا تحظى بأهمية في النشر والإعلام، ولا يتعامل معها كثير من القراء باعتبارها محتوى فكريا وثقافيا؛ فتضطر الجهات والمؤسسات الناشطة والمعنية بذلك إلى طرحها كنشرات إرشادية، وإعلانات مدفوعة الأجر!

وبرغم أن المحتوى الرئيس للأزمات والحراكات في السنوات القليلة الماضية يتعلق بالمعيشة والاحتياجات الرئيسية والسلع الأساسية والمطالب المتعلقة بتحسين الحياة، إلا أن الإعلام والسياسة لم يواكبا هذا الاتجاه، بل العكس تماما؛ فما يزال كثير من أصحاب المواقع الرفيعة في الدولة يصرون على رؤية وحصر العلاقة بين الدولة والمجتمع في سياق ريعي ورعائي، ولا يريدون أن يروا قدرة المجتمعات على تنظيم نفسها، وربما

-وهذا الأرجح- يرفضون ذلك!

لقد تطورت ثقافة ترشيد الاستهلاك والإنفاق، وتنظيم الطاقة والموارد في التقنية والسلوك، إلى درجة إمكانية تحقيق وفر كبير في الإنفاق بدون تضييق على أسلوب الحياة ومستوى الرفاه. وهو ما يجب التفكير فيه اليوم، بل وإصدار التشريعات والأنظمة التي تشجع على ذلك، وتمنع أيضا المنتجات وأساليب الحياة التي تهدر الموارد والطاقة، في الوقت الذي يوجد بديل كفؤ وأقل كلفة!

في مجال الطاقة الكهربائية التي أصبحت أهم موضوع اليوم، يمكن التفكير في منظومة من التعديلات والأفكار التي تحقق وفرا كبيرا في فاتورة الكهرباء. وقد نشرت وزارة الطاقة دليلا إرشاديا مفيدا لتوفير استهلاك الطاقة. ويمكن، بالطبع، أن نجد على مواقع الإنترنت المتخصصة قدرا هائلا من المعرفة والخبرات.

وعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى توظيف النهار والاستفادة منه في الإنارة. وقد يكون الأمر أكثر أهمية وجدوى عندما يكون ذلك أساسيا في تصميم الأبنية وإنشائها، واختيار الألوان الفاتحة للجدران والأثاث. ويمكن استخدام المصابيح «الفلورية» (النيون) بدلا من المصابيح المتوهجة (اللمبات العادية)، لأنها تعطي إضاءة أشد. وكذلك استخدام اللمبات الموفرة للطاقة، وتنظيف مصابيح الإنارة، والحرص على إطفاء مصابيح الغرف غير المشغولة.

واستخدام أنظمة الطاقة الشمسية لتسخين المياه وتوليد الكهرباء، يمكن أن يحوّل الطاقة إلى مورد قليل الكلفة. هناك مشكلة في نفقات التأسيس، ولكن يمكن للوفر المتحقق أن يعوض ثمنها في 4 سنوات. أما في حال استخدام السخان الكهربائي، فيجب ضبطه على درجة 50، فهي كافية؛ وأيضا أن يُعزل السخان وأنابيب المياه لتقليل الهدر والتسرب.

الأجهزة المنزلية اليوم بدأت تُطور على أساس توفير الطاقة، وهي عادة موسومة بإشارة أو ملصق يوضح ذلك. كذلك، فإن طريقة استخدام هذه الأجهزة يمكن أن توفر نسبة عالية من التكلفة؛ مثل تقليل عدد مرات فتح الثلاجة، وتحديد المطلوب منها قبل فتحها، وتغطية الأغذية المطبوخة والسوائل التي تطلق بخار الماء، وإبعاد الثلاجة عن أشعة الشمس ومصادر الحرارة، وإغلاق مصادر التهريب وصيانتها دوريا، وتنظيف مكثفها (الشبك الخلفي) وإبعادها عن الجدار، والتأكد من صلاحية موانع التسرب المطاطية حول باب الثلاجة، ووضع الأطعمة المجمدة في الثلاجة لأجل تسييحها، لأن ذلك يزيد برودة الثلاجة.

ويمكن اختيار أوقات غير ساعات الذروة لاستخدام المكواة والغسالة، وتنظيم استخدامها ليرتبط بتجمع كميات كبيرة من الغسيل، وليس تشغيلها لأجل قطع قليلة. إضافة إلى عدم تحميلها فوق القدر المحدد لها.

وقد وُضعت «كودات البناء» لأجل التوفير في الطاقة وتقليل الهدر، والاستفادة من الطاقات الطبيعية في الإضاءة والتهوية والتدفئة والتبريد. وهناك تكاليف تأسيسية في ذلك، ولكنها تحقق وفرا هائلا، مثل العزل الحراري، وزجاج الشبابيك المزدوج، وضبط أداء الشبابيك بحيث تمنع تسرب الهواء من البيت أو إليه. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وفر بنسبة 10 %.

وعلى أي حال، فإنه يمكن لدى البحث على شبكة الإنترنت أن نجد مواقع متخصصة وقادرة على الإرشاد.. وسوف يمكننا بذلك -إضافة إلى تقليل النفقات- تعلم أساليب الحياة والتنظيم الاجتماعي الأقدر على التمكين والاستقلال.

الفكرة الأساسية التي تنشئها التقنيات والأفكار الحديثة هي «الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه» وهذه هي القصة الأساسية اليوم لتأسيس وتنظيم العلاقة بين الدولة

والمجتمع، وهي أيضا ما يفسر الصراع الجاري بين الطبقات. ففي القدرات والفرص المتاحة اليوم، يمكن الاستغناء عن كثير من الخدمات والمؤسسات التي تشكلت حولها طبقات ومصالح وقوى تأثير ونفوذ، هي في طريقها إلى الزوال أو الضعف أو إعادة التشكيل.. وما تفعله الحكومات والشركات الكبرى والنخب ليس سوى لعب في الوقت الضائع!

وهناك الغش الكاسح والشامل والمتقبل على كل المستويات؛ في البناء والتعليم والامتحانات والعمل والتجارة والبيع والشراء. وكذلك الإساءة الى المواطنين في المؤسسات العامة، والخاصة أيضا، على يد الموظفين في القطاعين، والاستعداد الدائم للخصومة والشتم والإساءة اللفظية والاعتداء والشجار.. والغياب العميق لثقافة وتطبيقات حقوق الإنسان في التشريعات والمؤسسات والتعامل الرسمي والتجاري والشخصي.

وأيضاً غياب النظافة في الشوارع والمرافق والفضاءات العامة، وأسوأ من ذلك التناقض في النظافة والحرص عليها في الفضاء الخاص وتجاهلها في الفضاء العام! وهناك السلع الرديئة التي تغرق الأسواق ولا تصلح للاستخدام، فلا تعمل إلا لفترة قصيرة، وربما لا تعمل قبل شرائها.. وضعف فاعلية المواصفات والمقاييس والجودة والإتقان في السلع والغذاء والدواء والأعمال الحرفية والمهنية والصناعات والأعمال.

الثقة أسلوب حياة يعكس وعي وجودنا بأن نعيش كما فضاء المدينة لنا جميعا. ولكي يكون قادرا على استيعابنا، يجب أن نبذل كل ما يجعله كذلك!

ثمة مكاسب عظيمة اقتصادية واجتماعية يمكن جنيها ومخاسر هائلة يمكن تجنبها بمنظومة من السلوك الاجتماعي، فكثير من حوادث المرور والأوبئة والأمراض والمشكلات الصحية والاجتماعية والنفسية والخلافات المالية والنزاعات الأسرية والعائلية وبين

الجوار، والهدر والضغوط النفسية والاجتماعية، والمخالفات القانونية والأخلاقية يمكن تجنبها بثقافة مجتمعية وفردية غير مكلفة لكنها ستوفر إن طبقت بلايين الدولارات.

فأكثر من 90% من حوادث المرور يمكن تجنبها بالالتزام بالقواعد الأخلاقية للمرور، وكثير من أمراض السمنة والسكري والضغط والأزمات القلبية والأمراض النفسية والتوتر والصداع والإعاقات يمكن تجنبها بعادات غذائية وصحية واجتماعية بسيطة ومفيدة، ومعظم إن لم تكن جميع النزاعات في الأسرة بين الزوج والزوجة وبين الأبناء والآباء وبين الإخوة وبين الحموات والكنات وبين الجيران وبين الأقارب وبين الشركاء إنما مردها إلى ضعف الخبرة الاجتماعية وعدم القدرة والتدريب على التفاهم والحوار والاستماع، الاستماع بالأذن على الأقل، والفردية المغرقة إلى درجة تعزلنا فيزيائيا عمن حولنا، ويمكن بقليل من الحوار والاستماع والخبرات الاجتماعية تجنب هذه النزاعات وتخفيف عبء كبير مالي وإداري يجري في المحاكم والشرطة والمؤسسات الاجتماعية والإدارية، وحتى الخلافات المالية والإدارية التي تجري بين الشركاء وفي الأبراج التجارية الأنيقة يمكن تجنبها بمنظومة من القواعد والتقاليد التي ستوفر كل الملايين التي تهدر بسبب المحاكم وضياع الوقت وتضييع المصالح.

وتقاليد العمل والثقافة المجتمعية العامة يمكن أن تنجز قدرا غير محدود من الإنجازات والإبداعات في الاقتصاد والعلم والمهن والإدارة والإبداع والفنون والثقافة والجمال. فالمهن والحرف تتطور بقواعد «الإتقان» والالتزام والحرص والتنافس والعمل العائلي الممتد والمتوارث، والشركات والمصانع والأعمال إنما تنجح وتربح بقواعد حب العمل والحرص عليه والالتزام والتضامن المتبادل بين العاملين وأصحاب العمل، واحترام العمل والاحتراف وازدراء ورفض الغش والكسل والاستيلاء على حقوق الآخرين وأموالهم وأوقاتهم، والأسر التي تعلم أطفالها توفر على نفسها وعلى الدولة والمجتمع وتقدم أيضا إنجازات قد يعجز غيرها عنها.

لا يستطيع الآلاف من العمال والمنتشرين في شوارع العاصمة والمدن وعلى مدار الساعة أن ينجزوا مثل الالتزام بالنظافة والقواعد العامة للياقة والسلوك، ماذا ستفعل كل التقنيات المتطورة والبلديات والشرطة ووزارة البيئة والزراعية والتنمية الاجتماعية والثقافة والجامعات والمدارس وفرق الكشافة والمنظمات الطوعية مهما بذلت إذا بقي الناس والمزارعون والمتنزهون يلقون في الشوارع المزدحمة وفي الخلاء وفي الساحات وفي الأراضي الزراعية والمرافق العامة أكياس النفايات والعلب الفارغة، ويسيئون استخدام المرافق والممتلكات، كيف يمكن ألا يعود استخدام حمام في مطعم أو مؤسسة متوسطة الحجم أو مسجد -ولا داعي للحديث عن الحمامات العامة أو التي في المتنزهات إن وجدت ابتداء أو لم تكن مغلقة- مغامرة صحية وصدمة هائلة؟ يؤكد صديق أنه عندما يحتاج إلى الحمام في أثناء العمل يذهب إلى بيته بالسيارة.

السلوك الاجتماعي ليس تطوعا ولا هواية وليس فقط التزاما دينيا وأخلاقيا، ولكنه مورد اقتصادي هائل يفوق بكثير ما تجنيه ضريبة المبيعات والدخل، ويوفر خسائر عظيمة يمكن أن تحمي الموازنة العامة من العجز والشركات من الخسارة والانهيار والإفلاس والأفراد والأسر من الموت والمرض والعاهات

نحتاج إلى مواجهة أنفسنا ومصارحتها، ولنعترف أنه تجري في منازلنا وفي أسرنا وفي مدارسنا ومؤسساتنا الإرشادية والتنظيمية بمستويات مختلفة تكاد تجعل الاستثناء نادرا عمليات إذلال وإهانات وتهديدات وجلد وضرب وشتم وتغذية إجبارية وحرمان وحظر على التفوه والتفكير والشعور، وأن ذلك يجري علنا وعلى نحو مألوف ومتقبل.

تؤشر أحداث الكراهية والسلوك غير الاجتماعي التي تتحول إلى ظاهرة سائدة إلى أن ظاهرة التطرف والإرهاب لم تكن معزولة عن السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تمضي إليه الأمم، وفي انشغالنا بالحرب على التطرف بما هو جماعات خارجة على القانون لم نلاحظ الفوضى الاجتماعية التي تحتضن أزمات اجتماعية متزايدة وصادمة، مثل

المخدرات والانتحار، والتسول، والجرائم، والطلاق والتفكك الأسري، وربما يكون الأكثر صعوبة تلك الحالات التي يصعب مواجهتها قانونيا على نحو مباشر، أو لا يكفي القانون لمواجهتها، مثل السلوك غير الاجتماعي، والكراهية، وقيادة المركبات على نحو يضر بالناس وحركة السير، وإطلاق النار في المناسبات، ومواكب الأفراح واحتفالات التخرج، والمبالغات في حفلات الأعراس والانفاق الزائد في العزاء والزواج، ..

لم يعد التنظيم الاجتماعي قادرا كما كان الحال من قبل على ضبط الأفراد وتهيئهم لعملهم ودورهم الاجتماعي، واليوم يدير الناس علاقاتهم والتزاماتهم الاجتماعية والأخلاقية انطلاقا من قيم وضمائر فردية أو التزام قانوني أو ثقافة سائدة مستقلة عن المجتمعات، وإنما تشكلها العولمة!! لكن المنظومة الاجتماعية التقليدية من العادات والتقاليد والقيم والأعراف لم تعد فاعلة إلى حدّ كبير، بل إن المجتمعات نفسها تتفكك وتتبخر، فلم تعد الأطر الاجتماعية قادرة على التأثير على الأفراد، ولم تعد شريكة للسلطة والأسواق في شيء يذكر، ولم تعد فاعلة المؤسسات الاجتماعية الوسيطة بين الأفراد والسلطة مثل البلديات والنقابات والمنظمات الاجتماعية، هي الأخرى تواجه تحديات كبرى قد تعصف بها،..

لقد أصبحت المواجهة مع الكراهية والسلوك غير الاجتماعي أقرب إلى الثقافة والفنون أو وعي الذات وتشكيلها، وفي ذلك، فإن المجال العلمي والموضوعي لفهم الظاهرة يتغير عما كان سائدا، فلم تعد علوم السياسة والاجتماع كافية إلا بمقدار ما تساعد في تشكيل الاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية، وصار من فضول القول إن الفكر الديني في الرد على المتطرفين لا يفيد إلا غير المتطرفين لأجل فهم التطرف، وأما المتطرفون فإنهم لم ينشئوا مواقفهم بناء على فهم ديني خالص أو مستقل أو اجتهاد ومحاولة للبحث والتفكير في التوجيه الديني، ولكنهم اختاروا من النصوص والنماذج الدينية ما يشبههم ويلائم اتجاهاتهم وحالتهم التي وجدوا أنفسهم فيها.

وبالنظر إلى أن اتجاهات السلوك غير الاجتماعي، مثل العنف والكراهية والتسامح والخضوع والاكتئاب والتمرد والاحتجاج والعزلة والمشاركة والانقياد والمغامرة والنزعة إلى الانتحار والقتل والإدمان والاستمتاع بالإيذاء، أو بما هي تعكس أزمات وضغوط نفسية واجتماعية؛ يمكن أن تتفاعل مع السلوك الديني او الاجتماعي أو تأخذ تمظهرات دينية وثقافية؛ تتشكل رؤى واتجاهات علمية جديدة أو إضافية، ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى كتاب «بيولوجيا السلوك الديني: الجذور التطورية للإيمان والدين»، تحرير جيه. آر. فيرمان، وكتاب «القسوة: شرور الإنسان والعقل البشري»، تأليف كاثلين تايلور، أستاذة طب الأعصاب وعلم الدواء في جامعة أكسفورد.

وأسوأ ما تقع فيه عمليات الإرشاد في المواجهة الاعتقاد بأنها عمليات استجابة ميكانيكية أو تلقائية لنصوص وتوجيهات دينية أو أخلاقية أو قانونية، وليس المقصود بالطبع هو إعفاء الاتجاهات المتطرفة والخاطئة في الفهم والسلوك، ولكن التأكيد على أنه فهم وسلوك جاء منسجما مع اتجاهات شخصية ونفسية، فالمعتقدات والأيديولوجيات ليست عمليات عقلية أو ناشئة عن مجهود علمي وفكري، وإن كانت تستند إلى تراث فكري وفلسفي أحيانا، ولكن معتقداتنا في الحقيقة تعكس شخصياتنا، أو هي جزء من هويتنا وميولنا، .. نحن ننحاز إلى المعتقدات والتأويلات التي تشبهنا.

إذا كانت ظاهرة الخروج على القانون لا تعكس ضعف السلطة التنفيذية ومؤسساتها؛ إذ يبدو واضحا أنها تعمل بلا تغيير، بل إنها تتطور مؤسسيا، وتزيد مخصصاتها المالية وأعداد المنتسبين إليها، والسلطة والمؤسسات القضائية أيضا تعمل وتتطور بالكفاءة والمنهجية المتبعة منذ تأسيس الدولة الحديثة، والانتخابات النيابية والعامة تجري بانتظام؛ فما تفسير الظاهرة؟ وما الذي حدث أو تغير حتى تنشأ حالات وجيوب وظواهر من الخروج على المجتمعات والقوانين؟ ما الذي يدفع الناس إلى مخالفة القوانين التي كانوا يلتزمونها منذ عقود من الزمان؟ وكيف نشأت جماعات وجيوب من الانفلات

القانوني والاجتماعي، وأعمال منظمة للبلطجة والاعتداء على الناس وسرقة السيارات والبيوت والمحلات التجارية .. وأخيرا البنوك؟ ليس هناك خلل مؤسسي واضح أو كبير في عمل المؤسسات والسلطات، وليس هناك أحداث كبرى من الفوضى، ولا يوجد اتجاهات اجتماعية أو سياسية جديدة تشجع على الفوضى والمواجهة مع السلطات؛ حتى في أوج الربيع العربي والتغيرات والأحداث الإقليمية المحيطة لم يحدث ما يمكن وصفه أو اعتباره فوضى أو خروج على القانون.

لكن وفي تحولات سريعة لم تفهم بعد على نحو علني واضح أو تقدم تقديما منطقيا أو مقنعا؛ صارت البلاد والمدن والبلدات تشهد حالات وأعمالا وظواهر غير مألوفة وغير مبررة أيضا، السلوك غير الاجتماعي، انتهاك قوانين السير والمرور بفظاظة وتهور غير مسبوق، المخدرات، العنف والشجارات الجماعية، سرقة السيارات، عصابات الخاوة والبلطجة، خدمات اصطفاف السيارات المريبة والفجة، تراجع مستوى النظافة العامة، وتراكم النفايات في الشوارع والساحات، ضعف وتراجع سريع وحاد في خدمات التعليم والصحة وخدمات الجمهور والمواطنين، العنف اللفظي والإساءات والذم والتشهير والإشاعات، الانتحار ومحاولات الانتحار، افتعال الحوادث والشجارات، والشعور بعدم الرضا على نحو عام، وتزايد الإقبال على الهجرة و أو الخروج من البلاد، وتتداول أحاديث واسعة عن خطة ب لدى فئة واسعة من الأغنياء والطبقة الوسطى، للهجرة أو الإقامة أو الاستثمار والتملك خارج البلاد،..

ولا بأس بتكرار القول إن القانون رابطة أو عقد بين مكونات الدولة والمجتمعات وليس إخضاع وقهر وسيطرة؛ كما هو ليس مجرد عمليات تنفيذية تطبق سواء بالتزام عادل ومنضبط أو متحيز معزولة عن التفاعل الاجتماعي وشبكة العلاقات والمصالح بين المواطنين والأسواق والسلطة.

تتحول ظاهرة السلوك غير الاجتماعي في الحياة اليومية والعلاقات الشخصية

والمؤسسية وقيادة السيارات إلى تحديات مزعجة للسلطة والمجتمع والأفراد، ويبدو واضحا أن عمليات التنظيم القانوني لم تنجح في تحقيق سلوك اجتماعي مدني وراقي يخفف من الأزمات والضغوط التي صارت تؤثر في حياتنا وشعورنا بالرضا والأمان، والحال أن الملاحقة القانونية للمخالفات والجنح وإن كانت تشكل رادعا وتقلل بطبيعة الحال من الفوضى والاعتداءات فإنها لا يمكن ان تنشئ ثقافة سلوكية اجتماعية تحول الاحترام المتبادل والنظافة والالتزام بالحقوق والخصوصيات وقيم التعاطف والمساعدة والتضامن إلى عمليات ذاتية مستقلة عن السلطات والقوانين والخوف والحوافز

الأخلاق بما هي تقدير والتزام عقلاني بفعل الصواب وتجنب الخطأ بدون حافز مادي أو قانوني أو ديني (لا تكون أخلاقا بغير هذين الشرطين) لا تتشكل إلا في ظل الوفرة الاقتصادية والمعيشية. لا يمكن للإنسان أن يرتقي بذاته الا بتجاوز عتبة البقاء وما يهدد وجوده. وبالطبع فإن دور العقلانية الاجتماعية والأخلاقية أن تخرج الانسان من أوهام الندرة والبقاء والتهديد لأنه من الممكن أن يظل أسيرا لها في مشاعره ومعتقداته حتى مع الوفرة المادية.. هكذا فإن الاخلاق هي تجاوز الخوف.. الكرم مثلا ليس سوى تجاوز الخوف من الجوع أو الفقر او الحاجة، والشجاعة ليست سوى تجاوز الخوف من الموت، والمحبة والتسامح ليست سوى تجاوز الشعور بالتهديد، وفي المقابل فإن البخل والجبن والكراهية ليست سوى الخوف!

يقدم روبرت ر. روس ودانيال هـ. انتونيوس «سائقو عجلات الموت» معالجات مهمة للظاهرة من حيث ارتباطها بحركة السير والنقل وأنظمتها، وعلم النفس وعلم الجريمة. لقد تطورت أنظمة النقل مثل القيادة الذاتية للسيارات واستخدام الحزام والأكياس الهوائية وتصميم السيارات وأجهزة التنبيه والمكابح والأجهزة الالكترونية متعددة الأغراض لدرجة أن السيارات المطور تمتنع عن الاستجابة والتشغيل إذا كانت نسبة الكحول في دم السائق تفوق الحد المسموح به، وتحسين الطرق وتصميمها، وتطوير أنظمة المراقبة

الأمنية، وبالطبع فإن مهارات القيادة والمعرفة بالأنظمة والقواعد ضرورية ولا يمكن منع أو تخفيف الحوادث بدونها، وقد يكون تدريس مهارات وقوانين المرور للمشاة والسائقين ضروريا في المناهج الدراسية والتعليمية واعتباره من مهارات الحياة الضرورية لكل مواطن، ولكن ذلك تظل المشكلة الثقافية والاجتماعية مسؤولة عن معظم حوادث وأزمات المرور.

يشير بعض الباحثين إلى أن السائقين كثير منهم يشعرون وهم في سياراتهم أنهم في خلوة، وفي ذلك فإن قيادة السيارات تعكس العقل الباطن، فالإنسان في سيارته يشعر بقدر من الحرية والخصوصية تجعله يتصرف على سجيته وكما يملي لا وعيه أو عقله الباطن .. ويبدو أن الحل الأمثل لأزمات القيادة وحوادث المرور أن يعيد الإنسان كل إنسان تشكيل نفسه على نحو يجعل باطنه مثل ظاهره .. وان يكون باطنه متسامحا ولا يدع مجالا لطاقة او مشاعر سلبية ان تبقى في جوفه .. والحال أن كثيرا من المواقف والاشارات ولغة الجسد تعكس العقل البطن وتظهر لا وعي الانسان او ما يكتمه وان خالها تخفى على الناس.

ومن الملفت أن بعض الناس يتصرفون على نحو بالغ اللياقة والدماثة في حياتهم اليومية ولكن يسوقون سياراتهم بطريقة لا اجتماعية ويتخلون عن القواعد والآداب الاجتماعية التي تحكم علاقاتهم بمن حولهم، وفي علم الجريمة فإن باحثين يربطون بين أسلوب القيادة ونزعات شخصية تشجع على الجريمة، مثل التهور وعدم تقدير المخاطر والعواقب والميل إلى الإثارة والمغامرة وعدم الواقعية في التفكير والمغالاة في تقدير الذات.

وبالطبع فإن كثيرا من الأخطاء ليست متعمدة حتى عندما تؤدي إلى الحوادث، فقيادة السيارات وبخاصة لفترة طويلة تتطلب قدرة على التركيز والملاحظات المعقدة والمتعددة في وقت واحد، وكما يقول ج. جينكر: نحن نخطئ لأننا بشر، ولكن إذا نفدت ممحاة القلم قبل رصاصه نكون قد تجاوزنا الحد.

تلحّ علينا قصص الطرق؛ فهي متصلة بحياتنا ووجودنا، والواقع أن المدن والبلدات والقرى والتاريخ والحضارة ليس سوى ا لطريق، ليس سوى الذهاب في الصباح إلى العمل والمدارس والعودة في المساء إلى البيوت، تلك هي قصة العمل والأسواق والتجارة والإقامة وتخطيط المدن والعلاقات الاجتماعية والمهنية،..

هل ندرك الوعي الجديد الذي يتشكل في العالم، اليوم وغداً، ويحمله الجيل القادم؟ وهل نعرف ماذا سيفعل الجيل الذي ولد في الألفية الثالثة عندما يتولى قيادة العالم؟ فهذا الجيل الذي ولد محاطاً بشبكة الإنترنت ومحركات البحث والأسواق الالكترونية والحواسيب والموبايلات باعتبارها أمراً بدهياً في حياته اليومية وفي التعليم والتواصل ينشئ (لا بد أن ينشئ) وعياً مختلفاً للحياة والقيم والأعمال والعلاقات، كما يدرك حقائق الأشياء على نحو مختلف اختلافاً كبيراً عن الجيل السابق، سواء بعِقد من الزمان، والذي نشأ في حالة انتقالية أو هجينة، أو الجيل المخضرم الذي نشأ في منظومة مختلفة تماماً عن بيئة «الشبكية»، ثم انتقل إلى البيئة الجديدة محملاً بخبرات وقيم مرحلة لم تعد قائمة!

يمكن ملاحظة اتجاهات وفلسفات وأفكار، وإن كانت معروفة ولها مؤيدون، لكنها اليوم تصعد بقوة وتأثير، مثل النسوية والمساواة والبيئة والحقوق والحريات العامة والعيش معاً والتنوع والاختلاف، والهويات الفرعية، وحقوق وقيم الفئات الخاصة في المجتمعات سواء في اتجاهاتها وأسلوب حياتها أو انتماءاتها الإثنية والأقلوية المختلفة عن الأغلبية. وتنبعث على نحو عالمي ومشترك بين الناس على مختلف أديانهم وبلادهم اتجاهات وقيم روحية، مثل التصوف والتأمل واليوغا، وتنشأ أيضاً قيم واتجاهات عالمية مشتركة وممتدة في العالم في الثقافة والفنون والموسيقى واللباس وأسلوب الحياة.

ويشهد الجيل الجديد حالات من العودة إلى الجذور، فالأحفاد يتتبعون أجدادهم أكثر من آبائهم، وتبدو بوضوح غير مسبوق مقولة «فرويد» إن الناس يدفنون آباءهم

ثم ينجبونهم. وفي مقابل حركات واتجاهات السلام والتعاون والتعايش تصعد أيضا الجماعات اليمينية والأصولية على نحو غير مسبوق، حتى في الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً طويلاً في الديمقراطية الليبرالية.

ثمة مسألتان بديهيتان في هذا السياق يجب الإشارة إليهما، لكنهما برغم بداهتهما فإنهما تنسيان، أو نتجاهلهما (وهذا هو الأرجح) فينشأ عن هذا النسيان أو التجاهل أزمة عميقة في المؤسسات والأعمال كما الأفكار والفلسفات والقيم المنظمة للحياة والعلاقات والموارد، وهما ببساطة أن مرحلة جديدة من التقنية والموارد تنشئ حتما قيماً ونخباً جديدة كما يتشكل إدراك جديد ومختلف للحقائق، كما ينشأ أيضاً وعي جديد. وبطبيعة الحال فإن القيم والنخب والمؤسسات السائدة تتعرض لتحديات جوهرية تجعلها عرضة للانسحاب أو إعادة إنتاج وتأهيل نفسها وفق المرحلة الجديدة، وهي القاعدة المشهورة في تاريخ البشرية، ويسميها ارنولد توينبي «التحدي والاستجابة».

لكن منظومة التحدي والاستجابة لا تعمل في اتجاهات تلقائية أو يمكن توقعها بسهولة، فالواقع القائم يجد دائماً قوى واتجاهات سياسية واجتماعية تدافع عنه وتقاوم تغييره، مهما كان غير مجدٍ، أو كان استمراره بلا معنى أو قيمة، والنظام الاقتصادي أو المؤسسي ينشئ جماعات تقوم عليه، وسوف تظل هذه الجماعات ترفض تغييره أو مراجعته مادام يعمل لمصلحتها.

تعمل الإنسانية وتفكر في إدارتها لتحدياتها ومواردها وفق قاعدتين أساسيتين تفسران مسار الإنسانية في الاستجابة والتكيف مع التحولات والأحداث الكبرى والصغيرة، وهما البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل، وفي ذلك ينشئ الإنسان العلم والمعرفة لأجل أن يبقى ويرتقي بوجوده هذا نحو ما يتطلع إليه، أو يفكر فيه، أو حتى يتخيله، وفي عجز العلم عن الإجابة يلجأ الإنسان إلى الدين والفلسفة والتصوف ليسد الفراغ المعرفي، وينشئ مهارات جديدة توصله إلى ما يريد مع نقص المعرفة، وهكذا

يكون ويتطور الذكاء والإبداع والفنون والآداب والقيم.

وهكذا أيضاً يمكن أن نقدر كيف يفكر الجيل القادم، وكيف سيدير العالم عندما يكون في موقع القيادة والتأثير بدءاً بالعام 2030 تقريباً، فهو جيل خائف من الواقع القائم الذي نشأ وتطور في منظومة هو لا يعرفها أو لا يؤمن بها، إن الكون والحياة بالنسبة للإنسان مثل آلة معقدة، ولا ينشغل بفهمها ومراجعتها مادامت تعمل لمصلحته، لكنه يلجأ إلى البحث والتفكير بكل مواهبه ومعارفه عندما تتوقف عن العمل أو تعمل ضده، وفي حين أنشأ الجيل السابق أعماله ومصالحه وفرصه بناء على الواقع المحيط فإن الجيل القادم يفقد هذه المزايا والفرص، لكنه ينشئ فرصاً جديدة في واقع يعرفه أكثر الجيل السابق، ليست معرفة مستمدة من تطور تلقائي، لكنها قائمة على اختلاف كبير بينهما، سوف يُعلم الأبناء الآباء وليس العكس! وللسبب نفسه أيضا تصعد قيم وفلسفات التعاون والتعايش والعولمة لأجل استيعاب الفرص والتحديات الجديدة، كما تنشأ في الوقت نفسه اتجاهات التطرف والتعصب والعودة إلى الجذور والقيم والاتجاهات التي تخلى عنها الآباء، ويعكس ذلك على الأرجح الخوف وعدم اليقين وفقدان المعنى والجدوى، فالعمل الذي أعطى للآباء أهميتهم ومعنى وجودهم لم أو لن يظل قائماً. وربما للسبب نفسه ينحسر الاتجاه الوسطي الذي يسود ويصعد أكثر في ظل الشعور بالاستقرار والأمان.

التكوين الاجتماعي

«يتصرف الناس تجاه الأشياءِ على أساسِ ما تعنيهِ تلك الأشياءُ بالنسبة إليهم.»
هربرت مولر

العالم يتقدم، وفي سرعة تقدمه يتجاوزنا، وليس بالضرورة أن يكون مشغولا بنا. وإذا لم نساعد أنفسنا، فلن يساعدنا العالم. وبدأت دول عدة في عالم الجنوب الصين والبرازيل والهند وتشيلي تحقق نموا مهما يؤثر في الاقتصاد العالمي، وتنمو ايضا الطبقة الوسطى في الجنوب بسرعة. ويذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (2013) أن الطبقة الوسطى في الجنوب تنامت من 26 في المائة من مجموع الطبقة الوسطى في العام 1990، إلى 58 في المائة في العام 2012، ويتوقع أن تصل إلى 80 في المائة في العام 2030. وهذا النمو يعني مؤشرات ودلالات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة وهائلة. فالطبقة الوسطى تقود اتجاهات الاستهلاك والإنتاج والثقافة والفنون؛ ما يعني أن الجنوب هو الذي سوف يصمم اتجاهات العالم الاقتصادية والاستهلاكية والاجتماعية والثقافية، وأن الحضارة العالمية سوف تكون في طابعها المستقبلي صينية-هندية-برازيلية. ويمكن أن نمضي في متوالية غير منتهية في التصور المستقبلي للإبداع والموسيقى والسينما وأسلوب

الحياة، وما يعنيه ذلك أيضا في اتجاهات الاقتصاد والإنتاج والمشاركة الاقتصادية العالمية. فالطبقة الوسطى تهيمن على 70 % من الاستهلاك، وهي في ذلك لا تحدد فقط اتجاهاته الكمية، ولكن النوعية أيضا.

هذه العودة إلى الطبقة الوسطى هي، على نحو ما، استعادة للنهضة الصناعية عندما ظهرت الطبقة الوسطى (استخدم المصطلح لأول مرة في الغرب في العام 1812)، وقادت العالم إلى مرحلة جديدة مختلفة جذريا عما كان عليه في القرون الماضية. لقد اجتمعت، كما يقول إريك هوبزباوم، العناية الإلهية مع حركة التاريخ والعلم، لتكون الأرض لقمة سائغة للطبقة الوسطى! وهذا يؤكد أيضا مقولة خصوصية اللحظة القائمة اليوم، والتي تؤسس لعالم جديد وحضارة جديدة.

ويتقدم العالم على نحو غير مسبوق في مستوى وانتشار التحصيل العلمي. فعدد الذين يقرأون ويكتبون يتزايد، وكذلك نسبة التعليم الثانوي والجامعي. ويعيش العالم حالة غير مسبوقة من الترابط بأنظمة الاتصالات المدهشة، وشبكات الإنترنت والتواصل، التي أتاحت العمل والتعليم والتواصل وتبادل المعلومات والمعارف والتجارب والتحويلات المالية والبيع والشراء بسهولة فائقة، ومكنت جميع الفئات، وفي كل الأماكن، من المشاركة على قدم المساواة والحصول على المعلومات والمعرفة.

والسؤال المتشكل تلقائيا هو كيف وفي أي اتجاه نفكر للتقدم الاجتماعي في بلادنا ؟ لا يكفي وجود الناس في مكان واحد (دولة، أو منطقة، أو مدينة، أو بلدة، أو حي) لتشكِّل مجتمعات. وقد جرت العادة على فهم المجتمعات وتصنيفها نسبة إلى الموارد وأساليب الحياة ومستواها. فهي مجتمعات زراعية، رعوية، صناعية.. توازيها مجتمعات ريفية ومدنية؛ أو وفق تصنيفات قيمية: مجتمعات راقية ومتقدمة أو متخلفة؛ أو وصفية: غنية أو فقيرة. وتوصف اليوم مجتمعات متقدمة بـ «مجتمعات المعرفة»، استنادا إلى الموارد والأعمال القائمة على المعرفة والإبداع، باعتبارهما المورد الرئيس للمجتمعات المتقدمة.

ماذا يمكن أن نصف اليوم المجتمعات في الأردن؟ إن المجتمع يشار إليه بالتفاعلات والعمليات الاجتماعية والثقافية الصادرة عنه، والمؤسسات المجتمعية، والموارد والوظائف والأعمال المرتبطة بالمجتمع ومؤسساته، والثقافة والفنون والموسيقى والعمارة واللباس والطعام والطهو المعبرة عن المجتمع، والعادات والتقاليد والقيم التي ينشئها المجتمع لتنظيم حياته ومواقفه وعلاقاته وموارده، والمواقف والأفكار والاتجاهات التي ينشئها المجتمع تجاه الأعمال والمهن والحرف والسلوك وأساليب الحياة، ومدى قبول تمثل واحترام القيم العليا المنظمة للدول والمجتمعات، كالحرية والعدالة والمساواة، أو قبولها بالاستبداد والطبقية والظلم، وإقرارها بمواقف وثقافات وقيم واتجاهات مثل المساواة، أو التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الثقافة او الجنسية أو الدين، أو إيمانها بتميزها ورفعتها، أو إيمانها بتميز ورفعة فئة من الناس! كيف ترى المجتمعات نفسها، وكيف ترى العالم؟ كيف تختار قادتها؟ وكيف يتقدم الناس ويتراجعون، وعلى أي أساس؟ كيف تتشكل النخب؟ وما هي النخب في المجتمعات؟

يبدو أن الأعمال والموارد الحديثة في الأردن لم تنشئ مجتمعات مستقلة ومتمكنة، ويبدو أيضا أن الموارد السابقة التي اختفت ما تزال تلقي بثقافتها على حياة الناس وعلاقاتهم، وتنظم السياسة والانتخابات والمواقف والتأييد والمعارضة، ما يؤشر على انفصال عن الواقع، وما يؤشر أيضا على صعوبة وربما استحالة الوصول إلى تنظيم سياسي عصري وديمقراطي، لأن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تنجح وتحقق حضورا في البرلمان ثم تشكل حكومات من غير بيئة اجتماعية حاضنة للعمل السياسي على أساس تنظيم الحياة وتداول السلطة. وهذا الإيمان لا يأتي بالحجج والإقناع والحض والتحريض على التسيس، ولا بمساعدة الأحزاب ماليا وأدبيا. وحتى النظريات والأفكار السياسية المختلفة والمتعددة، والمطبقة في السياسة والاقتصاد في العالم، لا يمكن اقتباسها أو تطبيقها من غير تشكلات اجتماعية واقتصادية تجد فيها الفرصة العملية لحماية الموارد

والحقوق، وتنظيمها وتعظيمها وتجديدها وتنميتها، وإنشاء موارد جديدة!

ما زالت المواجهة مع الأزمات السياسية عموماً تحكمها سياسات وأدوات آفلة لم تعد تصلح للإدارة والمواجهة، ففي حين تنتمي الأزمات القائمة إلى عصر الشبكية بما تعنيه من تغير في دور الدول والموارد والفرص ومفهوم الصراع وطبيعته، تنتمي المواجهة إلى عصر المواجهة بين الدول والجيوش، وتنشأ بسبب ذلك متوالية من الأزمات. إذ ليس ثمة عدو محدد فيزيائياً يمكن أن يصب عليه عدوه الآخر غضبه ويحشد ضده الجيوش والإعلام.

في ذلك لم يعد واضحاً من العدو ومن الصديق، وتتآكل بطبيعة الحال عمليات المواجهة والاستعداء والتعبئة والحشد، ولم نعد نعرف جدوى أو معنى للسياسات والصراعات والحروب والقوانين والعلاقات، كأنها عمليات مواجهة في الظلام بين عملاق قوي مسلح وأقزام ضئيلة لدرجة يعجز العملاق عن رؤيتها أو استخدام قوته وسلاحه ضدها!

والحال أنه ليس لدينا في ظل عدم اليقين المهيمن على المشهد سوى أن نبحث عن وسائل مواجهة نرجح أنها ملائمة، وأن ننشئ مؤسسات جديدة ونغير في المؤسسات القائمة على النحو الذي يخدم التقديرات والترجيحات الممكنة في المواجهة، فمن المرجح إن لم يكن مؤكداً أن ثقافة الحياة قادرة على أن تواجه ثقافة الموت، وأن الازدهار والعدالة والحريات أقدر على مواجهة الكراهية والشعور بالظلم والإقصاء والتهميش، وأن تشبيك العلاقات والمصالح بين الدول والطبقات والمجتمعات والأفراد يقلل من قدرة الخارجين على المجتمعات على جذب المؤيدين والأنصار، وأن الاعتماد على المشاركة والقيم السامية والإنسانية العليا ينمي الولاء والانتماء أكثر من الاعتماد على المحفزات البدائية للإنسان مثل الخوف والقهر والجوع، بل العكس فإن مواصلة الاستعلاء على فئات من المجتمعات والناس وتهميشهم يزيد العداء والكراهية.

ليس ثمة أفق لمواجهة الكراهية والتهميش والأزمات الاجتماعية سوى عمليات صعبة ومعقدة من الازدهار الاقتصادي والإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي، وما من مواجهة مباشرة أو فاعلة مع الانقسام الاجتماعي سوى التقدم والتنمية الإنسانية. ولم يعد ممكناً أو مجدياً أو ذا معنى مواجهة الفقر والتطرف والكراهية بصراعات سياسية وأمنية وعسكرية مباشرة سوى في حالات وحوادث محددة تكفي القوانين السائدة والمتبعة والمؤسسات الأمنية والقضائية للتعامل معها ولا يمكن الزيادة على ما هو موجود من ذلك بالفعل.

والحال أن الإصلاح اليوم يبدو مرهقاً، ويحتاج إلى خبرات وأدوات جديدة ووعي جديد أيضاً، وفي ذلك يجب إطلاق الطبقات والمجتمعات لتتحرك بحرية وفي مسار من التجريب بما في ذلك من آلام وأخطاء وتضحيات بقسم كبير من الطبقات والمؤسسات السائدة على النحو الذي تحقق به الانسجام الممكن بين وعيها وواقعها، إذ أنه اليوم في ظل الشبكية وانتشار المعرفة يتشكل اجتماعياً وجماهيرياً ذكاء جماعي ووعي ومعارف واسعة ومتقدمة تنتمي إلى اللحظة القائمة لكن الواقع المهيمن ينتمي في قيمه وأفكاره ومؤسساته وعلاقاته إلى فترة سابقة لم تعد مقوماتها موجودة. وحتى لا تتكرر المواجهة ومحاولات التأجيل مع الاستحقاقات والتداعيات التي نشأت حول المطبعة والكهرباء والمحركات البخارية فإن ما نحتاج إليه بالفعل هو التعجيل بمواجهة ذواتنا بالحقيقة الناشئة عن الشبكية وتحولاتها الاجتماعية والحضارية، وفي ذلك فقط نوقف الصراع ونقلل من الخسائر والهدر في الأنفس والموارد؛ لأنها مواجهة قادمة حتماً لكن التأخر فيها يزيد الآلام والتضحيات.

ثمة فرص لعمليات تنظيم اجتماعي وعمراني ملائمة للناس في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية الاجتماعية؛ يمكن أن تحوّل المسار، وتنشئ متوالية تقدم وازدهار! ففي التحول من الهرمية إلى الشبكية يتحول الصراع نفسه أيضا ليكون بين

السلطة والمجتمعات بدلا مما هو ضد أحزاب وجماعات معارضة للسلطة، يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى عمليات التدوين في شبكات التواصل وما تحركه من جدل واعتقالات ومحاكمات، فالمدونون الذين يعتقلون اليوم ليسوا صحفيين محترفين، أو لا يعملون في مؤسسات إعلامية، لكنهم مواطنون يدونون ملاحظاتهم وأفكارهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وفي ذلك فإن السلطة تجد نفسها في مواجهة المواطنين والمجتمعات، ويستعيد الصراع الاجتماعي والسياسي حالة سابقة على الدولة الحديثة، ما يدعو إلى التساؤل عن الطبيعة المستقبلية للدولة نفسها، فكما انحسرت الأحزاب السياسية والصحف ووسائل الإعلام والمعارضات التقليدية فإن مؤسسة الدولة نفسها تواجه المصير نفسه، وقد يصلح الصراع الجاري اليوم في الشرق الأوسط حالة دراسية للتنبؤ وملاحظة كيف تدفع التحولات الجارية بطبيعة الحال إلى تشكلات وتنظيمات اجتماعية جديدة للتكيف مع التحولات وضغوطاتها وفرصها.

وبالنظر إلى الإصلاح على أنه صراع بين الطبقات وما تمثله من مصالح، ويكون في محصلته هو التسويات والمكاسب الممكن الحصول عليها في التنافس؛ فإن السؤال يكون ما الاستراتيجيات الجديدة للصراع السلمي بين المجتمعات والطبقات؟ على افتراض أن سؤالا بديهيا قد تشكل من قبل كيف نخرج من الصراعات المسلحة إلى صراعات سلمية أو تسويات لا تقتل فيها الأطراف المتصارعة نفسها؟ تمضي الطبقات المهيمنة بطبيعتها الاحتكارية في إدارة مصالحها ومواقفها على أساس الهيمنة الشاملة على الفرص والموارد وحرمان المجتمعات والطبقات من كل ما يمكن أن تتيحه التقنية والتطورات الاقتصادية والسياسية حتى لو لم يكن في ذلك تهديد لهذه الطبقات، لكنها تنظر إلى اي مكسب للمجتمعات على أنه تهديد محتمل لها، وتخاف من نهاية مروعة في نهاية الصراع يجعلها (النهاية) أسوأ احتمال، ويدفعها على نحو حاسم لدخول صراع مصيري لا مجال للتسوية فيه مع المجتمعات. لكن هذه الهيمنة والعجرفة تتحول إلى

خوف متواصل يؤول في النهاية إلى تدمير الذات مهما كانت قوتها ومواردها!

يُفترض أن يكون لدينا في الأردن مائة ألف قائد اجتماعي من العاملين والموظفين العاملين في مجال الخدمات الأساسية والعامة، والناشطين في البلديات والأحياء والتعليم والإعلام والرعاية والتكافل وتنظيم الأحياء وتخطيط المدن والرياضة والثقافة والفنون وحماية المستهلك والحريات والحقوق العامة، والعمل التطوعي والخدمة العامة. يجب أن يكونوا قادة اجتماعيين ومحليين معروفين للقواعد الاجتماعية والأهالي والناخبين؛ ويجب أن يكونوا معروفين ببرامجهم وأنشطتهم ومواقفهم وأفكارهم، وفي الخلاف والتشابه بينهم حول المسائل الأساسية التي يتجادل حولها المواطنون والنخب السياسية.

وسائل الإعلام لدينا على كثرتها، من صحف وإذاعات ومواقع على شبكة الإنترنت، لم تنشئ بعد هذا الجدل السياسي والاجتماعي بين المواطنين والنخب والفئات الاجتماعية والاقتصادية. فالمواطن الذي تغمره وسائل الإعلام، لم يستفد من ذلك بما يكفي لأن يعرف القيادات الاجتماعية والسياسية والثقافية في بلده ومنطقته ومحافظته؛ ولا يعرف الفرق بين هذه القيادات، كما لا يعرف ما يميزها على النحو الذي يجعله ينتخبها أو لا ينتخبها، أو يرجح بينها في الانتخابات!

لم تخض وسائل الإعلام، برغم عددها الكبير، في جدل نخبوي وجماهيري بشأن الأحداث والقضايا اليومية التي تتشكل حولها حياة المواطن وأفكاره. ولم تقدم هذه الوسائل على نحو عادل وكافي الناشطين والقادة، بما هم عاملون وناشطون في مجالهم.

والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والحكومية القائمة، لم تقدم أيضا، على نحو واضح وكاف، قيادات اجتماعية وسياسية وعامة يعرفها المواطنون باتجاهاتها وأفكارها وخدماتها؛ وما يمكن أن تقدمه أو لا تقدمه، على النحو الذي يساعد المواطن في الترجيح والانحياز والتأييد والمعارضة.كيف تتشكل هذه البيئة الإصلاحية؟

تشكل الجدالات والتفاعلات الناشئة حو ما يتداول في شبكات التواصل الاجتماعي حالة دراسية خصبة لنفكر في قيمنا الناشئة والمنقرضة؛ ذلك أنه تصاحب الشبكية (يفترض) قيم جديدة، وتنحسر ثقافة وقيم تشكلت حول المطبعة. ما من تقنية أو موارد تنشأ إلا وتتشكل معها قيم وثقافات وأفكار وفلسفات جديدة وما من تقنية أو موارد تنحسر إلا وتنحسر معها قيم وثقافات وأفكار، لذلك نصف التاريخ الإنساني بالموارد والتقنيات الأساسية التي كانت تسود، فنقول مجتمع العصر الحجري، أو الحديدي أو البرونزي أو الزراعي او الصناعي، أو نصف الثقافة والعلاقات والمجتمعات بالقول الرعي أو الصيد أو الزراعة أو الصناعة أو القرى أو المدن، ...

هكذا يفترض أن نتلمس ما يجب أن ننشئه من قيم وأفكار وما يجب أن نتخلى عنه، فما كان يقال في المجالس المحدودة يصير في الشبكة يتداوله جميع الناس في كل أنحاء الأرض بلا قيود، ولم يعد السؤال فقط ما يقال وما لا يقال، لكننا أيضا ننشئ ثقافتنا وعقلنا الباطن ووعينا الجديد المتشكل، فلم يعد ممكنا أن ننكفئ حول ما نتواطأ على قوله في مجالسنا المغلقة وما نقوله حين نكون مع الآخرين، لم يعد مجال سوى أن نواجه انفسنا بوضوح، ونقرر ما يجب وما نحب أن نكون وما لا نحب وما لا يجب. ثقافة الشبكية ليست ما نقوله حين نكون وحدنا وما نقوله حين نكون مع الآخرين لكنها أن نقدم أنفسنا بوضوح، وحين لا يكون هذا التقديم ملائما فليس الحلّ أن نخفي أنفسنا لكن ان نغيرها. لم يعد السلام والانسجام ممكنا اليوم في ظل الشبكية سوى أن يكون الوضوح الذي ندركه لذواتنا هو نفسه الوضوح الذي يدركه الآخر عنا، لم يعد ممكنا أن نفهم ذواتنا على نحو مختلف عما نريد أن يفهمه الناس عنا.

لقد تغيرت المجتمعات والمدن والأعمال والعلاقات الاجتماعية والسياسية تغيرا كبيرا وهائلا منذ حلّت الثوة الصناعية، هذه المدن والشوارع والجسور والدول الحديثة والأعمال والمهن والأسواق والأفكار والفلسفات والفنون؛ لم تكن قائمة قبل الآلة البخارية،

لم يكن من ذلك شيء قبل القرن الثامن عشر، وكانت الأمم قبل ذلك ولآلاف السنين تنشئ مدنها وقراها وحياتها ومواردها وثقافتها على نحو مختلف عما نعيشه اليوم اختلافا كبيرا، فالدولة الحديثة التي تشكلت حول «الصناعة» نظمت المدن والعلاقات والثقافة والمهارات والمعارف تنظيما جديدا وصرنا نعي ذاتنا وحياتنا وفق ما أمكن للدولة الحديثة أن تنشئه.

عندما بدأت الحكومات تتخلى عن كثير من الخدمات والأعمال التي كانت تؤديها، وتسندها إلى القطاع الخاص، كالمناجم والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التي تؤديها، مثل التعليم والصحة والسكن، تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وكانت التحولات في مجملها إضعافًا للمجتمعات وقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات المتعلقة بحياتها ومشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والعامة، وتعرض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير، وصار لزامًا على فئات كانت مستفيدة من القطاع العام أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتراجع مستوى جودة ونوعية كثير من الخدمات والسلع، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية.

ليس المطلوب تغيير السياسات القائمة اليوم، ولكن السؤال الأساس هو: كيف يمكن توظيف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن مواجهة الأخطاء والسلبيات الناشئة عن هذه التحولات؟ وربما يكون السؤال بالتحديد هو: كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكًا للحكومات والشركات، بحيث تكون قوة اقتصادية واجتماعية تؤثر في السياسات والأسواق والخدمات، وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

إن هذه التحولات تمنح فرصًا كبيرة وجديدة تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات

فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصًا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك.

وحتى لا نكون كمن يلعب في الوقت الضائع، أو نتهرب من مواجهة الموجة المقبلة، فإننا نستطيع استباق الخسائر وتحويلها إلى مكاسب، وما نحتاجه هو أن نبدأ فورًا بالسؤال المؤدي إلى الفهم، والاقتراب من التفاعل مع اللحظة، فما يجري في العالم حولنا ليس بعيدًا عنا.

كيف ستدير المجتمعات شؤونها حين يتغير أو يتراجع أو يختفي دور الحكومات في الثقافة والإعلام والتعليم والزراعة والصحة وسائر الخدمات؟ كيف ستواصل المجتمعات العمل الثقافي ورعاية الحركة الثقافية؟ وكيف ستحافظ بنفسها على الغابات والبوادي والمراعي وتنميها؟ كيف ستتدبر أمر التعليم الجامعي والثانوي عندما يتحول إلى خدمة تجارية تقدمها شركات استثمارية، وهناك عشرات بل مئات الأسئلة تتعلق بمصالح بعيدة المدى يجب الاستعداد لها، وتأهيل المجتمعات لتكون قادرة على إدارتها من دون رعاية أو دعم من الحكومات.

وتحتاج المجتمعات لأن تنظم نفسها على نحو يمكنها من إدارة وتنظيم علاقاتها بالسوق والشركات التي تدير حاجاتها الرئيسة، فحين تملك الشركات المؤسسات والخدمات والأصول التي كانت جزءًا من القطاع العام فإن المجتمعات في حاجة إلى إعادة تشكيل لنفسها على نحو يجعل العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل والأجور والرعاية والضمان

الاجتماعي والسلامة تعمل بكفاءة وعدالة لا تقل عما كان الحال عليه في العلاقة مع الحكومة.

وتحتاج المجتمعات لأن تدفع الحكومات إلى إعادة توجيه الإنفاق وإدارة الموارد التي تجمعها من الضرائب باتجاه يرفع من مستوى المعيشة للفقراء في المجتمع، فإذا كان الإنفاق العام في بلد يشكل 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت نسبة الفقراء في هذا البلد تساوي 20 في المئة، وتنال 5 في المئة من الدخل، وهذه أرقام واقعية، فقد أظهر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن الجزء الأكبر من الموارد يوجه لتحسين معيشة الفئة الغنية في المجتمع فقط، فإن إعادة تخصيص ما يقارب 10 في المئة من الموازنة لهذه الفئة ستزيد دخلها بمقدار 50 في المئة، .. المجتمع الأهلي الحيوي والقوي والفاعل، والذي تنسق حراكه طبقة وسطى ممتدة ومبادرة هو القادر على التعامل الصحيح مع العولمة، وتغير مفهوم ودور الدولة.

المطلوب ببساطة هو منظومة سياسات لا تحتاج إلى موارد إضافية، ولكنه يقوم على التأسيس لثقافة مجتمعية وطنية تعكس الحاجات الإصلاحية والتنموية والتحولات الكبرى الجارية في العالم.

إننا في هذه اللحظة لا نملك الإجابة الصحيحة أو الملائمة للسؤال «كيف وإلى أين نمضي؟» لأن هذا الصواب لم يتشكل بعد، ليس موجودا بعد، أو ليس موجودا ونحاول اكتشافه، ولكنه (الصواب) اختراع ينشأ من الجدل بين الأصوات والآلام لن نعرفه ولا نقدر على تحديده مسبقا، .. ولكن يكفينا لأجل ذلك أن نكون مستعدين قادرين على الإسماع والاستماع، ولا بأس بعد ذلك أن تكون النتيجة ما تكون!

كيف تساهم المجتمعات في الإصلاح

الشباب هم الذين يلهمون الإصلاح بما يملكون من مخزون هائل من الحيوية والتمرد والخيال، والاحتجاج على الواقع، والرغبة في التغيير والحماس لفعل ما يخدم قضاياهم والاستعداد للتضحية، لأجل ما يؤمنون به. وكان الربيع العربي في جوهره وشكله تجمعات شبابية احتجاجية، ساقت وراءها الأجيال والطبقات وجميع الفئات، وهنا يكون السؤال المفترض والطبيعي، كيف يدير الشباب غضبهم وتمردهم، على نحو يحقق الإصلاح، ويضمن أن يظل مشروعهم الإصلاحي كما يريدونه، أو يحلمون؟ كيف يقودون بأنفسهم مشروعهم وبرنامجهم الإصلاحي؟ لم يعد الربيع العربي عملاً شبابياً في اللحظة التي تحول فيها إلى صراع عنيف، أو تنافس انتخابي، ففي هاتين الحالتين، تنسحب الجماعات والأفكار الشبابية. في حالة الصراع المسلح والعنيف يتقدم المغامرون والمتطرفون والمستعدون لفعل أي شيء، وفي حالة لتنافس الانتخابي يقود المشهد النخب والجماعات الأكثر تنظيماً والأكثر مالاً ونفوذاً.

كيف يعمل الشباب بطريقتهم ونموذجهم، ويلهمون المجتمع والنخب، ويوجهون الطبقات المؤثرة في الدولة والمجتمع؟ فالغضب الهادر الذي خرج ويخرج الشباب يحتاج إلى مراجعة وتقييم؛ لأنه وببساطة كان عملاً وتضحية لأجل الآخرين، بغض النظر عن قضاياهم وأفكارهم. تحويل الغضب إلى تحالف بين الشباب والجماعات والقيادات والنخب يعني أنهم الخاسر الأكبر، على الرغم من أنهم الأكثر عملاً وتضحية!

وكما كانت معضلة الربيع العربي الكبرى أن الشعور بالظلم غير كافٍ لتحقيق العدالة؛ فإن معضلة العمل الشبابي هي أن العمل والنضال لا تكفي لتحقيق الأهداف، إذ يجب

أن يكون ثمة هدف محدد ونعرفه، ويستحق أن نضحي لأجله، ويجب أن يكون تنظيم العمل الشبابي متفقاً مع الهدف، ومع كونه شبابياً، وليس جزءاً من مشروع آخر، ولا تابعاً لجماعات وطبقات أخرى! وفي المجتمعات العربية الأبوية بطابعها وتاريخها، تزيد معضلة الشباب ومشكلاتهم، ويكونون في صراعين، صراع الأجيال، والصراع لأجل ما يؤمنون به.

المستقبل هو ما يجب أن يحرك الشباب، وليس الحاضر، فما يجب أن يجتمعوا حوله هو ما يحبون أن تكون عليه حياتهم وأوضاعهم، بعد عقد أو عقدين، وليس بالضرورة أن تكون مشروعاتهم صاخبة، فالغضب ليس بالضرورة احتجاجاً عاصفاً، هذا النوع من الغضب والتجمع يجب أن يكون لأجل قضية محددة، ومعروف بالضبط النتيجة المطلوبة، إنها عادة قضية تصاغ بكلمتين أو ثلاث، وتكون واضحةً وبسيطة، قد تكون قابلة للتسوية والتفاوض، لكنها تظل واضحة. أما المحركات الكبرى للغضب فهي غضب مكبوت منظم، يتحول إلى سلسلة طويلة ممتدة غير محدودة من التشكلات ذات الأثر البعيد، مسرحيات، فنون تشكيلية موسيقى، أعمال وبرامج تطوعية وخدمية، قراءات وتثقيف، تنظر دائماً إلى البعيد، العدالة والحرية والرفاه، كما نحب أن تكون، التعليم والعمل والرعاية والسكن والصحة والحدائق والمكتبات والمدارس والجامعات، أو تنظر إلى عالم يخلو من المشكلات القائمة اليوم، التمييز، الفقر والبطالة، الفساد والمحسوبية، ضعف التعليم، غياب أو ضعف المرافق والخدمات، التحرش، الاستقواء، العنف بكل مستوياته وأشكاله، التلوث، ...

وهكذا يمكن أن نجد غضب الشباب في مسرحياتٍ وأعمال ودراسات وقصائد وأغانٍ، تصور العالم والمجتمع، كما تحب أن تراه بعد عشر سنوات، فتلهم النخب والقيادات والمؤسسات والأحزاب والحكومات والمجتمعات، وتؤثر فيها وتغيرها نحو أهدافها. وفي ذلك تضمن أن تعمل بطريقتها، وتقود نفسها بنفسها بلا تدخل، أو

وصاية، وفي ذلك أيضاً يعرف القادة والأكبر سناً بماذا يفكر الشباب وبماذا يحلمون، ونضمن ألا نفرض على الشباب أفكارنا وأحلامنا التي لو كانت صالحة، لما كان حالنا اليوم ما هو عليه.

كلما رأيت جموع الشباب تتصرف وتهتف وتفكر، مثل ما كنت وأجيالي قبل ثلاثين عاماً؛ يجتاحني يقين بأن الحال بعد ثلاثين سنة سيكون كما هو اليوم!

ويشكل المزارعون والاقتصاد والاجتماع الزراعي المكون الرئيسي الأكثر أهمية وإلهاما إلى جانب قطاع الشباب، فالعلاقة بالمكان، وما ينشأ أيضا من قيم وثقافات ومؤسسات وذاكرة وأسلوب حياة؛ ترتبط أساسا بالزراعة، حتى الثقافات والقيم المدينية تشكل الزراعة مكونا رئيسيا فيها. وفي ذلك تعتمد النهضة الاجتماعية الممكنة أو المأمولة؛ بمعنى قدرة المجتمعات الحقيقية والعميقة أن تعيد تنظيم نفسها حول أولوياتها، وأن تكون قادرة على التأثير والمشاركة في السياسات العامة والضريبية والتشريعية على وجود اجتماعي فاعل ومركزي ومؤثر للمزارعين، وبطبيعة الحال وجود اقتصاد زراعي ممتد في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ويشكل نسبة مؤثرة في الاقتصاد والوطني والتشغيل، وتشكيل القيادات والنخب الاجتماعية والسياسية.

نجحت في ذلك مؤخرا، مثل تشيلي وفيتنام؟ والإبداع الممكن والمطلوب هنا هو كيف ندير ونعظم الموارد المائية، وندبر بها أقصى إنتاج زراعي ممكن. ولكن الاقتصاد الزراعي لا يقوم فقط على إنتاج السلع الزراعية وتسويقها، بل يجب أن يشكل ذلك نسبة ضئيلة جدا من اقتصاد كبير يقوم حول الزراعة، لا يقف عند توفير وتسويق الخضار والفواكه والحبوب؛ إذ ثمة مجال لصناعات غذائية ودوائية واسعة تضاعف قيمة المنتجات الزراعية، وتطوير المدخلات والتقنيات الزراعية، وبذلك تنشأ صناعة واسعة لا تطور الزراعة فقط ولكنها تتحول بذاتها إلى سوق جديدة تقوم حولها صناعات ومهن متقدمة وحرف. ويمكن أيضا، السؤال بداهة هنا: كيف نواجه تحدي الصحراء والماء

والطاقة؟ ولم يعد ذلك مستحيلا ولا صعبا.

لقد ساهمت المؤسسات والدولة الحديثة على مدى العقود السابقة في إضعاف القدرة الذاتية والتنظيمية للمدن والبلدات والجماعات الاقتصادية الأساسية، وتحول المزارعون إلى جماعات من المهمشين اقتصاديا واجتماعيا، وصاروا الأقل تأثيرا في الأسواق والسياسات، والأكثر تضررا منها، وهذا أمر محير، ولا يتفق مع كون الزراعة هي الرواية الأكثر عمقا لتشكيل الحضارة والمدن والقرى والمهن والحرف والفنون والثقافة والأعمال والأسواق والتجارة والطرق والصناعات الغذائية والدوائية والقيادات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية، وفي المقابل تستطيع قطاعات طارئة زمنيا أو متطفلة اقتصاديا واجتماعيا أن تنشئ تنظيمات اجتماعية مؤثرة في السياسة التشريع والأسعار والسلوك التنظيمي والتجاري، .. كيف تحولت الكتلة الاجتماعية الرئيسية والأكثر عراقة ورسوخا وحضورا في التشكل الاقتصادي والاجتماعي إلى جماعات من الفقراء والمهمشين؟ وكيف تحول المرابون والموردون والجائلون وغير المنتجين إلى قيادات اقتصادية واجتماعية وسياسية؟

لقد تشكل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والحضاري حول الزراعة، وظلت الزراعة هي المحرك الأساسي للانتماء والهويات والتشكلات الاجتماعية والوطنية، ومازالت هي الأكثر تعبيرا عن العلاقة بالمكان، من ثم فإن تغييب الزراعة والمزارعين في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ساهم بقوة وعمق في تفكيك العلاقة بين الهوية والمدن والبلدات وبين السياسات والقيادات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونشأت قيادات مؤثرة في التنظيم السياسي لا تعكس قواعد اجتماعية أو مصالح اقتصادية ووطنية، وتحولت الإدارة العامة إلى وظائف منفصلة عن المجتمعات والمدن، ثم وفي تحولات أكثر خطورة تركزت الثروة بيد قلة طارئة غير منتجة وغير منتمية أيضا، صارت قطاعات مثل العقارات والبنوك هي مصدر الثروة، برغم أنها (التمويل والأرض) لا يجوز

أن تكون خارج الاقتصاد الاجتماعي، بل إن الأرض بخاصة لم تكن سلعة تجارية تباع وتشترى.

يعتمد الإصلاح على نحو رئيسي وجوهري على ردّ الاعتبار للزراعة كأساس للاقتصاد والاجتماع، ففي ذلك يمكن تطوير البلدات والمدن والمحافظات وتحويلها إلى مناطق جاذبة للسكان ومصدر للاستقرار والازدهار، إذ من شأن الاقتصاد الزراعي أن ينشئ متوالية تعظم الاقتصاد، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والأخشاب والأعلاف والتقنيات الزراعية، ويبدأ ذلك بالطبع بمزارعين يتمتعون بحياة كريمة وفرص جيدة للنمو والمشاركة والتأثير.

وفي المقابل فإن تهميش المزارعين اجتماعيا وإضعاف قدرتهم على تنظيم أنفسهم يؤدي إلى متوالية من الفشل، فإضافة إلى دفع فئة من المواطنين إلى الفقر فإن البلدات والمدن الطرفية وما حولها من منظومات اقتصادية واجتماعية تتعرض للنزف والهجرة إلى العاصمة، ولا يمكن مواجهة هذا التكدس في العواصم وما حولها إلا بتحويل الزراعة والبلدات إلى نقاط جاذبة للمواطنين والأجيال أيضا.

كيف تكون الزراعة أساسا لتقدم اقتصادي، كما يحدث في دول شمال المتوسط المتقدمة؟ في التواصل الشبكي المتاح اليوم، يمكن أن تتغير أساليب الحياة وأفكارها، فإذا كان يمكن إنجاز عملك عبر الإنترنت لماذا تقيم في المدينة؟ لماذا لا تقيم في الريف أو الضواحي والأطراف، فتمتلك إضافة إلى عملك مزرعة وتنتج بنفسك غذاءك وما تحتاج إليه؟ ما الأعمال الجديدة اليوم التي يمكن إنجازها عبر الإنترنت؟ وإذا كانت ثمة فرصة لتعليم متقدم عبر الإنترنت؛ فلماذا نحتاج إلى أن نرسل أبناءنا إلى المدارس والجامعات؟ وما أهمية الأحزاب والمنظمات الاجتماعية إذا كان الفرد قادراً على أداء دورها؟ ولماذا تستمر البرلمانات والمجالس التمثيلية المنتخبة إذا كان ممكناً المشاركة الواسعة لجميع المواطنين أو الهيئات العامة للبلديات أو النقابات أو الجمعيات؟ ومن ثم

ألا يمكن العيش في أي مكان مع الاحتفاظ بمزايا المدينة؟ كيف سيكون تصميم البيوت والطرق والمدن والأحياء وفقاً للتغير في الحياة والعمل المتجه إلى الاستقلالية والفردية؟

العلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذا الأسلوب في الحياة، التعليم والعمل والحياة الأسرية، أليست عودة إلى الأسرة كما كانت في المجتمعات الزراعية؟ والتغير في دور الحكومات ورعاية الدول مجتمعاتها ومواطنيها مع الفرص الجديدة، ألا يدفع باتجاه الاعتماد على الذات في توفير الغذاء وأساسيات الحياة؟ لم يعد ثمة ما يمنع ذلك، بل قد يكون مفضلاً وربما حتمياً، بخاصة عندما تختفي أعمال ومهن كثيرة، ويكون الإيراد معتمداً على الإنتاج الذاتي والعمل بالخدمة أو بالقطعة. هكذا، سيعود المجتمع الزراعي مصحوباً بتقنية متقدمة.

يمكن الاستدلال بوضوح على الازدهار والفشل بالتشكلات الاجتماعية حول الأعمال والموارد، وفي ذلك نحتاج إلى ملاحظة الفرص والوعود الممكنة والمقبلة للاستجابة للموارد والأعمال الجديدة وتأثيرها المفترض في التشكلات الاجتماعية كالمدن والبلدات والنقابات والجماعات والنخب والقيادات، وتمكن أيضاً ملاحظة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومدى النجاح في إدارة هذه الاستجابات والتحديات وتنظيمها.

هكذا نسأل ببساطة: ماذا أثرت الموارد والتقنيات الجديدة في حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم ومشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية، وإلى أي مدى تعكس الشبكية القائمة فعلاً أو المقبلة الممكنة نتائج ومسارات الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية وتشكيل الحكومات والعلاقة بين السلطة والمجتمعات، بل مصير هذه المؤسسات نفسها ومستقبلها ودورها؟ فإن لم تكن ثمة تحولات واضحة فلا بد من وجود أزمات وفشل، إذ لا يعقل أن يمتلك الناس فرصاً جديدة ومهمة في الطاقة والتواصل والعمل والتأثير وتظل في الوقت نفسه تدار المدن والمؤسسات والموارد والأعمال كما لو أن شيئاً من

ذلك لم يحدث! ولا يعقل أن يكون في مقدور الناس الحصول على المعرفة والطاقة من مصادر متاحة ويظل يفرض عليهم الحصول عليها من شركات ومؤسسات يمكنهم الاستغناء عنها، ولماذا تظل أنظمة تنظيم وترخيص المهن والأعمال من خلال أمكنة ومقار ومكاتب ومبانٍ إذا كان ممكناً العمل في البيوت أو في أي مكان؟

هكذا أيضاً، لا يمكن الفصل بين العنف القائم سواء كان تطرفاً أو صراعات اجتماعية أو إثنية أو طبقية وبين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وعدم التكيف والاستجابة الصحيحة والمكافئة للتحولات والتغيرات الجارية في الموارد والتقنيات، وبطبيعة الحال فإن فشل السلطات في تنظيم الحاجات الأساسية وتوفير العدل والأمن يقتضي بالضرورة البحث عن بدائل وأفكار جديدة لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية، فلم تكن السلطة ابتداء سوى مؤسسة ابتدعتها المجتمعات لأجل توفير حاجاتها، وتنازلت لها لأجل ذلك عن كثير من مواردها وحرياتها.

في العمل العام والسياسي، في الأردن على الأقل، ليس هناك بطل عظيم بالمعنى المطلق سواء في المعارضة أو الموالاة، فالحياة العامة والسياسية تقتضي قدرا كبيرا من العلاقات والتداخلات والاحتياجات المتبادلة والمعقدة والتي لا تسمح بوجود استقلال سياسي أو اقتصادي؛ فالاستقلال شرط أساسي للقدرة على المعارضة والتأثير والمشاركة السياسية والعامة من موقع يسمح بالرأي والموقف المستقل، فأنت تختار وتكيف مواقفك السياسية والعامة والفكرية والحياتية بقدر احتياجاتك وتطلعاتك المرتبطة بالحكومة والسوق والمجتمع، ولا بأس ولا عيب في ذلك بشكل عام،.. ما العيب إذن؟

العيب الكبير في التطلعات والأطماع في المال والمكاسب والمناصب والعلاقات أكثر من الحد الذي يمنح من يشغل موقعا عاما منتخبا أو معينا أو مجتمعيا، القدرة على الاستقلال واحترام الذات والمجتمع، ولكن العيب الأكبر، هو بعد ذلك ادعاء أو

توهم البطولة والمعارضة والمثالية، والشعور بالزهو وتسويق الذات في الإعلام والمجالس والمحافل كقائد أو بطل مطلق منفصل عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعمل العام.

هل أتحدث عن حالات قليلة في العمل العام والسياسي؟ لشديد الأسف ليست قليلة، بل العكس هو الصحيح؛ فالذين يحسبون مواقفهم الشخصية والسياسية بتجرد ونزاهة على أساس الممكن والواجب والتضحية الممكنة والمقدور عليها ثمنا للمواقف، يبدون وأرجو أن أكون مخطئا وأن يكون منهم عدد كبير ولكني لا أعرفهم أقلية معزولة، يحسبهم الجاهل مؤيدين من التعفف! ولا بأس بذلك أيضا!

هناك مجال كبير أن يكون لدينا عدد كبير من القادة والرواد المصلحين في العمل العام والسياسي، إذا عرفنا ما الممكن عمله وما الواجب أيضا، لا يحتاج الإصلاح إلى أبطال يدخلون السجون ولا يحرمون من الفرص والموارد ولا يضيق عليهم وعلى أسرهم أكثر مما يحتملون! ولا نحتاج إلى أولئك المتوهمون والموهِمون أنفسهم وغيرهم أنهم شهداء يقولون كلمة حق عند سلطان جائر!! ولكنهم لسوء حظنا يبعثون كل يوم ويواصلون إطلالتهم البهية في الصحف ووسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات والمجالس! ولكن نحتاج إلى من يشغل موقعه بكفاءة ونزاهة ولا يستفيد منه فائدة غير مشروعة! هل هذا كثير؟ نعم إنه كثير ولكنه ممكن وعظيم.

ونحتاج إلى المهني الذي يؤدي عمله بكفاءة ونزاهة ويساهم في الإصلاح والتنمية في مجال مهنته وعمله، وليس باعتباره معارضا سياسيا أو إسلاميا او يساريا او قوميا.. لا نحتاج اليه بطلا قوميا أو إسلاميا يطالب بالوحدة العربية ويحتفل بالإسراء والمعراج، ولكنا نحتاج إليه محاميا ومهندسا وطبيبا ومعلما يؤدي عمله على النحو الذي يخدم الناس ويطور حياتهم ويرقى بها!!

ونحتاج إلى رجل الأعمال وصاحب المصلحة الملتزم بعدم الغش وعدم الرشوة وبالإتقان في عمله والارتقاء بالجودة والخدمة ومستوى السلع التي يوفرها للمواطنين بالسعر المعقول والربح المعقول، ولا يهمنا بعد ذلك أن يكون ناقدا ومعارضا للحكومات، ليعارضها في سياساتها الاقتصادية والمالية، وليراقب العدالة والكفاءة في العمل العام من موقعه، وهذا أفضل ما يقدمه لنا!!

ونحتاج إلى الإعلامي الذي يخدم المواطن بالمعلومة والمعرفة الصحيحة والراقية في مستواها وجودتها، ولا يهمنا أن يشتم وينتقد ويتهم ويصرخ من غير دليل أو حجة.

ونحتاج إلى قدر كبير من الصحة النفسية التي نعالج بها أنفسنا من التوهم، يمكن لكل مواطن أن يمضي كل يوم دقائق في الصباح وأخرى في المساء متأملا ومحاولا التمييز بين الصدق والكذب، وأن يسأل نفسه إن كان كذب اليوم على نفسه وعلى الآخرين!

نحتاج للتذكير بأن الحراك الإصلاحي في الأردن المنسوب إلى «الربيع العربي» بدأ مبكرا، قبل الأحداث التي جرت في مصر وتونس. ونحتاج أيضا للتذكر بأنه بدأ بأفق ووعي لاحتياجات وأولويات محددة (تقريبا)، وأن كثيرا مما يجري من حراك حكومي وشعبي يبتعد كثيرا عن الفكرة الأصلية التي بدأت للإصلاح، ويمكن ملاحظتها والاستدلال عليها بحركة عمال الميناء والمعلمين وعمال الزراعة، واليوم في ضباب الحوار وطبخ الحصى والتداعيات الكثيرة للحراك الشعبي والإعلامي، يجب ألا ننسى ما الذي نريده وما الذي لا نريده، وأن نتذكر لأجل ماذا تحركنا.

ولحسن الحظ فإن المطالب الإصلاحية واضحة ومحددة ومقدور عليها، ويمكن تحقيقها من غير موارد وجهود إضافية، أو بموارد إضافية قليلة يمكن تدبيرها. فالمواطنون يريدون العدالة وإصلاح التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وتملك الحكومات لحظة تاريخية ونادرة للتحالف مع الحراك المجتمعي والشعبي لتحقيق أهم ما يتوق إليه الناس، ويمكن

أيضا تشكيل تحالف اجتماعي سياسي لإصلاح التعليم والصحة على النحو الذي يجعل الأداء الحكومي في هذين المجالين على مستوى من الكفاءة والجودة يمكن ملاحظته ببساطة في الإقبال على المدارس الحكومية وفي نتائجها في الامتحانات، وفي المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الخدمات التعليمية والصحية، أي في اللحظة عندما يعود رأي الناس في الخدمات الحكومية بأنه أفضل من القطاع الخاص، وكان هذا التقييم موجودا ونتذكره.

وفي الرعاية الاجتماعية، يمكن لصندوق المعونة الوطنية أن يغطي الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لجميع الفئات غير المشمولة في المؤسسات والأعمال، مثل المزارعين والسائقين والعاملين في المؤسسات الصغيرة. ولا يحتاج الصندوق لتحقيق ذلك سوى إعادة توزيع الموارد والنفقات التي تبذل في هذا المجال، وهي بالمناسبة كبيرة جدا، وربما أكبر مما تحتاج الرعاية الاجتماعية بالفعل، ولكنها تنفق في مجالات غير الأولويات والاحتياجات الحقيقية.

لا نحتاج للارتقاء بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية سوى رفع كفاءة العمل وإعادة التحالف والمشاركة مع المعلمين والأطباء وإعادة توزيع النفقات والموارد. وما يحتاجه ويطالب به المعلمون والأطباء والعاملون في وزارة التنمية وصندوق المعونة الوطنية هي حوافز ومطالب عادلة في أغلبها ويمكن توفيرها. وبالنظر إلى ما يمكن الوصول إليه نتيجة هذا التفاهم، فإننا نستطيع بذلك تحقيق 75 % من الاحتياجات والتطلعات.

ويفترض أن هذه المطالب الإصلاحية في التعليم والصحة والرعاية موضع اتفاق وإجماع لدى الحكومة والمجتمعات، ويمكن بالتفاهم والمشاركة حولها تخفيف الاحتقان السياسي وتخفيض حدة التوتر الشعبي والاجتماعي، وتحقيق قدر كبير من الرضا، وتنفيس حالة الغضب والتذمر، هذا إذا كانت الحكومات تريد بالفعل تخفيف الاحتقان والغضب، وأخشى أنها تريد العكس!

كيف تفكر المجتمعات بتحدياتها ومشكلاتها؟ أظهر استطلاع للرأي أجري في المكسيك أن غلاء الأسعار هو اكبر تحد يواجه الناس، وذكروا من بين التحديات مغادرة البلاد للعمل والهجرة الى الولايات المتحدة

وفيما يلي هذه التحديات ويمثل الرقم الذي يليها النسبة المئوية للمستطلعين، غلاء الأسعار 76، الجريمة 74، ضعف فرص العمل 73، فساد القادة السياسيين 72 ، المخدرات 71، الفساد السياسي والحكومي 70، الفقر وعدم المساواة 58، الرعاية الصحية 56، مغادرة البلاد لأجل العمل 50 ، الهجرة الى الولايات المتحدة 44

المثال لا يظهر فقط أولويات الإصلاح والتقدم كما تراها المجتمعات، لكنه يظهر أيضا وهذا هو الشاهد الأكثر أهمية قدرة المجتمعات على تحرير رؤيتها بما هي ما تحب أن تكون عليه وأولوياتها بما هي ما يجب فعله لتكون ما تحب أن تكون.

يفترض أن الأردنيين (حكومة ومجتمعات وأفرادا) قد أمضوا شوطا طويلا ومتقدما في التعليم والتنظيم القانوني والاجتماعي لمؤسساتهم ومدنهم وعلاقاتهم الاجتماعية، لماذا تظهر بعد مائة سنة على قيام الدولة الحديثة وتكريس الانتخابات والمدن والنقابات والمدارس والجامعات والأسواق والطرق والجسور، وتقدم وانتشار التعليم والخدمات الأساسية، وتحسن مستوى المعيشة خروقات واسعة ومخيفة في السلوك الاجتماعي والتعدّي على القيم العامة والقوانين المنظمة لحياة الناس وعلاقاتهم؟ لماذا يعجز الأردنيون بعد كل هذه الإنجازات والجهود والأموال المبذولة في التحديث والتنظيم القانوني والمؤسسي المتقدم للحقوق والمشاركة والفرص والأعمال أن يكونوا أمة تسودها الأخلاق والقوانين الصحيحة والملائمة في الحياة والسياسة والاجتماع كما الأمم المتقدمة؟

نؤمن جميعا بأن الشعب الأردني وصل إلى مستوى متقدم من التعليم والفاعلية الحضارية والاجتماعية، لكن تظهر كل يوم قصص وأحداث تؤشر إلى الاتجاهات

البدائية في التنظيم الاجتماعي والسياسي، وتتناقض على نحو صارخ وتدميري مع ما يفترض أننا بذلنا لأجله أوقاتا وأموالا وجهودا طائلة، كيف ننفق آلاف الملايين على التعليم لكننا لا نتعلم؟ وكيف ننفق آلاف الملايين لأجل العدل والأمن لكننا لا نحصل عليهما أو لا نلتزم بهما وبأهدافهما وبما ينجحهما؟ وكيف ننفق آلاف المليارات على الطرق والمواصلات لكننا لا نحصل على حالة مرضية في القيادة والنقل؟ وكيف ننفق آلاف الملايين على الدين لكنا لا نحصل على تدين يرتقي بالذات ويحسن الحياة ويمنحنا الرضا والسلام؟ وكيف ننفق آلاف الملايين على الإعلام والسياسة والثقافة والإرشاد والانتخابات والبرلمانات والمجالس البلدية والنقابية لكننا لا نحصل على عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للفرص والموارد وحياة سياسية فاعلة، وديمقراطية حقيقية، وتداول سلمي وفاعل للسلطة والفرص؟

لشديد الأسف فإن القواعد الكفيّة والعادلة في التنظيم الاجتماعي والقانوني والأخلاقي ليست قواعد سلوكية وإرشادية يدعو إليها القادة والدعاة والكتاب، بل والأخلاق نفسها ليست عمليات خارجية تهبط من السماء أو بمجرد الإيمان بها بعيدا عن السياق الاجتماعي والحضاري والمصالح المنظمة للحياة والعلاقات، وفي جميع الأحوال فإنها ليست مبتدأ العمل والإصلاح لكنها محصلة العمل المؤسسي والقانوني، فالثقافة والقيم والأخلاق تتشكل حول منظومة الأعمال والموارد وما ينشأ عنهما من تنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي، ولذلك فإن الأخلاق والقيم العامة والكبرى تتغير كثيرا في ترتيبها ومعناها، وعلى سبيل المثال فقد كانت الشجاعة والكرم هما العقل الأخلاقي في مرحلة كانت الزراعة هي المورد الأساسي والغالب في العمل وتشكيل الأسواق والمدن والقرى وأنظمة الحكم والإدارة، لكن الثقة والإتقان يصعدان اليوم كأساس للأخلاق في الاقتصاد الشبكي والمعرفي وما ينشأ عنهما (يجب أن ينشأ) من تنظيم مؤسسي وقانوني.

القضية الأساس في الإصلاح والعمل السياسي الاجتماعي أن تكون الفئة الأكفأ

والمؤمنة بالعقلانية الاجتماعية والأخلاقية في موقعها الصحيح والمفترض في قيادة وتحريك المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كيف تملك المجموعات والفئات والطلائع الإصلاحية والأكثر كفاءة وذكاء ومهارات قواعد اجتماعية تمكنها من العمل والتأثير؟ كيف تملك فرصا عادلة في قيادة المؤسسات والعمل فيها؟ كيف يتحول الإبداع والتفوق إلى مورد اجتماعي مشاعي ومتاح مثله مثل الطرق والجسور؟

ترى منظمات دولية قيادية -مثل الأمم المتحدة (برنامج التنمية البشرية) والبنك الدولي- أن المجتمعات يمكن أن تؤدي دورًا أساسيًّا ومهمًّا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قوة ثالثة وشريكة في الدول، إلى جانب الحكومات (القطاع العام) والشركات (القطاع الخاص) لتحقيق توازن بين مراكز القوى والتأثير ورفع مستوى الخدمات الحكومية والشركاتية، ولتتمكن المجتمعات من تحقيق واجبات المواطنة في علاقتها مع السلطة التنفيذية، وحماية نفسها كمستهلك في علاقتها مع القطاع الخاص، ولتجنب الشراكة والتحالف بين السلطة التنفيذية والشركات في مواجهة المجتمعات.

تبدأ مشاركة المجتمعات بتمكينها وامتلاكها الفرصة والقدرة على تنظيم نفسها وإدارة مواردها واحتياجاتها الأساسية، والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم والسياسات والتشريعات على النحو الذي يوسع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجعل مؤسسات الحكم والإدارة العامة أمينة وقادرة على التعامل مع التفويض الذي منحه المواطنون لها للتصرف بالموارد والضرائب العامة وفق مصالح المواطنين واتجاهاتهم، ويمكنها (المجتمعات) من تحقيق توازن مع السلطات والمؤسسات، ومن مراقبة هذه المؤسسات وتوجيهها، ويجعل مؤسسات القطاع الخاص التي تورد الخدمات الأساسية والاستهلاكية -كالتعليم والكهرباء والاتصالات والصحة والتأمين والسلع الأساسية وغيرها- تورد خدماتها إلى المستهلك (المجتمعات) في أفضل مستوى يتفق مع الثمن الذي تحصل عليه.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصًا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك والمشاركة وحماية نفسها.

التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا ينجح إلا إذا ارتبطت به مصالح الناس وحاجاتهم وخدماتهم الأساسية، كالعمل والتوظيف، والتعليم، والإسكان، والانتماء، والمشاركة، والضرائب، والأجور، وتنظيم المهن وتطويرها، والقضايا والتجمعات العمالية، والمشروعات والاستثمارات التعاونية، والنفع العام، فالإصلاح تنشئه منظومة اجتماعية، وشبكة من العلاقات والمصالح، والتنمية تترسخ وتزدهر بتنظيم المجتمعات على أساس أهدافها المباشرة والعملية، وبشكل عام فإن السياسات والتشريعات يجب أن تعكس المصالح والثقافة الراسخة في المجتمع والدولة.

والمطلوب ببساطة هو منظومة سياسات لا تحتاج إلى موارد إضافية، ولكنه يقوم على التأسيس لثقافة مجتمعية وطنية تعكس الحاجات الإصلاحية والتنموية والتحولات الكبرى الجارية في العالم، والتي تغير من طبيعة أدوار المجتمع والدولة، وتنشئ أيضًا دورًا جديدًا متناميًا وواسعًا لثقافة مجتمعية جديدة في العملية الإصلاحية والتنموية، والتي لم تعد اكتشافًا نخبويًّا أو نضاليًّا، ولكنها تحولت إلى موجة مجتمعية عالمية لا تستثني مجتمعًا أو بلدًا في العالم. وهي حالة لا تنتظرنا حتى نستعد لها، كما أن تجاهلها ونسيانها سيضعاننا -بعد سنوات قليلة- أمام استحقاقات وتحديات قد تعصف بكثير من المنجزات التنموية والإصلاحية.

لن يحدث ذلك بالطبع بين عشية وضحاها ولا بقرار حكومي، ولكنه محصلة سياسات تنموية طويلة المدى ومعقدة وغير مباشرة. يبدأ الدور الاقتصادي للمجتمعات بتكريس العدل والتنافس العادل في العمل والوظائف والعطاءات والانتخابات، لتكون الخصخصة عملية إيجابية ومساهمة في دمج المجتمعات في الشراكة الاقتصادية. ويمكن

إسناد جزء من الخدمات والاستثمارات إلى البلديات والمجتمعات لتتولى بنفسها إدارتها أو المشاركة في ذلك، مثل مشروعات الطاقة البديلة الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة الطاقة الشمسية، وتطوير الزراعة والصناعات الغذائية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والناتج المحلي، وتطوير المهن والأعمال، ومساعدة أصحاب الأعمال والمهن على تطوير أعمالهم وتسويقها، وتوظيف الفرص المتاحة في الإنترنت لتصدير وتسويق الخدمات المهنية، مثل البرمجة والتصميم والمحاسبة والاستشارات،.. والمشاركة في السوق المحلية والعالمية، وتطوير الحرف والصناعات الأساسية والصغيرة، وتشجيع الصناعات والأعمال المنزلية، والورش الصغيرة، والأسر المنتجة، وتشغيل النساء.

ويجب مراجعة تخطيط وإدارة المدن والأماكن لتتولى المجتمعات بنفسها إدارة الأندية والحدائق والمكتبات العامة، وتطوير تخطيط المدن والأحياء على نحو يسهل المشاركة والانتماء إلى الأحياء والبلدات على أساس من الأعمال والمصالح العامة المشتركة، والمشاركة في التعليم الأساسي ومراقبة الخدمات وحماية المستهلك، ويمكن أن تساعد شبكة الإنترنت في تطوير التعليم وإتاحة التعلم الذاتي والمستمر للدراسة والمهن والمهارات العامة.

وبالطبع فإن منظومة الثقافة والفنون هي مسؤولية المجتمعات أولاً، ويجب أن تبادر المجتمعات بنفسها وبتنسيق مع الحكومات والشركات على إنشاء منظومة من الآداب والفنون التي تتفق مع أسلوب المدن والتعليم المتقدم، وتشجيع المواهب والمهارات والأعمال والمؤسسات الأدبية والفنية، ويتوقع أن ينشئ ذلك أنماطًا جديدة من أساليب الحياة والسلوك الاجتماعي تنظم الموارد والخدمات وتحميها وتجددها، وتزيد ثقافة الإنتاج والعمل وترشيد الاستهلاك والطاقة، فالمجتمعات هي مالكة هذه الموارد الأساسية وصاحبة الولاية عليها، ولم تعد تعتمد على الحكومات، وليس من بديل سوى الحصول عليها بتكاليف هائلة.

والبلديات والمجتمعات بعامة هي الأكثر قدرة وفاعلية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرضى وكبار السن والمعوقين والأطفال؛ لأنها (يفترض) الأكثر معرفة باحتياجات الناس وظروفهم المعيشية، نتحدث عن مجتمعات محدودة بمكان محدد وليس عن إدارة اجتماعية مركزية! وكذلك الحال بالنسبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث، وتفعيل الدور الاقتصادي والإنتاجي للنساء.

يمكن الحديث عن شبكة واسعة من المشروعات والأعمال التي يمكن للمجتمعات أن تديرها بتكاليف قليلة ولكنها تعزز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية أو تزيد من مستوى جودة ونوعية الخدمات الحكومية والشركاتية، مثل مواقع إنترنت متخصصة ومحددة بمكان معين أو قطاع معين، ومشروعات صغيرة ومتوسطة للماء والطاقة تستهدف أماكن صغيرة ومحددة، وتطوير المساكن، ومساعدة الناس على الحصول على سكن مريح، وأثاث ملائم، وتطوير المساكن ومستواها العام وتجهيزها، تصميم البيوت من الداخل والخارج على نحو يجعلها أفضل للحياة، مثل تطوير المكان والفضاء واستغلاله، والاستفادة من الشمس والتهوية لأجل التبريد والتدفئة، وأفكار وإضافات لعزل البيوت وحمايتها، وتطوير الأرصفة والطرق لتكون ممرات آمنة وملائمة للناس وبخاصة الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير علاقة الأفراد والمجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الموارد والبيئة المحيطة، وبخاصة عندما تكون تجمعات سكنية قائمة حول أو قريبًا من مشروعات اقتصادية يعمل أهل الحي أو المنطقة فيها.

كان أسوأ ما أصاب الثقافة حين عجزت المجتمعات عن إنتاجها وتطويرها وحمايتها، إلحاقها كما المجتمعات نفسها بالسلطة والشركات، فقد تحول الإنفاق الثقافي الذي تبذله السلطة السياسية والشركات التجارية والمعونات والمنح الدولية إلى عمل ضد الذات وضد الثقافة والدين أيضا، فليس من الحكمة أن تكون المجتمعات ضعيفة ومهمشة وفي

الوقت نفسه يجري إغداق مالي على الثقافة والعمل التطوعي والاجتماعي مستقلا عن تمكين المجتمعات نفسها لتكون مستقلة وقادرة على التوازن مع السلطة والسوق والتأثير فيهما والمشاركة معهما، وربما يكون أقل سوءا على الثقافة والمجتمعات ألا ينفق عليها من غير تمكين واستقلال، لأنها في هذه الحالة سوف تمو في متوالية من الفشل والإضرار بالسلام الاجتماعي وبرسالة الثقافة والدين.

ففي هذا التأميم والإنفاق الشركاتي (المسمى مسؤولية اجتماعية) والدولي لا تعود الثقافة بكل اوعيتها وتجلياتها (قصة، فنون تشكيلية ونحت وموسيقى ورواية وشعر ودراما وفلكلور ومسرح وتصميم، وأسلوب حياة، واحتياجات روحية ودينية،..) تعكس وعي المجتمع لذاته وعلاقته بموارده وحياته وبالعالم، ولكنها تعكس تخطيطا حكوميا حتى وان كان حسن النية فإنه يتحول الى عمل معتسف ومعزول، ويحول المجتمعات الى متلقى سلبي للثقافة ولا يعود شريكا حقيقيا منتجا لها، إذ يفترض في الثقافة أن تعبر عن إدراك الأفراد والمجتمعات للحق والخير والجمال ووعيها لحياتها واحتياجاتها المستمد من هذا الإدراك الواعي أو غير الواعي والمعترف به وغير المعترف أيضا.. هكذا تتشكل رؤية الناس أفرادا ومجتمعات للأفكار والسلع والخدمات والاتجاهات والفلسفات، وتتشكل أيضا صراعات اجتماعية ضرورية للجدل بين الأفكار والرؤى، وتنشأ المدن والأسواق والسلع بناء على تقدير الناس والمجتمعات لما تحب أن تكون عليه، وتكون الوظيفة الأساسية للثقافة والفنون هي مساعدة الأفراد والمجتمعات على تحويل أفكارها وخيالها وأحلامها إلى أنظمة معمارية واقتصادية واجتماعية، وعلى نحو عملي تحويل «الخيال» إلى مورد يحسن حياة الناس و/أو يعظم الموارد ويجددها، فليست الثقافة منفصلة عن حياة الناس ومواردهم.

وفي حالات كثيرة تفرض السلطة والشركات والمنظمات الدولية على الثقافة والفنون أشخاصا وهيئات وأفكارا واتجاهات من غير حراك اجتماعي ثقافي يعكس هذا الحضور،

فتتحول المؤسسات الثقافية والإعلامية إلى عمليات حشد ومنفعة مالية من غير فعل ثقافي أو بفعل ثقافي هزيل أو وهمي أو منفصل عن اتجاهات المجتمعات، وأسوأ من ذلك فإن ذائقة الأفراد والمجتمعات تتعرض للتشوية، والعجز عن الإحساس بالجمال والتمييز بين القبيح والحسن، ولا يتوقف هذا العجز على المنتجات الثقافية والفنية والدينية ولكنه يمتد إلى الحياة اليومية والسلوك الاجتماعي والسلع والخدمات، ويمكن الاستدلال على ذلك باتجاهات الأسواق في البناء واللباس على سبيل المثال! وملاذات لكائنات موصوفة بالثقافة وهي تمتص جسد المجتمعات والمؤسسات واموال الضرائب والمنح والمساعدات الخارجية من غير ثقافة أو فنون وآداب.

ولأن الأداء الثقافي يستمد وجوده من التمويل والدعم الحكومي أو المنح التي تقدمها شركات ومنظمات دولية، فلا يعود معنيا بالتفاعل مع المجتمعات أو بكسب تأييدها ومشاركتها، بل ويا للغرابة تتشكل مصلحة لهذه الكيانات الثقافية والتطوعية والمدنية أن تكون أعمالها وبرامجها بلا حضور أو مشاركة وتفاعل، ففي ذلك يكون في مقدورها أن تنتج أعمالا وأنشطة وهمية لم تحدث إلا في الـ «فوتوشوب» أو تجعل من حفلات الاستقبال والعلاقات العامة مؤتمرات علمية وأمسيات ثقافية وفنية لا يهتم أحد بمستواها او محتواها، ما يريح العمل الثقافي من الإبداع والتقييم الاجتماعي، بل ويمكنه من توفير نسبة كبيرة من الموازنات والأموال المخصصة للثقافة لتتحول إلى مكافآت واستشارات ووظائف غير حقيقية، وتتحول المنظمات الثقافية والاجتماعية إلى مؤسسات فردية تجارية أو تنفيعية لفئة قليلة من الناس تعادي المجتمعات والثقافة، لأنه وبالضرورة سوف يكون لها مصلحة في هذا العداء، ففي اللحظة التي تكون فيها المجتمعات قادرة على المشاركة والتأثير والتقييم فإن هذه المؤسسات والشخصيات تتعرض للاختبار والمحاسبة وعلى الأغلب سوف تتبخر إن لم تحاكم بتهم تبديد الموارد العامة.

وأخيرا يحدث ما هو الأسوأ على الإطلاق عندما تفقد المجتمعات ثقتها بالثقافة

والمثقفين وتراهم فاشلين أو معزولين، وتفقد القدرة على التمييز بين وبين الثقافة والفنون الحقيقية المجدية والوهمية الخاوية. يلتبيس النصب والاحتيال بالثقافة ولا يعود الناس يفرقون بين الفن الجميل وبين حاويات النفايات ولا بين الموسيقى والضراط وتفرض الجمل غير المفيدة التي تلقت دعما كبيرا على الناس باعتبارها شعرا وقصة..

اليوم نفكر كما كان يجب أن نفكر أو فكرنا قبل قرن من الزمان في تحديات التعليم المتخلف وتمكين المرأة التي مازالت لا تحصل على حقوقها في الإرث والعمل والاجور وفي التحديات الاجتماعية والصحية التي تعوق الانتاج والتشكل الاجتماعي المديني الملائم للتحديث ودولة ومجتمعات القانون، ولكنا معركتنا اليوم أشد بأسا وألما لأننا في مواجهة نخب تحمي التخلف بذكاء وإمكانيات هائلة لصناعة وتطوير التخلف والريعية والرعائية!

لا يمكن بناء شراكة مع المجتمعات، من غير أن تكون مجتمعات حرة مستقلة، تملك مواردها ومؤسساتها، وتدير شؤونها، وتشعر بالكرامة، وتملك رؤيتها المستمدة من تفاعلها الخاص مع قضاياها وتطلعاتها، ومن خلال نخب وقادة اجتماعيين ينتمون إلى المجتمعات ويمثلونها، وليسوا مفروضين عليها فرضاً، ويمكن الاستدلال على البيئة الاجتماعية والثقافية السليمة من خلال مجموعة من المؤشرات: أن تكون المنتجات الثقافية والفنية (الكتابة والنشر والتأليف والقصة والرواية والشعر والموسيقى والخطابة والفنون التشكيلية والنحت والتصميم والمسرح والدراما والسينما والتصوير،..) سوقاً رائجةً وناجحةً تجارياً، بمعنى أنها تمثل حالة عرضٍ وطلب، يكفي للعمل فيها، وإنشاء المؤسسات والأسواق الثقافية، .. وفي ذلك يجب العمل على تشجيع المواهب والمهارات والبرامج الفنية والثقافية في المدارس وتطويرها، والعمل على بناء جمهور اجتماعي للثقافة والفنون. لأن المجتمعات، وفق هذا المؤشر، تكون ذات مستوى متقدم في الوعي لمصالحها وأهدافها، ونضجاً في تقدير الأولويات والأفكار.

وفي أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي، يمكن الاستدلال بمؤشر اقتناء الكتب واللوحات الفنية، حضور الأفلام والمسرحيات والحفلات الموسيقية والندوات والمحاضرات والمجالس والصالونات الأدبية والفنية والثقافية والعلمية .. والقراءة والمتابعة الفكرية والثقافية. وفي ذلك تركّز الجماعات الثقافية والبلديات ووزارات الثقافة ووسائل الإعلام على استهداف العادات والسلوك الاجتماعي والثقافي. وفي التعليم المدرسي، يمكن الاستدلال على التقدم الاجتماعي والثقافي في احتواء المهارات التعليمية المفترض أن يجتازها التلاميذ والامتحانات الشاملة التي تعقدها وزارة التربية والتعليم لجميع المراحل على الإبداع والثقافة والفنون.

ويجب أن تؤثر الثقافة والفنون بوضوح في السلوك الاجتماعي اليومي والعام، والمشاركة في الحوار حول القضايا العامة، وفي تصميم البيوت وتخطيط المدن والأحياء والشوارع، وقيادة السيارات وثقافة المواصلات والنقل العام، وعادات المشي واستخدام الدراجة الهوائية، وممارسة الرياضة، والألعاب الشعبية، ومستوى الصحافة ووسائل الإعلام والبرامج التلفزيونية، الأثاث والطعام واللباس،.. وازدهار المكتبات العامة والحدائق العامة والأندية الرياضية الثقافية الاجتماعية.

وتنشئ الثقافة العميقة والمتفاعلة اجتماعياً، بوضوح قياسي ومعياري، ذائقة جماعية فنية، وثقافةً موسيقية وبصرية عامة وشعبية، في البناء والطعام واللباس وأسلوب الحياة، كما تذوق الآداب والفنون، كما تنشئ ثقافة الحوار والاستماع، وتقبل الرأي الآخر والتنوع والتعددية الثقافية والدينية، والفردية والتماسك الاجتماعي والاختلاط والثقة، كما تواجه وبوضوح ثقافة التعصب والتحرش والشتم والصوت المرتفع....

وفي مواجهة التطرّف والكراهية، تقوم البيئة الاجتماعية والثقافية على القدرة على المشاركة على المستوى الداخلي الوطني، والمشاركة العالمية أيضاً بالمساهمة في الثقافة والسوق العالمية، وتقبل العالم وأن يتقبلنا العالم. ويمكن للسلطة، من غير دور مباشر،

أن تشجع تياراً تنويرياً إصلاحياً بين المعلمين والدعاة وتدعمه، وأن تتوسع في تدريس الفلسفة في المدارس والجامعات، وإدراج المهارات المعرفية والثقافية العامة في امتحانات الكفاءة للمدارس والجامعات والتوظيف والترقية في القطاعين العام والخاص، وتشجيع برامج خدمة المجتمع التطوعية في التنمية والثقافة والفنون والمساعدة، وزيادة الاهتمام الاجتماعي والصحي بالأطفال والمعوقين وكبار السن وبرامج التماسك والضمان الاجتماعي وأفكارهما. وتشجيع برامج الحوار المجتمعية والمكانية في المدن والأحياء حول القضايا والأحداث التي تؤثر في حياة الناس، ويمكن أن تكون مصحوبةً بمسرحيات وعروض سينمائية وفنية، وأن تستهدف حالات الهشاشة وضعف المناعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأجل رفع كفاءة الأفراد والمجتمعات وسويتهما، وقدرتهما على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي المحصلة، على السلطة السياسية، حتى تحصل على شراكة المجتمعات وتأييدها، أن تكفّ عن الوصاية على المجتمعات، وعن أن تفكر نيابة عنها، وفي المقابل عليها تشجع استقلال المجتمعات وقدرتها على امتلاك (وإدارة) مواردها ومؤسساتها الخاصة به، والمستقلة عن السلطة وعن الشركات.

تتشكل المجتمعات في المدن والبلدات حول الموارد والمصالح والتاريخ، وتنشئ في ذلك منظومتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فإن مبتدأ الإصلاح في المدن، ومبتدأ السؤال عن الخلل والعيوب في الانتخابات النيابية والديمقراطية، يكون في ملاحظة العيوب في عمل وتشكيل البلديات وأنظمة الحكم المحلي.

المستقبل .. رواية للتنمية والتقدم

«لقد أودعت الأمم أسمى أفكارها في الفنون» هيغل

التقدم ببساطة هو ما نحب أن نكون وما نفعله لنكون ما نحب، وهي بالطبع عبارة مراوغة، لأنها تقتضي بالضرورة أن نحوز الرؤية والوعي والموارد ثم نديرها في اتجاه نكون متأكدين أنه يمضي إلى غاياتنا، وعلى نحو عملي فإنه (التقدم) كما يلي: ثمة مجموعة موارد وأولويات وقيم ومؤشرات؛ نتفق جميعا على ضرورة تحقيقها وحمايتها وإدامتها، متعلقة بالمدن والأمكنة التي نعيش فيها، والأعمال والمصالح التي تقوم عليها حياتنا ومواردنا، وهي متصلة بالخدمات الأساسية وأسلوب الحياة والتقدم المهني، وحقوق ومكتسبات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية والسلامة، ... وتتشكل النخب والعلاقات ومنظومات العمل والقيادات والمؤسسات المنظمة للموارد والمرافق والخدمات، عبر هذه المصالح (الأمكنة والأعمال) وعلى هذا الأساس، يتجمع الناس في المدن والبلدات، على النحو الذي يطور الأمكنة، ويجعلها إقامة تبعث على الرّضا والاستقرار، ويطور الأعمال على النحو الذي يحسِّن الحياة.

ولا نعرف حتى اليوم وسيلة لتطبيق خطة أو برنامج للتقدم سوى نخبة ملهمة وكفية من القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحمل هذا البرنامج، فإذا لم تكن النخب تعكس الواقع والتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمعنى أنها قيادات لا تعبر عن قواعد اجتماعية في المدن والمصالح والأعمال والتيارات السياسية والفكرية والمؤسسات العامة فإنها تفقد المبادرة والقدرة على التأثير والإبداع، وتنفصل عن المجتمعات ومصالحها واحتياجاتها، كيف نجعل التدافع في العمل والحياة يسلك حول تنظيم الموارد والخدمات وتعظيمها؟ هذه هي الدبلوماسية الإلهية، أو هدية الله إلى البشر ليتقدموا.

تتشكل منظومات العمل الاقتصادي والاجتماعي حول فكرة منشئة، وتظل هذه الرواية هي مفتاح الفهم والمراجعة برغم أنها تغيب أو تنسى مع الزمن، ويبدو المشهد العام للمؤسسات والأفراد والأسواق وكأنه لا علاقة له بروايته الأصلية، وفي ذلك يتيه الإصلاح وترتبك بوصلة تنظيم الدولة والمجتمع، وكما لا يمكن فهم المتواليات الحسابية أو الهندسية بغير القاعدة الأساسية التي تعمل فيها فإن الفشل والتنمية والازدهار والإصلاح لا يمكن إداراتها أو مواجهتها بغير طريقة عمل وتشكل متوالياتها، ويكون الجدل بطبيعة الحال حول إدراك وتفكيك هذه المتواليات.

تقوم رواية الازدهار على المصالح والحوافز الإنسانية الأساسية لتحسين الحياة، وأسوأ ما يقع فيه العاملون للإصلاح عندما يربطونه بمنظومة من القيم والأخلاق المستقلة عن الحياة والمبادرات الفردية المنشئة للإبداع والمغامرة، والحال أن الإصلاح لا يضمنه سوى مصالح وأسواق، وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة فينمو ويزدهر الاقتصاد الإصلاحي. وينشأ نظام اقتصادي قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشأ حول هذه القيم والأسواق

منظومة ثقافية إصلاحية جديدة، وعي إصلاحي جديد وكذلك عادات وتقاليد علاقات اجتماعية أسلوب حياة وشعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواق جديدة كما تعظم وتحمي الموارد والأسواق القائمة .. وفي هذا الازدهار تنشأ مدن وطبقات ومصالح ناشئة تطور من جديد السياسة والاقتصاد والثقافة فتنشأ أسواق وموارد جديدة .. هكذا تستمر المتوالية في العمل لكن قاعدتها الحدية هي المصالح.

وفي المقابل عندما تستمد أعمال ومصالح وجودها من الفشل والفساد تنشأ أيضا مجتمعات وأسواق وطبقات قائمة على الفشل، فإذا تكاثرت المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية الخاصة بسبب عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، فإنها رواية تقتضي بالضرورة أن الفشل يتحول إلى مصالح ومنظومات اقتصادية واجتماعية، وسوف تتكون طبقات ومؤسسات يعتمد وجودها وبقاؤها على الفشل. ومن الطبيعي والمتوقع أن تشتغل هذه الطبقة على الفشل وتسعى لتكريسه واستمراره.

ويتشكل واقع قائم يجد فيه المواطن نفسه في سعيه لتلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية ليس له خيار سوى القطاع الخاص، فتتحول الأسواق في علاقتها بالناس إلى اذعان، وتتحكم الشركات بحياة المواطن الأساسية وتتلاشى خياراته، ثم وبطبيعة الحال إزاء ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على التأثير على الأسواق سوف تتراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الشركات ولن يحصل المواطن على سلع وخدمات تتفق في جودتها ومستواها مع الثمن الذي يدفعه، ثم تستتبع الشركات الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالعطايا والتسهيلات، وتنشئ تحالفات فاسدة في مواجهة المجتمعات، ويكون ضعف المجتمعات هدفا لتحالف النخب الاقتصادية والسياسية،.. هكذا تنشأ متوالية للفشل قاعدتها الحدية هي الفشل الحكومي وضعف المجتمعات.

هناك رواية إصلاحية بالطبع للمدارس والمستشفيات الاستثمارية، وهي تقديم خدمات أفضل من الخدمات الحكومية. تقتضي الرواية أن تنشأ أسواق ومصالح وطبقات حول الجودة، ولكنها رواية تحتاج لاستمرارها إلى وجود خدمات حكومية قوية ومنافسة. ومن الطبيعي أن تنهار رواية التنافس والجودة وأسواقها عندما تنهار الخدمات الحكومية، وهذا هو مفتاح فهم وتقييم عمل الأسواق بجانب عمل الحكومة، وهي أنها ليست بديلا للحكومة ولا تؤدي عملها، ولا تقوم على فشلها أو غيابها، ولكنها تتكامل وتتنافس معها، وبغير هاتين القاعدتين (التنافس والتكامل) تتشوه الأسواق والمجتمعات والسلطات.

يعرض دارون اسيموغلو وجيمس روبنسن «لماذا تفشل الأمم» قصة النهضة البريطانية في أواخر القرن السابع عشر وكيف استطاعت بريطانيا ان تتحول إلى امبراطورية مزدهرة عظيمة لا تغيب عنها الشمس، .. يقول اسيموغلو وروبنسن أنه في عام 1583 عاد وليام لي من دراسته في جامعة كامبريدج ليصبح الكاهن المحلي في كالفيرتون - انجلترا، وكانت إليزابيث الأولى (1558-1603) قد أصدرت قرارا بوجوب ارتداء غطاء للرأس، وكانت الوسيلة الوحيدة لإنتاج هذا الغطاء بحبكه من الصوف، ويستغرق ذلك وقتا طويلا، ويقول لي: إنه كان يرى أمه وأخته تمضيان وقتا طويلا في العمل، ما جعله يفكر في آلة للنسيج.

أصبحت هذه الفكرة هاجس لي وشغله الشاغل، وهيمنت على قلبه وعقله، حتى إنه أهمل الكنيسة وعائلته، واستطاع في عام 1589 تصميم آلة للحياكة، ولكن الملكة رفضت تسجيل براءة اختراع بالآلة أو إنتاجها لأنها ستلحق ضررا كبيرا بالعاملين في النسيج اليدوي وتجعلهم عاطلين عن العمل، فانتقل إلى فرنسا ليسجلها هناك ولكنه فشل أيضا، وكذلك رفض الفكرة الملك جيمس الأول خليفة اليزابيث.

اعتبرت السلطة الحاكمة أن الآلة تضر النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

وهو ادراك واقعي لما يمكن أن تحدثه الآلة من تغيير، وما تلحقه بالامتيازات الاقتصادية والسياسية لفئات من الناس! لقد كانت تهديدا وإعادة تشكيل للسلطة السياسية.

كانت بريطانيا قبل القرن السابع عشر يحكمها نظام اقتصادي سياسي «استخراجي» يعود بالفائدة والامتيازات لفئة قليلة من المواطنين، وكان طبيعيا ألا ينظر إلى آلة وليام لي إلا باعتبارها تهديدا؛ ليس فقط للعمال اليدويين الذين قد يصبحون بلا عمل ولكن أيضا للنخب والقيادات السياسية والاقتصادية.

لقد كان التقدم والازدهار على مدى التاريخ محصلة الصراع على الموارد والمؤسسات؛ ما ينشئ النضال لأجل إقامة انظمة سياسية واقتصادية تشجع على الحريات والإبداع وتطلق قدرات الناس وطاقاتهم، وثيقة الماغناكرتا على سبيل المثال في القرن الثالث عشر الميلادي (1215م) التي أسست للحريات في انجلترا، وقد فرضت على الملك من قبل البارونات، وحدّت من سلطاته، وألزمته بالتشاور مع البارونات عند فرض الضرائب، وأسس ذلك لبرلمان منتخب تشارك فيه فئات واسعة من المجتمع، وفي سياق هذا التطور السياسي نشأت التعددية وصاحبها أيضا المؤسسات الشاملة التي تعمل لصالح جميع المواطنين..

هزّت ثورة الفلاحين عام 1381 النخبة الانجليزية، فبعد أن وزعت الماغناكرتا السلطة بين الملك والنخب؛ جرت إعادة توزيع للسلطة والتأثير بين النخب والشعب، ولكن قصة وليام لي في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر تظهر إلى أي مدى كانت النخب والسلطات تحتكر الفرص والموارد وتهيمن عليها، وتحاول منع «القادمين الجدد» من التمكين والتأثير في السياسة و الاقتصاد.

كانت النخبة تحتكر كل شيء، الطوب، الفحم، الجلود، القماش، الكتان، الصوف، الزجاج، الذهب والفضة، التوابل والسلمون والرنجة، والأصباغ، الأقلام، الورق،

كل هذه السلع وغيرها تنتجها مؤسسات احتكارية تعمل لصالح نخبة مغلقة، تملك امتياز انتاج او استيراد السلع، وكان الملك يملك ثروة من وراء منح الامتيازات! وكان البرلمان لا ينعقد إلا بدعوة من الملك، ولما كان لا يستطيع فرض الضرائب الا بموافقة البرلمان، فقد كان الفرصة الوحيدة لانعقاده هي فرض ضرائب جديدة.

ولكن هذا الاستبداد والاحتكار أدى الى الثورة البريطانية (1688) وسبقتها حرب أهلية سببها الخلاف بين الملك تشارلز والبرلمان (1642) حول سلطات الملك والبرلمان، وكانت الامتيازات والاحتكارات سببا أساسيا في الغضب والتمرد، واقيل الملك تشارلز عام 1649 وأعدم، ولكن وقعت البلاد تحت دكتاتورية أوليفر كرومويل والتي كانت أسوأ من الملكية، فأعيدت الملكية عام 1660 وأعيدت الامتيازات التي الغيت على يد كرومويل، ما أدى الى الثورة البريطانية التي تسمى في الادبيات البريطانية «المجيدة» بقيادة البرلمان، وعزل الملك جيمس الثاني ونصبت ابنته ماري ملكة، واعلنت وثيقة الحقوق عام 1689 والتي تنص على أن سلطة الملك مستمدة من الشعب عبر برلمانه المنتخب، وضمان حرية الرأي، وتقييد الضرائب،...

لم يعد التقدم والإصلاح عملية غامضة او متخصصة، ولكنه شأن عام يمكن ويجب أن يتداوله جميع المواطنين لأنه يخصهم، وهم المسؤولون عن تحقيقه، صحيح أنه ليس فكرة او عملية مبسطة أو يمكن تبسيطها، ولكن هذا لا يعني أن يبقى شأنا خاصا بفئة من الناس، فهذا الاحتكار هو الذي يمنع التقدم والتنمية، ولكن بما أنه مسؤولية الناس والمجتمعات كما الحكومات والشركات فيجب أن يكون شأنا عاما يتداولونه يوميا مثل أخبار البورصة والأسهم والمباريات الرياضية، وبغير تحوله إلى قضية رأي عام يشارك فيه جميع الناس وتطرح في وسائل الإعلام ومنتديات الحوار والنقاش والجدل والخلاف والاتفاق فلن يتحقق التقدم والإصلاح.

الفكرة ببساطة هي أن التقدم قضية الإنسان؛ كل إنسان، على مستوى الفرد

والجماعة والأمة؛ فالإنسان ينشئ ويبدع وفق حاجاته وتحديات البيئة المحيطة أدوات الإنتاج والحماية، وتتشكل حول هذه التقنيات والأدوات أنظمة اقتصادية وسياسية، فتنشأ المجتمعات والدول والعلاقات والطبقات والحروب والصراعات والتنافس والتعاون، وتتشكل حول هذه الأنظمة الاقتصادية والسياسية منظومات اجتماعية وثقافية تقوم على صيانة وتنظيم الإنجازات البشرية وتحقيق العدل والمصالح والقيم والأعراف والتقاليد والتشريعات المنظمة لحياة الناس وتطلعاتهم، وهذه المنظومة الاجتماعية والثقافية تعيد تطوير وإنتاج تقنيات وأدوات الإنتاج وفق الأفكار والقيم الجديدة، فيكون التقدم.

عندما بدأ الإنسان يعتمد على الصيد وجمع الثمار تكونت مجتمعات وأنظمة الصيد، وهي غالبا مجتمعات عائلية صغيرة تتمركز حول حماية نفسها وتأمين البقاء والاحتياجات الأساسية، فكانت العلاقات الاجتماعية والثقافية قائمة على تطوير أدوات الصيد وتنظيم الإقامة وفق هذا المورد، فكان التقدم باتجاه تدجين الحيوانات وتربيتها.

ونشأت المجتمعات الرعوية، وتشكل حولها نظام اقتصادي قائم على الممتلكات، وتحولت اتجاهات العلاقات والإقامة والتحرك بما يلائم تنظيم وتنمية هذه الممتلكات والموارد، فتشكلت المجتمعات الرعوية التي يقودها الأكثر قوة وشجاعة وامتلاكا للإبل والبقر والغنم، ولأجل ذلك تجمع الناس في قبائل لحماية وتنظيم أنفسهم وزيادة مواردهم، وتشكل نظام سياسي يقوده الفرسان والملاكون ويستتبع آخرين من الرعاة والحرفيين والخدم والمهزومين، وكانت الشجاعة والكرم هي رمز الأرستقراطية في هذه المجتمعات، فهي الثقافة الأكثر ملاءة لقيادة القبائل وتفوقها وترسيخ تقاليد وأعراف تحمي هذه المجتمعات في حراكها الدائم في البوادي والمراعي، لأنه بدون قيم الشجاعة والكرم لا مجال للتنافس الاجتماعي والتقدم وتبادل المنافع والخدمات لهذه الجماعات المتنقلة في بيئة قاسية متقلبة.

وكانت التجارة والقوافل التجارية نظاما تقنيا واقتصاديا يطور التبادل وتنظيم الفوائض

والموارد، فنشأت المدن والمراكز الحضرية واللوجستية، والفعل الحضاري القائم على تنظيم هذه الموارد، المدن والأمن والطرق والتبادل الثقافي والتجاري والاكتشاف.

ربما تكون الزراعة هي أهم محصلة لتفاعل الإنسان وإبداعه الحضاري، فهي تلخص استيعاب مسار الجوع والخوف أو الإنتاج والحماية في تقنية أكثر ثباتا ورسوخا ومواجهة للمجاعة والسلب والفوضى، فبدأت بها المدن والمراكز الحضرية، والمجتمعات وضرورات الكتابة والتعليم، وتشكلت الأنظمة السياسية والتشريعية والثقافية، والتجارة والتقنيات، وبدأت بها المسيرة التي نعرفها اليوم للبشرية والتي تعود تقريبا إلى حوالي 10 – 12 ألف عام، وظلت الزراعة هي المورد الأساسي للبشرية الذي تشكلت حوله الدول والحضارات حتى القرن السابع عشر الميلادي عندما أنشأت الآلة البخارية نظاما اقتصاديا جديدا حول مسار البشرية ومواردها، وحول الثورة الصناعية قامت الثورات السياسية والأنظمة الجمهورية، مثل الثورة الفرنسية (1789) والثورة الأمريكية (1776) والديمقراطيات والدول والمؤسسات الحديثة والمدن العملاقة.

الحال أن التقدم يمثل مسارا دائريا جدليا ومتواصلا من استيعاب المنجزات المتراكمة وإبداع موارد وتقنيات ومنجزات جديدة تتحول مرة أخرى إلى تراكم يعاد استيعابه:

تراكم ـ استيعاب ـ إبداع ـ تراكم

ويكون التقدم الاجتماعي والثقافي الممكن تعريفه ببساطة الاستجابة الملائمة والصحيحة مع التقنية والموارد هو الوعاء الحقيقي للتقدم وتنظيمه وتوجيهه وحمايته، فهو الذي ينظم مواصلة التقدم، وهو الذي يضمن توجيهه نحو الخير والفضيلة والسلام، لأن التقنية والموارد بذاتها منفصلة عن استخدامها، فالطاقة النووية مثلا يمكن أن تدمر البشرية والبيئة أو تكون أداة للاحتلال والتهديد والردع والهيمنة، ويمكن أن تكون وهذا ما لم يحصل بسبب غياب التقدم الاجتماعي والثقافي قاعدة لتحلية مياه البحار

وزراعة الصحارى والسهول والجبال وتوفير مصادر هائلة للطاقة تكفي لكل متطلبات الرفاه والتقدم.

ويؤشر إلى التقدم بمستوى الدخل والصحة والتعليم والتكامل الاجتماعي، والفكرة المقصودة على نحو عملي وبسيط هي الحصول على خدمات تعليمية وصحية واجتماعية لجميع المواطنين، وتتحمل الأسر والمجتمعات مسؤولية كبيرة بالمشاركة مع الحكومة لأجل تحسين وتفعيل هذه الخدمات، فقد انتهى عصر الدولة المركزية التي تنظم وتدير الخدمات والمرافق، حتى عندما تتولى الحكومة تمويل وإدارة هذه الخدمات يظل للمجتمعات والأسر والأفراد دور كبير في الشراكة والرقابة، والوعي أيضا.

إن التقدم الصحي والاجتماعي؛ معظمه إن لم يكن جميعه مستمد من عادات ومنظومة وعي وسلوك فردي واجتماعي، مثل النظافة، والتغذية الجيدة، والتدفئة والإضاءة والتهوية للبيوت، وإجراءات السلامة في الحياة والشارع والفضاء العام، وممارسة الرياضة، واكتساب اللياقة البدنية والصحية، ولحسن الحظ فإن الانترنت يمكن أن تساعد كثيرا في تقديم المهارات والمعارف اللازمة في هذا المجال. وربما يمكن لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال أن تقدم مجموعة من الأدلة الإرشادية والورش العملية، كما يمكن بناء منصات ومجموعات شبكية لتبادل المعرفة.

لدينا تحدّيان كبيران على مستوى الحكومة والمجتمعات والأسر في مجال الرعاية الاجتماعية، وهما تمكين الفئات الخاصة في المجتمع مثل ذوي الإعاقة وكبار السن، وبناء التكامل الاجتماعي، مثل المساواة والرضا والتماسك الاجتماعي ومواجهة الجريمة والتعصب والإدمان والتفكك الأسري والانتحار والاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة، إذ ما زال هذا القطاع في بداية الطريق، ولم يتبلور بوضوح ومؤسسية مثل التعليم والصحة. وتتشكل حالات وتحديات أكثر تطورا وإلحاحا من قبل؛ فكبار السن يتزايد عددهم وتتعقد احتياجاتهم وبخاصة مع العمل والإقامة في عمان والخارج بعيدا عن الأسر

الممتدة، وانسحاب الأسر النووية من التزاماتها وعلاقاتها الاجتماعية والرعائية، وهناك أيضا تزايد في حالات الطلاق والأسر برعاية احد الأبوين.

وهناك خسائر تنموية وهدر وضغوطات كثير بسبب اتجاهات السلوك الاجتماعي، مثل التمييز بين الأطفال في الرعاية والتعليم، والسلوك غير الاجتماعي في القيادة والسكن والمرافق العامة واحترام القانون، والتعصب والتطرف، وضعف الوعي والتقدير لأهمية التعليم وتطوير المهارات وبخاصة بين المراهقين في المدارس وبين طلبة الجامعة الذين برغم ذهابهم إلى الجامعة فإنهم لا يبذلون الجهد الكافي لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة، وتزيد حالات اللامبالاة والاهتمام بالقضايا العامة والعمل التطوعي والانتماء والمشاركة، والعزوف عن القراءة.

وتتعرض صحة نسبة كبيرة من المواطنين للأمراض والوهن بسبب عادات غير صحية، مثل التدخين والإفراط في السكريات والدهون والنشويات، وكثير من الأطعمة والوجبات غير الصحية التي تقدم في الأسواق، وعدم ممارسة الرياضة، والنوم غير الكافي وغير المنتظم، ويعاني عدد كبير من المواطنين من سوء التغذية بسبب النقص في الغذاء أو العادات الغذائية السيئة، وبالطبع فإن ضعف الصحة يزيد التكلفة على المواطنين، كما يضعف الكفاءة والعمل والإنتاجية.

تجمع الدراسات والتقارير الدولية على أن التقدم الاقتصادي والاستثمار الخارجي مرتبطان على نحو واضح وشرطي بمستوى التعليم والصحة، وفي ذلك يمكننا أن نحقق تقدما اقتصاديا ونجتذب المستثمرين والسياح بمنظومة من التقدم الاجتماعي والسلوكي والصحي، وهو أمر يحتاج إلى وعي والتزام أكثر مما يحتاج إلى الموارد المالية.

نحتاج إلى معرفة وطنية واسعة بمؤشرات قياسية للتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي في بلادنا وفي العالم لنقدر التدخلات السياسية المطلوبة لبناء رأس المال البشري

وملاحظة الإنجاز والقصور، وتقدير المستقبل، فالقياس الكفؤ والعادل هو الذي يجعل بين المجتمعات والسلطات والشركات لغة مشتركة وإجماعا وطنيا على الفجوة والأهداف المطلوبة، وإن كان متوقعا بالطبع أن تختلف البرامج والتفسيرات والاقتراحات، وهذا هو الجدل السياسي المطلوب.

وقد أعد البنك الدولي وبرنامج التنمية الإنسانية في الأمم المتحدة مقياسا دوليا لمكونات رأس المال البشري، يمكن أن يمنح المخطط والناشط السياسي والعام كما المؤسسات العاملة أفكارا واضحة عما يتوقع أن يكون عليه الجيل الجديد أو ما يمكن أن نتوقعه لمواليد اليوم عندما يكونون في الثامنة عشر من أعمارهم؛ وذلك بملاحظة المخاطر الصحية التي يتعرضون لها والتغذية والتعليم والمهارات التي يحصلون عليها وفرصهم في البقاء أحياء وفي صحة سليمة، ومن ثم يمكن تقدير الاقتراحات الممكنة لتحسين الصحة والتعليم ومواجهة محددة للمشكلات والتحديات، لقد تحولت هذه المؤشرات إلى ثقافة عامة متاحة، تجعل العمل الوطني في الحكم والمعارضة مسؤولا بوضوح عن التأثير في التقدم والانتاجية والتنمية التي يتطلع إليها المواطنون. وهكذا أيضا يمكننا أن نقيم ونقدر التأييد والمعارضة للسياسات الحكومية والتصريحات والأفكار والمعلومات التي تقدمها الحكومة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أو في مجلس الأمة.

تقدر المؤشرات فرص البقاء حيا حتى السنة الخامسة لمواليد اليوم، وفي هذا العدد لوفيات الأطفال دون الخامسة نحدد الفجوة في الصحة والغذاء والرعاية وتأثير الفقر على صحة وحياة الأطفال، وبمقارنة هذه المؤشرات بالدول الناجحة المتقدمة نعرف ما المطلوب من مصممي السياسات العامة والتنموية لأجل تحسين الحياة، وتقدم المؤشرات فرص الأطفال بالالتحاق بالمدارس حتى سن الثامنة عشرة وعدد سنوات الدراسة التي يحصلون عليها ومستوى المعرفة والمهارات والمحتوى التعليمي الذي يتلقونه، وهكذا يمكن ببساطة أن نفكر للسنوات الاثني عشر التالية وما يمكن أن يحيط بها

من تحديات، مثل استيعاب المدارس والغرف الصفية والساحات والملاعب والمختبرات وعدد المدرسين والمرشدين وكفاءتهم، فعلى سبيل المثال تؤشر الدراسات والتقارير المسحية للبنك الدولي أن حوالي 70 في المائة من المعلمين في الدول النامية لا يحيطون بالمناهج التعليمية للأطفال والتلاميذ! كما يمكننا أن نقدر التسرب من المدارس وعمالة الأطفال، والضغوط الاقتصادية والمالية على الأسر التي ترسل أولادها إلى المدارس الخاصة، ثم نقدر أيضا تأثير هذه النفقات والتحديات في التعليم على مستوى المعيشة وفي زيادة عدد الفقراء والضغوط على أولويات ومؤشرات حياتية أخرى، مثل ملاءمة البيوت للإقامة فيها والتغذية واللباس والصحة والمرض والمشاركة الثقافية والاجتماعية، وعلاقتها بطبيعة الحال بالتطرف والجريمة والإدمان والتفكك الأسري والشعور بالرضا والميل الى الاكتئاب والانتحار.

ويمكن أيضا بناء على هذه المؤشرات في نوعية الحياة والتعليم التفكير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأجيال بعد الثامنة عشر؛ مثل المعرفة والإنتاجية، والأمراض والإعاقة والتقزم بسبب الفقر وسوء التغذية والرعاية، والعمر المتوقع، ومن ثم قدرة الأفراد والمؤسسات على تطوير الاقتصاد الوطني والمشاركة الاقتصادية والثقافية العالمية .. إلى أي مدى يمكن أن نكون جزءا من العالم نعطيه ونأخذ منه ويقبلنا ونتقبله، ونؤثر فيه؟ فمن غير قدرة على التصدير إلى العالم لا يمكن المشاركة فيه ومن غير مهارات متقدمة لا يمكن حماية الأسواق والفرص الوطنية.

ولا يمكن أن نمضي في التقدم من غير فكرة ملهمة نتجمع حولها ويناضل الشباب لأجلها!.. ولكننا في ذلك يجب أن نذّكر أنفسنا ونعيد التذّكير، بأن التقدم هو الحياة الكريمة، بما تعنيه من جودة وأداء متقدم في الخدمات والمرافق والسلع الأساسية التي تقوم عليها حياتنا؛ الغذاء والدواء والرعاية الاجتماعية والسكن والتعليم، كما أنه عمليات تنظيم وإدارة كفؤة وعادلة للموارد الأساسية، على النحو الذي يرقي بالحياة ويحقق ولاية

الناس على مواردهم وأعمالهم وشؤونهم، ويوزعها على المواطنين بعدالة.

ولأجل ذلك، تعاهد الناس على الحرية والديمقراطية ليس باعتبارها هواية جميلة نبيلة، ولكن لأنها المنظومة التي تطور الاقتصاد والموارد وتحميها، وأنشأوا بعد ذلك أسلوب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، ومنظومة الآداب والفنون من الموسيقى والعمارة، والشعر والرواية والمسرح والسينما والدراما، وأودعوا فيها أسمى أفكارهم واستلهموا منها معان جديدة للحياة الكريمة والموارد تجعلها تتجدد وتتسع لتنشئ مرة أخرى وتراجع المنظومة الاقتصادية والسياسية .. وهكذا تستمر حلقات النمو والتقدم..

هذه الرؤية تنشئ التجمع والمطالبة والاحتجاج والعمل والتنسيق والتأييد والمعارضة،... إنها ببساطة وعي حقيقي وواقعي للمكان والبلد والناس والموارد الأساسية (الماء والطاقة والمعرفة)، ولتنظيم هذه الموارد والتفاعل بينها وبين الإنسان والزمان! فبغير الزمان لا نملك خطة ولا أجلا لأهدافنا، عدا عن كون الزمن بذاته يحمل طاقة وقوة لم ندركها ـ ربما ـ بعد.

ولست هنا ضد ايديولوجيات دينية أو قومية أو تحررية أو عالمية أو أممية، ولكنها منظومات فكرية وإن كانت صحيحة لا تصلح لإنشاء التقدّم والإصلاح والتنمية، وليست هي الفكرة الجامعة للمواطنين في عملهم ونضالهم ومشاركتهم العامة، ولكنهم (المواطنون) يعملون ويتجادلون ببساطة في أطر ثلاث لا يمكن الخروج عنها:

1- الأمكنة بما هي مدن وأحياء وبلدات يتطلع أهلها لإنشاء وتنظيم علاقاتهم ومرافقهم الأساسية، في التعليم والصحة والثقافة والرياضة والترفيه والعبادة، أو تخطيط المكان وحمايته ونظافته وجماله، أو يساهمون من خلاله وعلاقتهم به في تنظيم الحكم والدولة وسياساتها.

2- الأعمال والمهن والحرف والموارد والأسواق، فيشكلون تجمعاتهم المهنية والعمالية

ومصالحهم على النحو الذي يحميها ويطورها ويؤثر في سياسات الدولة وتشريعاتها على أساس هذه المصالح.

3- التجمعات الشبابية بما فيها من «غضب وحلم» يلهم الكبار والصغار، ويستلهم أيضا الثقافة والفلسفة ووجهات النظر القائمة والمتجادلة، ويستوعب في تجمعاتهم وأنشطتهم الفنية والسياسية والثقافية حركة الآداب والفنون والجدل الفكري والاقتصادي والسياسي.

وبالطبع فإن الدخل هو عنصر أساس في رفاه الإنسان وسعادته، وثمة عامل إحصائي واضح في الدراسات والإحصاءات بين الشعور بالسعادة وبين مستوى الدخل، والعكس صحيح أيضا، وذلك بمعيار إجابة الناس أنفسهم على الاستطلاعات وأدوات القياس المتبعة، ولكنها معايير خاصة يحددها كل إنسان بمفرده وفق رأيه ومشاعره وقدرته على القياس والتقدير وفي اللحظة التي سئل فيها.

وربما يتغير تقديرنا لو سألنا الناس عن أولوياتهم، وفي دراسة أجريت في اثنتي عشر دولة وصنفت هذه الأولويات في مجموعات اقتصادية وسياسية وصحية وقيمية ومهنية واجتماعية ودولية وسياسية وشخصية، وتبين أن الهموم الشخصية الاقتصادية هي التي تشغل الناس في جميع الدول. ولكن الحقائق لا تؤيد مقولة أن الناس أكثر سعادة مع زيادة دخولهم، أو أنهم اليوم مع ارتفاع مستوى المعيشة والدخل هم أكثر سعادة من قبل مائتي سنة عندما كانوا أكثر فقرا، وربما توفر اليابان دليلا مناسبا لتوفر المعطيات والمعلومات، فقد تضاعف الدخل فيها بين عامي 1958 و 1988 خمسة أضعاف، وازدادت نسبة مالكي السيارات من 1% إلى 60% ولكن مستوى السعادة والرضا بين العامين لم يزد، ألا تبدو النتيجتان متناقضتان؟

ربما يكون السبب في ازدياد طموحات الإنسان ومطالبه، وربما تتزايد تطلعاته مع

زيادة الدخل والإحاطة بما ينتج حوله، وما يرى من مكاسب اقتصادية للآخرين. وفي استبانة عن أفضل العوالم الممكنة كانت الإجابات من الهند والولايات المتحدة على نفس السؤال تدعو للتأمل.

ففي الهند تحدث المجيبون عن عالم يصل فيه الماء إلى البيت بالصنبور، وبيوت مزودة بالكهرباء، وفرص التعلم في المدارس وأجور عمل معقولة، والصحة والسلامة من السعال واقتناء دراجة هوائية ومذياع ولا بأس بمروحة هوائية وان كانت حلما بعيدا.

وفي الولايات المتحدة تحدث المجيبون عن بيوت واسعة جديدة، وسيارة أفضل من الحالية، ورحلات عائلية وتعليم الرقص والموسيقى والتسجيل في نواد وتبديل الأثاث وتخطيط الإجازات، فالدخل العالي يزيد التوقعات ومن ثم تزداد المعاناة أيضا والتطلعات.

لقد أدت النهضة الآسيوية في اليابان وشرق آسيا ثم الصين إلى تحولات مهمة في الخريطة العالمية لتفاوت الدخل، كما أن العولمة والتقنيات بعد الصناعية غيرت من خريطة التفاوت في الدخل لتتحول من كونها بين الدول إلى أنها تفاوت في داخل الدولة نفسها، ولنلاحظ على سبيل المثال أن حركات مناهضة العولمة والمؤسسات الاجتماعية العالمية الداعية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية يغلب عليها أنها أوروبية وأمريكية، ومازالت مساهمة الدول الآسيوية والأفريقية فيها قليلة. وربما تكون آسيا هي مفتاح المستقبل أكثر من الغرب، فهي تشهد نهضة اقتصادية وثقافية، وتعطيها القوة السكانية زخما ومزايا تجعلها أكثر تفوقا، وأكثر فرصا في المستقبل.

يقدم تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية مجالا للتحليل والملاحظة كيف تتقدم دول وتتراجع أخرى، كيف نجحت دول بعد الفشل والتخلف؟ تشيلي التي عاشت حالة من الاستبداد والفشل خرجت منها ومضت منذ 1990 في تقدم اقتصادي وديموقراطي

جعلها في مصاف الدول المتقدمة، وسنغافورة التي بدأت من العدم منتصف الستينات أنجزت مستوى متقدماً جدا على مستوى العالم في المعيشة والدخل والتعليم، إذ تحتل اليوم المرتبة الخامسة في العالم، وفي المقابل فالحالة العربية تمعن في الفشل والتراجع، وترتد على مكتسباتها بالإفساد والتدمير.

يمكن الملاحظة في عجالة أن مبادرات الإصلاح غلبت عليها العزلة الاجتماعية، فقد كانت نخبوية تقع على عاتق قيادات سياسية وفكرية ولم تتحول إلى قيم اجتماعية تؤمن بها الجماهير أو مصالح للمجتمعات والطبقات تتمسك بها وتدافع عنها، هكذا ضعفت قيم الحرية والعدالة والكرامة كمحرك وحافز للتجمع والمعارضة والتأييد، وفي المقابل صعدت قيم لا تصلح للتجمع السياسي، بل إنها تلحق ضرراً بالغاً بالدولة والمجتمع المعاصر.

وغلب على المؤسسات الاقتصادية والتنموية والتعليمية الانحياز في اتجاهاتها، ولم تكن مستمدة من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فالمستفيدون منها ظلوا في الغالب أقلية من المواطنين، وتحولت الموارد لتمكن النخب المتنفذة وتضعف الغالبية من الناس وتقلل فرصهم في التقدم والقدرة على الاستفادة من المؤسسات والإنفاق العام، ولم تكن الجامعات والأسواق والتقنيات والسلع المتقدمة مصدراً للمشاركة الاقتصادية والسياسية كما حدث في التجارب والنماذج الناجحة.

وفي السياسات الاقتصادية والتنموية لم تشغل الحكومات والمبادرات بتطوير الناتج المحلي ليكون لصالح رفع مستوى الدخل لدى المواطنين، ففي اتجاهاته السلعية والتركيبية وفي وجهة الصادرات والواردات حول البلاد والمجتمعات إلى ساحات للاستهلاك من غير مشاركة عالمية متوازنة أو وجهة إنتاجية تحسن مستوى المعيشة، وظلت الأعمال والمهن والأسواق تعاني من ضعف الكفاء وغياب الثقة، وفي ذلك فالأسواق والأعمال لم تنشئ متوالية من المدن والمهن والحرف تضيف إلى الاقتصاد والإنتاج أو تقدم إلى نفسها وإلى العالم منتجات ومشاركات جديدة.

ولم تنعكس التقنيات المستوردة بكفاءة وعدالة في تحسين الحياة والإنتاج، فعلى رغم الوفرة الهائلة في الأجهزة والتكنولوجيات المستوردة التي غمرت الأسواق وتوسع استخدامها، فإنها لم تتحول إلى موارد جديدة، ولم تقلل الإنفاق والتكاليف أو تحسن أداء المؤسسات والأعمال، وظلت طارئة ومكلفة.

وربما يكون أسوأ ما ألحقه التحديث بعمليات الإصلاح والتنمية إضعاف المجتمعات وغياب التنظيم الاجتماعي المفضي إلى مدن ومجتمعات مستقلة قادرة على المشاركة مع السلطات والأسواق في السياسات والتشريعات والاتجاهات الاقتصادية وتبادل التأثير معها، ففي الاستتباع المقصود الذي أنشأته الدولة الحديثة للمجتمعات، تعطلت القيم والدوافع المحركة للإبداع والمشاركة الاقتصادية، وفقدت المنظمات الاجتماعية القدرة على إلهام الأفراد وحشد الفاعلية الروحية والاجتماعية لديهم.

لقد تحولوا إلى زبائن ومستهلكين أو تابعين للسلطة يعتمدون عليها بدل أن يكونوا أصحاب الولاية على السلطة والشؤون العامة والخدمات الأساسية، ولم يعودوا يرون مجالاً للتأثير في السياسة والتشريعات سوى المطالبة أو السلبية، وهي حالة تفشل حتى البرامج والمبادرات حسنة النية.

تصلح سنغافورة مثلا للتقدم بلا موارد طبيعية، ويقدم إزلاتكو إسكربس ومايمل دي بار «بناء سنغافورة، النخبوية، والإثنية ومشروع بناء الأمة» تجربة هذا البلد الناجح اقتصاديا بدون موارد طبيعية، وتطورها الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية قصيرة نسبيا، وهو امر استثنائي وجدير بالملاحظة، وينظر المؤلفان في داخل نظام «حكم الأكفأ» المفترض من رياض الاطفال إلى الجامعة وما بعدها، ما يفضي لخلق النخبة الإدارية والسياسية، وبالتركيز على عمليتي اختيار النخبة وتشكيلها، ولا تخلو التجربة السنغافورية من سلبيات ومشكلات، منها الدور الذي يلعبه الانتماء العرقي في عمليات اختيار النخب وإعدادها، وكذلك العلاقات الشخصية والنفوذ والطبقة

الاجتماعية.

يقوم بناء سنغافورة على ثلاثة جوانب: الأول يركز على الدور الحكومي في إقامة النظام العام وبناء الطرق واستصلاح الأراضي، والجانب الثاني متصل بالحياة الاجتماعية والتعليمية والسياسية لإعادة تقييم وإعادة بناء مستمرة، ومن الأمثلة الحالية عمليات الدفع لدعم الفنون الإبداعية وتشجيع روح المبادرة وتحويل سنغافورة إلى مدينة عالمية، ويتصل الجانب الثالث بالأيديولوجيا، حيث تسعى النخبة الحاكمة لضمان أن رؤيتها للأمة والمجتمع والعالم ولنفسها ستكون مقبولة من السكان وأنها سوف تهيمن على الإدراك الاجتماعي لهم على كافة المستويات.

لقد حصلت المستعمرات البريطانية السابقة في آسيا على استقلالها من خلال مفاوضات مجهدة ومعقدة بين بريطانيا والنخب القومية، وقد رعت السلطات الاستعمارية هذه النخب دون استثناء، والتي تعلمت في العاصمة، وأريقت دماء الذين بقوا خارج النخب، مثل الراديكاليين الصينيين والمالاويين والشيوعيين، والذين وجدوا أنفسهم يرمون وكأنهم أعداء مالايا، وكما كانوا يعاملون من قبل عندما كانوا أعداء للاستعمار البريطاني والياباني.

كانت الدول الجديدة مهتمة ببناء الأمة، وركزت لأجل ذلك على الأفعال المادية أو شبه المادية لملء الفجوات في الدولة، مثل بناء الطرق والأبنية والنصب التذكارية والمعامل والجيوش والصناعات ومؤسسات الحكم، وغالبا ما كانت تقام هذه المؤسسات بإحساس فورة الشباب، وأحيانا بتصميم قوي لتحقيقها.

وسعى قادة سنغافورة لتحقيق هوية وطنية وتوثيق الصلة بين الشعب ونظام الحكم والنخب الحاكمة، التي استخدمت في ذلك الأدوار لجوهرية للدولة، السلطة التنفيذية والتشريعية والبيروقراطية والقوات المسلحة والنظام التعليمي والإعلام والحزب الحاكم

والاتحادات العمالية والمجتمع المدني والمجتمع التقليدي.

وتبدو سنغافورة اليوم دولة علمانية متعددة الأعراق، متعددة الأديان، متعددة اللغات، جمعت المفهوم الحديث للمواطنة مع ممارسات تؤصل وتؤكد الهوية الإثنية، ما جعلها أقل حداثة ومدنية مما تبدو للوهلة الأولى، فقد بدأت سنغافورة ومنذ العام 1980 (تقريبا) مشروع بناء الأمة بالابتعاد عن النموذج المدني، حيث المواطنة ترتكز على النموذج الحديث الشامل والعقلاني والبعيد عن العناصر البدائية مثل العرق والإثنية والدين، متجهة نحو نموذج أكثر عرقية وإثنية مع مفاهيم الإثنية الصينية والمفهوم السنغافوري الاستثنائي للقيم الصينية.

هل يستطيع الأردن أن يكون شريكا ناجحا في العولمة؛ بمعنى الإضافة إليها والاستفادة منها اقتصاديا ؟ أظن أن ذلك ممكن. الفرصة الأولى والمهمة التي يمكن ويجب توظيفها والتقاطها هي بناء المعرفة والمهارات والتدريب، والوصول إلى مصادر مهمة ومتقدمة في ذلك، مثل الجامعات ومراكز الدراسات والتدريب والشبكات والمواقع المتخصصة في تقديم خدمات ومعرفة مهمة وضرورية مجاناً، أو بتكلفة معقولة، ويكون دور الاتجاهات والمجموعات الإصلاحية هو التعريف والتدريب للأفراد والمجتمعات، للوصول إلى هذه المصادر، وتسهيل عمليات التواصل، بالتعريف بها.

سوف يتمكن المواطنون بذلك من تحسين قدراتهم ومهاراتهم في العمل والمهن والقدرة على المنافسة على الفرص القيادية والمواقع المتقدمة في الأعمال والمؤسسات ويكسرون احتكار النخب لهذه الفرص، ويجسرون الفجوة المعرفية والاجتماعية، ويؤثرون على تشكيل النخب القيادية والمؤثرة في الأسواق والمؤسسات، ويحيّدون بنسبة معقولة؛ إن لم تكن حاسمة عامل الثروة المالية والنفوذ والانحياز المتبع لدى النخب المهيمنة في تشكيل النخب. وهنا تتحقق بطبيعة الحال عدة إنجازات إصلاحية مؤثرة ومهمة، منها تدوير النخب بعدالة وكفاءة، إذ سوف يخرج من دوائرها العاجزون عن امتلاك المهارات

والمؤهلات اللازمة لمواقعهم، وتدخل إليها عناصر جديدة ذات كفاءة عالية، وقادمة من أوساط اجتماعية ومهنية، تتطلع إلى المساواة وتحسين فرصها وكسر الاحتكارات والامتيازات التي تتمتع بها فئة من الناس على نحو غير عادل، وتكرس العدالة في التنافس، وتتشكل قوة اجتماعية تأثيرية ورقابية جديدة على الفرص والتنافس عليها، تمتد إلى قطاعات أوسع في الأعمال والمجتمعات.

وبالطبع، تؤدي زيادة المعرفة والكفاءة إلى زيادة الموارد، وهذه مسألة جوهرية في الإصلاح، أن تستطيع المجتمعات تحسين حياتها ومواردها بنفسها وتأثيرها وتكسر إرادة الهيمنة والإفقار، وتنشأ في ذلك متوالية ازدهار وإصلاح جديدة، ففي الفائض الممكن في الموارد، سوف تبني المجتمعات مؤسسات وبرامج جديدة كانت محرمة عليها، على الرغم من أنها من حقوقها الأساسية، مثل تحسين التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والبرامج الثقافية والفنية التي ترتقي بالأفراد والمجتمعات، ثم تنشأ موارد وأعمال جديدة، أو تتطور وتتحسن الموارد والأعمال القائمة..

وسوف يكون بمقدور المجتمعات والتجمعات المهنية والإصلاحية بناء شبكات إعلامية وتواصلية لمراقبة الأسواق والمؤسسات العامة وقرارات وسياسات الحكومات والشركات المؤثرة على حياة الناس وفرصهم، مثل العطاءات والتوريدات والجودة والمواصفات والمقاييس وحماية المستهلك، وبذلك تتحسن كفاءة الأسواق والسلع والخدمات، ويمكن مواجهة حلقة الاحتكار والامتيازات القائمة على إخفاء المعرفة والمعلومات، .. وبطبيعة الحال سوف تتحسن كفاءة الأفراد والمجتمعات في معرفة وتقييم السلع والخدمات ومراقبتها، وتتحسن أيضاً فرص مراقبة وتطوير المشروعات والأعمال المتعلقة بحياة الأفراد والمجتمعات اليومية والعامة، ويمكنها الحصول على مستوى أفضل من الحياة بتكاليف أقل، وتدوّر الموارد والأموال في دائرة أوسع من الدائرة الضيقة التي تهيمن عليها فئة احتكارية قليلة من المقاولين والمتنفذين، .. وأهم من ذلك كله؛ تتكرس

قاعدة الثقة في الأسواق بدلاً من الإذعان. إذ ستكون قدرة الموردين والمنتجين على الانتشار والتسويق قائمة على الثقة المتبادلة بين المستهلك والمورّد، وهي (الثقة) القاعدة الأساسية للإصلاح، وقيام أسواق جديدة تحسن حياة المستهلكين، بدلاً من أن تكون أداة لامتصاص مواردهم وأموالهم، لصالح أقلية فاسدة مهيمنة.

التنمية البشرية ببساطة هي قدرة الأفراد على أن يعيشوا حياة صحية مديدة، ويحصلوا على التعليم، ومستوى معيشي لائق (تقرير التنمية البشرية 1990) ولكن الفقر لا يكون بالضرورة هو عكس هذا التعريف بمعنى العجز عن الحصول الى مستوى معيشي لائق وخدمات صحية وتعليمية، أو لنقل إن ذلك نتيجة للفقر وليس الفقر، فالباحث الأكاديمي في التنمية والفقر روبرت تشامبرز يحدد الفقر بأنه الشعور بالعجز أمام المخاطر والصدمات والشعور بعدم الأمان، ويؤكد حرفيا على ان الفقر لا يعني التعرض للمخاطر ولا العوز ونقص الموارد..

يبدو هذا الفهم اليوم مفتاحا لفهم ما يجري في أجزاء واسعة من العالم؛ حيث تعمل الوفرة المادية ضد نفسها، ولم تكن مسالة التهجير والقتل والطغيان والقهر مردها إلى نقص الموارد! ولعلها أسوأ حالة تصيب المجتمعات والدول؛ عندما تكون الموارد وإدارتها متوالية من الفشل والشرور، وعندما لا تفيد الموارد في تحسين الحياة!

في عمّان وحتى في البلدات والريف يرسل كثير من المواطنين أبناءهم إلى المدارس الخاصة ليس بحثا عن الأفضل ولكن لأنه لا يوجد مدارس حكومية كافية أو أنها غير قادرة على استيعاب الاطفال أو أنها في حالة تجعل ذهاب الأطفال إليها يعني مزيدا من الحرمان والمشكلات، لم تفد الموارد المتاحة ولا الانفاق العام على التعليم في حصول المواطنين على التعليم، وفي الزامية ارسال الاولاد الى المدارس فإنهم في حالة إذعان وقهر، .. وتذهب مواردهم إلى أصحاب المدارس الخاصة، نحن في مواجهة متوالية مركبة من الفشل، هدر الموارد المخصصة للتعليم وهدر الموارد الشخصية، فلو أن الحكومة لا

تنفق على التعليم لربما وفرت الموارد العامة! فالمواطن يواجه الهدر ثلاث مرات متوالية على الأقل، حين لا يعاد انفاق وتوزيع الضرائب والموارد العامة بعدالة وكفاءة، وحين تخصص الموارد الخاصة لتعويض الفشل، وحين لا يحصل المواطن وقد دفع مرتين على تعليم مناسب، .. ويضاف إلى ذلك الشعور بالقهر وضعف الحيلة والاذعان!

مبتدأ التنمية والتقدم أن يكون المواطنون قادرون على التأثير في السياسة العامة على النحو الذي يوجه الانفاق والتوزيع بعدالة، وفي هذه الحالة لن يكون نقص الموارد مشكلة كبيرة، أو ستقف متوالية الفشل عند نقص الموارد، ولكن العدالة والقدرة على التأثير تفتح المجال لمتوالية إيجابية في التنمية والتقدم عندما تسلك الدولة والمجتمعات باتجاه تفعيل الموارد وادارتها والحصول على أفضل خدمة ممكنة بهذه الموارد، .. أو على الأقل ألا يشعر المواطنون بالظلم وعدم المساواة!

ثمة وضوح في الأبعاد والتحولات الاقتصادية والسياسية (إلى حد ما) والمتشكلة حول الموارد الجديدة أو اقتصاد المعرفة القائم على الحوسبة والاتصالات والشبكية والعولمة، ولكن النظام الاجتماعي والثقافي المفترض تشكله مازال يخضع للجدل والشك والفوضى، وإن كان ثمة سؤال ما الحالة الاجتماعية المطلوبة والممكنة لاستيعاب هذه التحولات، وما أهمية هذا النظام الاجتماعي والثقافي، وهل هو حتمي أم يمكن تشكيله وفق المطلوب والمرغوب فيه؟ وما المختلف فيه عن المراحل السابقة؟

الأردنيون يطالبون بالإصلاح، ولا يشعرون بالرضا عن حكوماتهم، ولا يثقون بالنواب الذين انتخبوهم، ينتقدون الأداء العام، يعتقدون أن الخدمات الأساسية تتراجع، وليس ثمة رغبة أو إرادة في إصلاحها. المجالس العامة غير الرسمية وصفحات التواصل الاجتماعي والحراكات الشعبية والسياسية تعبّر عن مخزون بالشعور بالظلم، ولكن أحداً لا يجيب ولا يقول ما العدل؟ وما الإصلاح المطلوب؟ ولماذا لا تؤدي الانتخابات النيابية والحريات المتاحة إلى تحسين حياة المواطنين وشعورهم بالرضا؟

والحال أن الأردنيين لا يملكون إجابة واضحة أو معروفة أو علنية تحظى بتأييد اجتماعي واسع على السؤال البسيط البديهي، كيف وصلنا إلى هذه الحال؟ وما أو من أوصلنا إليه؟ هم مختلفون على رواية الأزمة قبل أن يختلفوا على رواية الإصلاح... وربما تكون الأزمة في الأردن لها رواية خاصة مختلفة عما سواها من الدول والمجتمعات، وأظنها رواية متصلة بتاريخ الدولة الحديث ونشأتها وفلسفتها، العقل السياسي للدولة الأردنية الحديثة يحمل أزمته على نحو بنيوي متصل برواية البناء والإصلاح... ذلك أن الرواية السائدة لتاريخ الأردن تقدم اليوم وفق ذاكرة مليئة بالنسيان!

لقد بدا الأردن عندما تشكل عام 1921 وكأنه بلا موارد ولا تاريخ أو حكايات وأساطير ولا قيادات اجتماعية ومدن وأسواق، ليس لأنه كان كذلك، ولكن القيادات الاجتماعية فقدت المبادرة المنشئة، لتختطفها نخبة مستقلة عن المجتمعات تخيلت الأردن على نحو مستقل عن المجتمعات والتاريخ الاجتماعي، فالأردن شأن كل البلاد والأماكن كان يملك قراه ومدنه وبواديه وأسواقه ومجتمعاته وقياداته الاجتماعية ومؤسساته التي أنشأها المجتمع لإدارة وتنظيم احتياجاته وأولوياته، ولكنه (الأردن) تسوده رواية نخبوية منفصلة عنه تاريخياً واجتماعياً.

وتكملة للرواية غير المعلنة، والمتواطأ على عدم الاعتراف بها وكأنها غير موجودة، فإن الحكومة التي أدارت الدولة التي سميت شرق الأردن وشكلته أو صوّرته على النحو القائم حتى اليوم كانت تستند إلى نخبة صنعت مدينتها وعالمها، وأدارت الدولة وفق رؤيتها لذاتها المنفصلة عن السياق المحيط، ورؤيتها للبلاد والناس وفق ما أرادت أو تخيلت أن تكون، وتحولت الرواية الخيالية في منشئها مع الأجيال إلى واقع يملك روايته الخاصة المستقلة... امتلكت بقاءها وبريقها من التحديث، ولكن التحديث صار تحدياً، وتحول إلى لعنة، فالأجيال الجديدة من المجتمعات المتعولمة والمتعلمة صارت طبقة وسطى ممتدة تتطلع إلى المشاركة، والأجيال الجديدة من النخبة والتي أصيبت بسبب الانغلاق

والاحتكار، بالعجز والانفصال عن الواقع، وما زالت إضافة إلى فشلها المزمن ترى المجتمعات مجاميع من البدو والفلاحين كما كان المشهد في زمن الأجداد والتأسيس!

هكذا، ما زال يدور في الأردن جدل غريب من نوعه، حول العقد الذي يجمع المواطنين بالمكان والدولة وهوية المجتمع وثقافته الوطنية، التي تجمع الناس، وتشكل مرجعية يجتمع ويتنافس عليها المواطنون وتجمعاتهم السياسية والاجتماعية.

ثمة تساؤلات وأفكار سائدة يفترض أنها حسمت قبل عقود عدة، وما زالت تطرح سراً وعلناً، حول الهوية الوطنية والانتماء للدولة والجغرافيا المكونة لها، والجغرافيا السياسية المنشئة للدولة وعلاقة المواطنين بها، وما زال الأردن بعد كل التحولات الاقتصادية والحضرية والاجتماعية والسياسية يبدو في نظر كثير من مواطنيه دولة عشائرية وبدوية، ويجري على نحو ما تكريس هذه الفكرة والتواطؤ عليها هرباً من استحقاقات وأسئلة ملحة لم تحسم بعد.

الأردنيون اليوم لا يحتاجون إلى التظاهر والاحتجاج والاعتصام بمقدار ما يحتاجون أن يستمعوا إلى أنفسهم بدأب وصبر ويجيبوا أنفسهم ببساطة وبداهة من هم وماذا يريدون، ويحددوا احتياجاتهم وأولوياتهم ويفكروا معاً كيف يدبرونها وينظموا مواردهم ويشكلوا أنفسهم حولها، وقبل ذلك أن يراجعوا الرواية الغالبة وينشئوا روايتهم، ويسألوا أنفسهم عن علاقتهم بها وكيف تشكلت ومدى ضرورتها والحاجة إليها، ويقرروا ببداهة ما يريدونه ويحتاجون إليه ليعكس تطلعاتهم ورؤيتهم للحياة التي يريدونها وما يحبون أن يكونوا عليه، ويصنعوا روايات، فالهويات رواية نتخيلها أو نصنعها، .. ليست سوى ذلك.

تشكلت أفكار الإنسان بما هي تصوراته عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت وما نشأ عنها وحولها من معرفة وعلوم وتقنيات عن العلاقة الجدلية

الدائمة بين موارد الإنسان وأسئلته وحاجاته ووجوده، وفي إدارته للخوف والبقاء وتحسين البقاء وتحولاته في ذلك من الصيد إلى الرعي إلى الزراعة إلى الصناعة أنشأ منظومته المعرفية والفكرية.

لكن الثقافة والأفكار ظلّت وبنسبة كبرى تتبع الأسواق والمجتمعات والسلطات على النحو الذي يعكس طموحاتها وأهواءها، وإن كانت أيضا تعبر ولو بنسبة أقل عن توق الإنسان الأصلي للارتقاء والمعرفة، وظلّ الغثاء والخواء ضريبة تستهلك معظم فضاء الثقافة والمعرفة للحصول على نسبة قليلة من السمو والتطور الروحي والاجتماعي، بل إن الثقافة والفنون تحولت بنسبة كبيرة لترسيخ الاستهلاك غير الضروري أو الضار والتلوث والشعور بالتميز والاستعلاء وترويج العنف والقتل، وتبرير التفاهة، ودفع الناس إلى ضد مصالحهم وأهدافهم في الحياة، وصار المثقف متسولا بالضرورة، يعتمد في معيشته على السلطة أو الشركات، إلا في حالة أن تكون الثقافة متداولة في المجال العام بقدر من العرض والطلب ينشئ اقتصادا ثقافيا. لكنه لم يكن إلا قليلا اقتصادا مستمدا من سموّ الناس وتطلعاتهم إلى الارتقاء، وهكذا فإن نستدل على التقدم والفشل بالقدر الذي تؤشر إليه الثقافة والفنون والمعارف من إدراك سليم للواقع والموارد، وما تقدمه لهما من نمو وتحسين وإدامة وارتقاء. لكن هل يتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معان وعلاقات جديد للموارد والثقافة والأفكار؟

منذ ثلاثة عقود ونحن نشهد في الأردن (وهي حالة يمكن تعميمها عربياً) انتخابات نيابية وحكومات تشكل وتحل، ومؤتمرات وندوات تعقد تحت عنوان الإصلاح، ولكن شيئاً من وعود الإصلاح لم يتحقق. المديونية تتزايد، ومستوى المعيشة يتراجع، والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية تنهار، والمرافق والخدمات الأساسية عاجزة مترهلة آيلة للسقوط، ومثلها الحريات العامة والسياسية وحقوق الإنسان.

فمن يتابع الشأن العربي يلاحظ القدر الكبير في التعاطي مع الإصلاح، لكنه يكاد

يشعر بمتاهة التنظير والجدل والردود، والأسوأ أنه يجري تحويل الإصلاح من شأن عام يهم كل مواطن إلى موضوع متخصص ومبهم وملتبس بالرطانة والمصطلحات والأناقة والبزنس والعلاقات العامة، وأخيرا الوصاية على المواطن والتفكير بالنيابة عنه، وكأن المجتمعات القائمة هي مجتمعات من الأيتام والقاصرين، وربما يكون ذلك أسوأ عملية فساد وقع بها نشطاء الإصلاح والتنوير، برغم أن الهدف الأول والأخير للإصلاح هو مشاركة المواطن واحترام رأيه وتقديره.

فالمواطنة هي العقد القائم بين الأفراد والدول والمجتمعات والأسواق على التقدم والازدهار، وبالتالي فإن المواطن هو جوهر العملية الإصلاحية. فلماذا يتجه التنظير والتفكير والتخطيط في مسار بعيد عن معرفة ووعي ورأي المجتمعات والأفراد؟ من أين حصل قادة الاقتصاد والسياسة على هذا الحماس للعمل والتفكير لأجل مجتمعات لا تعرفهم ولا تشاركهم الرأي ولا تفكر كما يفكرون ولا تتألم كما يتألمون ولا تتطلع إلى الاحتياجات والأولويات كما يتطلعون إليها.

نسمع كثيرا عن الإصلاح السياسي، لكن المواطن يتساءل عن مستوى التعليم والمدارس، ويغرقنا مسؤولون ورجال أعمال بالحديث عن تشجيع السياحة والاستثمار، ولكننا نتساءل ونفكر في السكن المناسب والتغذية الصحية والصحة والمرض وسوء التغذية واللباس.

مرحلة المعرفة المؤمل دخولها تقتضي بالضرورة معلمين مؤهلين ويجدون الفرصة في حياة كريمة، ولا يمكن أبدا بالظروف الحالية للمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة أن نحلم بالمعرفة حتى لو أغرقنا المدارس بالحواسيب والمجتمع والبوادي والغابات بشبكة الإنترنت، وبالطبع فإن المعلمين يتساءلون عن علاقة الإصلاح والديموقراطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بفرص حصولهم على مستوى لائق من الحياة الكريمة.

الحكومات لديها قدرة وكفاءة عالية في جمع الضرائب وتقنينها، تجعل كل الحديث عن تراجع دور الدولة وتعاظم المجتمعات المدنية والعولمة خرافة مضحكة، فهو تراجع لم يكن إلا في التعليم والصحة والرعاية، ولكنها لا تملك إجابات واضحة ومقنعة عما تفعل بهذه الضرائب أو كيف توزع أعباءها على المواطنين، وتكاد الخريطة الإصلاحية تكشف عن تحالف بين الحكومة والشركات الكبرى والأغنياء ضد المجتمع، فالإعفاءات والتسهيلات لا تفيد سوى الأغنياء، والضرائب المتسعة والمتزايدة تطال الطبقات الوسطى والفقيرة، والتشريعات تسهل على الشركات والمستثمرين وتضيق على العمال والمواطنين.

المنتظر ببساطة ووضوح هو أن يكون لكل مواطن رقم ضمان اجتماعي، وبطاقة تأمين صحي مناسب، وفرص تلقائية في العلاج والتكافل في المسؤولية الاجتماعية والقانونية والحماية في مواجهة الشركات التي تقدم خدمات أساسية ويومية مثل: الكهرباء والماء والاتصالات والتأمين، وحقوق أساسية في العمل والتقاضي، وأن يتنافس المواطنون بشفافية وعدالة على الوظائف والفرص؛، في المؤسسات الحكومية وفي الشركات والقطاع الخاص أيضا، ففي اقتصاد المعرفة والخدمات سيكون جوهر الديموقراطية والتنمية فيه قائماً على فرص العمل والتدريب وقواعد التنافس والترقية والتوظيف والحوافز.

واليوم فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تتيح لنا أن نعبر بصوت عال طالما أن المتخصصين وقادة الشركات والدول وعباقرة الرطانة والعلاقات العامة كانوا يواجهوننا بصوت عالي طوال السنوات الماضية كلما تحدثنا عن العدالة الاجتماعية والمشاركة بين القطاع الخاص والحكومات والمجتمعات أو حاولنا أن نفهم الموارد والاحتياجات الأساسية، ويحق لنا أن نقول اليوم بصوت عال إنه جرى عمليات فشل وتضليل مورست على المجتمعات وأصحاب الرأي وكل من ليس من أنصار اقتصاد الوهم والأسهم

والعقارات والعلاقات العامة، ونحتاج اليوم نحن ضحايا هذه البرامج والمقولات التي فرضت علينا أن نفكر بأنفسنا ونجرب ونفحص ونتساءل، وعلى أي حال فلن نخسر شيئا جديدا طالما أننا خسرنا كل شيء تقريبا، المدراس والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية والعدالة، بل إن كل إنجازاتنا التنموية تكاد تكون في مهب الرياح.

بالتأكيد إن عالماً جديداً بدأ بالتشكل، ويمكن ملاحظة كيف استطاعت دول أن تنشئ اقتصادا حقيقيا وموارد جديدة تتفق مع المرحلة العالمية الجديدة، كما حدث على سبيل المثال في إيرلندا والدول الاسكندنافية، وفي الهند والصين، ونحتاج للتعرف على الفرص الجديدة المتاحة ولفحص أين كان الوهم والخلل والتضليل وأيضا النصب والاحتيال الذي يمرر علينا.

في النموذج الاقتصادي الجديد فإنه للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية لم يعتمد الازدهار والغنى على الثروة الموجودة، بالتأكيد فإن مرحلة اقتصاد المعرفة أتاحت فرصا جديدة وألغت حالات سابقة مزدهرة، ولكن السؤال هل كانت البرامج والتحولات الاقتصادية والاجتماعية مكافئة للاقتصاد الجديد؟

الحال أننا بحاجة اليوم إلى حكومات جديدة مختلفة عن تلك السابقة التي كانت رب العمل الأكبر، او ما سميت دول الرفاه والتنمية، وتختلف أيضا عن حكومات البزنس، ليس مطلوبا اليوم حماية الشركات المحلية والصناعات الوطنية بأي شكل من الأشكال، وليس مطلوبا أيضا فتح الباب على مصراعيه للشركات والأعمال الاجنبية لتستولي على كل شيء، ولكنا نحتاج لشراكة من نوع جديد مختلف، ونحتاج إلى المشاركة في العولمة الجارية ولكن على النحو الذي يعود علينا بالعدالة الاجتماعية والرفاه والتقدم الاقتصادي والتنموي، وليس بتحويل البلاد إلى فرص لقلة من الشطار.

الازدهار اليوم يقوم على المعرفة والمهن والتعليم المتقدم والمشاركة والمنافسة المعرفية والمهنية، وهذا يحول وظيفة الحكومة إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توليد الازدهار، وليس فقط إنشاء البنى التحتية، فقد قامت مشاريع واسعة النطاق تختص بالبنية التحتية الملتبسة الاستعمال واقتصرت فوائدها على تعزيز المقاولين والشركات ومجموعات أخرى لها مصالح مميزة.

تتشكل تقليديا رؤية للمستقبل بملاحظة المؤشرات الأساسية والعامة بناء على تقدير المؤشرات القائمة والحالية وفي أثناء السنوات الماضية؛ مفترضين أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف تستمر في مسارها الخطي كما هي قائمة اليوم و كما كانت في السنوات الماضية؛ هكذا ببساطة نسأل ونحاول أن نجيب كيف سيكون الأردن في عام 2030؟ وهو عام ليس بعيدا عنا، وتصدمنا الحكومات المتعاقبة بأن سياساتها ليست سوى استمرار للأوضاع القائمة، وفي ذلك سوف تستمر الجباية الجائرة والتقشف والتضييق على مستوى الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمرافق العامة،..) والانحياز في الإنفاق العام، ولم يكن لدى الحكومات ما تقوله سوى «داتا شو» أنيق متعجرف وخاوي على عروشه بلا محتوى ولا معنى!

لدينا ببساطة الموارد والأعمال التي تنشئ الناتج المحلي ونرمز إليه بمستوى الدخل والنمو الاقتصادي، ثم السياسات الضريبية وجمع الموارد العامة وإعادة إنفاقها، وما تؤشر إليه بوضوح سياسة الحكومة أنها سوف تمضي في التقشف وتسيير الأعمال دون إشارة للتوسع في صيانة وتطوير وتوسعة المرافق والخدمات الأساسية، المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والطرق والمواصلات والمرافق العامة، وببساطة فإن المواطنين سيظلون يدبرون معاشهم وخدماتهم ضمن المرافق والمؤسسات كما كانوا منذ ثلاثين سنة، تضاعفت في أثنائها أعدادهم، وتوافد إلى البلد أعداد كبير من المهاجرين واللاجئين، لكن ستظل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والاجتماعية والطرق

تقدم الخدمات نفسها التي كانت تؤديها لنصف السكان، وبمستوى من الأعياء والترهل والتراجع يقل كثيرا عن مستواها قبل سنوات، المدارس تتداعى وقدرتها على استيعاب الأعداد الجديدة القادمة إليها تتراجع، وليس أمام المواطنين سوى المدارس الخاصة أو ترك التعليم.

ومستوى المعيشة يتراجع عمليا أمام التحديات والأعباء المتزايدة بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم ورداءة مستوى السلع والخدمات، ومن الطبيعي أن يعاني ثلث الأطفال ونصف النساء من سوء التغذية؛ ما يعني ببداهة أن الكفاءة الانتاجية للمواطنين سوف تتناقص.

سوف يكون من الحلول الواقعية أن تتخلى الحكومة عن إلزامية التعليم أو إلزامية الذهاب إلى المدارس، وتكتفي بامتحانات المستوى والكفاءة للتلاميذ، تاركة للأسر والمجتمعات إدارة وتدبير التعليم الأساسي ومهارات الحياة والمعرفة بوسائلهم الخاصة، ومن الطبيعي في ظل ذلك أن نجد نصف الأطفال خارج المدارس وأن نصف هؤلاء على الأقل لا يتعلمون شيئا، ولدينا اليوم أرقام صادمة عن التسرب الواقعي وعن عدم التعلم برغم الذهاب إلى المدارس، إذ أن عددا كبيرا من الأطفال لم يتعلموا القراءة والكتابة برغم السنوات التي أمضوها في المدارس، وأن المستوى الفعلي حسب تقرير للبنك الدولي للتحصيل المعرفي يقل عن نصف عدد سنوات الدراسة التي قضاها الأطفال في المدارس.

وبطبيعة الحال فإن قدرة الطلاب على الدارسة الجامعية سوف تتآكل، وهي اليوم في مستوى منخفض، وستكون الخيارات تراجع التعليم الجامعي ليكون امتدادا بائسا للمدارس أو تقليص أعداد الجامعات والتخصصات والاكتفاء بعدد لا يتجاوز 10 – 25 في المائة من خريجي الثانوية العامة، وأما مستوى خريجي الجامعات وقدرتهم على المشاركة في سوق العمل، فهو يؤشر اليوم إلى ما سيكون الوضع بعد عشر

سنوات، حيث يواجه الخريجون تحديات أساسية وكبرى في استيعاب متطلبات وتغيرات الأعمال والمهن الجديدة، والقليل الذي لديهم يلائم أعمالا منقرضة أو تحولت وتغيرت في طبيعتها.

ثم وفي عمليات التقنية والاستبدال القائم للروبوتات والبرامج الحاسوبية محل الناس في العمل، فإن التعليم والتدريب والتعليم المستمر يتغير على نحو جذري، ما يعني تأهيل المعلمين والأساتذة أنفسهم، وتؤشر تقارير البنك الدولي إلى عجز معظم المعلمين والأساتذة عن استيعاب المناهج التدريسية الحالية فضلا عن الجديدة والمتغيرة.

هذا عن التعليم فماذا عن الصحة والعمل والأسواق والتنظيم الاجتماعي؟

يعتمد النجاح المستقبلي على نحو واضح ومباشر على مستوى من العدل والتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي يمكّن المواطنين من العمل والإنتاج واستيعاب التغيرات الكبرى في العمل والأسواق. وفي استمرار المؤشرات الصحية والاجتماعية القائمة اليوم فإن قدرة المواطنين على التمتع بصحة جيدة وفرص للعمر المديد كما في المعدلات والمؤشرات العالمية تتراجع، وربما يكون أكثر من نصف المواطنين غير قادرين على الحصول على العلاج والدواء، إذ لن يكون التأمين الصحي حقيقيا وكافيا سوى للقادرين على الاشتراك في القطاع الخاص أو الخدمات الطبية للعسكريين، وأما الذين يعتمدون على وزارة الصحة وهم أكثر من نصف المواطنين فلن يكون في مقدورهم الحصول على تأمين وخدمات كافية وملائمة، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تزايد حالات الوفاة بسبب المرض ونقص العناية، وسوف تؤدي حالات سوء التغذية وفقر الدم إلى متوالية من الأمراض والضعف الصحي ولن يكون في مقدور الأطفال وكبار السن والنساء خاصة على تلقى العلاج بنسبة كافية، وربما يكون الكثير منهم يعاني من حالات مرضية مستعصية وفات الأوان على علاجها؛ مثل التقزم وضعف البصر ونقص المناعة وهشاشة العظام، وضعف المهارات العقلية والمعرفية.

وهناك وكما في كل مجتمع نسبة من المواطنين بحدود 15 - 20 في المائة من كبار السن والمعوقين والمرضى أمراضا مزمنة دائمة أو طويلة الأمد (مثل السكري والسرطان والتوحد والقلب،..) تحتاج إلى رعاية صحية واجتماعية مستمرة مؤسسية ومتخصصة ومكلفة لن يحصل عليها معظم المحتاجين وفي تراجع الدخل لن يكون في مقدور الأسر توفيرها، وفي ذلك سوف تزيد الوفيات بسبب هذه الأمراض ونقص العناية وتزيد المعاناة ايضا، وتنزلق أعداد كبرى إلى الفقر بسبب الإنفاق على الصحة والرعاية، ويبدو اليوم واضحا أن الأسرة التي يحتاج أحد أفرادها إلى عناية مؤسسية مستمرة أنها دخلت في تحديات اقتصادية كبيرة تفوق احتمال معظم المواطنين.

وفي تحول الثروة والموارد إلى المعرفة والإبداع، فإن رأس المال البشري يكون هو المورد الأساسي للأمم والأفراد، ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على بيئة تعليمية وإبداعية واجتماعية وصحية متقدمة وكافية، كيف نطور ونفهم ونقيس الكفاءة الإنتاجية أو رأس المال البشري، بما هو العمود الفقري للاقتصاد الجديد؟

إن الاقتراح البديهي الذي تتجه إليه الدول هو سياسات تعليم ورعاية متقدمة تبدأ منذ الولادة وتستمر مدى العمر، وإدارة وتنظيم برامج تعليم مبكر وتغذية صحية شاملة لجميع الأطفال، فلا يمكن العبور إلى المستقبل إلا بأجيال متعلمة تعلما متقدما وتتمتع بصحة جيدة، وهكذا يمكن القول تلقائيا إن استمرار الأوضاع القائمة كما هي لا يعني أن تظل المؤشرات التنموية كما هي، لكنها سوف تمضي في تدهور وتراجع مقلق، لأنها تعني بوضوح لا يحتاج إلى جهد كبير في التخمين والتقدير، تضاؤل فرص العمل والحياة الكريمة، وتزايد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين والمناطق والطبقات.

إن التأثير في المستقبل القريب على نحو يحتفظ بالمكاسب القائمة إن لم يحسنها لا يعني بحال من الأحوال أن تسير الأعمال والمؤسسات بتلقائية، لكن ثمة حاجة إلى إعادة تنظيم وتوجيه الإنفاق العام نحو بناء وتوسعة الخدمات والمرافق، ويحتاج

استعادة مستوى الخدمات والأداء الذي كانت عليه المؤسسات والأسواق فضلا عن تحسينها وتطويرها إلى مراجعات وتدخلات كبرى، لأن المؤسسات نفسها أصبحت مشكلة وتزيد المشكلات والتحديات المستقبلية، ليس فقط بسبب الزمن وزيادة عدد السكان، لكن بسبب التغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تغير العالم.

إن الإبداع كما المهارات والمعارف لا يهبط على التلاميذ والشباب تلقائيا ولا مصادفة، ولكنه يتشكل في بيئة تعلمية وعملية وتدريبية تمنح الطلاب والشباب وجميع الفئات المهارات الإبداعية الأساسية وتلتقط المواهب وتلاحظ الموهوبين، فالموهبة تحتاج الى تدريب واكتشاف ووعي.

ولأن التقدّم «المعرفي» في الحوسبة وما حولها يقوم على محاكاة الإنسان واللغة، فإن العلوم الإنسانية مثل اللغات وعلم النفس تأخذ شأنا جديدا، لأن الإنسان يتقدم اليوم بمقدار معرفته لنفسه، ثم تحويل هذه المعرفة إلى تقنية حاسوبية، فالبرامج الحاسوبية هي محاكاة للغات، ولنتخيل ما يمكن ان يحدث من تقدم عندما يمكن الاستيعاب الحاسوبي للوعي والمشاعر والتداعيات والتذّكر!! أو غير ذلك من المهارات الإنسانية!

وهكذا فإنه يمكن القول ببساطة إن العملية التعليمية في مؤسساتها وبرامجها وأساتذتها في حاجة إلى مراجعة وإعادة تشكيل على النحو المشجع للإبداع لدى التلاميذ، وما يطلق مواهبهم وأفكارهم، ما يعني الاهتمام وزيادة الاهتمام بالفنون والعلوم الإبداعية أو ما ينشئها ويشجعها، مثل الآداب والفنون والموسيقى والكتابة والشعر والمسرح والدراما واللغات والفلسفة وعلم النفس، فهذه العلوم والمهارات هي التي تهيئ الشباب للمشاركة في اقتصاد المعرفة وتمكنهم من اكتساب المهارات والمواهب التي تؤهلهم في السوق والأعمال المتشكلة اليوم.

فالتقدم يقوم اليوم ببساطة على الفنون والآداب، لأنه لا تقدم بلا ابداع، ولا ابداع

بلا خيال، ولا خيال بلا شعر وفنون وموسيقى وتعبير وقصة ورواية ودراما وسينما، والمجتمعات المتشكلة حول اقتصاد المعرفة تعلي من شأن الثقافة والعمارة والموسيقى لأنها مصدر ازدهارها ووجودها أيضا.

يمكن الرمز إلى الإبداع بالشعر لأنه يستوعب جميع الفنون الإبداعية كما يؤسس لفنون أخرى وينشئ حلقة متوالية وصاعدة من الابداع، كما يطلق كل أشكال وصيغ الإبداع، ولعله الراعي الحصري للإبداع، ومنه تستمد حركة الفنون والإبداع مسارها.. والموسيقى بالطبع..

وأهم مصادر الشعر الفلسفة والتأمل و التصوف والجمال، كما تلهم الشعر قيم الحرية والتسامح والحب. وإن كان الحب يبدو عاطفة قوية، فإنه مستمد في الحقيقة من الالتزام والمسؤولية والمعرفة...

تمثل الموسيقى خلاصة ومحصلة الإبداع، بما هو السلام مع النفس والكون والحياة، ولا تأتي بطبيعة الحال من الفراغ ولكن ينشئها ويصممها حالة وبيئة الإبداع القائمة جماعيا وفرديا.. وتعبر الموسيقى عن نفسها تطبيقيا في شكل رئيسي هو العمارة.. فنحن نصمم بيوتنا ومدننا ومرافقنا والأثاث... وفق تطلعنا الى السلام والانسجام...

وعلى أساس هذه الخريطة يمكن الاستدلال على التقدم والخلل لدى المجتمعات، فهي يستدل عليها بالعمارة والشعر والموسيقى! وكما كان التقدم يقاس بعدد المهندسين والأطباء وعلماء الفيزياء.. فإنه اليوم يقاس بعدد الشعراء!

لقد أصبح مصطلح «الصناعات الإبداعية» و«الاقتصاد الإبداعي» يأخذ حالة ملموسة ومعترفا بها، ويمكن أيضا تعريفها، وملاحظة الإحصاءات والأرقام المتعلقة بها، بل أصبحت تخصصا يدرّس في الجامعات؛ وبالطبع فإن الاقتصاد الإبداعي ليس جديدا، لكنه يتسع وينمو ليقود عربة الاقتصاد والسياسة والثقافة. يقول مؤلف كتاب

«الاقتصاد الإبداعي» جون هوكنز: لقد أصبح ذوو الأفكار، أي أولئك الذين يملكونها؛ أكثر نفوذا ممن يشغلون الآلات، لكن العلاقة بين الإبداع والاقتصاد ما زالت غير مرتبة.

ويعرف هوكنز الإبداع بأنه القدرة على توليد شيء جديد، فهو يعني إنتاج الأفكار، أو الاختراعات ذات الأهمية والفائدة، وليس الإبداع بالضرورة فعالية اقتصادية، لكنه قد يصبح كذلك عندما يؤدي إلى فكرة ذات مردود اقتصادي، وإلى منتج يمكن الاتجار به، هذا التحول من المجرد إلى العملي، من الفكرة إلى المنتج، صعب التعريف، فما من تعريف شامل للحظة التغيير التي تغطي جميع الاحتمالات، لكن في قوانين الملكية الفكرية بعامة فإن التغيير يطرأ متى تم تعريف فكرة، وبالتالي امتلاكها والاتجار بها، وتكون النتيجة بطبيعة الحال منتجا إبداعيا، أو لنقل ببساطة (اقتراح هوكنز) ‹‹اقتصاد الإبداع هو البضاعة أو الخدمة الاقتصادية التي تنتج عن الإبداع وتكون ذات قيمة اقتصادية››.

وفي الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل في القطاعات المختلفة فإنها في الاقتصاد الإبداعي تتزايد، وعلى نحو غير مباشر فإن العمل في الاقتصاد الإبداعي يحقق متوالية هائلة من النتائج والتحولات، فيدفع العاملين فيه إلى مواصلة التعليم والعمل المستقل الذي يطور الاقتصاد ويقلل التكلفة ويزيد التشغيل. وتزدهر اليوم الأعمال اليدوية في سوق الفن وفي السياحة والترفيه، وتنمو سوق الفنون والموسيقى والنشر والتسلية والترفيه، وبالطبع فإن البرمجة تأتي في طليعة هذا السوق.

تبدو المنتجات الإبداعية أكثر وضوحا في مجال الفنون، ذلك ما أدى إلى التعامل مع الفنون والإبداع على أنهما وجهان لعملة واحدة، لكن الفنانين لا يحتكرون الإبداع، وليسوا هم المشتغلين الوحيدين في حقل اقتصاد الإبداع، فالإبداع يزدهر أيضا في العلوم، بخاصة في مجالات البحث والتطوير، والإبداع أيضا حاضر في جميع مستويات

الأعمال في الشركات والمؤسسات، وبخاصة مع دخول الإنترنت وتقنيات المعلومات واندماجها في العمل والإدارة والتسويق.

وفي بعض الأحيان يسمى هذا النوع من الاقتصاد رأس المال الفكري، وهو ما بدا فيما بعد واضحا وبديهيا بعد تجربة ‹‹ميكروسوفت››، لكن قبل ذلك كانت تنشر ملاحظات ودراسات كثيرة، كيف يجعل التصميم من الصحف ووسائل الإعلام أكثر فاعلية وقدرة على الانتشار وزيادة الموارد؟ وكيف أن القدرات والنتائج في قطاع الصحة على تزيد ليس فقط بسبب معارف الكوادر المتعلقة بالمواد الطبية والتمريضية، ومهاراتها المهنية، ولك بما يعلمونه حول علمهم، بما في ذلك التعامل مع المريض وذويه وإراحتهم، وفي كثير من الأحيان يعبر عن مثل هذا النوع من الموارد أو رأس المال بـ ‹‹الشهرة›› والسمعة أو الاسم، لكن الأكثر حضورا في الاقتصاد اليوم هو ‹‹الثقة››. بل يمكن القول إنه اقتصاد الثقة.

ويمكن بسهولة وبساطة اليوم تخيل كيف أثرت وغيرت الإنترنت في الاقتصاد والموارد، والحياة بعامة، ويتذكر جيلي كيف أن الحواسيب كانت في السبعينيات ما زالت بطيئة، ولم تكن قادرة على أكثر من معالجة الأفكار التي يمكن التعبير عنها بسهولة وسرعة، سواء لغوية أو رقمية، لكنها اليوم تعمل بما يقترب من طاقة الإنسان وقدراته أو يحاكيها من نصوص وأصوات وصور، وانتشار وحركة هائلة وبسرعة عالية جدا، على نحو يجعل الإنتاج والتوزيع عملية جديدة مختلفة عما تعودت عليه البشرية في تاريخها بما في ذلك مرحلة الثورة الصناعية، فأرقام النقل والتبادل اليوم عبر الإنترنت بالغة الضخامة، نقل المعلومات والتصاميم والعقود والكتب والتقارير والرسائل والمحادثات والاستشارات والنقاشات والاجتماعات، كما لو أننا نعمل في غرفة واحدة، لكنه فريق يتكون من ملايين البشر، وفي بعض الأحيان مئات الملايين، إننا في الحقيقة نشارك في سوق وأعمال لا ندرك مستوى الإبداع والخيال فيها، والمدى البعيد الذي وصلت إليه،

ذلك رغم مشاركتنا فيها ومعرفتنا الكثير عنها، لكن نكتشف أحيانا أننا لا نعرف الكثير.

إن الاقتصاد الإبداعي اليوم يمثل القطاع الرئيس والمهيمن في المهن والأعمال والتجارة والاقتصاد، وصار المقياس الأساسي للتقدم الاقتصادي، ويندرج في هذا المجال الملكية الفكرية، وحقوق النشر، والنماذج، والعلامات التجارية، والتصاميم، وبراءات الاختراع، والأعمال الفنية، والموسيقى، وبرامج الحاسوب، والتصوير الضوئي، والأفلام، والفيديو، والألعاب، والعمارة، والبحوث، والتطوير، وتصميم الملابس والمنتجات.

وهو اقتصاد يتطور مع تطور التقنية وبخاصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية، وبالارتقاء الإنساني وتطور حاجاته، فالإنسان يتطلع بعد تلبية احتياجاته المادية إلى الاحتياجات الروحية والفكرية، وهذه المنتجات بدورها تطور وتعظم الموارد المادية الملموسة والاحتياجات المادية أيضا كالعمارة واللباس والطعام، ويمكن ببساطة ملاحظة الإبداع والخيال في تطوير وتعظيم هذه المرافق والاحتياجات، وكأن الأمم تتقدم وتزيد مواردها بما تملك من جمال وخيال! فالإنسان كائن إبداعي، ويستطيع أن يجعل من إبداعه موردا ماليا، إضافة إلى كونه أداة لتحسين حياته باستمرار.

وبالطبع يمكن ببساطة ملاحظة كيف أسهم الإبداع في تطوير الحياة والموارد والمرافق والأفكار، لكنها ملاحظة تنطوي للوهلة الأولى على إحباط وانسحاب، لأن الأمثلة هنا ستكون عن الاختراعات والأفكار الكبرى والعظيمة، كالعجلة والنار واللغات والكهرباء، لكن هناك الملايين من الأفكار الصغيرة والإبداعية التي غيرت إيجابيا في حياة الناس وموارد الأفكار، وهي ما يجب أن نبحث عنه ونفكر فيه باستمرار. يقول كامل إدريس مدير المنظمة العالمية للملكية الفكرية: إنها معادلة بسيطة: كي نعيش يجب أن نبدع، فالإبداع موهبة إنسانية شاملة لجميع الناس، فجميع الأطفال يرسمون، لكن عندما يكبرون قليلا يقال لهم إنه لا فائدة مما يعملون، وجميع الأطفال يحلمون، لكن تجاهل أحلامهم يجعلهم لا يتذكرونها، والمبدعون في الحقيقة هم من يملكون القدرة أو

الميل الطبيعي لاستخدام مواهبهم وإبداعاتهم.

يمكن وصف التطور التكنولوجي المعلوماتي القائم اليوم بخمسة ملامح اساسية، الحوسبة، والتشبيك، والتصغير، والأنسنة، والتقنية الحيوية، وهذه الكلمات تكاد تلخص مسار هذا التصور وتصفه بكفاءة، وهي تحولات بكل ما حملت من نتائج وتحولات كبرى تقوم أساسا على المضاهاة التقنية للمعرفة الإنسانية، .. كانت الثورة الصناعية تقوم على محاكاة الجسد، ولكن النهضة الكبرى التالية (ما بعد الصناعة) كانت في محاكاة المعرفة والعقل الإنساني والمعرفة الإنسانية، وترميز هذه المعرفة وتحويلها إلى إلكترونات يمكن أن تتدفق عبر خطوط الاتصال، ويمكنها تصغير الأدوات والأجهزة إلى منتجات بالغة الصغر، ثم تصميم هذه الأجهزة والمنتجات منسجمة مع الخبرات الإنسانية وتجعل كل إنسان مهما كان تخصصه أو عمره أو مستواه العلمي والمعرفي قادرا على التعامل مع التكنولوجيا وتوظيفها من غير حاجة إلى خبراء ومتخصصين.

وهكذا فإن التقنية الحديثة هي الاستيعاب الآلي للمعرفة والثقافة الإنسانية، والمزاج والرغبات الإنسانية، أي أنها في جوهرها قائمة على المعرفة، واللغة، وفهم الإنسان لنفسه، فالتقدم قائم في الحقيقية على مدى معرفتنا بأنفسنا، وكلما زادت هذه المعرفة يزيد التقدم، وتتشكل موارد واقتصادات جديدة،..

وفي صناعة الاثاث والملابس والتصميم والإعلان والطهو تشكل المعرفة أيضا الجزء الأكبر من الموارد، .. وأمكن تطويرها ومضاعفة قيمتها السوقية والاقتصادية بفضل الإبداع واقتصاد المعرفة، بعض هذه الموارد قديم جدا، والكثير منها صعد وتضاعف بفعل اقتصاد المعرفة والإبداع.

لا يقتصر الإبداع على الابتكارات والاختراعات والإضافات العظيمة في العلم والحياة والموارد، ولكنه يشمل الإنتاج الإنساني غير المادي أو المستمد من عقل الإنسان وخياله

ومواهبه، مثل الفنون التشكيلية، الموسيقى، الغناء، القصة، الشعر، الرواية، التصميم، الطهو، التطوير، البحث والاكتشاف، الأفكار، المواهب والمهارات، والكتابة والإدارة والقيادة والتنظيم،.. والإضافات غير المادية التي يقدمها الإنسان في عمله وحياته، فيكون الإبداع وفق هذا المفهوم قطاعا واسعا ممتدا في العمل والحياة، وعندما يتحول هذا المنتج إلى مورد مادي، أو مصدر لتحسين الحياة، أو سلعة يمكن استخدامها وتداولها والاتجار بها فإنه يكون اقتصادا إبداعيا، او رأسمال إبداعي.

والإبداع باعتباره جمالا هو غاية لذاته، ومكون أساسي في الفلسفة والعلم والتأمل والتشريع والإدارة، ذلك أنها تقوم جميعا على مبادئ أساسية ثلاثة، الحق والخير والجمال، فبدون الجمال الذي هو تمييز القبيح من الحسن، والسعي الدائم إلى الأحسن لم يكن ممكنا تطور الفكر الإنساني ولا الارتقاء بالمبدئين الآخرين للحياة؛ وهما الحق (التمييز بين الخطأ والصواب) والخير (التمييز بين النافع والضارّ).

وباعتبار الإبداع يقوم أيضا على النسبية وعدم اليقين، بمعنى أنه ثمة ما هو أفضل وأكثر صوابا، وأن كل ما لدينا من علم وأفكار ومنجزات قابلة لأن تكون خطأ فإنه (الإبداع) هو جوهر التقدم العلمي والفكري والفلسفي والمعيشي. والإبداع أيضا مكون أساسي في الحياة والطبيعة، ويشكل العلاقة بين الإنسان والحياة والطبيعة، كما نلاحظ بطبيعة الحال في التكيف والنشوء والارتقاء البيولوجي والسلوكي.

عند الحديث عن الاقتصاد الإبداعي يمكن الاستنتاج ببساطة ومنطقية أنه قطاع تقوده طبقة جديدة من الفنانين والعلماء والمبدعين الذين لا يشكلهم نظام العمل التقليدي بالوظائف وساعات العمل والعقود والالتزامات، أي أنه اقتصاد تقوده وتشكله جماعات وشبكات من «الفوضويين» الذين لا يمكن إلزامهم بشيء. لكن الفوضى اليوم تأخذ مفهوما مختلفا هو أقرب إلى النظام، ويستخدم على سبيل الثناء والتقدير.

وإذا كان الإبداع والخيال هو جوهر الاقتصاد، فإن التعليم يجب أن يتحول أيضا نحو تعليم الإبداع، فنحتاج أن نكون وأطفالنا مبدعين، وإلى معلمين من الطبقة الإبداعية الجديدة، فتتشكل حاجة أكبر من قبل للتعليم الذاتي والمستمر، وتشجع على ذلك وتسهله الشبكة العظيمة القائمة في الاتصالات والمعلوماتية والتي تصوغ أكثر حياة الناس وعلاقاتهم ومواردهم ونظامهم الاجتماعي والثقافي. أليس التعليم إذاً يمضي نحو «الفوضوية» نفسها التي تعيد النظر في التعليم النظامي والمعتمد والشهادات المدرسية والجامعية ومعناها وجدواها؟ مرة أخرى فإن الفوضوية تستخدم هنا بمفهوم الدعوة للنظر في الأهداف الجديدة للتعليم ليمنح الملكات والمهارات التي تؤهل الناس للمشاركة في حياتهم وخياراتهم، كالمبادرة والعمل الجماعي، والمسؤولية، والقدرة على التعليم الذاتي، ومشاركة الأسرة والمقاهي مع الفصول الدراسية.

لا يملك الأردنيون خيارا سوى الإبداع أو الإملاق لأنه ببساطة لا فرصة للازدهار في هذا الجزء من العالم إلا بالإبداع، ولا يملك موارد كافية سوى الإنسان المبدع. فأن يكون شرق المتوسط أو بعض أممه ودوله في حالة من التقدم والازدهار، يعني بالضرورة «إبداعا». هكذا نشأت التجارة والطرق والمدن و«الإيلاف» والكتابة، والسفن التجارية ، وزيت الزيتون والملح والنبيذ، والطهو، والفنون، والقيمة المضافة إلى الأعمال والسلع.. مثل القماش الذي يستورد ثم يصبغ بألوان لا يعرف سرها إلا أصحابها فتتضاعف قيمتها.. الواقع أنه لا أمل لنا إلا في الإبداع. ولشديد الأسف، فإن الإبداع لا يأتي منحة مثل الماء أو النفط، إنه حالة توتر دائمة لا تتوقف، لأن التوقف يعني الفناء، كما حدث بالفعل في مرحلة من التاريخ.

ربما يكون الإبداع المطلوب في الاقتصاد الأردني هو الإجابة عن أسئلة من قبيل: كيف ننشئ اقتصادا اجتماعيا يشارك فيه جميع المواطنين، ويجعلهم جميعا أعضاء منتجين؟ وكيف نواجه تحدي الماء والطاقة؟ وكيف نجعل الصحراء مصدرا للإنتاج ومجالا لمدن

وتجمعات سكانية منتجة؟ وكيف نقلل الواردات أو كيف نوفر ما يمكن توفيره بدلا من السلع المستوردة، وبخاصة تلك التي يمكن إنتاجها وتوفيرها، وربما تصديرها؟ وكيف نقلل تكاليف الاحتياجات الأساسية ونجعلها متاحة لكل المواطنين؛ السكن واللباس والطعام والصحة والتعليم؟ وكيف نوظف التعليم ونطوره في بناء اقتصاد إبداعي؟

على المستوى الفردي، فإن السؤال ببساطة: كيف يمكن للمواطن، ضمن معدلات الدخل وفرص العمل والتوظيف المتاحة، أن يحصل على حياة كريمة؟ أو بقدر من المرارة المشروعة، كيف نحصل على أعمال تمكننا من دفع إيجار البيوت وتجعل لنا أملا في امتلاك بيت في المستقبل غير البعيد؟

لا يمكن تجاوز الابتداء بالعمالة الوطنية وإحلالها محل الوافدة في مجالات الزراعة والبناء والحرف، ليس فقط لتوفير العمل للأردنيين، ولكن لأنه لا مجال للإبداع إلا حول عمالة وطنية في هذه المجالات، فيستطيع الأردنيون مع تراكم الزمن والتجارب والأجيال أن يطوروا اقتصادا اجتماعيا وحرفيا، يجعل من هذه المجالات نواة لاقتصاد واسع وخبرات متطورة وعمليات تعليم وتدريب ومواكبة للتقنية، وتجمعات سكانية واجتماعية وإبداع ثقافي وفني متشكل حولها.

وفي التعليم، يجب أن نبدأ وبسرعة في مبادرات واسعة، تقوم على تغيير دور المدرسة وتوزيع الأدوار بين الأسرة والمجتمع والمدرسة، والاستفادة من فرص الشبكية في التعليم، والتعلم الذاتي والتعليم المستمر، والاهتمام الكبير بالمواهب والمهارات في التعليم؛ الكتابة، الفنون، الموسيقى، العمل الجماعي، القيادة، والمهارات الرياضية.

الإنجاز التعليمي القائم يمكن تفعيله وتطويره لبناء اقتصاد إبداعي جديد، ينشئ فئتين من الأعمال: أولاهما، مهن متقدمة وذات كفاءة عالية تساهم في السوق العالمية، وتطور وتقود العمل الاقتصادي والتنموي في البلاد؛ وثانيتهما، حرف على مستوى متقدم

من الإتقان والكفاءة، تستوعب التقنية الحديثة وتطوراتها، وتطبقها بكفاءة وجدارة، وتشارك أيضا في الاقتصاد العالمي والإقليمي المحيط.

والسؤال الأساسي هنا، والذي يجب أن يقدمه لنا المهنيون والحرفيون، هو: كيف نجعل الاحتياجات والمطالب الأساسية في السكن واللباس والطعام والتعليم والصحة ممكنة، وبأفضل مستوى وأقل تكاليف ممكنة؟

وهناك أيضا مجالات أخرى وكثيرة جدا يمكن اقتراحها أو الحديث حولها لإنشاء موارد إضافية قائمة على الإبداع. لكن ثمة أولويات ملحة لتطوير المهن والحرف لتكون أساسا للعمل والتقدم في الحياة. ففي اقتصاديات العمل تشكل الحرف والمهن أساس التقدم، لأن أصحاب الكفاءة العالية في الحرف والمهن يرتقون بالأعمال الكثيرة التي أصبحت تعتمد على النوعية.

ويرتبط بالتقدم تعميم التنمية على جميع المواطنين ومواجهة الفقر، فلا يمكن الحديث عن التقدم مع وجود الفقر، وإذا حصل تقدم وفقر في آن معا فسوف تعاني الدول والمجتمعات من فجوة اجتماعية واقتصادية تهدد منجزاتها، إضافة إلى أن الفقر يخفض كثيرا فرص ومجالات التقدم والإنتاج.

يرتبط الفقر في الدولة الحديثة أساسا بخلل في السياسات العامة وغياب العدالة الاجتماعية، والفساد. ولا يمكن علاجه إلا بإصلاح السياسات وعدالة التوزيع، والعدالة بعامة، وكل ما يبذل غير ذلك من معونات مالية وإغاثية للفقراء يزيدهم فقرا، فالناس لا يحتاجون إلى صدقات، ولكنهم يحتاجون إلى أن يكونوا شركاء في إدارة وتوزيع الضرائب والمواد العامة، وأن يديروا بأنفسهم شؤونهم واحتياجاتهم، وألا تنفق الضرائب والموارد العامة في غير وجه حق، وأن توزع بعدالة على الفئات الاجتماعية والسكانية والمحافظات، وأن تدار المؤسسات التعليمية والصحية والخدماتية بكفاءة ونزاهة، وأن

تعمل المؤسسات والشخصيات الرسمية (الممولة من الضرائب والموارد العامة) ضمن نظام رقابة ومحاسبة برلمانية ومجتمعية وإعلامية، وأن يشارك القطاع الخاص الذي حصل على تسهيلات وإعفاءات كبيرة في المسؤولية الاجتماعية، وأن يشارك في علاقات عادلة وصحيحة مع المستهلك والمجتمع والسلطة التنفيذية، وأن يتحمل مسؤولية وطنية في الضرائب والتشغيل. التهرب الضريبي يقدر ببليون دينار، ببساطة نحن نتحدث عن تطبيق صارم وواضح للدستور والقوانين، فمشكلة الفقر في بلادنا ليست سوى انحراف الحكومات والمؤسسات والأفراد عن تطبيق القانون، وتقصيرها في أداء واجباتها الموكلة إليها، كما أقسم السادة الوزراء.

لنتخيل لو أن المؤسسات العامة التعليمية والصحية والخدماتية تعمل بكفاءة عالية، ولو أن المناصب القيادية في الحكومة والشركات يجري التنافس عليها بعدالة وشفافية لا تتيح الوصول إلا لأفضل الكفاءات العلمية والمهنية، ولو أن الخصخصة جرت في تنافس عادل يتيح للمواطنين المشاركة في امتلاك المؤسسات الاقتصادية التي كانت تملكها الدولة، ولو أن الموارد العامة وزعت بعدالة وكفاءة على الأولويات والمحافظات والاحتياجات، ولو أن ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وأنظمة الرقابة والتفتيش تعمل بكفاءة وحرية تتيح لها وقف ومنع التجاوزات، وأن القطاع الخاص يقدم خدماته للمستهلكين ضمن نظام عادل وواضح من الجودة والأسعار والتنافس، وأن الإعلام يتحرك بحرية واسعة ليكون عون المجتمع والمستهلك، سيكون لدينا ببساطة فرصة كافية لمنح المواطن مستوى من المعيشة والخدمات والفرص التي ستجعل الفقر محصورا في نسبة قليلة من المواطنين، يمكن حينها لصناديق المعونة والمنظمات الاجتماعية أن تتعامل معها.

يعكس العنف المجتمعي بالضرورة أزمة اقتصادية تعاني منها المجتمعات. ولا يمكن الحديث عن مسؤولية مجتمعية لمواجهة العنف من غير سوية اقتصادية للمجتمعات،

تمنحها القوة لإدارة شؤونها ومرافقها، واستيعاب الاحتياجات المجتمعية الأساسية؛ مثل النوادي الرياضية والمؤسسات الثقافية والأنشطة الاجتماعية، بمعنى أن يعيش المواطنون ضمن مجتمعات حقيقية ودافئة ينتمون إليها ويشاركون فيها، وأن يشعروا أنهم شركاء في التنمية والإصلاح والمسؤولية.

يمكن الحديث في الأردن عن ثلاثة برامج للاقتصاد الاجتماعي. أولها، اقتصاد زراعي يشغل ربع القوى العاملة، ويحلّ العمالة الوطنية محل الوافدة، وينشئ حوله مجموعة من الاقتصادات المتقدمة التي تستقطب كفاءات علمية واستثمارات ناجحة، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والتقنيات الزراعية والأثاث والسياحة، والثاني: برنامج حرفي يطور ويدعم أصحاب الحرف والحرفيين، ويدمجهم في سوق العمل وبخاصة في البناء، ويحل العمالة الوطنية محل الوافدة، ويمنح الحرفيين فرص الارتقاء والتدريب والتطوير والمشاركة النقابية والاجتماعية. والثالث: برنامج تعليمي متقدم، يطور المهن المتقدمة والكفاءات العلمية للمشاركة في الاقتصاد الخليجي والعالمي، وتطوير الصناعات والاستثمارات والخدمات المتقدمة، في البرمجيات والطب والهندسة والمحاسبة والقانون، وينشئ صناعات وخدمات قادرة على التصدير والمنافسة العالمية، مثل قطع الغيار والدواء والبرمجيات والاستشارات والتصميم.

لماذا تستقطب الزراعة عمالة وافدة بعشرات الآلاف ويعزف عنها المواطنون؟ ولماذا تستقطب أعمال البناء والأثاث عشرات الآلاف من العمالة الوافدة ويعزف عنها المواطنون؟ هذه من الأسئلة التي يجب أن تشغل المخطط الاقتصادي والاجتماعي، وأن يحاول التفكير الدائم فيها عند ملاحظة الأزمات الاجتماعية والعنف المجتمعي، لأن الأعمال والمهن والحرف تنشئ حولها مجتمعات ونقابات وروابط وسوقا متصلة للخدمات المساندة، ولكنها حين تكون قائمة على عمالة وافدة فإن الحلقة الأساسية في التشكل الاجتماعي والثقافي حول الأعمال والموارد تغيب، وتحدث الأزمة بطبيعة الحال.

وحين تكون المشروعات والتجمعات السكانية الزراعية والحرفية والمهنية مصحوبة بمشاركات ومساهمات رياضية وثقافية وفنية واجتماعية ومؤسسات للادخار والإسكان ومدارس وأسواق وطرق ونقل وأعمال خدماتية، فإن شبكة اجتماعية واقتصادية جديدة تتشكل، وتنشئ علاقة بين الناس والمكان والأعمال والمهن والحرف تتحول إلى تجمعات سياسية واجتماعية ونقابية، وتفاعلات تؤدي إلى تجمعات وقيادات اجتماعية وسياسية يفترض أن تعبر عن تطلعات الناس وولايتهم على مواردهم وشأنهم العام. وبطبيعة الحال، فإن ذلك ينشئ أحزابا وتيارات سياسية وفكرية مرتبطة بهذه المصالح والأمكنة والتجمعات المهنية والمصالح، فلا يمكن الحديث عن تنمية سياسية وحزبية من غير متوالية اجتماعية قائمة على موارد الناس وأعمالهم وإقامتهم وبلداتهم ومدنهم المرتبطة هي أيضا بالأعمال والموارد.

توطين القوى العاملة وتطويرها يتعدى بكثر حل مشكلة البطالة، ونزف التحويلات المالية إلى الخارج، ولكنها عملية متصلة جوهريًّا بتطوير الأسواق واقتصاد المعرفة وبناء وترسيخ الهوية والثقافة الوطنية، وتعمل على نحو أعمق بكثير من فرص الوظائف والوفر المالي، ماذا يعني غياب العمالة الوطنية عن أعمال الزراعة والبناء على سبيل المثال؟ فهذان القطاعان مرتبطان على نحو وثيق وعميق بالاقتصاد والثقافة والتخطيط الحضري والاجتماعي..

ففي غياب العمالة الوطنية عن الزراعة تغيب العلاقة مع المكان، وتنتهي رواية الانتماء إلى المكان والطبيعة والجبال والسهول والأودية والبوادي والغابات والزهور... وهي الثقافة المنشئة للدول والحضارات على مدى التاريخ والجغرافيا،.. وهكذا تصاب الهوية الوطنية والثقافة الجامعة للناس وعلاقتهم بالمكان والمجتمع والتاريخ بضربة قاصمة، يتحول المكان إلى مجرد سلعة مثل الأدوات المنزلية المستوردة على سبيل المثال.

وتغيب أيضًا التجمعات الحضرية والاجتماعية حول الزراعة، ولا يعود ثمة حاجة

للإقامة في البلدات والمناطق الزراعية؛ لأنها لم تعد موردًا اقتصاديًّا، وتكون الإقامة فيها لمن لا يستطيع الإقامة في المدن، والعلاقة بها مجرد مأوى، وتغيب بطبيعة الحال المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بهذه البلدات، كالنوادي والمكتبات والجمعيات والتعاونيات.

يحذر تقرير التنمية البشرية من الفجوات الاجتماعية والأزمات الناشئة عن عدم استيعاب الشباب وتشغيلهم، ويلاحظ أن الأزمات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا أظهرت الفارق الكبير بين عدد الشباب المتعلمين وفرص العمل المتاحة أمامهم؛ ما يزيد الإحباط واليأس.

تبلغ نسبة الشباب (15 – 24 عاما) 19.6 في المائة من السكان في الأردن، وهي من أعلى النسب في العالم، إذا أنها نسبة تتناقص في جميع أنحاء العالم ويتوقع أن تصل الى 10 في المائة في منتصف القرن الحالي، وسوف ترتفع نسبة كبار السن فوق 60 عاما لتصل الى 20 – 25 في المائة من السكان، ولا يبدو حتى الآن أن عمليات تأهيل وتشغيل الشباب تلاحظ أهمية هذا المورد البشري المتزايدة، في حين تسعى الدول المتقدمة الى استقطاب الشباب للعمل فيها من جميع أنحاء العالم، وتمنح تسهيلات كبرى في الإقامة الدائمة والتجنس للذين يحصلون على عقود عمل في مجالات عمل تعاني من فراغ حالي أو متوقع في المستقبل.

وبرغم تناقص نسبة الشباب فإنهم يتعرضون للبطالة والتهميش والتشغيل في ظروف غير مواتية وغير قانونية ايضا، وعندما تقع الأزمات الاقتصادية فإنهم اكبر الخاسرين ولا تتحسن فرصهم مع انحسار الأزمات! ولم يحسن النمو السريع في التعليم فرصهم في الارتقاء بحياتهم ومستوى معيشتهم، بل إن التعليم أسهم في زيادة البطالة وأدى الى غياب كبير عن قطاعات حرفية ومجالات عمل واسعة.

أتوقع أن وجود مؤسسات اجتماعية وثقافية فاعلة تستوعب الشباب تشجع على انخراطهم في أعمال كثيرة يعزفون عنها لأنه وببساطة سوف تمنح المؤسسات والأطر النقابية والاجتماعية تعويضا واسعا للشباب ليعبروا عن طموحاتهم وتطلعاتهم وفي الوقت نفسه يمارسون أعمالا قد تبدو لا تحقق لهم ذلك، فيستطيعون بمشاركتهم في الأندية الرياضية والأنشطة الثقافية والفنية أن يواصلوا ارتقاءهم ونموهم المعرفي والاجتماعي، وغالبا ما تتحسن فرصهم في العمل بسبب ذلك، وينتقلون إلى أعمال تمنحهم الشعور بالرضا والتقدير.

هذا الغياب المفزع للمؤسسات الاجتماعية والثقافية يجعل محاولات البحث عن المعنى والجدوى والتدريب والتواصل للشباب تمضي في طريق مسدود، فلا عمل مناسب ولا مشاركة متاحة، وليس متوقعا بعد ذلك سوى الأزمات الاجتماعية والانحراف والادمان والجريمة والاضطرابات الاجتماعية، وقد يقع عدد كبير منهم ضحية الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة.

يقول خوان سومافيا المدير السابق لمنظمة العمل الدولية إن العالم يشهد اضطرابا بسبب الانتقال من رعاية الدولة إلى السوق وما صحب ذلك من تنمية غير مستدامة وتدمير للبيئة واضطراب في الرؤية والتخطيط، ومطلوب منا اليوم أن نصغي لحركات الاحتجاج التي تشمل العالم مؤكدة أن السياسات المتبعة لا تلائم الناس وتجعلهم يشعرون بعدم الرضا، فسياسات الخصخصة يجب ألا تمنع بل يجب ان تزيد سياسات الحماية الاجتماعية والعدالة والمساواة وتمكين المجتمعات، وببساطة أن تستهدف الاستثمارات القائمة والمخطط لها تشغيل الناس ومشاركتهم الاقتصادية.

ندرك ونوافق بالطبع أن الشركات تهدف أساسا للربح وهذه هي وظيفتها، ولكن يمكن التفكير في استثمارات اجتماعية تزيد أرباح الشركات، ففي مساهمتها في التدريب والتطوير وبناء أطر ومؤسسات اجتماعية للعاملين فيها او الأمكنة والمجتمعات القريبة منها

فإنها تزيد مستوى الثقة والرضا وكفاءة العمل لديها.

وعندما يتطور التنظيم الاجتماعي والمهني الى مكاسب اضافية للعاملين والمجتمع المحيط مثل الاسكان والادخار والمشاركة في المؤسسات والتعاونيات فإن منظومة اقتصادية جديدة تتشكل ويزيد ارتباط الشباب بعملهم، لأن العمل ليس سلعة، ولكنه أسلوب حياة، فهذه التشكلات الاقتصادية والاجتماعية تنشئ فرصا وآمالا للشباب المبتدئين في أعمالهم تجعلهم قادرين على النظر الى انفسهم بعد سنوات من العمل يملكون بيوتهم ومدخرات ويتمتعون بتقاعد وتامين صحي ومشاركة اجتماعية وثقافية ايجابية في المجتمع والاقتصاد، ويرون ابناءهم يتمتعون بتعليم ورعاية هي تشكلت أيضا حول المؤسسات والموارد.

أصبحت جودة التعليم في جامعاتنا حسب البنك الدولي في أدنى مستوياتها في العالم، ويفتقر الخريجون إلى المهارات اللازمة للعمل في السوق فضلا عن المشاركة في الفرص والأسواق العالمية، كما يفتقرون إلى «المهارات الحياتية»، بما في ذلك روح الإبداع والعمل الجماعي. وتتصاحب اليوم معدلات البطالة المرتفعة مع فرص وظيفية كثيرة شاغرة لسبب بسيط وواضح هو عدم امتلاك الشباب للشروط والمؤهلات المطلوبة لهذه الفرص، وفي الوقت نفسه فقد حصل خريجون على فرص ووظائف في القطاع العام أو الشركات التي تديرها الحكومة وإلى حد ما في القطاع الخاص على وظائف لا يملكون المؤهلات الكافية لإشغالها وتطويرها وتحويلها إلى مصدر للإنتاج وزيادة الموارد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم ساهموا في إفشال المؤسسات وتراجع أدائها، وإشاعة حالة من عدم المساواة والشعور بالظلم.

تبدأ الحكومة بإصلاح قطاع التعليم والعمل وحركة الأسواق والإنتاج بتطوير آليات ومؤسسات لإجازات العمل وتحديثها بانتظام بحيث يكون المتجهون إلى العمل ملتزمين بتأهيل أنفسهم ومواصلة هذا التعليم والتدريب لمواكبة التطور والتغير في العمل

والمعارف.

وبذلك فإن الحكومة ستزود الأسواق ومؤسساتها بكفاءات معرفية ومهنية ملائمة للعمل، وتحسن أداء المؤسسات والخدمات العامة وبطبيعة الحال فإنها بذلك تطور وتحسن بيئة العمل في القطاع الخاص، كما أن العاملين في القطاع العام سوف يكونون قادرين على الانتقال للعمل في الشركات والأسواق العالمية.

أنظمة التعليم والتوظيف القائمة اليوم في القطاع العام لا تؤدي فقط إلى ضعف مستوى الكفاءات والمؤسسات العامة ولكنها أيضا تضعف الأسواق والاستثمار وتقلل فرص المواطنين في المشاركة العالمية بل إنها تؤدي إلى إحلال الكفاءات والشركات والسلع والخدمات الأجنبية محل الوطنية في السوق الوطنية نفسها.

الطلاب اليوم يحفظون ويكررون في المدارس والجامعات معلومات لا تفيد كثيرا في بناء المهارات والشخصية الضرورية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية وبناء التماسك الفكري والاجتماعي ومواجهة الهشاشة والضعف والقابلية للانخراط في البطالة والتطرف وضعف الفاعلية وانحدار مستوى المعيشة والتكامل الاجتماعي، ولا تجد الشركات والمؤسسات العقول الإبداعية والمبادرة للعمل والمغامرة والتطوير أو أن هذه المؤهلات تقتصر على فئة من المجتمع ممن أتيحت لهم فرص التعليم والمشاركة في مؤسسات تعليمية وتدريبية غير متاحة للمواطنين، وبذلك نضيف التهميش الاقتصادي والاجتماعي إلى البطالة والتطرف وضعف الكفاءات، .. ويتحول التعليم وفرص المنح الدولية إلى أداة لزيادة فرص الأغنياء والنخب وتهميش الفقراء ومعظم الطبقات الاجتماعية!

لدينا ثلاث قطاعات رئيسية للعمل والتنظيم والتشكل يفترض أنها مستقلة ومتكاملة ايضا، وهي حسب الترتيب في الوجود والتشكل: الموارد وما يتبعها ويتشكل حولها من أسواق وتكنولوجيا وأعمال ومهن، وصارت تسمى «القطاع الخاص». والمجتمعات بما

هي المدن والبلدات والجماعات والبلديات والنقابات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية. والسلطات السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية، وصارت تسمى «القطاع العام» .. هناك وضوح ومؤسسية في القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن المجتمعات تبدو حلقة غائبة، .. وفي ذلك فإن المثال أو النموذج المفترض بناؤه والجدل حوله يفقد قدرته على العمل والتأثير، فما من أسواق متماسكة ومزدهرة؛ وما من برامج وسياسات وتشريعات عامة عادلة وكفؤة من غير مجتمعات مستقلة ومنظمة وقادرة على المشاركة والتأثير.

يفترض أن كل مدينة أو بلدة قادرة بمواردها ومساهمات أبنائها على إقامة محطة للطاقة الشمسية ومحطة لتكرير المياه وخزانات لجمع المياه وتعاونية استهلاكية لتوفير السلع الأساسية، يمكن توفير معظمها او جزء كبير منها من موارد محلية، وبذلك تستطيع كل بلدة أن تخفض بنسبة تقترب من الاكتفاء الذاتي في الطاقة والمياه والسلع الأساسية، ويمكنها ايضا بمواردها الذاتية إقامة مركز للرعاية الصحية والاجتماعية وناد رياضي ثقافي اجتماعي ومكتبة عامة، وأن تدير منظومة للرعاية الاجتماعية بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص، .. كل البلدات في جميع انحاء العالم تفعل ذلك! ومؤكد أن البلدات القادرة على بناء هذا العدد الكبير من المساجد والمضافات والدواوين العشائرية هي قادرة بداهة على بناء وادارة وتنظيم مؤسسات اجتماعية واقتصادية، والمواطنون الذين شاركوا بمئات الملايين في البورصات وينفقون مثلها في مجالات غير ضرورية أو منتجة قادرون على بناء شركات واستثمارات في الماء والطاقة والصناعات الغذائية والدوائية.

ما الحلقة الغائبة في تشكل المجتمعات وتنظيمها وقدرتها على الاستقلال والتأثير في السياسة العامة وفي الأسواق وفي مشاركتها؟ يفترض أن الطبقة الوسطى تقود المجتمعات والأفراد، وتخلق المبادرات والإبداع. وهي أيضا المنشئة للفضيلة؛ فهي

المثل الأعلى للفقراء ليرتقوا بحياتهم وأفكارهم، وللأغنياء والنخب ليرشّدوا أسلوب حياتهم، ويعرفوا كيف يكونون قريبين من الناس وجزءا منهم وكيف يفكرون! وعندما تفقد الطبقة الوسطى المبادرة، تنفصل النخب عن مجتمعاتها، ويتيه الفقراء والمهمشون ويفقدون الأمل والبوصلة. وعندما تنحسر الطبقة الوسطى وتفقد امتدادها في المجتمعات والبلدات والمهن، لن تتشكل قيادات اجتماعية رائدة ومبدعة. وأسوأ من ذلك كله أن المجتمعات تفقد الخيال والإبداع الذي يقودها الى ما هو أفضل وأجمل، ولا تميز بين القبيح والحسن وما تحتاجه وما لا تحتاجه وما أنجزته وما لم تنجزه بعد، وتكاد تدور حول نفسها؛ تتراجع وتتقدم وتسير في كل اتجاه.

ولذلك، فإنه لا يمكن الحديث عن مشاركة بين الدولة والمجتمع، ولا عن قواعد اجتماعية للإصلاح وأحزاب سياسية قادرة على تشكيل حكومات برلمانية، من غير طبقة وسطى تعي وجودها، وتعمل وتتحرك في المجتمعات والبلدات والمدن والمهن والأعمال والجامعات، منشئة قواعد اجتماعية ممتدة للإصلاح والعمل والتنافس، وقيادات اجتماعية مستمدة من التشكلات الاجتماعية والمهنية القائمة على الطبقات والأعمال والمدن والأولويات والاحتياجات والأفكار.

وعندما بدأت الدولة تتخلى عن كثير من الخدمات والأعمال التي كانت تؤديها، وتُسندها إلى القطاع الخاص؛ كالمناجم والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص أيضا للاستثمار في الخدمات التي تؤديها؛ مثل التعليم والصحة والنقل والإسكان.. تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات مع السلطة والعلاقة بين المجتمعات والشركات والعلاقة بين السلطة والشركات؛ كانت التحولات في مجملها إضعافا للمجتمعات وقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات العامة المتعلقة بحياتها ومشاركتها السياسية والعامة، وتعرض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير. فقد تراجع مستوى المؤسسات الحكومية الخدماتية، وتوقف الكثير منها،

وصار لزاما على الطبقة الوسطى أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية. وتراجع مستوى جودة ونوعية كثير من الخدمات والسلع، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، وجدت المجتمعات أنها معزولة، بلا حول ولا قوة في مواجهتها مع التحالف النخبوي والفوقي للشركات والحكومات. وتضاءلت فرص الابتعاث والتدريب في العمل، والتنافس العادل على الوظائف والأعمال والفرص والترقية، والحصول على مستوى كريم من العيش والاحتياجات والخدمات الأساسية ضمن الدخول المفترضة والمتوقعة لهذه الفئات من المجتمع.

يبدأ الإصلاح بمراجعة الرواية المنشئة للأزمة. وهي متصلة بالاعتساف والافتعال في تنظيم وإعادة توزيع التأثير والموارد، وفي صياغة المجتمعات والمؤسسات الوطنية والمدن والأسواق على نحو يؤدي حتما إلى الأزمة، وأخيرا بسبب الخلل الكبير في إدارة وتوزيع العبء الضريبي وقدرة المجتمعات والطبقات الوسطى على إسماع صوتها والمشاركة في التخطيط والقرار. كيف تكون المجتمعات شريكا في الموارد والتنمية والمسؤولية؟ كيف توضع السوق في مكانها الصحيح المنشئ للتقدم؟ كيف تتشكل القيادات الاجتماعية والاقتصادية على نحو تفاعلي وتنافسي طبيعي وعادل؟

ما يجري من حراك سياسي واجتماعي في الأردن يمكن وصفه بأنه إصرار الطبقات والمجتمعات التي لم يكن يسمع صوتها على إسماع صوتها، وأن تغير من قواعد العمل، وأن تكون هي الشريك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال عمليات تمثيل جديدة مختلفة عما درجت عليه ديناميات تشكل النخب والنقابات والبلديات والنواب والأعيان والوزراء والمديرين والسفراء، وإعادة توزيع الموارد العامة على نحو مختلف تماما أيضا، سواء في الإنفاق العام أو في إصلاح وتعديل العقود والعطاءات مع الدولة، وإعادة النظر في عمليات الخصخصة ودور الشركات في السوق وفي السياسة.

ستكون النتيجة التلقائية لهذه المراجعة تمكين المجتمعات، وإعادة دورها وتأهيلها لتكون قادرة اقتصاديا وفنيا على امتلاك وإدارة وتنظيم مجموعة من الخدمات الأساسية؛ المياه والكهرباء، وتنظيم المدن والأحياء، وإنتاج وتسويق السلع الأساسية، والتعليم الأساسي، والثقافة والرياضة والمساجد والكنائس والحدائق والمكتبات العامة، وإعادة توزيع العبء الضريبي وتوزيع الإنفاق وعدالة التوزيع، وألا تكون المجتمعات والطبقات الوسطى والفقيرة هي الحلقة الأضعف في تحمل العبء الضريبي، وفي حصتها من الإنفاق العام. فالحكومة تجمع ضريبة المبيعات بكفاءة عالية وبنسبة عالية أيضا على السلع، وفي المحصلة فإن مصدر هذه الضرائب التي تشكل اليوم الجزء الرئيسي من الإيرادات الضريبية هي الطبقة الوسطى، ولكن الحكومة لا تواجه التهرب الضريبي بالكفاءة نفسها، وتمنح إعفاءات ضريبية واسعة يستفيد منها الأغنياء فقط. والأسوأ من ذلك كله أن اتجاهات الإنفاق وتوزيعه يذهب معظمها للأغنياء أيضا، وهذا غير طبيعي في التاريخ والجغرافيا.

الجزء الأصعب من الإصلاح هو نشوء طبقة جديدة من القادة والنخب، مرتبطة بالإصلاح وليس بالفساد. وأصعب من ذلك كله أن الإصلاح الاجتماعي في جوهره هو طبقة تحل محل طبقة أخرى؛ إنه تبادل قاس ومؤلم للتأثير والنفوذ. لقد أصبح الفساد منظومة اقتصادية واجتماعية تقوم عليه مصالح والتزامات وعلاقات لا يمكن تفكيكها بقرارات أو تشريعات إصلاحية. يجب أن نعترف أن الإصلاح لن يكون إلا محصلة لصراع اجتماعي وسياسي معقد وطويل.

ثمة إجماع على أن أولوياتنا والتحديات الرئيسية التي تواجهنا هي الطاقة والمياه والبيئة، وهناك فرصة عملية وممكنة لإنشاء مئات محطات الطاقة الشمسية ومئات الآلاف من الوحدات الصغيرة في المنازل للطاقة الشمسية وجمع مياه الأمطار وتعديلات تقنية على أنظمة المياه والتصريف في المنازل تفعل استخدام المياه أو تعيد استخدامها لأغراض

مفيدة، ويمكن بناء وحدات تكرير وتنقية في كل بلدة تعيد استخدام المياه في الريّ؛ فيقل الضغط على مياه الشرب.

هناك الكثير مما يمكن فعله ضمن الإمكانيات والموارد والفرص المتاحة لمواجهة تحديات الطاقة والمياه والبيئة بل وتحويلها إلى سلسلة موارد متعاظمة ومتجددة وغير منتهية، غابات ومراعي وبوادي تقوم حولها صناعات غذائية ودوائية وخشبية وبنائية وجلدية، ... ولكن ذلك يبدأ بإطلاق طاقات الأفراد والمجتمعات والبلديات ومشاركتها والإيمان بها، إلى أي مدى تؤمن الحكومة والنخب السياسية والاقتصادية بالمواطنين والمجتمعات؟ الحال أن التقدم منظومة صعبة و«مملة»! وليس المقصود بالعبارة التقليل من شأن «الحلم» والإلهام في التقدم، فلا يمكن أن نمضي في التقدم من غير فكرة ملهمة نتجمع حولها ويناضل الشباب لأجلها!.. ولكن التقدم بما هو الحياة الكريمة، بما تعنيه من جودة وأداء متقدم في الخدمات والمرافق والسلع الأساسية التي تقوم عليها حياتنا؛ الغذاء والدواء والرعاية الاجتماعية والسكن والتعليم، وتنظيم كفؤة وعادل للموارد الأساسية، على النحو الذي يرقي بالحياة، ويحقق ولاية الناس على مواردهم وأعمالهم وشؤونهم، ويوزعها على المواطنين بعدالة؛ عمليات صعبة غير مسلية!

ولأجل ذلك تعاهد الناس على الحرية والديمقراطية ليس باعتبارها هواية جميلة نبيلة، ولكن لأنها المنظومة التي تطور الاقتصاد والموارد وتحميها، وأنشأوا بعد ذلك أسلوب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، ومنظومة الآداب والفنون من الموسيقى والعمارة، والشعر والرواية والمسرح والسينما والدراما، وأودعوا فيها أسمى أفكارهم واستلهموا منها معان جديدة للحياة الكريمة والموارد تجعلها تتجدد وتتسع لتنشئ مرة أخرى وتراجع المنظومة الاقتصادية والسياسية .. وهكذا تستمر حلقات النمو والتقدم.. إنها ببساطة رؤيتنا للفرق بين الواقع وما نحب أن نكون عليه!

هذه الرؤية لا تنشئها المظاهرات والاعتصامات تلقائيا، ولكنها تنشئ أشكال التجمع

والمطالبة والاحتجاج والعمل والتنسيق والتأييد والمعارضة،... إنها ببساطة وعي حقيقي وواقعي للمكان والبلد والناس والموارد الأساسية (الماء والطاقة والمعرفة والوقت)، ولتنظيم هذه الموارد والتفاعل بينها وبين الإنسان والزمان! فبغير الزمان لا نملك خطة ولا أجلا لأهدافنا، عدا عن كون الزمن بذاته يحمل طاقة وقوة لم ندركها ـ ربما ـ بعد.

سوف يظل حاجة قصوى لصياغة منظومة معرفية وفكرية للتقدم، ومتوقع (ولا بد من ذلك) أيضا أن تتعدد وجهات النظر والأفكار وتتجادل في رؤيتها للتقدم وما يجب فعله لأجل ذلك، لكنها جميعا يجب أن تتضمن المبادئ التالية:

1. فردية اجتماعية فاعلة ومؤثرة
2. تنظيم اجتماعي عقلاني وأخلاقي يلتزم بقيم الأسرة والمجتمع والثقافة دون إخلال بالحريات والحقوق الشخصية والفردية.
3. نظام اقتصادي يلتزم بحرية السوق والملكية وحماية المستهلك، ويمنع لاحتكار ويضمن عدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية، وينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق وفق حدود والتزامات متبادلة.
4. حرية سياسية مستمدة من الانتخاب والاغلبية السياسية دون اقصاء للأقلية أو مساس بها.
5. مجتمعات ومدن مستقلة تنظم نفسها حول اولوياتها وقيمها وتشارك مع الدولة والسوق.
6. منظومة سياسية واجتماعية تطلق الإبداع وتضمن العدل والتنافس على الفرص والموارد، وتلتزم بحماية المواطن وادارة وتنظيم وتطوير الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

قواعد العشق الأربعون

وأخيرا. هذه قائمة مقترحة من القواعد التي يمكن أن تجمع الأردنيين في تصور مشترك للتقدم..

1. العدل والمساواة والكرامة والحرية لجميع الأردنيين
2. توزيع عادل وكفؤ للموارد العامة والانفاق العام
3. ضرائب عادلة وحكم رشيد
4. دخل كافي وحياة كريمة لجميع الأردنيين
5. زراعة واقتصاد زراعي شامل وكافي ومنتج
6. غذاء كافي وملائم وصحي لكل الأردنيين
7. سكن لائق لكل الأردنيين
8. ولاية الأردنيين على الماء والطاقة والاتصالات والتمويل والبنوك والاراضي والغابات والمعادن والمناجم والموانئ والنظارات
9. تطوير واستصلاح جميع الأراضي إلى غابات ومراعي وأراضي زراعية
10. تعليم متقدم ومجاني لجميع المراحل
11. دواء وعلاج ورعاية اجتماعية وتامين صحي لجميع المواطنين
12. مستشفيات ومدارس وجامعات وطرق ومرافق عامة تملكها الدولة تلبي احتياجات المواطنين وأعمالهم
13. رعاية صحية واجتماعية خاصة للمعوقين وكبار السن والمرضى والمحتاجين
14. مواجهة عادلة واجتماعية وحازمة مع الجرائم ومخالفة القوانين والتهرب الضريبي والفساد

15. سلوك اجتماعي متقدم وراقي
16. مل ثقافي متقدم في الآداب والفنون والموسيقى والمسرح والنشر
17. صناعات متقدمة في البرمجة والبناء والأثاث وقطع الغيار والاجهزة الكهربائية والمنزلية
18. مدن وبلدات عامرة بتخطيط عمراني واجتماعي ملائم
19. مجتمعات مستقلة ذات ولاية
20. صناعات إبداعية وثقافية متقدمة
21. مشاركة عالمية إيجابية
22. اعتدال وتسامح وتضامن وسلام اجتماعي
23. رأس مال بشري واجتماعي متقدم
24. بيئة آمنة وجميلة
25. شبكة قطارات ونقل عام ومتنزهات وبحيرات
26. شبكة طرق وارصفة وممرات ملائمة وكافية للمشاة والدرجات
27. رياضة شاملة شعبية وعالمية
28. مهن وحرف متقدمة وعلى مستوى متقدم من الثقة والاتقان
29. اكتفاء ذاتي في الغذاء والدواء والأثاث والبناء واللباس
30. اقتصاد حقيقي وإنتاج ذو قيمة عالية
31. مشاركة اقتصادية واجتماعية شاملة ومتقدمة
32. مجتمع مدني كفؤ وفعال
33. أحزاب واتجاهات سياسية فاعلة وتتمتع بقواعد اجتماعية وبرامج مناسبة
34. تداول سلمي للسلطة
35. تعددية سياسية واجتماعية واقتصادية
36. تنوع وتعايش ثقافي وفكري وديني وحياتي

37. أسواق حرة وشاملة وفاعلة
38. خدمة عامة متقدمة وعادلة
39. بحث علمي متقدم وملائم مع الأسواق والأعمال والمؤسسات والاحتياجات
40. تنافس عادل على الفرص والموارد